الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

الانتفاضة السورية

من الألف إلى الياء

1 سوء التصرّف يفجّر الاحتقان

2 النظام العالق والعضوية المعلّقة

3 المبادرة العربية المقموعة بـ«الفيتو»

4 الأمل المنشود.. المفقود.. الموؤد

مواكبة توثيقية لأحداث الانتفاضة السورية

إعداد:
منى مطر



الانتفاضة السورية

من الألف إلى الياء

مواكبة توثيقية لأحداث الانتفاضة السورية

الانتفاضة السورية
من الألف إلى الياء

مواكبة توثيقية لأحداث الانتفاضة السورية

إعداد:
منى مطر
باحثة توثيقية في الأوضاع والمتغيرات السياسية
وفي أحوال وتناقضات المجتمع المدني العربي



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1433 هـ - 2012 م

ردمك 978-614-01-0521-8



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

تصميم الغلاف: سامح خلف

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

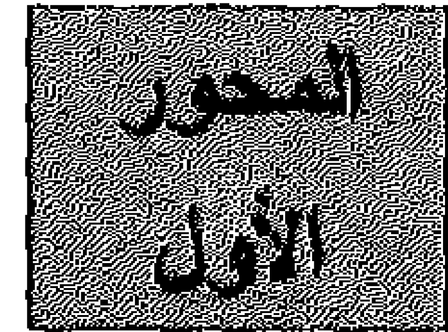
الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويـــات

مقدمة: الإنتفاضة التي تأخرت 17

تمهيد: هذه المواكبة للإنتفاضة السورية 21

إعتبارات أوجبت إنتفاضة في سورية بعد تونس ومصر... وكيف أن المبادرة الخليجية أنقذت علي عبدالله صالح وكان من مصلحة الرئيس بشّار الأخذ بها ولو بشكل غير مباشر لأنها تغنيه عن مـــا هو أعظم



سوء التصرُّف يفجِّر الإحتقان

الشرارة الأولى: من جوار الجامع الأموي

(23 آذار/مارس 2012) إلى درعا خط النار بجوار الأردن

تودُّد سوري – مصري بعد قطيعة أعوامٍ 27

رسالة من بشّار إلى نجاد عبر وليد المعلّم تساند الشعب البحريني 28

درعا على خط النار 29

إحتجاجات.. وإعتقالات.. وقوات إلى درعا ودعوات إلكترونية 29

أسلحة داخل طائرة إيرانية متجهة إلى سورية.. 30

إحتجاجات.. ومواجهات طائفية.. واللاذقية مدينة أشباح.. 30

الداخلية تُحذِّر.. وبثينة شعبان تَعِد 31

الملك عبدالله بن عبد العزيز يُطمئن وأردوغان ينصح وأوباما يطالب.. 31

بداية الكلام من بشّار عن الإنتفاضة:

حكومة جديدة وسخرية من "الصرعة الجديدة"!

الأسد يُخيب الآمال.. ويُعلن المواجهة.. 33

مطالبات حازمة من الكونغرس تجاه الأسد.. 35

قراءات لبنانية متباينة لخطاب الأسد 35

موكب الرئيس يتعرض لـــ "هجوم" من قبل إمرأة.. 37

الأكراد وقانون الطوارئ ودرعا قضايا مستعجلة على طريق الحل.. 37

ضبابية أميركية.. وسورية بين فكيْ المغازلة والضغط.. 38
مؤازرة حمساوية ودعْم تركي "للشقيقة سورية" 39
دروز الجولان يتظاهرون تأييداً للأسد... والشرطة الإسرائيلية لا تتدخل 40
"رسائل ونصائح" تركية في الزيارة الأولى إلى دمشق.. 40

وهْج الدرعاويين ينتقل إلى الحماصنة

والأكراد الحسكاويون يتململون يريدون الجنسية

الجنسية لأكراد الحسكة.. وزعيم كردي الخطوة غير كافية.. 43
الكازينو والقمار والأمن السياسي والطوارئ في خانة الإصلاح 44
درعا تشيّع قتْلاها وسميرة المسالمة معفية من رئاسة التحرير 45
إطفاء نيران غضب بمنح "مرتبة الشهادة" والإفراج عن 191 موقوفاً!.. 45
منتهى الأطرش على خطى والدها سلطان باشا الأطرش 46
جامعة دمشق تناشد حرية مفقودة منذ 4 عقود.. 48
الدبلوماسية الأوروبية قلقة بعد لقاء المعلم.. 49
القرضاوي و"اليوم المسموم" في يوم "الجمعة المبارك" 49
دمشق تطالب واشنطن بأدلة لحفظ ماء وجه إيران 50
حكومة جديدة والإبقاء على الدفاع والخارجية.. 50
أكراد سورية.. صحوة متأخرة 51

مرحلة البحث عن الحلول بعد إنتهاء مرحلة الصدمة

والمسيحيون على خطى الأكراد في "جمعة الصمود"

خطاب تصالحي للأسد.. والمعارضة تريد جدية 54
درعا وبانياس ثكنتان عسكريتان وجنود يتمردون 55
معارضون سوريّون في تركيا.. وبعثة تركية في سورية.. 56
"ساحة الساعة الجديدة" تتحول إلى "ساحة الحرية".. 56
إستعداد لــ "الجمعة العظيمة" ومحمود عيسى أول معتقَل بعد رفْع حالة الطوارئ.. 57
"جمعة حرائر سورية" لنصرة أخواتنا المعتقَلات 58
"المنار" تتحدث عن إمارة إسلامية في سورية 59
تلكلخ المحاذية للحدود اللبنانية محاصَرة 59
الأسد يلتقي الدرعاويين.. 59
أوباما يخيِّر بشّار بين الديمقراطية.. أو الرحيل 59
الفنانة أصالة تدعم الثوار من القاهرة وفي دمشق تتبرأ الشقيقة والشقيق 60
... وعقوبات أوروبية أيضاً ضد الأسد ونظامه 61
الصياصنة يعترف بخطئه 62

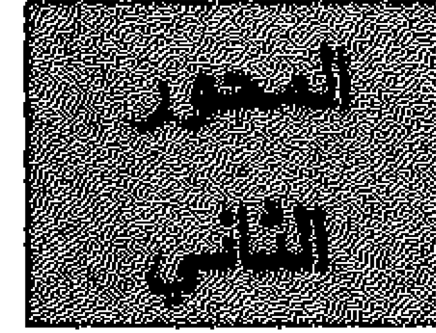
المعارضة تستميل الجيش.. وأوغلو يدعو إلى العلاج بالصدمة.......... 63
مشروع قرار للرباعية الأوروبية يُدين سورية 64
سجال سياسي لبناني حول بيان مجلس الأمن بحق سورية.......... 66
هواتف جوالة تواجه.. الرصاص!.......... 67
أسلحة عبر الحدود البرية والسفير السوري يطالب بالتحقيق.......... 67
ثورة تخنق الإقتصاد داخلياً.. وأصول تُجمَّد خارجياً 68
أكراد سورية يناصرون أكراد تركيا بمقاطعة مؤتمر للمعارضة في أنقرة.......... 68
المعلم في منزل السفير القطري عاتباً على الأشقاء والمقداد في أندونيسيا يفيض في التنظير والتوضيح.......... 69
نصر الله يريد من السوريين المنتفضين المحافظة على نظامهم "المقاوم والممانع".......... 72
سوداوية المشهد لم تقض على روح النكتة 73
النووي السوري إلى مجلس الأمن 74
هل يتحول حمزة الخطيب إلى رمز.......... 75
صوت المعارضة في بروكسل.. وخدام منتقداً إجتماع إنطاليا 75
أمينة عبدالله: أريد أن أعيش حرة.......... 78
فصيل فلسطيني موال للنظام يقتل 11 فلسطينياً 79
ضابط من رستن.. ينشق مناشداً "حماة الديار" الإقتداء به 80
لا إتصالات بين الحكومة التركية والمعارضة السورية.......... 81
مفاعل نووي في دير الزور 81
سفيرة تستقيل أم لا.. ووزير يدين 83
عمرو موسى يُغضب دمشق.......... 84
رجل الأعمال الأشهر والأثرى "رامي مخلوف" أول سقوط علني لأحد أعمدة النظام 85
مكتب تنفيذي للمعارضة السورية.......... 87
رُد غُلٌ على الأسد حاضر 88
خطاب الأسد يفجِّر يوماً دامياً في سورية 89
الأردن يؤازر معارضي سورية فنياً 90
مقدم سوري منشق يتهم عناصر من "حزب الله" وإيرانيين بالقمع.......... 90
دعوات من الكونغرس لإستدعاء السفير.. وواشنطن ترفض 91
وزارة الخارجية الأميركية ترد 92
النقاط العشر لـــ البيان الختامي في دمشق 92
دعوة من المعارضة: ليرة في المصرف تساهم بثمن رصاصة تقتل إبن وطنك!.......... 93
إنفجارات.. تدفع بابا كوستاس للإستقالة 94
زيارة دبلوماسية تُوتّر دمشق وواشنطن.......... 95
الحوار الوطني.. ضمان لمستقبل سورية 97
السفارتان الفرنسية والأميركية على مرمى النار بعد زيارة سفيرهما لحماه 100

ردود فعل بريطانية وألمانية على الهجوم 101
أحداث السفارة تُخرج السفارة الأميركية عن صمتها 101
المعلم يرى إقتحام السفارة خطأ........................ 102
صفحة "الثورة العربية" تدين الصمت العربي والدولي 103
سوريون يتعهدون بالزواج من فتيات مغتصَبات 104
"شيخ المعارضين" يقول: نصر الله خوّننا.. وإيران مشاركة في القمع 104
"بلبل جبلة" لم يزل معتقلاً 109
فتوى من إسطنبول بوجوب نصرة الشعب السوري 110
إجتماعان في إسطنبول ودمشق.. ودعم إيراني للإقتصاد السوري........................ 111
ندوة حوارية للمعلّم من على مدرّج جامعة دمشق.. وتحديد 25 كلم لـ حركة سفيريْ
فرنسا وأميركا 113
خدام: فشل الثورة سيُحكم سيطرة إيران........................ 114
قانون إنتخابات بعد الأحزاب.. ومراسلة أسدية – طالبانية 114
عمل اللجنة 115
مؤتمر جديد في اسطنبول 116
بيريز مثنياً على الشعب السوري ودعاوى قضائية لـ جمعيتين فرنسيتين 116
ريبال رفعت الأسد.. يقول إنه سيعود........................ 117
مجلس التعاون الخليجي يخرج عن صمته 118
قانون جديد: أحزاب إلى جانب "البعث " بعد 48 عاماً.. لكن بشروط!........................ 118
أوغلو في دمشق.. و"إنذار أخير" 119
"منظمة التحرير" تتهم.. ومنظمة أميركية تطالب بعقوبات 120
تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)........................ 120
هيومان رايتس ووتش تحث على التجميد 121
"المؤتمر السوري للتغيير" يطالب بتصعيد الضغط الدولي 121
الإتحاد الأوروبي: 20 شخصية سورية جديدة على لائحة العقوبات 123
مشروع قرار مقترَح في مجلس الأمن........................ 124
قانون جديد للإعلام 126
أوباما يدعو الأسد للتنحي وتقرير يُعَد لتقديمه للمحكمة الجنائية الدولية........................ 128
الأسد في مقابلة مع التلفزيون السوري لمدة 40 دقيقة........................ 128
الوضع الأمني 129
الأطمئنان الأمني........................ 129
الإنتخابات والإصلاحات 129
التعامل مع الغرب........................ 131
شكوك تحيط بمهمة العربي........................ 134
ديباجة القرار 134

إعتراض لـ بعثة سورية.. 135
جمعة "الموت ولا المذلة".. وتأييد لمحامي عام حماه 137
عبد الحليم خدام ينتقد الجامعة والمعارضة 137
روسيا تكرر السيناريو الليبي وتعارض الحظر الأوروبي على النفط السوري.................... 139
إيران تحث سورية على الحوار وموسكو تستقبل المعارضة.. 140
بان كي مون.. فات الأوان 140
مبادرة عربية على غرار الخليجية وتفضيل روسي بين الإصلاح والرحيل 141
بنود المبادرة العربية 142
وقفة تضامنية من حديقة الجامعة العربية بالدار البيضاء 143
مشعل تمو يتعرض للإغتيال 144
"البديل" أول صحيفة سورية تدعم الثورة.. 145
خيارات من الرئيس الروسي: إما الرحيل أو الإصلاحات... 145
جمعة "الحماية الدولية" بعد 6 أشهر 146
الأسد والعربي.. إتفاق على خطوات عملية للإصلاح 146
حظر أوروبي على النفط السوري 147
رفْض إخوان سورية لتقاسم السلطة مع "قاتل الشعب" 148
أميركا وإسرائيل تراقبان أسلحة الدمار الشامل السورية 149
علَم ما قبل "البعث" يرفرف من جديد 150
شيخ قرّاء الديار الشامية ينتقد "عقوق" الجيش السوري وقائده الأسد 151
الأسد يطفىء شمعته السادسة والأربعين وسط الجثث 153
يوم دامٍ في حماه.. و"ثلاثاء الغضب من روسيا"... 153
مشايخ علويون يدعون لـ "حفظ النفْس والعِرض"... 154
رسام الكاريكاتور علي فرزات يتعرض للضرب ودبلوماسيون غربيون في زيارته 155
مبادرة سورية للإصلاح والديمقراطية 156
مضمون المبادرة.. 156
موسكو: سقوط الأسد يرسخ وجود منظمات إرهابية 157
18 بليون دولار إحتياط سورية من العملات الأجنبية 157
وسام إستحقاق للسفير الإيراني من النظام السوري 158
مؤتمران للمعارضة السورية في باريس 159
ريف دمشق ولاءاته الثلاث لا عنف – لاتدخُّل عسكري – لاطائفية 160
طهران ترفض "الديمقراطية المزعومة".. 161
الأمم المتحدة 3500 لاجىء سوري في لبنان 162
كلينتون تقنع لافروف ولكن موسكو بالمرصاد 162
نجاد في دمشق.. وواشنطن تُشرك سورية في مفاوضات السلام 163
أوماخونوف يدعو لتغيير النظام الشمولي والتسوية ممكنة 163

البرلمان العربي يهدد سورية واليمن بتجميد عضويتهما 165
توصيات البرلمان العربي بشأن سورية 165
التوصيات بخصوص اليمن.. 166
البرلمان العربي يدين ولبنان يمتنع.. 167
واشنطن تستعد لسورية من دون الأسد.. 167
الإنتفاضة السورية أتمت شهرها السادس بـ 2934 قتيلاً 168
واشنطن ترحب بالمجلس الوطني وتحث رعاياها على المغادرة.. 168
كيلو يرد على البطريرك الراعي 170
الصليب الأحمر يدين الإعتداء على فِرق الإغاثة.. 171
دمه في رقبة من أفتى بقتله.. 172
سورية تُعلّق قرار الإستيراد 174
مظاهرات قرب القصر الرئاسي وقيادات علوية تتبرأ من الحكم 175
زينب الحصني تظهر على التلفزيون السوري 175
مدينة صور تتضامن مع "الثورة" 176
دمشق تحذر من الإعتراف بالمجلس الوطني وتتوعد بـ "حرب السفارات" 177
المعلم يحذر من الإعتراف بالمجلس الوطني 177
إقليم كردستان يدعم الإحتجاجات ثأراً لـ "تمو" 178
تأييد من ساحة السبع بحرات 179
قنوات إتصال الإخوان مقطوعة مع البطريركية المارونية.. 179
200 ألف كردي في جمعة "أحرار الجيش" 182
بخيتان: دستور جديد خلال يومين.. 182
الإقتصاد اللبناني مهدد بخسائر تفوق 300 مليون دولار 183
نُذر حرب تجارية بين دمشق وأنقرة.. 184
دمشق تحتفي بـ "الفيتو التاريخي".. 185
موسكو تبرّر وبكين توضّح.. 187
إدانات للفيتو 188
ثاني أيام المهلة العربية.. مجزرة في حمص.. 190
إقتراح روسي بمقاربة يمنية ودعوة خليجية لإجتماع عربي فوري 190
إعتراف تركي بالمجلس واقعياً... وقانونياً مؤجل 191
دعوة فرنسية لتكرار السيناريو الليبي 191
إنشقاقات وملاحقات في معضمية الشام.. وبركان في حمص.. 192
واشنطن تستدعي فورد ودمشق ترد بإستدعاء مصطفى 192
الوفد العربي يؤكد حرص الأسد على الحل 193
هيئة علماء السودان تهاجم النظام السوري 194
أوغلو يحذر الأسد من اللعب بالورقة الكردية 195

رسالة عاجلة إلى دمشق وتحذير إسباني – ليتواني 196
المقداد في موسكو 198
إسبانيا وليتوانيا موقفان لافتان 198
"نور الشام" فضائية دينية جديدة 199
الأسد يحذر من زلزال وعشرات أفغانستان 200
ورقة عمل عن إجتماع الدوحة 201
إتفاق مصري – صيني على إطلاق الحوار 202
إئتلاف العشائر: الأسد لن يرحل إلاّ بالخيار العسكري 203
حوار سوري في القاهرة 207
الصين ترحب بالحل العربي والأمم المتحدة تريد سرعة التطبيق 208
خدّام يرى أن مصير لبنان مرتبط بمصير سورية 208
المعارضة السورية ترحب بالإتفاق 209



النظام العالق والعضوية المعلَّقة

الجامعة العربية تعلِّق مشاركة سورية
ونصر الله واثق بأن بشَّار لن يسقط

نصر الله واثق من أن الأسد لن يسقط 216
رسالة خطية من وليد المعلّم إلى اللجنة الوزارية العربية 217
قرار يصدر.. وعضوية تعلّق 219
ميثاق الجامعة ومسألة تعليق العضوية 222
غطاء سياسي يُسحب في جمعة تجميد العضوية 223
ضغوط المجلس الوطني السوري قبل ساعات من إجتماع الوزراء العرب 224
كيريل داعمٌ روحي لدمشق.. 224
لبنان الرسمي مؤازراً الشقيقة... ولكن 225
منطقة عازلة بين 8 و30 كيلومتراً على الحدود التركية لوقف دوامة العنف 225
السفارة السعودية تُقتحم أيضاً 227
القصة الكاملة لـ قرار تجميد العضوية 227
رسالة المعلم إلى الأمين العام للجامعة 228
لجنة تَعد.. ومجلس وزراء يُقر.. وعضوية تُسلب 228
الصفعة تُخرج الأحمد عن صبره وتُفقده لباقة الدبلوماسية 229
هدوء ما بعد العاصفة وليس قبلها 230
لقاء مطول يجمع المعلم مع الإعلاميين 231

ترحيب وانتقاد لقرار الجامعة العربية 236
تطور مواقف الجامعة العربية إزاء سورية 237
مراقبون بمهلة 3 أيام وإلاّ.. العقاب 239
الإجتماع العربي – التركي 241
إيران ترى أن الجامعة تسرَّعت بقرار التعليق 242

أردوغان يتوعَّد بعد حرْق علم تركيا
ومقتدى الصدر يتقاسم تعاطف مع الطرفين

سفارتا المغرب والإمارات تُهاجم بالحجارة 244
الإخوان المسلمون يقبلون تدخلاً تركياً 244
الصدر مع الأسد ومع الثورة السورية 246
أخوَّة تعاقب أماً عربية........................ 247
مسؤولون سوريون على اللائحة السوداء 249
جيران.. وعقوبات 249
غيلغيان.. جابر.. والترز إعلاميون إختارهم النظام........................ 250
دمشق تنسحب من عضوية الإتحاد من أجل المتوسط 250
نداء عرب من جدة........................ 251
عنف في كل مكان.. وغليون يستعيد الجولان بالتفاوض 253
مناورات.. بعد هدوء تحسباً لأي عدوان 254
السفير الصيني دعوة للحوار ورفض للتدويل 254
بايدن.. في مرحلة ما بعد الأسد 256
بشّار مع والترز.. ونصر الله بين الحشود 256
مفاجآت نصر الله في ذكرى العاشر من محرم.. سيد المفاجآت........................ 258
إنتخابات بلدية........................ 259
مدفيديف يدعو للصبر.. وحداد سفيراً لدى روسيا 260
معارضات سورية.. ولا مجلس.. وجهود مصرية تُبذل 261
سحابة سوداء فوق حمص تمهيداً لحملة وحشية 263
إضراب الكرامة يسبق العصيان المدني 263
رسائل تستبعد فشل الحوار 264
العراق.. يقدم أفكاراً 265
عُنْف جميع الأطراف... مشروع قرار روسي 266
ردود الفعل على المبادرة الروسية........................ 266
سورية عسكرياً... ليست ليبيا أخرى؟ 267
معارضو المجلس العسكري في تونس وخطة من 4 نقاط........................ 268

المحور الثالث

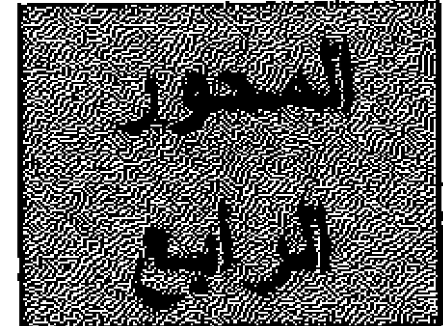
المبادرة العربية المقموعة بـ "الفيتو"

فتوى قرضاوية ونصيحة روسية
وبعثة مراقبين عربية بدل التدويل

دمشق تلبي النصيحة الروسية.. المقداد وحلي يوقعان والمعلم يعلن 272
بيان العربي بعد التوقيع 276
دعم روسي وإيراني للتوقيع 277
طليعة المراقبين في سورية 278
ترحيب وشكوك 279
مناورات سورية 279
دمشق تستقبل المراقبين بإنفجارين 280
ردود على الإنفجار 280
المجلس الوطني يدين النظام بالتفجير 281
حمص تستقبل المراقبين بـــ 70 ألف متظاهر 282
المراقبون يشهدون تظاهرات سورية موالية ومعارضة 284
ردود على عمل البعثة 285
باراك: سقوط عائلة الأسد مسألة أسابيع 286
حمد ينتقد البعثة.. ولا يستبعد التدويل 286
البيت الأبيض يحذر.. وسورية تتهم.. وبن حلي يرجئ 287
الأسطول الروسي يرسو في طرطوس 288
التقرير الأول للمراقبين لا يغطي التدويل 289
البيان الختامي للجنة 290
تقرير الدابي: مضايقات من النظام والمعارضة 291
بن حلي والخضير 292
بشّار يواصل الضرب لإستعادة الأمل ويصطحب أسماء والأبناء إلى ساحة الأمويين 293
ردود على الخطاب 295
المجلس الوطني السوري يهاجم من إسطنبول 295
إطلالة أسدية تُذكّر بإطلالات قذافية 296
صورة أسماء الأسد تتحطم منذ اندلاع الإنتفاضة 297
رأي منتقد وآخر مؤيد 298
الأمم المتحدة تلتزم تدريب المراقبين والجامعة بين الإقتراح القطري والمشروع الروسي الجديد 298
الإقتراح القطري 299
المشروع الروسي 299

نقد غربي لمشروع القرار الروسي 299
دمشق تدين المسعى القطري وتمدد مهمة المراقبين شهراً 300
العربي في حوار مطول 301
الأسد مطمئناً الروس والشقفة يطالب بالحظر الجوي 304
الشقفة وفرنسا والأطلسي 304
مناشدة أزهرية للحكام العرب 306
أزمة سورية ورقة تدويل تسابق تقرير المراقبين 306
واشنطن تبحث إغلاق سفارتها في دمشق 308
السعودية تعلن سحب مراقبيها من سورية 308
رسالة حمد والعربي تفتح باب التدويل والمعلم يمدد للمراقبين 310
دمشق تمدد للمراقبين شهراً 311
خطف زوار إيرانيين 313
تجهيز مخيمات وإستقبال طلبة سوريين في الأردن 313
موسكو تلوح بـ "الفيتو" ضد مسودة القرار العربي – الغربي 314
الدابي: جئنا لحقن الدماء 315
الأنظار تتجه إلى مجلس الأمن.. وموسكو بالمرصاد 318
موسكو تكرر معارضتها 319
حمد والعربي يلقيان خطابيهما أمام مجلس الأمن 321
الدول الأعضاء في المجلس وموقفها من سورية 323
سجال وأبيات شعر قبانية 323
الثورة السورية: 10 أشهر من القمع الدموي 325
نص مشروع قرار مجلس الأمن بشأن سورية 327
في الذكرى الـ 30 لمجزرة حماه المعارضة تُضرب ومجلس الأمن يُعدل 330
حمد بن جاسم: ومعقولية القرار 330
الدبلوماسية الغربية تتحدث 331
دفاع الدابي 331
محادثات لافروف – كلينتون لم تُفلح 332
روسيا والصين تدافعان عن موقفهما 333
بيان وزارة الخارجية الروسية 334
لافروف وفرادكوف إلى دمشق.. ومبادرة روسية جديدة 335
المشروع الروسي 337
وزارة الخارجية الروسية 338
الجامعة العربية... وإخفاق المجلس 339
الخارجية الأميركية: "الفيتو المهزلة" 340
عودة مسلسل الإنفجارات.. والإرهاب يطال حلب 341

روسيا تتهم دولاً بتأجيج الصراع 342
كلام الملك عبدالله عن "أيام مخيفة" 343
رؤية تركيا امام ندوة في واشنطن 344
صبرٌ عربي ينفد.. ومسودة قرار.. بيد الأسد 345
إجراءات بين التحفظ والرفض والقبول 349



الأمل المنشود المفقود.. الموؤد

وصية أخيرة من أردوغان

وتدابير وإجراءات من العرب

الظواهري يحث "أسود الشام" على الجهاد والبابا بنيديكتوس يدعو إلى الحوار 353
صرخة أزهرية كي يفعل العرب شيئاً وتعديلات وإستفتاء على مشروع الدستور الجديد.......... 354
السفارة البحرينية تُقتحم والقائم بأعمالها يُسرق 355
مشروع الدستور الجديد يُسقط حصرْ القيادة بـ "البعث".. 356
سفينتان إيرانيتان تعبران قناة السويس إلى طرطوس 358
تونس تستعد لإستقبال "أصدقاء سورية" 359
المالكي ما بين التمني والإلتزام.. 359
مصر تسترضي الإخوان وتستدعي سفيرها.. كرهاً 360
العربي يتوقع.. والأسد ملتقياً بوشكوف 361
العميد مصطفى الشيخ: لا خلافات مع "الجيش الحر".. 362
جنبلاط يعتبر الإستفتاء "بدعة جديدة" ويدعو دروز جبل العرب إلى نصرة الإنتفاضة.......... 363
ماري كولفين وريمي أوشليك صحافيان غربيان يلقيان حتفهما في حمص 366
الحراك الروسي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً والتوافق على كوفي أنان مبعوثاً إلى بشّار 368
اتصالات بين ميدفيديف وقادة إيران – العراق والسعودية 368
أنان مبعوثاً "مشتركاً" في سورية.. 370
لجنة دولية.. ولائحة أسماء سرية لقيادات سورية بجرائم ضد الإنسانية........................ 370
"أصدقاء سورية" لا يحسمون الأمر وتنديد النظام بهؤلاء "الأصدقاء"........................ 372
دعم جامعة الدول العربية 372
الإنتقال السياسي 373
محاسبة النظام على أفعاله 374
دعم المعارضة.. 375
المساعدات الإنسانية.. 375
كلمات للمشاركين في مؤتمر تونس.. 378

تنديد سوري بـ مؤتمر "أصدقاء سورية" 379
الإستفتاء وما بعده للبعث وللمعارضة 380
السوريون يدلون بأصواتهم 381
النظام يصوّت 382
سفر يقترع 382
... والمعلم أيضاً 383
بخيتان يُطمئن 383
المجلس الوطني: العلويون جزء من الشعب السوري 383
نتائج الإستفتاء 385
البعث خارج الدستور.. والقومية خارج المشهد العربي 386
مرسوم.. الدستور الجديد بات نافذاً 387
بنود الدستور الجديد برسم اختبار النوايا 388
صحف سورية تحتفي 389
دمشق تطالب بتوضيح حول مهمة عنان 390
مجلس الأمة الكويتي يعترف بـ "المجلس الوطني السوري" 390

الإنتفاضة التي تأخرت

عندما حدثت الإنتفاضة الشعبية في تونس وانتهى أمر الرئيس زين العابدين بن علي لاجئاً في المملكة العربية السعودية بعد ترتيب متقن من جانب المؤسسة العسكرية لإنهاء نظام طال بقاؤه وتكاثرت حلقات الفساد العائلي وغير العائلي في مجتمع يعيش تحت وطأة الضائقة الإقتصادية هذا إلى جانب أساليب القبضة الأمنية القمعية ودخول النساء (زوجة بن علي وغيرها) طرفاً في تسيير أمور البلاد والعباد... عندما حدثت الإنتفاضة في تونس بدأت أنظار الرأي العام في الأمتين شاخصة نحو دول أخرى تعيش أنظمتها ظروفاً مشابهة لتلك السائدة في تونس: الفساد، القمع، البقاء الطويل في السلطة، الرغبة بالتوريث... وإقتراف خطايا كثيرة أخرى.

وكان هناك ما يشبه الإجماع خلال نقاشات في حلقات النخبة التي تتابع التطورات وترصد السلبيات المستشرية داخل الأنظمة العربية، على أن الإنتفاضة التالية ستكون في سورية وذلك لإعتبارات عدة من بينها التوريث الذي تم بصيغة الأمر الواقع وأسّس لظاهرة التوريث المستحبة لدى آخرين وبالذات مصر حسني مبارك ويمن علي عبدالله صالح وليبيا معمر القذافي. كما من بين الإعتبارات: أن إحتكار السلطة من جهة، وتغييب الممارسات الديمقراطية، وعدم إجراء الإنتخابات الحرة، وإقتحام رجال الأعمال لمفاصل الدولة، وإنتهاك الحريات الشخصية، والنمو المتواصل للفساد الذي أنتج وحوشاً لا تشبع وتتطلع إلى التهام ثروات هي من حق الطبقات المهمشة.

لكن إنتفاضة سورية تأخرت وسبقتها إنتفاضة مصر التي أنهت نظام الرئيس حسني مبارك وبدأت تؤسس للجمهورية الثانية، ثم تلتها إنتفاضة اليمن وليبيا في زمن واحد مع فارق أن قوات الحلف الأطلسي حسمت أمر الإنتفاضة الليبية وذلك من خلال عملية تدمير بالغة الضراوة للأطالسة على "جماهيرية القذافي" الذي لقي في نهاية المطاف مصيراً مأساوياً وتشتّت شمل عائلته وحاشياته على مختلف أنواع هذه الحاشيات من مدنيين وعسكريين. أما الرئيس علي عبدالله صالح فلقي من ينقذه من براثن الإنتفاضة على نظامه حيث إستنبط قادة دول "مجلس التعاون الخليجي" وبمباركة من الإدارة الأميركية والإتحاد الأوروبي مقروناً بالصمت الروسي – الصيني وعدم

إكتراث بقية الأطراف العربية، ما سُمي "المبادرة الخليجية" والتي، رغم مماطلة علي صالح من جهة والمعارضة اليمنية من جهة أخرى في تنفيذ مضامينها، حققت صيغة الحل الذي يحفظ ماء الوجه. وتتمثل الصيغة في أن الرئيس تنحَّى لنائبه مقابل عدم ملاحقة الرئيس علي صالح وأبنائه وحاشيته، وبأن يكون التنحي وفق طقوس رسمية بحيث يُسلِّم الرئيس المنصرف علَمْ البلاد إلى نائبه وكأنما لا إنتفاضة ولا من ينتفضون، كما من بين مكاسب الصيغة أن علي عبدالله صالح يعيش في اليمن وليس لاجئاً لدى دول أخرى أو مطارَداً دائماً.

وهذه الصيغة التي للمملكة العربية السعودية الفضل في إستنباطها كانت مطروحة كتسوية للوضع في سورية لو أن الرئيس بشَّار الأسد إرتضى "المبادرة العربية" التي تشكِّل خشبة الخلاص له خصوصاً أن الإنتفاضة الشعبية عليه صمدت وبدأ المنتفِضون يدقون البوابات الصعبة في العاصمة الأولى دمشق والعاصمة الثانية حلب. وليس مجزوماً أن الرئيس بشَّار إعتمد العناد من باب الثقة بالنفس لكنه في أي حال عناد لا جدوى منه كما أكدت التطورات.. ففي نهاية المطاف سيسقط الرهان على كل من الحليفان الروسي والإيراني وسيبيع هذان الحليفان سورية في المزاد الدولي بحيث يربح المشتري من دون أن يخسر البائعان.

بقية الإنتفاضات وجدت نهايات متنوعة. لكن الإنتفاضة السورية اتخذت منحى غير مسبوق حيث أن جيش البلاد هو من يتصدى للمنتفِضين، وأن هذا الجيش يتصرف وكما لو أنه شرطة أو درك يلاحق الناس الأمر الذي يُفقده مهابته كصاحب دور يحمي البلاد وليس النظام. هذا فضلاً عن أن طول المواجهة أفرزت تشققات داخل المؤسسة العسكرية فلم تعد على صلابتها، كما أن هذه المؤسسة لا بد ستنتفض بدورها عندما تتوقف المواجهة وبحيث يطالب الضباط بدور في الحكم مكافأة على معركتهم لحماية النظام.

الموضوع السوري شائك، والرهانات كثيرة، والإجتهادات والتوقعات أكثر. فهناك من يرى سقوطاً لا بد منه للنظام. وهنالك من يرى أن العناد من جانب الرئيس بشَّار الأسد سينتهي حرباً أهلية. وهنالك من يفترض أن الحل لن يكون بتسليم الرئيس بشَّار السلطة إلى نائبه كي لا يبدو أن الرئيس "العلوي" تنازل إلى نائب الرئيس "السُني" وهو فاروق الشرع، وإنما الحل في مجلس عسكري على نحو ما حدث في مصر خصوصاً أن هذا المجلس وبموجب التراتبية متنوع المذاهب بمعنى أن هنالك العلوي والسني والدرزي والمسيحي والشركسي والكردي في هذا الجيش، وإذاً فالمسألة لا تعود إنهزام طائفة أمام أخرى. إنها مجرد إفتراضات وإجتهادات. ومن المهم الأخذ في الإعتبار أن طابخ المصير السوري هو المجتمع الدولي والطبخة يجب أن يشعر

الجميع بطعمها الطيّب. ليست شديدة الملوحة. ولا شديدة التبهير. متوازنة وغير عصية على الهضم.

ولأن وضع سورية غير محسوم فإنني أرتأيت كإعلامية مواكبة التطورات وبحيث تكون هذه المواكبة يوماً بيوم ومن دون إسقاط وقائع وتصريحات لمصلحة طرف دون آخر.

ومثل هذه المواكبة بعد إستكمالها في عمل لاحق بالطريقة نفسها، حاضرة أمامي وأمام غيري من الباحثين والمهتمين في الشأن السوري، يعودون إليها وبذلك يجدون أنفسهم وكأنما هم مثلي في حالة معايشة دائمة لأكثر الإنتفاضات الشعبية أهمية في أكثر دولة يشكِّل المتصارعون حولها حلقات حلقات.

وتبقى الإشارة إلى أن هذا العمل المعنوَّن "الإنتفاضة السورية من الألف إلى الياء" يتكون من أربعة محاور هي:

1 – سوء التصرف يفجِّر إنتفاضة

2 – النظام العالق والعضوية المعلَّقة

3 – الحل العربي المقموع بـ "الفيتو"

4 – الأمل المنشود الموعود الموؤد

وتتوزع على المحاور الأربعة اليوميات والمواقف والتداعيات الأساسية للإنتفاضة السورية التي ستدخل تاريخ التغيير في العالم العربي على انها الأهم بكثير من مثيلاتها السابقة في مصر وليبيا واليمن.

منى عبدالله مطر

باحثة توثيقية في الأوضاع والمتغيِّرات السياسية
وفي أحوال وتناقضات المجتمع المدني العربي
بيروت – حزيران/يونيو 2012

هذه المواكبة للإنتفاضة السورية

لم يستثن الربيع الدمشقي ذاك القائد الشاب من ظاهرة الإنتفاضة، ولم يكن بإصلاحاته الطبيب المداوي، حتى أنه لم يكن حاذقاً ونبيهاً. فتوقعاته لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية في 31 كانون الثاني/يناير 2011 بإستبعاد حدوث إحتجاجات، وقوله إن سورية في وضع أفضل من مصر، لأنها لا تقيم علاقات مع إسرائيل "لم تصدق فالشراع مال على عكس أماني أهل الحكم السوري وهدوء الجبهة وبرودة الأعصاب والقبضة البعثية للحكم لم تكن لتحمي النظام من لعبة "دومينو" تهاوي الأنظمة العربية التي بدأت بتونس مروراً بمصر واليمن المستدرك وليبيا. ففي 5 شباط/فبراير 2011 أول دعوة علنية على الـ "فيسبوك" للتظاهر لتنظيم "يوم الغضب" حال الخوف الأمني دون خروج المظاهرات. لكن الأسدية الجديدة لم تفلح بإستئصال فساد بعثي إستفحل منذ أربعة عقود، فكان يوم الثلاثاء 15 آذار/مارس 2011 إنطلاق ظاهرة "التقليد الأعمى" أو ما يسمى بـ "الربيع العربي" وحلّت في عقر دار الحصن الممانع، حيث لبى مئات الشبان في سوق "الحميدية" و"الحريقة" الدعوة التي إنطلقت على الـ "فيسبوك" والتي حملت عنوان "الثورة السورية ضد بشّار الأسد". فمن "جمعة الكرامة" والشعارات التي تنادي بالحرية مثل "الله سورية حرية وبس" و"الشعب السوري ما بينذل" إلى "جمعة العزة"، "الشهداء"، "الإصرار"، "العظيمة"، "آزادي"، "حماة الديار"، "العشائر"، "الشيخ صالح"، "سقوط الشرعية"، "بركان حلب"، "لا للحوار"، "أسرى الحرية"، "أحفاد خالد"، "صمتكم يقتلنا" "الله معنا"... إلى جُمعات "إسقاط النظام". إستنتاجاً وإستلهاماً لإنتفاضات ثورية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن إنتهت برئيس مكبل أمام الملايين وآخر منفي وثالث ميت بأبشع ميتة، فيما الشعوب في إنتظار الحكم الديمقراطي الموعود. إذاً ها هي المظاهرات الشعبية تنطلق من درعا ودمشق ضد الرئيس بشّار الأسد الذي حكّم البلاد منذ أول تموز/يوليو 2000، والذي إنتُخب عقب وفاة والده حافظ الأسد يوم 10 حزيران/يونيو وبأسرع تعديل دستوري في العالم خلال إجتماع إستمر ربع ساعة تصويت إستغرق ثلاث ثوان، وأصبحت المادة 83 من الدستور تنص على أن سن الرئيس يمكن أن تكون 34 سنة بدلاً من 40 أما خطواته الأولى في إتجاه السلطة فبدأت في الحادي والعشرين من كانون الثاني/يناير

1994، عقب وفاة شقيقه الأكبر باسل في حادثة سير، وهو في طريقه إلى المطار للمغادرة إلى فرانكفورت.

منذ أحد عشر شهراً والنظام يواصل مواجهة الإنتفاضة بالسلاح الثقيل والدبابات والإعتقالات ومن أجل إحتواء تداعيات الموقف أصدر الرئيس بشّار عفواً عاماً عن الجرائم المرتكَبة قبل تاريخ 7 آذار/مارس 2011 دون الإشارة إلى معتقلي الرأي والسياسيين، ومنهم هيثم مالح (80 سنة) الذي تم الإفراج عنه لتجاوزه سن السبعين كما شمل الإفراج طلبة جريمتهم أنهم كتبوا على الجدران شعارات. أما الذين قضوا فهم حمزة الخطيب إبن الثالثة عشرة وغياث مطر...

سورية لم تعاهد مع عدو كما وقّعت مصر بتوقيعها معاهدة كامب ديفيد، ولكن ذنبها أنها لم تعتبر، فبعد أن سقطت أوراق أنظمة، لم يعد هنالك مجال للعناد، ولا مجال أن تبقى الدولة صماء عن مطالب شعب نادى بأبسط حقوقه، ولن نقول بديمقراطية لأن أغلب الدول والشعوب العربية لا تفقه روحيتها، ذلك أن مجيء الإسلاميين الجدد في كل من تونس ومصر والمغرب سوى ثأرياً.

في ضوء إستمرار إنتفاضة كانت هنالك أمانة فتية، يحمل لواءها نبيل العربي المُثقل كاهله بوزرٍ عربي ثقيل، وإجتماعات عربية غير حاسمة وتجميد منقوص لعضوية سورية مقرونة بتساؤلات: هل سنكون أمام عراق مدمم أم سودان مقسم، أو ليبيا تائهة، وهل سيضيع الشعب السوري كما المصري فرصة أتت وربما لن تعود، أم سيتهاوى النظام وينتهي الرئيس بشّار، كما الرؤساء وأسلافه مبارك والقذافي وبن علي، منفياً في العاصمة البريطانية طبيباً مداوياً لأن الشفاعة الروسية الصينية ما عادت لتنفع، والأمور لن تعود إلى ما قبل "15 آذار" ويبدو أن المعجزة العربية والغربية لم تعد لتنجيه، والحديث عن تغليب الحكمة، وأن يحذو حذو اليمن المستدرَك بتسوية سعودية (على غرار "طائف" أمات السلاح وأحيى ألف متراس بين النفوس) أصبح مضحكاً بعدالمطالبة بالتدخل الأجنبي.

"نصح.. إتهام.. تهديد" هذه حال السياسة العربية والدولية، مُرفقة بضغوط سياسية دبلوماسية إقتصادية ومن يدري ما ستحمله الأيام المقبلة، ربما لو كانت سورية قد تخلت عن التحالف الإيراني ورمت نفسها في حضن أخوة ربما ما كان كل هذا ليحدث حيث لا ممانعة من دون أشقاء. وسنرى من سيجاهد لقطف ثمار أينعت بفضل "ربيع عربي" أحدث صحوة لم يكن من المتوقع أن تحدث إختبرها حكام ومحكومون على حد سواء، بفعل شعب عربي ثار.. فأراد.

في هذه المواكبة يوماً بيوم للإنتفاضة السورية نعتمد نهج توثيق يوميات الإنتفاضة من لحظة الشرارة الأولى يوم الثلاثاء 15 آذار/مارس 2011 المبادرة العربية

المتوازنة المقموعة بـ "الفيتو" المعطّل من جانب روسيا والصين املاً منهما في تحقيـق منافع وليس من أجل سورية الشعب والوطن. أما متى تتجلـي آخـر تـداعيات هـذه الإنتفاضة بإنتصار الأسدية أو بحكم إخواني متحالف مع ليبراليين من نوعية الـدكتور برهان غليون الذي يترأس الطيف المعارضة الأكثر قبولاً عربياً وإقليمياً ودولياً ونعني به "المجلس الوطني" أو إنفجار بركان طائفي، والإحتمالات كثيرة وهي على قدر حجم تهاوي هذا العالم العربي. حفظه الله لأمة.



المحور الأول

سوء التصرُّف يفجِّر إنتفاضة

الشرارة الأولى:
من جوار الجامع الأموي (23 آذار/مارس 2012)
إلى درعا خط النار بجوار الأردن

خرج السوريون يوم الثلاثاء 15 آذار/مارس 2011، من أحد بوابات سوق "الحميدية" الواقع بجوار الجامع الأموي وسط العاصمة دمشق، بمظاهرة بسيطة رافعين شعارات "وينك يا سوري وينك" "الله، سورية، حرية وبس"، "سلمية، سلمية". كما تواردت أنباء عن إنطلاق مظاهرات صغيرة في كل من حلب ودرعا. وقامت قوات الأمن بإعتراض المتظاهرين وإعتقال 300 شخص منهم المعتقلة الأولى كانت علا الكيالي من حلب.

تودُّد سوري – مصري بعد قطيعة أعوام

لم يكن الهوى المصري يَطيب للهوى السوري فبعد تصدع دام سنوات منذ حرب الغفران مروراً بمعاهدة السلام حتى حكْم مبارك، ثم بعد 18 يوماً من تنحي مبارك يوم 11 شباط/فبراير 2011 وإسقاط حكمه الثلاثيني، بدأت العلاقات المصرية – السورية تستعيد زخماً جديداً، والمؤشر على ذلك هو إستقبال الرئيس السوري بشّار الأسد يوم الخميس 17 آذار/مارس 2011 رئيس الإستخبارات العامة المصرية اللواء مراد محمد موافي **(الزيارة الأولى لرئيس رفيع المستوى عِلْماً أن آخر زيارة لرئيس الإستخبارات السابق اللواء عمر سليمان لسورية كانت منذ خمسة أعوام)** بصفته مبعوثاً لـ "المجلس العسكري الأعلى" في مصر. وقد ذكر بيان سوري رسمي أن الجانبين بحثا خلال اللقاء "العلاقات الأخوية بين سورية ومصر، والرغبة المشتركة بإعادة تفعيل التعاون والتنسيق بين البلدين على أعلى المستويات، وبما يخدم مصالح الشعبين الشقيقين والعرب جميعاً".

وسبق هذا اللقاء تبادُل رسائل بين الأسد ورئيس المجلس العسكري المصري المشير محمد حسين طنطاوي. أكّد فيها الأسد لطنطاوي "إستعداد سورية وترحيبها بالتشاور والتعاون الوثيق مع مصر الشقيقة في مختلف المجالات". أما طنطاوي فأكد على "متانة العلاقة بين البلدين وحتمية فتح صفحة جديدة تكون قائمة على ثوابت العلاقة السورية – المصرية المعروفة والمأمولة دائماً".

رسالة من بشّار إلى نجاد عبر وليد المعلّم

تساند الشعب البحريني

بينما الأحداث متواصلة في سورية، لم ينسَ الرئيس بشّار الأسد أن يخص الشعب البحريني بلفتة تضامنية، حيث أوفد وزير خارجيته وليد المعلّم يوم الخميس 17 آذار/مارس 2011، إلى طهران، وتناول اللقاء مع الرئيس محمود أحمدي نجاد تبادل وجهات النظر في موضوع سيادة البحرين ودعْم الأمن والإستقرار فيها **(استقلت البحرين يوم15 أغسطس 1975 بعد فشل توقيع الإتفاق على توحيد الإمارات التسع، علماً إنها أسبق الدول لضرورة وجود مجلس يناقش الحكم ويحاوره، فبرلمانها بدأ عام 1973، وسرعان ما تم حل هذا البرلمان بقرار من الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في العام 1975، وأصبح الملك حمد بن عيسى آل خليفة أميراً على البحرين عام 1999 خلفاً لأبيه الشيخ عيسى ثم تحولت من دولة إلى مملكة في فبراير عام 2002).**

واتفقا على "ضرورة إعتماد أسلوب الحوار والبنّاء بإعتباره يشكل الآلية المناسبة للإستجابة لمطالب الشعب البحريني وتعزيز الوحدة الوطنية".

وكان للمعلم ونظيره الإيراني علي أكبر صالحي بيان مشترك تضمّن الآتي:

تم إستعراض الوضع الإقليمي بكل جوانبه، وضرورة السعي لإيجاد أرضية مشتركة لتحقيق الأمن والإستقرار في المنطقة وتلبية رغبات شعوبها. وبحث الجانبان الوضع في البحرين، وأكدا إلتزامهما بسيادة وإستقلال مملكة البحرين الشقيقة، ودعم الأمن والإستقرار فيها. كما أكّد الجانبان أهمية الوقوف إلى جانب البحرين من أجل إجتياز الظروف الراهنة، وضرورة إعتماد أسلوب الحوار البنّاء بإعتباره يشكل الآلية المناسبة للإستجابة لمطالب الشعب البحريني وتعزيز الوحدة الوطنية في هذا البلد، كماأكّد الرئيس نجاد والوزير المعلم ضروة إتخاذ السبل المناسبة في مسار إرساء السلام والإستقرار وتوفير مصالح شعوب المنطقة، وأن أنعدام الأمن ليس في مصلحة أحد، ذلك أن الظروف الراهنة في المنطقة تضاعف من ضرورة إلتزام اليقظة أمام مؤامرات وفتن قوى الهيمنة، وإرساء السلام والأمن والتفاهم والصداقة بين شعوب المنطقة".

وأشار البيان إلى أن "لإيران وسورية مواقف مشتركة إقليمية ودولية"، وإن تعزيز التعاون والمشاورات بين البلدين ضروري في مسار توفير مصالح شعوب المنطقة. ولا شك أن نظام الهيمنة، ولا سيما أميركا، يشعر بالسرور للظروف الحاصلة في بعض دول المنطقة، لذا فمن الضروري أن تتحلى دول وشعوب الشرق الأوسط باليقظة تجاه مؤامرات ومخططات أعداء البشرية".

من جانبه قال المعلم "إن سورية ترى بأن إيران، كقوة إقليمية كبرى، تتمتع بدور أساسي في مد العون لشعوب المنطقة، وإن الأعداء يسعون وراء إشعال الفتن بين هذه الشعوب، ويمكن لطهران ودمشق توظيف التطورات لصالح شعوب دول المنطقة...". ومن خلال هذا المؤتمر نرى أن العاصمتين دمشق وطهران تغافلتا عمّا يحدث في سورية أو بالأحرى تكونا لم تدركا أن "15 آذار" هو شعلة أو شرارة كماحادثة "الباص اللبناني" وكما جسَّد بوعزيزي أهمية الإنتفاضة التي ستخط لتاريخ دموي أو لتغيير جديد.

درعا على خط النار

إنطلقت هذه المرة المظاهرات من بوابة سورية الجنوبية "درعا" فقد خرج مئات السوريين يوم الجمعة 18 آذار/مارس 2011 إلى الشوارع منادين بالحرية، كما عمَّت المظاهرات عدداً من المدن السورية، وقعت خلالها مواجهات عنيفة مع الشرطة خصوصاً في محافظة درعا الجنوبية الواقعة على الحدود مع الأردن (المستدرك والمحتوي لإحتجاجات ربما كانت ملكيته حصناً وهو المتطلّع لدخول "مجلس التعاون الخليجي"). أدت المظاهرات إلى سقوط خمسة قتلى على الأقل ومئات الجرحى. وقالت وكالة رويترز، "إن أحد سكان درعا أكّد أن قوات الأمن السورية قتلت متظاهريْن إثنيْن بعد خروجهما ضمن إحتجاج سلمي يطالب بالحرية السياسية وإنهاء الفساد. وأضافت أن القتيلين، (حسام عبد الولي عياش وأكرم جوابرة)، كانا بين عدة آلاف يهتفون "الله.. سورية.. الحرية" وشعارات أخرى تتهم أسرة الرئيس بشّار الأسد بالفساد، عندما قُتلا برصاص قوات الأمن التي جرى تعزيزها بقوات تم نقْلها بواسطة طائرات هليكوبتر وفق ما ذكره السكان. ولكن الشيء الأبرز هي الهتافات ضد رجل الأعمال السوري رامي مخلوف إبن خال الرئيس بشّار الأسد الذي يمتلك عدة شركات كبيرة. ولقدهتف المتظاهرون في الشوارع ضد مخلوف وإتهموه بأنه لص.

إحتجاجات.. وإعتقالات.. وقوات إلى درعا ودعوات إلكترونية

تجددت المسيرات الإحتجاجية لليوم السابع على التوالي (الثلاثاء 22 آذار/مارس 2011) وإمتدت إلى بعض المناطق في الجنوب، وأرسلت الحكومة قوات إلى منطقة درعا، حيث سار آلاف الأشخاص في مسيرة تشييع وحيث كان الفتى إبن الـ 14 سنة مؤمن منذر مسالمة ضحية الغاز المسيل للدموع الأحد 20 آذار/مارس 2011. وفي إفادة لأحد الشهود أن المتظاهرين بدأوا السير من المقبرة إلى المسجد العمري حيث إنطلقت من هناك مسيرتهم الإحتجاجية، وفيما إستمرت الحملات التعسفية قال المرصد

السوري لحقوق الإنسان في بيان "إن السلطات الأمنية أعتقلت خلال مظاهرة الجمعة الماضية، 11 شخصاً، واعتقلت الأجهزة الأمنية 3 أشخاص في مدينة بانياس الساحلية في اليوم التالي للمظاهرة التي حدثت يوم الجمعة. كما أن أجهزة الأمن في ريف دمشق اعتقلت قبل 10 أيام 4 طلاب في الصف الحادي عشر من مدرسة (الباسل) في دوما على خلفية كتاباتهم شعارات على الجدران وأخرجتهم مكبّلي الأيدي من صفوف دراستهم". ورداً على ذلك تجددت الدعوات على الـ "فيسبوك" حيث قال مدير الصفحة "حان وقت النزول إلى الشارع من بعد سقوط أول قطرة من دماء شهدائنا الدافئة ولم يتركوا لنا ما نخاف عليه". وأتى التنديد الدولي على لسان وزارة خارجية فرنسا وحيث قال المتحدث بإسم برنار فاليرو خلال مؤتمر صحافي "إن فرنسا تدين أعمال العنف التي أدت إلى الكثير من القتلى والجرحى بين المتظاهرين المتجمعين (الجمعة، السبت، الأحد) في درعا بجنوب سورية".

أسلحة داخل طائرة إيرانية متجهة إلى سورية

تشهد العلاقة الإيرانية – التركية الكثير من الريب والحذر، وهذا ما بدا جلياً، ففي ظرف أسبوع تم تفتيش طائرتين، وأعلنت مصادر تركية عن أن السلطات عثرت على أسلحة وذخائر على متن طائرة الشحن الإيرانية المدنية والتي هي من نوع "إليوشين" التي أُرغمت على الهبوط في ديار بكر (جنوب شرقي تركيا) للتحقق من حمولتها، كما تم توقيف طاقمها في حين لم يأتِ التأكيد من وزارة الخارجية التركية لنبأ العثور على أسلحة، أما طهران فإعتبرته "أمراً عادياً" نافية أن تكون الطائرة قد أجبرت على الهبوط.

إحتجاجات.. ومواجهات طائفية.. واللاذقية مدينة أشباح

إنقلبت الأمور رأساً على عقب، وخرجت الإحتجاجات عن مسارها، وبدأ اللعب على الوتر الطائفي في اللاذقية حيث يقطن العلويون (ثاني أكبر الطوائف في سورية) في أطراف المدينة، والسُنة في وسطها. وهذا ما حدث بالفعل يوم الأحد 27 آذار/مارس 2011 حيث تحولت مدينة اللاذقية إلى مدينة أشباح بعد يوم من إندلاع الإحتجاجات المناوئة للسلطات السورية، التي تطورت إلى مواجهة دامية أسفرت عن مقتل 12 شخصاً من رجال الأمن ومدنيين ومسلحين، وإصابة أكثر من 150 آخرين. وتطابقت تقارير السلطات مع شهادات شهود عيان عن وجود مسلحين أطلقوا النار عشوائياً على المدنيين ورجال الأمن على حد سواء خلال تلك الإحتجاجات، بينما وقعت مواجهات طائفية بين الأقلية العلوية وبين الأكثرية من السُنة.

الداخلية تُحذِّر.. وبثينة شعبان تَعِد

لعل من أبرز تكتيكات الأنظمة الشمولية في قمع المظاهرات والإحتجاجات اللجوء إلى أسلوب الترهيب والتخويف لردع المتظاهرين، وهذا بالضبط ما حصل مع الحكومة السورية. ففي بيان صادر عن وزارة الداخلية السورية يوم الإثنين 28 آذار 2011 أوردته وكالة الأنباء السورية (سانا) أن وزارة الداخلية "تهيب بالإخوة المواطنين الإنتباه إلى رسائل نصية عبر الهاتف الجوال ومنشورات توزعها جهات مغرضة تدعو للتجمع في ساحة الأمويين مساء اليوم (الأحد)، راجية منهم عدم الإستجابة لهذه الدعوات المغرضة وغير الصحيحة حرصاً على سلامتهم"، كما حذر بيان الوزارة من أن هناك "جهات تقوم بإستغلال أسماء جمعيات خيرية وتوزيع مواد فاسدة، خاصة للأطفال، لذلك يرجى من الإخوة المواطنين عدم التعاطي معها وتوخي الحيطة والحذر".

وجاء تحذير الداخلية السورية بعد ساعات قليلة من إعلان مستشارة الرئيس السوري بثينة شعبان، الأحد 27 آذار/مارس 2011 أن السلطات السورية قد إتخذت قراراً برفع حالة الطوارئ السارية في البلاد منذ 1963 **(وهذا القانون الذي فُرض بعيد وصول حزب البعث إلى السلطة في آذار/مارس 1963 يفرض قيوداً على حرية التجمع ويتيح إعتقال مشتبه بهم أو أشخاص يهددون الأمن. كما يتيح إستجواب أشخاص ومراقبة الإتصالات وفرْض رقابة مسبقة على الصحف والمنشورات والإذاعات وكل وسائل الإعلام الأخرى)** وأبلغت شعبان لوكالة الصحافة الفرنسية أن "قرار رفْع قانون الطوارئ قد إتخذ، لكنني لا أعلم متى سيدخل حيّز التطبيق، وبعد إلغاء هذا القانون سيتم إطلاق سراح كل الأشخاص المعتقَلين إستناداً إليه". ومن جانب آخر قالت شعبان إن الرئيس بشّار الأسد الذي تسلم الرئاسة عام 2000 "سيتوجه بكلمة إلى الشعب السوري قريباً لشرح الوضع وتوضيح الإصلاحات، التي يعتزم القيام بها في البلاد. ومن بين هذه الإصلاحات قانون حول تعددية الأحزاب السياسية، وقانون أكثر ليبرالية للصحافة على أن يخضعا للنقاش العام". وقد إستُقبل نبأ رفع حالة الطوارئ بإرتياح كبير وتم إخلاء سبيل 17 ناشطاً إعتُقلوا في 16 آذار/مارس 2011 على خلفية مشاركتهم في إعتصام أمام وزارة الداخلية.

الملك عبدالله بن عبد العزيز يُطمئن
وأردوغان ينصح وأوباما يطالب

يبدو أن الأحداث في سورية، أثارت ريبة ومخاوف الجانب السعودي، على ملكية كادت أن تطير في المغرب والأردن لولا إستدراك في اللحظة المناسبة. كما أثارت

الأحداث الجار التركي لجهة مسألة الحدود والأكراد والتحالف الإستراتيجي لسورية مع طهران وهذه الثورة تكسب انقرة دوراً رياديأ وتُعزز الموقف الأميركي المستبشر خيراً بديمقراطية جديدة وبحيث يكون العام 2011 عام الأميركان، وتتبدل تبعاً لذلك اللهجة حسب المواضيع العالقة، على الصعيد السعودي أفادت وكالة الأنباء السعودية يوم الإثنين 28 آذار/مارس 2011 إن خادم الحرميْن الشريفين أجرى إتصالاً بالرئيس الأسد جرى خلاله إستعراض العلاقات الثنائية، والإطمئنان على الأوضاع في سورية، وبحث المستجدات في المنطقة، مضيفة أن الأسد أبلغ الملك عبدالله أن الأوضاع في سورية مطمئنة، معرباً عن شكره وتقديره له على ما يوليه من إهتمام بسورية وشعبها.

أما على صعيد الموقف التركي فقد جاء على لسان رئيس حكومتها رجب طيّب أردوغان الذي كان يتحدث إلى الصحافيين في المطار قبيل مغادرته إلى العراق في زيارة رسمية، إنه تحدث إلى الأسد مرتين خلال الأيام الثلاثة الماضية، وأنه لم يسمع منه رفضاً لتطبيق الإصلاحات، بل إن الأسد قال له إن العمل على رفع حالة الطوارئ ووضع قانون للأحزاب السياسية بدأ فعلاً، مستدركاً أنه نصح الرئيس السوري بتطبيق سريع وحقيقي للإصلاحات من دون تأخير. مضيفاً: "من المستحيل بالنسبة إلينا أن نظل صامتين في مواجهة هذه الأحداث.. لدينا حدود بطول 800 كيلومتر مع سورية".

أما البيت الأبيض المشغول "البال" بالشعب السوري فقد أعلن أنه ينتظر من الحكومة السورية إحترام حقوق السوريين في الإحتجاج سلمياً، فيما كان السوريون في حالة ترقُّب الخطاب الذي سيلقيه الأسد قريباً وفق ما أفاد بذلك نائبه فاروق الشرع.

بداية الكلام من بشّار عن الإنتفاضة:
حكومة جديدة وسخرية
من "الصرعة الجديدة"!

بعد نحو عشرة أيام على المظاهرات الإحتجاجية وما رافقها من إضطرابات في العديد من المدن والمناطق في سورية، قدمت الحكومة السورية برئاسة ناجي العطري **(تشكلت في أيلول/سبتمبر عام 2003 وذلك بعد قبول الأسد إستقالة حكومة محمد مصطفى ميرو)** إستقالتها يوم الثلاثاء 29 آذار/مارس 2011.

وقال بيان رسمي مقتضَب إن الرئيس السوري بشّار الأسد قَبِل "إستقالة الحكومة السورية وكلفها تسيير الأعمال لحين تشكيل حكومة جديدة" دون أي تفاصيل أخرى. وعقب ذلك، أكّد مسؤول سوري لوكالة الصحافة الفرنسية أن الأسد سيتحدث اليوم في مجلس الشعب، وستكون هذه المرة الأولى التي يتحدث فيها الأسد علناً منذ بدء الأزمة قبل أكثر من أسبوع. وقال مصدر في مجلس الشعب السوري، لوكالة الأنباء الألمانية، إن أعضاء المجلس تلقوا دعوة للإجتماع صباحاً وطلب من الجميع الإلتزام بهذا الإجتماع. وأضاف: "من المنتظر أن يقدم الأسد خلال كلمته برنامج الإصلاح". وبحسب التوقعات فإن تشكيل الحكومة الجديدة سيكون خلال 24 ساعة، إستحقاقات خطيرة تنتظرها والأولوية لتنفيذ برنامج الإصلاحات الموعود به لتهدئة الإحتجاجات وأشدها في درعا على خلفية إعتقال مجموعة من أطفال على خلفية إتهامهم بالكتابة على الجدران شعارات تدعو لإسقاط النظام، والوعود بالإصلاحات تستمر فيما تستمر حملات إعتقال أصحاب الفكر والرأي وآخرهم خمسة من المحامين والناشطين الحقوقيين. هل تكون الكلمة الأولى للرئيس بشار مُستدرِكة للتغيُّرات، أم روتينية متجاهلة لهيب نار ربما لا ينطفىء إلا برحيله.

الأسد يُخيب الآمال.. ويُعلن المواجهة

يوم الإثنين 28 آذار/مارس 2011 طمأن فاروق الشرع نائب الرئيس السوري أبناء الشعب السوري، بأن الرئيس الأسد سيلقي كلمة خلال يومين. ثم كان يوم الأربعاء 30 آذار/مارس 2011، حيث إرتجل الرئيس بشّار أمام مجلس الشعب (البرلمان) كان خطاباً هو الأول بعد مرور أسبوعين على بدء الإنتفاضة. تحدَّث بنبرة

ثقة فيها الكثير من اللامبالاة بإحتجاجات قائمة وقال: "المؤامرة كبيرة، ونحن لا نسعى لمعارك. الشعب السوري شعب مسالم وودود، وإننا لم نتردد يوماً في الدفاع عن قضايانا ومصالحنا ومبادئنا. وإذا فُرضت علينا المعركة اليوم فأهلاً وسهلاً بها.." إن اللحظة التي تمر بها البلاد إستثنائية وإن الأحداث والتطورات إمتحان للوحدة الوطنية. إمتحان تشاء الظروف أن يتكرر كل حين بفعل المؤامرات المتصلة. هناك برنامج إصلاحات قائم أصلاً، فالبقاء دون إصلاح مدمر للبلد. لكن التحدي الأساسي أي إصلاح نريد". أما بالنسبة للإنتقادات بسبب تأخره في التوجه لشعبه فقال "إنه تأخر بفعل مقصود ريثما تكتمل الصورة في ذهني ولكي يكون الحديث بعيداً عن الإنشاء العاطفي الذي يريح الناس. إن سورية تتعرض اليوم لمؤامرة كبيرة خيوطها تمتد من دول بعيدة ودول قريبة، ولها بعض الخيوط داخل الوطن، وتعتمد هذه المؤامرة في توقيتها، لا في شكلها، على ما يتصل في الدول العربية". وإعتبر "أن جانباً مما يحصل اليوم متشابه مع ما حصل عام 2005".

وحول قانون الطوارئ وما قيل حول رفعه: "نستطيع أن نؤجل أحياناً معاناة معيَّنة قد يسببها قانون الطوارئ أو غيره من القوانين أو الإجراءات الضرورية التي يعاني منها المواطن، ولكن لا نستطيع أن نؤجل معاناة طفل لا يستطيع والده أن يعالجه لأنه لا يمتلك الأموال، والدولة لا يوجد لديها هذا الدواء أو هذا العلاج وهذا شيء نتعرض له بإستمرار. لا توجد عقبات في الإصلاح، يوجد تأخير، والذين يعارضون الإصلاح هم أصحاب المصالح والفساد. إن التحدي الآن هو نوع الإصلاح الذي نريد؟وحذَّر من "إخضاع عملية الإصلاح للظروف الآنية التي قد تكون عابرة لكي لا نحصد النتائج العكسية"، معتبراً أن الأزمات "حالة إيجابية في حال تمت السيطرة عليها والخروج منها رابحين".

وأشار إلى "التحولات الكبرى التي تحصل في منطقتنا منذ مسار القضية الفلسطينية ومن مسار التنازلات إلى مسار التمسك بالحقوق" مشيراً إلى أن "الغرض من المؤامرة على سورية كان أن تسقط وتزال آخر عقبة من وجه المخطط الإسرائيلي". وأكّد أن حزمة الإجراءات التي أعلن عنها الخميس الفائت "لم تبدأ من الصفر" مشيراً إلى أن "القيادة القطرية أعدت مسودات قوانين، سواء في ما يتعلق بقانونيْ الأحزاب والطوارئ، منذ أكثر من عام". وأشار إلى "قوانين أخرى سيتم عرضها على النقاش العام".

وتأتي كلمة الأسد غداة قبوله إستقالة حكومة ناجي العطري. وسخر الرئيس بشّار مما سماه "صرعة جديدة" بمعنى "موضة". أضاف: "يسمونها ثورات. نحن لا نسميها كذلك إن المتآمرين قاموا بالخلط بين ثلاثة عناصر: الفتنة، والإصلاح، والحاجات

اليومية". ووصف المتآمرين بأنهم "قلة" مضيفاً "حتى نحن في الدولة لم نكن نعرف حقيقة ما الذي حصل حتى بدأت عمليات التخريب بالمنشآت". منطق مبسط للأمور، لغة المؤامرة والفتن لم تعد تجدي في ظل صحوة متأخرة ولكنها أتت وإستطاعت أن تُسقط حكاماً منذ عقود.

مطالبات حازمة من الكونغرس تجاه الأسد

يبدو أن الخطاب الذي ألقاه الأسد أمام مجلس الشعب الأربعاء 30 آذار/مارس 2011 لم يلقَ إستحسان الإدارة الأميركية، فهو لم يعلن عن أية إصلاحات متحدثاً عن مؤامرة "تعتمد في توقيتها وشكلها على ما يحدث في الدول العربية". لذا تعالت أصوات الجمهوريين، تطالب الرئيس أوباما بمواقف أكثر حزماً، بعد تعرُّضه للإنتقاد إثر سعيه لتحسين علاقاته مع دمشق وإعادة السفير الأميركي إلى سورية بعد إنقطاع 5 سنوات. وكانت العلاقات الأميركية – السورية قد تصدعت منذ أن حدث "زلزال لبنان" وإتهام سورية بالتفجير ليرث "حزب الله" الإتهام.

وفي بيان صادر يوم الأربعاء 30 آذار/مارس 2011 عن السناتور الجمهوري الأكثر نفوذاً في لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ الأميركي، والمرشح السابق للرئاسة، جون ماكين، طالب هذا الأخير الرئيس أوباما بدعم المعارضة السورية مباشرة قائلاً بالنص: "إن إستراتيجية جديدة أمر ضروري في سورية، إستراتيجية تجعل الولايات المتحدة تدعم التطلعات والمطالب المشروعة للشعب السوري حيال مستقبله. نحن الإدارة أيضاً نسعى مع الأسرة الدولية لكي يفهم الرئيس السوري بشار الأسد أنه في حال إستمر على طريق القمع والعنف فستكون لهذا الأمر عواقب خطيرة".

أما الناطق بإسم الخارجية الأميركية مارك تونر فإنه قال في تصريح: "إن خطاب الرئيس السوري لم يكن على مستوى الإصلاحات التي يطالب بها السوريون كان الخطاب خالياً من المضمون، وخيَّب على ما يبدو آمال السوريين". إذاً الكونغرس حامل لواء الحرية يحذر ويتعهد وإلا.. فمجلس الأمن جاهز، والقوات الدولية في الإنتظار، والحلفاء الغربيون ينصتون وجاهزون.

قراءات لبنانية متباينة لخطاب الأسد

خضع خطاب الأسد الذي ألقاه من أمام مجلس الشعب، في دمشق يوم الأربعاء 30 آذار/مارس 2011 لقراءات لبنانية متباينة وطبيعية بين جناحيْ الممانعة واللاممانعة كما جرت العادة اللبنانية على تسميته أي بين فريق (8 آذار) و(14 آذار) حول جدواه. وسنورد هذا التباين على مستوى السلطات والأحزاب السياسية.

رئيس الجمهورية ميشال سليمان أبدى إرتياحه لمسار الأوضـــاع فـــي ســـورية، مشدداً على "أهمية الإستقرار وإنعكاسه الإيجابي على الوضعين الإقتصادي والأمنـــي في كل من البلدين". وتمنى "عودة الأمور إلى طبيعتها كـــي يـــتم إســـتكمال المســـيرة الإصلاحية وفق الأولويات الأساسية"، مجدداً ثقته بـــ "قدرة القيادة السورية على تجاوز ما حصل وببقائها في خط الممانعة".

أما الرئيس المكلف بتشكيل الحكومة نجيب ميقاتي فإتصل بالرئيس الأســـد منوهـــاً "بإلتفاف الشعب السوري حول قيادة الرئيس الأسد وتفويت الفرصة على مشاريع الفتنة".

عضو المكتب السياسي في تيار "المستقبل"، النائب السابق مصطفى علوش، قـــال "إن خطاب الرئيس السوري بشّار الأسد الذي ألقاه أمام مجلس الشعب في دمشق جـــاء رتيباً، ولم يخرج عن الخطاب العام الذي إعتاد عليه السوريون على مدى عقود".

رئيس "جبهة النضال الوطني" النائب وليد جنبلاط قال: "إن خطاب الرئيس بشّار الأسد أمام مجلس الشعب السوري يفتح آفاقاً إيجابية بعد القرارات التي إتخذتّها القيـــادة القطرية لحزب (البعث) منذ أيام لإحداث تغييرات هيكلية وجوهرية تصب في مصلحة الشعب السوري إذا ما تمت متابعتها وتطبيقها بجدية، وهي تسهم في تكريس الوحـــدة الوطنية السورية وإستقرارها الداخلي. وأرى أن سورية تمر كمـــا المنطقـــة العربيـــة بأكملها، بمرحلة حساسة ودقيقة، وتتطلب قراءة هادئـــة لكـــل التطـــورات السياســـية والمتغيرات والتحولات اللاحقة، وتستوجب مـــن الجميـــع التحلـــي بـــأعلى درجـــات المسؤولية بما يحفظ إستقرار المنطقة وعدم إنزلاقها نحو الفوضى والتقسيم والتفتيـــت. وللذين في لبنان يترقبون بشغف تطور الأحداث في سورية، قد يكون من المفيد تذكير هؤلاء بأن أمن لبنان من أمن سورية وبالعكس"، والإستقرار في سورية يصـــب فـــي المصلحة الوطنية اللبنانية، وهذه معادلة إستراتيجية بعيداً عن الأصوات اللبنانية الضيقة الأفق من هنا وهناك".

ولاحظ نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان أن "ما شهدته سورية من إضطرابات وقلاقل محاولات يائسة، فشل أصحابها في تحقيـــق أهدافهم بفعل وعي الشعب السوري وحكمة قيادته ووقـــوف ســـورية، شـــعباً ودولـــة ومؤسسات خلف الرئيس السوري بشّار، الذي عبَّر في مواقفه عـــن تطلعاتـــه وآمـــال الشعب السوري في الإصلاح وتحصين موقع سورية المقاومٍ كسد منيع بوجه المشاريع والمؤامرات التي تسعى إلى النيل من دورها في دعمهـــا وتبنيهـــا مشـــروع مقاومـــة الإحتلال والعدوان الصهيوني". ونوه قبلان بـــ "خطاب الرئيس الأســـد أمـــام مجلـــس الشعب، إذ إستطاع أن يؤصّل الثوابت والركائز التي تحفظ لسورية موقعهـــا ودورهـــا وهويتها العربية".

موكب الرئيس يتعرض لـــ "هجوم" من قبل إمرأة

في تقرير بثه تلفزيون الـــ "سي.إن.إن" تعرَّض الرئيس السوري بشّار الأسد، يوم الأربعاء 30 آذار/مارس 2011، لهجوم من قبل إمرأة قال التلفزيون إنها بدت وكأنهـــا من المحتجين. ونقلت قناة الـــ "سي.أن.أن" مشاهد عن التلفزيون السوري، بـــدا فيهـــا الرئيس يحيي الجماهير بعد خروجه من مجلس الشعب، حيث ألقى كلمته التي إعتبرها الكثيرون مخيِّبة للآمال، ويبعث إليهم بالقبلات. وبعد وقت قصير من دخول ســـيارته، وما أن بدأت السيارة في التحرك محاطة برجال الأمن، حتى إقتربت امـــرأة محجَّبـــة رافعة إصبعها وبدت وكأنها تصرخ. وما لبث أن هجم عليها عدد كبيـــر مـــن رجـــال الأمن لإبعادها عن السيارة، وبدت الجموع المحيطة تركض أيضاً بإتجاه سيارة الأسد. إلاّ أن كاميرا التلفزيون السوري الذي كان ينقل الحدث مباشرة، بدأت بتوسيع تدريجي للمشهد لإظهار صورة الجموع المحيطة بالسيارة، قبل أن ينقطع البث بشكل مفاجئ.

وقد أتى الرد على تقرير الـــ "سي.إن.إن" من أحد المواقع الإلكترونية الســـورية، الذي قال إن مراسله كان في المكان، وأشار الموقع إلى أن "المحبين بالفعـــل هجمـــوا على الموكب، وأن موكب الرئيس الأسد إستغرق ثلاثة أرباع الساعة ليصل إلى فنـــدق (فور سيزونز)، بسبب إكتظاظ الشوارع بمئات الآلاف من المحبـــين الـــذين حـــاولوا الإقتراب منه لمصافحته". وأضاف أن "من بدأ الهجوم على موكب الرئيس الأسد سيدة دمشقية محجَّبة، مطْلِقة عدة عبارات مثل: (الله يطـــول عمـــرك، والله يحميـــك) فقـــام الرئيس الأسد بالرد على هذا (الهجوم) بأن مد يده من السيارة لمصافحتها، مبعـــداً يـــد أحد الأفراد المرافقين له الذين حاولوا منْعها، وإستمع إليها، فما أن شـــاهد المواطنـــون رئيسهم يتحدث مع السيدة حتى إقتربوا بحشود كبيرة".

الأكراد وقانون الطوارئ ودرعا

قضايا مستعجلة على طريق الحل

بعد الخطاب الأول المخيِّب للآمال والذي كان يتوقع منـــه الإســـتدراك وإجـــراء إصلاحات سريعة والذي ألقاه يوم الأربعاء 30 آذار/مارس 2011 أمام مجلس الشـــعب، ها هو الرئيس بشّار الأسد يُصدر يوم الخمـــيس 31 آذار/مـــارس 2011 العديـــد مـــن التوجيهات العملية وذلك بتشكيل 3 لجان بمهل زمنية لوضع حلـــول لـــثلاث قضـــايا مستعجلة: **الأولى** مرتبطة بالأوضاع لعشرات الآلاف من الأكراد ممـــن لـــم يشـــملهم إحصاء 1962، وإعتبروه ظالماً، **والثانية** مرتبطة برفع حالة الطوارئ في سورية. أما **الثالثة** فتختص بإجراء تحقيقات فورية في أسباب الوفيات في كل من درعا واللاذقية.

وكانت وكالة الأنباء السورية (سانا) ذكرت أن الأسد أصدر توجيهاً في إطار العمل على "تعزيز الوحدة الوطنية" بتشكيل لجنة لدراسة "تنفيذ توصية المؤتمر القطري العاشر المتعلقة بحل مشكلة إحصاء 1962 في محافظة "الحسكة" على أن تنهي اللجنة دراستها قبل 15 نيسان 2011، وترفعها للرئيس تمهيداً لإصدار الصك القانوني المناسب".

وكان المؤتمر القُطري العاشر أوصى بتجنيس عشرات الآلاف من الأكراد ممن لم يشملهم الإحصاء المذكور، وحينها ترددت أنباء عن عدم إتفاق الجانبين الرسمي واللجنة الشعبية الممثلة لهذه الشريحة من الأكراد على الرقم النهائي المراد تجنيسه. وتأتي هذه الخطوة بعد إعتراف الدولة السورية بحقوق الأكراد الثقافية، وإحتفالها بعيد "النوروز" الكردي قبل حوالى 10 أيام.

وكان الأسد أصدر توجيهاً للقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم بتشكيل لجنة "تضم عدداً من القانونيين لدراسة وإنجاز تشريع يضمن المحافظة على أمن الوطن وكرامة المواطن ومكافحة الإرهاب، وذلك تمهيداً لرفع حالة الطوارئ على أن تنهي اللجنة دراستها قبل 25 نيسان".

ووجَّه الأسد رئيس مجلس القضاء الأعلى بتشكيل لجنة قضائية خاصة لإجراء تحقيقات فورية في جميع القضايا التي أودت بحياة عدد من المواطنين المدنيين والعسكريين في محافظتيْ درعا واللاذقية.

ومن العاصمة البريطانية أعلن رئيس الحكومة التركية أن الأسد "إسم محبوب في سورية" وأشاد بالخطاب الأول للرئيس الأسد وتمنى لو أنه وجَّه رسائل أكثر وضوحاً وتحديداً، لكان ذلك أكثر إصابة".

وفيما كان الأسد يلقي خطابه كانت هناك دعوات على موقع "فيسبوك"، موعدنا الجمعة: من كل المنازل وأماكن الصلاة وكل مواطن وكل رجل حر يجب أن يتوجه إلى الساحات من أجل سورية حرة. إذاً بإختصار (الأكراد – الطوارئ – الوفيات) هي عنوان للقضايا المستعجلة والتي هي على طريق الحل، ربما هي نقطة من بحر مطالب المعارضة و"لو" الأردوغانية هي البداية من درب طويل سنرى مفاعيله لاحقاً لقطف ثمار اينعت بفعل "ربيع" بدأ بتونس ولا ندري أين ستنتهي نسائمه.

ضبابية أميركية.. وسورية بين فكيْ المغازلة والضغط

في تحليل للموقف الأميركي من جرّاء الأحداث التي تجري في سورية يبدو أن البيت الأبيض لم يحسُم حتى يوم الجمعة 1 نيسان/أبريل 2011، أمره وهكذا بدا الموقف

الأميركي الجاري ضبابياً، حيث يظهر أن هناك إنقساماً في التعاطي مع التطــورات، في حين ترتفع أصوات مُثنية على الإصلاحات التي يقوم بها الرئيس بشــار الأســد، ومن جهة أخرى تنتقد أصوات سياسة القمع بحق المتظاهرين. فمن وصــف وزيــرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون للأسد بــ "المصلح"، إلى التاسع والعشرين مــن شهر آذار/مارس، حيث أدانت خلال تواجدها في لندن القمع الوحشي الــذي تمارســه الحكومة السورية في حق المتظاهرين.

وتساءلت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية عن الــرأي الــذي يســود الآن عــن سورية، والطريقة التي تتجاوب من خلالها الولايات المتحدة مع الأحداث هناك، ومدى إرتباط ذلك على طول الخط بتحديد الطريقة التي تغيرت من خلالهــا بشــكل كبيــر السياسية الأميركية في الشرق الأوسط، نتيجة الإنتفاضات والإضطرابات التي شهدتها أخيرا بعض دول المنطقة.

مؤازرة حمساوية ودعْم تركي "للشقيقة سورية"

لم تأخذ سورية صفة الممانعة إلاّ من خلال دعمها حركات المقاومة (حــزب الله) و(حماس) على مدى السنوات الماضية. ومن هذا المنطلق وفي خطوة لــرد الجميــل أعلنت (حماس) يوم السبت 2 أبريل/نيسان 2011 من خلال الوقوف الكامل إلى جانــب "الشقيقة سورية". أما الصديقة أنقرة، فأكدت على لسان وزارة خارجيتها "الدعم الكامل" لإصلاحات الأسد عبْر بيانيْن صدرا عن الطرفين ونوردهما على الشكل الآتي:

جاء في بيان "حماس" إزاء الأحداث في سورية "أن سورية قيادة وشعباً وقفت مع مقاومة الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وإحتضنت قوى المقاومــة الفلســطينية خصوصاً حماس، وساندتها في أحلك الظروف وأصعبها، وأخذت الرهانات والتحديات والمخاطر الكبيرة، وصمدت أمام كل الضغوط من أجل التمسك بدعم نهــج الممانعــة والمقاومة في المنطقة، وإسناد فلسطين وشعبها ومقاومته خصوصــاً، والوقــوف فــي خندق الأمة ومصالحها". وأعربت عن الأمل في أن تتجاوز سورية "الظرف الــراهن بما يحقق تطلعات الشعب السوري وأمانيه، وبما يحفظ إســتقرار ســورية وتماســكها الداخلي ويعزز دورها في صف المواجهة والممانعة".

ونقلت الوكالة السورية للأنباء (سانا) عن الناطق بإسم وزارة الخارجية التركيــة قوله "إن أنقرة تولي إهتماماً بأمن الشعب السوري وإستقراره ورفاهيته بالقــدر الــذي توليه لشعبها، وإنها لا يمكن أن تقبل أي سلوك أو تصــرُّف يــؤدي إلــى زعزعــة الإستقرار في سورية أو يلحق الأذى بإرادة الإصلاح في هذا البلد الصديق. وإننا فــي تركيا نؤمن إيماناً راسخاً بمدى الإهتمام الذي توليه الدولة والقيادة في ســورية لتلبيــة

مطالب الشعب الكامل والقوي لما قدمه الرئيس الأسد في ما يخص الإصلاحات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، ولنا كامل الثقة بأن القيادة السورية تقوم بدور ريادي في هذا المجال. ولا يمكن تركيا في ظل هذه المرحلة الدقيقة والحساسة أن ترضى أو تقبل إطلاقاً بأي سلوك أو تصرف يؤدي إلى زعزعة الإستقرار في سورية أو يُلحق الأذى بإرادة الإصلاح في هذا البلد الصديق والشقيق. وسيبدأ في القريب العاجل برنامج الإصلاحات لتلبية آمال الشعب السوري وتطلعاته".

دروز الجولان يتظاهرون تأييداً للأسد...
والشرطة الإسرائيلية لا تتدخل

أوردت صحيفة "يديعوت أحرنوت" الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني أن نحو ألفي درزي من هضبة الجولان المحتلة تظاهروا يوم السبت 2 نيسان 2011 تأييداً للرئيس بشار الأسد. وسار المتظاهرون في قرية بقعاتا حاملين الأعلام السورية وصوراً للرئيس الأسد. وقال أحد المتظاهرين يوسف صفدي للموقع: "جئنا لنعبِّر عن تأييدنا رئيس بلادنا الذي يحاول البعض إعتراضه على طريقة حكمه لها". ولم تتدخل الشرطة الإسرائيلية إلاَّ لتحويل مسار السيارات بعيداً من التظاهرة.

وكانت مجموعة من أهالي الجولان السوري عبّرت في بيان يوم الخميس 31 آذار/مارس 2011 عن دعمها الشعب السوري ومطالبته بالإصلاح. وأوضح الموقعون على البيان وعددهم 47 "إن واجبنا الوطني والإنساني والأخلاقي يحتم علينا الإنحياز الكامل لشعبنا ضد جلاّديه، وأن نكون صدى لصوته".

ملاحظة: (يعيش 20 ألف سوري تحت الإحتلال الإسرائيلي في الجولان، ويرفض جميعهم تقريباً الحصول على الجنسية الإسرائيلية، مع العلم أن سورية تطالب بإستعادة كامل هضبة الجولان التي إحتلتها إسرائيل عام 1967 وضمّتها عام 1981).

"رسائل ونصائح" تركية في الزيارة الأولى إلى دمشق

منذ إندلاع الأحداث في سورية، ها هي الزيارة الأولى لوزير الخارجية التركية، أحمد داوود أوغلو الذي وصل إلى دمشق يوم الأربعاء 6 أبريل/نيسان 2011. ووصفت مصادر تركية هذه الزيارة بأنها "مهمة جداً" بإعتبار أن القيادة التركية تخلت من خلالها عن عامل الحذر في التعاطي مع الملف السوري الذي يعني أنقرة كثيراً في ضوء التطور اللافت في العلاقات بين البلدين منذ وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة. وتأتي زيارة أوغلو إلى دمشق بعد أيام من سجال إعلامي – سياسي في أنقرة حول أسباب التعاطي بـ "قفازات" مع الملف السوري والإيحاء بأن تركيا على إستعداد

للتعاطي مع نظام حُكْم مختلف في سورية. وفيما وضعت مصادر رسمية تركية زيارة داوود لسورية في إطار "الإشارة إلى مدى الأهمية البالغة التي توليها أنقرة للرئيس السوري بشار الأسد وحرصها على تعزيز العلاقات مع سورية على الدوام"، غير أن مصادر أخرى أشارت إلى أن داوود أوغلو يحمل "رسائل واضحة" للرئيس الأسد الذي أصاب أنقرة بخيبة أمل كبيرة بسبب الخطاب الذي ألقاه في البرلمان السوري. بالإضافة إلى "الكثير من النصائح حول كيفية التعاطي مع ملف الأزمة في سورية".

وهج الدرعاويين ينتقل إلى الحماصنة
والأكراد الحسكاويون يتململون
يريدون الجنسية

بعد إقالة محافظ درعا، أصدر الرئيس بشّار الأسد يوم الخميس 7 أبريل/نيسان 2011 مرسوماً يقضي بموجبه إعفاء محافظ حمص، أو "والي حمص" (تربطه صداقة شخصية بالأسد) أياد غزال، وذلك على خلفية التظاهرة الإحتجاجية التي شهدتها حمص يوم 25 آذار/مارس 2011، بعد 6 سنوات أمضاها في منصبه منذ عام 2005، وتنهي معه إجراءات تعسفية قام بها أثناء خدمته.

عُرف عن غزال تبنيّه لمشاريع ضخمة تراعي المتطلبات الحديثة للمدن الكبرى والحياة العصرية دون أي إعتبار للواقع المعيشي والتركيبة السكانية في المحافظة، وبدأت الشكاوى من طريقة إدارته بعد ثلاثة أشهر من تسلمه منصبه كمحافظ، وإستمر في وظيفته ودخل في تصنيف مجلة "أرابيان بزنس" قائمة أقوى 100 شخصية عربية في العالم، كما إحتل المركز 14 من بين الشخصيات الأقوى المائة من العرب على مستوى عالمي، وقد إرتبط إسمه "بمشروع حلم حمص" أما بحسب أهالي حمص فهو "كابوس".

أياد غزال حاصل على إجازة في الهندسة الميكانيكية من جامعة حلب، وهو إبن أسرة متوسطة الدخل، وأصبح لاحقاً من الأثرياء. هو إبن أخ اللواء زهير غزال الذي شغل أمين عام رئاسة الجمهورية العربية السورية. وبعد تخرُّجه إلتحق بالعمل لدى مؤسسة الإسكان العسكرية ومن ثم إلى بلدية حلب. أدّى الخدمة العسكرية الإلزامية في الحرس الجمهوري متفرّغاً لدى المكتب الجمهوري في حلب ليكون المسؤول عن القسم الهندسي والصيانة، وبعد إنهائه الخدمة العسكرية نقل من ملاك وزارة الداخلية المحلية محافظة حلب إلى ملاك رئاسة الجمهورية. وعيُن لاحقاً مديراً للقصر الجمهوري في حلب.

عام 1999 تم تعيينه مديراً عاماً لمؤسسة الخطوط الحديدية السورية التي كانت تُعد أكبر وأضخم المؤسسات الإقتصادية إنتاجياً وخدمياً، وإلى جانب منصبه الجديد إحتفظ بمنصب مدير القصر الجمهوري في حلب. وفي عام 2005 تم تعيينه محافظاً لمدينة حمص.

الجنسية لأكراد الحسكة..

وزعيم كردي الخطوة غير كافية

في خطوة ينتظرها الأكراد السوريون، أصدر الرئيس السوري بشّار الأسد يوم الخميس 7 أبريل/نيسان 2011 مرسوماً يقضي بمنْح المسجلين في سجلات أجانب الحسكة ويقدَّر عددهم بـ 100 ألف من أصل 300 ألف كردي، الجنسية العربية السورية، وذلك من خلال تشكيل لجنتين، واحدة كردية يترأسها وزير وأخرى يترأسها محافظ وتضم قضاة وموظفين، ستعمل على إستقبال المتقدمين بطلباتهم للحصول على الجنسية، خلال مهلة لا تتعدى الستين يوماً.

في حين قال شيخ آلي، سكرتير عام حزب الوحدة (اليكيتي) الكردي السوري المعارض، "إن موضوع التجنيس هو جزء من سلسلة من المطالب الكردية التي تقدمت بها الأحزاب والقوى السياسية الكردية في سورية والتي تسعى منذ سنوات طويلة إلى تلبيتها بشكل كامل ونحن نعتقد أن إجتزاء الحلول لمشكلات الأكراد في سورية لن ينفع في بناء الثقة بالقيادة السورية، ومثل هذه المراسيم لا تجدي في غليان الشارع الكردي في ظل الظروف الحالية، خاصة أن هناك مطالب حيوية للشعب ينبغي على السلطة تلبيتها لإستعادة الثقة بين القيادة والشعب".

وحدد القيادي الكردي السوري تلك المطالب بالقول "إن هناك مطالب كردية وطنية تتوافق وتلتقي مع مطالب الشعب السوري والمحتجين في معظم المدن السورية الأخرى، وهناك مطالب قومية يُفترض بالحكومة السورية أن تلبيها للشعب الكردي خاصة". وعدّد في مقدمتها "معالجات كاملة وغير منقوصة تزيل تبعات القانون رقم 93 لسنة 1962 والذي إنتزع حق التجنس من عدد كبير من أبناء الشعب الكردي، وإلغاء جميع الآثار المترتبة عن ذلك القانون وتعويض المواطنين ممن طالتهم تبعات هذا القانون". أضاف: "هناك مطلب أساسي آخر وهو الإعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي كقومية ثانية في سورية، لأن الكرد ليسوا متسللين أو ضيوفاً طارئين على سورية، بل هم موجودون فيها منذ تاريخ قديم حتى قبل تأسيس الدولة السورية".

وحول مدى إستعداد القوى الكردية لدخول حوار مع السلطات السورية بشأن عرض مطالبهم، قال: "نحن مع الحوار والتفاوض، ولكننا نرى أن التحركات الحالية من جانب السلطة لن تجدي نفعاً في إحتواء الإحتجاجات الحالية، ورغم أننا في الحزب لم نتخذ بعد قراراً بتحريض شبابنا الكردي على التظاهر، فإننا نعتبر التظاهر حقاً مشروعاً لجميع من سُلبت منه حقوقه الوطنية والقومية". ونحن نؤيد الإحتجاجات الشعبية في جميع أنحاء سورية، ونؤكد أن مطالبنا واحدة مع جميع مكونات الشعب

السوري ونلتقي معهم في الكثير من المشتركات والأهداف الوطنية ومن أهمها إطلاق الحريات وإلغاء قوانين الطوارئ والإجراءات الإستثنائية وإجازة الأحزاب السياسية والتوجه نحو تحقيق المزيد من الديمقراطية".

الكازينو والقمار والأمن السياسي والطوارئ في خانة الإصلاح

الغليان الأمني على حاله، والإستنفار الشعبي والإحتجاجات مستمرة. وإستكمالاً لما بدأته السلطات السورية لتهدئة وإمتصاص غضب الشارع، لجأت هذه المرة لإستمالة المسلمين المحافظين. فالنقاب مسموح، وإغلاق كازينو القمار، ومشروع قانون نهاية الأسبوع بديلاً عن قانون الطوارئ. هذه بإختصار إجراءات إسعافية تصب في خانة الإصلاح في سورية، عسى أن تُفلح في إحتواء شارعها.

قلصت السلطات السورية من صلاحيات ما يُسمى "الأمن السياسي" على مستوى الحياة اليومية والتفاصيل المتعلقة بالمواطن، التي كان يعود للأمن السياسي البت فيها، في الوقت الذي رفعت الحظر عن المدرّسات اللواتي يرتدين النقاب. ونقلت الوكالة السورية للانباء (سانا) عن وزير التربية في حكومة تسيير الأعمال قوله: "إن الوزارة قررت السماح للمعلمات اللواتي يرتديْن النقاب بالعودة إلى عملهن". وكان الأسد قد فرض حظْر النقاب عام 2010. وأمرت بإغلاق كازينو للقمار، في خطوة تبدو أنها لاسترضاء المسلمين السُنة المحافظين في البلاد التي شهدت أسابيع من الإضطرابات. ولم يتهاون الرئيس الراحل حافظ الأسد مع جماعة الإخوان المسلمين السُنّة في العام 1982 عندما أرسل قوات خاصة لسحق تمرد مسلح للجماعة أدى إلى مقتل الآلاف. لكن الدولة أصبحت منذ فترة تسمح للإسلاميين بممارسة دور إجتماعي ضخم وهناك أعداد كبيرة من النساء المحجّبات في سورية. إلى ذلك أصدرت وزارة الداخلية السورية تعميمين:

التعميم الأول: تحديد عمل بعض مديريات وفروع وزارة الداخلية، وذلك سعياً لإختصار الوقت والجهد والعناء عن المواطنين في إنجاز معاملاتهم، من دون الرجوع إلى الموافَقات الأمنية التي كانت تسبق أي موافقة أو ترخيص.

التعميم الثاني: إن وزارة الداخلية ألغت الحاجة إلى الموافقات الأمنية المتعلقة بجوانب الشؤون المدنية والهجرة والجوازات والأمن الجنائي.

كما قرر البرلمان السوري عقْد جلسة استثنائية مطلع أيار (مايو) لإقرار مجموعة من القوانين الهادفة إلى تحرير النظام، ومن بينها إلغاء قانون الطوارئ، لتهدئة موجة الإحتجاجات التي إستمرت في درعا خصوصا، مركز هذه الحركة الإحتجاجية غير المسبوقة.

درعا تشيّع قتْلاها وسميرة المسالمة معفية من رئاسة التحرير

خرج أهالي درعا يوم السبت 9 أبريل/نيسان 2011 لتشييع قتلاهم الذين سقطوا يوم "جمعة الصمود" وفتحت قوات الأمن نارها على المتظاهرين كما حدثت حملة إعتقالات في اللاذقية، وقد صدر بيانان رسميان عن وزارة الداخلية والخارجية، تحذران فيهما من التمادي وتتوعدان بعدم التسامح والتهاون، "في تطبيق القانون والحفاظ على أمن الوطن والمواطن وحماية النظام العام تحت ذريعة التظاهر". في غضون ذلك أقيلت سميرة المسالمة رئيسة التحرير في صحيفة "تشرين" الرسمية والمتحدرة من درعا من منصبها على خلفية تصريحات أدلت بها إلى قناة "الجزيرة" القطرية طالبت فيها بـ"محاسبة" المتسببين في إزهاق أرواح أهالي درعا.

إطفاء نيران غضب بمنح "مرتبة الشهادة" والإفراج عن 191 موقوفاً!

في محاولة لإطفاء نيران الغضب ومحاولة تكفير عن سقوط ضحايا أبرياء إلتقى الرئيس بشّار الأسد يوم الأحد 10 أبريل/نيسان 2011عدداً من ذوي الضحايا من منطقة دوما بريف دمشق، ومنح 12 من القتلى "مرتبة الشهادة" كما قرر الإفراج عن 191 موقوفاً من أبناء دوما. إستمع إلى وجهة نظر الأهالي في الأحداث التي جرت في المدينة، وما يمكن فِعْله مستقبلاً لتفادي النتائج التي حصلت". وأشار إلى أن التحقيقات مستمرة في ما جرى من أحداث. وقالت صحيفة "الوطن" "إن الأهالي أبدوا إرتياحهم للجنة التحقيق، ودعوا إلى إعلان النتائج وعرضوا مطالب مختلفة، منها ما هو معيشي". مؤكدين في السياق ذاته رفْضهم العنف والتخريب وحرصهم على إستقرار مدينتهم وسورية. وألقت السلطات السورية باللائمة على جماعات مسلحة مجهولة أطلقت النار على المدنيين وقوات الأمن على السواء، غير أن السوريين يرفضون تلك الرواية، ويؤكدون أن تلك الجماعات تعمل بإرادة السلطات وبعلْمها.

ونقلت الصحيفة السورية عن عدنان الساعور، وهو أحد مسؤولي اللجنة الشعبية في منطقة دوما قوله: "إنه، وبعد إنتهاء اللقاء، أمر الرئيس الأسد بالإفراج عن 191 موقوفاً من أبناء دوما، 18 منهم تم توقيفهم إثر مظاهرات الجمعة الماضي و180 أوقفوا منذ الجمعة قبل الماضي، إضافة إلى تقديم العلاج الطبي لجميع الجرحى والمصابين في المشافي العامة والخاصة وتأمين سيارات إسعاف خاصة لنقل الجرحى على نفقة الحكومة".

منتهى الأطرش على خطى
والدها سلطان باشا الأطرش

"كان سلطان رمزاً كبيراً من رموز النضال الوطني وأبلى بلاءً كبيراً ناصعاً في الجهاد ضد المستعمرين. وكان للثورة السورية الكبرى التي تولى قيادتها العامة الأثر الكبير في دفع مسيرة النضال من أجل الإستقلال نحو النصر.. وسيظل إسمه في تاريخ قطرنا مقروناً بالكفاح العربي".

(حافظ الأسد)

في حوار أُجرته صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم الإثنين 11 أبريل/نيسان 2011 مع منتهى إبنة سلطان باشا الأطرش، قائد الثورة السورية في عهد الإنتداب وكان شعاره الشهير "الدين لله والوطن للجميع" صفعة في وجه هذا التقسيم الطائفي لسورية. منتهى الأطرش خريجة كلية الآداب جامعة القاهرة عام 1967 وصحافية صاحبة القلم الجريء والمتحدثة الرسمية بإسم المنظمة السورية لحقوق الإنسان (سواسية) هي ثورية وابنة زعيم ثوري لكن لم يحالفها الحظ على غرار الناشطة اليمنية التي فازت بـ "جائزة نوبل للسلام" مؤمنة بأن الشعب السوري حر ومستبعدة التقسيم الإداري والحروب الأهلية، مُدركة أن شمولية النظام وبشّار إلى زوال. مقابلة وسنورد نص المقابلة كما جاءت على الشكل الآتي:

بدأت منتهى حديثها: عن **المشهد السياسي الحالي** فإعتبرت "إن البعض متفائل بوجود إصلاحات حقيقية سيقوم بها النظام السوري، ولكنني غير متفائلة بالمرة، فالرئيس بشّار يعالج وضعاً سياسياً دقيقاً ومعقداً بطريقة طائفية، هو يلعب بالنار لأن اللعب على الطائفية في سورية سيجعل الأمور تخرج عن السيطرة وقد ينقلب السحر على الساحر".

وحول الخشية من **عراق جديد** في سورية قالت: "كلنا أخوة، لا فرق بين درزي وسني وعلوي وكردي، وكلنا سوريون، كلنا نعيش في أحياء واحدة، في دمشق وريفها وكل المدن السورية، ولكن ما يحدث الآن مختلف تماماً، فالنظام السوري يستخدم نظرية "فرِّق تسد"، فيخيف العلويين من مستقبلهم إذا ما سيطر السُنة على الحكم، ويعرض 15 ألف ليرة على شباب العلويين لحمل السلاح ضد السنة في دوما (ريف دمشق)، ليصور الوضع بأنه فتنة طائفية، لكن تلك النظرة ستغرق البلاد".

وحول **وجود أيادٍ خارجية** قالت: "أنا أنفي ذلك تماماً، الأيادي الخارجية غير موجودة بالمرة، هي ثورة شعب جائع للديمقراطية والحريات، شعب يعيش في مرحلة تاريخية تعدتها كل شعوب العالم من عشرات السنين، ولا توجد مؤامرة تحاك ضد

الشعب السوري. في بانياس ألقى الأهالي القبض على أربعة من "الشبيحة" و"الزعران" (البلطجية) إعترفوا للأهالي بأنهم مأجورون لقتل المتظاهرين".

وعن **الدور الخفي لإيران** قالت: "لا يمكنني أن أحكي عما لا أعرفـه. مـا وراء الكواليس لا يزال مجهولاً بالنسبة إلي، ولكن إيران تؤيد النظام السوري بقوة وتـرتبط معه بمصالح استراتجية قوية".

وحول الحديث عن **حماه أخرى** قالت: "ما يحدث في دوما ودرعا يماثل ما حصل في حماه. قوات الأمن التي من المفترَض أن تحمي الشعب والمتظـاهرين السـلميين توجه الرصاص إلى صدورهم ورؤوسهم. في دوما يعتقلون المصابين من المستشفيات ويقتلون الجرحى في الشوارع بدم بارد، إسرائيل نفسها لا تفعل ذلك فينا، فلمـاذا كـل هذا الدم؟! هناك "40 سنة من الظلم، 40 سنة من القهر، 40 سنة من البطش، 40 سـنة من الخوف، 40 سنة من نزيف الوطن وقمْع الحريات. الثورة التي إندلعت في تـونس ستعم الوطن العربي كله، الشعوب العربية لها ثقافة واحدة ونحن أبناء وطـن عربـي واحد نثور معاً ونهدأ معاً".

وفي **وصفها للنظام السوري قالت:** "ببساطة النظام السوري من مخلفات النظـام السوفياتي، أكل عليه الزمن وشرب، عصر الفرد الواحد والحزب الواحد أصبح جـزءاً من التاريخ، أنا مندهشة كيف أن بشّار طبيب وغير قادر على مواكبة التطور الرهيب الذي يحدث في محيطنا. هم لا يزالون يستخدمون "الشبيحة" رغم أنه كارت محـروق والعالم كله يعرف ذلك، ولكن تكتيكات بيت الأسد ومخلوف وشلش لا تتطور".

وتوجهت بالحديث إلى الرئيس بشّار بالقول: "أن الشباب لهم مطالب، أعـطِ لهـم أُذنك وإستمع لهم. تَحاور معهم. ولكني الآن ومع كل ذلك الدم المراق لا يسعني إلا أن أقول له تنح يا دكتور بشّار أفضل لك ولسورية، أحقن دماء شعبك الذي لوث ثوبـك، وتنازل عن السلطة مرفوع الرأس، أنت طبيب عيون يمكنك أن تعيـد فـتح عيادتـك وتعمل طبيباً. وأذكِّرك كيف أن أبي كقائد للثورة السورية الكبـرى لـم يبحـث عـن كرسي، رغم عرْض مناصب علياعليه، وكان يفضل دائماً أن يكون مـن الشـعب ولا يريد إلا مصلحة البلاد".

وحول **إقتراب سقوط بشّار**قالت: "المنطق يقول إن تلك الأنظمة العفنة لا بـد أن تسقط وترحل، أنظمة فردية شمولية لا تواكب العصر مطلقاً، أرى أن كل شيء وارد، هو لا يزال يحكم بنفس الطريقة التي حكم بها أبوه، بنفس الفكر القديم، الذي عفا عليـه الزمن، وسيسقط عاجلاً أم آجلاً".

وعن إعتبار الرئيس بشّار حامي حمى القومية العربية قالـت: "كلمـا طالبْنـا بالحرية والديمقراطية قالوا إننا دولة مواجهة، وإن مواجهتنا مع إسـرائيل أهـم مـن

القضايا الداخلية الضيقة. هم يتحججون بالمواجهة مع إسرائيل، والآن يقولون إن النظام السوري قومي ولم ينحن للغرب. ونحن أيضاً لن ننحني للغرب ولن نُقبّل الأيادي لننال رضى أحد، سورية العزة والكرامة لا تنحني مهما تغيرت أسماء حكامها".

وحول **الأسماء القادرة على قيادة سورية** قالت: "سورية كلها كفاءات، على سبيل الذكر لا الحصر، هناك الدكتور عارف دليلة وهو إقتصادي بارز ولديه رؤية محددة، كذا الدكتور هيثم المالح المعارض السوري المعروف، وأيضاً هناك سوريون في الخارج مثل الدكتور برهان غليون أستاذ علم الإجتماع السياسي، وكلها أسماء لها ثقل سياسي وعلمي وشعبي في الشارع السوري. كما هناك العديد غير تلك الأسماء من القادرين على حكم سورية بعزة وكرامة، فحكْم سورية ليس حكراً على أسرة الأسد".

وعن تصورها للحل قالت: "الحقيقة أن دماء الشهداء تشوش تفكيري، ولكن سنترك له مُهلاً حتى 25 أبريل/نيسان، وهو الموعد الذي طرحه لتقديم حزمة إصلاحات.. بعدها نرى ما الذي سيحصل". أما عن الإصلاحات التي يرضاها السوريين فقالت "عقد مؤتمر وطني للإستماع إلى الآراء المختلفة ورؤى المفكرين والمثقفين لسورية المستقبل، ورفْع يد الأمن عن الحياة الطبيعية في سورية، والتوقف عن إراقة الدماء".

جامعة دمشق تناشد حرية مفقودة منذ 4 عقود

لأول مرة في تاريخ سورية ترتفع الأصوات من داخل الحرم الجامعي شأنها شان أي مكان آخر. وبعد أن كان محظوراً على الشباب الجامعي التعبير، شهدت جامعة دمشق يوم الإثنين 11 أبريل/نيسان 2011 مظاهرة إحتجاجية طلابية تدعو إلى فك الحصار عن مدينتيْ درعا وبانياس. وقد إنضم عشرات الطلاب إلى جماهير المحتجين في سورية منذ 15 آذار/مارس، وفور تجمُّع الطلبة في حرم الجامعة فُرض طوق أمني في منطقة البرامكة المكتظة لوجود عدة كليات تابعة لجامعة دمشق، وقامت قوات الأمن السورية بتفريق الطلاب الذين تجمعوا أمام كلية العلوم تضامناً مع المحتجين في مختلف أنحاء البلاد من درعا إلى بانياس واللاذقية وعدة مدن في ريف دمشق، وتحدثت مصادر حقوقية في دمشق عن حملة إعتقالات واسعة. وجاءت المظاهرة "النادرة" في تحدٍ لقوات الأمن الذين كان بعضهم من الشرطة السرية ويرتدون الملابس المدنية، ثم تسارعت وتيرة الأحداث وتطورت إلى أعمال عنف حيث إعتدى أفراد الأمن على الطلبة بالضرب. كما تحدثت تقارير، نفتها السلطات لاحقاً عن مقتل الطالب فادي الصعيدي وإصابة آخرين.

الدبلوماسية الأوروبية قلقة بعد لقاء المعلم

إجتمع كل من سفراء فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وبريطانيا (الأطالسة الرواد وتحديداً بعد دخولهم في ليبيا، مع وزير الخارجية السورية وليد المعلّم يوم الخميس 14 أبريل/نيسان 2011 في دمشق وأصدرت الوزارة حوله بياناً مقتضباً ما جاء فيه الآتي: "عبَّر السفراء عن القلق الجدي لحكوماتهم تجاه إستمرار سقوط القتلى والعنف في أنحاء البلاد، وشددوا على إدانة إستعمال العنف من قبل القوات الأمنية ضد متظاهرين سلميين، وحثوا السلطات السورية على أن تمارس ضبط النفْس ونيابة عن حكوماتهم، دعا السفراء الحكومة السورية إلى معالجة مطالب الشعب السوري الشرعية، عبْر التنفيذ العاجل لبرنامج إصلاحات سياسية، كطريق لإستقرار طويل الأمد في سورية، ودعوا إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان".

القرضاوي و"اليوم المسموم" في يوم "الجمعة المبارك"

وجهت صحيفة "الوطن" السورية شبه الرسمية إنتقادات حادة في عددها الصادر يوم الخميس 14 أبريل/نيسان 2011، إلى الشيخ يوسف القرضاوي، رئيس الإتحاد العالمي للعلماء المسلمين، بسبب ما سمته "تحريض" الشيخ و"كلامه المسموم الذي يتوجه به للسوريين". من فوق منبر المسجد. وقالت الصحيفة "إن غداً الجمعة (15 نيسان 2011)، وهو يوم مبارك إعتاد فيه المسلمون في كل أرجاء العالم أن يذهبوا فيه إلى المساجد ليعبدوا الله وليستمعوا إلى كلام المحبة ولم الشمل والوئام.. لكن يوم الجمعة تحوّل في سورية إلى يوم الخوف والحيطة والترقب، يوم أصبح فيه السوريون يخشون على حياتهم وعلى أطفالهم فيبقونهم في المنازل ويحرمونهم من نعمة الإستمتاع بيوم العطلة الأسبوعية بأمن وأمان، لِمَا بات يمثله هذا اليوم من ترهيب نتيجة تحريض القرضاوي القابع في قصور الدوحة بقطر وكلامه المسموم الذي يتوجه به للسوريين من منبر المسجد، مستغلاً اليوم المبارك ليجعل منه يوماً للفتنة ويوما للتحريض على القتل". نحن نريد أن نبعث برسالة واضحة إلى القرضاوي بأن السوريين يحملونه مسؤولية الدماء السورية التي سالت في بلدهم، ومسؤولية بث الفتنة بين الشعب الواحد وداخل العائلة الواحدة، وعليه أن يدرك أن كل شهداء سورية سقطوا نتيجة تحريض، وتحريض أمثاله". تجدر الإشارة إلى أن القرضاوي إعتاد التطرق في خطب الجمعة في الآونة الأخيرة إلى الوضع الداخلي في سورية، الأمر الذي إنعكس سلباً على العلاقات السورية – القطرية، كما تقول بعض وسائل الإعلام السورية.

دمشق تطالب واشنطن بأدلة لحفظ ماء وجه إيران

في تصريح رد به المتحدث بإسم الخارجية الأميركية مارك تونر يوم الخميس 14 أبريل/نيسان 2011 تعليقاً على ما نشرته صحيفة "وول ستريت جورنال" وإتهمت فيه إيران بمساعدة نظام الرئيس بشّار الأسد، في قمع المظاهرات المناوئة له التي تشهدها مناطق سورية عدة قال: "نعتقد أن هناك معلومات ذات مصداقية حول تقديم إيران مساعدة لسورية في قمع المظاهرات، و"هذا أمر مقلق فعلاً. وإذا كانت سورية تطلب من إيران المساعدة فلا يمكنها الحديث جدياً عن إصلاحات".

وكانت الخارجية السورية، بالمرصاد لنجدة حليفها حيث أنها طالبت يوم الجمعة 15 نيسان 2011 واشنطن بتقديم أدلة تثبت إدعاءاتها أن إيران تساعد سورية في قمع الإحتجاجات.

ونفى وزير المالية الإيراني، سيد شمس الدين حسيني، لدى مشاركته في الإجتماعات الربيعية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، إن طهران "غير قلقة إطلاقاً، وإننا لا نتدخل في ما يجري في سورية والبحرين مشبّهاً الإنتفاضات التي يشهدها العالم العربي بالثورة الإسلامية في إيران قبل ثلاثين عاماً. وأضاف "إن إيران بالطبع لن تستأذن الأميركان لمساعدة سورية".

حكومة جديدة والإبقاء على الدفاع والخارجية

بعد إستقالة حكومة محمد ناجي عطري يوم 18 آذار/مارس 2011، تشكّلت حكومة جديدة يوم الخميس 14 أبريل/نيسان 2011 برئاسة وزير الزراعة في الحكومة السابقة عادل سفر الذي كان الأسد قد كلفه مطلع هذا الشهر بتشكيل حكومة وقد إحتفظت التشكيلة الجديدة التي تضم 31 وزيراً، بوزيري الدفاع علي حبيب والخارجية وليد المعلّم وتغيير السيادتين الإعلام والداخلية بعد تعرُّض أداؤهما إلى كثير من الإنتقادات.

أسماء الوزراء الجدد لحكومة سفر:

- **عمر إبراهيم غلاونجي** وزيراً للإدارة المحلية
- **القاضي تيسير قلا عواد** وزيراً للعدل
- **رياض فريد حجاب** وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
- **رضوان الحبيب** وزيراً للشؤون للإجتماعية والعمل
- **عبد الرازق شيخ عيسى** وزيراً للتعليم العالي
- **اللواء محمد إبراهيم** الشعار وزيراً للداخلية

- **صالح الراشد** وزيراً للتربية
- **وائل نادر** الحلقي وزيراُ الصحة
- **هالة محمد عبد الناصر** وزيراً للإسكان و التعمير
- **فيصل عباس** وزيراُ للنقل
- **عماد محمد ديب خميس** وزيراً للكهرباء
- **عدنان حسن محمود** وزيراً للإعلام
- **عدنان سلاخو** وزيرا للصناعة
- **محمد نضال الشعار** وزير للإقتصاد و التجارة خلفاً لـ لمياء مرعي
- **لمياء مرعي** وزارة السياحة
- **محمد الجليلاتي** وزارة المالية

الوزراء الذين أحتفظوا بمواقعهم:

- **المهندس سفيان علاو** وزير النفط
- **عماد عبد الغني الصابوني** وزير الإتصالات
- **محمد عبد الستار** وزير الأوقاف
- **منصور فضل الله عزام** وزير شؤون رئاسة الجمهورية
- **رياض حسين عصمت** وزير الثقافة
- **جورج ملكي صومي** وزير الري
- **كوكب الصباح داية** وزيرة الدولة لشؤون البيئة

وزراء دولة:

يوسف سليمان أحمد، غياث جرعتلي، حسين محمود فرزات، حسان الصاري.

أكراد سورية.. صحوة متأخرة

فجَّر الأكراد في آذار/مارس 2004 إنتفاضتهم الأولى لكنها قُمعت ومنعت من معاودتها. لكن الإنتفاضة السورية الحالية، أحيت الأمل للمطالبة بأبسط الحقوق. مع أن عدد الأكراد وصل إلى 3 ملايين نسمة أي 15 بالمائة من تعداد السكان، لكنهم يجرأون على التكلم باللغة الكردية وتحديداً اللهجة الكرمانجية وهنالك تضييق على ممارسة إحتفالاتهم العامة. ولكن الأكراد السوريون والأتراك هم الحلقة الأضعف، فبينماحصل أكراد العراق على حكم ذاتي وتطوَّر بعد سقوط صدام حسين إلى إقليم مستقل، وحصل أكراد إيران على حكم ذاتي لمناطق كردستان. إلاَّ أن الذي ناله أكراد سورية كان منح الجنسية لمائة ألف من الأكراد.

الكاتب والسياسي الكردي شلال كدو وهو عضو قيادي في الحزب اليساري الديمقراطي الكردي السوري وفي مقابلة أجرتْها صحيفة "الشرق الأوسط" ونشرتْها في عددها الصادر يوم الجمعة 15 نيسان 2011 قال ما يأتي: "لا أحد يستطيع الوقوف أمام المد الشبابي العارم، ويثنيهم عن المطالبة بحقوق شعبهم العادلة، طالما أنهم محرومون من أبسط حقوقهم القومية والديمقراطية وكذلك الوطنية، ويتعرضون في سورية منذ عشرات السنين إلى الذلّ والإهانة والتفرقة العنصرية بسبب عِرقْهم وأصولهم القومية ليس إلا، على الرغم أنهم لم يبخلوا يوماً واحداً بالدفاع عن هذا الوطن والذود عن حياضه ويعاملَون طيلة ما يقارب النصف قرن من الزمن كمواطنين من الدرجة الثانية، إن لم نقل الثالثة أو الرابعة، وأن مرسوم إعادة منْح الجنسية للكرد المجردين منها، لا يختزل القضية الكردية في كردستان - سورية البتة، وهو لا يشكّل سوى خطوة صغيرة جداً لا تسمن ولا تغني من جوع بأي شكل من الأشكال، لذلك فإن الشباب الكردي سيواصل نضاله حتى إنتزاع كامل حقوقه القومية والوطنية والديمقراطية والقومية".

مرحلة البحث عن الحلول
بعد إنتهاء مرحلة الصدمة والمسيحيون
على خطى الأكراد في "جمعة الصمود"

يوم الجمعة 15 أبريل/نيسان 2011 المسماة "جمعة الإصرار" إنطلقت في دمشق مظاهرة إحتجاجية، أو (تجمعات) حسب مصطلح السلطة السورية بعد الإنتهاء من صلاة الجمعة من أمام جامع خالد بن الوليد متجهة نحو مركز المدينة، بعدما رفض المتظاهرون طلب قوات الأمن بعدم الوصول إلى ساحة الساعة، تجنباً لأي أعمال تخريب قد تطال المركز التجاري للمدينة، حيث تتركز فروع البنوك الخاصة والمولات ذات الواجهات الزجاجية مما إضطر قوات الأمن إلى دفعهم للتجمع في جامع خالد بن الوليد. واللافت في هذه التظاهرة زيادة عدد المتظاهرين، والإصرار على إزالة صور وتماثيل رموز النظام السابق، ونوعية سلوك السلطة حيال المحتجين وهو تجنب حدوث إحتكاك مباشر عكس ما يجري في حمص واللاذقية والرستن. اللافت أيضاً كان التوجه الجديد في التلفزيون السوري من خلال عرضه صوراً لتلك التجمعات في كافة المدن، ما يعني أن التجمعات باتت أمراً واقعاً، ولا يمكن تجاهلها.

لم تنفع الخطوات التي أعلن عنها الرئيس بشّار الأسد عشية "جمعة الصمود"، ولم ينتظر المحتجون وقتاً طويلاً من بعد إعلان تشكيل الحكومة، وإطلاق سراح عشرات من المعتقلين في الأحداث الأخيرة، سوى يوم واحد إستعداداً لـ "جمعة الصمود". فقد أوردت صحيفة "الشرق الأوسط" السعودية صوراً إتُّخذت من أحد مواقع المعارضة السورية يظهر فيها ملثمون بلباس قوى الأمن السورية ينهالون بالضرب على أفراد من المحتجين على النظام السوري وذلك لإنهاء مظاهرة إحتجاجية في البيضاجرت يوم الجمعة 15 أبريل/نيسان 2011. كما جرت في أنحاء البلاد مظاهرات تطالب بنصرة درعا وبانياس. وفي تطور لافت إنضم المسيحيون إلى المظاهرات للمرة الأولى، في قرية أزرع في درعا، ولم يكن قد سُجل حتى الآن حضور يذكر لأبناء الطوائف الأخرى مع الغالبية السنية بإستثناء الأكراد.

وخرجت مظاهرة في دمشق، وريف دمشق وحرستا. ورُفعت لافتات في دوما: "لا للقتل.. لا للعنف.. لا للدم" و"أرواحنا فداء لبانياس"، و"خلي عينك يا بلد.. الحرية بتتولد"...

ومُنعت مظاهرة محتجين قادمين من ريف دمشق من التوجه إلى ساحة العباسية **(الساحات الكبيرة في دمشق، وأهم مداخل العاصمة، حيث يصب فيها الطريق القادم من حمص وعدة طرق أخرى حيوية)** وفي درعا، إعتصم المتظاهرون في ساحة السراي مرددين هتافات لتحية "الشهيد" ولنصرة بانياس، وتدعو إلى إسقاط النظام، ومن الهتافات: "الموت ولا المذلة". وكان أطرف هتاف سُمع في درعاهو مطلع الأغنية الشعبية المصرية: "السح الدح أمبو.. الواد طالع لأبوه"، و"إرحل.. إرحل" ورفعوا لافتات كُتب عليها: "سنية ومسيحية ودروز وعلوية.. كلنا سورية" وأخرى "بانياس حقاً نساءك رجال". وفي الرستن مسقط رأس العماد مصطفى طلاس حاول المحتجون إسقاط تمثال حافظ الأسد، وفي القامشلي إنطلقوا من جامع قاسمو ورفعوا لافتات: "لا كردية.. لا عربية.. بدنا وحدة وطنية" و"من القامشلي لحوران.. الشعب ما بينهان".

خطاب تصالحي للأسد.. والمعارضة تريد جدية

بعد الخطاب الأول الذي ألقاه الرئيس بشّار يوم الأربعاء 30 آذار/مارس 2011 أمام مجلس الشعب، ها هو الخطاب الثاني، المستوحى من لقاءات شعبية وذلك خلال ترؤسه أول إجتماع للحكومة الجديدة يوم السبت 16 أبريل/نيسان 2011 والتي تشكلت **بالمرسوم 146** الذي يتضمن تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة عادل سفر وزير الزراعة في الحكومة السابقة، وكان قد أقسم والوزراء اليمين أمام الرئيس بشّار. ومن مهام الحكومة البدء بتنفيذ **برنامج الإصلاحات** التي جاءت في خطاب الأسد ومنها رفْع حالة الطوارئ خلال أسبوع كحد أقصى، والعمل على وضع قانون الأحزاب لتنظيم عملية التظاهر لكي لا يصار إلى الخلط بين التظاهر والتخريب، داعياً لرفع الفساد والبطالة.

وفي خطابه قال الرئيس بشّار:

"كما تعلمون.. هناك المؤامرة.. هناك الإصلاحات وهناك الحاجات. المؤامرة دائماً موجودة طالما أن سورية تعمل بإستقلالية وطالما أنها تتخذ قراراتها بمنهجية لا تعجب الكثيرين، وطالما أن هناك خصوماً أو أعداء، فلا بد أن تكون المؤامرة من الأشياء الطبيعية المحيطة بنا.. المهم المناعة الداخلية الموجودة داخل سورية وهذه المناعة ترتبط بالإصلاحات التي ستقوم بها وترتبط بالحاجات.. حاجات المواطنين. وعندما تصدر هذه الحزمة لا يعود هناك حجة لتنظيم المظاهرات في سورية، والمطلوب مباشرة من قبل الأجهزة المعنية، وخاصة وزارة الداخلية، أن تطبق القوانين بحزم كامل، ولا يوجد أي تساهل مع أي عملية تخريب. ونحن بهذا القانون نكون قد فرزنا بين الإصلاح والتخريب. هناك فرق بين مطالب الإصلاح ونيات التخريب، وعلينا أن نطبّق مباشرة القانون، ولا نريد أي تخريب أو عبث بأمن

المواطنين.. الشعب السوري شعب حضاري.. شعب ملتزم يحب النظام، ولا يقبل الفوضى، ولا يقبل الغوغائية".

وفي دعوة الوزراء لمكافحة الفساد قال: "لا أعتقد أننا بحاجة لحضور مؤتمرات في أي مكان، يجب على الوزراء أن يبقوا في هذه المرحلة في سورية. الأولوية للوضع داخل البلد ويجب أن يكون القطاع العام شفافاً في نفقاته أمام الناس يطرح كل شيء ليكون المواطن مطلعاً على النفقات".

أما عن القانون الطوارئ فقال الأسد "إن اللجنة القانونية التي كلَّفها رفع مقترح لحزمة متكاملة من القوانين التي تغطي رفْع حالة الطوارئ أنهت عملها قبل يومين، وأنه سيتم إحالة هذه المقترحات إلى لحكومة من أجل تحويلهابدورها إلى تشريعات تصدر فوراً".

وعن مستوى إرتفاع البطالة قال: "أن البطالة هي المشكلة الأكبر التي تواجهنا في سورية.. عندما يشعر هذا الشباب بأن الأفق مسدود أمامه فربما يُحبط ويصل إلى اليأس وربما يدفعه هذا اليأس للإنقلاب على مفاهيمه العائلية أو حتى الإجتماعية والوطنية، فلذلك هذا تحدٌ ليس فقط إقتصادياً وإنما هو تحد وطني مرتبط بإستقرار سورية".

وعن قانون الأحزاب قال: "تم طرْح عدة مسودات سابقاً وأفكار مختلفة ولكنها لم تكن ضمن الإطار الحكومي في أي حكومة سابقة. المطلوب من هذه الحكومة أن تبدأ دراسة هذا الموضوع ضمن جدول زمني معيَّن وتقدِّم مقترحات".

درعا وبانياس ثكنتان عسكريتان
وجنود يتمردون

تحولت مدينتا بانياس ودرعا إلى ثكنتين عسكريتين بعد محاصرة قوات الجيش لهما وإنتشارهما في الشوارع الرئيسية للمدينتين اللتين شهدتا أعمال عنف دامية، لمواجهة المظاهرات التي تنادي بالحرية وإجراء إصلاحات في البلاد. وطوقت قوات الأمن السورية مدينة بانياس الساحلية بعد حوادث قتْل قام بها قوات "الشبيحة" وهي القوات غير النظامية الموالية للرئيس بشَّار وأسفرت عن 13 قتيلاً قرب مصفاة بانياس النفطية وحيث يقع المستشفى الرئيسي في المدينة.

و نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن أحد قادة حركة الإحتجاج أنس الشهري، "أن الجيش يحاصر المدينة بثلاثين دبابة وأن شبيحة النظام يتمركزون في منطقة القوز ويطلقون النار على الجيش لجره إلى حرب مع الشعب".

معارضون سوريّون في تركيا..
وبعثة تركية في سورية

يبدو أن الحساب بين آل الحريري والسلطة السورية لم ينتهِ، لكن هذه المرة الوضع الداخلي السوري أنه محور التصفية، فقد بثت القناة الفضائية للتلفزيون السوري في نشرتها الإخبارية المسائية، "إن تيار المستقبل وسعد الحريري عملا على عدم الإستقرار في البلاد، وذلك إستناداً إلى وثائق (ويكيليكس) الأميركية التي نشرت قبل يومين في صحيفة لبنانية، وذلك عبر السفارة الأميركية في بيروت منذ عام 2006".

وحسب ما جاء في وثيقة (ويكيليكس) التي أوردها التلفزيون السوري في نشرته المسائية يوم السبت 16 أبريل/نيسان 2011 فإن "الحريري قام بزيارة السفارة الأميركية في بيروت، وحاول عبّر تواصُله مع أطراف عرب آخرين، إضافة إلى الإخوان المسلمين، ونائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدام، فك الإرتباط السوري – الإيراني الذي يشكّل عرقلة لعملية السلام في المنطقة. كما أن الحريري نصح الإدارة الأميركية بأنها في حاجة إلى سياسة جديدة لعزل سورية وفرْض حصار عليها لإخضاعها وعزلها عن إيران".

رداً على هذه الوثائق، إضطر رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، سعد الحريري أن يقوم بـ "حملة دفاعية" رداً على الإتهامات الموجهة إليه من قِبَل بعض الأطراف السورية واللبنانية بالضلوع في الأحداث الأخيرة التي تشهدها سورية، وإنتقلت الإتهامات التي سيقت في حق "تيار المستقبل" إلى تسميته شخصياً. وذُكر إسم الجراح بتقديمه دعماً مالياً للمعارضين وتأمين أسلحة، في حين طلب رئيس مجلس النواب نبيه بري من النيابة العامة البدء بإعلان ملف حول هذه الإتهامات، ليصار على ضوئها إلى التعامل مع هذا الملف من الناحية الإجرائية.

"ساحة الساعة الجديدة" تتحول إلى "ساحة الحرية"

إنتقلت عدوى تقليد الثورات لتصيب هذه المرة الساحات، وحاول عشرات الآلاف من السوريين المتظاهرين إتباع النمط المصري بإختيار ساحة رئيسية كميدان التحرير في مصر، وقاموا بتنظيم أجرأ مسيرة منذ بدء الإحتجاجات في سورية تمثّلت بإحتلال "ساحة الساعة الجديدة" (ساحة جمال عبد الناصر) في ثالث أكبر مدينة سورية يوم الثلاثاء 19 أبريل/نيسان 2011 مطالبين بإنهاء حكم عائلة الأسد الذي بدأ منذ 40 عاماً. وطبعاً جرى قمعها حيث تم إطلاق الذخيرة الحية على جمع من المتظاهرين. وقد قتل في حمص أربعة أشخاص على الرغم من إلغاء قانون الطوارئ، وبعد إطلاق طلقات

تحذيرية في الهواء أطلقت قوات الأمن النار على الجيش وقامت بتفريقهم في الهـواء وإستخدمت دبابات من أجل تأمين المنطقة، حسب روايات شـهود العيـان. وبعـدها بساعات أعلنت الحكومة السورية "وقْف العمل بقانون الطوارئ المزري الذي يحظـر تنظيم تجمعات كبيرة مع إصدار وزارة الداخلية بياناً يحث السوريين على الإمتناع من الخروج في أي مسيرات جماعية أو مظاهرات أو إضرابات تحت أي عنوان كان".

إستعداد لـ "الجمعة العظيمة" ومحمود عيسى

أول معتقَل بعد رفْع حالة الطوارئ

الجمعة 22 أبريل/نيسان 2011 تحتفل الطوائف المسيحية بيوم "الجمعة العظيمـة"، وقد إستعد المحتجون في سورية للتظاهر متخذين من هذا اليـوم شـعاراً لجمعـتهم، وتستمر المظاهرات رغم قرار المنع الذي صدر عـن وزارة الداخليـة الثلاثـاء 19 أبريل/نيسان بالتوازي مع إقرار الحكومة مشروع قانون رفع حالة الطوارئ، وكانـت الخطوة الأولى التي قامت بها الحكومة هو إعتقال المعارض محمود عيسى في حمص على خلفية لقاء أجراه مع قناة "الجزيرة" الفضائية، فقد أعلن رئيس المرصد السـوري لحقوق الإنسان، رامي عبد الرحمن أن دورية تابعة لفرع الأمن السياسي فـي مدينـة حمص، إعتقلت مساء الثلاثاء 19 أبريل، المعارض السوري البارز محمود عيسى إثر حديث أدلى به لقناة "الجزيرة". وأوضح عبد الرحمن أن عيسى أجاب خلال اللقاء "عن سؤال المذيع حول قضية إستشهاد العميد عبدو خضر التلاوي وولديه وإبن شقيقه فـي حمص على يد مجهولين، وأكّد أنه يعرف الضابط بشكل شخصي ويحترمه ولا يعرف من إرتكب هذه الجريمة، لكنه طالب الدولة بفتح تحقيق فوري وإلقـاء القـبض علـى المجرمين".

وقد حصلت عملية الإعتقال حسب ما يضيف عبد الرحمن "إن أفراداً من عائلـة الضابط المغدور قاموا بمهاجمة منزل عيسى ومحاولة الإعتداء عليـه، وعنـدما لـم يتمكنوا من ذلك قاموا بالإتصال بالأمن السياسي الذي جاء وإقتاد محمود عيسى مكبلاً، حيث لا يزال قيد الإعتقال حتى هذه اللحظة". وأضاف: "إثـر ذلـك تلقـت زوجتـه إتصالات من مجهولين تتضمن تهديدات لها وللعائلة، مما جعلها تغادر المنـزل مـع أطفالها".

وقد طالب المرصد في بيان السلطات السورية بـ "الإفـراج الفـوري عـن عيسى وكافة معتقلي الرأي والضمير في السجون والمعتقلات السورية والتوقـف عن ممارسة سياسة الإعتقال التعسفي بحق المعارضين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان". **(عيسى سجين سياسـي سـابق (1992–2000) بتهمـة**

الإنتماء إلى حزب العمال الشيوعي. وقد إعتقل في 2006 بسبب توقيعه إعلان بيروت، إلى أن أفرج عنه عام 2009 حسب المرصد). كذلك خرجت مظاهرات رغم المنع يوم الأربعاء 20 أبريل/نيسان 2011 في حمص لتشييع ضحاياها (8 أشخاص) وأكّد ناشط سياسي أن مدينة حمص "ما زالت في حالة حداد على شهدائها، هناك قوات أمن في كل مكان، وفي كل زاوية من المدينة، ومن غير الواضح ما الذي سيحصل، لكننا نحضّر لمظاهرات يوم الجمعة"، وتظاهر عشرات الطلاب في جامعة حلب، وإستمرت المظاهرات لطلاب الجامعات والمعاهد في درعا".

ويبدو أن الخوف من نار الثورة يجعل الصديق الودود لدوداً، حيث أن تركيا بدأت تتحسَّس نار الخوف على أمنها، فضلاً عن قلق الرئيس أردوغان وخوفه على الديمقراطية، بينما هو يعد عدته للإنتخابات. وقد أعلن أردوغان من خلال إتصال هاتفي يوم الثلاثاء 26أبريل/نيسان 2011 عن إرسال بعثة دبلوماسية إلى سورية وستصل يوم الخميس (28 نيسان 2011) للقاء الرئيس الأسد، مؤكداً أنه لا يرغب في مقاربة "معادية للديمقراطية". وخلال مؤتمر صحافي مشترك جمعه مع نظيره القرغيزي المزبك أوتانباييف، قال: "إن تركيا منزعجة من العملية السارية في سورية".

وعلى خط متواز، أعلن أن حوالى 40 معارضا سورية وفدوا من بريطانيا وفرنسا ومصر وغيرها، سيشاركون في منتدى إستضافته إسطنبول، ويختتم الأربعاء 27 نيسان 2011، بإصدار إعلان مشترك حسب ما أعلن رجل الأعمال غازي مصرلي، وهو تركي سوري الأصل وعضو اللجنة التنظيمية للمنتدى، وقال مصرلي "إن المجتمعين هنا متفقون على النقاط التالية: وقف إطلاق النار فوراً، الإنتقال إلى التعددية الحزبية، وضمان حرية الصحافة".

"جمعة حرائر سورية" لنصرة أخواتنا المعتقَلات

"سنخرج يوم 13 أيار/مايو من أجل كرامة أخواتنا المعتقلات". هذا بإختصار مضمون ما حملته مظاهرة "جمعة حرائر سورية"، وذلك وسط أجواء أمنية مشدَّدة في – حمص، بانياس، حماه، درعا. وقد شهدت مدينة حلب ثاني أكبر المدن مظاهرة شارك فيها ألفا شخص من طلاب جامعاتها ومن أبرز المعتقَلات سوسن العبار وشقيقتها غادة خلال مظاهرة لرفع الحصار عن درعا في 30 (أبريل)، ومعتقَلة الرأي رغداء حسن بتهمة نشر الأخبار الكاذبة ونور جزماني... وقد إضطرت السلطات إلى إستخدام المدارس كمعتقلات وتفتيش سكن خاص بالطالبات.

"المنار" تتحدث عن إمارة إسلامية في سورية

نقلت محطة "المنار" اللبنانية التابعة لـ "حزب الله"، عن مصادر سورية أن ناصر مرعي أعلن إمارة إسلامية في تلكلخ، وعيَّن لها وزيرين (للدفاع والمالية)، وأنشأ إذاعة تطلق بإسمه، لافتة إلى أن السلطات السورية تعمل على تفكيك هذه الإمارة، كما أكدت مصادر رسمية سورية أن الأجواء كانت مريحة الجمعة 13 أيار/مايو 2011، والوضع أفضل بكثير من الأسابيع الماضية، وأن المحتجين كانوا بالمئات، مشيرة إلى أن الرئيس السوري بشّار الأسد كان متشدداً بمنع القوى الأمنية إطلاق النار على المتظاهرين. وكشفت المصادر أن مئات المسلحين سلموا أنفسهم في بانياس، بينما حاول آخرون إعلان إمارة إسلامية في حمص.

تلكلخ المحاذية للحدود اللبنانية محاصَرة

حتى يوم السبت 14 أيار/مايو 2011 كان منطقة تلكلخ القريبة من الحدود اللبنانية الشمالية هي الأكثر سخونة، وأفادت الأنباء بأن وحدات مشاة من الجيش السوري بدأت إنتشاراً منذ ساعات الصباح الأولى إستعداداً لدخول المدينة التي تبعد عن مدينة حمص 45 كيلومتراً، وتزامن ذلك مع إطلاق نار متفرق تمشيطاً للمنطقة من جهة الكروم والحقول، بينما دوى إنفجار كبير داخل المدينة سُمعت أصداؤه على بعد كيلو مترات، أعقبه إطلاق زخات من الرصاص ونزوح كبير من الأهالي والعائلات بإتجاه العائلات اللبنانية.

الأسد يلتقي الدرعاويين

إلتقى الرئيس بشّار الأسد يوم الإثنين 15 أيار/مايو 2011 وللمرة الأولى وفداً من أهالي محافظة درعا، بعد العملية الأمنية التي جرت في المدينة وبعض من محيطها، وقد شكروا الرئيس الأسد وطالبوا ببقائه و"تقديرهم لتضحيات الجيش والجهود التي قام بها بالتعاون مع الأهالي والسلطات المحلية لتأمين مستلزمات الحياة وحاجات الناس خلال هذه الفترة وإعادة الأمن والأمان إلى درعا". وطرح الوفد على الأسد فكرة تعويض من تضرر من العملية الأمنية، وأن الأسد تحمس لذلك، شرط أن لا يكون المعني بذلك من حمل سلاحاً ضد الدولة. وتم بموجب الإقتراح تشكيل لجان شعبية.

أوباما يخيِّر بشّار بين الديمقراطية.. أو الرحيل

بعد تَردُّد طال أمده لأسابيع أطلقت واشنطن الصوت المدوي، وحذرت الرئيس بشّار الأسد من خلال تخييره بين الرحيل أو قيادة المرحلة الإنتقالية. وعممت وزارة

الخارجية الأميركية يوم الأربعاء 18 أيار/مايو 2011 بياناً جاء فيه أن على الأسد أن يتخذ قراراً حول مستقبله السياسي في سورية، وأن "الإنتقال السياسي يجب أن يبدأ في سورية، ويجب أن يؤدي هذا الإنتقال إلى الديمقراطية وإحترام الحقوق العالمية للشعب السوري. وأنه لا يمكن لسورية أن تعود إلى ما كانت عليه.. ولا يمكن أن تعود إلى الوضع المعتاد".

وكان الرئيس أوباما أعلن عن **عقوبات جديدة** للمرة الأولى تستهدف الرئيس السوري وستة من مساعديه "لقيامهم بإنتهاكات حقوق الإنسان"، وقد ضمت لائحة العقوبات الجديدة، نائب الرئيس فاروق الشرع، ورئيس الوزراء عادل سفر، ووزير الداخلية محمد إبراهيم الشعار، ووزير الدفاع علي حبيب محمود، ورئيس شعبة الإستخبارات العسكرية عبد الفتاح قدسية، ورئيس شعبة الأمن السياسي محمد ديب زيتون. وتشمل العقوبات تجميداً جديداً للأرصدة والممتلكات وحظْر التعاملات التجارية وحظْر المساعدات المالية أو الدعم التكنولوجي للحكومة السورية ومؤسساتها ووكالاتها والكيانات التي تسيطر عليها.

بعد دقائق، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية المزيد من الرقابة على بعض الأفراد والكيانات السورية، وشملت القائمة **حافظ مخلوف** إبن خال الرئيس الراحل وأحد كبار المسؤولين في المخابرات السورية العامة. وأُدرج إسم **قاسم سليماني** القائد في الحرس الثوري الإسلامي وأحد أبرز أعضاء فيلق القدس، لتقديمه الدعم المالي الإيراني لدائرة المخابرات العامة، **ومحسن شيرازي** ضابط الحرس الثوري الإسلامي في مؤسسة التدريب.

- وثلاث شركات:
  - "**الشام**" القابضة ورئيسها نبيل رفيق كزبري.
  - صندوق إستثمار شركة "**المشرق**".
  - مؤسسات ووكالات التي يسيطر عليها رجل الأعمال السوري رامي مخلوف.

وفرضت وزارة الخزانة رقابة مالية مشددة على المخابرات العسكرية السورية ومكتب الأمن القومي السوري "الذي إستخدم القوة المفرطة ضد المتظاهرين ومخابرات القوات الجوية".

الفنانة أصالة تدعم الثوار من القاهرة
وفي دمشق تتبرأ الشقيقة والشقيق

المطربة السورية أصالة نأت بنفسها من أن تكون في "قائمة العار"، فقد أعلنت موقفها من "بوابة الشباب" موقع تابع لصحيفة "الأهرام"، حيث رفضت المشاركة في ما

وصفتْه بـــ "تمثيليات دعم نظام بشّار الأسد". وأضافت: "ليتني بين الثوار لأهتف معهم بالحرية، كيف لي أن لا أشعر بأهلي، ولا أرى ما يحدث، ولا أسمع صـــراخهم الـــذي زلزل قلبي وعقلي وكاد يخترق روحي"، مشددة على أنها تقف إلى جانب الثوار لكنهـــا أقل شجاعة منهم بسبب تفكيرها في ما يحمله جسدها من روحين صغيرين، إضافة إلى طفليها اللذين يحتاجان رعايتها في مصر التي إختارتها وطناً بديلاً لها.

وكان الرد الأول على لسان شقيقتها ريم نصري التي أشارت إلـــى أنهـــا ضـــد تصريحات شقيقتها، مضيفة أنه لا يوجد ثورة ولا ثوار بل مجموعة من المخربين، أما شقيقها أيهم فإعتبر أن هذه التصريحات "ستؤثر سلباً على أصالة لأنها لم تصل إلى ما هي عليه حالياً إلاّ من خلال الدعم الذي قدَّمه الرئيس الراحل حافظ الأسد".

... وعقوبات أوروبية أيضاً ضد الأسد ونظامه

فرض الإتحاد الأوروبي عقوبات على الرئيس بشّـــار الأســـد يـــوم الإثنـــين 23 أيار/مايو 2011 عقوبات على الرئيس السوري بشّار الأسد لتكثيفـــه الضـــغوط علـــى حكومته لوقف العنف ضد المواطنين.

كما وافق وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في إجتماعهم في بروكسل، إضافة إلى الرئيس بشّار الأسد، على إضافة عشرة من كبار أعضاء الحكومة السورية إلـــى قائمـــة الأفراد الممنوعين من السفر إلى دول الإتحاد الأوروبي والمعرضين لتجميد أصولهم.

- أدرج الإتحاد الأوروبي أسماء 13 مسؤولاً سورياً على لاحقة عقوباتـــه فـــي 17 أيار/مايو شملت إسم شقيق الرئيس.
- شملت قائمة الأسماء رامي مخلوف إبن خال الرئيس والذي يملك أضـــخم شـــركة هواتف جوالة في سورية والعديد من الشركات الضـــخمة العاملـــة فـــي مجـــال الإنشاءات وقطاعات النفط.
- تضمنت القائمة أيضاً إسم ماهر الأسد شقيق الرئيس الذي يقود الحرس الجمهوري وثاني أقوى رجل في سورية.
- طالت القائمة أيضاً علي مملوك رئيس جهاز الإستخبارات السوري وعبد الفتـــاح قدسية الذي يترأس الإستخبارات العسكرية.
- في اليوم نفسه أعلنت سويسرا أنها ستفرض حظر السفر على 13 مسؤولاً ســـورياً وستجمِّد كل أرصدتهم في المصارف السويسرية.
- يؤكد رولاند فون رئيس مكتب العقوبات في سكرتاريه الإقتصاد السويســـرية أنـــه سيتم التحقق فيما إذا كان هناك أي أصول للمســـؤولين الـــ 13 وســـيتم إعـــلام الحكومة بها.

وشملت الإجراءات أيضاً فرْض حظْر على السلاح على الرغم من عدم تصدير أي سلاح إلى سورية لعشر سنوات على الأقل.

الصياصنة يعترف بخطئه

إمام مسجد، أخطأ وتاب، وأدرك أن منطق المؤامرة هو القائم والهدف تخريب البلد وإحداث فتنة، فأتت إجاباته بسيطة ومختصرة لا تليق بفصاحة منبر. يبدو أن السلطات السورية إستطاعت لوي ذراع الصياصنة إمام الجامع العمري (الجامع التي إنطلقت منه الإحتجاجات). فبعد إتهامات له بالسعي لإعلان إمارة سلفية أطل من على شاشة التلفزيون السوري يوم الخميس 26 أيار/مايو 2011، في وأُسقط كل الإتهامات التي طاولته بأنه يسعى لإعلان إمارة سلفية في درعا، وبتوزيع الأسلحة على المتظاهرين قام بتسليم نفسه للسلطات "مستفيداً من المهلة التي حددتْها وزارة الداخلية"، ليقول "أنه أدرك متأخراً أن هناك مؤامرات ودعوات لسفك الدماء في سورية، وإن ما أدلى به من تصريحات لإذاعة "مونت كارلو" جاء قبل عِلْمه بوجود السلاح والمسلحين وعندما علم بالأمر تغير الموقف وهو أخطأ كما أنه شجب دعوات التحريض على الفتنة وترويع الآمنين". وقال أيضاً "إن الذين إستمروا في التظاهر مخربون وهدفهم إيصال البلاد إلى المجهول وهم مرتبطون بأهداف خارجية تعمل وتخطط لتخريب البلاد".

- وعندما سأله المذيع حول ما تبثه بعض الفضائيات من أن هناك قصفاً من الجيش وحصاراً غذائياً وتضييقاً على الناس؟ قال: "هذه الشهادات مُبالغ فيها، وهذا مخالف لقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) إذا رأيت كالشمس فأشهد وإلا فدع" فالإنسان إذا أراد أن يشهد أو يتكلم فليكن كلامه موثّقاً وصحيحاً ومبنياً على أسس، وبالنسبة للقصف لم يكن هناك قصف إنما كان هناك إطلاق نار بين المسلحين وأفراد الجيش والأمن، وبالنسبة للمواد الغذائية كانت موجودة ولم يكن هناك حصار كما يقولون والحمد لله مضت الأزمة بخير ونسأل الله سبحانه الله أن يقي هذا البلد مزالق السوء".
- وسأله المذيع رأيه في ما يحدث وتوصيف النظام لها بأنها فتنة فأجاب:

"إنها فتنة و"الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها" هكذا قال الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم)، والرسول كان يستعيذ من الفتن ما ظهر منها وما بطن ولذلك نحن ضد الفتنة ولأنها لا تخدم البلد ولا تخدم أحداً وإنما هي تخدم العدو الإسرائيلي وأميركا. العدو يتربص بنا ويريد أن يقضي علينا وعلى وجودنا ويريد أن يضعفنا ويقسمنا ويجزئنا وهذا أمر لا نرضاه أبداً وأقول لشبابنا تعقلوا وكونوا منطيقين

وحضاريين وإتقوا الله في هذا البلد. وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق سورية وأن يبارك في شعبها وأن يسدد خطاها وأن يعيد شبابها إلى حظيرة الحق والعدل والرشاد".

المعارضة تستميل الجيش..
وأوغلو يدعو إلى العلاج بالصدمة

يبدو أن منظمي الإحتجاجات في سورية بدأوا يلعبون على وتر الجيش، تماماً كما الإستمالة المصرية والمحاولة لأخذ الجيش إلى صف المتظاهرين (قام المحتجون بتقديم ورود للجيش المصري، أستبدلت مؤخراً بدماء وإتهامات تسيء لهيبة المؤسسة العسكرية في شخص طنطاوي). وتأتي الإستمالة من خلال الإنضمام لـ "جمعة حماة الديار". ففي بيان صادر يوم الخميس 26 أيار/مايو 2011 عن المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان على إثر توالي عمليات الخطف والإعتقالات التعسفية والتعذيب من قِبل رجال الأمن والجيش قالت المنظمة "إن السوريين تعرضوا لعنف يفوق الخيال مدة 48 سنة من نظام البعث والآن لم يعد بإمكانهم تحمل المزيد كما أن معلومات موثوق بها وردت من سورية تشير إلى تجاهل واسع مستمر وجسيم من الجيش السوري وقوى الأمن لحقوق الإنسان. وأوضحت المنظمة أن تقارير كشفت عن خطْف جرحى من المستشفيات ونقْلهم إلى السجون العسكرية مما أدى إلى حرمانهم العلاج والرعاية الأساسية الأمر الذي قد يعرِّضهم للإعاقة الدائمة أو الموت".

أما النظام فيتهم مجموعات سلفية، بقتل رجال الأمن والجيش. فيما تتواصل دعوات منظمي الإحتجاجات إلى الإنضمام إلى الثورة "السلمية"، في ما أطلقوا عليه "جمعة حماة الديار" (حماة الديار الكلمتان الأوليان من النشيد السوري) ونشروا في صفحتهم صورة البطل يوسف العظمة.

أما وزير الخارجية التركية داوود أوغلو فقال في مقابلة له مع صحيفة "نيويورك تايمز" الآتي: "إن ما يحتاج إليه الأسد الآن هو علاج بالصدمة لكسب قلوب شعبه، في أسرع وقت ممكن". وسئل عما سيحصل إذا لم يجرِ الرئيس السوري إصلاحاً دراماتيكياً، فأجاب: "لا ندري، ولهذا السبب نقول علاجاً بالصدمة".

في غضون ذلك إستبدلت سورية سفيرها في أنقرة نضال قبلان، الذي أمضى سنتين في مهمته، بنائب رئيس الوزراء السابق للشؤون الإقتصادية عبدالله الدردري.

مشروع قرار للرباعية الأوروبية يُدين سورية

نشرت صحيفة "النهار" اللبنانية في عددها الصادر يوم الجمعة 27 أيار/مايو الترجمة الحرفية غير الرسمية لمشروع القرار الذي يدين سورية الذي أعدته أربع دول أعضاء في مجلس الأمن وهي: بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال. ويحض مشروع قرار على إرسال مراقبين دوليين لحقوق الإنسان إلى سورية، وإلى إجراء تحقيق "نزيه" في الأحداث التي تشهدها مؤخراً، ويدعو كل دول العالم إلى الإمتناع عن إرسال أي نوع من أنواع الأسلحة إلى سورية.

في ما يلي نص مشروع القرار:

"إن مجلس الأمن، إذ يعبِّر عن قلقه البالغ من الوضع في سورية ويندد بـ "العنف" وإستخدام "القوة" ضد شعبها، وإذ يرحب بتصريحات الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون تعبيراً عن هواجسه المستمرة حيال "العنف" المتواصل و"الحاجات الإنسانية"، ويدعو إلى إجراء تحقيق مستقل في أعمال "القتل" خلال التظاهرات الأخيرة.

وإذ يرحب أيضاً بقرار مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الرقم (A/HRC/RES/S-16/1) في 29 نيسان 2001، بما في ذلك قرار الطلب من مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان إيفاد بعثة إلى سورية للتحقيق في كل "الإنتهاكات" المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وإذ يرحب كذلك ببيان 22 أيار/مايو 2011 للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عبرت عن قلقها العميق من تصاعد "العنف" في سورية ويدعو قوى الأمن السورية إلى إظهار ضبط النفس والإمتناع عن "إستهداف" المدنيين الأبرياء.

وإذ يعبِّر عن قلقه من التقارير عن نقص المعونات الطبية لمعالجة الجرحى، جزئياً بسبب "المنع المتعمد" لمعونات كهذه من الحكومة السورية، ومن التقارير عن المدنيين الكثر الذين يحاولون الفرار من "العنف".

وإذ يردد صدى قلق الأمين العام من الأثر الإنساني "للعنف" على عدد من البلدات السورية، ويدعم تماماً مهمة الأمم المتحدة لتقويم الوضع الإنساني في سورية.

وإذ يؤكد الحاجة إلى إحترام حريات التجمع السلمي والتعبير، بما في ذلك حرية الإعلام ووصول الإعلام الدولي.

وإذ يشدد على الحاجة إلى محاسبة المسؤولين عن "الهجمات"، بما في ذلك من القوات الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية على المتظاهرين المسالمين والأفراد الأبرياء الآخرين.

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي على سيادة سورية وإستقلالها ووحدة أراضيها.

وإبداء لقلقه من الأخطار على الأمن والسلم الإقليميين التي يمثلها الوضع في سورية، ووعياً لمسؤوليته المبدئية في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وتصميماً على الحيلولة دون تفاقم الوضع:

1- يندد بـ "الإنتهاكات المنهجية" لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال "القتل" للمتظاهرين المسالمين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين من السلطات السورية، ويعبّر عن أسفه العميق لوفاة المئات من المدنيين.

2- يطالب بوقف فوري "للعنف" وبخطوات للإستجابة للتطلعات المشروعة للسكان.

3- يدعو السلطات السورية إلى:

أ. التصرف بأقصى درجة من ضبْط النفس، وإحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والإمتناع عن أي أعمال "ثأر" ضد أولئك الذي يشاركون في التظاهرات "السلمية"، والسماح بالوصول الفوري وغير المعوق لمراقبي حقوق الإنسان الدوليين والهيئات الإنسانية والعاملين الإنسانيين.

ب. إتخاذ إجراءات ملموسة للإستجابة للمطالب الشعبية المشروعة، بما في ذلك عبر إصدار إصلاحات شاملة هدفها السماح بمشاركة سياسية حقيقية، وحوار شامل وممارسة فاعلة للحريات الأساسية، ومن خلال تنفيذ فوري لقرار إلغاء محكمة أمن الدولة ورفْع الإجراءات التي تحد من ممارسة الحريات الأساسية.

ج. إطلاق فوري لجميع سجناء الضمير والأشخاص المعتقلين "اعتباطاً"، ووقف أي ترهيب واضطهاد وتعذيب والتوقيفات "الإعتباطية للأفراد"، بمن في ذلك المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون.

د. رفْع فوري لـ "حصار" درعا وغيرها من البلدات المتأثرة، وإعادة المعونات الطبية والكهرباء والوقود والإتصالات، والسماح بالوصول الفوري والحر لمهمة الأمم المتحدة لتقويم الوضع الإنساني في سورية ومراقبي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

هـ. رفْع فوري للقيود عن كل أشكال الإعلام، والسماح بوصول الإعلام الدولي، والسماح بوصول شبكات الإنترنت والإتصالات.

و. اطلاق تحقيق "موثوق به" و"نزيه" طبقاً للموجبات الدولية ومحاسبة أولئك المسؤولين عن الهجمات على المتظاهرين المسالمين، بما في ذلك من القوات الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية.

ز. التعاون بصورة كاملة مع مهمة مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان الرقم (A/HRC/RES/S-16/1) في 29 نيسان 2001.

4- يدعو كل الدول إلى ممارسة اليقظة ومنْع التزويد المباشر أو غير المباشر، أو البيع أو النقل للسلطات السورية للأسلحة والمواد المتعلقة بها من كل الأنواع.

5- يطلب من الأمين العام الإفادة عن تنفيذ هذا القرار في غضون 14 يوماً من إقراره.

6- يقرِّر إبقاء المسألة قيد نظره الفعل.

سجال سياسي لبناني حول بيان مجلس الأمن بحق سورية

يبدو أن السجالات اللبنانية، هي الضيف الدائم على الطاولة السياسية، فما من شيء يُطرح إلا وتفرّقه السياسة اللبنانية وكأن قدرها أن لا تتفق على شيء. فكيف إذا كان الموضوع متعلقاً بالشقيقة سورية، وتحديداً بسبب بيان مجلس الأمن الذي صدر بحقها، فأتى الإعتراض الصريح من قِبَل الخارجية اللبنانية على لسان وزيرها والإعتراض الآخر مِن قِبَل مندوب لبنان السابق لدى الأمم المتحدة.

فقد طلب وزير الخارجية، من مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة، عدم الموافقة على البيان الذي كان من المفترَض أن يدين إستعمال السلطات السورية للعنف ضد المتظاهرين من دون التنسيق مع رئيس الجمهورية ميشال سليمان ورئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري.

وفي موقف بدا داعماً لما قام به وزير الخارجية، أكّد رئيس مجلس النواب نبيه بري، أن "موقف لبنان في مجلس الأمن طبيعي وينطلق من العلاقة الأخوية والمميزة بين البلدين، ومن المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين"، مشدداً على "الوقوف إلى جانب سورية في هذه المرحلة بالذات". وإعتبر أن ما يجري ويحاك يفرض علينا جميعاً أن نكون يقظين وعلى مستوى المسؤولية أمام العاصفة التي تستهدف لبنان واللبنانيين جميعاً من دون تمييز".

أما مندوب لبنان السابق لدى الأمم المتحدة السفير خليل مكاوي، فأوضح أنه "أمام موضوع بهذا الحجم وبهذه الأهمية والحساسية، كان يُفترض بوزير الخارجية أن يستأنس برأي رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي ورئيس الحكومة، قبل أن يطلب من السفير اللبناني لدى الأمم المتحدة إتخاذ أي موقف من البيان المتعلق بالأوضاع في سورية، ليأتي الموقف معبِّراً عن كل مكونات وتيارات الشعب اللبناني".

هواتف جوالة تواجه.. الرصاص!

الـ "فيس بوك" سلاح الثوريين، في كل من مصر وليبيا لعب دوراً محورياً لحشد الملايين، ولكن حال سورية مختلف فالقبضة الحديدية لأجهزة الأمن وعدم تجاوز مستخدمي الإنترنت 20% فإن الهواتف تلعب دوراً في توثيق الأحداث. وفي تقرير لـ "رويترز" أنه في ظل القيود الصارمة المفروضة على وسائل الإعلام الأجنبية، فإن نشطاء "الإنترنت" لا يستخدمون الشبكة في معظم الأحيان إلا لإظهار حجم الإضطرابات.
وقال ناشط في حقوق الإنسان: "ما رأيناه في مصر وتونس كان نشاطاً ضخماً على الإنترنت إنتقل إلى الواقع. لكن في سورية يتعلق النشاط على "الإنترنت" بنشر تقارير عما يحدث على الأرض". ويؤكد طالب بجامعة دمشق في الثالثة والعشرين من عمره، أهمية توثيق الأحداث في سورية التي ما كانت تخطر ببال قبل إنتفاضتيْ مصر وتونس. وقال: "حين تورد وسائل الإعلام تقريراً إخبارياً ولا يوجد توثيق صوتي ومرئي يكون هذا مجرد حبر على ورق. لكن حين تكون هناك صور تكون للأخبار مصداقية".

أسلحة عبر الحدود البرية

والسفير السوري يطالب بالتحقيق

إستكمالاً لملف إستهداف النائب اللبناني جمال الجراح، جاء الإتهام على خلفية إعترافات المجموعة الإرهابية التي قام بعرضها التلفزيون السوري، فقد دعا السفير السوري في لبنان علي عبد الكريم علي السلطات اللبنانية "للتحرك ووضع يدها على ملف إعترافات المجموعة الإرهابية التي عرضها التلفزيون السوري والتي تتهم النائب عن تيار المستقبل جمال الجراح بتمويل الخلية الإرهابية". ومن واجب السلطة التحرك حفاظاً على العلاقة المميزة بين لبنان وسورية"، لافتاً في هذا السياق إلى أنه "لا حاجة لتواصل جديد من قبل السلطات السورية مع القضاء اللبناني لأن ما تم عرضه كاف لتحرك الجهات اللبنانية المسؤولة بشكل تلقائي".

وليس بمستغرب أن تأتي ردة الفعل هذه من السفير السوري، ولكن المستغرب أن يكون رد قوى الأكثرية (حزب الله) هو "إن لبنان إلتزم منذ إتفاق الطائف بأنه لا يكون ممراً أو مقراً لأي محاولات أو جماعات تسعى لإستهداف سورية لأننا نعلم تماماً أن أمننا وإستقرارنا هو من أمن وإستقرار سورية".

وأكدت مصادر أن "السلطات السورية ستزود القضاء اللبناني ما يحتاجه للمباشرة بملاحقة المعنيين بالملف"، مشددة على أن "هكذا تطاوُل على الأمن القومي السوري واللبناني لن يمر من دون عقاب".

ثورة تخنق الإقتصاد داخلياً..
وأصول تُجمَّد خارجياً

بعد مرور شهرين على الإنتفاضة السورية وما رافقها من مظاهرات عنيفة في البلاد، فإن تحليلاً إقتصادياً يعتبر أن هذه المظاهرات تهدد بالإضرار بقطاع الأعمال وطبقات التجار والأثرياء التي يعتمد عليها النظام في مساعدته على الإحتفاظ بقبضته على السلطة، فقد حاول الأسد منذ 11 سنة إبعاد الإقتصاد السوري عن الإشتراكية التي فرضها والده، لكن حتى الآن فإن طبقة التجار على الحياد. أما إذا طالهم الضغط الإقتصادي فربما تحولوا إلى أحد عوامل التغيير".

تسببت الأحداث الشركات بإغلاق أبوابها، وتراجُع السياحة، كماأنها دفعت النظام إلى مستنقع سياسي غير مسبوق تعود جذوره إلى الإنتفاضتين في كل من مصر وتونس. ويُتوقع تراجع النمو الإقتصادي من 3,5 في المائة في السنة المالية 2010، بحسب بعض الإحصاءات إلى 3 في المائة في العام المالي 2011. وتواجه الحكومة السورية ضغوطاً داخلية، فقطاع السياحة جفّ، وإذا ما توقفت الأعمال التجارية وأفلست الشركات الخاصة ولم تتمكن الحكومة من دفع رواتب موظفيها فلن يكون هناك الكثير من الداعمين للنظام.

بجانب عوامل التغيير يقول جونز لانديز، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أوكلاهما "إذا ما تمكنت المعارضة من شل الإقتصاد السوري – كما هو متوقف الآن – فستسقط الحكومة ببطء".

أما على الصعيد الخارجي، فقد فرضت الحكومة الأميركية والإتحاد الأوروبي عقوبات على النظام يمكن أن تتطور إلى دمار إقتصادي خطير يوم الإثنين 24 أيار/مايو 2011 بتجميد أصول وفرْض حظْر تأشيرات على الأسد و9 من أعضاء حكومته وكبار مساعديه. لكن في الوقت الراهن ينبغي على المعارضة إستقطاب الطبقة الوسطى في دمشق وحلب المدينتين الأقوى إقتصادياً في سورية.

أكراد سورية يناصرون أكراد تركيا
بمقاطعة مؤتمر للمعارضة في أنقرة

يبدو أن أزمة الأكراد مع الدولة التركية لن تجد طريقها إلى الحل، فالخصوصية الثقافية للأكراد دفعت أكراد سورية (الهوية الثقافية تغلُب على الإنتماء الوطني) للتضامن مع ما يحدث مع أكراد تركيا. فقدأعلنت مجموعة مؤلفة من 14 حزباً سياسياً كردياً داخل سورية مقاطعتها لمؤتمر المعارضة الكردية السورية المنتظر عقده في

مدينة إنطاليا التركية نهاية شهر حزيران. ذلك أن حضورهم في إنطاليا يُعتبر خيانة لقضية الكرد ونضالهم المستمر للإعتراف بهويتهم وبحقوقهم وربما الحلم الدائم بإستقلال ذاتي هو المطلب. وأبلغت تلك الأحزاب بهذا الموقف الذي بررته بالقول: "إن الأحزاب الفاعلة على الساحة الكردية في سورية التي كانت قد وجهت الدعوة إلى قيادييها وممثليها المعروفين في الخارج أبلغت ممثليها بمقاطعة مؤتمر إنطاليا قائلة، إن أي مؤتمر يعقد في تركيا لا بد أن يعود بالضرر على القضية الكردية في سورية، لأن تركيا ضد تطلعات الكرد ليس في كردستان الشمالية وحدها ولا سيما في كردستان سورية، نظراً للتداخل الإجتماعي والجغرافي الذي يربط الكرد في كلا الجزئين من بلدهم كردستان".

وحسمت خمسة أحزاب فاعلة على الساحة الكردية أمرها، بعدم المشاركة الآن وهي: الحزب الديمقراطي الكردي في سورية (جناح الدكتور عبد الحكيم بشّار) • حزب اليساري الكردي • حزب آزادي الكردي • تيار المستقبل الكردي • الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي.

المعلم في منزل السفير القطري عاتباً على الأشقاء
والمقداد في أندونيسيا يفيض في التنظير والتوضيح

عقد وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلِّم إجتماعاً مع السفراء العرب في منزل السفير القطري زايد بن سعيد الخيارين في دمشق، يوم الخميس 26 أيار/مايو 2011 وذلك في ظل تأزم العلاقات السورية – القطرية على خلفية الإتهام السوري لقطر بالصمت على ما تقوم به قناة "الجزيرة" والشيخ يوسف القرضاوي من تحريض للسوريين على التظاهر ضد النظام. وتوقف مراقبون في دمشق عند عقْد هكذا لقاء في منزل السفير القطري وأن يحضره الوزير المعلم وتقوم جريدة "الوطن" السورية المقربة من النظام بنشر الخبر على الصفحة الأولى في عدد يوم أمس، فيما لم تأتِ على ذِكْر الخبر وسائل الإعلام الرسمية.

ونُقل عن المعلم عتبه على العرب، وذلك من خلال إشارته إلى أن كلاًّ من روسيا والصين وإيران أصدرت بيان استنكار للعقوبات الأميركية والأوروبية على سورية، وتساؤله "أين الأشقاء؟ سورية لم تتأخر إطلاقاً في مساندة أي قطر عربي في قضاياه". أضاف: "كلنا معرَّضون، وبكل صراحة أقول إننا عاتبون على أشقائنا العرب من باب المحبة والأخوة على الأقل، أن يُظهروا تضامنهم مع سورية في مواجهة هذه العقوبات بشكل يظهر أننا أصدقاء، خصوصاً في أوقات الضيق".

وقالت صحيفة "الوطن" إن السفير القطري، دون مناسبة سياسية، إختار أن يجمع نحو العشرين من ممثلي البلدان العربية لدى سورية، كنوع من إعادة التذكير بما يجمع البلدين من علاقات مميزة، معتبراً إستجابة الوزير المعلم لهذه الدعوة بمثابة "تأكيد لمتانة العلاقة التي تجمع بين قطر وسورية".

كلام وافق عليه المعلم حين وصف الإجتماع بأنه "يعكس الحرص على العلاقات الثنائية بين البلدين والتضامن العربي المتمثل من خلالكم (السفراء) عبْر العمل العربي المشترك"، وقال: "إن توقيت المبادرة مهم لأن الكثير من وسائل الإعلام والأوساط الأخرى يشكك في متانة هذا التضامن العربي"، مؤكداً وهو يتنقل بين الحاضرين "أن المصير مشترك والمستقبل مشترك بين الدول العربية وأن الأحداث التي تجري على الأرض لها دائماً وجهنا نظر، ولكني أقول بثقة إن هذه الأزمة رغم شرورها فإنها أيضاً حملت في طياتها دروساً وعبراً".

وحول العقوبات الأميركية، قال المعلم: "إن العلاقات السورية – الأميركية منذ الإستقلال وحتى اليوم "لم تشهد فترة يمكن تسميتها بفترة علاقات طيبة، وكانت دوما متوترة، والسبب يعود لموقفنا من إسرائيل، وحين كنتُ سفيرا لسورية في واشنطن (1991) زارني مستشار الأمن القومي حينئذ مارتن إنديك، وبحثت معه العلاقات الثنائية، وكان رأيه أن العلاقات الثنائية لا يمكن أن تتحسن بوجود إسرائيل لأنها ستعتبر هذا التحسن على حسابها. وأنا هنا لا أناقش الإلتزام الأميركي بأمن إسرائيل، ولكن أسأل هل يستقبل (رئيس وزراء إسرائيل بنيامين) نتنياهو في الكنيست الإسرائيلي مثلما استقبل في الكونغرس الأميركي؟ 32 مرة من التصفيق وقوفا خلال خطابه؟ هل هو رجل سلام؟ هل صنع سلاماً؟ هل أوقف الاستيطان؟ يتبارون من أجل أصوات يهودية في الإنتخابات الأميركية، حتى (الرئيس الأميركي باراك) أوباما تراجع عن حدود الدولة الفلسطينية التي أعلنها في خطابه بعد 48 ساعة فقط، لذا يستنتج المرء أن الولايات المتحدة لا يؤتمن عليها في القضايا العربية".

وحول عقوبات الإتحاد الأوروبي، قال: "للأسف كنا نعتقد أن الإتحاد الأوروبي شريك يُعتمد عليه. ووجدنا أنه في نهاية المطاف يريد تأكيد مصالحه على حساب مصالحنا. إن تاريخ أوروبا إستعماري في المنطقة وعانينا منه وعانى آباؤنا وأجدادنا منه، والآن يبدو لي أنهم يدفعون بمسألة حقوق الإنسان كأولوية، وهنا أتساءل كيف الحرص على حقوق الإنسان، وفي الوقت ذاته يقومون بتجميد كل عملياته التنموية في سورية، عبْر وقف قروض الإستثمار الأوروبية ووقْف التعاون في برامج الإصلاح الإقتصادي والتنمية؟!" أقول: إنهم أخطأوا كثيراً حين تطاولوا على الرئيس بشّار الأسد، لأنه رمز للسيادة الوطنية، كما أخطأوا في محاولة التحريض لمجموعات على

الشعب لمواصلة هذه الأزمة". وذكر المعلم أنه إستقبل منذ مدة قصيرة سفراء عدد من الدول الغربية معاً، وأنهم قالوا له إن بعض المثقفين يتصلون بهم ويعلمونهم برغبتهم في الحوار، "لماذا الإتصال بكم؟ لماذا لا يتصلون بالمستشارة الرئاسية بثينة شعبان إن كانوا حريصين على هذا الحوار؟ إن شعبان قامت بالإتصال بهم وبعضهم رفض وبعضهم قبل، وبعضهم وضع بين قبوله والرفض شروطاً، لذا استنتجت الحكومة من حوارنا مع بعضهم أن هذه السفارات تحرضهم على الإستمرار في التظاهر. "ماذا يريدون؟ إستمرار الأزمة أم الإصلاح؟". أؤكد بكل ثقة أن الإصلاح قادم، وأنه لا يحدث بعصا سحرية ولكنه يحتاج إلى وقت وأي تشريع يحتاج إلى وقت واستمزاج الناس فيه، وتلك عملية مستمرة لا تتوقف وستؤدي إلى خروجنا أقوى وأكثر تماسكاً من هذه الأزمة".

المقداد يتحدث عن "أخطر حلقات المؤامرة":

إعتبر نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد أن ما تتعرض له سورية هو "أخطر حلقة في سلسلة المؤامرات التي حيكت ضدها بهدف ضرْب صمودها والقضاء على دورها المحوري في المنطقة"، وقال إن "مجموعات متطرفة وعناصر إرهابية قامت بالتلاعب بمطالب الشعب المحقة وحرفها بعيداً عن هدفها الأصلي، ومارست العنف المسلح لزرع الفوضى، وأنه ثبت بالدليل القاطع إرتباط هذه المجموعات بجهات خارجية".

واتهم بعض وسائل الإعلام "بقلب الحقائق ورواية الأكاذيب" وقال "إن سياسات سورية بنيت داخلياً على التطوير والإنفتاح وعلى التواصل المباشر بين الرئيس بشّار الأسد والمواطنين في حين بنيت السياسة الخارجية على التمسك بالحقوق الوطنية والدفاع عن القضايا العربية ودعْم إستقلال الشعوب في أنحاء العالم كافة وتأييد حركات التحرر".

وأشار المقداد إلى أن هذا الموقف السوري "لا يعجب البعض على الساحة الدولية فتعرضت سورية لأخطر حلقة في سلسلة المؤامرات التي حيكت ضدها بهدف ضرب صمودها والقضاء على دورها المحوري في المنطقة". وعرض للرواية الرسمية لما يجري فقال: "قامت مجموعات متطرفة وعناصر إرهابية بالتلاعب بمطالب الشعب المحقة وحرفها بعيداً عن هدفها الأصلي.. وقد ترافقت أعمال الجماعات الإرهابية بحملة إعلامية غير مسبوقة لتشويه الحقائق وتضليل الرأي العام ونشر أخبار تحريضية تتنافى وأبسط الأخلاقيات الإعلامية والمهنية". وإتهم بعض وسائل الإعلام بتجاهل "المشاهد الدموية لضحايا تلك المجموعات الإرهابية وتمثيل المجرمين بجثث الضحايا، وبالتعامي عن حمْل هذه المجموعات للسلاح وعن كون الكثير من

المظاهرات ليس سلمياً". ولم تكتف بعض وسائل الإعلام بذلك بل قامت بقلب الحقائق ورواية أكاذيب عن قيام قوى الأمن بإطلاق النار على مسيرات سلمية في الوقت الذي كانت فيه قوى الأمن هي التي تتعرض لإطلاق النار من قِبَل هذه العصابات المجرمة مما أدى إلى إستشهاد ما يزيد على 150 ضابطاً وجندياً من عناصر الشرطة والجيش".

وإنتقد المقداد الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين وإتهمهم بـ "النفاق"، وقال" إن سورية لم تفاجأ بمدى النفاق في الحرص على دماء السوريين، وتجاهلهم ما أوضحته حول ضبط كميات كبيرة من الأسلحة المهربة إلى عصابات مسلحة مرتبطة بالخارج تقوم بتنفيذ عشرات العمليات الإرهابية المسلحة ضد الأبرياء، وضد ضباط وجنود الجيش وقوى حفظ النظام. إن من يعمل مَن أجل الإصلاح لا يلجأ إلى التخريب".

ورداً على الإجراءات التي إتخذتّها الإدارة الأميركية والإتحاد الأوروبي من عقوبات ضد مسؤولين سوريين بينهم الأسد، قال المقداد إنه "لا يمكن تفسيرها إلاّ أنها دعم مباشر لتلك المجموعات الإرهابية والمتطرفة ودفع لها لإراقة المزيد من دماء المواطنين الأبرياء". وإعتبر أن "توظيف" هذه المجموعات لإثارة الشغب يهدف إلى "إيجاد معارك جانبية تستنزف سورية وتحرف الشعب عن المضي في طريق الإصلاح والتنمية"، مشيراً إلى أن الأسد "كان ولا يزال يرى أن الحلول السياسية هي الأساس للوصول إلى الإصلاحات المحقة وأن الحوار الذي يشمل جميع شرائح المجتمع ومكوناته هو ما يوصلنا إلى النتيجة المطلوبة". وفيما يتعلق بعملية السلام، قال المقداد "إن العالم بات يدرك أن عملية السلام التي بدأت عام 1991 لم تحقق أياً من أهدافها بل كانت مجرد عملية دون سلام وأن الأحداث أثبتت صحة موقف سورية المعلن حول عدم وجود شريك إسرائيلي للسلام".

وكان المقداد رئيس الوفد السوري إلى الإجتماع الوزاري السادس عشر لحركة عدم الإنحياز المنعقد في أندونيسيا، قد إلتقى مع وزراء خارجية مصر وأندونيسيا والهند وتايلاند والأكوادور وكوريا الديمقراطية والغابون وجنوب أفريقيا وإيران والبوسنة والهرسك. كما إلتقى رؤساء وفود البرازيل وكوبا وكولومبيا ولبنان وقطر وكازاخستان ونيجيريا وفنزويلا والإتحاد الروسي حيث عرض موقف سورية من الأحداث الجارية فيها والتطورات في المنطقة.

نصر الله يريد من السوريين المنتفضين المحافظة على نظامهم "المقاوم والممانع"

لطالما كانت سورية الممانعة الداعم الأول للمقاومة في لبنان (حزب الله) ووقفت معها في السراء والضراء. وفي بادرة وفاء ألقى الأمين العام للحزب السيد حسن

نصر الله، يوم الأربعاء 26 أيار/مايو 2011 خطاباً في بلدة النبي شيت البقاعية، بمناسبة الإحتفال بـ "عيد التحرير والمقاومة" (وما كان ليُحرّر لولا حليفين سوري – إيراني ومساندة شعبية إحتضنت مقاومته) والتي تصادف الذكرى الحادية عشرة للإنسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان العام 2000.

بداية رد نصر الله على إتهامات الرئيس الأميركي باراك أوباما للحزب بممارسة الإغتيال السياسي وعلى خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في الكونغرس الأميركي، ودعا اللبنانيين إلى رفض أي عقوبات تُفرض على سورية التي دافع عن نظامها. وحذّر من مصادرة "أميركا وإسرائيل الثورات العربية"، وأكّد أن الجهود ستستمر لتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة وقال: "لسنا في وارد الضغط على أحد لأننا نحترم حلفاءنا ويمكن أن نصل إلى نتائج بالحوار والتفاهم. لن نيأس ولن نتوقف". وأعلن رفضه لخيار حكومة تكنوقراط.

وتحدث نصر الله بصراحة عن الوضع في سورية، مشيراً إلى مجموعة معايير في التعاطي مع التطورات فيها، وقال: "تقلق مما يُعد لنظامها وشعبها، وإننا في لبنان وخصوصاً "حزب الله" نملك تقديراً عالياً لسورية وقيادتها والرئيس بشّار الأسد والشعب السوري الممانع والمقاومة". وأضاف: "القيادة السورية مقتنعة مع شعبها بلزوم الإصلاح وفتْح آفاق جديدة في الحياة السياسية السورية. وأنا شخصياً أعتقد بأن الرئيس بشّار الأسد مؤمن بالإصلاح وجاد ومصمم وإنه مستعد للذهاب إلى خطوات إصلاحية كبيرة جديدة، لكن بالهدوء والتأني"، ودعا السوريين إلى "الحفاظ على بلدهم ونظامهم المقاوم والممانع وأن يعطوا المجال للقيادة السورية بالتعاون مع كل فئات شعبها لتنفيذ الإصلاحات المطلوبة ويختاروا طريق الحوار وليس الصدام".

سوداوية المشهد لم تقض على روح النكتة

لم تستطع لغة النار والحديد والدم والتضييق من قبل الأجهزة الأمنية أن تقضي على روح النكتة والدعابة المنسلة من بين مشاهد الدم ورائحة الجثث وصرخات الأيتام والثكالى، فقد كتب أحد الناشطين في صفحته على الـ "فيس بوك" متهكماً على الرواية التي يتم تكرارها عبْر وسائل الإعلام الرسمي بأن الذين يقومون بالمظاهرات إما مندسين وإما سلفيين وإما أخوانيين. قال: في إحدى المظاهرات في دمشق صعد أحد المتظاهرين على كتفي آخر، فهاجم الأمن المظاهرة وفرّقها وأعتقل المتظاهر.. وإكتشف أن من حمله على أكتافه هو ذاته من يحقق معه، قائلاً "قل هل كنت في المظاهرة يا حيوان؟ بقلع عيونك ولك".. فهل صدقتم الآن أن هناك مندسين في المظاهرات إشارة إلى أن عناصر الأمن هم المندسون لا غيرهم.

ناشط آخر كتب: على الرغم من الجراح في بلدي الحبيب شاءت حكمة الله أن يكون زفافي اليوم بحضور ضيوف سأتشرف بمجيئهم. دقت الساعة الإرتباط.. إلى الأمام.. لا رجوع.. والكل معزومون.. دار دار فرد فرد زنقة زنقة.. عقبال عرس الحرية للشعوب كلها.

أما قناة "الدنيا" التي يتهمها المعارضون ببث أخبار غير دقيقة وملفقة عن طبيعة الحوادث التي تشهدها سورية، فالنكتة الشائعة الآن هي أن الأمهات السوريات كن يقلن لأبنائهن: "يا ماما لا تكذّب بتروح ع النار" وبعد الأحداث والدور الذي قامت به قناة "الدنيا" أصبحن يقلن: "ماما لا تكذب بتروح ع قناة الدنيا".

أوقف أيضاً أحد عناصر الأمن شابين أعزلين وقال لعنصر آخر: فتشهما جيداً وشوف إذا معهم (فيس بوك)".

النووي السوري إلى مجلس الأمن

قد لا يكفي الدولة السورية ما يمر به النظام السوري من أحلك الظروف التي تحفل بها الحقبة الأسدية من بعد مجزرة حماه التي حدثت في عهد الأب، فقد عاد الموضوع النووي السوري بل هذه المرة إلى المحادثات الدولية برغم النفي من دمشق. (يشار إلى أنه كان ثمنها تدمير المفاعل النووي السوري في دير الزور، من قبل طائرات الدولة النووية إسرائيل عام 2007) وفي ظل الأزمة التي تشهدها سورية منذ ثلاثة أشهر قال روبرت وود، القائم بالأعمال الأميركي في فيينا في رسالة وُزّعت يوم الجمعة 27 أيار/مايو 2011: "نحن نعلم أن الحكومة السورية بعثت رسالة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تتعلق بطلب الوكالة من سورية تقديم التعاون التام. إن مثل هذا التعاون سيكون مُرحَّباً به بالتأكيد، ولكن لن يكون له أي أثر على النتيجة التي أفادت بعدم الإلتزام (السوري)، أو على مسؤوليات المجلس الخاصة بهذه النتيجة". ووضعت واشنطن مشروع قرار تعتزم طرحه على مجلس حكام المنظمة الـ 35 بعد أسبوع، تتهم فيه سورية بما يعرف بـ "عدم الإلتزام بمسؤولياتها الدولية" وتدعو المدير العام للوكالة الدولية، يوكيا أمانو إلى رفع تقرير بذلك إلى مجلس الأمن الدولي في نيويورك. عِلْماً أن الأسد قدم عرضاً يوم الأحد 29 أيار/مايو 2011 للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية. ورغم أن الأسد يؤكد أنها منشأة عسكرية، لكن مسؤولين في إدارة الرئيس باراك أوباما يشكّون في عرضه، ويرون أنه يريد عرقلة الإتصالات الحالية في مجلس الأمن لإصدار قرار يدين حكومته بسبب مواجهاتها الدموية العنيفة والعسكرية للمظاهرات التي دخلت شهرها الثالث.

من خلال أقوى تقرير لها منذ بدء التحقيقات خلصت الوكالة إلى الآتـي: "بنـاء على جميع المعلومات المتوفرة للوكالة وتقييمها الفني لهذه المعلومات، فـإن الوكالـة تُقدِّر أنه من المرجح جداً أن يكون المبنى الذي تم تدميره في دير الزور كان مفـاعلاً نووياً كان من المفترض الإعلان عنه للوكالة".

عسى أن لا يكون على غرار الأسلحة الشاملة في العراق، والتي كانت ذريعة لكي تصبح بلاد الرافدين عاشورائية من جديد، وكل ما حصل تبديد ثروات، وكـان صـدام ضحية صباح يوم عيد. وهكذا مات النفوذ البعثي.. ليحيا النفوذ الإيراني – الأميركي.

هل يتحول حمزة الخطيب إلى رمز

بعدما إستلهمت الثورة التونسية من محمد بو عزيزي البائع المتجول الذي أضرم النار في نفسه والذي جعل من جسده شعلة نور للعالم عربي، ليصحو من عقود جهـل إختبره شعب ظُلم وظلم نفسه (ألم يكن هو أيضاً من هلّل ومجّد وقدَّس!) بعد إهانته من شرطية محلية. وبعدما أدى موت خالد سعيد مواطن عادي مـن الإسـكندرية، تحـت التعذيب على أيدي الشرطة إلى إشعال حركة المعارضة.. بعد بوعزيزي وخالد سعيد. ها هو الفتى حمزة الخطيب إبن الثالثة عشرة. ربماسيكون الرمز الجديـد للمعارضـة السورية؟ فقد نشرت قناة "الجزيرة" يوم الجمعة 27 أيار/مايو 2011 مشاهد لفتى متورماً ومشوهاً، وكان جسده مليئاً بآثار الضرب وإطفاء السجائر فيه، والرصاصـات التـي أُطلقت كي تجرح لا لكي تقتل حطمت عظام ركبتيه وكسرت رقبته وكسر فكاه وقُطع عضوه الذكري.

إنه حمزة علي الخطيب، إبن الثالثة عشرة، وقد بلغ عدد أعضاء صفحة "فيس بوك" "كلنا حمزة علي الخطيب"، "الطفل الشهيد" أكثر من 40 ألفاً من إنشائها يوم السبت.

لكن ما الذي حدث لحمزة؟ بحسب روايات الأسرة، كان الفتى بين مجموعـة مـن الأفراد الذين إعتقلوا عندما إصطحبه والده إلـى مسـيرة معارضـة للنظـام فـي 29 أبريل/نيسان في مدينة جيزا، القريبة من درعا. ولم يسمع أفراد العائلة أي أخبـار عـن حمزة حتى يوم الأربعاء 25 أيار/مايو، عندما وصل مسؤولون من الحكومة السورية إلى منزلهم، وطلبوا منهم التوقيع على ورق يوافقون بموجبها على الحصول على جثة الفتى.

صوت المعارضة في بروكسل..

وخدام منتقداً إجتماع إنطاليا

يبدو أن الإحتجاجات من الداخل، أي التي تقام في كل المدن السـورية منـذ 15 آذار/مارس 2011 لم تفلح بإسقاط النظام وأن كل المجازر وكل الضـحايا لـم تشـكل

عامل ضغط كافياً، فقررت المعارضة أن ترفع صوتها من بروكسل. ولم يكن مؤتمر (إنطاليا – تركيا) على قدر تطلعات وأمل نائب الرئيس السابق، عبد الحليم خدام في المعارضة السورية، في الآتي توصيات مؤتمر بروكسل وتوصيات مؤتمر انطاليا في بروكسل ثم بيان خدام.

بيان بروكسل: عقدت المعارضة السورية مؤتمراً في بروكسل يومي السبت والأحد 5-4 حزيران/يونيو 2011 تحت عنوان "**التحالف الوطني لدعم الثورة السورية**" بحضور أكثر من مائة شخصية، سورية علماً (أن هذا المؤتمر يأتي بعد مؤتمر عُقد في إنطاليا – تركيا يوم الأربعاء 1 حزيران/يونيو 2011) يقرر مؤتمر بروكسل الآتي:

- هناك حاجة إلى المزيد من الضغط على النظام" وإعتبار قيام الرئيس السوري بتشكيل هيئة لإطلاق "حوار وطني" بمثابة "مهزلة".
- "لا يمكن الحديث حالياً عن حوار وطني"، بينما القمع مستمر في سورية.
- دعْم ومساندة الثورة الشعبية السورية، مع الإلتزام بسقف مطالب الشعب السوري وسلمية الثورة، وتأسيس مكتب للإئتلاف في بروكسل، مع تشكيلات ثلاث لجان سياسية وإعلامية وحقوقية لشرح حقيقة الوضع في سورية للدول المختلفة والكتل والأحزاب، والتواصل مع المؤسسات الدولية، وتنظيم إعتصامات ومظاهرات لحشد الرأي العام الدولي.
- العمل على إبراز نشاط السوريين في الداخل والخارج، وإعتماد آليات محددة لإيصال صوت الثورة للفعاليات الإعلامية، وفضْح ممارسات النظام القمعية، وتوثيق الجرائم التي تُرتكب، ورفع دعاوى أمام المحاكم المختصة، والعمل على نقل الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

خلاصة بيان مؤتمر إنطاليا: نورد في ما يأتي أهم فقرة من بيان "**المؤتمر السوري للتغيير**"، الذي عُقد في مدينة إنطاليا التركية، وهي "يلتزم المجتمعون برحيل بشّار الأسد وإسقاط النظام ودعْم الحرية، ويدعونه إلى الإستقالة الفورية من جميع مناصبه وتسليم السلطة، حسب الإجراءات المرعية إلى نائبه ثم الدعوة إلى إنتخاب مجلس وطني يضع دستوراً، بعد ذلك تتم الدعوة إلى إنتخابات برلمانية ورئاسية خلال فترة لا تتجاوز العام، إبتداء من إستقالة الرئيس".

رؤية عبد الحليم خدام: مع إنتهاء أعمال مؤتمر إنطاليا لوحظ أن هناك تبايناً في وجهات النظر من رحيل النظام أو تحديد فترة إنتقالية. فكانت ردة فعل النائب السابق للرئيس السوري، عبد الحليم خدام الذي أصدر يوم الأحد 5 حزيران/يونيو 2011 بياناً منتقداً فيه مقررات مؤتمر المعارضة السورية الذي عقد في إنطاليا يومي الأربعاء والخميس 2-1 حزيران/يونيو 2011 وجاء في البيان الآتي:

- مقررات مؤتمر إنطاليا تعني إعترافاً بشرعية النظام، من خلالتبنيها لصيغة تمكّن النظام من الإستمرار في الحكم لمدة عام بهيكليته الدستورية والمؤسساتية فإن بقاء الدستور الحالي مع أي رئيس جديد سيدفع هذا الرئيس إلى الإنفراد بالسلطة.
- إن مؤتمر إنطاليا قدَّم مشروع تسوية مع النظام، وليس وضع مشروع لدعم الثورة الملتهبة في البلاد التي أجمع فيها الجميع على إسقاط النظام، وبناء دولة ديمقراطية حرة يتساوى فيها المواطنون في الحقوق والواجبات.
- ما جاء في توصيات المعارضة يعني الإعتراف بشرعية النظام الذي سيستمر مدة سنة بهيكليته الدستورية والمؤسسية، وكذلك إستمرار القائمين على العمل الذين وضعهم النظام، وهذه المؤسسات هي الحزب، الجبهة الوطنية، الممسكون بالجيش وأجهزة الأمن وبمفاصل الدولة الرئيسية والفرعية، وبالتالي فإن أي إنتخابات ستفرز أكثرية ساحقة من أنصار النظام القائم".
- إن النظام ليس شخص الرئيس فقط، وإنما الدستور والمؤسسات الدستورية والحكومية.. والدستور نفسه هو الذي أعطى رئيس الدولة صلاحيات شاملة بالقرار وبالتالي بقاء الدستور الحالي مع أي رئيس جديد سيدفع هذا الرئيس إلى الإنفراد بالسلطة.
- إن بيان المعارضة لم يتحدث عن المادة الثامنة من الدستور، التي تنص على أن "حزب البعث العربي الإشتراكي" هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، متسائلاً: هل هذا التجاهل للإنسجام مع حديث الأمين القطري المساعد لحزب البعث، الذي أعلن رفض تعديل المادة الثامنة من الدستور، وبالتالي فهل الهدف من عدم الإشارة إليها تسهيل عملية الحوار المحتملة مع النظام؟.

وقال خدام في بيانه إن توصيات المعارضة تعرضت للحديث عن "الجرائم الوحشية التي إرتكبها النظام كعبارة عامة، ولم تربط بين هذه الجرائم التي إرتكبها النظام والذين أمروا بها وخططوا لها وأشرفوا على تنفيذها، سواء جرائم القتل وإجتياح المدن والقرى والتمثيل بأجساد الشهداء، كما حدث للطفل الشهيد حمزة الخطيب. كذلك إن تجاهل طلب محاكمة المسؤولين في إرتكاب هذه الجرائم هو جزء من مشروع التسوية؟".

وحول توصية المعارضة برفض التدخل الأجنبي ومناشدة المجتمع الدولي تحمّل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في وقف الإنتهاكات لحقوق الإنسان، أشار خدام إلى أن المعارضة لم توضح الفرق بين مضمون الفقرتين، وقال: "في هذا المجال هل يرى المؤتمرون أن النظام القائم في سورية الآن نظام وطني، وهل النظام الذي يستخدم الجيش وأجهزة الأمن في إجتياح المدن والقرى بالدبابات والأسلحة الثقيلة والمتوسطة

والخفيفة نظام وطني، وهل المدفع والدبابة اللذان يعودان للجيش وطنيان، على الرغم من أنهما يدمران الوطن؟".

وأشار خدام إلى الدور الإيراني في سورية، وقال: "ألا يعرف المشاركون في المؤتمر حجم الدور الإيراني في عمليات النظام الدموية؟ وهل في ذلك تصبح تلك الماركة الإيرانية مشاركة وطنية؟. أضاف: "السؤال لماذا تم تجاهلها؟ ألم يستعن النظام بإسرائيل عبر تصريحات رامي مخلوف لجريدة (نيويورك تايمز) التي طالب فيها الولايات المتحدة بوقف الضغط على رئيسه. ثم توجه بالخطاب إلى إسرائيل يبلغها بأن أمن إسرائيل مرتبط بأمن سورية، وهل مثل هذا الموقف موقف وطني؟". أضاف "إن النظام بقواته يقوم بذبح المواطنين ويحاول إذلالهم وهم يتظاهرون في تظاهرات سلمية.. هل يجب ترك النظام ليستمر بجرائمه؟ أم يجب البحث عن كل وسيلة تحمي هذا الشعب من القتل والقمع والإضطهاد؟ أليس علينا أن نتحمل المسؤولية الجدية في مطالبة المجتمع الدولي بتحرك جاد لوقف هذه المذابح وشل هذا النظام وتمكين الشعب من تحقيق طموحاته؟ أيهما أكثر عمقاً وطنياً؛ حماية الشعب السوري وإنقاذه أم شعارات وهمية مرفوعة دون إدراك ما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع؛ سواء عبر إزدياد القتل والتدمير أو ردود فعل تؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية؟".

وإختتم بالقول: "إن بيان المعارضة تجاهل الحديث عن مسألتين مترابطتين؛ الأولى قانون العفو الذي أصدره رئيس النظام، والمسألة الثانية الحوار الذي يعده هذا النظام فهل سبب ذلك أن ما ورد في البيان يشكل ورقة عمل للحوار؟".

من خلال المؤتمرين سواء في إنطاليا أو في بروكسل، كان نقد خدام لتأكيد حقيقة أنه ليس هناك من معارضة واحدة بل معارضات، وأغلب الثورات العربية وما أنتجته من معارضات لم تكن قائمة على مشروع موحد.

أمينة عبدالله: أريد أن أعيش حرة

لم تكن أمينة عبدالله سوى واحدة من ناشطين سوريين، ذنبهم أنهم حلموا بأن يكونوا أحراراً، فقادهم حلمهم مع إحتدام المواجهات الأمنية وحملة الجيش إلى مغادرة البلاد نحو تركيا ولبنان والدول الأوروبية.. وإلا إعتقال!

فقد ذكرت محطة تلفزيون "أيه. بي. سي" الأسترالية أن المدونة والناشطة السورية – الأميركية الشابة أمينة عبدالله إختُطفت على يد ثلاثة من رجال الأمن في دمشق وقال أحد أقاربها إنها إختُطفت يوم الأحد 5 حزيران/يونيو 2011 خلال توجهها إلى إجتماع مع ناشطين، موضحاً أنها صرخت وقالت لأحد معارفها أن يتصل بوالدها، إلا أن الرجال الثلاثة كتموا صوتها وأخذوها في سيارة مدنية.

لدى أمينة الكثير من المتابعين لمدونتها التي تروي فيها مصاعب الحياة والآمال السياسية والشخصية لجيلها. وفي إحدى المدونات تروي كيف كان رد فعل والدها عندما حضر رجال الأمن إلى منزلهم لإتهامها بـ "التآمر ضد الدولة والتحريض على الإنتفاضة المسلحة والعمل مع عناصر أجنبية". وتصف كيف دافع والدها عنها وأقنعهم بالرحيل قائلاً لرجال الأمن "إنها ليست مَن عليكم أن تخافوه بل يجب أن تكيلوا المديح لها ولأمثالها". وتقول أمينة "إن والدي هزمهم بالكلمات لا بالسلاح... والدي بطل. وكنت دائماً أعلم ذلك... لكني الآن متأكدة".

وكتبت في مدونة بعنوان "**الإنتقال تحت الأرض**" إن والدها الشيخ قرر أن تهرب من البيت. وقال لها "إنهم عادوا يسألون عنك. وهذه المرة لا أستطيع أن أفعل شيئاً. إرحلي إلى مكان آخر ولا تقولي لي أين تكونين. مع السلامة. محبتي". أخذت أمينة بنصيحته وإنتقلت إلى مكان آخر. وكتبت مؤخراً: "لا أريد الإستشهاد، حتى من أجل قضيتي. لذا سأفعل ما بوسعي كي أبقى حرة".

وأضافت: "أريد أن أعيش في بلد حر، لا أريد الرحيل".

فصيل فلسطيني موال للنظام يقتل 11 فلسطينياً

تطورت الأوضاع بشكل سريع، فمن جسر الشغور التي كان من المتوقع أن تشهد بدء حملة عسكرية، إلى إضطرابات داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينية في دمشق (اليرموك) حيث حاول مئات من اللاجئين الغاضبين إقتحام مقرّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة التي تدعمها سورية في مخيم اليرموك على مشارف دمشق. وإتهموا الجماعة بالتضحية بأرواح الفلسطينيين من خلال تشجيع المحتجين على التظاهر في مرتفعات الجولان حيث قتل عدد منهم برصاص القوات الإسرائيلية.

أما في **جسر الشغور** شمال غربي سورية، فقد إتجهت ناقلات جند إلى هناك يوم الثلاثاء 7 حزيران/يونيو 2011، حيث تشهد هذه المنطقة مظاهرات مناهضة للنظام وأعمال عنف دامية، الأمر الذي أثار مخاوف ناشطين في مجال حقوق الإنسان من إزدياد أعمال القمع قسوة ووحشية.

بالمقابل تم توجيه نداء من قِبَل ناشطين عبْر موقع الـ "فيس بوك" للدعوة إلى مظاهرات تحت إسم "ثلاثاء النهضة" مطالبين الجيش بحماية المدنيين من "عملاء" النظام. في حين تم التشكيك بالرواية الرسمية السورية التي تحدثت عن مقتل 120 جندياً في كمين مسلحين حيث قال المعارض السوري خلف الخلف "الرواية الرسمية لا يمكن الإعتماد عليها، فلم نر تشييع أي قتلى من الجيش منذ الإعلان عن الخبر".

أفاد بيان نُشر على موقع الـ "فيس بوك" يحمل توقيع "سكان جسر الشغور" بالآتي: "نحن أهالي جسر الشغور نؤكد أننا لم نطلب حضور الجيش. ولا أساس للحديث عن وجود مسلحين بالمنطقة (..) واللجان الشعبية في جسر الشغور تتكفل بحفظ الأمن في المنطقة ولا داعي لأي عناصر غريبة عن المنطقة كي لا ندع فرصة للمندسين والمخربين والمسلحين الذين ينتحلون الصفة الأمنية، ونؤكد أن القتلى في صفوف الجيش والأمن كانت ناتجة عن إنشقاقات في صفوفهم حيث بدأوا بإطلاق النار فيما بينهم على ما يبدو لأن بعضهم رفض الأوامر بإطلاق النار على المدنيين العزل".

ضابط من رستن.. ينشق مناشداً "حماة الديار" الإقتداء به

بثت قناة "الجزيرة" يوم الثلاثاء 7 حزيران/يونيو 2011 تسجيلاً للضابط عبد الرازق محمد طلاس من مدينة الرستن في حمص الشاهد العيان على كل الجرائم والإنتهاكات والمجازر (الصنمين الأولى والثانية) بحق المدنيين، وقد أعلن الضابط انشقاقه وداعياً "حماة الديار" للإقتداء به. شهادة طلاس على قناة "الجزيرة" كانت كالآتي:

بداية عرّف الضابط عن نفسه بأنه عبد الرازق محمد طلاس، الفرقة الخامسة اللواء 15 الكتيبة 852، من مواليد 1 كانون الثاني/يناير 1987. ثم قال: "إنتسبتُ للجيش والقوات المسلحة بهدف حماية الشعب، تحت إسمنا نحن "حماة الديار" من العدو الإسرائيلي. وبعد ما رأيناه من جرائم في درعا وسورية بالكامل، أصبحتُ غير قادرعلى أن أتابع في الجيش السوري".

وأكد أنه "شاهد عيان من بداية الأحداث على الإنتهاكات في مدينة درعا وشاهد الأبطال والثوار الذين قاموا بالتظاهر بسبب حمايتهم وخوفهم على أرضهم وأطفالهم. وأنه شاهد عيان على جريمة القتل في أنخل، حيث إستشهد الشهيد ضياء الشمري على يد العقيد بسام جديد، قائد قسم العمليات باللواء 15، والعقيد نضال صقر، قائد كتيبة الدبابات باللواء 15، اللواء المجاور لقرية نخل". أضاف "إنني شاهد عيان على مجزرة الصنمين الأولى ومجزرة الصنمين الثانية، المجزرة الأولى قام بها نقيب وملازم أول بكتيبة 109 بقيادة الفرقة التاسعة، بمساعدة قائد مفرزة الأمن مساعد أول أبو ويليام، ولديه مساعد أول أيضاً يعمل في مطعم الشوي بمدينة الصنمين، وأهل الصنمين يعرفونه. حصلت الجريمة على أيدي هؤلاء الضباط.. عندما رأوا حشوداً سلمية وكبيرة، قتلوهم. والمجزرة الثانية، تولاها العقيد الساكن في الصنمين، الذي رفع تقريراً أن (المتظاهرين) إعتدوا عليهم، وجاء بسلاح وأطلق النار على سيارة (سابكو) من الداخل كما هو واضح على السيارة. وهو قال إن النار أُطلقت عليه من فوق من

قبَل المتظاهرين وإضطر إلى ترك المكان، بينما هو من قتل المتظاهرين العزل وإنسحب".

وناشد طلاس رفاق السلاح لكي ينشقوا أيضاً وينضموا إلى المتظاهرين، وسأل لماذا البقاء في الجيش؟هل من أجل السرقة وحماية الأسد؟ أين الجيش "أين أهل الرستن؟ الرستن تدمَّر بالمدافع والهاونات.. أين أنتم يا ضباط الرستن الشرفاء، ضباط إدلب، ودير الزور.. أناشد جميع الضباط الشرفاء أن تضعوا العسكر التابعين لكم بالصورة الحقيقية". وتابع: "أنت إنتسبتَ إلى الجيش لحماية الأسد، أنت ضابط شريف، إبقَ شريفاً، وإن لم تكن شريفاً إبقَ مع الأسد".

لا إتصالات بين الحكومة التركية والمعارضة السورية

بعدما استضافت مدينة إنطاليا التركية عقْد مؤتمر للمعاضة السورية، يوم الثلاثاء 1 حزيران/يونيو 2011 وإستقبالها اللاجئين السوريين هرباً من قمْع النظام إلاَّ أن وزير الخارجية التركي، أحمد داود أوغلو أعلن يوم الثلاثاء 7 حزيران/يونيو 2011، أن حكومة بلاده "تنظر إلى الحكومة السورية على أنها نظيرتها الشرعية لذا فإن أنقرة لا تسعى إلى الشروع في أي إتصال مع جماعات المعارضة السورية". أضاف في تصريح لوكالة "آكي" الإيطالية للأنباء: "نحن نتابع عن كثب التطورات في سورية، فهي بلد مهم في المنطقة، وإحدى أهم الدول المجاورة التي لدينا معها علاقات متعددة الأبعاد على مر السنين. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نعلق أهمية كبيرة على الحفاظ على السلام الإجتماعي والإستقرار في سورية، فضلاً عن تحقيق التطلعات الشرعية للشعب في الإصلاح وإرساء ديمقراطية أكبر.. ينبغي تجنُّب العنف والإستخدام المفرط للقوة، وينبغي على الشعب التعبير عن تطلعاته من خلال الوسائل السلمية، ونتوقع أن تتقدم عملية التحول الديمقراطي الحقيقية في سورية عاجلاً وليس أجلاً".

مفاعل نووي في دير الزور

صعّد مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، يوكيا أمانو، الضغوط على سورية وإيران، المتهمتين بالقيام بأنشطة نووية غير قانونية، مع بدء مجلس حكام الوكالة إجتماعه في فيينا، الإثنين 6 حزيران/يونيو 2011، الذي إستمر نحو أسبوع.

وتتهم كل من دمشق وطهران بالسعي الحثيث لتعطيل تحقيقات الوكالة الذرية في "الأنشطة النووية غير المشروعة"، وهي التحقيقات المستمرة منذ أمد طويل. وكان أمانو قد أصدر نهاية أيار/مايو تقريرين جديدين، أورد فيهما أن إيران تواصل تخزين اليورانيوم منخفض التخصيب، متحدية العقوبات المتعددة التي فرضتها الأمم المتحدة،

ورافضة الرد على الإتهامات بوجود أبعاد عسكرية محتملة لبرنامجها النووي المثير للجدل. أما سورية، فيتعلق الإتهام الموجَّه اليها ببناء مفاعل ذري سري في موقع صحراوي ناءٍ، بينما لم تسمح لمفتشي الأمم المتحدة بزيارة مواقع ولا الإطلاع على بيانات أو مقابلة أفراد، مما يعزز الإتهامات الموجَّهة إليها.

ودافع أمانو، خلال اليوم الأول من إجتماع مجلس حكام الوكالة، عن قراره بالكشف عن إعتقاده بأن الموقع السوري المشتبَه كان "على الأرجح" مفاعلاً نووياً سرياً، وهو ما قالته الولايات المتحدة أيضاً.

وقال أمانو محدثاً المجلس الذي تناط به صلاحية تحديد سياسات الوكالة: "أتاحت الوكالة للحكومة السورية متسعاً من الوقت للتعاون بشكل كامل فيما يتعلق بموقع دير الزور، غير أنها لم تفعل ذلك. غير أننا تلقيْنا ما يكفي من معلومات لكي نَخلُص إلى نتيجة، وقد رأيت أنه من المناسب إبلاغ الدول الأعضاء بما خلُصنا إليه عند هذه المرحلة؛ إذ لم يكن من صالح أي جهة السماح لهذا الوضع بالإستمرار لأجل غير مسمى".

وأفادت تقارير مخابرات أميركية إن موقع دير الزور كان يضم مفاعلاً نووياً تحت الإنشاء من تصميم كوريا الشمالية، بهدف إنتاج البلوتونيوم اللازم لصنع قنابل نووية. ولطالما نفت دمشق تلك الإتهامات، قائلة إن موقع دير الزور كان منشأة عسكرية غير نووية، ولكنها لم تقدِّم ما يؤكد قولها، كما رفضت مراراً السماح للوكالة بزيارة الموقع لإيضاح الموقف.

وقال أمانو، خلال حديثه في الإجتماع الذي إستمر عادة أسبوعاً، في حزيران/يونيو: "أنا مرتاح وواثق من سلامة ما خلصنا إليه، وأتطلع إلى مزيد من العمل مع سورية لتسوية القضايا العالقة ذات الصلة".

وعن التحقيق الذي تباشره الوكالة الذرية في الشأن النووي الإيراني منذ سنوات، قال أمانو: "تلقت الوكالة معلومات إضافية تشير إلى أنشطة نووية سرية محتمل أن تكون قد جرت في الماضي، أو ربما تجري حالياً، يبدو أنها تشير إلى وجود أبعاد عسكرية للبرنامج النووي الإيراني. وتطالب الوكالة إيران منذ أمد طويل بالرد على الإتهامات، ولكن دون جدوى حتى الآن؛ إذ تكتفي برفض الأدلة التي تدعم تلك الإتهامات، معتبرة إياها ملفقة ولا أساس لها، رافضة الخوض أكثر في الأمر. لكن ثمة إشارات إلى أن بعض تلك الأنشطة ربما إستمرت حتى وقت قريب".

ويشتبه الغرب منذ فترة طويلة في أن الجمهورية الإسلامية تسعى لبناء قنبلة تحت غطاء برنامج مدني للطاقة النووية، وهو الإتهام الذي ترفضه طهران في كل مناسبة وعلى الرغم من مرور ثماني سنوات من التحقيقات المكثفة، ما زالت الوكالة

الذرية تجد نفسها غير متمكنة من الجزم بما إذا كانت الأنشطة النووية الإيرانية سلمية، كما تقول إيران.

من جهة ثانية إنتقد أمانو، يوم الإثنين 6 حزيران/يونيو 2011، إسرائيل لقصفها وتدميرها لموقع يعتقد أنه مُفاعل سوري عام 2007، وقال إنه كان ينبغي إحالة الأمر للوكالة. وكان واضحاً أن مجلس محافظي الوكالة يوجه اللوم لسورية، في وقت لاحق، بسبب أنشطتها النووية السرية، لكن الضغط الغربي لإحالة القضية إلى مجلس الأمن الدولي لم يلق مساندة من عدة دول، من بينها روسيا. وقال أمانو في بيان لمجلس محافظي الوكالة: "من المؤسف للغاية أن المنشأة دُمرت في قصف إسرائيلي مزعوم، دون أن تتاح الفرصة للوكالة للقيام بدورها في التحقق". وجاء في نسخة من تصريحاته في جلسة مغلقة قوله: "بدلاً من إستخدام القوة، كان ينبغي عرض القضية على الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، ولم تؤكد إسرائيل أو تنف قصف الموقع، ولم تعلق على نوع المنشأة التي كانت هناك. ويسود الإعتقاد بين دبلوماسيي ومسؤولي الوكالة بأن إسرائيل هي التي نفّذت الهجوم.

وفي مذكراته التي نشرت عام *2010*، قال الرئيس الأميركي السابق جورج بوش، إن إسرائيل قصفت الموقع، بعدما فشلت في إقناع إدارته بشن الهجوم.

سفيرة تستقيل أم لا.. ووزير يدين

قد تعتبر الخطوة التي قامت بها السفيرة السورية في فرنسا، لمياء شكور، بتقديم إستقالتها يوم الثلاثاء 7 حزيران/يونيو 2011 أكثر من جريئة فهي أول إستقالة رسمية للنظام السوري إحتجاجاً على الحملة الحكومية ضد المتظاهرين، وقد أدلت شكور بتصريح لتلفزيون "فرانس 24" الفرنسي قالت فيه "أن رد الحكومة لم يكن ملائماً. لا يمكنني دعْم دورة العنف (..) وتجاهُل مقتل متظاهرين وأن تعيش عائلات متألمة". أضافت: "أبلغتُ السكرتير الخاص للرئيس بشّار الأسد نيتي الإستقالة. إنني أقر بمشروعية مطالب الشعب بمزيد من الديمقراطية والحرية". وأوضحت الدبلوماسية السورية قائلة "إستقالتي تدخل حيّز التنفيذ فوراً". ليأتي فيما بعد النفي وإلقاء التهمة على فتاة بتهمة إنتحال شخصية.

جاءت خطوة السفيرة، بينما المثلث الدؤوب فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، يعمل على تكثيف الجهود لتوحيد الرأي في مجلس الأمن لإدانة الأسد المحمي حتى الآن بـ "الفيتو" الروسي.

قال وزير الخارجية الفرنسية، ألان جوبيه في كلمة ألقاها في مركز أبحاث في واشنطن بعد يوم من المحادثات مع مسؤولين أميركيين من بينهم وزير الخارجية،

هيلاري كلينتون يوم الثلاثاء 7 حزيران/يونيو 2011: "الموقف واضح جداً في سورية فعملية الإصلاح ميتة، ونعتقد أن بشّار الأسد فقد شرعيته لحكم البلاد". ونعتقد - كلنا معاً - أنه يتعين علينا الآن أن نمضي في مجلس الأمن، وأعتقد أن القرار قد يحصل على تأييد 11 صوتاً على الأقل في المجلس المؤلف من 15 عضواً. سنرى ما الذي سيفعله الروس. إذاهم إستخدموا (الفيتو) فإنهم سيتحملون مسؤوليتهم. لكن ربما أنهم إذا رأوا أن هناك 11 صوتاً مؤيداً للقرار يغيّرون رأيهم. إذاً هناك مخاطرة، ونحن مستعدون لتحملها".

أما وزير الجارجية البريطانية، ويليام هيغ فكان أكثر تشدداً وهو يتحدث عن الأزمة في مجلس العموم "إن الأسد يفقد شرعيته، وإنه ينبغي له إما الإصلاح أو التنحي".

وبدا واضحاً أن الموقف الفرنسي القائل "إن مسار الإصلاح في سورية قد مات" قد ذهب أبعد مما ذهب إليه الموقف الأميركي حين أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية أن الرئيس السوري "بصدد خسارة شرعيته". ومع تعنت الموقف الروسي، فإن الوزير الفرنسي لم يفقد الأمل بقوله "هناك أكثرية آخذة بالتشكل". كذلك بدا واضحاً أن الرهان هو على أن تلين روسيا موقفها وأن تمتنع عن التصويت، مما سيحفز الصين على الإحتذاء بها على غرار ما حصل بخصوص القرار 1973 الخاص بليبيا عِلْماً بأن مشروع القرار لا ينص على التدخل العسكري الذي لم يُشر إليه أي طرف. وبحسب المصادر الفرنسية، فإن التصويت يمكن أن يتم في أقرب وقت، وهو مسألة أيام ولم يعد مسألة أسابيع. ولا يُستبعد أن تطلب روسيا أو غيرها في المجلس تعديل فقرة أو أكثر. ومن الناحية المبدئية ستجد باريس ولندن وواشنطن أنفسها امام أحد خيارين: - إما قبول التعديلات، شرط أن لا تُفرغ المشروع من محتواه وإما أن تتمسك بحرفيته، مما يعني عدم صدور القرار. أما الموضوع الآخر الواجب حسمه فهو معرفة هل سيكون تحت الفصل السابع أم لا.

عمرو موسى يُغضب دمشق

أدلى الأمين العام السابق للجامعة العربية عمرو موسى بتصريح يوم الإثنين 13 حزيران/يونيو 2011 إستدعى غضب دمشق وأتى الرد من دمشق عبر سفيرها لدى مصر، ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية، يوسف الأحمد. فقد وصف موسى الوضع في سورية بأنه خطير ومقلق للجميع وقال إن ما نقرأه أو ما نسمعه ونتابعه عن سقوط ضحايا كثيرين يشير إلى إضطراب كبير هناك، فضلاً عن نزوح مجموعات من اللاجئين نحو تركيا. وإن الجميع في حالة قلق وغضب مما يجري، وأن قرار الجامعة مما يحدث هناك يتوقف على ما تقرره الدول العربية.

ردت الحكومة السورية في شخص مندوبها لدى الجامعة يوم الثلاثاء 14 يونيو ببيان تضمن الآتي: "إن تصريحات موسى بخصوص الوضع في سورية غير متوازنة ولا تعدو كونها تجاهلاً فاضحاً لحقيقة ما تتعرض له من إستهداف خارجي يستخدم أجندة وأذرعاً داخلية، سعت وتسعى إلى ضرب الأمن والإستقرار في البلاد والنيل من مواقفها وإستقلالها وقرارها الوطني. إن سورية ماضية في طريق الإصلاح وفي تلبية المطالب المشروعة لمواطنيها، وفي إداء واجبها الوطني لحماية أرواحهم وممتلكاتهم وفي التصدي للإرهاب والتطرف الذي يستهدف أمن سورية وإستقرارها. ونحذر أي جهة كانت من أن تجعل دماء السوريين أداة تستخدمها في خدمة غاياتها وطموحاتها الخاصة أو في تلبية أجندات الغرب الساعية لإستصدار قرار من مجلس الأمن ضد سورية".

إستنكر عمرو موسى، إتهام دمشق له بخدمة غاياته وطموحاته الخاصة على حساب الأحداث السورية. وأضاف: "لو كان ما أقوله هو من أنواع الدعاية لنفسي نظراً لنيتي خوض الإنتخابات الرئاسية في مصر، فهل العالم كله مرشح للرئاسة في مصر ويمارس دعاية مضادة للنظام السوري". وأكّد موسى "أن هناك دولاً عربية تحدثت مع الجامعة العربية في شأن عقد إجتماع عربي لمتابعة الموقف في سورية، ولكن لم تصلنا أي طلبات رسمية في هذا الخصوص". (حين ذلك كان عمرو موسى لم يسلّم الأمانة إلى نبيل العربي وزير الخارجية المصرية الذي بات هو الأمين العام للجامعة).

رجل الأعمال الأشهر والأثرى "رامي مخلوف"

أول سقوط علني لأحد أعمدة النظام

أعلن رامي مخلوف، أقوى رجل أعمال في سورية، وهو إبن خال الرئيس بشّار الأسد والمؤتمن على أسراره، يوم الجمعة 15 يونيو2011، أنه سيترك عالم التجارة ويتفرغ للعمل الخيري.. وإذا ما ثبتت صحة ذلك النبأ الذي بثه التلفزيون السوري، فإنه يوحي بأن قلقاً بالغاً سيطر على الرئيس بشّار الأسد حيال إستمرار التظاهرات بدرجة دفعته إلى التضحية علانية بأحد أقاربه؛ سعياً إلى تهدئة نيران الغضب الشعبي. رامي مخلوف (41 عاما)، صاحب الإمبراطورية التجارية الضخمة، تحوّل هدفاً صُبت عليه مشاعر الغضب على إمتداد الشهور الماضية منذ بداية التظاهرات، وبات يعدّ بمثابة تجسيد لمختلف تجاوزات القيادة السورية. وخلال التظاهرات، أُضرمت النيران في مكاتب شركة "سيرياتيل" للهواتف الجوالة التي يملكها. وردد المتظاهرون هتافات معادية له. وبينما شككت قيادات معارضة في مدى صدق الخطوة، فإنه حتى لو كانت

الخطوة رمزية فإنها تبقى مهمة في وقت يواجه الأسد أخطر تحد لـه علـى إمتـداد سنوات حكمه الـ 11. وأوضح محللون أنه للمرة الأولى منذ بدء الإنتفاضـة، أجبـر شخص يبدو كواحد من أعمدة النظام على التنحي جانباً علانيـة، فـي تنـازل مثيـر للصدمة بالنسبة لنخبة حاكمة شديدة التماسك تربطها أواصر قرابة وولاءات قبَلية.

وخلال مؤتمر صحافي نظمته وكالة الأنباء السورية الرسـمية (سـانا)، صـور مخلوف قراره بإعتباره نابعاً منه، غير أنه من غير المحتمل أن يتم إتخاذ مثـل هـذا القرار من دون موافقة، بل وربما إصرار الأسد.

وأعلن مخلوف أنه سيعرض أسهما من "سيرياتيل"، أكبر شركة هواتف جوالة في سورية، على الفقراء وأن جزءاً من الأرباح سيوجه إلى أسر قتلى التظاهرات. وأشار إلى أن أرباح مشاريعه الأخرى ستخصص لنشاطات خيرية وإنسانية. كما تعهّد بأن لا يشارك في أي مشاريع تجارية جديدة لتحقيق مكاسب شخصية.

ومثل هذا القرار لحظة مهينة لرجل يحرص على البقاء بعيـداً عـن الأضـواء، ونادراً ما يسمح بإجراء مقابلات إعلامية معه، ويصفه منتقدوه بأنه مصرف آل الأسد. وعكس صعود نجم مخلوف جهود عائلة الأسد لتعزيز قبضتها على البلاد على مـدار العقود الأربعة الماضية، وكان والده محمد، خال الأسد، من أقطاب المجتمع السوري، كما يتولى حافظ شقيق رامي منصب رئيس الإستخبارات في دمشق.

وقد فرضت الولايات المتحدة أيضاً عقوبات ضده في العام 2008، متهمـة إيـاه بالتلاعب بالنظام القضائي وإستغلاله الإستخبارات في تخويف المنافسين.

من ناحيته، قال عمار قربي، رئيس الإتحاد الوطني السوري لحقـوق الإنسـان: "ليست هناك شفافية في إعلانه، لأننا لا ندري ماهية ما يملكه وحجم ثروته. إنها خطوة مصممة للاستهلاك الإعلامي فقط".

إلا أن دبلوماسيين قالوا إن بشّار الأسد غضب بسـبب المقابلـة التـي أجراهـا مخلوف مع "نيويورك تايمز" في أيار/مايو، وسلّط خلالها الضوء في حادثة نادرة على النظام السوري الغامض من الداخل. وجاءت التعليقات الصـريحة التـي أدلـى بهـا مخلوف بمثابة كارثة على صعيد العلاقات العامة لحكومة تواجه بالفعل ضغوطاً دولية متصاعدة بسبب حملتها الشعواء التي يقدر ناشطون أنها خلّفت وراءهـا 1300 قتيـل وأكثر من 10000 سجين.

في المقابلة، قال مخلوف إن الحكومة ستقاتل حتى النهاية في صراع قـد يلقـي الشرق الأوسط برمته في حالة من الفوضى، بل وربما الحرب، ملمحاً إلى أن الأسـرة الحاكمة تساوي بين بقائها وبقاء الطائفة الأقلية (العلوية) الداعمة لسلطتها، وأنها تنظر إلى التظاهرات ليس بإعتبار أنها تعلن مطالب مشروعة، وإنما بإعتبارها تغرس بذور

حرب أهلية. أضاف: "إذا لم يكن إستقرار هنا، فمن المستحيل أن يكون هناك إستقرار في إسرائيل. من المستحيل أن يتحقق ذلك، ولا أحد يمكنه ضمان ما سيحدث إذا ما لحق بالنظام – لا قدّر الله – مكروه". ومع أن مسؤولين سوريين سارعوا إلى إقصاء أنفسهم عن التعليقات، مشيرين إلى أن مخلوف لا يشغل منصباً رسمياً في الحكومة، فإن معارضين ودبلوماسيين استغلوا تعليقاته كدليل على عدم استعداد الحكومة للتغيير.

في بعض جوانبها، بدت التعليقات تعبيراً صريحاً عن فكرة سعت الحكومة إلى تعزيزها منذ اشتعال التظاهرات في آذار/مارس هي "نحن أو الفوضى". وها هو رامي مخلوف: "يجب أن يعلموا أنه عندما نعاني، لن نعاني بمفردنا".

رغم أنه كان مشهوراً قبل تقلّد بشّار الأسد الحكم في العام 2000، وتنامت ثروة مخلوف بعد فوزه وشركائه المصريين بعقد من عقدين لشركات هواتف جوالة، فإن شركاءه إضطروا في نهاية الأمر إلى بيع حصتهم. ومع ابتعاد سورية عن الإقتصاد الموجه إقتحم مخلوف أكثر قطاعات الإقتصاد إدراراً للربح: العقارات والنقل والصرافة والتأمين والتعمير، بجانب إنشائه فندق 5 نجوم في دمشق ومتاجر لا تخضع للجمارك في المطارات وعلى الحدود.

ويتولى مخلوف منصب نائب رئيس "شام هولدنغ"، التي أنشئت في العام 2007 بمشاركة 73 مستثمراً، ورأسمال بلغ 360 مليون دولار، في ما صوّره الكثيرون كمحاولة لربط رجال الأعمال الأثرياء بالحكومة، بينما يعتقد محلّلون سوريون أنه المالك الحقيقي للشركة. وأفادت تقارير أنه باع متاجره غير الخاضعة للجمارك لشركة كويتية في أيار/مايو، رغم تلميح البعض بأن الخطوة ليست سوى مجرد محاولة للإلتفاف على العقوبات. وجاء الإعلان الأخير من جانب مخلوف قبل يوم من التظاهرات الأسبوعية التي تشتعل بعد صلاة الجمعة. وذكر دبلوماسيون أن الأسد يستعد هو الآخر لإلقاء خطاب، يصفه مسؤولون سوريون بالمهم، وربما يسلّط الضوء على جهود حكومية أكثر جدية للدخول في حوار مع المعارضة.

مكتب تنفيذي للمعارضة السورية

إختارت المعارضة السورية في الخارج "حكومة المنفى" الخاصة بها، بعد أن إنتخب أعضاء الهيئة الإستشارية المنبثقة من مؤتمر إنطاليا الذي كان عقد (2/1 حزيران) مكتباً تنفيذياً من 9 أعضاء، يوم السبت 18 حزيران 2011. ويضم المكتب التنفيذي ممثلين لمعظم القوى السورية، ومن بينهم "الإخوان المسلمون" و"إعلان دمشق"، بالإضافة إلى تنوع طائفي يضم السُنة والعلويين والمسيحيين والأكراد والعشائر.

أما **أعضاء المجلس فهم:** محمد كركوتي، عمّار قربي، ملهم الدروبي، خولة يوسف، عهد الهنيدي، عبدالله ثامر ملحم، رضوان باديني، سندس سليمان وعمرو العضم. وقرَّر الأعضاء المنتخبون عقد إجتماع عاجل لتوزيع المهام وتشكيل اللجان. وفي تصريح لعضو المكتب محمد كركوتي "إن المكتب سيضع خطة عملانية لدعم التحركات الشعبية السورية في جميع المجالات، وأن أعضاء المكتب والهيئة الإستشارية التي إنتخبته أكدوا إلتزامهم "سورية ديمقراطية مدنية"، مشدداً على أنه "لا يمكن التحاور مع هذا النظام".

رَدُ غُلْ على الأسد حاضر

أتى الرد التركي على الخطاب الذي ألقاه الأسد، فقط بعد ساعتين من قِبَل الرئيس التركي عبدالله غُلْ متحدثاً لصحيفة "الحياة" في عددها الصادر يوم الثلاثاء 21 حزيران 2011 مشبِّهاً الخطاب بتقويم للوضع الراهن في البلاد.

ومما قاله الرئيس غل:

- سمعت الرئيس الأسد يتحدث عن آخر آب (أغسطس) كتاريخ محدد. ولكنني كنت أتمنى لو أنه قال في شكل محدد إن سورية ستنتقل إلى نظام حزبي تعددي في ذلك التاريخ من خلال إنتخابات حرة ونزيهة يحضرها مراقبون دوليون، وأن العنف سيتوقف تماماً في مواجهة التظاهرات، وأنه سيكفل حرية الرأي والتعبير لكل من لا يلجأ إلى العنف في سورية.
- لا يمكنني أن أُخمِّن كيف سيتعاطى الشارع السوري مع كلمة الأسد"، قد يكون الرئيس السوري يقصد بالفعل تحقيق تلك الخطوات، لكن كان بإمكانه أن يقول ذلك في شكل أكثر وضوحاً ومباشرة، إن كل ما يتم بين تركيا وسورية في شأن الإصلاحات إنما يتم في إطار التشاور ومشاطرة الآراء وليس إملاء النصح أو الأوامر. إن الرئيس الأسد مدرك لأهمية الإصلاحات ومقبل على العمل عليها وتطبيقها وتحدثتُ إليه أكثر من مرة وفي شكل مبكر عن هذا الأمر. لكن الوقت يمر بسرعة وصبر الشارِع ينفد.

وبدا واضحاً من كلام غُلْ أن تركيا التي كانت تتوقع تحركاً أسرع وأوضح من السلطات السورية تحرص على عدم إغلاق باب الحوار مع دمشق. وثمة من يعتقد بأنها حريصة على إبقاء قنوات الإتصال مفتوحة، وإن رجّح هؤلاء أن تتصاعد لهجتها تدريجياً في المرحلة المقبلة وفي ضوء تطورات الوضع في سورية.

في المقابل رفض الرئيس التركي أي دور أو تدخل لحلف شمال الأطلسي أض (الناتو) في سورية، كما رفض التعليق على ما إذا كانت تركيا ستدعم أي

قرار عقوبات دولية على سورية. أنه لا يريد الحديث من الآن عن أمور لم تحدث. لكنه أشار إلى أهمية أن يكون هدف أي خطوة خارجية هو الحصول على نتيجة ودعم مسيرة الإصلاح والتغيير وليس زيادة الإنقسام والمعاناة في سورية. أضاف:

"إن الوضع في سورية صعب ولم نكن نريد سورية على هذه الحال".

وعن إحتمال تدخل بعض القوى الإقليمية لعرقلة الإصلاح في سورية وتغليب الحل الأمني وإستخدام الرئيس بشّار أوراقاً مثل "حزب الله" والحكومة اللبنانية، قال غُلْ: "إن الحديث عن تحرير الأراضي المحتلة ودعم القضية الفلسطينية يحتاج إلى سورية قوية، وهي لا تكون قوية إلا إذا إندمج الشعب في صوغ السياسة الخارجية وإتخاذ القرار من خلال الديموقراطية والتعددية، حينها يكون لسورية إقتصاد قوي وجيش قوي، وحينها فقط يمكنها أن تدعم أطروحاتها تلك".

وإستدرك قائلاً: "يجب أيضاً تطوير الشعارات والأطروحات السياسية في شكل يتلاءم مع الوضع الحالي والراهن وترك الشعارات القديمة والأيديولوجية التي ما عادت تتناسب مع يومنا هذا".

وفي إشارة إلى النازحين السوريين عند الحدود التركية – السورية، قال غل: "لا يمكن لتركيا أن تغلق الباب في وجه هؤلاء، بعد مشاهدة الدمار الذي حصل والدماء التي سالت والتي دفعتهم إلى الهرب".

وعن مشاركة "الإخوان المسلمين" في سورية في العملية السياسة والحكم في بلدهم، قال غُلْ إنه يرى ضرورة إشراك كل مَن لا يلجأ إلى العنف في العملية السياسية من أجل تحقيق الديموقراطية.

خطاب الأسد يفجّر يوماً دامياً في سورية

بعدما ألقى الرئيس بشّار خطابه الذي تعهّد فيه إجراء بعض الإصلاحات أتى الرد دموياً. ففي مسيرات "مليونية" نظمتْها السلطات في مدن سورية يوم الثلاثاء 21 حزيران/يونيو 2011 أدت إلى إشتباكات بالأيدي بين متظاهرين رداً على مؤيدي الأسد في مدينتيْ حمص ودير الزور، مما أسفر بحسب ناشطين عن مقتل 7 وإصابة العشرات. وإستمر الجيش السوري بتمشيط القرى والبلدات المحاذية للجيش السوري وسمعت أصوات إنفجارات وإطلاق قنابل ولكن الخوف كان من إستهداف اللاجئين العالقين على الحدود مع تركيا. وكان الأسد أصدر مرسوماً منح بموجبه عفواً عاماً يشمل جميع الذين إرتكبوا جرائم قبل تاريخ 20 يونيو وذلك لتهدئة الإحتجاجات، ولكن لا الخطاب ولا العفو أجديا نفعاً...

الأردن يؤازر معارضي سورية فنياً

"سورية دماء تنزف" هذا ليس شعاراً لإحدى المظاهرات بل إسم معرض إفتُتح في مجمع النقابات المهنية في الأردن، وبدأت فعاليته يوم الثلاثاء 21 حزيران/يونيو 2011، وقد حدث عراك بالإيدي بين مؤيدين لـ "الثورة السورية" ومؤيدين للرئيس بشّار المناصرون للمعرض قالوا: "إن قضية الحريات والديمقراطية لا تتجزأ، وإن المطالبة بها حق لجميع الشعوب، وإن إحترام حرية الرأي والتعبير هي أيضاً حق لجميع الشعوب بما فيها الشعب السوري". أما وجهة النظر الثانية فأتت على لسان عضو مجلس نقابة المحامين سميح خريس حيث إتهم أبناء الجالية السورية في الأردن بالمشاركة فيما وصفه بـ "المؤامرة على سورية" وإنهم يتلقون أوامر وأموالاً من قِبَل وجهات خارجية لها مصلحة بما يحصل من أحداث.

مقدم سوري منشق يتهم عناصر من "حزب الله" وإيرانيين بالقمع

كشف ضابط عرَّف نفسه أنه المقدم في الجيش السوري حسن هرموش خلافات في صفوف المؤسسة العسكرية. وأشار إلى أنه انشق وقام بحماية سكان مدينة جسر الشغور في محافظة إدلب شمالي غربي سورية حين هاجمها الجيش، مؤكداً أن الجيش تلقى أوامر بمنع المظاهرات بأي ثمن وإطلاق النار على الناس إذا واصلوا الإحتجاج.

وأضاف المقدم هرموش – الذي لجأ إلى حدود تركيا قرب بلدة غوفيتشي – إن الجيش السوري يتقدم في جسر الشغور وكانت وحدات المشاة في الأمام والدبابات في الخلف، مشيراً إلى أنه حاول حماية المدنيين. وروى هرموش لوكالة الصحافة الفرنسية ومجموعات من الجنود لم يكن في حوزتهم سوى أسلحة خفيفة وألغام "نصبْنا أفخاخاً للجيش السوري لتأخير تقدمه والسماح للمدنيين بالفرار وبمغادرة المدينة"، كما وضعْنا ألغاماً على نقاط عبور للقوات".

أفاد شهود بوقوع مواجهات بين فصائل مختلفة من الجيش في هذه المدينة البالغ عدد سكانها خمسين ألف نسمة والتي تشهد حملة قمع عنيفة منذ بضعة أيام. كما روى أحدهم أن مواجهات وقعت الأحد بين أربع دبابات إنشقت عن الجيش وباقي القوات الموالية للنظام، فيما أفاد شاهد آخر بتدمير جسور لمنع تقدم العسكريين. لكن المقدم هرموش نفى المعلومات حول تدمير الجسور، مؤكداً أن الدبابات دخلت المدينة سالكة الجسور ولم يتم تدميرها.

وقد عرَّف الضابط بنفسه بإبراز بطاقته العسكرية وأكّد أنه إغتنم مأذونية ليفرّ من دمشق في إتجاه الحدود التركية حيث تقيم عائلته.

وسئل عما نقله شهود عن وجود عناصر من القوات الإيرانية ومن "حزب الله" اللبناني يشاركون في قمْع المحتجين إلى جانب الجيش السوري، فأكد المقدم هرموش أنه شاهد عناصر إيرانيين ومن الحزب. أضاف: "أتذكر جيداً أنني في دمشق بقطاع سقبة، رأيتُ الناس يتظاهرون وشاهدتُ (هؤلاء العناصر) يتحركون". رأيتُ بأم عيني قناصة متمركزين في الطبقات العليا، قناصة إيرانيين ومن حزب الله يطلقون النار على الحشد".

ودعا المقدم هرموش رفاقه من الفرقة 11 في الجيش السوري للدفاع عن المدنيين أنه فرّ من الجيش بسبب ما يشنه من "هجمات على مدنيين أبرياء لا يحملون بأيديهم سوى أغصان زيتون"، مشدداً على أن المحتجين في جميع المدن التي أرسل إليها لم يكونوا مسلحين على الإطلاق. أضاف إن الجيش تلقى الأمر بمنع حصول المظاهرات بأي ثمن وتكميم أفواه الناس، لقد أمرونا بإطلاق النار على الناس إذا تواصلت المظاهرات".

وأكد أنه لم يقبل الأوامر، مشيراً إلى أنه رأى بعض الجنود يطلقون النارمن المدافع في الدبابات على المدن، كما رأيتُ المروحيات تطلق النار بالأسلحة الرشاشة".

وإتهم المقدم هرموش الجيش السوري بقتل المدنيين وطرْد الناس من منازلهم، مشيراً إلى أن "البلدات يتم إخلاؤها والسكان يطردون إلى الحدود وإلى الدول الأجنبية". وأعرب عن أمله في أن يحذو حذوه ضباط آخرون إتصل بهم "وبإذن الله سوف يفرون من الجيش لكن هذا الخيار في غاية الصعوبة ثمة ضباط وجنود كثيرون يودون الفرار لكنهم لا يفعلون لأنهم يخشون أن يتم قتلهم مع عائلاتهم". وذكر أن "أحد عناصر الإستخبارات تلقى تعليمات بقتل المدنيين لكنه لم يفعل، فجرى إغتصاب زوجته".

دعوات من الكونغرس لإستدعاء السفير.. وواشنطن ترفض

طالب عدد من أعضاء الكونغرس بإستدعاء السفير الأميركي لدى سورية روبرت فورد، ودعا السيناتور جون ماكين إلى عودته من دمشق، وأكدت ايلينا روس، رئيسة لجنة الشئوون الخارجية بمجلس النواب، ضرورة إستدعاء السفير الأميركي. وجاء في بيان صدر (يوم الإثنين 27 حزيران 2011) الآتي:

"إن إستمرار عمل السفير الأميركي روبرت فورد في دمشق، يعطي الدعاية الكافية لنظام الرئيس بشّار الأسد في نظر المجتمع الدولي". وأوضحت أن النظام السوري "أصبح غير مهتم بالدبلوماسية وظهر ذلك في أعمال القمع الوحشية التي يمارسها وفي رفض المسؤولين السوريين لمقابلة السفير الأميركي فورد". وانتقدت

رئيسة لجنة الشؤون الخارجية مشاركة السفير الأميركي في جولة نظمتْها الحكومة السورية لمنطقة جسر الشغور، وقالت "إن مشاركة فورد تعطي تغطية شرعية وتستر على ما يقوم به النظام السوري، ويعرِّض مصداقية الولايات المتحدة ووقوفها مع دعاة الحرية والديمقراطية في سورية، للخطر".

وزارة الخارجية الأميركية ترد:

وقد ردت وزارة الخارجية الأميركية برفض عودة السفير الأميركي، وأكدت المتحدثة بإسم وزارة الخارجية فيكتوريا نولاند أن السفير روبرت فورد يقوم بعمل مفيد في دمشق ويجتمع بشريحة واسعة من المعارضين والناشطين السوريين، في حين قال مسؤول كبير بالخارجية الأميركية لصحيفة "الشرق الأوسط" إنه لا يوجد أي تفكير في إستدعاء السفير الأميركي، "فهو عيوننا وآذاننا في سورية، وهو يقدِّم لنا تقييماً من أرض الواقع حول الأوضاع والأحداث في سورية فور وقوعها".

في السياق نفسه، إنتقد عدد من أعضاء الكونغرس والمحللين السياسيين مشاركة النائب الديمقراطي دينيس كوسينيتش في وفد لتقصي الحقائق في لبنان وسورية، ولقاءه الرئيس بشّار الأسد يوم الإثنين 27 حزيران، واعتبروا ذلك محاولة لإضفاء الشرعية على حكومة بشّار الأسد.

ودافع كوسينتيش عن نفسه قائلاً، في بيان أصدره (يوم الثلاثاء 28 حزيران 2011)، إنه إجتمع أيضاً "مع نشطاء في مجال الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والمدنيين، إضافة إلى لقائه مع المسؤولين الحكوميين في سورية"، موضحاً أنه يسعى لسماع وجهات نظر كلا الطرفين.

النقاط العشر لـ البيان الختامي في دمشق

تضمَّن البيان الختامي عن الإجتماع الذي عُقد في دمشق (يوم الثلاثاء 27 حزيران 2011) النقاط الآتية:

1- دعْم الإنتفاضة الشعبية السلمية من أجل تحقيق أهدافها بالإنتقال إلى دولة ديموقراطية مدنية تعددية تضمن الحقوق السياسية والثقافية والإجتماعية وحريات جميع المواطنين السوريين كما تضمن العدالة بين جميع المواطنين بغض النظر عن العِرْق والدين والجنس.

2- إنهاء الخيار الأمني وسحْب القوى الأمنية من البلدات والقرى والمدن وتشكيل لجنة مستقلة ذات مصداقية للتحقيق في جرائم القتل التي تعرَّض لها المتظاهرون وعناصر الجيش السوري.

3- ضمان حرية التظاهر السلمي من دون إذن مسبق وضمان سلامة المتظاهرين.
4- إطلاق سراح المعتقَلين السياسيين ومعتقَلي الرأي والمعتقَلين على خلفية الأحداث الأخيرة من دون استثناء.
5- رفْض التجييش الإعلامي من أي جهة كان، كما نطالب الإعلام المحلي الرسمي وشبه الرسمي بعدم التمييز بين المواطنين وفتْحه أمام الموالين والمعارضين للتعبير بحرية عن آرائهم ومواقفهم.
6- إدانة جميع أنواع التحريض الطائفي والتأكيد على وحدة الشعب السوري.
7- إعادة اللاجئين والمهجَّرين إلى منازلهم وحِفْظ أمنهم وكرامتهم وحقوقهم والتعويض عليهم.
8- إدانة أي سياسات وممارسات أو دعوات من أي جهة تشجِّع على التدخل الأجنبي أو تمهِّد له أو تطالب به، ونرى أن العملية الأمنية الجارية هي التي تستدعي مثل هذه التدخلات.
9- ندعو إلى السماح للإعلام العربي والدولي بتغطية ما يجري بكل حرية.
10-عقْد لقاءات مماثلة في المحافظات السورية.

دعوة من المعارضة:

ليرة في المصرف تساهم بثمن رصاصة تقتل إبن وطنك!

في إطار سعيهم الدؤوب لضرب أُسس النظام السوري، تحرّك ثوار سورية الثلاثاء 28 حزيران 2011 بعد السياسة والأمن على محور الإقتصاد، إذ يطلقون ومنذ أيام حملة واسعة وبالتحديد على صفحتهم الخاصة عبْر "فيس بوك" لحثّ السوريين على سحب مدخراتهم وأموالهم من البنوك السورية، لإعتبارهم أنّها ورقة هامة بيدهم للضغط بقوة أكبر وأقسى على النظام وإنهاكه واستنزافه إقتصادياً. وتقول الحملة: "بذلك ستُحدث أنت فَرَقاً هاماً لصالح الشعب السوري في إنجاح الثورة وبوقت قياسي للغاية، إن المال يلزم النظام لتمويل الجيش، وإمداده لوجستياً بما يلزم من المعدات وكافة أنواع الأسلحة والإمدادات. عِلْما أن النظام يستغلنا لتمويل السجون والمعتقلات والشبّيحة والأمن والمخابرات ذات الـ 17 فرعاً، كل ذلك يموّل بأموالنا التي هي في البنوك حالياً، لذا فإنه واجب علينا سحْبها وتحويلها إلى عملة صعبة أولاً لتلك الأسباب التي عدّدناها سابقاً، وثانياً لأن الليرة السورية في طريقها إلى الإنهيار، لذا فإنه واجب عليك - أنت - سحب أموالك حتى لا يقتلنا بها النظام وحتى لا يسرقها آل الأسد ومخلوف وشركاؤهم".

وتلاقي الحملة رواجاً بين المعارضين السوريين الذين يعمدون إلى تعميم الدعوة، ويقول مهند العلي معلقاً على الحملة: "ليرة في المصرف تساهم بثمن رصاصة تقتل إبن وطنك". ويدعو أحمد أحمد لتكون "هذه الجمعة جمعة المقاطعة الإقتصادية لأن الإقتصاد ورقة فعّالة في أيدينا في ظل تخوف النظام المعلن عبر إعلامه على وضع الليرة".

وتوقّع أحد المشاركين في النقاشات حول الحملة الداعية لضرب الإقتصاد السوري أن "تصبح الليرة السورية كالليرة اللبنانية خلال الحرب"، داعياً السوريين لسحب أموالهم أو تحويلها إلى الدولار أو اليورو بأسرع وقت ممكن.

في المقابل، يعارض المواطن السوري سليم شادي الفكرة جملة وتفصيلاً، معتبراً أن الخطة قد تفيد في إسقاط النظام "ولكن بعدها سنكون كبلد أشبه بموزمبيق وسنتحمل كثوار تردي الأوضاع الإقتصادية لأن الخطة الحالية تُضعف إقتصاد الدولة وليس إقتصاد النظام".

ويشجع ثوار تونس الشعب السوري على السير في هذا المخطط الإقتصادي، فتقول مريم كوكي التونسية: "هذه الفكرة كانت ممتازة وكانت أساسية في ثورتنا".

ويعمّم الثوار على صفحتهم عبر الـ "فيس بوك"، أسماء بعض التجار السوريين الكبار وأسماء شركاتهم واصفين إياهم بالواجهة الإقتصادية للنظام السوري داعين الشعب السوري لمقاطعة منتوجات شركاتهم.

وتضع مصادر مصرفية دعوات الثوار وحربهم الإقتصادية في "إطار سياسي، لأنه لا شيء مصرفي ملموس حتى الساعة"، لافتة إلى أن "المعطيات ستبقى ضبابية لحين إصدار البنك المركزي السوري إحصاءاته الشهرية لنتمكن من أن نبني عليها بعد أن تظهر الصورة وتبيان إن كان السوريون يلبون الدعوات لسحب أموالهم أو قلبْها لعملات أجنبية".

وتؤكد المصادر نفسها أن الأزمة السورية القائمة منذ آذار/مارس الماضي، تؤثر وبقوة على السياحة وعلى القطاع الإنتاجي والاستهلاكي" مشيرة إلى أن الإقتصاد السوري قادر على إستيعاب الأزمة في حال كانت مؤقتة ولم تطل، ولكنّه في حال العكس فهو سيتأثر تلقائياً وبشكل كبير حسب إمتداد الأزمة زمنياً.

إنفجارات.. تدفع بابا كوستاس للإستقالة

قدم وزير الدفاع القبرصي، كوستاس بابا كوستاس، إستقالته إلى الرئيس ديميتريس خريستوفياس، الذي قبِلْها بعد سلسلة الإنفجارات التي وقعت يوم الإثنين 11 تموز 2011 في قاعدة بحرية ومحطة كهربائية في جنوب الجزيرة، وأدت إلى سقوط

ضحايا. كما أعرب الرئيس القبرصي ديميتريس خريستوفياس عن أسفه البالغ إزاء الإنفجارات، ولم يُدلِ الرئيس ببيانات حول عدد ضحايا الحادث، إلاَّ أن وسائل إعلام قبرصية ذكرت أن 15 شخصاً على الأقل، لقوا حتفهم وأصيب نحو 60 جرَّاء إنفجار حاويات ذخيرة في القاعدة البحرية.

وقالت الإذاعة القبرصية ووكالة الأنباء الرسمية: إن كبار الضباط في الحرس الوطني القبرصي اليوناني كانوا قد عبَّروا، في الأسابيع الماضية، عن قلقهم من ظروف تخزين شحنة الأسلحة الإيرانية التي كانت وراء الحادث.

ومن جهتها قالت الشرطة إن قائد البحرية القبرصية وقائد قاعدة عسكرية كانا بين القتلى في الإنفجار.

تجدر الإشارة إلى أنه تم عام 2009 إعتراض سفينة مونغورسك التي ترفع العلم القبرصي في المتوسط في كانون الثاني/يناير 2009 بينما كانت في طريقها إلى سورية، وبعد عدة عمليات تفتيش تمت مصادرة الشحنة بكامل الأسلحة التي تحملها ثم تخزينها. وقد خلصت لجنة تابعة لمجلس الأمن الدولي في آذار/مارس من تلك السنة إلى أن الشحنة كانت تشكل إنتهاكاً فاضحاً لحظر الأسلحة المفروض على إيران، الذي إعتمد كجزء من العقوبات الدولية المفروضة على إيران بسبب برنامجها النووي المثير للجدل. وتسببت شدة الإنفجار في حدوث أضرار في مناطق سكنية قريبة، كما تحطّمت النوافذ وأبواب المطاعم في منتجع ساحلي يبعد 3 كيلومترات عن موقع الإنفجار.

وقال كوستاس جافريلديس لـ "رويترز": "لا نستطيع تقييم حجم الأضرار" لكنه إنفجار كارثي الأبعاد. وقد صودرت الأسلحة الإيرانية بموجب قرار العقوبات على إيران الصادر عام 2007 عن مجلس الأمن الدولي. وينص القرار على أنه "على إيران عدم تزويد أو بيع أو نقل أي أسلحة أو مواد مرتبطة بها من أراضيها، وعلى كل الدول أن تحظر الحصول على مثل هذه المواد من إيران".

زيارة دبلوماسية تُوتّر دمشق وواشنطن

قد لا تكون الزيارة التي قام بها السفير الأميركي روبرت فورد إلى حماه المطوقة بدبابات عكست دبلوماسيته الهادئة، بعد أن إستقبله المتظاهرون بالترحاب ملوّحين بأغصان الزيتون في إشارة إلى أنها أبرز خطوة إتخذتها الولايات المتحدة الأميركية لدعم المتظاهرين السوريين. خطوة هذا السفير أثارت ردود فعل من مؤيدين للحكومة السورية حيث قاموا بإقتحام مبنى السفارة الأميركية في دمشق يوم الإثنين 11 تموز/يوليو 2011 وحطموا اللوحة التي كُتب عليها إسم السفارة، وحاولوا تحطيم

الزجاج، قبل أن يمسك بهم رجال الأمن. وفي تقريرلهـا أصـدرته قالـت صـحيفة "واشنطن بوست":

إن السفير المعروف بأنه دبلوماسي هادئ أحدث تغييراً في ديناميكيـة العلاقـات الأميركية مع سورية بسفره إلى مدينة سورية تطوقها الدبابات (حماه)، تلـك المدينـة التي تعد مركز المظاهرات التي إجتاحت سورية بأكملها. قالت إن السفير فورد لـيس من نوع الدبلوماسيين الذين يسعون إلى تسليط الأضواء عليهم، غير أن زيارتـه إلـى حماه – حيث استقبله المتظاهرون بالترحاب ملوّحين بأغصان الزيتون – كانت أبـرز خطوة إتخذتها الولايات المتحدة لدعم المتظاهرين السوريين. كما أن روبـرت مـالي، المحلّل بمجموعة الأزمات الدولية قال إن السفير فورد أظهر على مدار الأيام القليلـة الماضية "أنه شخص يمكنه أن يتخذ إجراءات غاية في الفاعلية وتسـبّب نوعـاً مـن الإرتباك للنظام السوري".

وكانت زيارة فورد إلى مدينة حماه أثارت ردود فعل غاضبة من جانب الحكومة السورية، التي إتهمته بالتدخل في شؤونها الداخلية.

يُذكر أنه بعد أشهر من تزايد الإنتقادات الأميركية الموجهة للرئيس بشّار الأسـد، والتي تنطوي على نوع من الحذر في الوقت نفسه، أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون للمرة الأولى يوم الإثنين أن الأسد "فقد شرعيته". ويـوم الثلاثـاء 12 يوليو، أدان مجلس الأمن في بيان شديد اللهجة الهجوم على السفارة الأميركية وهجوماً مماثلاً على سفارة فرنسا، التي كان سفيرها قد زار حماه أيضاً. وانتهجـت الحكومـة السورية سياستها المعتادة، بإلقاء القبض على ستة من المتهمين بالهجوم على السـفارة والتعهد بتوفير إجراءات أمنية أفضل.

وبالنسبة إلى دبلوماسي متواضع، نال فورد نصيبه من الجدل في العام الماضي. وتم تعيينه سفيراً لسورية في كانون الثاني/يناير، وهو المنصب الذي كان تـم تعليقـه بعدما رفض الجمهوريون شغل المنصب، الذي كان ظل شاغرا منذ إغتيـال رئـيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005. وكان الجمهوريون متشككين فـي رأي إدارة أوباما الذي مفاده أن إرسال سفير أميركي إلى سورية من شأنه أن يعـزّز السلام في الشرق الأوسط. وما لم يحصل فورد على موافقة مجلس الشيوخ، فسـيتعين عليه ترك منصبه مع نهاية العام 2011وفي الوقت الذي إنتقد الجمهوريون تعيين فورد في هذا المنصب، فإنهم لم يشككوا في أوراق إعتماده. فهو جزء من مجموعة خبـراء في شؤون العالم العربي في وزارة الخارجية الأميركية، ممن كان قد تم إبعادهم عـن المشاركة الفعلية أثناء التخطيط لغزو العراق، إلا أنهم أثبتوا لاحقاً جدارتهم كمحلّلـين مهرة ومديرين براغماتيين في بغداد.

وقال جون نيغروبونتي، سفير أميركي سابق لدى العراق ومسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية، إن فورد كان معروفاً بشخصيته الودودة، لكن "لا يجب أن تدع ذلك يدفعك لإعتقاد أنه لا يتمتع بطبيعة داخلية شديدة الحزم". أما إيما سكاي، المستشارة السابقة للجيش الأميركي في العراق، فقالت إن روبرت فورد نجح في زيارتين قام بهما إلى بغداد بشكل جزئي نظراً لأنه كان مستمعاً جيداً لديه القدرة على بث الطمأنينة في نفوس الناس. وروت سكاي أن فورد استهل إجتماعاً، كان من المنتظر أن يكون عسيراً، مع متحدث بإسم مجلس النواب العراقي منذ بضع سنوات مضت بحكي نكتة بلغة عربية سليمة. وقالت سكاي: "كانت لديه القدرة على تهدئة أي توتر يحدث هناك". وتجدر الإشارة إلى أن فورد إلتحق بالعمل في السلك الدبلوماسي عام 1985، بعد تطوّعه بقوات حفظ السلام في المغرب ونيْله شهادة جامعية وشهادة عليا في جامعة جون هوبكنز. ويقول أصدقاؤه إن خبرته مع قوات حفظ السلام جعلته على درجة من الإحساس الشديد بمعاناة الفقراء. وبصفته دبلوماسياً، فإن من السهل بالنسبة له "أن يدور في الحلقات نفسها كنخبة في الدولة المضيفة. وكان أصدقاؤه، في المراحل المبكرة من حياته العملية، أصحاب متاجر وسائقي سيارات أجرة". وذكر نيغروبونتي أن فورد إحتفظ بهذا الحماس للتعرف على الناس، على الرغم من المخاطر في العراق. أضاف: "كان واحداً ممن لا يكلون، وكانت لديه إتصالات واسعة، حتى أنه كان لا يمانع في إرتداء سترته المضادة للرصاص وخوذته والذهاب إلى المنطقة الخضراء لمقابلة أفراد تربطه علاقات إتصال بهم".

عمل فورد، الذي ولد عام 1958 في دنفر، سفيراً في الجزائر، وكان أُرسل من قبل مبعوثاً إلى البحرين وتركيا ومصر والكاميرون. وزوجته أيضاً دبلوماسية، وهي تقيم مؤخراً في المملكة العربية السعودية.

لم يتحدث فورد علناً عن الأحداث الأخيرة. لكنه كتب في الصفحة الخاصة بسفارته على الـ "فيس بوك": "من العجيب أن تدع الحكومة السورية مظاهرة ضد أميركا تمضي بحرية في الوقت الذي تقمع فيه قواتها الأمنية المتظاهرين السلميين الذين يحملون أغصان الزيتون والمنتشرين في مختلف أنحاء سورية".

الحوار الوطني.. ضمان لمستقبل سورية

"الحوار الوطني.. ضمان لمستقبل سورية" هو عنوان اللقاء التشاوري الذي إنطلقت فعالياته يوم الأحد 10 تموز 2011 ويستمر يومين وقاطعته المعارضة، فيما شارك بحضور 200 من حزب البعث الحاكم، وشخصيات مقربة من النظام، ومستقلة، بالإضافة إلى مثقفين وفنانين. ويُعتبر هذا اللقاء خطوة أولى للإعداد إلى

مؤتمر وطني شامل يهدف إلى وضع الأسس من أجل الإنتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي.

وقال فاروق الشرع نائب الرئيس السوري في مستهل اللقاء إن الهدف من التشاور هو الإعداد لمؤتمر وطني شامل. أضاف: "هذه بداية حوار وطني نأمل أن يفضي إلى مؤتمر شامل يمكن منه الإنتقال إلى دولة تعددية ديمقراطية يحظى فيها جميع المواطنين بالمساواة ويشاركون في صياغة مستقبل بلدهم. إنه لا بديل عن الحوار لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة، وأن الحوار الوطني يجب أن يتواصل سياسياً وعلى كافة المستويات ومختلف الشرائح لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة في تاريخ سورية". وأضاف: "إن مجتمعنا لن يستطيع بغير النظام السياسي التعددي الديمقراطي الذي سينبثق عن هذا الحوار أن يصل إلى الحرية والسلم الأهلي اللذين يرغب فيهما كل مواطن في أرجائه كافة". وهذا الحوار لا ينطلق في أجواء مريحة سواء في الداخل أو الخارج، فالتحول في مسار القوانين والإنتقال إلى واقع آخر لا يمكن أن يمر بسلاسة ومن دون عقبات طبيعية أو مفتعلة".

ولاحظ مشاهدو التلفزيون السوري الذي بث اللقاء مباشرة، تردُّد أصوات ومطالبات لم تكن لتظهر في السابق على الإعلام السوري. ورغم غياب شخصيات بارزة في المعارضة، فإن الكثير من المشاركين في الجلسات الصباحية من اللقاء دعوا إلى التغيير ووضع حد للقمع وتعديل المادة الثامنة من الدستور التي تتعلق بهيمنة حزب البعث العربي الإشتراكي على الحياة السياسية والإجتماعية في البلد.

وقال محمد حبش، العضو المستقل في البرلمان "إن المخرَج من وجهة نظري يتمثل في العمل على إنهاء الدولة الأمنية.. وتحريم الرصاص والعمل من أجل دولة مدنية ديمقراطية متحضرة فيها تعددية حزبية وسياسية وحريات إعلامية وإنهاء تحكم الحزب الواحد والسماح بقيام حياة سياسية مدنية حرة". وطالب حبش الرئيس الأسد "بإقتراح تعديل فوري للدستور يرسَل إلى مجلس الشعب لعرضه على أول إجتماع له ويتضمن بصراحة تعديل المادة الثامنة من الدستور والمادة الرابعة والثمانين، بحيث ينتهي حكم الحزب الواحد ويُفتح باب الترشح لرئاسة الجمهورية وفق شروط مناسبة تضمن حق الشرفاء الوطنيين". كما طالب بالإفراج الفوري عن السجناء السياسيين وعدم مواجهة المظاهرات بالرصاص.. وعبر حبش عن قناعته بأن "المؤامرة لا تزيد على عشرين في المائة وثمانون في المائة هو إحتقان داخلي نشأ نتيجة الظلم والقهر والقمع وممارسة دور الدولة الأمنية".

الجلسة الأولى اتسمت عموماً بأجواء هادئة وما عدا كلمة المفكر الطيب تيزيني، الذي إنتقد الأسس التي تم بناء عليها الدعوة للقاء، وعدم تهيئة عوامل وظروف نجاحه.

وجاءت كل المداخلات تحت سقف المطالبة بالتغيير بقيادة الرئيس بشّار الأسد، والــذي صار يصطلح عليه في وسائل الإعلام السورية بـــ "تحت سقف الوطن".

على مدى يومين ناقش المشاركون في اللقاء على مدى يومين القضايا المدرجــة في جدول أعماله وهي "دور الحوار الوطني فـــي المعالجـــة السياســـية والإقتصـــادية والإجتماعية للأزمة الراهنة والآفاق المستقبلية وتعديل بعض مواد الدستور، بمـــا فـــي ذلك المادة الثامنة منه والتي تنص على أن حزب البعث هو الحاكم الأوحد، لعرضـــها على أول جلسة لمجلس الشعب وعدم إستبعاد وضع دستور جديد للبلاد، إضـــافة إلـــى مناقشة مشاريع قوانين الأحزاب والإنتخابات والإعلام".

من جهة أخرى، قال الباحث والكاتب القريب من المعارضة الطيب التيزيني، إن "هناك مقومات كان يجب أن يبدأ بها الإجتماع"، مشيراً إلى أنـــه "حتـــى الآن يلعلـــع الرصاص في حمص وحماه". أضاف: "كنت أتمنى أن يتوقف هـــذا أولاً. كـــان هـــذا ضرورياً، وكنت أتمنى من نائب الرئيس أن يبحث هذه النقطة، وأن تأتي فـــي صـــلب برنامج العمل". وطالب تيزيني بـــ "عملية تفكيك الدولة الأمنية". وقال "هذا شـــرط لا بديل عنه، وإذا ما بدأنا بمعالجة المسائل، الدولة الأمنية تريد أن تفسد كل شيء. كمـــا كان يجب إخراج السجناء الذين بقوا سنوات في السجن وهم بالآلاف. كان هذا أجمـــل هدية للشعب والمؤتمر". وخلص إلى القول: "أدعو إلى أن يكون المؤتمر فعـــلاً لقـــاءً تاريخياً يؤسس لدولة القانون التي انتُهكت حتى العظم. ونطالب تيزيني بإعـــادة بنـــاء الإعلام كماهناك مهمات كبرى ينبغي أن تبدأ قبل هذا اللقاء، إنه لقاء تشاوري إعلامي بعد أن يكون الإعلام السوري قد أعيد بناؤه، كما هناك خطوات غابت ولكن نســـتطيع أن نصنع من الرذيلة فضيلة".

وقال الشرع "إن معاقبة أشخاص يحملون رأياً سياسياً مختلفاً بمنعهم من السفر أو العودة للوطن سيقودهم إلى التماس الأمن والحماية من مجتمعات أخرى. سيصدر قرار من القيادة يقضي بعدم وضع عقبات غير قانونية في وجه سفر أو عـــودة أي مـــواطن وقد أُبلغ وزير الداخلية بهذا القرار لتنفيذه خلال أسبوع". وفي خطـــاب ألقـــاه فـــي 20 حزيران/يونيو في جامعة دمشق، دعا الرئيس الأسد إلى "حوار وطني يمكن أن يـــؤدي إلى تعديل الدستور أو إلى دستور جديد". وأوضح أنه لا يمكن التسرع في إتخاذ قـــرار في شأن الإصلاحات المطروحة، واقترح انتظار إنتخاب مجلس شعب جديد مقرر فـــي آب/أغسطس.

وأعلن الشرع أن "التطبيق الكامل للقوانين التي صدرت ولـــم تســـمح الظـــروف السائدة أن تدخل حيّز التنفيذ، لا سيما قانون رفع حالة الطوارئ، كفيل أن ينقل سورية إلى مرحلة جديدة متقدمة، وذلك "يتطلب من الجميع التحلي بروح المسؤولية التاريخية،

فالتظاهر غير المرخص يؤدي إلى عنف غير مبرر. إن مجتمعنا لن يستطيع بغير النظام السياسي التعددي الديمقراطي الذي سينبثق عن هذا الحوار أن يصل للحرية والسلم الأهلي. والحوار يجب أن يتواصل سياسياً لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة في تاريخ سورية".

السفارتان الفرنسية والأميركية على مرمى النار بعد زيارة سفيرهما لحماه

لم تمر زيارة السفيرين الفرنسي والأميركي على خير، فقد إعتبرتها المعارضة لفتة دعم من قِبَل المجتمع الدولي في حين إعتبرها الموالون للنظام خطوة أكثر من إستفزازية أي تدخل أجنبي. ففي يوم الإثنين 11 تموز/يوليو 2011 قام متظاهرون مؤيدون للنظام السوري بمهاجمة سفارتيْ الولايات المتحدة وفرنسا. وجاء الإستنكار الأوروبي في بيان صادر عن منسقة السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي آشتون، بعدما أجرت محادثات مع وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، يتضمن الآتي: "سوف نستمر في ممارسة الضغوط السياسية والإقتصادية؛ لإقناع النظام السوري بتغيير طريقة التعامل مع الأوضاع الحالية في البلاد"، إن ما حدث في سورية خلال الأيام الماضية، خاصة مهاجمة السفارتين الأميركية والفرنسية، أمر مقلق جداً، وأتفق مع ما ذكرته الوزيرة الأميركية حول هذا الصدد".

وقالت أشتون حول "اللقاء التشاوري" الذي شهدته دمشق خلال الساعات الأخيرة: "إن الحوار الذي شهدته دمشق خلال اليومين الماضيين، لم يعرف مشاركة لقوى المعارضة بشكل كاف، كما أن الرئيس بشّار الأسد لم يقم بإتخاذ الخطوات اللازمة التي سبق أن طالبنا بها، ويجب على الأسد أن يعي ما ندعو إليه دائماً، أي ضرورة وقْف العنف. وبالنسبة إلى مسألة النازحين السوريين إلى الحدود التركية هرباً من الأحداث التي تشهدها البلاد، تفيد المعلومات التي جمعها الفريق الأوروبي من الموجودين هناك بخطورة الوضع، ولقد استمعنا إلى روايات من هؤلاء الأشخاص، وكلها روايات للفارين من الأحداث وتثير القلق البالغ". ويأتي ذلك قبل ساعات من مشاركة وفد من المعارضة السورية في جلسة مناقشات تعقدها لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي، حول الأوضاع في سورية، والتركيز على الإحتجاجات والقمع.

وكان البرلمان الأوروبي أجرى نقاشاً، الأربعاء الماضي 6 تموز/يوليو 2011، بحضور كاثرين أشتون، وأقر النواب عقب ذلك مشروع قرار يدين استعمال العنف والقمع ضد المتظاهرين، ودعا الأمم المتحدة إلى إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي

يدين العنف في سورية، والتشديد على ضرورة إقامة ممر إنساني للنازحين السوريين الفارين من الأوضاع الحالية في البلاد، مع التعبير عن القلق البالغ من الأسلوب الذي يستخدمه النظام السوري مع المتظاهرين في الشوارع منذ إندلاع الأحداث، قبل ما يزيد على ثلاثة أشهر.

كما حثّ البرلمانيون الأوروبيون السلطات السورية على إجراء "تحقيقات مستقلة في حوادث مقتل وتعذيب أطفال"، والسماح بدخول وسائل الإعلام الأجنبية من أجل التحقق من وجود مجموعات مسلحة سلفية تهدد الآمنين، حسب الرواية الرسمية السورية، كما دعا النواب في قرارهم، الإتحاد الأوروبي حكومات ومؤسسات، إلى التعاون من أجل إقامة ممرات إنسانية على الحدود السورية – التركية، والسورية – اللبنانية، لمتابعة أوضاع المهجَّرين السوريين.

ردود فعل بريطانية وألمانية على الهجوم

دانت بريطانيا على لسان وزير الدولة للشؤون الخارجية، أليستير بورت الهجمات على سفارتيْ فرنسا والولايات المتحدة يوم 11 تموز/يوليو"، وقال "إن المظاهرات العنيفة والتصريحات التحريضية للسلطات السورية ضد زيارتيْ سفيريْن إلى حماه غير مقبولة". كما أن إستمرار العنف الذي تمارسه القوات السورية وأنصارها ضد الشعب السوري، وتواطؤها عبْر السماح بالهجمات على الممثليات الدبلوماسية في سورية، لا يتطابقان مع التزام السلطات السورية المعلن عملية سياسية حقيقية".

وفي سياق متصل، طالب وزير الخارجية الألمانية غيدو فسترفيلي، سورية بوقف العنف ضد السفارات الأجنبية. وقال قبل إجتماع مجلس الأمن في نيويورك الثلاثاء 12 تموز/يوليو 2011: "يجب وقف الهجمات التي تستهدف البعثات الأجنبية في دمشق على الفور"، والحكومة السورية ملزَمة بتوفير الحماية وفقاً للقانون الدولي ويجب عليها الوفاء بذلك دون تلكؤ.

أحداث السفارة تُخرج السفارة الأميركية عن صمتها

أوجبت أحداث السفارة أن تخرج الإدارة الأميركية عن صمتها، وبلهجة فيها الكثير من الشدة قال رئيسها باراك أوباما "إن الرئيس السوري "يفقد الشرعية في أعين شعبه". ويفقدأيضاً فرصة بعد فرصة تقديم الإصلاحات الحقيقية". ويأتي ذلك بعدما كان أوباما قد دعا الأسد في أيار/مايو الماضي إلى "قيادة الإنتقال في البلاد، أو الخروج من الطريق".

وفي مقابلة مع قناة "سي بي إس" الأميركية، مساء الثلاثاء 12 تموز 2011 قال أوباما: "إن الولايات المتحدة أرسلت رسالة واضحة إلى السوريين بأنه "لا يمكن لأحد أن يعبث بسفارتنا وإننا مستعدون لإتخاذ أي إجراءات ضرورية لحماية سفارتنا، وأظن وصلتهم الرسالة"". وإلتقى السفير الأميركي فورد مع مسؤولين سوريين، وأبلغهم هذه الرسالة، كما تم إستدعاء القائم بالأعمال السوري في واشنطن؛ للتنديد بالإعتداء على السفارتين الأميركية والفرنسية في دمشق.

وتربط الإدارة الأميركية بين الهجوم على السفارة وقمْع المظاهرات في سورية، معتبرة أن الإثنين يدلان على أسلوب النظام السوري في التعامل مع الأوضاع الراهنة في البلاد. وقال أوباما "إن النظام السوري يستخدم درجة غير مقبولة من الوحشية ضد شعبه، وعليه التعامل بطريقة سلمية".

وجاءت تصريحات أوباما وبالذات قوله: "نحن فنحن نعمل على مستوى دولي لضمان مواصلة الضغوط عليه، ولنرى إذا كان بإمكاننا جلب تغيير حقيقي في سورية". بأن الأسد فقد الشرعية في أعين شعبه، بعد تصريحات لوزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون، يوم الإثنين وجاء فيها "أن الأسد فقد الشرعية وعليه ألا يعتبر نفسه لا غنى عنه".

وقال الناطق بإسم البيت الأبيض، جاي كارني: "لقد طالبنا الرئيس الأسد بقيادة الإنتقال، ومن الواضح أنه لم يفعل ذلك، ولقد فقد الشرعية برفضه لقيادة الإنتقال إلى نظام ديمقراطي. نريد أن نرى رغبة الشعب السوري للإنتقال الديمقراطي يتحقق وكنا واضحين حول ذلك، تلك التي قام بها (الرئيس السوري)، من القتل وإعتقالات مستمرة، أمور غير مقبولة وحتى عندما كانت لديه فرصة للقاء مع المعارضة يوم 10 تموز/يوليو لم يفعل. إن التصرف غير المقبول من الحكومة، والهجوم المتواصل على الشعب يثبت أنه لن يقود الإنتقال".

المعلم يرى إقتحام السفارة خطأً

على خلفية لقائه الأمين العام الجامعة العربية، نبيل العربي يوم الأربعاء 13 تموز/يوليو 2011 وصف وزير الخارجية السورية وليد المعلم، محاولة إقتحام مؤيدي النظام السوري سفارتيْ الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا في دمشق بأنها كانت خطأ. أضاف "يجب عدم تجاوز المتظاهرين لحدود السفارتين، ومَن قام بهذا أخطأ، وكان من المفترض بقاء الإحتجاج على زيارة السفيرين لحماه بشكل سلمي نحن كدولة مسؤولون عن حماية أمن السفارات وأعضائها، وبالتالي نتحمل هذه المسؤولية كاملة وإن حل الأزمة الدبلوماسية مع فرنسا وأميركا سيتم وفق إتفاقية فيينا".

وحول ما يقال عن نية السفير الأميركي زيارة مدن أخرى قال المعلم "إن وزارة الخارجية كانت تطلب من السفراء وحتى في الفترة السابقة التقدم بطلب عند الرغبة في السفر خارج دمشق، بهدف التحضير لزيارة السفير ولقاءاته مع مسؤولي المحافظة، وأيضاً لإتخاذ الاحتياطات الأمنية اللازمة للحفاظ على أمنه. نحن مصممون على تطبيق ذلك حرصاً منا على حماية أمن المبعوثين الدبلوماسيين، وحين نرى أن هناك منطقة لا تصلح أمنياً لهذه الزيارة نقول لهم صراحة لا تزوروا هذه المنطقة، وفي حال إعترضت هذه الدول ستكون المعاملة بالمثل بالنسبة إلى لسفراء السوريين في دول العالم...".

صفحة "الثورة العربية" تدين الصمت العربي والدولي

بعدما إنطلقت صفحة "الثورة العربية" منذ ستة أشهر عبّر الـ "فيس بوك"، ها هي صفحة جديدة جاءت فيها يوم الثلاثاء 12 تموز/يوليو 2011 إدانة للصمت العربي والدولي المشين على المجازر والمذابح والفظاعات التي ترتكب بحق المدنيين العزل". وجددت الصفحة مستعينة بمجموعة من المختصين والخبراء والأكاديميين والخبراء السياسين والنشطاء السوريين الأهداف الآتية:

الهدف الأول سيكون فتْح جميع الجبهات على النظام القمعي السوري في نفس الوقت لتشتيت جهوده على عدة محاور، مما سيزيد من إرباكه ويبطئ حركته، **الهدف الثاني**، زيادة عزلة النظام الدولية وتشديد الخناق عليه وإحراجه عن طريق تعريته دولياً، أما الهدف **الثالث** فهو السعي لإستصدار المزيد من العقوبات الدولية بحق النظام وأزلامه والتي تسهم في شل حركتهم وتجميد أموالهم ومصالحهم الإقتصادية وحتى حريتهم في الحركة والتنقل".

أما في رؤيتهم للحملة، فيقول هؤلاء: "الشعب السوري يرحّب بالمزيد من الضغط الدولي على النظام ويطالب المجتمع الدولي بمحاسبته وإحالته إلى محكمة العدل الدولية ومقاطعته إقتصادياً وسياسياً، لكنه يرفض رفضاً باتاً وقطعياً أي تدخل عسكري أجنبي في سورية، فهدفنا هو إسقاط إستعمار نظام الأسد ولا نريد إستعماراً جديداً بدلاً عنه".

ويوضح القائمون على الحملة أنها "ستترافق مع دعوة لكل الجاليات السورية أينما وُجدت للتظاهر أمام مراكز إتخاذ القرار في بلدانهم في يوم واحد لنرسل رسالة موحدة من داخل سورية ومن خارجها إلى كل العالم".

ويُطرح موضوع هذه الحملة على التصويت كما يخضع لتعليقات المنتسبين لصفحة الثورة الذين تخطى عددهم الـ 229 ألفا بهدف تطويره وحتى تعديله كلياً.

سوريون يتعهدون بالزواج من فتيات مغتَصَبات

كم نحتاج لثورات أو إنتفاضات لكي نكسر قيوداً وتقاليد بالية!! فبعد الرواية التي تحدثت عن إغتصاب 4 شقيقات، هذه المرة ليس هناك "غسلاً للعار" لأن الإغتصاب أتى من قبل ميلشيات الشبيحة الموالية للحكومة.

بعد سماع حكاية الشقيقات الأربع من بلدة السومرية، أتت أُولى كلمات التعاطف من الخباز إبراهيم قس، إبن 32 سنة، من بلدة جسر الشغور "لقد شعرنا بالجنون عندما سمعنا ذلك. هل هناك مثل هذا الظلم؟ لقد قررنا أن نتزوجهن". وأضاف: "في البداية قالوا أنها طائفية ثم قالوا إنها عصابات إجرامية، وعندما ما لم ينجح ذلك، كخطوة ثالثة، توجها إلى مهاجمة شرفنا". والمنصف الآخر لهؤلاء الضحايا الصيدلي محمد الموري من جسر الشغور، قال: "أنهن ضحايا الثورة وسوف نقوم بحمايتهن".

"شيخ المعارضين" يقول: نصر الله خوَّننا..
وإيران مشاركة في القمع

تستعد المعارضة السورية ليوم مفصلي يوم السبت 16 يوليو 2011، في المؤتمر الذي سوف تعقده في دمشق والعاصمة التركية في الوقت نفسه، وسوف تخرج عنه "حكومة ظل" سورية تكون مستعدة لإستلام السلطة فور سقوط النظام، بل وتعمل على إسقاطه، وهذا ما صرَّح به رئيس المؤتمر هيثم المالح المعروف بـ "شيخ المعارضين" لصحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية في عددها الصادر يوم الأربعاء 13 يوليو 2011 من العاصمة التركية التي وصلها بعد أن سمحت له السلطات السورية بالمغادرة بشكل مفاجئ – حتى بالنسبة إليه – ليبدأ جولة محادثات في تركيا يستكملها اليوم بزيارة الإتحاد الأوروبي ولقاء رئيسة الإتحاد، قبل أن يعود إلى إسطنبول في اليوم نفسه لترؤس المؤتمر الذي يؤكد أنه سيكون إعلاناً لقفل باب الحوار مع النظام.

المالح، نفى وجود أي تسوية مع السلطة لخروجه، مؤكداً أنه رفض ويرفض الحوار مع سلطة "تقتل شعبها"، معتبراً أن الحوار معها هو "خيانة للشعب". وأكّد المالح أن "حكومة الظل" السورية سوف تضم وزراء للدفاع والداخلية والمال والإقتصاد، وأنها ستحاور العالم. وأشار المالح، البالغ الثمانين من العمر، إلى أنه كان أكثر من أعطى الفرصة للرئيس بشَّار الأسد وحاول محاورته لكن من دون جدوى، متوقعاً سقوط النظام في وقت قريب جداً.

وإتهم المالح إيران بالمشاركة في قمع الإحتجاجات، وأخذ على الأمين العام لـ "حزب الله" اللبناني السيد حسن نصر الله أنه "خوّن" المعارضة، مؤكداً أن الثورة

السورية "ممانعة"، مشيراً إلى أن نصر الله فقد شعبيته في سورية وأن إيران سوف تخسر جراء دعمها النظام.

في الآتي أهم ما قاله هيثم المالح رداً على أسئلة الصحيفة اليه.

- **حول كيفية خروجه من سورية روى الآتي:** "الأمر كان مفاجئاً لي أكثر من غيري. أنا لست محاصَراً فقط، بل إنه في الفترة الأخيرة اتخذت السلطة قراراً بتصفيتي جسدياً، وأمروا المجموعة التي كانت تحاصر منزلي بإطلاق النار عليّ ما إن يلمحوني، على أن يقال أن "مندساً" ما قد قتلني. هذا نظام كاذب إمتهن الكذب منذ مجيئه إلى الحكم".
- نحن دولة خارج القانون، أي قانون. تمترس النظام منذ وجوده بحالة الطوارئ المعلنة، وتحت ذريعة الطوارئ تم تعطيل الدستور وإطلاق يد الأجهزة الأمنية لتعيث في الأرض فساداً، من قتْل وتشريد وإهانة للأعراض والكرامات. بين عامي 1980 و1990 كان لدينا 50 ألف معتقل في سورية وأكثر من 60 ألف قتيل، وهؤلاء القتلى ما زالوا أحياء في سجلات الدولة. بين سجني تدمر والمزة أكثر من 15 ألف سجين قُتلوا. والنظام لا يكترث لا للقتل ولا لأي شيء آخر، فإستراتيجية حافظ الأسد قامت على إطلاق يد المحيطين به في كل شيء، والشرط الأساسي هو المحافظة على الكرسي. ومع الزمن طالت أظافر هؤلاء، وحتى حافظ الأسد نفسه في آخر أيامه لم يعد قادراً على فِعْل شيء معهم لأنهم أصبحوا حماة السلطة، وتشابكت مصالحهم مع الفساد في قمة هرم السلطة، فأكثر من 85 في المائة من الدخل السوري هو في يد شخصيات في السلطة، و15 في المائة المتبقية للشعب السوري. ولهذا نجد أن 60 في المائة من الشعب السوري تحت خط الفقر و30 في المائة من قوته العاملة بلا عمل.

وحول الظروف عن التجاوب مع دعوات النظام للحوار:أنا أدعي أنه لا يوجد أحد آخر في سورية حاول محاورة النظام بقدري منذ مجيء بشّار الأسد إلى السلطة. أنا قلت إنه بغض النظر عن كيفية وصوله إلى السلطة بتعديل الدستور من أجله، سأخاطبه كرئيس للجمهورية، فأرسلتُ إليه 8 رسائل. الأولى قلت له فيها إني رجل مسن لا مطالب لي في الحياة وأنت شاب سمعتُ أن لديك رغبة بالإصلاح وأُقدم إليك رؤية للمستقبل. لم أتكلم في السياسة بل بحقوق الإنسان وبالقانون. رؤية كان يمكن أن تغيّر طبيعة الوضع المزري في البلد من دون أضرار. نحن لدينا قوانين لا يمكن لعاقل أن يتوقعها. أحد هذه القوانين هو المرسوم 14 الصادر عام 1969 وموقّع من نور الدين الأتاسي ويوسف الزعين، تقول المادة 16 منه إنه إذا إرتكب أحد عناصر الأمن جريمة أثناء تأديته مهامه، لا يمكن محاسبته عليها،

إلاَّ إذا وافق رئيسه. وضعتُ لبشَّار الأسد النص كما هو وقلت له كيف يمكن أن يوصف القانون فعلاً معيَّناً بأنه جريمة ولا يحاسب المجرم، هذا غير معقول. وهذا القانون ليس منشوراً. إنه قانون سري لا يُنشر، لكن يتم تطبيقه منذ أصدروه. وهناك قانونان آخران تحت عنوان "حماية الثورة" و"حماية حزب البعث". وكلها قوانين جائرة أسست للجريمة بإطلاق يد الأمن وحصَّنوه. فإذا إرتكب عنصر أمن جريمة قتْل شخص تحت التعذيب أصبح مصيره بيد رئيسه الذي سيطلب منه المزيد من الجرائم. لم يستجب الرئيس لأي رسالة أرسلْتها، وفي آخر واحدة تكلمت بالسياسة فقلت له إنك تقول إنك تستشير مَن حولك ثم تتخذ القرار، فهناك فئة أخرى من المواطنين هم من المعارضة، فلماذا لا تفتح بابك لتسمع منهم ما يريدون؟ ولم يحصل أي شيء. لقد أعددتُ مذكرات حول حقوق الإنسان وحول منْع التعذيب وبعثتُ بها إلى 5 وزراء رئيسيين هم وزراء الدفاع والداخلية والتربية والعدل والتعليم العالي، ليتعلموا ما هي الحقوق الأساسية للمواطنين. نحن من الموقِّعين على إتفاقية منْع التعذيب، لكن السلطات لا تكترث إلى شيء. لم يأتني أي جواب، لكن في أحد اللقاءات مع وزير العدل قال لي إنه اشترى كتباً عن حقوق الإنسان ووضَعها في مكتبة معهد القضاة، والتقيت وزير الداخلية وطلبتُ منه حل موضوع المفقودين، فهؤلاء لديهم عائلات لا بد من حل أمورها في ما يتعلق بالإرث وانتقال الممتلكات، وكذلك ملف البيوت المصادرة حيث لدينا 20 ألف بيت مصادَر بحجة أن مالكيها من الإخوان المسلمين. ولدينا ملف المغيَّبين، فلدينا نحو 250 ألف سوري خارج البلاد ولا يمكنهم العودة بسبب الملاحقات أو الإبعاد.. لكن لا حياة لمن تنادي، فأنا أتحاور مع طرشان لا يسمعون؟ لا أمل في هذه السلطة في أن تتخذ أي إجراء في إتجاه إيجابي. بالعكس فوجئنا في بداية الثورة، أنهم كانوا يبعثون إلينا بالرسائل مع دبلوماسيين للأسف. فوليد المعلّم كلّم السفير البريطاني وقال له إننا نتفاوض مع هيثم المالح ورياض سيف، ولما سألني السفير قلت له إنه لا علم لي بالموضوع. كانوا يكذبون على السفراء ليقولوا إنهم يحاورون. رفْع الرئيس حالة الطوارئ بمرسوم، بعد أن كان قال إنه يجب إنشاء لجان لبحث كيفية رفع حال الطوارئ، وهو هنا كان إما يكذب أو يتغافل. وبدل حالة الطوارئ استعاض عنها بما هو أسوأ، فأصدر المرسوم 55 الذي عدّل المادة 15 من قانون العقوبات الجزائية، الذي نقل صلاحيات التحقيق من النيابة العامة إلى الضابطة العدلية في وزارة الداخلية، فأصبح بإمكان الشرطي أن يطرق باب أي إنسان دون مذكرة قضائية ويعتقله لمدة أسبوع قابلة للتمديد 60 يوماً. هذه أخطر من حالة الطوارئ لأنه قانون فيما لا أحد يعترف بحالة

الطوارئ. النظام غير قادر على تغيير أي شيء. ولا أعتقد أن هذا النظام وعلى رأسه بشّار الأسد لديه أي رؤية للمستقبل، ولا يملك إرادة التغيير، وبالتالي لا يوجد أمل. إتصلوا بي على البيت لدعوتي إلى مؤتمر الحوار "تبعهم" فردَّت عليهم أخت زوجتي وقالت لهم إني غير موجود، فأبلغوها أن بطاقتي مع ملف الدعوة في مكتب فاروق الشرع وبإمكاني المرور لأخذها. لم أذهب، بل أصدرتُ بياناً برفض هذه الدعوة لأني "لا أخون الشعب"، فمن يحضر حواراً كهذا، مع سلطة ترتكب الجرائم بحق شعبها يخون هذا الشعب. بعد 200 شهيد و1500 مفقود و15 ألف مهجَّر، أي حوار يمكن أن يحصل. هناك 3 آلاف دبابة في كل مكان في سورية إشتريناها من أموالنا لمحاربة إسرائيل. هم لا يحاربون إسرائيل، بل الشعب. فعلى ماذا أتحاور مع هذا النظام. لقد إشترطنا للحوار أساساً إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وكف يد الأجهزة عن مضايقة الناس وسحْب الجيش من الشوارع والمدن، وقلنا لهم إذا طبقتم هذه الشروط نبدأ الحوار. فكيف يمكن أن أتحاور مع شخص يوجّه المسدس إلى رأسي. هذا النظام يحاور نفسه. حزب البعث الذي خرّب العراق يخرِّب الآن سورية، كما يخرِّب اليمن. أنا لا أتحاور مع نظام كهذا، نحن ماضون في طريقنا والنظام آيل للسقوط لا محالة بإذن الله، وليس بعيداً. سورية في حالة ثورة. وفي حالة الثورة الأمور هي غير الحياة العادية. الآن نحن لدينا طروحات كثيرة. المعارضة ليست واحدة، من حق كل الناس أن تجتمع ويقدِّم كل امرئ رؤيته. حصلت لقاءات علنية وغير علنية، وتوَّصلنا إلى رؤية مكتوبة للمستقبل. كما أجرينا دراسة كاملة لما طُرح على الساحة، وخلصنا إلى ورقة واحدة.

- نعم، لسنا بحاجة إلى توصيف الوضع في سورية فالجميع يعرفه، ولسنا بحاجة إلى تعداد إعتداءات النظام. الرؤية هي من أجل ما نريده في المستقبل. ودعونْا كل أطياف المعارضة السورية إلى مؤتمر يُعقد في دمشق، يضم الأحزاب، التجمع الوطني الديمقراطي، إعلان دمشق، وشخصيات هامة. دعوناهم إلى حضور الإجتماع وإبداء الرأي في هذه الورقة، حيث سيجري مناقشتها ثم يصار إلى تعديل هذه الورقة إذا كان ثمة حاجة، فإذا تم ذلك نكون وصلْنا إلى رؤية موحدة. سنشكِّل حكومة ظل، لأننا نريد أن نتعامل مع الأحداث بعقل صحيح وببرنامج عملي. لا بد من أن يكون هناك عمل منظَّم، فإذا سقط النظام كما نتوقع تكون لدينا رؤية لما بعده وسيكون دور الحكومة متابعة الأحداث من وجهة نظر المعارضة، وسيكون هناك وزراء للإقتصاد والمالية والدفاع والخارجية وغيرها. سيكون هناك عمل علمي غير غوغائي. ولا نريد أن تكون الحكومة المزمع إنشاؤها مثل هذا

المجلس ولن نكون مثله. المجلس الإنتقالي الليبي هو عبارة عن هيئة تنفيذية لمواكبة أحداث الثورة على الأرض. المعارضة والمفكرون في سورية لم يصنعوا الثورة. الثورة صُنعت من قِبَل الشباب. الآن هؤلاء بحاجة إلى الدعم السياسي. ونحن نريد أن نرافقهم في هذه الثورة.

وحول هل في سورية ثورة مسلَّحة أم ماذا قال: قصة العصابات المسلحة التي خرج بها النظام، طرحت سابقاً في تونس وفي مصر. نحن لم نحمل السلاح، وأنا أجزم – لأني أعيش في الداخل – أنه لا يوجد مسلحون في سورية. المسلحون هم جماعة السلطة، هم الشبيحة. ففي المناطق السورية، غير اللاذقية، توظِّف السلطة عمال النظافة وعمال المصانع والموظفين الصغار وتزودهم بالسلاح والعصي والسكاكين لمهاجمة المتظاهرين. لدي حالة أعرفها، جندت السلطات فيها الأب والأبناء، فتعطي الأب 1000 ليرة سورية لحمل العصي ومهاجمة المتظاهرين، وتعطي الأبناء 500 ليرة لكل منهم للخروج في تظاهرات مؤيدة للنظام.

وحول ما يقال عن مشاركة إيران و"حزب الله" في قمع الإحتجاجات، وهل ثمة دليل يؤكد ذلك:

أنا أعتقد أن النظام الإيراني يساعد في القمع وحسن نصر الله الأمين العام لحزب الله قال شخصياً إنه يدعم النظام سياسياً. أنا أعتقد أن إيران ترسل أشخاصاً من حرس الثورة. لقد عرفنا ذلك من روايات لبعض الناس في درعا عن مسلحين في الشوارع كانوا يتحدثون العربية الفصحى لا اللهجة السورية العامية. ولدينا معلومات عن وجود معسكرات قريبة من منطقة الضمير ومنطقة عدرا. لدينا أدلة شبه مؤكدة على مشاركة إيران بقمع الثوار وذلك بنسبة 90 في المائة. إيران لن تربح من وراء ذلك، بل تخسر، الآن حسن نصر الله انتهى في سورية بعد أن كانت له شعبية كبيرة فيها، إنهم يحرقون صوره الآن. لقد خوَّننا، بقوله بضرورة الحفاظ على النظام لأنه نظام ممانع. ألسنا ممانعين؟الشعب السوري كله شعب مناضل. القضية الفلسطينية منذ بدايتها كانت محتضَنة من الشعب السوري. نحن لا نقبل بأن يزايد علينا أحد في هذه المسألة. مع الأسف نصر الله الحاذق في الكلام، خذلته الحذاقة في خطابه. في عام 2006 بعثتُ إليه بكتاب تأييد، فيأتينا كلام التخوين.

وحول مستقبل الوضع الطائفي في سورية قال: في مذكرات معروف الدواليبي كنت أقرأ روايته عن مطالبة بعض الكتاب اليهود لفرنسا في عام 1936 بعدم الخروج من سورية، وإلا فإن الدروز والمسيحيين والعلويين سوف يُقتلون. والكلام نفسه يتردد الآن. لم يحصل شيء في ذلك الوقت، والآن لن يحصل أي

شيء. الشعب السوري واعٍ، وما يُطرح في التظاهرات هو شعار "الشعب السوري واحد".

وحول الثقة بقرب سقوط النظام: سقط النظام عندما أُطلقت الرصاصة الأولى على الشعب. ويوجد شيء آخر مهم جداً، هو الوضع الإقتصادي. فبعد شهرين لن يكون بإمكانهم أن يدفعوا رواتب الموظفين. لا يوجد سائح واحد في سورية، والفنادق فارغة والتجارة متوقفة والناس لا تدفع الضرائب والمستحقات. الإقتصاد سوف يخنق هذا النظام.

ولماذا لم تتحرك حلب ودمشق قال: حلب مدينة صناعية، وهناك عدد كبير من الحلبيين الذين تشابكوا في مصالحهم مع النظام. كما أن لحلب طابعاً عشائرياً، وقسم من العشائر يمشي مع النظام. وهؤلاء نسميهم نحن "الشبيحة الحلبيين". المجتمع الحلبي لم يخضع لمتغيرات كثيرة وحافظ على طبيعته المتجانسة بخلاف دمشق التي أصبح عدد سكانها الأصليين لا يتجاوز العشرين في المائة، وبالتالي فإن اللحمة المجتمعية غير موجودة. ومع ذلك فإن دمشق خرجت قبل حلب. فخرجت مظاهرة بخمسة آلاف شخص، أما الأسبوع الماضي فقد خرجت 5 مساجد كبيرة، أي بحدود 20 ألف متظاهر. أطراف دمشق تشهد الكثير من المظاهرات، وكذلك بعض مناطق قلب العاصمة. وأنا في تصوري أن دمشق وحلب ليستا بعيدتين عن الإندفاع المفاجئ نحو التظاهر بوجود الأزمات المعيشية والإقتصادية.**(إنتهت إجابات هيثم المالح)**

"بلبل جبلة" لم يزل معتقلاً

قد يكون طارق خالد بدرة إبن منطقة جبلة (اللاذقية) إبن الـ 24 عاماً والمعتقل منذ أبريل/نيسان واحداً من بين 11 ألف معتقل، لكنه أول من كبَّر للخروج من أجل الحرية من جامع أبي بكر الصديق فلُقب بـ "بلبل جبلة"، لتخرج المدينة الساحلية من بعدها لتنادي بالحرية ومن ثم بإسقاط النظام على خلفية مجازر مدينة درعا. ولم تحل محاولة طارق الإبتعاد عن مدينته جبلة بعد 3 أيام على إقتحامها من قوى الأمن السورية ومقتل 13 ناشطا فيها دون إلقاء القبض عليه وإعتقاله في 26 أبريل الماضي، أثناء توجهه لزيارة أحد أقربائه خارج المدينة. وتُظهر مقاطع فيديو على موقع "يوتيوب" طارق، محمولاً على الأكتاف، في مقدمة مظاهرة جبلة، بينما يسمع صوته في مقطع آخر وهو يردد: "واحد واحد واحد.. علوي وسني واحد".

وتشير معلومات منشورة على صفحة أنشئت خصيصاً وتحمل عنوان "الحرية لطارق بدرة" على شبكة الـ "فيس بوك" إلى أن طارق تعرَّض للإهانة والتعذيب في

سجن الأمن السياسي في اللاذقية، وتفيد بأن المحققين سألوه: هل ستخرج في مظاهرات. فيقول لهم: نعم في اليوم التالي لخروجي. ويقال له: أنت حرضت الناس على الخروج؟ فيقول: نعم.. ولكن أطلقوا أصدقائي وأبقوا عليَّ، اتركوهم وعذبوني أنا بدلاً منهم.

وتوضح مجموعة "الحرية لطارق بدرة" أنه نفَّذ إضراباً عن الطعام لمدة 5 أيام بدءاً من التاسع عشر من شهر أيار/مايو الماضي داخل زنزانة منفردة، بعد تعرُّضه للضرب والإهانة. وتمكن أهله (والده موظف متقاعد ووالدته مدرسة) من رؤيته بعد مرور 40 يوماً على إعتقاله وعدم سماعهما أي أخبار عنه. واللافت أنه لم يتم بعد الإفراج عن طارق على الرغم من مرسوميْ العفو الصادريْن عن الأسد؛ لإتهامه من قبل السلطة السورية بتهمة "التحريض على التظاهر وإضعاف هيبة الدولة"، وهي تهمة لا يشملها العفو. وفي حين لا يزال مصيره ومصير المئات من الناشطين الآخرين مجهولاً، فإن طارق يشكِّل اليوم "رمزاً لشباب مدينة جبلة الأدهمية"، وفق ما ورد على مجموعته على الـ "فيس بوك"، المصرين على متابعة تحركاتهم حتى الرمق الأخير.

فتوى من إسطنبول بوجوب نصرة الشعب السوري

إستضافت العاصمة التركية "مؤتمراً لنصرة ودعم الشعب السوري" في أحد الفنادق القريبة من المطار، وذلك بمشاركة رجال دين مسلمين سُنة (عرب وأكراد وأتراك) بحثوا على مدى يومين في كيفية "نصرة الشعب السوري"، كما أصدروا فتوى في هذا الشأن.

في الآتي ما إنتهى اليه المؤتمر من قرارات كما نشرتْها صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الخميس 14 يوليو 2011:

أكد البيان الختامي للمؤتمر "أن نصرة الشعب السوري واجب شرعي"، وأصدروا فتوى بوجوب "الوقوف مع ثورة الشعب السوري لإسترداد حريته وكرامته ورفع الظلم عنه". فيما أدان البيان الختامي النظام الإيراني والمرشد الأعلى في إيران وحزب الله لموقفهم المؤيد للنظام السوري، ودعا جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى الخروج عن صمتهما وإدانة النظام السوري.

- التأكيد على سلمية الثورة السورية وعلى حرمة الدماء والممتلكات والأموال الخاصة والعامة وجميع المقررات المحرمة شرعاً، وإحترام جميع حقوق الطوائف والإثنيات في سورية، ودعوة الجيش السوري إلى حماية الشعب من بطش النظام والوقوف بجانب الثوار، كذلك دعوة المشايخ الذين يناصرون النظام السوري إلى

الإلتزام بقول الحق من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، "أعظم الجهاد عند الله كلمة عدل عند سلطان جائر".

- الوقوف مع الشعب السوري في مظاهراته السلمية لإسترداد حريته وكرامته ورفْع الظلم عنه.
- رفْضهم الإستعانة بالخارج تحت أي ذريعة، حفاظاً على وطنية الثورة ونظافتها وقطعاً لدابر المؤمرات على سورية.
- دعوة الجيش إلى الوفاء برسالته وحماية الشعب من بطش النظام الغاشم والوقوف إلى جانب الثوار.
- مناشدة علماء سورية أن يكونوا في الطليعة وأن يقودوا الجماهير في ثورتهم ضد النظام الظالم، محذرين المشايخ الذين يوالون النظام الظالم من عاقبة الأمور في الدنيا والآخرة.
- إحترام حقوق جميع الطوائف والمذاهب التي أمر الإسلام بإحترامها وتعايش معها قروناً عديدة.
- إعتبار الحريات العامة والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة مطالب أساسية لجميع طوائف الشعب السوري وفئاته دون إستثناء لبناء سورية الحديثة.
- مطالبة الجامعة العربية بالخروج عن صمتها وإدانة ممارسات النظام الظالمة، ومناشدة الأمم المتحدة وأحرار العالم الوقوف إلى جانب الشعب السوري في مطالبه المشروعة.
- تنديد بحملة الإعتقالات والتعذيب في سورية.
- الإفراج فوراً عن جميع المعتقلين وسحْب قوات الجيش والأمن والشبيحة من المدن والشوارع في سورية.
- تشكيل ثلاث لجان منبثقة عن المؤتمر (لجنة شرعية ولجنة إغاثة، ولجنة إعلامية).

إجتماعان في إسطنبول ودمشق..
ودعم إيراني للإقتصاد السوري

عقد معارضون سوريون وناشطون يدعمون الحركة الإحتجاجية "مؤتمر الإنقاذ الوطني" في وقت واحد في كل من دمشق وإسطنبول (يوم السبت 16 تموز 2011)، لتقرير ملامح خريطة الطريق للخروج بالبلاد من حالة الإستبداد إلى الديمقراطية وتحديد آليات الإستجابة للمطالب الواضحة للشارع السوري بإسقاط النظام".

ويعقد هذا المؤتمر بدعوة من "الشخصيات الوطنية السورية من داخل البلاد وخارجها". وأكّد أكثر من 500 شخص حضورهم هذا المؤتمر في العاصمة السورية وفي إسطنبول بتركيا. وأكّد البيان أن "هيئة تأسيسية للإنقاذ الوطني" ستتشكل خلال المؤتمر من أجل "وضع خريطة طريق للتحول الديمقراطي ومعالجة القضايا التي من أجلها إنتفض الشارع السوري". وستتشكل الهيئة من "مندوبين عن المعارضة ومن شباب الثورة". وقد عقد إجتماع غير مسبوق لمعارضين ومفكرين في 27 حزيران/يونيو الماضي في دمشق. ودعا المشاركون فيه الذين اجتمعوا في أحد فنادق قلب العاصمة، إلى مواصلة "الإنتفاضة السلمية" حتى بسط الديمقراطية في سورية التي يحكمها حزب البعث منذ نحو نصف قرن. وفي 26 أبريل/نيسان الماضي إجتمع معارضون سوريون في إسطنبول، ثم عقْد في مطلع يونيو مؤتمر للمعارضة السورية في مدينة إنطاليا التركية دعا إلى الرحيل الفوري للرئيس السوري.

وجاء ذلك في وقت قالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون الجمعة 15 تموز/يوليو 2011 إن الوضع في سورية "لا يزال مفتوحاً"، ورأت على هامش مشاركتها في إجتماع مجموعة الإتصال حول ليبيا في إسطنبول أن "المصير النهائي للنظام السوري والشعب السوري يعتمد على الشعب نفسه، وأعتقد أن الخيارات لا تزال مفتوحة". وأضافت: "لا أعتقد أننا نعلم كيف ستتمكن المعارضة في سورية من قيادة تحرُّكها وما هي مجالات التحرك لديها". وجددت كلينتون التأكيد على أن "سورية لا يمكنها العودة إلى الوراء" واعتبرت أن الرئيس بشّار الأسد "فقد شرعيته" بسبب قمعه الدامي للشعب السوري. لكنها أضافت: "في نهاية المطاف، يعود للشعب السوري رسْم طريقه".

إلى ذلك، ذكرت صحيفة فرنسية نقلاً عن تقرير لمركز أبحاث إيراني مرتبط بالقيادة الإيرانية أن الزعيم الأعلى آية الله علي خامنئي يؤيد تقديم مساعدة قيمتها 5.8 مليار دولار لسورية لدعم إقتصادها. وقالت صحيفة "لي زيكو" الفرنسية الإقتصادية أن الصعوبات التي تواجهها سورية دفعت القيادة الإيرانية إلى دراسة تقديم مساعدة مالية بقيمة 5.8 مليار دولار تشمل قرضاً لأجل ثلاثة أشهر بقيمة 1.5 مليار دولار يتم توفيره فوراً. وأضافت الصحيفة أن خامنئي وافق على فكرة المساعدة التي عُرضت في تقرير سري لمركز الأبحاث الإستراتيجية المرتبط بالقيادة الإيرانية. كما أن إيران قد ترسل أيضاً 290 ألف برميل من النفط يومياً إلى سورية خلال الشهر المقبل وتساعد على تعزيز إجراءات مراقبة الحدود لمنع السوريين من الفرار إلى لبنان وبحوزتهم أموال.

ندوة حوارية للمعلّم من على مدرَّج جامعة دمشق..

وتحديد 25 كلم لـ حركة سفيريْ فرنسا وأميركا

في ندوة حوارية من على مدرَّج جامعة دمشق يوم الأربعاء 20 تموز/يوليو 2011. وبدأ المعلّم حديثه بـ "الثوابت" التي تقوم عليها السياسة الخارجية السورية من "التمسك الصارم بمبدأ السيادة الوطنية واستقلالية القرار ومساندة الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني والتمسك بتحرير الجولان كاملاً حتى خط الرابع من حزيران (يونيو) لعام 1967 وكذلك بقية الاراضي العربية المحتلة مع التشديد على حق العودة بالنسبة إلى الفلسطينيين والعمل على تحقيق التضامن العربي، وذلك مد يد الصداقة لكل الدول التي تدعم موقفنا من مركزية الصراع العربي – الإسرائيلي وإلى الدول التي تسعى إلى إقامة علاقات معنا تقوم على الإحترام المتبادل والمصالح المتقابلة".

وتابع: "من المسلّمات السياسية لدى الدول بعامة ان مدى متانة وإستقرار الأوضاع الداخلية، ينعكس سلباً أو ايجاباً على متانة وفاعلية السياسة الخارجية بخاصة اذا كانت ثوابت هذه السياسة تتناقض مع مصالح وتوجهات قوى أخرى نافذة في العالم، حيث أن الإضطرابات الداخلية في أي بلد من شأنها ان تخلق مناخاً يفسح المجال للتدخلات الخارجية بذريعة أو بأخروالتي تصطنع هذه الأيام عناوين ومضامين تبدو جاذبة ومعنية بمصلحة المواطن السوري، لكنها في جوهرها تحمل اهدافاً تختلف كلياً عن صميم مصالح الشعب السوري. والمطالب الشعبية السورية المحقة والمشروعة تستخدم من قبل الدول الغربية ذريعة لتدخلات ومواقف تحاول الإخلال بالسيادة الوطنية السورية".

أضاف: "يجب التنبه إلى خطورة الازمة الراهنة في بلدنا على سياستنا الخارجية ووضعنا الدولي. هذا التنبه لا يعني التقليل من اهمية المطالب الشعبية. فهي كما قلت قبل قليل مطالب مشروعة، وهي ليست بعيدة عن توجهات الرئيس بشّار الأسد حتى منذ ما قبل الأحداث الاخيرة في بلدنا. إذ كانت ضمن برنامج عمله إصلاحات مطلوبة تأخرت بفعل ظروف الضغوط الخارجية أو ما سميته المعركة السياسية التي خاضتها سورية ضد الولايات المتحدة وغيرها. وأن الاسرة السورية بأمس الحاجة اليوم لأن تهدئ من اندفاعات الغضب والتحديات. تتمسك بالوحدة الوطنية ملاذاً ومصدر قوة وتتجه بتصميم وعزم إلى الاخذ بالإصلاحات المطروحة لتصنع من سورية وطناً للديموقراطية والحرية الإنسانية في ظل الوحدة الوطنية. بهذا، وبهذا وحده، نغلق الابواب امام التدخلات الخارجية اياً كان مصدرها ونخرج من الازمة الراهنة اكثر قوة وأكثر كفاءة على خوض معترك المستقبل الافضل".

كما حذّر وزير الخارجية السورية سفيريْ الولايات المتحدة وفرنسا "من التجـول خارج دمشق من دون إذن رسمي. واذا استمرت هذه المخالفة، سنفرض اجراء وهـو منع التجول في محيط يزيد على 25 كلم. ارجو ألا نضطر إلى هذا الإجراء"موضـحاً "نحن لم نطرد السفيرين لأن ذلك مؤشر على رغبتنا المستقبلية في علاقات افضل مـع واشنطن وباريس".

خدام: فشل الثورة سيُحكم سيطرة إيران

في حديث أدلى به عبد الحليم خدام نائب الرئيس السوري السابق مـن فرنسـا لـ فضائية "العربية" وأوردته صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم الخميس 21 تموز/يوليو 2011، قال: "إن إخفاق الثورة السورية سيؤدي إلى إحكام سيطرة إيـران على منطقة تمتد من ضفاف البحر المتوسط إلى أفغانسـتان عبـر لبنـان وسـورية والعراق"، وحث الدول العربية على "تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب السوري حيـث إن مستقبل وأمن المشرق العربي مرتبط بسقوط أو إستمرار نظام بشّار الأسد، وأنـه حال بقاء النظام فإن إيران ستتحول إلى قوة ستضطر كافـة دول المنطقـة للتفـاوض معها". أضاف: "أن طهران أرسلت خبراء من الحـرس الثـوري وناشـطين لتنظـيم عمليات قمع وتعذيب وقتل المتظاهرين في سورية".

وتابع: "إن إستمرار قتل المتظاهرين في الشارع السوري قد يدفع إلى الـرد على العنف بالعنف، وهو سيناريو قد يحول الثـورة مـن سـلمية إلـى أخـرى مسلحة".

قانون إنتخابات بعد الأحزاب..
ومراسلة أسدية – طالبانية

أقر مجلس الوزراء السوري قانون الإنتخابات، وذلك بعد مناقشته يوم الثلاثاء 26 تموز/يوليو 2011، وإدخال تعديلات طفيفة تبقيه منسجما مع الدستور الحـالي، وجـاء نص القانون الذي يتألف من 33 مادة على الشكل الآتي:

- "يتمتع بحق الإنتخاب كل مواطن سوري من الذكور والإناث أتم الثامنة عشـرة من عمره، ما لم يكن محروماً من هذا الحق، أو موقوفاً عنه وفقاً لأحكـام هـذا القانون". ويمنع القانون كما العادة حق الإنتخاب عن الجيش وقـوى الشـرطة، دون أن يمنعهم من الترشح بشروط، ويحدد شروط الترشح "بأن يكون سـورية منذ عشر سنوات على الأقل" وهي مادة خضعت للتعديل في قـانون الأحـزاب بإعتبارها لم تكن تشمل من تم تجنيسهم من الأكراد السوريين مؤخراً ويتجـاوز

عددهم عشرات الآلاف، كما أن يكون متماً الثلاثين من عمره بالنسبة لإنتخابات أعضاء مجلس الشعب، والخامسة والعشرين من عمره بالنسبة لإنتخابات المجالس المحلية، وأن يكتفي بإجادة القراءة والكتابة، التي عدلت عن اشتراط أن يكون حاملا الشهادة الثانوية.

- ويقضي القانون بتشكيل لجنة قضائية عليا للإنتخابات مقرها دمشق تتولى الإشراف الكامل على إدارة الإنتخابات واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان نزاهتها وحريتها وتشكيل لجان فرعية قضائية في كل محافظة تتبع اللجنة العليا وتعمل تحت إشرافها. و"تشكّل اللجنة من خمسة أعضاء من القضاة يسميهم مجلس القضاء الأعلى من مستشاري محكمة النقض ومثلهم احتياطاً، ويصدر مرسوم بتسميتهم".

عمل اللجنة:

"العمل على تأمين تطبيق أحكام هذا القانون بما يحقق الغاية المتوخاة منه" • "اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحضير للإنتخاب، وتنظيم وسائل الإشراف عليها، ومراقبتها" • "تسمية أعضاء اللجان الفرعية، والإشراف على عملها" • و"إعلان نتائج الإنتخاب النهائية لعضوية مجلس الشعب".

- وتنص **المادة 17** من القانون على أن كل محافظة في القطر هي بمثابة "دائرة إنتخابية بالنسبة لإنتخاب ممثليها أعضاء لمجلس الشعب، عدا محافظة حلب التي تتكوّن من دائرتين إنتخابيتين هما المدينة والريف"، و"يجري الإنتخاب لعضوية مجلس الشعب على أساس الدائرة الإنتخابية، وينتخب في كل دائرة عدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة لها بمرسوم".
- **المادة 19** على أن مجلس الشعب يتكون من ممثلين عن القطاعين: العمال والفلاحين. ونسبة تمثيلهم لا يجب أن تقل عن 50 في المئة من مجموع المقاعد وما يعرف ببقية فئات الشعب، فيما يكون بالنسبة لمجلس الإدارة المحلية "الفلاحون والعمال والحرفيون وصغار الكسبة (من لا يزيد مدخولهم على أربعة آلاف دولار أميركي سنويا) وتزيد نسبتهم عن 60 في المئة، وبقية فئات الشعب.

وكان القانون خضع لملاحظات وانتقادات من بينها تقسيم الدوائر التي لا تسمح للخصوصية السورية بالتعبير عن نفسها، كما نسب العمال والفلاحين التي هي من اشتراطات حزب البعث وتقع تحت مظلة الدستور الحالي، وهو ما عمل المشرعون على البقاء تحته وفي إطاره.

مؤتمر جديد في اسطنبول

قالت رئيسة اللجنة العربية للدفاع عن حرية الرأي والتعبير بهية مارديني ان "الملتقى التنسيقي الأول لنشطاء ومجموعات عمل الثورة في سورية سينعقد في اسطنبول الأربعاء 27 تموز وستستمر اعماله حتى 30 تموز الحالي ويهدف الملتقى إلى تطوير مجالات التنسيق بين نشطاء ومجموعات عمل الثورة وزيادة التعارف والتعاون بينهم، ويحتوي على دورات تدريبية في خمسة مجالات مختلفة تتبعها ورشات عمل متخصصة يمكن للناشط ان يختار المشاركة في احداها، وتشمل المجال الاعلامي والمجال السياسي والاستراتيجي والمجال الحقوقي والمجال الاغاثي ومجال التنسيق مع الداخل إضافة إلى الدعم اللوجستي".

بيريز مثنياً على الشعب السوري

ودعاوى قضائية لـ جمعيتين فرنسيتين

وصف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في مؤتمر صحافي عقده في القدس المحتلة وخص به الصحافيين الفلسطينيين الرئيس بشّار الأسد بـ "السفاح الذي يتعين عليه الرحيل، ان الشعب السوري شعب عملاق وشجاع"، معتبرا ان "الطموحات الإنسانية التي تنادي بالحرية والازدهار ستتفوق على القمع" لأنه من غير المعقول أن يُصدر أحد اوامره بإطلاق الرصاص الحي على شعبه لانهم يتظاهرون". أضاف: "لقد قتل ما يقارب الفي مواطن اعزل، وزج بعشرات الآلاف في السجون، وأنا لا اراهن على حكم الأسد، فهو لن يتغلب على الشعب".

أما في باريس، فقررت جماعتان فرنسيتان لحقوق الإنسان "شيربا" و"ترانسبيرانسي انترناشيونال فرنسا" رفع دعاوى قضائية مماثلة لدعاوى سابقة ضد الزعيم الليبي معمر القذافي والرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي ضد الرئيس بشّار الأسد ومقربين منه. في بيان صادر عن الجماعتين:

"انهما تريدان أن تعلن الحكومة عن جميع ما تكتشفه بخصوص الأموال... أضافت: "الهدف هو العمل على فتح تحقيق سيسعى حينئذ إلى تحديد الأموال التي ربما يمتلكها هؤلاء في فرنسا إما بأسمائهم وإما من خلال وسطاء... ثم تجميدها حتى لا يتم نقلها إلى جهات غير متعاونة".

ريبال رفعت الأسد(*).. يقول إنه سيعود

في حديث أدلى به ابن عم الرئيس بشّار الأسد ومدير منظمة الحرية والديمقراطية في سورية ريبال رفعت الأسد لصحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم الأربعاء 27 تموز/يوليو 2011 جاء فيه الآتي:

قال: "كلنا سنعود آجلا أم عاجلا إلى أرضنا الحبيبة". أضاف: "أطالب السلطات السورية بالسماح لوسائل الإعلام العربية والغربية بدخول المناطق التي تشهد إحتجاجات لنقل تفاصيل ما يجري على أرض الواقع، موضحا أن سفراء الدول الأجنبية في سورية يتوجهون بأنفسهم إلى عدد من أماكن الإحتجاج للتأكد من طبيعة الأوضاع الأمنية على الأرض، وقال نريد أن نعرف ونشاهد دعاوى النظام بالصوت والصورة من وجود مخربين وإرهابيين، ونريد أن نرى الثوار أيضاً الذين ضحوا بدمائهم وخرجوا من أجل الحرية والديمقراطية. مشيراً إلى أن كل دول العالم تراقب ما يحصل في سورية وتريد أن تعرف ما يحصل. لا تستطيع الاعتماد فقط على الجهات الإعلامية التي يسمح بها النظام. يجب على النظام السماح لعدة محطات أن تدخل إلى سورية

تابع: "إذا لم يكن بإمكان الأسد إجراء إصلاحات فإنه يجب أن يعترف بأنه رهينة لأصحاب المصالح الشخصية، ويجب أن يدرك أنه يتحمل المسؤولية عن كل شيء، لأنه رئيس الحكومة والجيش وحزب البعث، رغم التغيير الذي يبديه النظام السوري فإن المطلوب أكثر من ذلك فلا بد للإصلاح أن يتم بطريقة أسرع بكثير".

وحول مزاعم أن والده رفعت الأسد خرج من سورية ومعه أموال طائلة قال: "والدي كان مسؤولا عن التعليم العالي وكذلك الفرقة 569، والذي كان مسؤولا عن كل أموال سورية هو محمد مخلوف خال الرئيس بشّار، فقد كان مسؤولا عن البنك المركزي ومعظم عقود النفط وتوكيلات الشركات الأجنبية، ومنها شركة "الريجي"، وأنشأ والدي رابطة خريجي الدراسات العليا، وكان بها 30 ألف عضو، وأغلقت وتشتت أعضاؤها بمجرد أن غادر البلاد عام 1984. لقد عدنا إلى بلادنا الحبيبة عام 1990، ودشنا مطعم الأوركدية في الشام ولكنهم أغلقوه بعد عدة شهور، وكذلك صادروا بيتنا في اللاذقية وطاردونا بحملة إعلامية لا ترحم. وتحدى أي اتهامات لوالده بالمسؤولية عن المجزرة التي شهدتها مدينة حماه في 1982 حينما حاولت قوى المعارضة إنهاء حكم حزب البعث برئاسة حافظ الأسد، وقال كان والدي في تلك الفترة

(*) رفعت الأسد عم بشّار والقائد العسكري السابق الذي تنسب له المسؤولية على نطاق واسع عن سحق إنتفاضة "الإخوان المسلمين" عام 1982 ضد الرئيس الراحل حافظ الأسد، والتي قتل في تلك العملية آلاف الأشخاص انقلب على النظام في الثمانينات ويقيم في المنفى.

يقود الوحدة 569، التي تشكلت منها في ما بعد نواة الحرس الجمهوري وكان مقرها دمشق ولم يشارك في أحداث حماه التي قام بها "الإخوان المسلمون".

وحول وجود جماعات متطرفة، قال: "هناك أناس لسوء الحظ يحملون السلاح رغم الدعوات المستمرة للمظاهرات السلمية فقط، وهذه الجهات مثل المتطرفين الإسلاميين وجهات في النظام من المخابرات يهمهم بشكل كبير أن تحدث اشتباكات مسلحة".

مجلس التعاون الخليجي يخرج عن صمته

في موقف خليجي هو الأول منذ اندلاع الأزمة في سورية، أصدرت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يوم السبت 6 آب/أغسطس 2011 بيانا يدين الإستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين، ويأتي هذا الموقف الخليجي، ليكسر قاعدة ما سماه المتظاهرون السوريون "الصمت القاتل"، في إشارة إلى الصمت العربي الذي رافق الأزمة السورية منذ بدايتها. وجاء في البيان الخليجي ما نصه:

"تتابع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقلق بالغ وأسف شديد تدهور الأوضاع في الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وتزايد أعمال العنف، والإستخدام المفرط للقوة، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى من أبناء الشعب السوري الشقيق، وإذ تعرب دول المجلس عن أسفها وحزنها من إستمرار نزيف الدم في سورية، لتؤكد حرصها على أمن وإستقرار ووحدة سورية، وتدعو إلى الوقف الفوري لأعمال العنف وأي مظاهر مسلحة، ووضع حد لإراقة الدماء واللجوء إلى الحكمة، وإجراء الإصلاحات الجادة والضرورية، بما يكفل حقوق الشعب السوري الشقيق ويصون كرامته، ويحقق تطلعاته".

قانون جديد: أحزاب إلى جانب "البعث " بعد 48 عاماً.. لكن بشروط!(*)

أقر مجلس الوزراء قانوناً يسمح بتشكيل الأحزاب السياسية إلى جانب حزب البعث الحاكم، الذي سيطرمنذ 1963 على الحياة السياسية في البلاد، ويشترط لتأسيس أي حزب أن يقوم على عدد من الأهداف والمبادئ وهي:

(*) تخضع سورية منذ 48 عاما لحكم حزب البعث الذي يدعو إلى "الحرية والوحدة والاشتراكية". ويشكل البعثيون، وهم من الأقلية العلوية، ما يقرب من 1.2 مليون نسمة، من بين تعداد سورية البالغ 22 مليون نسمة. ويسيطر على المناصب الاستراتيجية، مثل الرئاسة ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان. وقرر الأسد في 21 أبريل/نيسان رفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ 48 عاما، وكان هذا مطلبا رئيسيا للمعارضة السورية.

أولاً: الالتزام بأحكام الدستور ومبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وإحترام الحريات والحقوق الأساسية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان والاتفاقيات المصدق عليها من الجمهورية العربية السورية.

ثانياً: الحفاظ على وحدة الوطن وترسيخ الوحدة الوطنية للمجتمع.

ثالثاً: علانية مبادئ الحزب وأهدافه ووسائله ومصادر تمويله.

رابعاً: عدم قيام الحزب على أساس ديني أو قبلي أو مناطقي أو فئوي أو مهني أو على أساس التمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون.

خامساً: أن تتم تشكيلات الحزب واختيار هيئاته القيادية ومباشرته نشاطه على أساس ديمقراطي.

سادساً: أن لا تنطوي وسائل الحزب على إقامة أي تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية علنية أو سرية أو إستخدام العنف بكل أشكاله أو التهديد به أو التحريض عليه.

سابعاً: أن لا يكون الحزب فرعا أو تابعا لحزب أو تنظيم سياسي غير سوري.

وأكد وزير الإعلام السوري، عدنان محمود، في تصريح للصحافيين عقب الجلسة مساء الأحد 7 آب/أغسطس 2011 أن مشروع قانون الأحزاب "سيقود إلى تفعيل الحراك السياسي وتوسيع المشاركة الصحيحة في إدارة الدولة، من خلال إيجاد البيئة المناسبة لقيام أحزاب جديدة وفق برامج سياسية، وتعمل بالوسائل الديمقراطية والسلمية بقصد تداول السلطة والمشاركة في مسؤوليات الحكم".

أوغلو في دمشق.. و"إنذار أخير"

وصل وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، يوم الثلاثاء 9 آب/أغسطس 2011، إلى دمشق، محملاً برسائل أميركية تركية إلى نظام الأسد.

ففي مكالمة هاتفية أجرتها هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية مع أوغلو يوم الأحد 6 آب 2011، حيث تطرقت إلى الوضع في سورية وإلى نداءات المجتمع الدولي المطالبة بوقف العمليات العسكرية ضد المتظاهرين المناهضين للرئيس بشّار الأسد.

من ناحية أخرى، أفادت وسائل إعلام تركية أن وزير الخارجية أحمد داود أوغلو أجرى محادثات مع الرئيس بشّار الأسد يوم الثلاثاء 9آب 2011؛ حيث دعا أوغلو لوقف العمليات العسكرية ضد المتظاهرين المدنيين. وأبلغ الرئيس بأن زيارته إلى دمشق هي "التحذير الأخير" للحكومة السورية حيث أنه في حالة عدم وقف العمليات العسكرية فإن الوضع في سورية سيسير نحو الاسوأ.

ولم تلق رسالة داود أوغلو ترحيبا من الجانب السوري، حيث وصفت بثينة شعبان التحذير التركي بانه قاطع. وعلى دمشق، على حد وصفها، تحضير ردا قاطعا ايضا.

وتتجه أنظار العالم إلى زيارة داوود أوغلو إلى دمشق. حيث تعلّق أمريكا والدول الأوروبية آمالاً كبيرة على هذه الزيارة لحل الأزمة، فيما تتوسل دماء المدنيين جموع العالم لوقف آلة القتل والقمع السورية ضدهم.

ويشبه بعض المراقبين زيارة أوغلو إلى دمشق اليوم بزيارة وزير الخارجية التركي في زمانه"عبدالله جول" إلى العراق إنذاراً للرئيس العراقي السابق صدام حسين قبيل غزو الجيش الأمريكي للعراق.

من جانبه، قال بهادير دينسر خبير شؤون الشرق الاوسط بمؤسسة الابحاث الاستراتيجية الدولية في أنقرة إنه لا يتوقع تغييرا من جانب الحكومة السورية نظرا لتعليقات الحكومة السورية في دمشق بشأن زيارة داود أوغلو.

"منظمة التحرير" تتهم..

ومنظمة أميركية تطالب بعقوبات

أعلن أمين السر للجنة التنفيذية لـ "منظمة التحرير الفلسطينية" ياسر عبد ربه يوم الثلاثاء 16 آب/أغسطس 2011، إن هجوماً شنته قوات الأمن السورية على مخيم للاجئين الفلسطينيين في مدينة اللاذقية الساحلية السورية يمثل جريمة ضد الإنسانية.

وقال عبد ربه: "القصف يجري من خلال البوارج البحرية والدبابات على بيوت من الصفيح وعلى أناس لا مكان لهم يلجأون إليه ولا حتى أي ملجأ يستطيعون الإحتماء فيه من هذه الأعمال". أضاف: "هذه جريمة ضد الإنسانية ونحن في الوقت ذاته نشاطر الشعب السوري الأهداف ذاتها.. الرغبة ذاتها في الوصول إلى الكرامة والحرية".

تقرير وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا):

قال المتحدث بإسم الوكالة في القدس المحتلة كريس جانيس "إن أحدث تقرير لـ (أونرو) يشير إلى أن مخيم الرمل الذي يعيش فيه عشرة آلاف لاجيء فلسطيني مسجل أصبح الآن مهجورا تماماً قريباً". وذكرت الـ "أونروا" يوم الإثنين 15 أغسطس أن أربعة لاجئين قتلوا وأصيب 17 في أعمال العنف. أضاف: "مبعث خوفنا هو أنه دون إمكانية الوصول إلى هناك فإن العدد قد يكون أكبر لكننا لا نعرف ببساطة".

تابع: "من الواضح أنه (المخيم) كان مسرحاً لعملية أمنية أو عسكرية. ما زلنا قلقين للغاية. الأونروا بحاجة إلى وصول عاجل للعاملين في المجال الإنساني إلى هناك، لأن الأمورتزداد قتامة وبعثا على القلق في كل دقيقة. لقد أصبح أناس منسيون أناساً مختفين الآن".

هيومان رايتس ووتش تحث على التجميد

وفي بيان صادرعن لوتي ليخت، مديرة فرع الإتحاد الأوروبي في منظمة "هيومان رايتس ووتش" لحقوق الإنسان يوم الثلاثاء 16 آب/أغسطس 2011، قالت: "أنها وجهت في 12 آب الحالي رسالة إلى الإتحاد الأوروبي ووزراء خارجية دول الأعضاء تحثهم على تجميد ممتلكات الشركة السورية للنفط والشركة السورية للغاز والبنك المركزي السوري"، أضاف البيان: "أن سلطات سورية تواصل قتل شعبها بالرغم من جهود كثيرة بذلتها دول أخرى بما فيها حلفاء سابقون لحثهم على التوقف"، معتبرة أن هذا المطلب "يرمي إلى إضعاف قدرة الحكومة (السورية) على تمويل قمعها وإيذاء الشعب السوري الذي يطالب بحقوقه الأساسية بشجاعة".

وتابع البيان: "أن القانون السوري ينص على أن تكون الحكومة المالك الأكبر لأسهم قطاع النفط والغاز عبر إمتلاكها الشركتين السوريتين للنفط والغاز، اللتين تملكان حصة 50في المئة في كل مشروع للنفط والغاز في البلاد، وأن معظم النفط والغز للمنتجين يستخدمان محلياً، فيما يتم تصديرحوالي 150 ألف برميل في اليوم يتوجه أكثر من 95 في المئة منها إلى أوروبا ولا سيما أيطاليا وهولندا وفرنسا وألمانيا".

"المؤتمر السوري للتغيير"

يطالب بتصعيد الضغط الدولي

صدر بيان ترحيبي عن المؤتمر السوري للتغيير (إنطاليا) جاء فيه الآتي:

- "البيان الدولي، لا يزال دون مستوى الفظائع التي يرتكبها النظام في سورية ضد الشعب الأعزل من كل شيء إلا من كرامته، وأن ما يقوم به هذا النظام ليس انتهاكات لحقوق الإنسان، بل هو إزدراء للقيم الإنسانية، منذ الحرب العالمية الثانية".
- "نظام الأسد، فاقد للشرعية الوطنية منذ وصوله إلى السلطة، وتعزز فقدانه لها بإطلاق عملياته الوحشية في كل أرجاء البلاد، بما في ذلك القتل والسحل والإعتقال والإخفاء والتعذيب والتجويع والحصار والتهجير. كما أنه لم يستهدف

المدنيين العزل فحسب، بل يستهدف أيضاً الأطفال والشيوخ والنساء، وحتى الجرحى، ويقوم بالإضافة إلى حملات الإعتقال الهائلة - بإعتقال جثث الشهداء، والتمثيل بها".

- إن الإشارة التي وردت في البيان الدولي بـ "دعوة جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس"، لا تنطبق بأي حال من الأحوال على الوضع المأساوي في سورية، لأن هناك طرف واحد فقط يقوم بالأعمال الوحشية، ويرتكب الفظائع، وهو نظام بشّار الأسد.
- ويشكر المؤتمر السوري للتغيير، مجلس الأمن على "أسفه العميق لمقتل المئات"، إلا أنه يشدد على أن وقف قتل الأبرياء، لا يتم إلا بتصعيد الضغط الدولي على نظام الأسد وعزله، بما يتناسب وهول الفظائع التي تشهدها كل المناطق السورية، لا سيما المدن الخاضعة لحصار وإحتلال قواته، التي يستخدم فيها أسلحته الثقيلة، ضد ما لا يحمل حتى حجراً، بل ويستهدف حتى الفارين من جحيم آلته الفتاكة، ويمنع عنها وصول الخبز، ويقطع المياه والكهرباء والاتصالات".
- إن الوضع الراهن في سورية، يتطلب قراراً صادراً عن مجلس الأمن الدولي، أكثر من بيان يدين انتهاكات حقوق الإنسان ويعبر عن القلق". إن ما تشهده سورية الآن، تجاوز مرحلة البيانات إلى القرارات الملزمة، خصوصاً بعدما ضرب (ويضرب) نظام الأسد الفاقد للشرعية الدولية عرض الحائط، مناشدات ومطالبات وتحذيرات المجتمع الدولي، لوقف أعماله الوحشية والهمجية، مع التأكيد، على أن التزام مجلس الأمن الدولي بـ "سيادة ووحدة أراضي سورية"، هو في الواقع خط أحمر، لا يقبل المؤتمر السوري للتغيير لأحد أن يتجاوزه بأية صورة كانت. فالسوريون الذي يقومون بثورتهم الشعبية السلمية العارمة، طلباً لحريتهم المسلوبة، يحمون سيادة ووحدة بلادهم، من النظام الوحشي نفسه، الذي يعتبرها قضية ليست ذات معنى".

أما أمين سر المؤتمر محمد كركوتيفإعتبر أن "النظام السوري - وفي مقدمته بشّار الأسد - ليس سوى عار على الإنسانية، بعدما قال الشعب السوري كلمته بزواله إلى الأبد، وأن المجتمع الدولي مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى، بعزله نهائيا، خصوصا بعدما ضرب عرض الحائط بكل المناشدات والطلبات وحتى التحذيرات الدولية له". أضاف: "إن المرسوم الذي أصدره الرئيس الأسد والمتعلق بالتعددية الحزبية لا يخرج عن كونه محاولة أخرى بائسة ويائسة، لإنقاذ نظامه الذي يستكمل فقدان شرعيته الدولية، بعدما فقدها أصلا منذ وصوله إلى الحكم، حيث أن الفظائع التي ارتكبها ويرتكبها هذا النظام بحق الشعب السوري الأعزل من كل شيء، إلا من

كرامته، تجاوزت كل المراسيم والقوانين، بل لم يعد لبشّار الأسد مكان في سورية، هو وبقية عصابته، إلا في قصف اتهام، في محاكمة سورية عادلة، يحاسب فيها على جرائم القتل والسحل والإخفاء والتجويع والتهجير".

تابع: "إذا ما كان هناك من يطالب بإصلاحات في سورية، فهو يعيش بأوهام الماضي، فلا يمكن أن يقوم نظام سفاح سورية بإصلاحات مهما بلغ شأنها، لأنه في الواقع سينتهي على وقعها، فالذي يقتل ويدمر ويحاصر ويعتقل ويسحل ويهجر ويجوع، لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يكون جزءا من الإصلاحات".

وتوجه كركوتي إلى الذين "لا يزالون يعتقدون بإمكانية منْح سفاح سورية فرصة"، ودعاهم إلى أن "يستعرضوا فقط، بسالة السوريين في مواجهة أبشع أنواع الأسلحة، بصدور عارية"، لأن من واجب كل حر شريف أن يقف مع ثورة سلمية منقطعة النظير، في التاريخ الحديث، خصوصا في ظل موقف عربي غريب، وموقف دولي لا يرقى إلى مستوى الفظائع التي ترتكب في كل أنحاء سورية".

الإتحاد الأوروبي: 20 شخصية سورية جديدة على لائحة العقوبات

أعلن الإتحاد الأوروبي في بيان صادر عن مكتب كاترين أشتون، منسقة السياسة الخارجية الأوروبية ببروكسل يوم الثلاثاء 23 آب/أغسطس 2011، عن 20 اسماً لعدد من الشخصيات والكيانات السورية التي أضيفت إلى لائحة العقوبات ضد النظام السوري، وذلك تنفيذا لقرار سابق جرى اعتماده في المجلس الوزاري الأوروبي.

قال البيان: "إنه قرر توسيع عقوباته على النظام السوري في ظل تصاعد حملة القمع ضد المتظاهرين المسالمين"، مشيراً إلى أنه سبق وحذر من أنه بصدد اتخاذ إجراءات للرد على التطورات الحاصلة في سورية، ولكن تصاعدت حدة العنف والإستخدام الكثيف للقوة العسكرية مما أفقد النظام شرعيته ويستوجب تنحي الرئيس بشّار الأسد". أضاف: "أنه إزاء كل هذه التطورات قرر الإتحاد الأوروبي إضافة 20 اسما جديدا من الأفراد والكيانات التي يشملها حظر السفر وتجميد الأرصدة، طبقا لقرارات سابقة اتخذها مجلس وزراء خارجية دول الإتحاد في تموز/يوليو الماضي".

وتابع البيان الأوروبي: "جرى التوصل إلى اتفاق سياسي لتوسيع نطاق التدابير العقابية ضد النظام السوري، مع التقليل من الآثار السلبية المحتملة على الشعب السوري، وإنه يجري حالياً إعداد مقترحات لفرض حظر على استيراد النفط الخام السوري إلى الإتحاد الأوروبي، وتعليق المساعدات التقنية لبنك الإستثمار الأوروبي،

وفرض تجميد الأصول وحظر السفر على الذين يستفيدون من دعم وسياسات النظام". وتشتري أوروبا 95 في المائة من النفط الذي تصدره سورية ما يمثل ثلث عائداتها.

و ختاماً، "يتعهد الإتحاد إلى وضع حد لأعمال القمع الوحشية ومساعدة المواطنين على تحقيق طلباتهم المشروعة".

وكانت دول الإتحاد البالغ عددها 27 دولة فرضت بالفعل عقوبات على 35 فردا، بينهم الرئيس السوري بشّار الأسد، تنطوي على تجميد أصول ومنع من السفر واستهدفت شركات ذات صلات بالجيش مرتبطة بقمع الإحتجاجات

مشروع قرار مقترَح في مجلس الأمن

نعرض أدناه نص مشروع القرار المقترح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن سورية، كما تم توزيعه على الدبلوماسيين بعد ظهر الثلاثاء 23 آب/أغسطس 2011، حسب النسخة التي حصلت عليها صحيفة "نيويورك تايمز":

1- يدين إستمرار الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من قبل السلطات السورية، مثل إستخدام القوة ضد المدنيين وعمليات الإعدام بشكل تعسفي والقتل واضطهاد المتظاهرين والعاملين بوسائل الإعلام وعمليات الإعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتدخل لمنع الوصول إلى العلاج والتعذيب والعنف الجنسي وسوء المعاملة، بما في ذلك ضد الأطفال.

2- يطالب الحكومة السورية بأن تضع حدا، وبشكل فوري، لكافة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد أولئك الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات، وأن تقوم بحماية سكانها، وأن تمتثل بشكل كامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي المطبق وتنفذ بشكل كامل قرارات مجلس حقوق الإنسان S-16/1، S-17/1، S-18/1 وقرار الجمعية العامة A/RES/66/176.

3- يدين كافة أعمال العنف، بغض النظر عن المكان الذي تأتي منه، ويطالب في هذا الصدد جميع الأطراف في سورية، بما في ذلك الجماعات المسلحة، أن تتوقف بشكل فوري عن جميع أعمال العنف أو الأعمال الانتقامية، بما في ذلك الهجمات ضد مؤسسات الدولة، وفقا لمبادرة جامعة الدول العربية.

4- يذكر بأنه تجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف.

5- يطالب الحكومة السورية، وفقا لخطة عمل جامعة الدول العربية الصادرة في الثاني من نوفمبر 2011 وقرارها الصادر في 22 يناير أن تقوم بما يلي، من دون تأخير:

أ. وقف جميع أعمال العنف وحماية السكان.

ب. إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي بسبب الأحداث الأخيرة.

ج. سحب جميع القوات العسكرية والقوات المسلحة السورية من المدن والبلدات، وإعادتها إلى ثكناتها الأصلية.

د. ضمان حرية التظاهر السلمي.

هـ. السماح لجميع المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية بالتحرك بشكل كامل، ودون عوائق، في جميع أنحاء سورية لمعرفة حقيقة الوضع على الأرض ورصد الحوادث التي تجري هناك.

و. السماح لبعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية بأن تتحرك بشكل كامل ودون أية عوائق.

6- يطالب بعملية سياسية شاملة بقيادة سورية تجري في بيئة خالية من العنف والخوف والترهيب والتطرف وتهدف إلى تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري ومعالجة شواغله بشكل فعال.

7- يدعم بشكل كامل، في هذا الصدد، مبادرة جامعة الدول العربية الواردة في القرار الصادر في الثاني والعشرين من يناير بغية تسهيل عملية انتقال سياسي تؤدي إلى نظام سياسي ديمقراطي وتعددي يكون فيه المواطنون متساوين بغض النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم، بما في ذلك من خلال البدء في حوار سياسي جاد بين الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية تحت رعاية جامعة الدول العربية ووفقا للجدول الزمني المحدد من قبل جامعة الدول العربية، بهدف:

أ. تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ب. تفويض الرئيس السوري لنائبه بكافة صلاحياته لكي يتعاون بشكل كامل مع حكومة الوحدة الوطنية حتى تتمكن من أداء واجباتها خلال الفترة الانتقالية.

ج. إجراء إنتخابات حرة وشفافة تحت إشراف عربي ودولي.

7- مكرر) - يشجع جامعة الدول العربية على مواصلة جهودها بالتعاون مع جميع الأطراف السورية الفاعلة.

8- يدعو السلطات السورية، في حال استئناف بعثة المراقبين العرب لعملها، أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية، وفقا لبروتوكول جامعة الدول العربية الصادر في التاسع عشر من ديسمبر 2011، بما في ذلك من خلال مساعدة البعثة على الوصول لأي مكان دون أية عوائق ومنحها حرية التحرك وتسهيل دخول المعدات التقنية اللازمة لعمل البعثة وضمان حق

البعثة في إجراء المقابلات مع أي شخص، سواء بشكل علني أو بصورة فردية، وضمان عدم معاقبة أو مضايقة أو الانتقام من أي شخص يتعاون مع البعثة.

9- يؤكد على ضرورة قيام الجميع بتقديم كل أشكال المساعدة اللازمة للبعثة، وفقا لبروتوكول جامعة الدول العربية الصادر في التاسع عشر من ديسمبر 2011 وقرارها الصادر في الثاني والعشرين من يناير 2012.

10- يطلب من السلطات السورية أن تتعاون تعاونا كاملا مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومع لجنة التحقيق التي أوفدها مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك منحها حرية التحرك دون أي عائق داخل البلاد.

11- يدعو السلطات السورية للسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول بشكل آمن ودون أية عوائق من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة.

12- يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتوفير الدعم لجامعة الدول العربية، بما فيها بعثة المراقبة التابعة لها، وتشجيع التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية.

13- [يود الإحاطة علما بالتدابير التي فرضتها جامعة الدول العربية على السلطات السورية في 27 نوفمبر 2011، ويشجع كافة الدول على اتخاذ خطوات مماثلة، وأن تتعاون بشكل كامل مع جامعة الدول العربية في تنفيذ التدابير التي فرضتها.

14- يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، بالتشاور مع جامعة الدول العربية، في غضون 15 يوما من اعتماده وأن يقدم تقريرا كل 30 يوما بعد ذلك.

15- يقرر مراجعة تنفيذ سورية لهذا القرار في غضون 15 يوما، ويتخذ مزيدا من التدابير، في حال لم تمتثل سورية، بالتشاور مع جامعة الدول العربية.

16- يقرر أن تبقي المسألة قيد النظر.

قانون جديد للإعلام

أصدر الرئيس بشّار الأسد يوم الأحد28 آب/أغسطس 2011 مرسوماً تشريعياً يتعلق بقانون جديد للإعلام، يشمل جميع الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية، إضافة إلى تأسيس "مجلس وطني للإعلام"، وكانت اللجنة المكلفة صوغ قانون الإعلام برئاسة طالب قاضي أمين أنجزت عملها نهاية شهرتموز 2011 بعد سلسلة من اللقاءات مع خبراء في مجال الإعلام، وسلمته إلى مجلس الوزراء الذي وضع الصياغات اللغوية والقانونية للسماح بتأسيس وسائل إعلام خاصة.

وقال وزير الإعلام الدكتور عدنان محمود إن القانون "يلبي حاجات الرأي العام السوري المعرفية والإعلامية وممارسة حرية التعبير والرأي وإغناء الحياة السياسية والحوار المجتمعي وتطوير المناخ الديموقراطي في البلاد"، وانه "سيؤدي إلى نمو في قطاع الإنتاج الإعلامي وتحسين جودته شكلاً ومضموناً وخلق جو من المنافسة بين وسائل الإعلام العامة والخاصة، إضافة إلى توفير فرص عمل جديدة لاختصاصات جميع الكوادر المرتبطة بالعمل الإعلامي". أضاف: "أن القانون سيكون نافذاً خلال شهر وستصدر التعليمات التنفيذية الخاصة به بالتنسيق بين وزارة الإعلام والمجلس الوطني للإعلام، ويفرض إعادة هيكلة وسائل الإعلام الحالية في سورية التي يصل عددها إلى 250 مطبوعة في القطاعين العام والخاص و21 إذاعة".

وتابع: "أن المرسوم يتضمن مميزات إحداها أنه لا يتضمن عقوبة السجن في ما يتعلق بالنشر، بحيث تكون العقوبات إذا كانت لها علاقة بالنشر في مجال الغرامات المالية".

وتحدد المادة 13 من القانون محظورات النشر، وتتضمن "أي محتوى من شأنه المساس بالوحدة الوطنية والأمن الوطني أو الإساءة إلى الديانات السماوية والمعتقدات الدينية أو إثارة النعرات الطائفية أو المذهبية، وأي محتوى من شأنه التحريض على ارتكاب الجرائم وأعمال العنف والإرهاب أو التحريض على الكراهية والعنصرية، والأخبار والمعلومات المتعلقة بالجيش والقوات المسلحة باستثناء ما يصدر عن الجيش والقوات المسلحة ويسمح بنشره، وكل ما يحظر نشره في قانون العقوبات العام والتشريعات النافذة وكل ما تمنع المحاكم من نشره، وكل ما يمس رموز الدولة".

وأضاف أمين أن القانون نظم أيضاً تأسيس وكالات للأنباء و"تنظيم النشر الإلكتروني"، إضافة إلى تأسيس مجلس وطني للإعلام مستقل مالياً وإدارياً، بحيث يتبع مجلس الوزراء وليس وزير الإعلام. وقال إن "التعديلات" التي أضيفت على مسودة لجنة الإعلام "كانت في صالح القانون"، بحيث بات رئيس وأعضاء المجلس يسمون بـ "مرسوم تحدد فيه تعويضاتهم وذلك لولاية مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة تالية واحدة".

وبحسب المرسوم، فإن المجلس يتولى "العمل على حماية حرية الإعلام وحرية التعبير عن الرأي وتعدديته وإبداء الرأي في كل ما يتعلق برسم السياسات الإعلامية، ووضع الأسس والضوابط الكفيلة بتنظيم قطاع الإعلام وفق أحكام هذا القانون وإصدار القرارات واللوائح التنظيمية اللازمة لهذا الغرض، دراسة طلبات التراخيص للوسائل الإعلامية، وتحفيز المنافسة العادلة في قطاع الإعلام وتنظيمها والعمل على منع الممارسات المخلة بالمنافسة".

أوباما يدعو الأسد للتنحي

وتقرير يُعَد لتقديمه للمحكمة الجنائية الدولية

في أول دعوة أميركية علنية وصريحة أتت من الرئيس أوباما يوم الخميس 18 آب/أغسطس 2011 للرئيس بشّار الأسد جاء فيها: "قلنا بإستمرار إنه على الرئيس الأسد أن يقود انتقالاً ديمقراطياً أو أن يتنحى. لم يقد (الانتقال)، ومن أجل الشعب السوري فقد آن الأوان لكي يتنحى الرئيس الأسد". وتحدث الرئيس أوباما عن عقوبات جديدة صارمة للمساعدة على إنهاء العنف.

وجاء في تقرير صادر عن نافي بيلاي، المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة تمت صياغته ويقع في 12 صفحة من جانب لجنة من 13 خبيراً الآتي:

"إن حملة القمع السورية ضد الإحتجاجات قد ترقى لمستوى جرائم ضد الإنسانية، هناك مجموعة انتهاكات لحقوق الإنسان تمثل هجوماً واسعاً أو ممنهجاً على السكان المدنيين"، ودعت مجلس الأمن الدولي إلى إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية.

ومن المقرر أن تتوجه بيلاي بكلمة إلى مجلس الأمن يوم الخميس 18 آب/أغسطس حيث سيعقد اجتماع خاص حول حقوق الإنسان والطوارئ الإنسانية في سورية.

وأجرى أعضاء اللجنة بين 15 آذار/مارس و15 تموز/يوليو تحقيقات على حدود سورية في غياب التعاون من جانب الحكومة السورية في ما يتعلق بالوصول إلى البلاد، اضطرت للعمل في أربعة بلدان محاذية لسورية للحصول على معلومات ذات مصداقية من مصادر مختلفة، من بينهم آلاف السوريين ممن غادروا البلاد في الأسابيع التي سبقت التحقيق. وتمكن أعضاء اللجنة من مشاهدة نحو خمسين تسجيلاً مصوراً وصوراً عدة "مرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان" تم الحصول عليها من مصادر خاصة أو وسائل إعلامية.

الأسد في مقابلة مع التلفزيون السوري لمدة 40 دقيقة

أطل الرئيس السوري بشّار الأسد، للمرة الأولى في مقابلة على التلفزيون السوري يوم الأحد 21 آب/أغسطس 2011 وحاوره المذيعان أسامة شحادة ورشا الكسار، وخصص لهذا اللقاء مدة أربعين دقيقة بثها التلفزيون السوري بعد نشرة الأخبار الرئيسية. وسنورد نص المقابلة كما جاء وأوردته صحيفة" السفير" اللبنانية في عددها الصادر (يوم الإثنين 22 آب 2011):

الوضع الأمني:

بدأ بالحديث عن الوضع الأمنيحيث قال: "أن نظرة القيادة السورية المتفائلة تبنى على فشل المخطط الذي كان مقررا والذي يهدف إلى إسقاط سورية خلال أسابيع قليلة، إنتقل عمل الطرف الآخر الآن للتوجه العسكري ولكن الدولة قادرة على التعامل معه، فهناك ثمة إنجازات أمنية لا نستطيع الإعلان عنها الآن، منذ البدايةالحل سياسي إلا أنه لا يمكن أن يسير بمعزل عن توفير الأمان".

الأطمئنان الأمني

وقال الرئيس الأسد رداً على سؤال حول إن كان يمكن القول إنه تم الدخول في مرحلة الاطمئنان الأمني: "لا نستطيع أن نأخذ الجانب الأمني بمعزل عن كل الجوانب الأخرى والمهم هو الجانب السياسي والجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي مهم... لكن نسمي كل هذه الجوانب بالجانب السياسي". أضاف الأسد "إن ما يطمئن اليوم ليس الوضع الأمني الذي يبدو أنه أفضل ولكن ما يطمئن أن المخطط كان مختلفا تماما. كان المطلوب إسقاط سورية خلال أسابيع قليلة. بالنسبة للوضع الأمني حالياً تحول باتجاه العمل المسلح أكثر وخاصة خلال الأسابيع الأخيرة وتحديدا في الجمعة الماضية من خلال الهجوم على نقاط الجيش والشرطة والأمن وغيرها وإلقاء القنابل وعمليات الإغتيال ونصب الكمائن لحافلات النقل المدنية أو العسكرية. وبدأنا بتحقيق إنجازات أمنية مؤخراً لن نعلن عنها الآن لضرورة نجاح هذه الإجراءات. ولكن أنا لست قلقا من هذه الأحداث حاليا. نعم أستطيع أن أقول إن الوضع من الناحية الأمنية أفضل".

وجوابا على سؤال يتعلق بالتعامل مع الأحداث قال الأسد: "طرح هذا الموضوع عدة مرات وكان جوابي أنه لا شيء اسمه الحل الأمني ولا الخيار الأمني. يوجد فقط حل سياسي. حتى الدول التي تذهب لتشن حروبا بجيوشها تذهب من أجل هدف سياسي وليس من أجل هدف عسكري. لا خيار أمنيا وإنما يوجد حفاظ على الأمن لكي نكون دقيقين".

الإنتخابات والإصلاحات

وإعتبر الأسد أن "حزب البعث هو الحزب الذي صاغ ماضي سورية وحاضرها خلال العقود الخمسة الماضية وأن نقاشا دار خلال اجتماع اللجنة المركزية للحزب حول ما هي الآليات التي يمكن أن نطور من خلالها العمل الحزبي لكي يبقى في موقعه خلال العقود المقبلة". تابع: "نحن في مرحلة انتقالية وسنتابع القوانين وستكون هناك إنتخابات وستكون هناك مراجعة للدستور. هي مرحلة انتقالية وحتى بعد صدور

كل هذه الحزمة سنبقى في مرحلة انتقالية. والمرحلة الانتقالية هي مرحلة حرجة وحساسة وأهم شيء في هذه المرحلة أن نستمر في الحوار، هذه إحدى أهم النقاط التي نوقشت خلال اجتماع اللجنة المركزية والفروع في المحافظات. وهناك من طرح تعديل المادة الثامنة. وهذه المادة هي جوهر النظام السياسي الموجود في الدستور. وهناك عدة مواد متعلقة بهذه المادة، فتبديل المادة الثامنة فقط هو كلام غير منطقي وتبديل المواد الأخرى من دون المادة الثامنة أيضاً كلام غير منطقي. وهذه المواد التي أتحدث عنها والمرتبطة بالمادة الثامنة بمجملها تجسد جوهر النظام السياسي في سورية"...

و حول الإجراءات التطبيقية والجدول الزمني التقريبي لتنفيذ قانوني الإنتخابات والأحزاب على الأرض بشكل نهائي قال الأسد: "ليس تقريبيا. في هذا الأسبوع يعني خلال الأيام القليلة المقبلة حتى يوم الخميس يجب أن نصدر بالنسبة لقانون الأحزاب... اللجنة المعنية بقبول الطلبات أي لجنة الأحزاب المؤلفة من وزير الداخلية وقاض وثلاث شخصيات مستقلة. ونحن تقريبا أنهينا البحث عن الأسماء وسيصدر القرار خلال الأيام القليلة المقبلة. وبالنسبة لقانون الإنتخابات أيضاً سيكون جاهزا لكن قانون الإنتخابات كان مرتبطا من جانب بقانون الأحزاب ومرتبطا من جانب آخر بقانون الإدارة المحلية الذي سيكون أيضاً جاهزا خلال الأيام القليلة المقبلة لكي يصدر مع تعليماته التنفيذية. ولاحقا يمكن أن نحدد موعد الإنتخابات، بدءاً من الأسبوع المقبل من المفترض أن نكون جاهزين عمليا لإعلان أحزاب جديدة ولقبول طلبات من الأحزاب ضمن جدول زمني يحدده القانون فنعتبر هذا الموضوع منتهيا"...

وأضاف الأسد: "إن قانون الإدارة المحلية انتهى منذ أيام قليلة في الحكومة وسوف يصدر خلال الأيام القليلة المقبلة. وربط قانون الإدارة المحلية بقانون الإنتخابات هو ربط طبيعي. قانون الإدارة المحلية يعطي حداً أدنى مدة 45 يوماً كمهلة لإعلان الإنتخابات. عندما يصدر مرسوم بتحديد موعد الإنتخابات فسيكون أمامنا 45 يوما أي شهراً ونصف شهر. وبما أن هذا القانون أتى بتعديلات على البنية الإدارية للإدارة المحلية فإن وزارة الإدارة المحلية طلبت أن يكون هناك أيضاً زمن مماثل كمهلة لكي يتسنى لها الوقت لإعداد هذه البنية الجديدة. فإذاً نستطيع أن نقول إن إنتخابات الإدارة المحلية يمكن أن تكون بعد ثلاثة أشهر من صدور هذا القانون. أي عمليا في شهر كانون الأول". أضاف: "ما تبقى هو قانون الإعلام المفترض أن يصدر قبل نهاية رمضان وتصدر تعليماته التنفيذية ونبدأ مباشرة بتطبيقه. وبعد حزمة القوانين أي بعد شهر رمضان لا بد من الانتقال إلى تشكيل لجنة من أجل البدء بدراسة ومراجعة الدستور. هذه اللجنة تحتاج كحد أدنى إلى ثلاثة أشهر ولا أعتقد أنها تحتاج

إلى أكثر من ستة أشهر. طبعا هذا الموعد الدقيق أو الجدول الزمني الدقيق يجب أن يوضع بالتنسيق مع اللجنة التي ستقوم بالدراسة والتي ستقول إننا بحاجة لأربعة أو خمسة أو ستة أشهر ويبقى هناك إنتخابات مجلس الشعب. كانت هناك عدة آراء تتراوح بين أربعة أشهر إلى ثمانية أشهر بعد صدور التعليمات التنفيذية لقانون الإنتخابات والهدف هو أن تتاح الفرصة للأحزاب لكي تتشكل وتكون قادرة على دخول المنافسة. ونعتقد أن الزمن المنطقي ستة أشهر كحل وسط فإذاً نستطيع أن نقول إن الزمن المتوقع لإنتخابات مجلس الشعب هو في شهر شباط المقبل. وبهذه الحزمة من القوانين والإجراءات نكون قد أنهينا مرحلة الإصلاح من الناحية التشريعية والإنتخابية وننتقل بعدها للتطبيق وعندها يكون هناك كلام آخر"...

وحول محاسبة من أخطأ في المرحلة السابقة قال الأسد: "كمبدأ نعم والحقيقة إنه ربما يفهم أحيانا من سؤال أو ما يدور بين الناس بأنه لم تتم المحاسبة بل تمت محاسبة عدد من الأشخاص. عدد محدود. هذا العدد المحدود ارتبط بإمكانية إيجاد أدلة دامغة على تورط هؤلاء. فبالمبدأ كل من تورط بجرم ضد مواطن سوري سواء كان عسكريا أو مدنيا فسوف يحاسب. هذا الكلام حاسم. كل من يثبت عليه بالدليل القاطع أنه متورط فسوف يحاسب. لن نبرئ مخطئا ولن نحاسب بريئا. هناك لجنة قضائية مستقلة لديها كل الصلاحيات وأنا اتصلت بهذه اللجنة عدة مرات من خلال الأقنية الرسمية لكي نسأل أين وصلت التحقيقات. ربما لكي نوضح التفاصيل أكثر، (يجب) أن يكون هناك ظهور إعلامي للجنة تشرح المعوقات".

وحول التجاوب السلبي للغرب مع موضوع الإصلاحات: "إنالإصلاح بالنسبة لكل هذه الدول الغربية الإستعمارية، ولا أقول كل الغرب، (بل) كل الدول الإستعمارية من الدول الغربية، هو فقط أن تقدم لهم كل ما يريدون وأن تقول لهم أنا متنازل عن كل الحقوق. هذا هو الإصلاح بالنسبة لهم. تنازل عن المقاومة. تنازل عن حقوقك. دافع عن أعدائك. كل الأشياء البديهية التي نعرفها عن الدول الإستعمارية في الغرب. وهذا شيء أقول بكل بساطة لن يحلموا به في هذه الظروف، ولا في ظروف أخرى".

التعامل مع الغرب

وحول رده على الدعوات الغربية للتنحي قال الأسد: "نتعامل مع كل حالة بطريقتها... وأحيانا إن كانت دولا شقيقة أو صديقة نرد لكي نوضح الموقف، وخاصة إذا علمنا بأن هذه الدول ربما أخذت موقفا لا يتناسب مع قناعاتها لأسباب دولية معينة. أما مع الدول غير الصديقة فأحياناً نرد لكي نقول لهم بأنكم إذا كنتم ستذهبون بعيداً في سياساتكم فنحن جاهزون للذهاب أبعد. وفي حالات أخرى نريد أن نقول لهم بأن

كلامكم ليس له أي قيمة من خلال الامتناع عن الرد. في هـذه الحالـة اخترنـا هـذه الطريقة لكي نقول لهم كلامكم ليس له قيمة. ولكن بما أننا نتحدث الآن مع التلفزيـون السوري وهو مؤسسة غالية على كل مواطن سوري وانطلاقاً من الشفافية نستطيع أن نقول لو أردنا أن نناقش هذا الكلام نقول بكل بساطة هذا الكلام لا يقال لرئيس لا يعنيه المنصب. لا يقال لرئيس لم تأت به الولايات المتحدة ولم يأت به الغـرب. أتـى بـه الشعب السوري. لا يقال لشعب يرفض المندوب السامي أن يكون موجوداً أيا كان هذا المندوب السامي. لا يقال لشعب يقف مع المقاومة كمبدأ من مبادئه وليس كمبـدأ مـن مبادئ دولته وهذا الفرق".

وأضاف الأسد "أما عن موضوع المصداقية في ما يقال وربما لهذا السبب لم نهتم ولم نرد فنقول. ما المبدأ الذي اتكلوا عليه في كلامهم؟ حقوق الإنسان يعني لو أردنـا أن نناقش فقط هذا المبدأ المزيف الذي يستند إليه الغرب كلما أراد أن يصل لهدف فـي منطقتنا. فأقول هذه الدول التي تحدثت في هذا الموضوع لو عدنا إلى تاريخها الـراهن وليس الماضي لم نتحدث عن الإحتلالات والإستعمار في السابق. اليوم من أفغانسـتان إلى العراق مروراً بليبيا اليوم من المسؤول عن المجازر التي تحصل. الملايـين مـن الشهداء والضحايا. ملايين أخرى وربما أكثر من الملايين ربما عشرات الملايين مـن المعوقين والجرحى والأرامل ومن اليتامى. فإذا أخذنا فقط هذا الجانب ونسينا وقـوفهم إلى جانب إسرائيل في كل جرائمها تجاه الفلسطينيين والعرب فمن يجـب أن يتنحـى؟ الجواب واضح".

وعن وصفه علاقة سورية مع الغرب وتحديداً الدول الكبرى قال الأسد: "نستطيع أن نصفها بأنها علاقة نزاع على السيادة". أضاف: "بالنسبة للموضوع العسـكري أولا أذكر في العام 2003 بعد سقوط بغداد بأسابيع قليلة ولم يكن هناك مقاومة ولا ورطـة أميركية ولم يكن الفشل في أفغانستان قد ظهر. كان هنـاك خضـوع دولـي مخيـف للولايات المتحدة وأتى أحد المسؤولين الأميركيين والتقيت به وتحدث بـنفس المنطـق العسكري بشكل مباشر أكثر لأن الخطة كانت بعد العراق أن يأتوا إلى سورية ويقولوا المطلوب منكم واحد اثنان ثلاثة أربعة. فكان الجواب هو رفض كل هذه البنود. بعدها بدأت تأتينا التهديدات بشكل مستمر لدرجة أن هناك خرائط عسكرية أرسلت لنا تحـدد الأهداف التي ستقصف في سورية. هذا الشيء يتكرر من وقت لآخـر. طبعـا هـذه المعلومات أتحدث بها للمرة الأولى. ونفس الشيء بالنسبة للتهديد بالعمـل العسـكري وللتهديد بمجلس الأمن. أي عمل ضد سورية ستكون تداعياته أكبر بكثير مما يمكن أن يحتملوه لعدة أسباب: السبب الأول هو الموقع الجغرافي السياسي لسـورية، والسـبب الثاني هو الإمكانيات السورية التي يعرفون جزءا منها ولا يعرفون الأجزاء الأخـرى

التي لن يكون بمقدورهم تحمل نتائجها. ولذلك نحن علينا أن نفرق بين التهويل والحقائق أي بين الحرب النفسية والحقائق من دون أن نهمل هذا التهويل بمعنى لا نلغي أي احتمال ولكن لا يدفعنا للخوف أو القلق فإذا تعاملنا بهذه الطريقة مع التهديد العسكري، مجلس الأمن نتعامل معه بطريقة أسهل".

وأضاف الأسد: "في العام 2005 عندما حاولوا القيام بنفس الشيء بعد إغتيال (رئيس الوزراء اللبناني الراحل رفيق) الحريري وجعلوا مجلس الأمن الأداة التي ستسحب السيادة من سورية تحت عنوان التحقيقات كنا واضحين وقلت في خطابي في الجامعة إن السيادة الوطنية أو القرار الوطني أهم بكثير من أي قرار دولي. هذا موضوع مبدئي".

وحول وضع سورية الاقتصادي قال الأسد "لا شك أن الأزمة أثرت اقتصاديا ولكنها أثرت لأسباب معنوية. الوضع الاقتصادي بدأ خلال الشهرين الأخيرين يستعيد عافيته من خلال تحرك دورة الاقتصاد داخليا وهذا شيء إيجابي، بما فيه السياحة طبعا والتي لها تأثير مهم على الاقتصاد في سورية. ولكن عندما نتحدث عن حصارات: أولا الحصار موجود لم يتغير وما زالوا ينتقلون من خطوة إلى أخرى في ظروف مختلفة حتى في ظروف العلاقة الجيدة ظاهريا بيننا وبينهم. لكن بكل الأحوال بالرغم من العلاقات القوية اقتصاديا واعتمادنا بشكل كبير على العلاقة مع أوروبا تحديدا وليس مع الولايات المتحدة... في العالم الذي نعيش فيه اليوم البدائل موجودة ونحن في العام 2005 عندما بدأوا بعملية الحصار أخذنا قرارا في مؤتمر حزب البعث بالتوجه شرقا وبدأنا بخطوات عملية في هذا الاتجاه". أضاف: "من جانب آخر إن سورية لا يمكن أن تجوع فنحن لدينا اكتفاء ذاتي فأن تجوع سورية هذا كلام مستحيل. النقطة الثالثة الموقع الجغرافي لسورية أساسي في اقتصاد المنطقة فأي حصار على سورية سيضر عددا كبيرا من الدول وسينعكس على دول أخرى لذلك علينا ألا نخشى من هذا الموضوع والمهم أن تكون معنوياتنا عالية في الموضوع الاقتصادي وألا تهزنا الأزمة وأن نحاول قدر المستطاع أن نعيش الحياة الطبيعة من بيع وشراء وتبادل تجاري في الداخل ومع دول الجوار ومع الدول الصديقة".

وحول العلاقة السورية التركية قال الأسد: "لو بدأنا بالإطار العام فنحن دائماً نلتقي مع مسؤولين من دول مختلفة ولا نشعر بالحرج من أن نتحدث معهم في الشؤون الداخلية. نأخذ نصائح وأحيانا نتقبل بعض الدروس. يعني نجامل. ولكن إذا كانت هناك خبرة نحاورهم في خبراتهم وخاصة الدول التي تشبهنا من حيث المجتمع وبشكل أخص الدول الأقرب. هذا شيء طبيعي ولكن عندما يصل الموضوع إلى القرار فنحن لا نسمح لأي دولة في العالم لا قريبة ولا بعيدة بأن تتدخل في القرار السوري هذا بشكل عام.

بالنسبة لتركيا يجب أن ننظر من عدة زوايا. ما فعلناه مع تركيا ثنائي الجانب خلال العقد الماضي، هو أننا أردنا أن نلغي من ذاكرة الشعبين الجوانب السلبية التي سادت لقرن من الزمن في القرن العشرين بشكل أساسي ونجحنا في هذا الشيء ولا بد من فصل هذه العلاقة عن علاقة الدولة". تابع: "بالنسبة لتصريحات المسؤولين: بما أننا لا نعلم النوايا الحقيقية... ربما تكون نوعا من الحرص كما نسمع من وقت لآخر وإذا كانت نوعا من الحرص فنحن نقدر ونشكر حرص الآخرين على سورية. وربما تكون قلقا من أي خلل يحصل في سورية يؤثر على تركيا وهذا قلق طبيعي. والاحتمال الثالث هو أن يكون محاولة أخذ دور المرشد أو المعلم أو لاعب الدور على حساب القضية السورية وهذا الموضوع مرفوض رفضا باتا من أي مسؤول في أي مكان في العالم بما فيها تركيا".

شكوك تحيط بمهمة العربي

إجتمع وزراء الخارجية العرب يوم الإثنين 29 آب/أغسطس 2011، والملف السوري هو الشغل الشاغل، ونتج عن هذا الإجتماع بيان، لم يلق رضىً سوري. وقالت إن "الاجتماع انتهى بالاتفاق على عدم صدور أي بيان"، كما احتجت على تضمين فقراته التمهيدية "لغة غير مقبولة ومنحازة". واحتجت بعثة سورية بمذكرة أمس لدى الأمانة العامة للجامعة، معتبرة أن "البيان لم تتم مناقشته خلال اجتماع المجلس ولم يتم عرضه على وزراء الخارجية أو رؤساء الوفود".

وكان مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية قرر الطلب من الأمين العام للجامعة الدكتور نبيل العربي القيام بمهمة عاجلة إلى دمشق ونقل المبادرة العربية لحل الأزمة إلى القيادة السورية. لكن "دمشق لم ترفض صراحة مهمة العربي، لكن سفره قد يتأخر إلى ما بعد عيد الفطر إذا تم أصلاً"، معتبرة أن المذكرة السورية "رفض غير مباشر لمهمة العرب".

ديباجة القرار:

"وأبدى مجلس الجامعة قلقه وانزعاجه إزاء ما تشهده الساحة السورية من تطورات خطيرة أدّيا إلى سقوط آلاف الضحايا بين قتيل وجريح من أبناء الشعب السوري". وشدد على "ضرورة وضع حد لإراقة الدماء وتحكيم العقل قبل فوات الأوان وإحترام حق الشعب السوري في الحياة الكريمة الآمنة وتطلعاته المشروعة نحو تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يستشعرها الشعب السوري، وتحقيق تطلعاته نحو العزة والكرامة". وأكد أن "إستقرار سورية ركيزة أساسية في إستقرار الوطن العربي والمنطقة بأكملها".

إعتراض لـ بعثة سورية

واحتجت بعثة سورية لدى الجامعة على قيام الأمانة العامة للجامعة بإصدار وتوزيع البيان في ختام الاجتماع غير العادي لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري. واعتبرت في مذكرتها إلى الأمانة العامة أن "هذا البيان صدر رغم أن الاجتماع انتهى بالاتفاق على عدم صدور أي بيان أو الإدلاء بأية تصريحات إعلامية، إضافة إلى أن هذا البيان لم تتم مناقشته خلال اجتماع المجلس ولم يتم عرضه على وزراء الخارجية أو رؤساء الوفود وفقاً لقواعد الإجراءات المنصوص عليها في النظام الداخلي للجامعة وقواعد الاجتماعات".

ورأت أن "ما حدث يشكل مخالفة قانونية وإجرائية وتنظيمية واضحة وخرقاً وتقويضاً لقواعد ومبادئ ميثاق الجامعة وأسس العمل العربي المشترك". وأشارت إلى أنها "سجلت رسمياً تحفظها المطلق على هذا البيان واعتبرته كأنه لم يصدر، خصوصاً أنه تضمن في فقراته التمهيدية لغة غير مقبولة ومنحازة وتتعارض مع التوجه العام الذي ساد الاجتماع وتتناقض مع طبيعة وغايات المهمة التي كلف بها الأمين العام للجامعة".

في المقابل، أيدت الكويت المبادرة العربية التي تم إقرارها السبت، معتبرة أنها "تعمل على إيجاد مخرج سليم للأزمة السورية". وقال نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتي الدكتور محمد الصباح إن "الاجتماع الأخير للجامعة العربية دلل على خطورة الوضع"، موضحاً أن "الوفد العربي الذي اقترح سفره إلى سورية يعد من الأمور النادرة في توجه الجامعة العربية نحو الذهاب إلى دولة عربية وبحث أمور داخلية بها، وهو أمر غير مسبوق فرضته طبيعة الوضع الراهن، وهو هنا لا يأخذ بعداً سياسياً بقدر ما يمثل بعداً أمنيا يؤثر على الأمن الإقليمي، وبالتالي فإن القضية ليست قضية سورية داخلية وإنما قضية عربية ولهذا فإن رفض الإستمرار والركون إلى الحل العسكري في معالجة قضية يمكن حلها سياسياً، استدعى الدعوة إلى اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب للتدخل في هذا الأمر". وأشار إلى أن بلاده سحبت السفير من دمشق "لإرسال رسالة قوية للأشقاء بخطورة الوضع".

وأفاد ديبلوماسيون عرب أن الاجتماع الوزاري كان بصدد اتخاذ قرار بإرسال وفد وزاري إلى سورية لعرض هذه المبادرة، إلا أن الوفد السوري احتج معتبراً ذلك تدخلاً في الشؤون الداخلية، فتقرر إيفاد الأمين العام وحده بصفته ممثلاً للجامعة. وكان العربي انتقد في شدة، وإن في شكل ضمني، قمع التظاهرات في سورية في كلمته الافتتاحية أمام الاجتماع.

وقال إن التجارب أثبتت "عدم جدوى المنحى الأمني واستعمال العنف" ضد "الثورات والانتفاضات والتظاهرات التي تطالب بإحداث التغييرات الجذرية في العالم العربي"، معتبراً أنها "مطالب مشروعة يرفع لواءها الشباب العربي الواعد ولا بد أن نتجاوب مع هذه المطالب من دون تأخير". وشدد على أن "التجاوب مع هذه المطالب والإسراع في تنفيذ مشروعات الإصلاح هي التي تقي من التدخلات الأجنبية".

لكن مندوب سورية لدى الجامعة السفير يوسف أحمد قال إن دمشق "ماضية في طريق الإصلاح وفي تلبية المطالب المشروعة للمواطنين وفي أداء الواجب الوطني المتمثل في حماية أرواحهم وأمنهم وممتلكاتهم وفي الدفاع عن امنها وإستقرارها ووحدتها الوطنية"، مؤكداً أن بلاده "لن تسمح للإرهاب والتطرف أن يستهدفا التعايش السلمي فيها واستقلالية قرارها الوطني والقومي".

ونقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" عن الأحمد قوله في اجتماع مجلس الجامعة أنه منذ أن انطلقت الأزمة الحالية كان "تقويم القيادة وأجهزة الدولة السورية لها أنها تحركات إحتجاجية شعبية تعكس مطالب المواطنين في توفير مناخ أوسع من الحريات الأساسية وتحسين واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تجاوبت القيادة والحكومة في سورية مع المطالب الشعبية المحقة من خلال سلسلة من الإجراءات"، قبل أن يشير إلى "ظهور مريب لنشاط أشخاص خارجين على القانون وجماعات ذات خلفيات دينية وحزبية معروفة تمركزت في المدن والمناطق السورية الحدودية وحرضت على الدخول في مواجهات عنيفة ومسلحة مع الشرطة والمؤسسات الوطنية المسؤولة عن حماية أمن البلاد".

واعتبر أن هذه "المواجهات لا تندرج علي الإطلاق تحت تصنيف التظاهرات والإحتجاجات السلمية، بل كانت استغلالاً بشعاً ووحشياً لشعارات التظاهر السلمي والمطالب المشروعة تختفي وراءه مجموعات إرهابية مسلحة والكثير من الخارجين على القانون في سعي إلى خلط الأوراق واستغلال الأجواء السائدة في المنطقة والعمل على إشعال الفتنة وإثارة الفوضى في البلاد واستهداف المدنيين وقوات الأمن والجيش بالقتل والتعذيب والتمثيل بالجثث وتخريب الأملاك العامة والخاصة وترهيب الناس وابتزازهم وإجبارهم على عصيان الدولة".

ودافع عن دور الجيش، قائلاً إن "القطع العسكرية التي تدخلت لحماية أمن المواطنين وفرض الإستقرار في المدن والمناطق التي شهدت بعض الإضطرابات إنما كانت متمركزة في جوارها أصلاً، كونها مدناً ومناطق حدودية بعضها على تماس مباشر مع قوات العدو الإسرائيلي كما أنها مناطق استغلتها تلك الجماعات لتهريب السلاح والأفراد وتسهيل الاتصال والتنسيق وتلقي الأوامر عبر الحدود مع جهات

تحرض وتمول وتخطط من الخارج". وأضاف أن "الجيش العربي السوري هو جيش وطني يقوم بمهماته على الأراضي السورية من أجل حماية الأمن والإستقرار وسلامة الحدود والأرض".

واستغرب ما اسماه "التزامن بين اشتداد الضغط الدولي والأميركي على سورية وبين لجوء أطراف عربية وإقليمية إلى إصدار تصريحات وخطابات تتضمن نصائح للقيادة السورية في مجالات الديموقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان وتلبية المطالب الجماهيرية"، قبل أن يعتبر أن سورية "كانت لتقبل التعامل مع نصائح وخبرات تأتيها من دول شقيقة أو صديقة تحرص فعلاً على أمن وإستقرار سورية وتملك في ذات الوقت تجربة عملية ودستورية وقانونية عريقة في مجال الحريات العامة والأساسية والإعلامية وفي مجال الممارسة الإنتخابية الشفافة والنزيهة والحياة البرلمانية الفاعلة".

جمعة "الموت ولا المذلة"..

وتأييد لمحامي عام حماه

في أول جمعة بعد العيد 2 أيلول/سبتمبر 2011، لقي 17 سورية حتفهم أغلبهم في ريف دمشق، و3 من قوات الأمن. وحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان أن "8 أشخاص قتلوا الجمعة بنار رجال الأمن أثناء تفريق مظاهرات في مدن عربين كفربطنا ودوما وحمورية في ريف دمشق، كما قتل 3 أشخاص في حمص و3 أشخاص في دير الزور".

وكذلك إنطلقت "مظاهرات حاشدة من قرى كفر بنودة وكرناز (ريف حماه) جرت أمام منزل المحامي العام عدنان بكور تأييداً له، وأعلن مدعي عام مدينة حماه إستقالته يوم الخميس 1 أيلول 2011 إحتجاجاً على أعمال القمع التي تنفذها السلطات السورية التي إعتبرت أن الإستقالة إنتزعت منه تحت التهديد بعد إختطافه".

عبد الحليم خدام ينتقد الجامعة والمعارضة

في مقابلة أجرتها صحيفة "الشرق ألأوسط" يوم السبت 3 أيلول/سبتمبر 2011 مع عبد الحليم خدام، النائب السابق للرئيس السوري والذي انقلب على النظام وأعلن انشقاقه عنه في كانون الأول/ديسمبر 2005 إثر خلافات مع الرئيس السوري بشّار الأسد، بتوفير حماية دولية للمتظاهرين في سورية، وحذر من تفاقم الأوضاع وتطورها إلى نزاع مسلح بين المحتجين وبين أجهزة النظام.

ووجه خدام انتقادات إلى الجامعة العربية، قائلا إنها تأخرت كثيرا في مناقشة "الجرائم" التي ارتكبت في سورية، وإنها لا تلبي مطالب الشعب السوري في إسقاط النظام.

كما اعتبر خدام الذي يقيم في باريس أن الموقف الإيراني "الداعم" لم يتغير من النظام في دمشق، حتى مع دعوته إلى إجراء إصلاحات، وقال إنه في حال انتصار السوريين في ثورتهم فإن النفوذ الإيراني سيتزعزع في سورية ولبنان والعراق، والمنطقة عموما. وأشار في حوار عبر البريد الإلكتروني مع "الشرق الأوسط" إلى موقف أنقرة قائلا إن تركيا تنحاز في النهاية إلى الشعب السوري بسبب العلاقات التاريخية بين البلدين ناهيك عن علاقات القرابة.

كما وجه انتقادات إلى بعض أطراف المعارضة السورية قائلا إن هناك أصواتا في المعارضة "لا صلة لها بواقع الشارع السوري"، وذكر أن المعارضة فشلت في تحقيق أهدافها مدة أكثر من نصف قرن وأن الثورة الحالية هي ثورة الشباب السوري.

وحول الموقف الروسي المتمسك بالنظام السوري قال: "لا أريد أن أذهب بعيداً بالتفسير ولكن القيادة الروسية تعتقد أن دعمها لبشّار الأسد كما فعل الإتحاد السوفياتي بدعمه للرئيس حافظ الأسد يمكنها أن تأخذ موقعا استراتيجيا في الشرق الأوسط، ومع الأسف في كثير من الأحيان تغلب على بعض الدول الرؤية الضيقة وليس الرؤية الواسعة المبنية على حركة الشعوب وحركة المصالح الدولية، ومن هذه الأمور إعتقاد بعض القيادات أن التحالف الإيراني السوري طريق له دور فاعل في المنطقة.

وحول إمكانية تغيير نظام دمشق دون تدخل خارجي قال: "الشعب السوري يكافح لإسقاط النظام وتجاوز مرحلة المطالبة إلى مرحلة النضال اليومي لتحقيق التغيير وبناء دولة ديمقراطية مدنية، وبالتالي فهو يواجه ثاني قوة عسكرية في المنطقة العربية، وبالتالي فإن مسؤولية المجتمع الدولي لا سيما الدول التي تدعو إلى إحترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير مصيرها أن تساعد الشعب السوري في الإسراع في عملية التغيير للانتقال إلى مرحلة إعادة بناء البلاد. ولذلك طالبت وأطالب وسأطالب بتدخل المجتمع الدولي لحماية الشعب السوري لتحقيق طموحاته لأن هذا الأمر لا يوقف فقط سفك الدماء وإنما يساعد في انتقال السوريين إلى مرحلة الإستقرار وإعادة البناء. لم يطلب أحد تدخلا دوليا ضد حكومة وطنية، فالنظام القائم في سورية نظام غير وطني، ولم يطالب أحد بالتدخل لتسهيل هيمنة دولة خارجية فهذا الأمر لم يعد قائما في الساحة الدولية، وبالتالي فإن مصلحة المجتمع الدولي أن تكون سورية دولة مستقرة؛ لأن في ذلك مصلحة للأمن والإستقرار الدوليين. وهنا أريد أن أشير إلى أن التردد في دعم ومساندة الشعب السوري وفي حمايته مع إستمرار هذا النظام سيؤدي إلى تحول الكثيرين إلى مجابهة العنف بالعنف بعد صبر طويل على أعمال القتل والاضطهاد والإذلال والإفقار. وهذا يجعل سورية ملاذا لكل المتطرفين في العالمين العربي والإسلامي وعندئذ دعونا نتصور كيف سيكون الوضع في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وحول ظاهرة المؤتمرات ولقاءات المعارضة في الخارج وفي الداخل، ومنها ما ذهب إلى درجة تشكيل مجلس وطني قال: "الثورة في سورية لم يطلقها أي فرد من أفراد المعارضة السياسية ولا أي تنظيم من تنظيماتها، وهي تعيش إما في الخارج بعيداً عن تطورات الأحداث في البلاد أو في الداخل ولكنها واقعة تحت ضغط استبداد النظام. ومضى على أطراف المعارضة المختلفة أكثر من نصف قرن ولم تستطع أن تغير أي حال من البلاد. هذه الثورة أطلقها شباب سورية الذين تعلموا في مدارس النظام ولكن في الوقت نفسه فإن ممارسات النظام خلقت لديهم شعورا بالقلق على مصيرهم ومصير البلاد وساعدهم في ذلك التطور التقني في مجال جمع المعلومات والاطلاع فأصبحوا يرون عالمين؛ أحدهما عالم فيه القمع والاستبداد والفساد في بلادهم من قبل النظام، والآخر عالم في الخارج فيه الحرية والديمقراطية والقدرة على التعبير والمطالبة بالحقوق، عالم قد يكون فيه ظلم ولكن فيه حرية بما في ذلك نقد الحاكم والتظاهر ضده والقدرة على تغييره عبر صناديق الاقتراع. هكذا تطورت الأمور لدى شباب سورية وأطلقوا ثورتهم ونجحوا حيث فشل جميع السياسيين.

هذه المؤتمرات وما نتج عنها لا شك فيها عوامل وطنية منها الحرص على تغيير النظام ودعم الثورة ولكن فيها قراءة خاطئة للواقع، ذلك أن من واجب كل أطراف المعارضة في سورية في الداخل أو في الخارج أن يكون شعارهم دعم الثورة وليس الحلول محلها وليس محاولة قيادتها، ومن كانت لديه تطلعات أو رؤى حول المستقبل فليذهب إلى صناديق الاقتراع بعد سقوط النظام.

روسيا تكرر السيناريو الليبي

وتعارض الحظر الأوروبي على النفط السوري

أعلن سيرغي لافروف موسكو وزير الخارجية الروسية يوم السبت 3 أيلول/سبتمبر 2011 من دوشنبه، حيث تنعقد قمة لمجموعة الدول المستقلة (جمهورية الإتحاد السوفياتي السابق بإستثناء دول البلطيق وجورجيا) رفضها للعقوبات التي أعلنها الإتحاد الأوروبي، وقال" إن بلاده طالما قالت إن العقوبات أحادية الجانب لن تفضي إلى خير، وأنها تدمر مواقف الشراكة تجاه أي أزمة". أضاف: "أن العقوبات نادراً ما تؤدي إلى حلول".

في حين إنتقدت أجهزة الإعلام الروسية موقف السلطات الرسمية، وقالت إن موسكو تعاود إرتكاب نفس الأخطاء التي سبق أن أرتكبتها حين سوفت في الإعتراف بالمعارضة ووقفت إلى جانب الديكتاتور الليبي معمر القذافي.

كما رفضت روسيا التوقف عن بيع أسلحة إلى سورية على الرغم من دعوة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التي طلبت منها "السير مع التاريخ". بالنسبة لموسكو دمشق ليست طرابلس، وقد يبدو أن موسكو لها حساباتها فالتاريخ لا يُختزل بأميركا.

إيران تحث سورية على الحوار

وموسكو تستقبل المعارضة

ولأن الصديق من صادقك وليس من صدقك حثت إيران كلا من السلطات السورية والمعارضة على الجلوس إلى طاولة الحوار لتسوية الأزمة القائمة في سورية، أحد أبرز حلفائها في المنطقة. فقد نقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا) عن حسن قشقاوي، نائب وزير الخارجية الإيرانية، "أن إيران واثقة من أن شعب سورية وحكومتها قادران (على التوصل إلى تسوية للأزمة) عبر الحوار، وبالامتناع عن اللجوء إلى العنف". أضاف: "إن إيران التي تتهم الغربيين وإسرائيل بتأجيج الثورة في سورية، تدين كل أشكال الاستفزاز الأجنبي في هذا البلد، وخصوصا من جانب الصهاينة والأميركيين الذين يسعون إلى إضعاف جبهة المقاومة المعادية لإسرائيل".

من جهة أخرى، اعلن ميخائيل مارغيلوف الممثل الخاص للرئيس الروسي لأفريقيا والأزمات في العالم العربي، "أنه سيستقبل في موسكو وفدا من المعارضة السورية، وإن اللقاء سيجري في الثامن والتاسع من أيلول/سبتمبر وسيخصص أساسا للوضع في صفوف المعارضة". أضاف: "أن المعارضين السوريين اتصلوا به بعد لقاء عقد في العاصمة الروسية في حزيران/يونيو، وأن وفد المعارضة سيضم ممثلين عن زعماء العشائر واليسار السوري والإخوان المسلمين والأكراد".

بان كي مون.. فات الأوان

بينما كانت القوات السورية تفتح نيرانها في الرستن بريف دمشق، يوم الثلاثاء 6 أيلول/سبتمبر 2011كان الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، يطلق أقوى تصريح له من نيوزيلندا خلال حضوره إجتماعاً لقادة تحالف المحيط الهادي جاء فيه:

"إن على الرئيس السوري أن يأخذ إجراءات شجاعة وحاسمة قبل فوات الأوان". أضاف: "لقد فات الأوان أصلا، في الواقع.. إذا أخذ الأمر أياما أكثر، فإن عدد القتلى سيرتفع".

مبادرة عربية على غرار الخليجية

وتفضيل روسي بين الإصلاح والرحيل

بادرة يحملها العربي في جعبته، على غرار مبادرة يمنية صنعتها أيادٍ خليجية ومن المتوقع أن يتوجه الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، يوم الأربعاء 7 أيلول/سبتمبر 2011 إلى دمشق، لمدة يوم واحد على رأس وفد كبير بعد أن تلقى موافقة سورية على الطلب الذي تقدم به، بناء على تكليف من وزراء الخارجية العرب.

وقال العربي في مؤتمر صحافي للعربي عقده بمقر الجامعة بالعاصمة المصرية: "إن زيارته لدمشق تأتي بناء على تكليف من مجلس الجامعة العربية لنقل رسالة واضحة إلى النظام السوري حول الموقف تجاه ما يحدث في سورية وضرورة وقف العنف وإجراء إصلاحات فورية. أضاف" أن لقاء المعارضة غير وارد، وأنا سأذهب بتفويض من مجلس الجامعة لمقابلة الرئيس بشّار الأسد ونقل رسالة واضحة إليه بهذا الخصوص".

وعما إذا كانت الزيارة تعد الفرصة الأخيرة للنظام السوري أجاب العربي: "لا أقول ذلك، فأنا لم أذهب بعد إلى سورية، ولم أبلغ حتى الآن الرسالة". وحول ما تردد بشأن الموقف السوري من المبادرة العربية ورفض دمشق لها، قال العربي إن "هذا كلام غير صحيح، وسورية أعلنت فقط إحتجاجها على البيان الذي صدر من مجلس الجامعة العربية الأخير من الناحية الإجرائية ولم يكن هناك تشاور كاف بشأنه، لكنهم قبلوا الزيارة ونقل الرسالة".

وبدا أن الجامعة العربية التي تولى العربي أمانتها العامة منذ نحو ثلاثة أشهر ما زالت بحاجة إلى خبرة عمرو موسى، أمينها العام السابق، حيث حرص العربي على لقاء موسى والظهور معه في مؤتمر الصحافي. وقال العربي حول لقائه بموسى: "لقد تحدثنا طويلا حول الأوضاع في المنطقة العربية واستعرضنا ما يحدث في مختلف الدول، واستمعت إلى نصائح كثيرة منه، ولا شك أن الجهود التي قام بها (موسى) على مدى عشر سنوات كأمين عام للجامعة العربية تصبّ في صالح الجامعة، ونعتمد على الاستفادة من هذه الخبرة".

من جانبه أكد موسى، الذي يسعى للترشح في الإنتخابات الرئاسية المصرية المقبلة، على أهمية زيارة العربي، معتبرا أن الوضع هناك محزن جدا وخطير، وإن إستخدام العنف ضد الشعب مسألة صعب على أي أحد أن يتقبلها، خصوصا العرب، في ظل الحركة العربية المتجهة نحو التغيير والتحديث، "فهي حركة التاريخ، وبالتالي فإن الوقوف أمامها يعد سياسة لا تنتج أي شيء".

بنود المبادرة العربية:

- "إجراء إنتخابات رئاسية تعددية مفتوحة لكل المرشحين الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح في عام 2014، موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس".
- "إعلان مبادئ واضحة ومحددة من قبل الرئيس يحدد فيه ما تضمنته خطاباته من خطوات إصلاحية، كما يؤكد التزامه بالإنتقال إلى نظام حكم تعددي وأن يستخدم صلاحياته الموسعة الحالية كي يعجل بعملية الإصلاح، والإعلان عن إجراء إنتخابات رئاسية تعددية مفتوحة لكل المرشحين الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح في عام 2014 موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس".
- "دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية حقنا لدماء السوريين وتفاديا لسقوط المزيد من الضحايا وتجنيب سورية الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي".
- "تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطنين" وبـ "إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين أو المتهمين بتهم المشاركة في الإحتجاجات الأخيرة". وتقترح كذلك أن "يتم فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية".
- "بدء الاتصالات السياسية الجدية ما بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة السورية على قاعدة الندية والتكافؤ والمساواة، بدءا من التجمع الوطني الديمقراطي (هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية)، وتمثيل التنسيقات الميدانية البازغة على الأرض في الحوار بصفتها شريكا معترفا به سياسيا وممثلين عن التيار الإسلامي وشخصيات وطنية معروفة ذات رصيد، وذلك على أساس رؤية برنامجية واضحة للتحول من النظام القديم إلى نظام ديمقراطي تعددي بديل".
- إقتراح "يكون هذا الحوار الذي يجري بتيسير ودعم الرئيس ومع الرئيس مفتوحا لكل القوى والشخصيات الراغبة في الانضمام إليه بصرف النظر عن الهيئة التي تنتمي إليها أو الحزب الذي تمثله وفق الأسس التي يتطلبها الحوار". وتضيف: "يكون الحوار على أساس المصالحة الوطنية العليا السورية بالانتقال الآمن إلى مرحلة جديدة وفق ثوابت الوحدة الوطنية: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي".
- "يعقد حزب البعث مؤتمرا قطريا استثنائيا في شكل سريع يقرر فيه الحزب قبوله الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على صندوق الاقتراع".

- وتقترح أن "تلعب جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دورا ميسـراً للحـوار ومحفزاً له وفق آلية يتم التوافق عليها".
- "تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولاً من قـوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وتعمل مع الرئيس وتتحدد مهمتهـا فـي إجراء إنتخابات نيابية شفافة تعددية حزبيا وفرديا يشرف عليها القضاء السـوري وتكون مفتوحة لمراقبين للإنتخابات وتنجز مهامها قبل نهاية العام".
- "يكلف رئيس الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل حكومة تمارس صلاحيتها الكاملـة بموجب القانون، وتكون مهمة المجلس النيابي المنتخب أن يعلن عن نفسه جمعيـة تأسيسية لإعداد وإقرار دستور ديمقراطي جديد يطرح للإستفتاء العام".
- "اتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ هذه المبادرة وتشكيل آلية متابعة بما في ذلك وجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سورية".

ودعا ناشطون عبر صفحاتهم على موقع الـ "فيس بوك" إلى عدم تسرع المعارضة السورية في رفضها، لأن "النظام سيقوم برفضها لأنه سبق ورفض مبادرات أقل بكثير مما يحمله العربي".

وفي دمشق قالت مصادر مطلعة إن بثينة شعبان ستصل إلى موسكو في الــ 10 من أيلول لإجراء مباحثات مع المسؤولين الـروس فـي وزارة الخارجيـة الروسـية ومجلس الدوما والمجلس الفيدرالي. وتأتي هذه الزيارة بعد عشرة أيام من قيام مبعوث من الرئاسة الروسية نائب وزير الخارجية الروسية ميخائيل بوجدانوف بنقل رسالة من الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف لنظيره، تضمنت تأكيـد روسـيا مطالبـة القيـادة السورية بالإسراع في تنفيذ الإصلاحات والعمل على وقف العنف.

وقفة تضامنية من حديقة الجامعة العربية بالدار البيضاء

نُظمت وقفة تضامنية يوم الخميس 8 أيلول/سبتمبر 2011 فـي حديقـة الجامعـة العربية (كانت عبارة عن مجموعة من الأسوار تحيط بمدينة الدار البيضاء القديمة لـم يتبقَّ منها إلا جزء يحد الساحل على مسافة كيلومتر) وسط مدينة الدار البيضاء، دعـا خلالها المتظاهرون إلى سحب السفير المغربي من سورية وطرد السفير السوري مـن المغرب، وطالبوا الدول العربية بالتدخل لوقف مسلسل العنف والتقتيل الـذي يمارسـه النظام السوري ضد شعبه ورفعوا شعارات: "يا بشّار يا ملعون سورية في العيـون" و" يا بشّار يا جبان الشعب السوري لا يُهان" و" دماء الشهداء لا تمشي هباء".

ووجهت اللجنة المغربية الشبابية رسالة إلى عبـاس الفاسـي رئـيس الحكومـة المغربية تطالب بسحب السفير المغربي لدى سورية، وطرد السـفير السـوري مـن

المغرب، كخطوة تضامنية مع الشعب السوري، وكخطوة للتعبير عن التنديد المغربي الرسمي والشعبي لما يمارسه نظام الأسد ضد شعبه، كما وجهت رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى جامعة الدول العربية من أجل التدخل لمناصرة الشعب السوري الأعزل.

مشعل تمو يتعرض للإغتيال

قال تيار المستقبل الكردي في سورية، إن مشعل تمو(*) المعارض الكردي السوري، والناطق باسم الحزب، تعرض لمحاولة إغتيال يوم الخميس 8أيلول2011، وفي بيان صادر عن مكتب العلاقات العامة في التيارجاء فيه:

"إن المعارض مشعل تمو كان في حي الكورنيش في مدينة القامشلي يوم الخميس، الساعة الرابعة بعد الظهر، عندما تعرض لمحاولة إغتيال من قبل (مجموعة من الشبيحة) حيث قاموا بسد الطريق أمام سيارته من قبل أشخاص كانوا يركبون دراجة نارية، ومعهم مجموعة أخرى كانت تستقل سيارة مدنية والتي تولت مهمة تنفيذ العملية"، وقد نجا منها بحسن الحظ".

وأضاف البيان: "إننا ومنذ انطلاقة الثورة السورية ومن ضمنها ثورة الشباب الكرد، نعتبر إسقاط النظام وبناء دولة مدنية تعددية تشاركية تداولية، هدفاً رئيسياً لنا ومهما كانت التضحيات التي هي جزء يسير من تضحيات الشعب السوري في إطار ثورة الحرية والكرامة". تابع: "إن محاولة الإغتيال تأتي في سياق محاولة السلطة القمعية وأتباعها حرف مسارنا النضالي المتجسد في إسقاط النظام من جهة، ورفضنا لتكريد الصراع من جهة ثانية، أننا جزء من الثورة الوطنية السورية، لن تثنينا هذه السياسات والممارسات الإجرامية عن رؤيتنا وموقفنا في العمل مع كل الفعاليات الوطنية السورية والكردية، الشبابية والسياسية، على إنجاز هدف الثورة السورية في إسقاط النظام وتفكيك الدولة الأمنية وإيجاد ركائز دولة مدنية، دولة الحق والقانون، دولة كل السوريين، يكون فيها الشعب الكردي شريكا كامل الشراكة في وطن حر وديمقراطي".

(*) التحق مشعل خلال حياته السياسية المبكرة بحزب الإتحاد الشعبي الكردي، وظلّ عضواً فيه لمدة تزيد عن 20 عاماً. ثمّ أسس أخيراً في عام 2005 حزب تيار المستقبل الكردي بعد وُقوع مجزرة القامشلي، معَ أن الحزب سرعان ما حظرَ رسمياً. وألقت السلطات القبض عليه في 15 أغسطس عام 2008، وبعد أسبوعين من إعتقاله سلمه فرع المخابرات الجوية في حلب إلى فرع الأمن السياسي في دمشق، وهناك أحيل إلى القضاء، فحُكمَ عليه في 11 مايو عام 2009 بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهم "النيل من هيبة الدولة" و"إضعاف الشعور القومي" و"وهن نفسية الأمة".

"البديل" أول صحيفة سورية تدعم الثورة

أصدرت مجموعة من الإعلاميين السوريين يوم الجمعة9 سبتمبر2011 العدد صفر من جريدة "البديل"، لتكون أسبوعية "مؤقتا"، تصدر عن الهيئة الإعلامية المستقلة للصحافيين السوريين. وتعد هذه أول مطبوعة تدعم الثورة وتتحدى الإجراءات الأمنية المشددة، حيث أكدت المجموعة أن "البديل" ستقرأ "في كل بيت وتوزع في كل شارع وقرية ومدينة سورية".

ويشار إلى أن الأعداد الأولى ستتضمن أربع صفحات غير منتظمة الصدور مؤقتا إلى حين اكتمال عناصر التوزيع اليومي "قريبا". كما وعدت المجموعة التي نشرت العدد صفر بملفات صور على موقع الـ "فيس بوك"، أن يكون بالإمكان طبعها في المنازل.

وفي بيان صادر عن الهيئة، "أن المشروع يصدر ملوناً ويرصد ويوثق جوانب من يوميات الإنتفاضة بالخبر والتعليق والتحليل بلغة مهنية، إضافة إلى الإحاطة بكل أنواع الفنون التي أفرزتها الثورة، أضاف: "البديل هي محصلة جهود مجموعة من الإعلاميين السوريين الذين أعلنوا انحيازهم للإنتفاضة المطالبة بإسقاط النظام منذ انطلاقتها في منتصف مارس 2011، وأن هذا المشروع يلبي حاجة ملحة تحاول أن تعكس في مضمونها ثقافة الثورة التي رسخها المحتجون ضد الجرائم المنهجية للنظام، تلك الجرائم الإعلامية المستمرة منذ انقلاب حزب البعث عام 1963، حيث عمل على تأطير الإعلام الرسمي وشخصنه في (القائد الرمز)، وتحويل المواطن السوري إلى وسيلة إعلام تمجد الديكتاتور، وإرغام المجتمع على التحول إلى جمهور مصفق لحزب البعث".

وتابع البيان: "إنه وحرصا على قطع الطريق لمصادرة أي رأي في المجتمع السوري التعددي، فإن "البديل" ليست صوتا لتيار أو حزب معين، بل هي صوت المواطن الحر ومجموع الإرادات التي تنشد تحرير سورية من الاستبداد الفكري الأحادي لكل نواحي الحياة الفردية والجماعية".

خياران من الرئيس الروسي:

إما الرحيل أو الإصلاحات

قال ديمتري ميدفيديف، في اجتماع مجلس الأمن القومي الروسي الذي عقده الجمعة 9 أيلول/سبتمبر 2011، إن موسكو "لجأت إلى كل القنوات الدبلوماسية التي تربط بلاده مع القيادة السورية لإبلاغها بحتمية سرعة إجراء الإصلاحات المطلوبة أو ضرورة الرحيل في حال عجزها عن القيام بذلك، وأن الأمر ينسحب أيضاً على كل أطراف النزاع، أي فصائل المعارضة التي تتزعم المقاومة ضد النظام في سورية،

وضرورة الابتعاد عن المتطرفين ولا سيما بعد أن كشفت الأحداث أن الكثير مما تقوم به المعارضة يتسم في واقع الأمر بصبغة التطرف".

غير أن الرئيس الروسي عاد ليقول إن رحيل الأسد "شأن داخلي يجب أن يقرره الشعب السوري وليس قيادة الناتو وعدد من الدول الأوروبية".

وكشف عن أن مشروع القرار الغربي الذي جرى التصويت عليه في مجلس الأمن واستخدمت روسيا والصين حقهما في فرض "الفيتو" عليه، كان "يمكن أن يسمح بتكرار السيناريو الليبي ضد سورية، حيث لم يراع أصحاب القرار ما يراود روسيا من قلق ولم يدرجوا في نص القرار بندا يفيد باستحالة أي تدخل عسكري خارجي في هذا النزاع، وهو ما كان يعني أمرا واحدا، وهو أن شركاءنا في مجلس الأمن الدولي لا يستبعدون تكرار السيناريو الليبي، رغم أنهم كرروا مرارا على هامش الاجتماعات أنهم يدركون أن سورية ليست ليبيا". أضاف: "من الضروري الاعتراف بوضوح أن مهمة مجلس الأمن الدولي وأعضائه الدائمين الذين يتحملون مسؤولية خاصة عن مصير السلام في عالمنا تتمثل في ضرورة الحيلولة دون ظهور أية فرص لتبني وثائق من شأنها أن تسمح ببلوغ الأهداف بطرق عسكرية، وذلك بمساعدة تلاعبات وحيل قانونية كاذبة".

وتابع: "أن روسيا والصين طرحتا مشروعا للقرار وهو وثيقة معقولة ومنطقية وآمنة يمكن التوصل على أساسها إلى الاتفاق حول موقف جماعي حقيقي يمكن الاسترشاد به في الاتصالات مع قيادة سورية والرئيس بشّار الأسد والمعارضة على حد سواء".

جمعة "الحماية الدولية" بعد 6 أشهر

تتحرك المعارضة السورية يوم الجمعة 9 أيلول/سبتمبر 2011 تحت عنوان "جمعة الحماية الدولية" مطالبة الهيئات الدولية والعربية بالتحرك من أجل حماية المدنيين بعد قرابة ستة أشهر من المظاهرات شبه اليومية، التي بدأت مطالبة بإطلاق الحريات وتحقيق إصلاحات وصولاً إلى المطالبة بإسقاط نظام الرئيس السوري بشّار الأسد. وناشدت هيئة سرية للمعارضة المجتمع الدولي إرسال مراقبين في مجال حقوق الإنسان للمساعدة في وقف الهجمات العسكرية على المدنيين في إطار حملة دامية ضد الإحتجاجات الشعبية في البلاد.

الأسد والعربي.. إتفاق على خطوات عملية للإصلاح

إلتقى الرئيس السوري بشّار الأسد، يوم السبت 10 أيلول/سبتمبر 2011، الأمين العام للجامعة العربية، نبيل العربي بحضور وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلِّم،

والمستشارة السياسية والإعلامية للأسد بثينة شعبان، ومندوب سورية في الجامعة العربية يوسف الأحمد ونائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد حلي. الزيارة كانت مقررة يوم الثلاثاء 6 أيلول لأسباب موضوعية تأجلت وقد صدر عن هذا اللقاء البيان الآتي:

ونقل البيان عن العربي "تأكيده حرص الجامعة والدول العربية على أمن وإستقرار سورية ورفضها (الجامعة) أشكال التدخل الخارجي كافة في الشؤون الداخلية السورية، ورغبتها في مساعدة سورية لتجاوز هذه المرحلة التي تمر بها"، أضاف: ان الجامعة العربية لن تكون أبداً ممراً لاتخاذ قرار ضد أي دولة عربية".

اشار البيان الرئاسي إلى انه "تم في اللقاء الاتفاق على عدد من الخطوات العملية لتسريع عملية الإصلاح في سورية، وضرورة عدم الانسياق وراء حملات التضليل الإعلامي والتحريض التي تستهدف سورية، منبهاً إلى ما يجري من تزوير للحقائق في محاولة لتشويه صورة سورية وزعزعة الأمن والإستقرار فيها".

– وتابع البيان السوري: "ان الأسد اطلع من العربي، في ثاني زيارة له منذ تسلّمه منصب الامين العام، على الجهود التي تقوم بها الجامعة العربية من أجل إعلان قيام دولة فلسطينية كاملة العضوية في الأمم المتحدة، حيث أعرب الأسد عن دعم سورية الكامل لهذه الجهود وكل ما من شأنه تحقيق مصلحة الفلسطينيين والعرب".

حظر أوروبي على النفط السوري

في إطار السياسة التصاعدية التي يتبعها الإتحاد الأوروبي بفرض العقوبات على سورية في محاولة لإجباره على إنهاء حملته على المحتجين المناهضين لحكمه هذه المرة "النفط السوري" في مرمى المدفع، فقد وافق الإتحاد الأوروبي على قرار بحظر إستيراد النفط من سورية، وأقر المجلس الأوروبي بتشديد العقوبات على هذا البلد نظراً لخطورة الوضع هناك، كما قرر المجلس إضافة 4 أشخاص و3 كيانات على قائمة الأشخاص الذين شملتهم قرارات حظر السفر وتجميد أصولهم.

سنورد أبرز ما جاء في البيان الصادر عن المجلس الوزاري الأوروبي المنعقد ببروكسل في وقت يعقد فيه وزراء الخارجية الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي إجتماعاً غير رسمي في بولونيا، التي ترأس الدورة الحالية للإتحاد الأوروبي وهي إجتماعات تستغرق يومين.

نص القرار:

- وقف كل عمليات شراء واستيراد ونقل النفط ومشتقاته باتجاه دول الإتحاد.
- وقف كل الضمانات المالية المرافقة لمثل هذه العمليات.

- إضافة أسماء 4 شخصيات متهمة بتمويل النظام و3 هيئات على لائحة العقوبات، حيث يتم تجميد أرصدة هؤلاء في أوروبا ومنع دخولهم إلى أراضي الإتحاد الأوروبي.

وكان الإتحاد الأوروبي قد شدد أواخر شهر آب العقوبات المفروضة على نظام الرئيس بشّار الأسد بإضافة 15 شخصا و5 مؤسسات للقائمة السوداء الخاصة بحظر السفر وتجميد الأصول.

لم يعلن الإتحاد أسماء المشمولين بالعقوبات الجديدة من الكيانات والشخصيات، ستضاف الأسماء الجديدة السبعة إلى قائمة خمسين شخصية، بينهم 3 مسؤولين إيرانيين، و8 شركات أو منظمات سورية أو إيرانية شملتها عقوبات سابقة، حسب تقرير أوردته وكالة الصحافة الفرنسية.

وسيكون لحظر استيراد النفط السوري تداعيات أكيدة على النظام: فالإتحاد الأوروبي يشتري 95% من النفط الذي تصدره سورية ما يمثل ما بين ربع أو ثلث عائدات البلد، إلا أن إيطاليا حصلت على ترتيب خلال المفاوضات هذا الأسبوع بحيث يمكن لعقود الشحنات الجارية الموقعة من قبل الشركات النفطية الأوروبية مع سورية وشركتين تخضعان للدولة ("سيريا بتروليوم" و"سيترول")، أن تبقى قائمة حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت إيطاليا أعربت في وقت سابق عن أملها في إمكانية إحترام العقود حتى نهاية نوفمبر.

في المقابل، تقرر إرجاء الخيار التكميلي إلى وقت لاحق والمتعلق بحظر أي إستثمار أوروبي في قطاع النفط السوري. من جهتها، أصدرت الولايات المتحدة قرارا بحظر استيراد النفط السوري، لكن هذه العقوبة رمزية لأن الأميركيين لا يستوردون النفط من سورية. وفي غضون ذلك، صرح دبلوماسيون في الإتحاد بأنه يمكن فرض المزيد من العقوبات في الأسابيع المقبلة، ويخشى بعض العواصم من الإضرار بالمصالح التجارية للشركات الأوروبية لذلك يزيد الإتحاد الأوروبي الضغوط على سورية تدريجيا.

رفْض إخوان سورية لتقاسم السلطة مع "قاتل الشعب"

أكد رياض الشقفة المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية أن الجماعة لا، ولن تقبل فكرة تقاسم السلطة مع نظام الرئيس بشّار الأسد، إذا ما ضاق الحصار على الأخير ورغب في إشراك أطراف من قوى المعارضة السورية إلى جوار حزبه الحاكم بالسلطة لتهدئة الثورة الشعبية ضده.

ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن الشقفه الموجود خارج الأراضي السورية قوله: "لا صحة مطلقا لما يتردد عن احتمال وجود تسوية بين الإخوان ونظام بشّار الأسد

بإشراف تركي ومباركة أمريكية". أضاف: "هذا الكلام لا أصل له.. لا الأتراك يسعون، ولا نحن عندنا علم بهذا، وهذه كلها تسريبات من بعض أركان النظام".

وكان عدد من المحللين والمفكرين عبروا عن تخوفهم من احتمال حدوث تسوية بين الإخوان المسلمين ونظام الأسد بإشراف تركي ومباركة أمريكية، لافتين إلى العلاقة الوطيدة بين حزب العدالة والحرية الحاكم في تركيا وبين مختلف فروع جماعة الإخوان المسلمين بالمنطقة العربية والمعروف عنها عدم وجود اعتراض أمريكي على تقلدها مقادير الحكم بالمنطقة، على حد قولهم.

أميركا وإسرائيل تراقبان

أسلحة الدمار الشامل السورية

ذكرت صحيفة "وول ستريت جرنال"، أن الولايات المتحدة وإسرائيل تراقبان ترسانة أسلحة الدمار الشامل التي تعتقدان أن سورية تملكها، وتخشيان أن تستغل مجموعات إرهابية الحركة الإحتجاجية الجارية للاستيلاء على عناصر كيميائية وصواريخ بعيدة المدى.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين إسرائيليين وأميركيين قولهم إن الإستخبارات الأميركية تعتقد أن ترسانة سورية من الأسلحة غير التقليدية تضم مخزونا كبيرا من غاز الخردل ومادتي الفي إكس والسارين وصواريخ وأنظمة مدفعية حاملة لها.

أن محققي الأمم المتحدة توصلوا مؤخرا إلى أن دمشق كانت تبني سرا مفاعلا نوويا بالتعاون مع كوريا الشمالية قبل أن تدمر طائرات إسرائيلية الموقع في تموز/يوليو 2007، حسب وكالة الصحافة الفرنسية. وتابعت "وول ستريت جرنال" أن مسؤولي منع الانتشار النووي في الولايات المتحدة وفي الأمم المتحدة ما زالوا قلقين من احتمال أن تكون كوريا الشمالية سلمت سورية معدات أخرى مرتبطة بالقطاع النووي.

ونقلت الصحيفة عن سفير إسرائيل في واشنطن مايكل أورين قوله "نحن قلقون جدا من وضع أسلحة الدمار الشامل في سورية بما في ذلك الأسلحة الكيميائية". وأضاف أورين "نراقب الوضع بدقة مع الإدارة الأميركية".

وقالت الصحيفة إن المسؤولين الأميركيين والإسرائيليين لم يكشفوا ما يراقبونه بالتحديد من الأسلحة السورية، لكن في الماضي رصدت الولايات المتحدة وإسرائيل نشاطات في منشآت عسكرية سورية تستخدم أقمارا اصطناعية وجواسيس، على حد قولها. وتابعت أن مسؤولين أميركيين سابقين وحاليين قالوا إن في سورية خمسة مواقع على الأقل تنتج أسلحة كيميائية بما في ذلك غاز الخردل والسارين والفي إكس.

لكنهم أضافوا أن هذه المنشآت يصعب رصدها لأنها منتشرة في جميع أنحاء سورية وتتركز في مدن مثل دمشق وحماه واللاذقية وحلب، وإن بعض المنشآت التي تنتج هذه المواد موجودة في منشآت عسكرية يتم تخزين صواريخ سكود فيها.

عَلَم ما قبل "البعث" يرفرف من جديد

مع تزايد عدد المظاهرات عاد الشعب السوري ليرفع إلى جانب العلم الحالي علم الاستقلال الذي ارتفع أول مرة عام 1932، حيث اعتمد أول دستور لدولة سورية علما جديدا جاء مماثلا لعلم الثورة العربية، وقسم العلم إلى ثلاثة حقول متساوية متوازية الأخضر فالأبيض فالأسود، وتوضع في القسم الأبيض ثلاث نجوم خماسية حمراء. وبقي هذا العلم يرفع بمناسبة الاستقلال وجلاء آخر جندي فرنسي عن الأراضي السورية في 17 أبريل/نيسان 1946.

والعلم الحالي، الذي هو علم الوحدة بين سورية ومصر، يخطئ البعض إذ يظنه علم نظام البعث، فهو العلم الذي اعتمد لدى قيام الوحدة في 1958 ويتكون من ثلاثة ألوان: الأسود والأبيض والأحمر، تتوسط الأبيض نجمتان خماسيتان باللون الأخضر، في إشارة إلى الإقليمين الشمالي (سورية) والجنوبي (مصر). وبعد الانفصال في 1961 تخلت سورية عن علم الوحدة، وعادت لترفع علم الاستقلال، لكن في أبريل/نيسان عام 1963 ولدى إعلان الوحدة الإتحادية بين مصر وسورية والعراق، تم اختيار شكل العلم السوري القديم بتقسيماته ونجومه الثلاث مع تبادل موقعي اللونين الأحمر والأخضر، ليكون علم الوحدة الإتحادية، ولترمز نجومه إلى دول الوحدة، وفي الوقت ذاته إلى أهداف حزب البعث "الوحدة والحرية والاشتراكية". ومع إعلان اتحاد الجمهوريات العربية بين مصر وسورية وليبيا في 17 أبريل 1971م استبدل بنجوم علم الوحدة الإتحادية الشعار السوري "العقاب" باللون الذهبي وتحته عبارة "اتحاد الجمهوريات العربية"، وبقي هذا العلم إلى عام 1980 حيث أعيد تحديد أوصاف العلم السوري ليأخذ شكله الحالي، الذي هو نفسه علم الوحدة في تأكيد على الوحدة العربية. وأيضا النأي عن نظام الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات بعد توقيعه اتفاقية كامب ديفيد.

يشار إلى أنه باستثناء السنوات الأولى من الانتداب الفرنسي عام 1920، فإن كل الأعلام التي ارتفعت في سماء سورية منذ عام 1918 استمدت رمزيتها من التاريخ العربي والإسلامي والنضال الوطني من أجل الاستقلال، فكانت الألوان الأربعة الأخضر والأبيض والأسود والأحمر مكونات "العلم العربي"، أي علم الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين.. تلك الألوان التي ستستلهم منها غالبية الدول العربية أعلام استقلالها. وبحسب ما جاء في مذكرات حسن الحكيم، يرمز الأسود إلى

العصرين الراشدي والعباسي، والأبيض إلى الأموي، والأخضر إلى الفاطمي، حيث تتوزع على ثلاثة مستطيلات متوازية، يزين أحد الطرفين مثلث أحمر يرمز إلى الثورة.

هذا العلم عاد اليوم ليطل في مشهد الإحتجاجات السورية، حاملا جملة من الأسئلة حول معنى استحضار علم يمثل فترة نشوء الدولة، دون أن يطرح ذلك جديا للنقاش، وخاصة أن هذا العلم تبعه أعلام عدة بما يعنيه ذلك من تطورات سياسية كان لها دور أساسي في رسم معالم هوية سورية العربية.

شيخ قرّاء الديار الشامية ينتقد

"عقوق" الجيش السوري وقائده الأسد

هزت الأحداث التي تجري في البلاد وتعرض مسجد عبد الكريم الرفاعي للإعتداء في ليلة قدر، الشيخ التسعيني كريم راجح ففي خطبة له لقيت صدى نظراً للمكانة العلمية والدينية الرفيعة التي يحتلها شيخ قراء الديار الشامية أراد منها أن تكون كلمة حق تقال لوجه الحق.

قال: "اتهم الجيش السوري وقائده بالعقوق، لأنه جيش بني من مال الشعب ويستخدم ضد الشعب. وأدين استباحة حرمة المساجد والدوس على المصاحف وإعتبار ذلك من قبل السلطة خطأ فرديا مقابل عدم إعتبار الدوس على صورة الرئيس حادثا فرديا، بل قد تدمر لذلك منطقة بأكملها. وانتقد بعض الخطباء من الذين حجم عمامته بحجم (قبة مسجد بني أمية) ولهم مؤلفات تملأ الأرض ولم يقولوا كلمة الحق" وبضمير المخاطب تابع راجح قوله متعجبا "من أنت؟ أنت عبد. أنت مخلوق من التراب الذي يوطأ فما بالك تتكبر على الله وتتعجرف ولا تحمل شيئا من آياته ولا من كتابه".

وعن دور المساجد في حياة الأمة الإسلامية قال الشيخ راجح، إن "رسول الله عمرها من أجل أن تقال فيها كلمة حق من أجل أن تقوم منها الدولة من أجل أن ينتخب منها الخليفة من أجل أن يكون القضاء فيها من أجل أن تعلم الناس الأخلاق، وأن الشيخ على المنبر هو خليفة رسول الله، ولذلك يجب أن يعرف من هو وما هو المقام الذي أقامه الله به ومن أجل أن يقول كلمة الحق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يخاف في ذلك لومة لائم".

في إشارة للشيخ البوطي الذي وقف إلى جانب النظام وبرر ممارسته القمعية تجاه المتظاهرين. قال راجح إن "على الشيخ أن تكون مواقفه صادقة وينصح الدولة لوجه الله وألا يتعلق بفلان أو بفلان فهو صديق للدولة لأنه يريد أن يجعل من الدولة عبدا لله وهو صديق للشعب لأنه مخلص ويريد أن يجعل من الشعب عبدا لله، ولذا فإن المساجد

من حرمات الله، وهي مقدسة قداسة الكعبة ومع كل ذلك فحرمة رجل مسلم أعظم عند الله من حرمة الكعبة". وشدد على أن "المساجد لا يضرب فيها رصاص ولا يضرب فيها بعصا ولا يثار فيها أصوات غير أصوات الذكر، فالمساجد للصلاة والعبادة والتعليم". واستنكر ما تتعرض له المساجد في سورية ومن بينها جامع الحسن الذي تخرج منه مظاهرات الميدان في العاصمة دمشق، وتعرض أكثر من مرة لإعتداءات من قبل الأمن والشبيحة. وأضاف: "ان هذا ليس من مصلحة النظام وأن هذا الذي يقضي على النظام". وأعطى مثالا من التراث العربي بأن العرب كانوا "إذا تبارز اثنان ووقع سيف أحدهما فإن الآخر يقف ينتظره حتى يعاود التقاط سلاحه لإكمال المبارزة".

وفي كلمة وجهها إلى الجيش السوري قال "يا أيها الجيش الكريم ويا قائد الجيش والذي هو الرئيس، في سورية لم يكن هناك جيش وعندما أنشئت إسرائيل شكلنا الجيش وكنت أنا من الذين أسهموا في ذلك، إذ جلت على المحافظات مع رياض العابد لجمع التبرعات من القرى والبلدات، لشراء الطائرات والدبابات والمدافع والأسلحة للجيش.. أنا كنت الخطيب وأستخرج مالا من جيوب الناس وصناديقهم لنأتي بها إلى جيشنا.. نحن تعبنا جدا لبناء الجيش فهو من الشعب وللشعب ولصالحه وبنيناه من أجل محاربة إسرائيل ولا نتصور أن هذا الجيش ينقض علينا ويضربنا ويسجننا ويقتلنا ويفعل بنا ما فعل". معتبرا ممارساته الآن بحق الشعب السوري "عقوقا من الجيش وقائد الجيش وكل ما يتعلق بالجيش".

ودعا النظام إلى كلمة سواء "تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم"، منوها بأنه يقول كلمة الحق ولا يماري فيها ولا يداري وأنه منذ ستة أشهر وهو يسعى لتهدئة الناس، وحضهم على التزام الهدوء وعدم الخروج إلى الشوارع والصراخ، إلا أن ذلك لم يجد نفعا لأن الدولة جاءت بالأمن والشبيحة وصعدوا الأمور وحاربوا الناس وكأن معهم سلاح روسيا وأميركا، وبزعم أن هناك مجموعات مسلحة وأن هناك سلاحا دخل إلى دمشق عن طريق التهريب، سخر الشيخ راجح مفندا هذا الادعاء بالقول "كيف يهرب السلاح وأنا عجزت عن تهريب عشرة مصاحف". أضاف "إن دل ذلك على شيء فيدل على أن الأمن مرتش والعلة منه وفيه ولا يجب أن يضعها في الشعب"...

وعقب إنتهاء الصلاة خرجت مظاهرة من جامع الحسن، وقامت قوات الأمن على الفور برمي قنبلة غاز داخل حرم المسجد لتفريق المتظاهرين وجرت عملية ملاحقة في الحارات والأزقة وقام المتظاهرون برمي قوات الأمن بالحجارة. وقال أحد الناشطين إنه تم تهريب الشيخ راجح فورا بعد بداية المظاهرة خوفا من الإعتداء عليه كما سرت شائعات لم تتأكد عن محاولة الشبيحة إغتياله.

ولوحظ غياب ثلة من أشهر خطباء دمشق وريفها من المفوهين كالشيخ بلال الرفاعي والشيخ خالد كوكي والشيخ راتب النابلسي والشيخ نعيم عرقسوسي.

الأسد يطفيء شمعته

السادسة والأربعين وسط الجثث

إحتفل الرئيس بشّار الأسد يوم الأحد11/سبتمبر أيلول 2011 بعيد ميلاده السادسة والأربعين، (مواليد 1965) وسط دعوات من أنصاره للإحتفاء بالمناسبة في الشوارع، بينما أعداد القتلى وصل إلى الآلاف وقد شغل عيد ميلاد الأسد كافة المنتديات السورية: "ميلاد السفاح.. 11 أيلول سنحتفل بميلاد الشيخ الأول على طريقتنا".

وكان أحد الأشخاص إقترح الآتي: "هديتي لبشّار، الفستان الأزرق الملطخ بالدماء لإبنتي الوحيدة نور والتي قتلت دون الثامنة في درعا منذ 5 أشهر"، وأضاف المواطن السوري: "عيد ميلادها يوافق اليوم، يوم عيد ميلاد قاتلها".

الرئيس يحتفل، وغياث مطر وهو من أصحاب تقديم الورود والماء للجيش والأمن، يُقتل بطريقة بشعة جراء التعذيب بعد إعتقاله لثلاثة أيام من قبل المخابرات الجوية، كما استئصلت حنجرته بالطريقة التي ذكرت السوريين بشاعر الثورة ابراهيم قاشوش.

يوم دامٍ في حماه..(*)

و"ثلاثاء الغضب من روسيا"

شهدت سورية يوم الإثنين 12 أيلول/سبتمبر 2011 عمليات أمنية وعسكرية في أنحاء متفرقة من البلاد أسفرت عن مقتل 20 شخصاً على الأقل، 17 منهم سقطوا في مدينة حماه التي عاشت يوماً دامياً جديداً أسفر أيضاً عن إعتقال العشرات. وجاء ذلك بينما دعا ناشطون سوريون إلى "ثلاثاء الغضب من روسيا" بعد أن جددت موسكو دعمها لنظام دمشق. وكتب الناشطون على صفحة "الثورة السورية ضد بشّار الأسد"

(*) مدينة حماة مدينة سورية تحتل المرتبة الرابعة من حيث السكان بعد دمشق وحلب وحمص، ويبلغ عدد سكانها حوالي (854.000) نسمة إحصائيات 2010، معظم سكان حماه من المسلمين السنة كما تسكنها أقلية مسيحية في حيي المدينة والشيخ عنبر. لقبت بمدينة أبي الفداء يرجع تاريخها إلى ما قبل الميلاد. وتعتبر أقدم مدينة في العالم، فقد ثارت حماه ثلاث مرات على البعثيين الأولى عام 1964 والثانية مع حلب وجسر الشغور بين اعوام 1979–1982 التي انتهت عام 1982 بدخول الجيش إلى حماه وقتل 40 الفاً من سكان المدينة، والمرة الثالثة هي عام 2011 أثناء ثورة 15 آذار في ظل موجة التغيير العربية.

على موقع الـ "فيس بوك" مخاطبين روسيا "لا تـدعموا القتلـة. لا تقتلـوا السـوريين بوافقكم". فلنعبّر عن غضبنا على روسيا وعلى الحكومة الروسـية. النظـام سـيزول والشعب سيبقى". (وذلك على خلفية الموقف الروسي، فالرئيس ديمتري أعلن أن بلاده مستعدة لتأييد قرار مجلس الأمن حول الأوضاع في سورية شـريطة عـدم تضـمينه فرْض أي عقوبات ضد النظام السوري، وأن يكون موجهاً إلى كل من طرفي النزاع، الحكومة والمعارضة)

مشايخ علويون(*) يدعون لـ "حفظ النفْس والعِرض"

أصدر ثلاثة من كبار مشايخ الطائفة العلوية يوم الإثنين12سبتمبر2011 من مدينة حمص بيانا موقعا بأسماء المشايخ: مهيب نيصافي، ياسين حسين، موسـى منصـور، قالوا فيه: "نعلن براءتنا من هذه الأعمال الوحشية التي يقوم بها بشّار الأسد وأعوانـه من الذين ينتمون إلى كل الطوائف ونتحمل مسؤولية ما نقوله، والعلم للجميع بأن هـذا النظام لم ولن يمثل هذه الطائفة الشريفة في أي حال من الأحوال". أضاف: "إن بعضـاً من أبنائنا وشبابنا الذين عمل البعض على انتزاع عقولهم، وزرع الشك والريبة لـديهم من مستقبل يجهلونه هو مستقبل الحرية التي يخافها المستبد هم جماعة غُرر بها بكمية من المال السلاح، وإننا لندعوهم للتخلي عن القيام بأي عمل مسلح ضـد أبنـاء هـذا الوطن الجميل، الذي لم يعرف الطائفية إلا على يد قلة من الأنذال والذين ذهبوا ذهـب ذكرهم إلى غير رجعة بإذن الله".

ونفى المشايخ وجود عمليات خطف وقتل بحق أبناء الطائفة العلوية في حمـص، مشيرين في هذا السياق إلى أن "الأخبار التي تذاع يوميا عن عمليـات خطـف وقتـل وتنكيل بأبناء الطائفة العلوية جميعها عار عن الصحة، كالأصوات المنكرة التي لا هم لها إلا التفرقة، فأي إنسان يستطيع قتل أخيه بدم بارد؟ ونطمـئن أهلنـا بأننـا أخـذنا التطمينات من إخوة لنا من الطائفة السنيّة الكريمة، بأنهم يشجبون مثل هذه الأعمـال؛ وأجابونا لو أننا القاتلون أنترك الجثث في أحيائنا تدل علينا، وأكدوا لنا بأنهم يعتـزون

(*) طائفة من الشيعة الإمامية. عقيدتهم هي نفس العقيدة الإمامية الجعفرية ولهم نفْس تسلسل الأئمـة الإثنا عشر وقد افترقوا عن الاثناعشرية ما بعد الإمام الحادي عشر الحسن العسـكري، وكـان الاختلاف في المرجعية والزعامة وفي بعض الأمور التي جرت عليها العادة عند الإمامية. توجَّه العديد من الاتهامات للعلوية؛ فيصفها بعض الشيعة بالغلو [1] ومن أهل السُنة توصف بأنها فرقة باطنية تكتم عقائدها الحقيقية. والعلويون الأصليون هم المتواجدون في الجبال الساحلية السـورية ويختلفون عن علويي المغرب أو اليمن أو تركيا. اسم علويين كان يطلق على كل من تولّى الإمام علي بن أبي طالب ووافقهُ وسارَ في نهجه، وذلك ان الحكام الأمويين والعباسيين كانوا يطلقونـه على هؤلاء الأتباع.. والطائفة العلوية تتبع نفس سلسلة أئمة الإثنا عشرية بداية بالامام علي بـن أبي طالب ونهاية بالامام محمد بن الحسن الغائب.

بنا كإخوة لهم في الإسلام والوطن، وتفهمّنا معا أن هذه الأعمال تخدم النظام وحده دون الشعب".

وتابع البيان "أن النظام يريد التفرقة بين الشعب السوري، وخاصة بين هاتين الطائفتين الكريمتين، وكان حديثنا أخوياً لم يعرف حدودا سوى الأخلاق والوئام، وبعدها رددنا بنفس التحية أو حتى أجمل منها، والله على ما نقول شهيد. فأبناء حمص عاشوا وسيعيشون سنّة وعلويين ومسيحيين مع بعضهم متحابين متآلفين".

وشكك المشايخ بـ "الفكرة المسبقة التي يحاول النظام تسويقها بأن نسبة 84 في المائة من الطائفة العلوية تؤيده وستدافع عنه، أن النسبة الحقيقية هي أقل من ذلك بكثير، فأغلبية العلويين لا يظهرون انزعاجهم من النظام وإيمانهم بمبادئ الحرية التي أعلنتها الثورة إلا عندما يتحدثون لأشخاص يثقون بهم غاية الثقة؛ لأن السمة الغالبة اليوم هي الغيبة والنميمة بين الإخوة، وهو ما يؤجج الأزمة أكثر، فالجميع أدرك الورقة الأخيرة التي يستخدمها البعض من المتشددين في كل الطوائف، بما فيها الطائفة العلوية والطائفة السنية، علما بأنه لا يوجد تعميم في هذا الحديث، ونستنكر كل الأعمال الإجرامية التي تصب في خندق الظلام والفاسقين".

وختم المشايخ بيانهم بتوجيه نداء إلى أبناء الشعب السوري للانخراط في المظاهرات السلمية فقد مر على هذه الثورة ما يقارب ستة أشهر، قتل فيها من قتل، وجرح فيها من جرح، وتبدو الأجواء مهيأة لانتصارها، فلم يبق طريق لحفظ النفس والعِرض سوى الالتحاق بالمظاهرات السلمية، التي ستشكل ضربة قاصمة لظهر النظام، فهذا النظام ورئيسه لن يبقيا لكم للأبد، كما يقول بعضكم، وللأسف الرشيدون منكم، فأنتم عُرِفتم بعبادة الله الواحد الأحد، فكيف تسمحون لأبنائكم بعبادة شخص (والعياذ بالله)، وقد تبينا حقيقته بعدم الرغبة بالإصلاح، بل بالإجرام والقتل".

رسام الكاريكاتور علي فرزات يتعرض للضرب ودبلوماسيون غربيون في زيارته

قد يكون الرسم في كثير من الأحيان أوقع أثراً من الكلام، فبعد تعرض الرسام علي فرزات(*) للضرب المبرح من قبل مجهولين اعترضوا سيارته وخطفوه فجر

(*) صاحب جريدة "الدومري" صاحب اول ترخيص لصحيفة مستقلة في سورية أعطي له عام 2001، وسحب عام 2003، اسس صالة للفن الساخرمن مقر جريدته، وفاز علي فرزات (60 عاما) بعدد من الجوائز الدولية والعربية، منها الجائزة الأولى في مهرجان صوفيا الدولي في بلغاريا (1987)، وجائزة الأمير كلاوس الهولندية (2003). اقام معرضا في معهد العالم العربي في باريس (1989)، ونشرت رسوماته في العديد من الصحف السورية والعربية والأجنبية.

الخميس 25 اب/أغسطس 2011 ما ادى إلى كسر اصابع يده اليسرى واصابته بكدمات خصوصا في الوجه واليدين ما استدعى نقله إلى المستشفى. وقال فرزات لوكالة فرانس برس يوم الثلاثاء 13 أيلول/سبتمبر 2011" لقد قام بزيارتي السفير الأميركي بصحبة السفير الياباني كما عادني سفير الإتحاد الأوروبي ممثلا عن دول الإتحاد الذي جاء بصحبة السفير النروجي والتركي والسويسري". أضاف: "ان سفراء بريطانيا وألمانيا وهولندا قاموا بزيارتي كذلك بشكل فردي، وعبروا جميعاً عن دعمهم لي وعن مشاعر المواساة، معربين عن استغرابهم لتعرضي إلى حادث الإعتداء سيما وإنني لم احمل سوى قلمي"..

واشار فرزات يوم الحادث للوكالة إلى ان "احدهم كان يصرخ: اضربوه اضربوه كي يتوقف عن الرسم والتطاول على اسياده".

وقام فرزات منذ اندلاع موجة الإحتجاجات غير المسبوقة في منتصف اذار/مارس برسم العديد من اللوحات التي تنتقد الظلم والتعامل الأمني مؤكداً "أن الرسم قدره" وانه مصمم على متابعة عمله رغم الإعتداء".

وحول نتائج التحقيق الذي قامت دمشق بفتحه حول الحادث والكشف عن منفذيه، اجاب فرزات "انه لم يتم اخباره بأي شيء من هذا القبيل وانه علم بالأمر عبر شريط اخباري كغيره من الناس حيث لم تتصل بي أي جهة لمعرفة ظروف وقد فتحت وزارة الداخلية السورية تحقيقاً لمعرفة ملابسات الإعتداء والوصول إلى الفاعلين من أجل تقديمهم للعدالة غداة الحادث حسبما نقلت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا).

مبادرة سورية للإصلاح والديمقراطية

طرحت سورية يوم الأربعاء 14 أيلول/سبتمبر 2011 مبادرة تتعلق بتعزيز الديمقراطية والإصلاح في الدول العربية خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في دورته العادية الـ136 ووزع الوفد السوري في الاجتماع المبادرة على الإعلاميين.

مضمون المبادرة:

- العمل على رفع حالة الطوارئ في البلدان العربية التي لا تزال تطبق هذه الحالة.
- إلغاء محاكم أمن الدولة في البلدان التي لديها مثل هذه المحاكم.
- حوار وطني شامل تشارك فيه كافة الفعاليات للوصول إلى صيغة دستورية تضمن مشاركة الجميع وسيادة القانون، وعدم التمييز وتأكيد الحقوق الأساسية للإنسان وإعداد قوانين الإنتخابات البرلمانية والإدارة المحلية.

- وضع دساتير تضمن كافة الحريات وضمان إنشاء مجالس الشعب وتشكيل الأحزاب وحرية عمل المنظمات غير الحكومية، وتطبيق الأسس الديمقراطية والشورى والحكم الرشيد والمساواة، وصياغة قوانين فورية لحرية الإعلام، وحق التظاهر السلمي.

مبادرة قُدمت من الوفد السوري، ومجلس الجامعة على المستوى الوزاري رفض التعامل معها.

وعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي على وزراء الخارجية العرب في جلستهم المغلقة الثانية التي عقدت بمقر الأمانة العامة للجامعة تقريرا حول نتائج زيارته الأخيرة لسورية في ضوء تكليف مجلس الجامعة له في اجتماعه الطارئ يوم 27 آب/أغسطس الماضي بنقل المبادرة العربية إلى القيادة السورية لمعالجة الأزمة هناك في إطارها العربي.

موسكو: سقوط الأسد يرسخ وجود منظمات إرهابية

في تحذير لافت أتى من موسكو يوم الأربعاء 14 أيلول/سبتمبر 2011 فقد نقلت وكالة" أنترفاكس" عن أيليل روغانتشيوف رئيس "إدارة التحديات والتهديدات" في وزارة الخارجية الروسية: "إذا لم تتمكن الحكومة السورية من الإحتفاظ بالسلطة، فهناك إحتمال كبير أن يترسخ وجود متشددين وممثلين لمنظمات إرهابية". وحذر روغانتشيوف من أن التدخل العسكري الغربي يهدد بخلق بؤر جديدة للأنشطة المتطرفة في منطقة تضررت بالفعل من الحرب في العراق".

وجاءت التصريحات الروسية في حدث تصعيد في الحرب الكلامية بين روسيا والدول الغربية حول سورية. ورفضت موسكو دعم العقوبات على النظام السوري، موضحة أن يجب الضغط بشكل مماثل على المعارضين الذين يرفضون المشاركة في محادثات مباشرة مع الأسد.

18 بليون دولار إحتياط سورية من العملات الأجنبية

قال وزير المالية محمد جيليلاتي يوم الأربعاء 14 أيلول/سبتمبر 2011، "أن الاحتياط من العملات الأجنبية باستثناء الذهب بنحو 18 بليون دولار، وهو يغطي حاجة سورية من الاستيراد لأكثر من 20 شهراً، أن المديونية السورية من اقل المديونيات بين دول العالم." أضاف: "تطمح إلى عودة الأموال المهاجرة والمقدرة بنحو 80 بليون دولار، بدلاً من الوقوع في وطأة أعباء الديون وشروط المدينين"، مشيراً إلى أن الحكومة فضلت عدم طرح سندات خزينة هذه السنة، كي لا تحمل الموازنة عجزاً

إضافياً، لأنها ستدفع عليها فوائد بنحو 9 في المئة. علماً أن العجز المقدر في الموازنة العامة هذه السنة، يصل إلى نحو 167 بليون ليرة (الدولار الأميركي يساوي 48.5 ليرة تقريباً)". ولفت إلى أن الدولة "تدعم المشتقات النفطية والكهرباء بحدود 250 بليون ليرة سنوياً". وأسف لـــ "انتشار الفساد في كل مفاصل الدولة".

وتابع: "أن الأحداث التي تشهدها سورية أدت إلى تباطؤ الطلب على شراء المواد والمنتجات وساهمت في انخفاض إيرادات المنشآت والمعامل، وفــي حــال اســتمرت الأحداث في سورية فسينعكس ذلك على أصحاب المداخيل المحدودة، وســيؤدي إلــى هروب أصحاب رؤوس الأموال من الإستثمار في الداخل". وأشار إلى أن "المصــافي النفطية السورية تؤمن 80 في المئة من حاجة البلاد".

إلى ذلك، وافقت الحكومة السورية على خفض بعض الرسوم الجمركية بين 2 و3 في المئة على عدد من المواد الأولية ونصف المصنعة من الحديد والصــلب وخيــوط الجوت الداخلة في صناعة الجلود وأفران الغاز وأجهزة تكييف الهواء وغيرهــا مــن المواد الأخرى.

واعتبر الجليلاتي، أن هذا الإجراء "يضمن تــأمين المســتلزمات المحليــة مــن المنتجات الصناعية وإحلالها مكان المستوردات، بهدف دعم الصــناعة المحليــة مــن خلال خفض كلفة الإنتاج بما ينعكس أيضاً على انخفاض سعر مبيع هذه المنتجات إلى المواطن، وتشجيع عملية التصدير".

وسام إستحقاق للسفير الإيراني من النظام السوري

قام معاون وزير الخارجية والمغتربين أحمد عرنوس بتقليــد أحمــد موســوي(*) الوسام أول، يوم السبت 15 أيلول/سبتمبر 2011 بسبب أنتهاء مهامه ليحل مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط محمد رؤوف شيباني في حفل حضــره عــدد مــن السفراء العــرب والأجانــب ومــديرو الإدارات والمكاتــب فــي وزارة الخارجيــة والمغتربين.. ونقل البيان عن عرنوس قوله إن "إيران شكلت منذ قيام الثورة سندا قويا للقضايا الإسلامية عامة والعربية خاصة"، مذكرا "بمواقف إيران الداعمة للمقاومة فــي فلسطين ولبنان وتأييدها ووقوفها إلى جانب سورية لإستعادة الجولان العربي الســوري المحتل بالكامل حتى خط الرابع من حزيران عام 1967". أضاف: "أن الجهــود التــي

(*) سفير إيران في سورية في تشرين الأول/أكتوبر 2007 شغل منصب مستشار الرئيس محمود أحمــدي نجاد للشؤون الفلسطينية، وقبلها شغل منصب مساعد الرئيس الإيراني للشؤون البرلمانية والقانونية.

بذلها السفير موسوي خلال مهمته في سورية للارتقاء بعلاقات البلـدين إلـى أفضـل المستويات ولتكون أنموذجا يحتذى به في علاقات دول المنطقة وتسـتجيب لتطلعـات الشعبين".

من جانبه قال موسوي إن "أعداء الإستقرار الإقليمي يعملون على زعزعة الأمن والإستقرار في سورية لتغيير مواقفها تجاه قضايا المنطقة وفرض الملاءات الخارجيـة عليها". وأكد إيمان بلاده "بالإصلاحات التي يقوم بها الرئيس بشّار الأسد لكنها تحتـاج إلى وقت فكيف يمكننا أن نتوقع أي نوع من الإصلاح في وقت قصير جدا". تابع: "أن البلدين توصلا إلى أعلى مستوى في علاقـات التعـاون فـي المجـالات السياسـية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" لافتا إلى أن "إلغاء الفيزا بين البلدين سمح لمليـون سائح إيراني أن يأتي إلى سورية مما عزز التعاون الثقافي بين البلدين". وختم بـالقول "أنا أغادر سورية وكلي ثقة بأنها ستعود أقوى مما كانت وسأكون السفير السوري فـي إيران".

مؤتمران للمعارضة السورية في باريس

أعلن يوم الجمعة 16أيلول 2011، قيام "الهيئة الخارجية للثـورة السـورية فـي الخارج" تنفيذا لتوصيات "ملتقى الوحدة الوطنية السورية" الذي عقدته قـوى وأحـزاب وتكتلات سياسية سورية يومي 10 و11 سبتمبر 2011 في القاهرة.

وأكدت الهيئة التزامها السقف الوطني ولائحة المطالب التي تبنتها الهيئة العامـة للثورة ومنها الدولة التعددية على أساس برلماني و"رحيل الأسد وزمرته" عن السـلطة ورفض إستمرار مشاركته في الحكم لأي فترة كانت، معتبرة أن "التراجع عن إسـقاط النظام الاستبدادي الأمني تحت أي حجة من الحجج خيانة لدماء الشهداء...".

وشدد المؤتمرون على الحاجة إلى توفير الحماية الدولية للمدنيين السوريين مـن بطش النظام وحشد التأييد الشعبي الدولي ودعوة الجهات الأخرى في الثورة السـورية الداخلية والخارجية إلى الالتقاء لتفادي فقدان المصداقية وترك الأمور الشخصية جانبا.

ومن ناحية أخرى، ينعقد السبت 17 و18 أيلول 2011 في أحد الفنـادق الباريسـية الكبرى "المؤتمر التأسيسي للتحالف العلماني" وهو الأول من نوعه، حيث سينتهي بنـداء يحدد الأسس التي يقوم عليها وتصوره لسورية ديمقراطية، ولدولة مدنية. وفهم من عـدد من المشاركين الذين وفدوا إلى باريس من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا ودول خليجية أن تحركهم يهدف إلى إحياء "الفكر العلماني في سورية والشرق الأوسط"، مما يعني أنه رد على رغبة التيارات الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين في سورية، في صياغة دولة ومؤسسات يغلب عليها الطابع الإسلامي.

ريف دمشق ولاءاته الثلاث

لا عنف - لاتدخُّل عسكري - لاطائفية

عقدت قوى معارضة سورية (هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الوطني والمجلس الوطني الموسع يوم السبت 17 أيلول/سبتمبر 2011 مؤتمراً في ريف دمشق، شارك فيه نحو 20 شخصية من شخصيات المعارضة في الداخل وممثلون عن تنسيقات الثورة السورية في الداخل ترأس الجلسة حسين العودات، أمين سر هيئة التنسيق الوطنية حسن عبد العظيم، نائباً لرئيس الجلسة وأن 120 عضواً حالت ظروفهم الأمنية من الحضور. وإستمر ليوم واحد وترأس المؤتمر، حسين العودات الذي قال أن المدعوِّين كانوا أمام 3 خيارات:

- الحضور على مسؤولياتهم لأسباب أمنية.
- أن يكلفوا من ينوب عنهم.
- إما تقديم مشاركتهم عبر برنامج (سكايب) عبر الأنترنت.

وقد حضر مراسلو أعلام خارجية المعتمدون في دمشق ووكالة الأنباء السورية (سانا) والتلفزيون السوري من دون دعوة فكانت الهتافات "الإعلام السوري كاذب".

وأبرز ما جاء عن اللقاء:

- السعي إلى تشكيل ائتلاف يضم أقطاب المعارضة التي في الداخل "لتوحيد موقفها" من "الإنتفاضة/الثورة" في سورية.
- وضع خارطة طريق لتجنب سيناريوهات كارثية.
- "لا طريق للتراجع في الثورة السورية بعد وجود ضحايا بالآلاف، وجرحى ومعتقلين بعشرات الآلاف، وملاحقين لا يعرف عددهم من أبناء الشعب، وصور تنكيل وإهانات وإذلال، وجيش جرار يترك ثكناته ليتوجه نحو الداخل لقمع شعبه، واقتصاد منهوب يتدهور بسرعة، وثروات تهدر على القتل والقمع، ونظام يمعن في إنكار حق الشعب في الحرية والكرامة".

عدم الفصل بين قوى الفعل الميداني الثائرة وخزان الخبرة السياسي والنضالي والتنظيمي الذي تمثله قوى المعارضة، مع التأكيد على 3 لاءات: "لا عنف، لا تدخل عسكري، لا طائفية".

كما تضمنت الوثائق 7 نقاط تسلسلية ضمن مهلة زمنية لتجنب سيناريوهات كارثية في سورية. وتشمل النقاط:

أولاً: اعتراف النظام بالحراك الشعبي ومشروعية أهدافه، وحق الشعب في بناء النظام السياسي الديمقراطي التعددي.

ثانياً: وقف العنف والتعامل الأمني العسكري وسحب الجيش وقوى الأمن من المدن، وإسناد مهمة حفظ الأمن إلى قوى الأمن الداخلي فقط.

ثالثاً: إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والموقوفين جميعا، وتسمية كل من فقد حياته في الحراك شهيدا.

رابعاً: إحالة المسؤولين عن الخيار العسكري - الأمني ومرتكبي جرائم القتل والتعذيب إلى المحاكم.

خامساً: الاعتراف بحق التظاهر السلمي وتنظيمه دون أي شروط.

سادساً: تعليق العمل بالمادة الثامنة من الدستور حتى إقرار دستور جديد.

سابعاً: إعلان دخول البلاد في مرحلة انتقالية تتولى السلطة التنفيذية فيها حكومة وحدة وطنية تتمتع بكل الصلاحيات اللازمة لقيادة مرحلة الانتقال نحو النظام الجديد المنشود، وما يتطلبه من إجراءات سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية وإعلامية.

وذكرت الوثيقة أنه "في حال لم تتحقق هذه الخطوات في مهلة قريبة قبل أن يفوت الأوان وتفلت الأمور من يد الجميع، فلن يكون هناك خيار أمام الحراك الشعبي وقوى المعارضة الوطنية الديمقراطية سوى التصعيد بكل السبل السياسية والقانونية والدبلوماسية السلمية، وسيدعو إلى الإضراب العام والعصيان المدني الشامل".

من جهتها، قالت "لجان التنسيق المحلية" في سورية، إن الأخبار التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام حول مشاركة لجان التنسيق المحلية في مؤتمر هيئة التنسيق الوطنية الذي عقد في ريف دمشق، عار من الصحة، وأكدت اللجان في تصريح صحافي نشرته على صفحتها في موقع الـ "فيس بوك" "تمسكها بمطالب الثوار بإسقاط النظام شرطا أساسيا لمشاركتها في أي تحالف أو ائتلاف مع قوى المعارضة التقليدية".

طهران ترفض "الديمقراطية المزعومة"

قال الرئيس محمود أحمدي نجاد، في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست"، أن "سورية هي في الخط الأمامي للمقاومة، ونحن نساعد دوماً من أجل حل قضايا الحكومات والشعوب بالتفاهم". أضاف: "إننا نعتقد بأن الإصلاحات يجب أن تجري في كل مكان، ومن ضمنه أوروبا وأميركا، وأن تسود العدالة فيها، لأن العدالة لم تسد حتى الآن بصورة كاملة في أي مكان، وأن كل مكان بحاجة إلى إصلاحات، إلا أن المهم هو أسلوب الإصلاحات، وبطبيعة الحال أعلن الرئيس بأنه يريد إجراء إصلاحات في بلاده".

وأعرب رئيس مجلس الشورى (البرلمان) الإيراني علي لاريجاني، خلال مؤتمر صحافي في طهران، عن أسفه حيال الأحداث في اليمن. وقال إن "هؤلاء لم يستخلصوا

العبر مما جرى في ليبيا، فاليوم تشاهدون كيف فر العقيد (معمر) القذافي بذل وهوان ولا ريب أن الثورة اليمنية ستتجذر أكثر فأكثر ونأمل بأن تنتصر هذه الثورة".

وحول الأحداث في سورية، قال لاريجاني "إن بعض الدول تحاول تشبيه ما يحدث في سورية بما يحدث في اليمن والبحرين ولكن مثل هذه المواقف ساذجة، فالموضوع السوري له بعد داخلي وآخر خارجي. فعلى الصعيد الداخلي يتطلع الشعب السوري إلى صيانة حقوقه، وهذا ما أكده مسؤولو إيران خلال لقاءاتهم بالمسؤولين السوريين، ونعتبر ان تحقيق هذا الأمر يصب في مصلحة إستقرار المنطقة وأمنها وسعادة المسلمين. لكن من جهة أخرى نرى أن البعض يهرِّب السلاح إلى داخل سورية، ويحاول فرض الديموقراطية المزعومة بالسلاح وهذا أمر مرفوض، لأن الجهات التي تقوم بهذا الإجراء تفتقد إلى الديموقراطية من الأساس".

الأمم المتحدة 3500 لاجىء سوري في لبنان

ذكر تقرير للأمم المتحدة أن أكثر من 3500 لاجىء سوري فارِّين من الحملة العسكرية ضد المحتجين المؤيدين للديمقراطية سجلوا أنفسهم مع الأمم المتحدة في لبنان، حيث وصل أكثر من 600 لاجىء جديد الأسبوعين الماضيين.

وذكر تقرير المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي نشر الجمعة الجمعة 16 سبتمبر 2011، أن 3580 نازحاً سورية سجلوا أسماءهم في شمال لبنان منذ أن نزل المحتجون أول مرة إلى الشوارع للمطالبة بالإطاحة بالرئيس بشّار الأسد منتصف آذار/مارس. أضاف: إن" معظم السوريين الذين نزحوا من قراهم في الأسابيع الأخيرة دخلوا لبنان من المعابر الرسمية منذ فرض حراسة مشددة على المعابر الحدودية غير الرسمية من جانب السلطات السورية".

وتابع: "عبَّر البعض عن قلقهم من أن إنخفاض عدد المعابر التي يمكنهم إستخدامها قد يمنع أشخاصاً من مغادرة سورية خوفاً من تقديم أسمائهم إلى السلطات السورية عند النقاط الرسمية التي بقيت مفتوحة".

كلينتون تقنع لافروف

ولكن موسكو بالمرصاد

ما من شك أن هذا العام هو عام الأميركان، ولكن هذه المرة فشلت الإدارة الأميركية، بإقناع الروس بتغيير مواقفهم حيال روسيا، فبعد محاولات أجرتها وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون لإقناع نظيرها الروسي سيرغي لافروف إلى "التفكير بدقة

بالدور الذي يمكن أن يلعبه مجلس الأمن في الوقت الذي تقتل فيه الحكومة السورية شعبها وتسجن ظلماً الآف الأشخاص".

في حين كانت وجهة نظر لافروف "نحن لسنا فقط على إستعداد لدعم قرار بشأن سورية، بل لدينا مشروع خاص (للقرار)، وموسكو تدعي لجلوس أطراف النزاع وراء طاولة المفاوضات مشيراً إلى أن تكرار السيناريو الليبي ليس في مصلحة أحد"، أضاف "أن المشروع الروسي لقرار مجلس الأمن يهدف إلى وقف كافة أشكال العنف سواء من جانب السلطات أو المجموعات المسلحة بين المتظاهرين والهدف الثاني لهذا المشروع يتمثل في إطلاق الحوار بين السلطات والمعارضة لبحث مستقبل البلاد والإصلاحات التي يقترحها الأسد.

نجاد في دمشق..

وواشنطن تُشرك سورية في مفاوضات السلام

يقوم الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد، يوم السبت 18 أيلول 2011 بزيارة خاطفة إلى دمشق للتشاور مع القيادة السورية بشأن التطورات في المنطقة وخاصة العراق ولبنان وفلسطين. وقال نجاد في خطاب بثه التلفزيون الحكومي الإيراني، قبيل مغادرته إلى دمشق، إن بلاده تتشاور مع الجميع في المنطقة، في ظل التحركات الغربية "وما يهدف إليه هؤلاء في المستقبل.. فهم يسعون إلى القيام بأعمال شيطانية في فلسطين بما يستلزم منا التشاور مع سورية". وزار الرئيس نجاد أيضاً الجزائر في طريقه إلى نيويورك لحضور اجتماعات الأمم المتحدة.

إلى ذلك، عبَّرت مصادر سورية يوم السبت 18 أيلول 2011، عن ترحيبها بدعوة واشنطن، التي اعلنتها وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، لإشراك دمشق في مفاوضات السلام المباشرة مع إسرائيل، وقالت مصادر سورية، إن الأوساط السياسية السورية تؤيد التحرك الدبلوماسي والتصريحات الأميركية حول عملية السلام ودفع المسار السوري – الإسرائيلي، لكنها اعتبرته بمثابة "إعلان حسن نوايا" من قبل الجانب الأميركي. إن موقف سورية من السلام ما زال قائما على أساس "السلام خيار استراتيجي.. وهذا يحتاج إلى وجود شريك يرغب وقادر على صنع السلام".

أوماخونوف يدعو لتغيير النظام الشمولي والتسوية ممكنة

ترأس نائب رئيس مجلس الإتحاد الروسي، أوماخونوف لقاء وفد مع شخصيات من المعارضة السورية، الثلاثاء 20 أيلول/سبتمبر 2011 فقد نقلت وكالة أنباء "إيتار تاس" عن أوماخانوف الذي ترأس الوفد الروسي إلى دمشق، أنه وبعد لقاء الوفد مع

شخصيات من المعارضة السورية، "صار على يقين من أنها تؤيد مواقف روسيا في مجلس الأمن الرافضة لأي تدخل أجنبي وفرض أي عقوبات أممية على سورية نظرا لإدراكها أن أي قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي يمكن أن يتحول إلى تدخل عسكري مباشر". أضاف: "أن المعارضين السوريين ومنهم قدري جميل ومي الرحبي وعارف دليلة، لا يرون بديلا للحوار"، مشيرا إلى أنهم "يعنون أن سورية صارت ساحة لتصادم مصالح البلدان المختلفة وأن إسقاط النظام قد يؤدي إلى انتهاك خطير لحقوق الأقليات التي تتمتع بالتوازن القائم بينها في سورية اليوم". تابع: "إن هناك خلافا بين فصائل المعارضة حول من وكيف تجري المباحثات مع السلطة في سورية".

وأشارت مصادر مطلعة في موسكو، إلى أن "الأسماء التي أشار إليها أوماخانوف لا تعكس تمثيلا حقيقيا لمواقع المعارضة التي التقى الوفد الروسي معها". وأشارت المصادر إلى أنه "في الوقت الذي يعكس فيه عارف دليلة المواقف الحقيقية لـ(مجموعة إعلان دمشق) المبدئية، يقف قدري جميل على طرفي نقيض من المواقف الانتقادية لهؤلاء والرافضة لدعم موسكو لمواقف النظام السوري وسياساته".

وأضاف: "إن المعارضة السورية مشتتة ولا يوجد لها تمثيل كامل في سورية، هناك من يعيش في الخارج وهناك أيضاً المتطرفون الذين يرفضون أي حوار مع السلطة، هؤلاء يرتبطون بالإسلام الأصولي الذي هو مصدر آيديولوجيتهم وأساس للمجموعات التي تنشط في بعض المدن والبلدات وترعب سكانها، وثمة إحساسا بأن المعارضة لا تمثل أكثرية السكان، إلا أن الجميع يدركون أنه لا بديل للحوار". مشيراً إلى "إنهم يدركون أن سورية تحولت إلى ساحة للصراع بين مصالح دول مختلفة، ما يثير مشاعر القلق تجاه أن الإطاحة بالنظام يمكن أن تؤدي إلى انتهاك حقوق الأقليات القومية، التي تتسم بالتوازن في الوقت الحاضر، وأن الفرق بينهم يكمن في كيفية رؤيتهم لتركيبة المعارضة التي يمكنها المشاركة في الحوار مع السلطة".

وإذ اعترف بأن التسوية السياسية لا تزال ممكنة في سورية، عزا أوماخانوف سخط الأوساط الاجتماعية إلى حدة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، مشيرا إلى "وجود الفرصة للإصلاح الذي اعترف الرئيس بشّار الأسد بضرورته وعزمه على إجرائه، أن ذلك ليس مجرد خطوة تكتيكية لتهدئة الأوضاع بل اتجاه استراتيجي وان الوقت قد حان لتغيير النظام الشمولي من خلال الإصلاحات الديمقراطية". تابع: "إن الوضع في سورية "أكثر إستقرارا مما تعرضه شاشات التلفزيون وإن هناك يقينا من إمكانية قلب الصفحة الدرامية في سورية".

البرلمان العربي يهدد سورية واليمن بتجميد عضويتهما

على خلفية الأحداث القائمة وكل ممارسات العنف والقمع في كل من سورية واليمن، قرر البرلمان العربي بتجيد عضويتهما ووقف أنشطته بدمشق في حال عدم إستجابة السلطات اليمنية والسورية لمطالبات وقف العنف تجاه الشعبين السوري واليمني، والعمل على حل الأزمتين من خلال عدد من الإجراءات التي قدمها.

كما دعا البرلمان العربي في قراراته وتوصياته في إختتام دورته العادية لهذا العام التي عقدت في القاهرة يوم الثلاثاء 20 أيلول/سبتمبر 2011 في جلسة عاصفة للبرلمان العربي، تخلى فيها رئيسه علي سالم الدقباسي (كويتي) عن إدارتها لأنه أحد المطالبين باتخاذ موقف تجاه ما يحدث في سورية، فيما صدر القرار بموافقة 31 عضوا من بين الأعضاء الحاضرين البالغ عددهم 55 عضوا. وقرر البرلمان تكليف رئيسه برفع هذه التوصيات للأمين العام للجامعة العربية لرفعها للقادة العرب.

توصيات البرلمان العربي بشأن سورية:

- "سحب قوات الجيش، وقوى الأمن الداخلي فورا من المدن والقرى السورية وإبعاد كل أشكال ومظاهر الحل الأمني، الذي لن يزيد الأزمة، إلا اشتعالا، والرفض المطلق لحمل وإستخدام السلاح ضد المواطنين الآمنين من أي جهة كانت.
- إجراء حوار وطني جاد، مع القوى المعارضة في الداخل وفي الخارج، يستجيب لمطالب الشعب السوري بغية الوصول إلى حل سياسي، يخرج الدولة السورية من الدمار، والانقسام، ومخاطر التدخل الخارجي الذي ترفضه اللجنة جملة وتفصيلا.
- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتنفيذ إصلاحات سياسية حقيقية، خلال فترة زمنية محددة، والعمل على تشكيل حكومة وفاق وطني تشمل كافة أطياف المعارضة السياسية.
- ضرورة فتح المجال، لجميع وسائل الإعلام، العربية، والدولية، "لنقل صورة حقيقية عما يحدث في سورية، بكل شفافية وموضوعية، والسماح للمعارضة بالتعبير عن مواقفها ومشاعرها السياسية بالطرق والوسائل السلمية، بما في ذلك حقها في التجمع، والتظاهر السلمي، وعقد اجتماعات في الداخل بغية بلورة مواقفها تجاه الأحداث ومسارها.
- دعا قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي، والقوى السياسية الأخرى "التي لم تتورط، في العمليات العسكرية، إلى أخذ زمام المبادرة، لتطبيق الإصلاحات التي يتم الاتفاق عليها في الحوار الوطني، بين الحزب الحاكم، وقوى المعارضة المختلفة". وأكد رفضه "أي إستخدام للقوة، من أي جهة خارجية، ضد سورية، بما

يضعف قدرتها على مقاومة العدو الصهيوني لتحرير الأراضي المحتلة، وبصفة خاصة، من الدول التي تدعم وتؤازر الكيان الصهيوني، حتى لا تتخذ حماية المدنيين، سببا لضرب القدرات والبنيات الأساسية للجيش العربي السوري".

وهدد البرلمان العربي بأنه سيدعو جامعة الدول العربية، إلى تجميد عضوية دمشق في الجامعة وسائر المنظمات العربية المتخصصة، وكلف رئيس البرلمان العربي رفع هذه التوصيات، إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، لرفعها إلى القمة العربية القادمة.

التوصيات بخصوص اليمن:

فقد دعى البرلمان الرئيس علي عبدالله صالح إلى تسليم السلطة للشعب اليمني بإعتباره مصدرها الأصيل ليفوض من يشاء، وعدم التمسك بالسلطة والحرص عليها، ورفض تفتيت وتقسيم الشعب اليمني والتأكيد على تماسكه، كما أكد البرلمان ضرورة الحفاظ على وحدة إستقرار اليمن، ورفض كل الأجندات الطائفية أو المذهبية أو العشائرية. إحياء وتفعيل المبادرة الخليجية للخروج من الأزمة والإستجابة إلى مطالب الشعب اليمني حفاظا على وحدته وإستقراره. وشدد على رفض التدخلات الأجنبية، وأوصى بتجميد عضوية البرلمان اليمني في البرلمان العربي الانتقالي إلى أن تتحقق مطالب الشعب اليمني، ويعم الأمن والإستقرار.

كما دعا الأطراف اليمنية كافة إلى وضع المبادرة الخليجية موضع التنفيذ الفوري والعاجل درءا لانزلاق اليمن في حرب أهلية، كما دعا الدول العربية، لاتخاذ مواقف حاسمة، ضد من يرفض المبادرة الخليجية بإعتبار أن ذلك يهدد الأمن الوطني اليمني والأمن القومي العربي، خاصة أن المبادرة قد حظيت بموافقة يمنية وإجماع عربي ودولي، والأنظمة العربية في كل الأقطار إلى أخذ الدروس مما حدث في الأقطار العربية السابقة والمحافظة على ثقتها أمام إرادة الشعوب، كما دعا الشعوب العربية والطاقات الحية بها إلى التمسك بحرياتها وتحقيق الديمقراطية وعدم القبول بالتدخلات الأجنبية بل رفضها والحيلولة دونها، وعدم إهدار طاقات البلدان العربية وتشتيت شعوبها، والأمين العام لجامعة الدول العربية إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق للتعرف عن كثب على الأوضاع في كل من سورية وليبيا واليمن.

من جانبه، أعلن عبد العزيز الحسن (سوري الجنسية) رئيس لجنة الشؤون السياسية والأمن القومي بالبرلمان العربي استقالته من رئاسة اللجنة إحتجاجا على ما اعتبره ممارسات خاطئة من قبل رئيس البرلمان علي سالم الدقباسي، كما أعلن رفضه

لكل توصيات اللجنة السياسية التي تقترح تجميد عضوية سورية واليمن في حال عدم إستجابتيهما لمطالبات البرلمان بحل الأزمتين، متهماً رئيس البرلمان علي سالم الدقباسي بالقيام بما وصفه بالتزوير، لأنه نشر توصيات اللجنة السياسية كبيان رغم أنه كان تأكيدا على عدم صدور بيان من اللجنة، وقال إنه نصب نفسه متحدثا باسم اللجنة وهو خلط بين مؤسسات البرلمان.

البرلمان العربي يدين ولبنان يمتنع

بعد التوصيات التي صدرت عن البرلمان العربي يوم الثلاثاء 20 أيلول/سبتمبر 2011، إمتنع لبنان عن الإدانة، وذلك إثر إعلان وزير الخارجية اللبنانية، عدنان منصور، أن "لبنان الذي يترأس مجلس الأمن لن يوافق على أي قرار يدين سورية"، مشدداً على أن لبنان يعمل وسيعمل على مساعدة سورية للخروج من الأزمة وليس بصدد الوقوف بوجهها لتعميق الأزمة". وكما أن رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال سليمان سيلقي كلمة لبنان أمام الجمعية العمومية يوم الأربعاء 21 أيلول/سبتمبر 2011، وغداً (الخميس 22 أيلول/سبتمبر 2011) جلسة لمجلس الأمن دعا إليها لبنان تحت عنوان "الدبلوماسية الوقائية". فيما الإنتقادات أتت على كلمة وزير الخارجية، عدنان منصور، من النائب السابق إنطوان إندراوس "توحي وكأننا أصبحنا وسورية شعبين بنظام واحد" أما النائب معين المرعبي قال: "أن وزير الخارجية عدنان منصور هو وزير سوري يعمل لدى الوزير السوري وليد المعلّم".

واشنطن تستعد لسورية من دون الأسد

يبدو أن الإدارة الأميركية أكثر إقتناعاً بعدم قدرة الأسد على البقاء، وتعمل مع تركيا لتجنب إشعال أو نشوب حرب أهلية بين العلويين والدروز والمسيحيين والسنة، وعلى رغم سحب بعض الدول سفرائها إلا أن الولايات المتحدة الأميركية أبقت على فورد كوسيلة للتواصل مع المعارضة السورية، وتسعى الإدارة لتجنب السيناريو العراقي – الصدامي فالإطاحة بـ صدام كان على حساب التخطيط المفصل حول كيفية إدارة الفرق المتناحرة. أما في سورية فالسيناريو المتداول "سيناريو يوم القيامة" التي تحدثت عنه صحيفة "واشنطن بوست" هو إنه إذا سقطت سورية، فلنتوقع سيناريو يوم القيامة، أي فوضى غير مسبوقة، ولبنان يبو الضحية الأبرز فشظايا الإنفجار ستطال الجار الأقرب لبنان.

الإنتفاضة السورية أتمت شهرها السادس بـ 2934 قتيلاً

وفق مركز توثيق الانتهاكات في سورية، وبعد مرور سته اشهر على الأنتفاضة فإن حصيلة الحل الأمني الذي يعتمده النظام السوري منذ بدء الإنتفاضة المطالبة بالحرية في 15 آذار/مارس الماضي أسفرت حتى الآن عن سقوط 2934 قتيلا، منهم 2453 مدنيا و481 عسكريا، علما بأن هذه الأرقام ليست نهائية، خصوصا مع إستمرار اكتشاف المقابر الجماعية وإستمرار اختفاء آلاف المعتقلين المعرضين للتصفية في أقبية فروع الأمن السورية.

ويرصد مركز توثيق الانتهاكات في سورية مقتل 148 طفلا سورية خلال الأشهر الستة الماضية، بلغ عدد الإناث منهم 80 طفلة. ووفقا للإحصاءات المتوافرة، احتلت حمص المرتبة الأولى من حيث تسجيلها العدد الأكبر من الضحايا، مع مقتل 761 شخصا، مقابل 594 شخصا في درعا، و350 في حماه، و319 في إدلب، و243 في ريف دمشق، و182 في اللاذقية، و125 في دير الزور، و90 في دمشق، و44 في حلب، و28 في طرطوس، و10 في السويداء، و8 في الرقة، و7 في الحسكة و5 في القامشلي.

وبلغ عدد الذين قضوا تحت التعذيب، حتى هذه اللحظة، 108 قتلى توزعوا بشكل أساسي بين درعا وحمص وريف دمشق واللاذقية. وتقدر أعداد المعتقلين بعشرات الآلاف، وثّق المركز أسماء 9885 منهم، من بينهم 107 معتقلات من الإناث ومئات الأطفال والفتية الذين لم يبلغوا سن الرشد بعدُ.

ويشير ناشطون إلى أن الأمن السوري لا يستخدم في عمليات القمع التي يمارسها ضد المظاهرات السلمية العصي الكهربائية والقنابل المسيلة للدموع، وإنما يطلق الرصاص الحي على المتظاهرين العزل، مما يخلف الكثير من الضحايا والجرحى.

وقد شهدت الثورة السورية ممارسات قمعية فاقت بوحشيتها ما شهدته ثورات البلدان الباقية؛ حيث صدم العالم بمشهد الطفل حمزة الخطيب الذي تعرض لتعذيب وحشي على يد الأمن السوري فسلخ جلده وقطع عضوه الذكري، إضافة إلى المغني الشعبي إبراهيم قاشوش الذي اقتلع رجال الأمن حنجرته ردا على ترداده أغاني تطالب الأسد بالرحيل، والإعتداء الوحشي على رسام الكاريكاتير علي فرزات وتكسير أصابعه.

واشنطن ترحب بالمجلس الوطني
وتحث رعاياها على المغادرة

رحبت الولايات المتحدة بإعلان المعارضة السورية تشكيل "المجلس الوطني السوري"، (مجموعة من نشطاء المعارضة السورية إنشاء جبهة كموحدة ضد نظام

الرئيس بشّار الأسد تضم الإسلاميين والعلمانيين تحت اسم المجلس الوطني السوري، ويضم 140 ناشطا معارضا من المعارضين داخل سورية والمنفيين بالخارج) بهدف تنسيق تحركات المعارضين المطالبين بإسقاط نظام الرئيس السوري بشّار الأسد. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية مارك تونر "إن الولايات المتحدة تساند المعارضة السورية التي تواجه صعوبات كبيرة في تنظيم أنفسهم سياسيا وإنشاء قاعدة للتواصل، بينما تتزايد المطاردات الحكومية والإعتقالات والقتل لقادتهم".

وأشار المعارض السوري رضوان زيادة، العضو بالمجلس الانتقالي الوطني، إلى أن إصدار الولايات المتحدة تحذيرا بإجلاء رعاياها من سورية هو دليل إضافي على تدهور الأوضاع الأمنية في سورية بما يستدعي ضرورة إنهاء الأزمة، ويتعارض مع ما يدعيه نظام الأسد أن الأوضاع آمنة. وقال في تصريحات خاصة لـ "الشرق الأوسط" إن "تشكيل المجلس الوطني الانتقالي السوري هو خطوة مهمة لتوحيد قوى المعارضة، وقد أيدت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا هذا المجلس الذي يشكل النواة الحقيقية لمجلس يضم كل الأطياف السياسية والآيديولوجية والعرقية والإثنية، حيث يضم أكرادا وعلويين ومسيحيين ومسلمين". وأكد زيادة، أن "الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي أعلنا أن نظام الأسد فقد شرعيته، والآن أصبح هناك بديل لهذا النظام، وهو المجلس الانتقالي، وله شرعيته النابعة من الشعب السوري، والمجلس قادر على قيادة المجتمع السوري نحو الديمقراطية".

وأشار الناشط السوري المعارض إلى أنه لا يمكن الإعلان عن الشخصيات المنضمة للمجلس ولا عن أماكن اجتماعاته لأسباب أمنية. وقال إن "المجلس سيجتمع خلال الأيام المقبلة لإنتخاب قيادة له وإنشاء الهياكل التنفيذية، وهناك تفكير في فتح مكاتب تمثيلية له في كل من الولايات المتحدة وتركيا وبريطانيا". وأضاف أن "المجلس يقوم حالياً بحملة للضغط على روسيا ودفع دول الخليج العربية لمساندة الشعب السوري وإقناع روسيا بعدم معارضة مشروع قرار إدانة النظام السوري في الأمم المتحدة".

إلى ذلك، أصدرت وزارة الخارجية الأميركية بيانا دعت فيه الرعايا الأميركيين في سورية إلى مغادرة البلاد فورا، ما دام ذلك ممكنا على متن الرحلات التجارية المتاحة، وكررت تحذيرها الذي أصدرته الشهر الماضي للأميركيين بالرحيل من سورية. جاء في البيان: "إن الولايات المتحدة تحث المواطنين في سورية على المغادرة على الفور بسبب القلاقل والوضع الحالي المتفجر في سورية". وأوضحت أنه "يتعين على المواطنين الأميركيين المضطرين للبقاء في سورية الحد من التحركات غير الضرورية وتجنب مناطق المظاهرات".

وأضافت الخارجية الأميركية، أن الحكومة السورية وضعت قيودا كبيرة على المراقبين، وأصبح من الصعب على موظفي السفارة الأميركية في دمشق تقييم المخاطر الحالية أو المحتملة لإستمرار العنف، كما حدت الحكومة السورية من قدرة الدبلوماسيين للسفر في أنحاء سورية، مما يحد من قدرة الموظفين بالسفارة على تقديم مساعدة للأميركيين المقيمين خارج دمشق. وحذرت الخارجية الأميركية رعاياها من التقاط صور للمظاهرات والتجمعات العامة أو أي شيء يمكن أن ينظر على أنه لأغراض أمنية قد يؤدي إلى الاستجواب والإعتقال.

كيلو يرد على البطريرك الراعي

رد المعارض السوري ميشال كيلو على المواقف التي أطلقها البطريرك الماروني بشّارة بطرس الراعي(*)، من فرنسا والتي عبر فيها عن تخوفه من "مرحلة انتقالية في سورية قد تشكل تهديدا لمسيحيي الشرق" ودعا "لإعطاء الرئيس السوري بشّار الأسد الوقت لإتمام الإصلاحات التي بدأ بها".

واعتبر كيلو أن البطريرك الماروني وضع المسألة "في سياق خاطئ"، مذكرا إياه أنه (أي الراعي) "وقسم كبير من المسيحيين اللبنانيين حلفاء للسنة في لبنان"، متسائلاً: "لماذا إذاً تخويف مسيحيي لبنان من السنة في سورية؟". أضاف: "الراعي يتحدث فقط باسم كنيسته وهو لا يلزم أي أحد آخر بمواقفه. فأكثرية المسيحيين في سورية وكما يعلم الجميع هم من الأرثوذكس أما الموارنة في سورية فأقلية تنتشر في حلب وفي جبل الحلو شمال شرقي حمص، كما ينتشر عدد محدود منهم في اللاذقية". وعن إمكانية أن تؤثر مواقف الراعي على وضع مسيحيي سورية في حال سقوط النظام، قال: "إذا حصل سوء فهم لدى المسلمين وظنوا أن الراعي يمثل المسيحيين عامة فسيكون لمواقفه تأثير سلبي على مسيحيي سورية ولكن وفي حال ميزوا أنه يتحدث باسمه وباسم كنيسته فقط فعندها لن يكون لمواقفه أي تأثير في الداخل السوري".

وأوضح كيلو أن كلام الراعي من فرنسا "أثار استغرابا واسعا في أوساط مسيحيي سورية، المسيحيون جزء أساسي من المجتمع السوري وبالتالي يجب أن يكونوا راغبين بحل مشكلات هذا المجتمع المزمنة، وأن يؤيدوا النهج الذي يقود باتجاه نظام من الحريات والديمقراطية، وليس المطلوب من المسيحيين أن يقفوا بوجه النظام

(*) الراهب السبعيني (1940– حملايا المتنية) هوالبطريرك لـ 77 للموارنة إنتُخب صباح الثلاثاء 15 آذار 2011، في العام 1962 إنتسب إلى الرهبانية المارونية المريمية، ثم تابع دروسه اللاهوتية ونال إجازة في الفلسفة واللاهوت ثم دكتوراه في الحقوق الكنسية والمدنية ودرس المحاماة الروتالية ورُسِم في العام 1986، وسمي مطراناً لأبرشية جبيل في العام 1990.

بل أن يؤيدوا دخول سورية بمرحلة جديدة يكون لهم دور قيادي فيهـا". تـابع: "كـل الهواجس مبررة في المرحلة الحالية كلنا لدينا هواجس بما خص ما نحن مقبلون عليه، ولكن يجب اعتماد لغة عقلانية وهادئة تراعي الواقـع الحـالي للتعبيـر عـن هـذه الهواجس".

وكان عدد من المثقفين والناشطين السوريين المسحيين أصدروا بيانـا اسـتنكروا فيه تصريحات البطريرك الراعي جاء فيه:

"تجاوز إلى حد بعيد صلاحيات تمثيله وهو ما جعلنا جميعاً معنيين، فوجب علينا التحرك لرفض تدخله في الشؤون السورية لما فيه من إثارة للحساسـيات بـين أبنـاء الوطن الواحد بكل طوائفهم ومذاهبهم". أضافوا: "نحن نعتبر تصريحاته بمثابة إسـاءة لهوية وأصالة ووطنية الشعب السوري، ونذكر أن المسيحيين عاشوا منذ مئات السنين إلى جانب إخوتهم في الوطن السوري دون خوف ولا فضـل لأحـد فـي بقـائهم أو حمايتهم فهم جزء لا يتجزأ من هذه الأرض". واستنكر الناشطون "محاولة زج الكنيسة في اللعبة السياسية من قبل أي جهة دينية أو مدنية تحاول التشكيك بنوايا أبناء الـوطن الواحد"، معلنين "رفضهم لما يقوم به النظام السوري من محاولات تسويق المسـيحيين كمدافعين عنه".

وصدر بيان من مسيحيين سوريين استنكر مواقف الراعي، وجاء فيه: "إننا نؤمن بفصل الدين عن السلطة ولسنا من أنصار التحـرك ضـمن أي إطـار دينـي، إلا أن اجتماعنا اليوم للتوقيع على هذا البيان هو استثناء فرضه علينا خطاب غبطة البطريرك الذي لم يتكلم بصفته الشخصية ولكن بصفته ممثلا للكنيسة ومدافعا، بطريقتـه، عـن جميع مسيحيي الشرق، متجاوزا إلى حد بعيد صلاحيات تمثيله، وهو ما جعلنا جميعـاً معنيين، فوجب علينا التحرك لرفض تدخله في الشؤون السورية لما فيـه مـن إثـارة للحساسيات بين أبناء الوطن الواحد بكل طوائفهم ومذاهبهم". أضـاف البيـان: "نحـن نعتبر تصريحاته بمثابة إساءة لهوية وأصالة ووطنية الشـعب السـوري، ونـذكر أن المسيحيين عاشوا منذ مئات السنين إلى جانب إخوتهم في الوطن السوري دون خوف، ولا فضل لأحد في بقائهم أو حمايتهم، فهم جزء لا يتجزأ من هذه الأرض". واسـتنكر الموقعون "أي محاولة لزج الكنيسة في اللعبة السياسية من قبل أي جهة دينية أو مدنية تحاول التشكيك بنوايا أبناء الوطن الواحد"...

الصليب الأحمر يدين الإعتداء على فِرق الإغاثة

بمناسبة مرور 6 أشهر على انطلاقة الثورة السـورية قـال وزيـر الخارجيـة البريطانية وليام هيغ "رأينا مظاهرات سلمية في كافة أنحاء سـورية تواجـه بانتقـام

منهجي من قبل النظام السوري". أضاف: "رد النظام عنيف ودموي. في أنحاء سورية بلدات ومدن تمت محاصرتها، وترافق ذلك مع عمليات إعدام عشوائية، وتعذيب وإعتقال الآلاف بات شيئا مألوفا. وقد طالت الأعمال الوحشية النساء والأطفال وكبار السن وناشطين مؤثرين في حقوق الإنسان مثل غياث مطر الذي قتل هذا الأسبوع، وعماد أبو زيتون ويحيى شربجي الذي لا يزال في الإعتقال التعسفي".

وتابع هيغ يقول: "الشعب السوري يطالب بإصلاحات سلمية، والربيع العربي أظهر أن رغبة الناس في الإصلاحات السياسية والحكومات الشفافة والتي يتم محاسبتها، لا يمكن قمعها". وأكد هيغ أن بريطانيا ستستمر في العمل مع شركائها وعبر الأمم المتحدة لدعم طموحات الشعب السوري.

إلى ذلك، دانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الهجمات على الخدمات الطبية في سورية مؤكدة أن فرق الإغاثة وسيارات الإسعاف تعرضت لإطلاق النار مرارا في البلاد. وقالت بياتريس ميغيفاند – روغو رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للعمليات في الشرقين الأدنى والأوسط: "من غير المقبول بالمرة أن يفقد المتطوعون حياتهم أثناء مساعدتهم آخرين لإنقاذ حياتهم". وكان متطوع بالهلال الأحمر العربي السوري توفي هذا الأسبوع جراء إصابات لحقت به أثناء تأديته واجبه، بحسب ما أشارت اللجنة الدولية.

وقال الصليب الأحمر "ليست هذه المرة الأولى التي يتعرض فيها أفراد تابعون للهلال الأحمر وسيارات تابعة له لنيران أو لهجمات أخرى منذ بداية العنف في سورية". وحضت المنظمة كل الأطراف المعنيين على "إحترام وتسهيل" عمل الصليب الأحمر لمساعدة المحتاجين.

دمه في رقبة من أفتى بقتله

شُيع سارية نجل مفتي سورية الشيخ أحمد بدر الدين حسون، يوم الإثنين 3 تشرين الأول الذي اغتيل الأحد 2 تشرين الأول 2011 إلى مثواه الأخير في مقبرة جامع أسامة بن زيد في حلب، بمشاركة من فعاليات دينية وشعبية وأبناء المدينة. كما شارك في التشييع، بتكليف من الرئيس بشّار الأسد، وزير الأوقاف محمد عبد الستار السيد، الذي قدّم التعازي باسم الأسد إلى المفتي وعائلته وأهالي محافظة حلب.

قال حسون، خلال مراسم التشييع: إن "الذين يرتكبون هذه الأفعال لا يستهدفون أشخاصاً وإنما يستهدفون الوطن، ويريدون لسورية أن تركع أمام الصهاينة وأميركا، فهم لن يصلوا إلى غايتهم، وأنه حتى ولو لم يبق في سورية إلا رجل واحد فإنه لن يتنازل عن فلسطين، ولن يركع أمام أعداء الأمة ولن يكون جباناً ولن يقتل الأبرياء".

أضاف: أن الوطن هو الذي يُذبَح، متسائلاً "لماذا تقوم طائرات حلف الناتو بقصف المدن الليبية ويلقون القنابل على أبنائها؟ وهل هؤلاء الذين لا يريدون لسارية ورفاقه الشهداء أن يحيوا بأمان يريدون الخير للأمة ويؤمنون بقضايا الشعوب؟. الذين يقومون بالتظاهرات ويخلقون المناخ الآمن للقتلة لينفذوا أعمالهم الإجرامية إلى التروي وإعادة النظر في سلوكهم، والكفّ عن التجمع، لأنهم يوفرون غطاء لمن يريد بهذا الوطن شراً إن ألمي العميق وحزني الشديد ليس على ولدي فقط بل على الوطن برمّته".

وتابع: "كيف يصدّق البعض أن ما يجري في سورية يستهدف النظام السياسي فيها فقط، وكيف ينطلي ذلك عليهم؟، أدعوكم إلى النظر بحكمة إلى ما يجري في الساحة العربية وكيف أن دعاة الديموقراطية يقتلون الآلاف من أبناء ليبيا ويقصفون مدنها بالقنابل".

وحمّل حسون "بعض رجال الدين الذين يطلقون الفتاوى جزافاً المسؤولية عن قتل ولده والآلاف من أبناء الشعب السوري، كان عليكم أن تقتلوني بدل سارية، لأن هناك من أفتى لكم بذلك وحلله.. دم الشهيد في رقبة من أفتى بقتله، رغم أنه لم يؤذ أحداً.. أن الخطب والفتاوى التي يقدّمها بعض رجال الدين، والتي تبيح قتل الشعب السوري لن تكون ذات فائدة لمن يريد الخراب لهذا البلد، لأن دماء آلاف الشهداء في سورية هي التي ستحمي هذا البلد، وهي الفيصل لإظهار الحق من الباطل ولن ينجح الذين يرسلون السلاح والمال في إسكات صوت الحق الذي صدحت به سورية، وهي التي حفظت القضية الفلسطينية وحمت المقاومة ووقفت إلى جانب أهلنا في غزة عندما عزّ النصير".

"أطمئن أبناء سورية وأدعوهم إلى عدم الخوف ومواصلة المواجهة، لأن سورية عاصمة بلاد الشام ستبقى بأبنائها وعلمائها وأطيافها أرض رسالات الأنبياء التي باركها الله وستبقى النور المضيء مهما أشعل الحاقدون من النيران، وأدعوالآباء والأمهات من أبناء سورية إلى مراقبة سلوك أبنائهم في هذه المرحلة الحساسة، والعمل على ردع من يقوم منهم بحمل السلاح والإبلاغ عنه لأن من شأن ذلك أن ينقذ الوطن ويحمي الدين والقيم الصادقة، وأطالب الشخصيات والأطراف المعارضة التي تتخذ من الخارج منصة لكيل الشتائم لهذا البلد بالعودة إلى الوطن، والمشاركة في بناء مستقبله وعرض رؤيتهم بوضوح وصدق حول الحريات والعدالة، لأني أعلم عن قرب كيف يفكر الرئيس الأسد، وأنه يريد أن يوصل سورية إلى شاطئ الأمان، وأن يضع الشعب السوري على طريق النصر ويمنح جميع أبناء الوطن الفرصة ليكونوا فخورين بقيمهم ودينهم وعروبتهم".

وأضاف: "إنني أدعوالأشقاء في العالم العربي إلى زيارة سورية ليروا بأم أعينهم كيف كانوا عبر ستة أشهر ضحية للإعلام الكاذب والخادع والمضلل، ولينظروا إلى ما تقوله الوفود الأجنبية التي تزور سورية، والذين رأوا بأم أعينهم كيف يواصل

السوريون حياتهم بأمان في الليل والنهار بعد أن تجوّلوا في شوارع المدن السورية دون أن يعترضهم أحد"، وأستغرب كيف تقوم بعض الدول العربية بسحب سفرائها من سورية في حين أن الدول الأجنبية لم تفعل ذلك، لقد أعددتُ ولدي ليكون شهيداً في فلسطين، لكنكم أبيتم ذلك وأردتم الخراب في الوقت الذي كنا نتوقع منكم أن تأتوا إلى سورية لتمارسوا دوركم كأشقاء في الإصلاح بين الناس".

سورية تُعلِّق قرار الإستيراد

بعد جدل طويل، تراجعت الحكومة السورية عن قرار أصدرته وقضى بتعليق استيراد السلع والبضائع التي يزيد رسمها الجمركي عن 5%. وأعلن يوم الثلاثاء 4 تشرين الأول 2011 عن إلغاء القرار الذي لاقى انتقادات محلية واسعة من قبل رجال الأعمال والتجار والصناعيين، وأيضا من الدول التي ترتبط مع سورية باتفاقيات تجارة حرة، وخصوصا تركيا التي هددت قبل أيام بالمعاملة بالمثل، وبوقف دخول الصادرات السورية.

ويشار إلى أن قرار تعليق الاستيراد ألحق أضرارا بالغة بالأسواق، حيث ارتفعت أسعار بعض المواد والسلع بشكل كبير، كما هدد بزيادة عدد العاطلين عن العمل، هذا فضلا عن حالة الجمود التي ضربت الأسواق في وقت تمر فيه بظروف حرجة اقتصاديا. وكان الهدف من القرار الحفاظ على احتياطي البلاد من القطع الأجنبي، حيث كان من المتوقع أن يوفر نحو 6 مليارات دولار، في حين وحسب معلومات رسمية أن الاحتياطي الموجود والمقدر بـ17 مليار دولار يكفي لـ16 شهرا قادمة. وكان يؤمل أن يسهم القرار في مد تلك الفترة، إلا أن تأثير القرار على السوق أنذر بمشكلات أخرى كثيرة وأكبر. وظهر وزير الاقتصاد والتجارة أمس على شاشة التلفزيون السوري ليقول إن "إلغاء تعليق الاستيراد جاء إستجابة لرغبة المواطنين والتجار ونتيجة تقييم آثاره وإستجابة لرغبة المواطنين والتجار".

وكان اتحاد غرف التجارة السوري، وخلال اجتماع عاجل، عبر عن رفضه قرار تعليق الاستيراد للمواد التي تزيد رسومها الجمركية عن 5%. وبعد صدور القرار بأربعة أيام، استثنت وزارة الاقتصاد والتجارة قائمة من 51 منتجا تتراوح رسومها الجمركية ما بين 7 إلى 20% من قرار تعليق استيراد بعض المواد التي يزيد رسمها الجمركي على 5%، لتعود وزارة الاقتصاد وتلغي القرار.

وقد لاقى التراجع عن هذا القرار ردود فعل متباينة في الشارع السوري، ففي حين أبدى التجار ورجال الأعمال ارتياحا لهذه الخطوة، اعتبر ناشطون أن اتخاذ القرار ومن ثم التراجع عنه دليل "تخبط" ورأوا فيه "مؤشرا على اقتراب سقوط النظام".

مظاهرات قرب القصر الرئاسي

وقيادات علوية تتبرأ من الحكم

في وقت استمرت فيه الاشتباكات بين منشقين عن الجيش والقوات السورية في محافظة إدلب، شهد يوم الثلاثاء 4 تشرين الأول 2011 تطورا لافتا عندما خرجت مظاهرة في حي المهاجرين بالعاصمة دمشق قريبا من مكاتب رئاسة الجمهورية، وهتف المتظاهرون باعدام الرئيس بشّار الأسد، مما استدعى حملة إعتقالات عشوائية واستنفارا أمنيا في المنطقة.

جاء ذلك في وقت اتهمت فيه منظمة العفو الدولية، دبلوماسيين سوريين في عواصم أجنبية بتنفيذ حملات من المضايقات والتهديدات على ناشطين مغتربين يقومون بالإحتجاج خارج سفارات بلادهم. وقالت المنظمة إن مسؤولي السفارات قاموا بتصوير بعض الذين شاركوا في الإحتجاجات خارج سورية وهددوهم وإنه في بعض الحالات تعرض أقاربهم في سورية للمضايقات.

زينب الحصني تظهر على التلفزيون السوري

على غرار قصة السفيرة السورية في باريس لمياء شكور أعادت المقابلة التي بثها التلفزيون مع الشابة زينب عمرالحصني يوم الأربعاء 6تشرين الأول 2011، صدقية الناشطون ومنظمة هيومان على المحك، بعد أن أكد ناشطون أن زينب تعرضت للاختطاف من قبل أجهزة الأمن في حمص، وأنها قضت تحت التعذيب وتعرضت جثتها للتنكيل والتشويه وقطع رأسها وأطرافها. وقد ذكرت منظمة العفو الدولية في تقرير لها الأسبوع الماضي أن أهل زينب عثروا على جثتها المشوهة والمقطعة في مشرحة عن طريق الصدفة عندما ذهبوا لتسلم جثة ابنهم، وأجبروا على التوقيع على ورقة تقول إن ولدهما وابنتهما قتلا على أيدي جماعات إرهابية.

وقد فاجأ التلفزيون السوري المشاهدين ببث مقابلة مع فتاة قال إنها زينب الحصني، كانت ترتدي ثوبا أسود اللون وتضع حجابا، وعرضت بطاقة هوية باسم زينب الحصني. قالت: "أكذب خبر مقتلي، فأنا حية أرزق، بعكس ما قالت القنوات الكاذبة، أنا لم أعتقل وإنما هربت من بيت العائلة لأن أخوتي يقومون بضربي واخترت قول الحقيقة لأنني سأتزوج في المستقبل وسأنجب أطفالاً وأريد أن أتمكن من تسجيلهم".

أضافت: "لا يعرفون أني على قيد الحياة. عرفت بقصتي عبر التلفزيون حيث توالت الأخبار التي تقول إن الأمن السوري اعتقلني وأحرق جثتي وقطعها". تابعت

"أخبرت من أقيم لديهم أنني أريد إخبار الشرطة بالحقيقة، لكنهم نصحوني بأن لا أفعل وأخافوني من أن الأمن سيقوم بتعذيبي (...) وأتيت اليوم إلى قسم الشرطة لأقول الحقيقة".

وأصبحت الحصني (18 عاما) رمزا للإنتفاضة السورية المناهضة للرئيس بشّار الأسد بعد أن جاء في تقارير لـ "هيومان رايتس ووتش" ومنظمة العفو الدولية أن أسرتها عثرت في مشرحة الشهر الماضي على جثة امرأة مصابة بحروق شديدة ومقطوعة الرأس. "جئت اليوم إلى الشرطة لأقول الحقيقة. أنا حية، على نقيض ما تقوله محطات التلفزيون الفضائية الكاذبة".

وقالت منظمة العفو الدولية إنها تراجع صور الفتاة. وقال متحدث باسم المنظمة لوكالة الأنباء الألمانية: "تابعنا التقارير التي بثها التلفزيون السوري وتفيد بأن الحصني لا تزال حية، ونراجع الموضوع حالياً مع مصادرنا الموثوقة داخل سورية".

ولكن ظهور زينب على التلفزيون السوري لم ينهِ الجدل، إذ قال ناشطون: "إذا كان صحيحا أن زينب لم تُعتقل ولم تُقتل وأن التي ظهرت هي حقا زينب الحصني، فإن ذلك لا ينفي وجود جثة مقطعة سلّمت لأهل زينب وتم التوقيع على أوراق تسلم ذكر فيها أنها قُتلت على أيدي العصابات المسلحة، وجرى دفنها". وطالبوا بالكشف عن هوية تلك الجثة، وقالوا: "إن ظهور زينب لا ينفي وقوع الجريمة، بل يؤكدها".

مدينة صور تتضامن مع "الثورة"

نظم أحد منتديات مدينة صور الجنوبية "منتدى صور الثقافي"، يوم الأربعاء 5تشرين الأول 2011 لقاءاً تضامنيا مع الثورة السورية، في "إطار التفاعل مع ربيع الثورات العربية"، وهو اللقاء الأول من نوعه في منطقة يحكم كل من حزب الله وحركة أمل قبضتيهما عليها.

ويأتي تنظيم هذا اللقاء، وفق المنظمين، لتبديد الانطباع الذي ساد بعد اللقاء التضامني مع النظام السوري في صور، وللقول بأن "تنظيم حزب الله وحركة أمل لقاءً تضامنياً لا يعني أن المدينة بأكملها تدعم النظام"، وللتأكيد على أن "محاولة بعض القوى السياسية إدراج المدينة، تحديدا، والجنوب عموما، في سياق تأييد النظام السوري وكأنه ورقة سورية ليست في مكانها، لأن ثمة ناسا لديها رأي مغاير في هذا السياق".

ومن المقرر أن يستكمل المنتدى في الفترة المقبلة سلسلة ندوات مماثلة تتناول موضوع الثورات العربية و"كيفية دعم خط الربيع العربي، الذي ينسجم مع المقاومة، التي يرتضيها أهل الجنوب ضد كل إحتلال أو استبداد أو قمع لإرادة الشعوب".

دمشق تحذر من الإعتراف بالمجلس الوطني

وتتوعد بـ "حرب السفارات"

ما بين التحذير والوعيد، فإن شبح "حرب السفارات" يُخيم، وهذا ما بدا جلياً في كلام الرئيس السوري بشّار الأسد ووزير الخارجية والمغتربين، وليد المعلّم إثر إجتماعهما مع وزراء خارجية دول منظمة الألبا التي تضم دولاً في أميركا اللاتينية يوم الأحد 9 نوفمبر/تسرين الأول 2011 في ظل أحداث أمنية قائمةو مستمرة.

وسنورد أبرز ما جاء في كلام الأسد وفي مؤتمر المعلم:

أكد الرئيس بشّار الأسد، "إن الخطوات التي تقوم بها سورية ترتكز على محورين، أولهما الإصلاح السياسي، وثانيهما إنهاء المظاهر المسلحة، وأن الإصلاحات لاقت تجاوباً كبيراً من الشعب السوري، وأن الهجمة الخارجية على سورية اشتدت عندما بدأت الأحوال في الداخل بالتحسن، لأن المطلوب من قبلهم ليس تنفيذ إصلاحات بل أن تدفع سورية ثمن مواقفها وتصديها للمخططات الخارجية للمنطقة". أضاف: "بالرغم من ذلك فإن عملية الإصلاح مستمرة، وهي تتم بناء على قرار سيادي غير مرتبط بأي إملاءات خارجية، ومن أي جهة كانت".

بدورهم نقل أعضاء الوفد وفقاً لـ "سانا" إلى الأسد تضامن ودعم رؤساء وشعوب دولهم لدمشق، وعبروا عن استنكارهم للحملة السياسية والإعلامية التي تتعرض لها بسبب مواقفها، مؤكدين أن "دولهم ستبقى دائماً تقف إلى جانب سورية في جميع المجالات، وفي المحافل الدولية وأنهم لمسوا من خلال هذه الزيارة الفرق الكبير بين ما تبثه وسائل الإعلام حول الأحداث في سورية وبين الواقع الحقيقي على الأرض"، مؤكدين "رفض بلدانهم الكامل لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي في شؤون سورية الداخلية".

المعلم يحذر من الإعتراف بالمجلس الوطني

وجه وزير الخارجية السوري وليد المعلّم، يوم الأحد 9 تشرين الأول 2011، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وفد مجموعة "الألبا" (التحالف البوليفاري) التي تضم كوبا وفنزويلا وبوليفيا والإكوادور ونيكاراغوا وثلاث دول من الكاريبي هي الدومينيكان وسانت فنسنت وغرينادين وأنتيغوا وباربودا قال "أن أي دولة سوف تعترف بهذا المجلس اللاشرعي سنتخذ ضدها إجراءات مشددة"، كما هدد الدول الأجنبية التي اقتحمت فيها البعثات الدبلوماسية السورية من قبل متظاهرين سوريين غاضبين بـ "المعاملة بالمثل". وجاء تهديد المعلم رداً على تصريحات رئيس

الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ما يتعلق بقوله إنه سيقرر عقوبات ضد سورية، قال المعلم بعد أن ترحم على والدة أردوغان التي توفيت مؤخرا إن "سورية ليست مكتوفة الأيدي.. من يرميها بوردة ترميه بوردة". كما وصف المعلم الضابط السوري الموجود في الأراضي التركية – رياض الأسعد قائد الجيش السوري الحر – والذي دعا مؤخرا لإستخدام السلاح لمواجهة النظام، بأنه "رجل خارج عن القانون وفار من الخدمة العسكرية، ولذلك كل ما يقوله ذلك الضابط من كلام غير مسؤول لا يبنى عليه".

إقليم كردستان يدعم الإحتجاجات ثأراً لـ "تمو"

خرج إقليم كردستان(*) عن صمته، يوم الإثنين 10 تشرين الأول 2011، في تحدٍ للموقف الرسمي العراقي، وذلك على أثر إغتيال السياسي الكردي البارز والمتحدث الرسمي بإسم تيار المستقبل.

أصدرت حكومة إقليم كردستان بيانا أدانت فيه، بشدة، إغتيال تمو، واعتبرته "محاولة من النظام السوري لكبت الأصوات الداعية إلى تحقيق المطالب المشروعة للشعب السوري عموماً والشعب الكردي على وجه الخصوص". ودعا البيان السلطات السورية إلى "تغيير سياساتها باتجاه التعامل بشكل حضاري ومدني مع مطالب الأحرار" وأدانت حكومة الإقليم عملية الإغتيال وقالت في بيانها: "نحن نعتبر أن إغتيال تمو وملاحقة بقية الشخصيات الوطنية السورية لن يحققا أي نتيجة عدا تعقيد الأوضاع أكثر من ذلك، وبهذه المناسبة نؤكد دعمنا الكامل لجميع المطالب المدنية والتحررية للشعب السوري".

(*) عبارة عن كيان إداري جزء من جمهورية العراق يقع في شمال العراق وتأسس عام 1991 بعدما دخلت قوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبقرار اممي بحماية الشعب العراق في شمال العراق الذي يمثل الأكراد غالبية سكان هذه المحافظات وإعتبارها خطأ للقوات الحكومية التابعة لحزب البعث الذي كان يحكم في العراق في تلك الحقبة، وبالرغم من أن قيادات الأكراد في العراق يصرحون دائماً إن إقليم كردستان هو جزء من العراق إلا أن للإقليم علماً وشعاراً ونشيداً ورئيساً وبرلماناً وقوات أمنية خاصة به. إنقسمت حكومة وبرلمان الإقليم إلى جزأين في عام 1994 بعد نشوب خلافات داخلية بين الحزبين الكرديين الرئيسيين في الحكومة والبرلمان، وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني حيث شكل الإتحاد الوطني الكردستاني حكومة وبرلماناً خاصاً به إتخذت من محافظة السليمانية عاصمة لها. وشكل الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة أخرى حكومة وبرلماناً خاصاً به وإتخذ من محافظة أربيل عاصمة لها. عقدت في أربيل في 20 يناير 2006 إجتماعاً للحكومتين لتشكيل حكومة موحدة وتم تكليف نيجيرفان بارزاني بتشكيل الحكومة الموحدة.

تأييد من ساحة السبع بحرات

"الشعب والجيش معك يا قائد الوطن" وأعلام سورية إلى جانب أعلام الصين وروسيا، ببساطة هي عنوان تلك المظاهرة التي تجمع فيها عشرات الآلاف في ساحة السبع بحرات (أنشئت عام 1925م وسميت بساحة الكابتن ديكاربانتري وتتكون من قبة وأسفلها سبع بحرات، اسمها الرسمي حالياً ساحة التجريدة المغربية وأما الاسم الشائع على لسان الناس هو ساحة السبع بحرات) وسط العاصمة السورية دمشق يوم الأربعاء 12 تشرين الأول 2011، من خلال دعوة وجهها موالون للنظام السوري عبر صفحة "وطني سورية" والهدف من هذه المسيرة "دعم الوحدة الوطنية والتضامن مع أهالي الشهداء وتقديم الشكر لروسيا والصين، العضوان الدائمان في مجلس الأمن، في 4 تشرين الأول حقهما في النقض "الفيتو" لوقف مشروع قرار قدمته الدول الغربية لإدانة النظام السوري وإتخاذ إجراءات محددة الأهداف. في حقه يوقف قمعه الدامي للاحتاجات الشعبية عليه.

في غضون ذلك، قال رئيس حكومة قطر الشيخ حمد بن جاسم في تصريحات بثتها قناة "الجزيرة" ان "المجلس الوطني السوري خطوة مهمة ... انه لمصلحة سورية اذا استطاعت الحكومة السورية الجلوس والتفاهم معه على نوع دستور جديد يحفظ للامة السورية توازنها ويبني مستقبلها من جديد". أضاف: "اعتقد ان هذا يكون جيدا واعتقد ان هذا المجلس له تقريبا شرعية من المحتجين الآن في سورية". وشدد على ان "المطلوب الآن هو وقف القتل وايجاد مجال للناس لتناقش امورها بين بعضها البعض وتبتعد عن عملية القتل شبه اليومية".

وافاد رئيس "المجلس الوطني السوري" برهان غليون أن موضوع توجيه ضربة عسكرية إلى سورية ليس ضمن مخططات أي من تيارات المعارضة، وخصوصا في ظل وجود "الفيتو" الروسي والصيني على قرار مجلس الأمن. وابدى استعداده لزيارة موسكو في حال تلقي المجلس دعوة من روسيا وقال انه من غير الممكن اجراء حوار مع النظام السوري لا في موسكو ولا في أي مكان من دون سحب الجيش ووقف عمليات القتل، واعرب عن انفتاح المجلس على كل أطراف المعارضة.

قنوات إتصال الإخوان مقطوعة مع البطريركية المارونية

في مقابلة أجرتها صحيفة "النهار" ونشرتْها في عددها الصادر الخميس 13 تشرين الأول 2011، مع المهندس رياض الشفقة، المراقب العام للإخوان المسلمين والمقيم في رحاب "الصديق التركي" والمنهمك في تشكيل المجلس الوطني السوري وخطط عمله لإنتزاع الحماية الدولية والإعتراف الدولي بشرعية المجلس. وفي غمرة

انشغاله بالتحضير لتشكيلات المجلس الوطني السوري وخطط عمله المركّزة في هذه المرحلة على هدفَيْ انتزاع الحماية الدولية والاعتراف الدولي بشرعية المجلس، أجاب عن اسئلة "النهار" حول الوضع السوري الراهن فإعتبر أن الموقفين الروسي والصيني "لن يحولا دون قيام المجتمع الدولي بواجبه في حماية المدنيين" ناصحاً "الثوار بعدم الانجرار إلى الصدام المسلح مع النظام". اما في الموقف من هواجس الأقليات، فقد أبدى استعداده للتواصل مع البطريركية المارونية وشدد على ان الاخوان "لم يكونوا خطرا على احد ولن يكونوا". وكشف أنه ليس بين الاخوان وواشنطن أي حوار.

وحدد رياض الشفقة المواقف الثابتة لحركة الإخوان من حيث التمثيل في المجلس الوطني والحماية الدولية وتسليح المعارضة والدورين التركي والقطري والإتصالات مع "حزب الله" ومخاوف الأقليات المستقبلية مع البطريركية المارونية في لبنان بالإجابات الآتية:

- "شكْل الحماية الدولية تحدده القوانين المعتمدة دولياً، ومنها ارسال لجان مراقبة لرصد الجرائم التي تقترفها قوات النظام ضد الشعب ورفع تقاريرها إلى مؤسسات الأمم المتحدة لاتخاذ الموقف المناسب، وأعتقد ان الموقف الروسي – الصيني لن يحول دون قيام المجتمع الدولي بواجبه في حماية المدنيين.
- "منذ البداية سعى النظام إلى جر بعض الشباب إلى صدام مسلح لإستخدامه ذريعة للمزيد من القمع، كما سعى لإثارة الطائفية، إلا أن الشعب السوري فوّت عليه الفرصة وأصر على سلمية الثورة ووحدة الشعب السوري بكل طوائفه، ومع إستمرار النظام في القمع والقتل بدأ الشرفاء من الجيش السوري يرفضون أوامر قادتهم وأدت هذه الانشقاقات إلى صدامات بين جيش النظام والمنشقين الذين اضطروا للدفاع عن أنفسهم، كما بدأ بعض الثوار البحث عن السلاح للدفاع عن أنفسهم إلا أن التوجه العام لدى المتظاهرين مازال توجهاً سلمياً، ونحن في جماعة الاخوان المسلمين ننصح بعدم الإنجرار إلى الصدام المسلح مع النظام لأنه سيستخدمه ذريعة لارتكاب المزيد من المجازر في ظل اختلال ميزان القوى. ونرى أن إستمرار القمع الدموي للمحتجين وعدم تدخل المجتمع الدولي لإيقافه قد يؤدي إلى تفجر الأوضاع وجر البلاد إلى مواجهات مسلحة.
- "على العكس لم يكن الاخوان حريصين على تمثيل وازن في المجلس الوطني وإنما كان حرصهم على نجاح المشروع، وطبعاً من الصعب تقدير أحجام الأطراف المشاركة في بلد حكم بالاستبداد وسلبت حرية الناس فيه على مدى أربعين عاماً، وقد تم تحديد نسب التمثيل بالتوافق وبأريحية واضحة من كل الأطراف.

- "رفْض التدخل الخارجي محل توافق بين جميع الأطراف المشكلة للمجلس الوطني وهو ما أكد عليه بيان تأسيس المجلس، والمتابع للحراك الشعبي السوري يجد أن معارضة الداخل بمعظم أطيافها إما مشاركة في المجلس أو مؤيدة له، وظهر ذلك جلياً في جمعة "المجلس الوطني يمثلني"، ومن يقف موقف المشكك في هذا المجلس إنما هم قلة ممن ما زالوا يؤمنون بالحوار مع النظام بالرغم من المجازر التي يرتكبها في حق شعبنا المطالب بالحرية، بينما حسم المشاركون في المجلس الوطني أمرهم وأعلنوا أن هدفهم إسقاط النظام بكل رموزه وأركانه. أما من يخدم المصالح الأميركية والصهيونية إنما هو النظام الذي يقتل شعبه والذي صرح أحد أركانه بأن أمن إسرائيل هو في إستقرار النظام السوري. بقتل المتظاهرين
- "التخوف من وصول الاخوان إلى السلطة واحدة من الفزاعات التي يستخدمها النظام لتخويف الآخرين وتبرير بقائه في السلطة... الاخوان المسلمون لم ولن يكونوا خطرا على احد ولطالما عرف عنهم التزامهم بمبادئ الدين الإسلامي الحنيف التي تدعو إلى التسامح والعدل وحفظ كرامة الإنسان وحقوقه وإحترام حريته، والمتتبع لتاريخ الاخوان في سورية يعلم اننا لطالما تعايشنا بأمن وسلام مع الآخرين بل ودافعنا عن حقوقهم ووجودهم، وفي العهود الديموقراطية كانت قوائمنا الإنتخابية تشمل مرشحين من الطوائف الأخرى، ونحن قلنا ولا زلنا نقول بوضوح اننا ندعو إلى دولة مدنية ديموقراطية تتسع لكل ابناء الوطن بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم وليس في طروحاتنا أو مبادئنا ما يدعو للخوف منا. اما بالنسبة لقنوات الاتصال مع البطريركية المارونية فغير موجودة ولكننا مستعدون للتواصل مع الجميع وشرح مواقفنا واولوياتنا وسياساتنا.
- "لم يحدث أي اتصال بيننا وبين "حزب الله" أو إيران سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ونعتقد أن على "حزب الله" وإيران أن يتوقفوا عن دعم نظام بشّار الأسد الذي يقمع الشعب السوري قبل أن يحاولوا التواصل مع أي طيف من أطياف المعارضة السورية، أما شكل العلاقة مع "حزب الله" فهي قضية تقررها المؤسسات الدستورية في النظام الديموقراطي الذي نسعى اليه.
- "إن ما أشاعه البعض عن وساطة تركية لإشراكنا في الحكم أمر لا أساس له من الصحة. أما بالنسبة لمطالبنا من تركيا، فمن الضروري أن يرقى الموقف التركي إلى تطلعات ومطالب الشعب السوري والمتمثلة بـ: الاعتراف بالمجلس الوطني، وطرد السفير السوري، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري، والمساهمة في دفع المجتمع الدولي لتوفير الحماية الدولية للشعب السوري.

- "إننا في جماعة الإخوان المسلمين نحرص على التواصل مع جميع الدول العربية، ولقطر دور متقدم تشكر عليه في مساندة الثورات العربية، وما زلنا ننتظر خطوات عملية من قطر لمساندة شعبنا السوري في مواجهة آلة القمع الأسدية. كالخطوات التي اشرنا اليها والتي نأمل أن تقوم بها كل الدول في مواجهة نظام فاشي بات خارج العصر.
- "هذه من فبركات النظام السوري، فليس بيننا وبين واشنطن أي حوار. أما قضية الجولان وهدوء الحدود مع إسرائيل فالشعب هو صاحب القرار في كيفية التعامل معها، عبر مؤسسات ديموقراطية منتخبة، وليس من حق الإخوان أو أي جهة أخرى تقديم تعهدات أو ضمانات بالنيابة عن الشعب السوري.
- "الحراك في الشارع السوري حراك شعبي لا تستطيع جهة أو حزب ادعاء توجيهه أو تنظيمه، والاخوان موجودون في سورية بفكرهم وسمعتهم الطيبة رغم الاقصاء ومحاولة تشويه السمعة التي مارسها النظام على مدى أربعين عاماً.

200 ألف كردي في جمعة "أحرار الجيش"

دعا المتظاهرون السوريون الذين خرجوا في مظاهرات في أنحاء البلاد في جمعة "أحرار الجيش" يوم 14 تشرين الأول 2011، الجنود إلى الإنشقاق والإنضمام إليهم في ثورتهم للإطاحة بنظام بشّار الأسد. وتصدت القوات الأمنية للمظاهرات التي خرجت بشكل كبير في المناطق وقتلت 12 شخصاً وبينهم فتى يبلغ من العمر 11 عاماً.

وفي إطار لضبط الحدود بين الجانب السوري واللبناني، فقد أعلنت مديرية التوجيه في قادتي الجيشين اللبناني والسوري في بيان أن اللجنة المشتركة بين الجيش اللبناني والسوري عقدت إجتماعاً يوم الخميس 13 تشرين الأول 2011 في قصر الدبوسة في حضور عدد من ضباط الجانبين، وبحثت خلاله الأوضاع على الحدود وآلية ضبطها من مختلف النواحي الأمنية، كما جرى التوافق على تفعيل التنسيق المشترك وإتخاذ المزيد من الإجراءات الميدانية لمنع عمليات التهريب والتسلل في الإتجاهين عبر المعابر الشرعية.

بخيتان: دستور جديد خلال يومين..

كشف الأمين القطري المساعد لـ "حزب البعث العربي الاشتراكي" محمد سعيد بخيتان اجتماع مجلس الإتحاد العام للفلاحين عن مشروع قرار رئاسي خلال يومين بتشكيل لجنة لصياغة دستور جديد للبلاد يقره ثلثا مجلس الشعب ويطرح على الإستفتاء العام، وقال: "سينظم الدستور الحياة السياسية في البلاد، ونحن نوجه

بضرورة التعاون واختيار الخيار الصحيح بعيداً من العائلية والطائفية والجهوية والمرضية". تابع: "نحن مقبلون على إنتخابات الإدارة المحلية ونفكر بدخولها إما بقوائم مستقلة كبعثيين، أو نتحالف مع آخرين مستقلين أو أحزاب أخرى، أن قانون الأحزاب الجديد يفتح باب الترشيح للإنتخابات معتبراً أن هذا الأمر لن يغير في حال نال حزب البعث الأغلبية في مجلس الشعب، وقال للفلاحين: "ستبقون أنتم الحكام وأسياد المجتمع".

واعترف بخيتان "بوجود شوائب كثيرة بين أفراد حزب البعث، واصفاً المرحلة المقبلة بفرز الحنطة عن الحصى وأن الأيام القادمة ستغربل، فالكم ضروري لمرحلة والنوع ضروري لمرحلة أخرى".

وأوضح "أن المؤامرة التي تتعرض لها سورية تهدف إلى تطبيق "سايكس بيكو" جديدة، وتعميم نموذج "رجل الغرب والولايات المتحدة" في المنطقة الممثل برئيس الوزراء التركي الحالي رجب طيب أردوغان، وخلق نماذج مماثلة له في بقية الدول العربية. مشيراً إلى كيفية تقديم أردوغان مؤخراً على أنه زعيم إسلامي وحتى عربي، يدافع عن قضايا العرب والمسلمين أكثر من العرب أنفسهم، واصفاً ذلك بالـ "بروباغندا" الفاشلة".

وفي الجانب القطري قال: "الجميع يعرف أن مدينة دوما في ريف دمشق أكبر من دولة أمير قطر، ولكننا نرى طيرانه الحربي اليوم يشارك في قصف ليبيا ويدفع الأموال الطائلة لشن الحروب ودعمها عبر قناته "الجزيرة" التي تسانده في نفس المشروع. تابع: في دولة مثل قطر يوجد جميع الأشكال والأصناف، فنرى القواعد الأميركية ومنظمات للقاعدة وللإخوان المسلمين، ومنظمات جهادية إسلامية وكذلك الأمر بالنسبة للمكاتب الإسرائيلية، ووجود جميع هذه التناقضات في قطر يدل على أنها دولة لها دور تلعبه ولا يصب على الإطلاق في مصلحة العرب، ونحن متأكدون من أن ابنه سينقلب عليه كما فعل (الأمير) حمد بأبيه".

الإقتصاد اللبناني مهدد بخسائر تفوق 300 مليون دولار

شكّل إعلان الحكومة السورية تعليق إستيراد المواد التي يزيد رسْمها الجمركي على 5 في المائة، صفعة قوية للمصدرين اللبنانيين وبالتحديد للصناعيين الذين وفي حال لم يتم الرجوع عن القرار سيتكبدون خسائر تفوق الـ300 مليون دولار.

وكان وزير الاقتصاد والتجارة السوري محمد نضال الشعار أعلن مؤخرا أنه "وفي إطار الإجراءات الوقائية لحماية الاقتصاد الوطني والمنتجات المحلية، أصدر مجلس الوزراء قرارا يقضي بتعليق استيراد بعض المواد التي يزيد رسمها الجمركي

على 5 في المائة ولمدة مؤقتة، وذلك باستثناء بعض السلع الأساسية التي يحتاجها المواطن وغير المتوفرة محليا".

وقد دقت كتلة "نواب زحلة" المعارضة ناقوس الخطر معربة عن تخوفها من أن "ينعكس قرار السلطات السورية بوقف استيراد الصناعات اللبنانية إلى سورية سلبا على الصناعات الغذائية الزراعية في منطقة البقاع"، معتبرة أن "القرار الأحادي من الجانب السوري يخالف اتفاقية التيسير للتجارة العربية ويلحق خسائر مباشرة تطال شريحة واسعة من أهل البقاع". وتوجهت الكتلة للحكومة داعية إياها أن "تبادر للاتصال بالجانب السوري ومعالجة القرار قبل ظهور عواقبه السيئة".

وكان رئيس جمعية الصناعيين نعمت أفرام أعلن مؤخرا أن "5 في المائة من حجم الصادرات الصناعية اللبنانية تتوجه إلى سورية وبالتالي وإذا لم يجر العدول عن هذا القرار أو تعديله، فستصبح نسبة التصدير إلى سورية صفرا، وهذا من شأنه أن يترك انعكاسات شديدة السلبية على القطاع الصناعي، وقد يؤدي إلى إقفال عدد من المصانع في لبنان، ولا سيما المصانع التي تعتمد أساسا على التصدير إلى سورية". ولفت أفرام إلى أنه "فوجئ بالخطوة السورية لأن هناك اتفاقية لبنانية – سورية واتفاقية تيسير التجارة العربية"، داعيا إلى السير في معالجة ثنائية بين لبنان وسورية لهذا الأمر.

يُذكر أن القطاع الزراعي اللبناني نجا من القرار السوري الأول الذي أرفق بقرار آخر يستثني من الحظر المواد التي رأتها الوزارة أساسية لإستمرار المنشآت الصناعية بأعمالها، وخاصة صناعة الألبسة، كذلك، شمل الاستثناء الخضر والفواكه الطازجة، وذلك "لتأمين هذه المواد للمواطنين السوريين من دون أن يطرأ عليها ارتفاع في الأسعار أو فقدانها من الأسواق"، بحسب ما أوضحت وزارة الاقتصاد السورية. وبالتالي أصبحت الشاحنات اللبنانية المحملة بالمنتجات الزراعية مستثناة من قرار حظر الاستيراد السوري. علما أن عدد الشاحنات المحملة بالمنتجات الصناعية قليل، إذ أن غالبية الصادرات اللبنانية إلى سورية هي من الخضر والفاكهة.

نُذر حرب تجارية بين دمشق وأنقرة

بعد ما كنا قد أوردنا سابقاً أن خسارة لبنان من حظر سورية الصادرات الصناعية اللبنانية تفوق 300 مليون دولار، يبدو أن أنقرة المتضرر الآخر، فتركيا الشريك التجاري الأول حيث الأزمة التركية – السورية تتجه إلى مزيد من التصعيد، بعد إعلان الحكومة السورية تعليق استيراد المواد التي يزيد رسمها الجمركي على 5 في المائة، تزامنت مع حملة إعلامية شنتها وسائل الإعلام شبه الرسمية لمقاطعة البضائع التركية، في حين ارتفعت أصوات في جلسات الحوار التي عقدها النظام في

المحافظات السورية لتطالب بإلغاء الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين سورية وتركيا في السنوات الأخيرة، والتي يراها كثير من السوريين أنها مجحفة وتميل لصالح الطرف التركي، ما دفع الحكومة السورية للتلويح بإمكانية إعادة النظر بتلك الاتفاقيات.

وفي المقابل لوح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، بمقاطعة تجارية مع سورية، وإغلاق الأسواق التركية أمام المنتجات السورية، كما أعلن أنه ينسق مع المسؤولين الأميركيين لزيادة الضغط على سورية. وإزاء هذه التطورات يرى الخبراء أن الأزمة بين البلدين، باتت تتجه إلى تصعيد جدي، ويوحي بأن "ما يخبئه المستقبل سيكون أعظم".

وشنت وسائل الإعلام السورية شبه الرسمية حملة تدعو إلى مقاطعة البضائع التركية في الأسواق السورية، وقامت بإجراء استطلاعات رأي في الشارع وقالت إن السوريين، يريدون مقاطعة البضائع التركية، ولكن هذه الحملة أخطأت في إصابة الهدف، وحصل خلط بين قرار تعليق الاستيراد الذي اتخذته الحكومة مضطرة لحماية احتياط القطع الأجنبية في مواجهة العقوبات الاقتصادية، وبين العلاقات السياسية مع تركيا.

وخرج وزير الاقتصاد التركي ظفر كاجليان ليحذر بشدة متوعدا برد مناسب إذا قاطعت البضائع التركية، وقال "إن تركيا لن تتردد في توجيه الانتقام المناسب إذا ما قررت دمشق مقاطعة السلع التركية"، مهددا بأنه إذا "حدث هذا فإن تركيا ستفعل نفس الشيء بالنسبة للسلع السورية"، داعيا دمشق إلى "تصحيح هذا الخطأ في أسرع وقت". وقال كاجليان: "إن هذا القرار سيكون له آثار أكبر على الاقتصاد السوري أكثر من أثره على اقتصاد تركيا أو أي دولة معنية.. فليس هناك دولة على وجه الأرض تدير اقتصادها من دون واردات".

دمشق تحتفي بـ "الفيتو التاريخي"

احتفت دمشق بـ "الفيتو التاريخي"(*)، الذي استخدمته كل من موسكو وبكين في وجه مشروع القرار الأوروبي المدعوم أميركيا في مجلس الأمن الدولي لإدانة "القمع"

(*) مجلس الأمن يمنح والدول الخمس الدائمة العضوية (الولايات المتحدة وروسيا وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة) تتمتع بحق النقض في المسائل الموضوعية، ولكن ليس في مسائل إجرائية. إذا كان أي من هذه البلدان صوّت ضد الاقتراح، فهو مرفوض، حتى لو كان كل من البلدان الأخرى الأعضاء في التصويت لصالحه. هذا الحكم تم تصميمه لضمان أن المجلس لا يمكن أن يستخدم للتفويض بعمل عسكري دون موافقة جميع الدول الخمس القوى العظمى اليوم؛ كانت هناك مخاوف واضحة إلى أن عدم الحصول على موافقة من هذا القبيل من شأنه أن يسمح للسلطات للإساءة للمجلس السلطة لتأذن باتخاذ إجراءات الشرطة على حساب آخر.

في سورية، وشنت هجوماً على بعض الدول الغربية متهمة إياها بتشجيع "العصابات المسلحة بشكل غير مباشر لإشعال حرب طائفية في سورية".

في هذا الوقت، أصدر الرئيس السوري بشّار الأسد مرسوما قضى بتحديد يوم الإثنين 12 كانون الأول المقبل موعداً لإجراء إنتخاب أعضاء المجالس المحلية.

وقالت المستشارة في الرئاسة السورية بثينة شعبان، في مقابلة مع وكالة "فرانس برس" في دمشق، "انه يوم تاريخي لأن روسيا والصين كدولتين وقفتا إلى جانب الشعوب وضد الظلم". أضافت: "اعتقد أن السوريين مرتاحون لرؤية أن هناك قوى أخرى في العالم تقف في وجه الهيمنة والتدخل العسكري في شؤون الدول والشعوب".

وتابعت: "اعتبر أن روسيا والصين، وعبر إستخدام حق النقض، وضعتا نفسيهما إلى جانب الشعب السوري، وأعطتانا الوقت لإجراء الإصلاحات بهدف التوصل إلى التعددية السياسية من دون أن نضطر كما آمل، لمواجهة المعاناة التي تعرض لها العراق وليبيا وباكستان وأفغانستان".

وأوضحت "أنها المرة الأولى التي تلجأ فيها روسيا والصين إلى الفيتو لدعم شعوب الشرق الأوسط، في حين استخدمته الولايات المتحدة عشرات المرات ضد حق الشعب الفلسطيني في حياة كريمة وأرض. وعليه، كيف يدعون الحديث عن حقوق الشعوب؟".

ووجهت شعبان انتقاداً شديداً إلى الدول الغربية التي "من خلال إرادتها فرض عقوبات وتقديمها قرارا يعاقب سورية ويقترح تدخلا عسكريا، إنما تساعد في شكل غير مباشر العصابات المسلحة على مواصلة حربها علينا". وقالت: "هذه العصابات المسلحة تهاجم المدارس وتخطف النساء وتعذب الناس وتقتلهم على خلفية طائفية بهدف إشعال حرب طائفية على غرار ما حصل في العراق"، مؤكدة أن "المسيحيين ليسوا وحدهم المستهدفين بل جميع العلمانيين ومن يؤمنون بالتعايش بين الأديان".

وعن تشكيل "المجلس الوطني السوري" في اسطنبول مؤخرا، قالت شعبان إن "المعارضة التي اجتمعت في اسطنبول وشكلت هذا المجلس مؤلفة في غالبيتها من الإخوان المسلمين". أضافت "ان هؤلاء المعارضين لا يفقهون شيئا عن البلاد، إنهم لا يقيمون هنا وليسوا على احتكاك بالواقع والشعب السوري"، مكررة "رفض أي معارضة تؤيد تدخلا أجنبيا". ودعت "الأتراك، لأن تركيا جارتنا وصديقتنا، إلى إعادة النظر في موقفهم غير المستند إلى وقائع"، مشددة على أن "عملية الإصلاح مستمرة ولكن ينبغي إعطاؤنا وقتا".

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن متحدث باسم وزارة الخارجية السورية قوله إن "إذ تشد على أيدي الدول التي مارست الفيتو لمنع استهدافها من منبر مجلس

الأمن، تقدر مواقف الدول الممتنعة عن التصويت، وترى في ذلك رداً للإعتبار لمفهوم التصويت والفيتو في مجلس الأمن بعد أن كان مجلس الأمن بنظر الشعوب مع تشريع إحتلال العراق وحماية العدوان الإسرائيلي المستمر علـى شـعب فلسـطين والـبلاد العربية، ومصدراً للقلق والرعب من قرارات تعد في الغرف السوداء لتمكـين الـدول المهيمنة من التحكم بمستقبل الشعوب وقهر إرادتها".

وأضاف أن "العالم القائم على التوازن والعدل بات أمنية غالية لكل شعوب العالم، وأن نظاماً عالمياً جديداً قائماً على هذه القيم يستحق الثبات وتكرار المثال والتجربـة، وسيكون موضع أمل وتقدير وإحترام كل شعوب العالم التواقة للتحرر مـن عبوديـة القطب الواحد، وتحرير الأمم المتحدة من وصمة وصاية المستعمرين الجدد عليها كما تحولت عصبة الأمم قبل اندثارها".

موسكو تبرّر وبكين توضّح

وفي بيان وزارة الخارجية الروسية، "لسنا محامي الـدفاع عـن نظـام الأسـد". أضافت: "ستستمر روسيا في دعوة القيادة السورية إلى الإسـراع بتنفيـذ الإصـلاحات والإفراج عن المدنيين الذين تم إعتقالهم خلال الإضـطرابات، وتحريـك الحـوار مـع المعارضة السياسية وإفساح المجال واسعا لدخول وسائل الإعلام الدوليـة إلـى الـبلاد وتنشيط التعاون مع جامعة الدول العربية، وفي الوقت نفسه ندعو المعارضة أيضاً إلـى عدم رفض المشاركة في الحوار الوطني وإلى نبْـذ سـيناريوهات التـدخل العسـكري الخارجي. وسوف نستمر في شرح موقفنا خلال اللقاءات المرتقبة مع ممثلي المعارضـة السورية، لا يمكننا أن نتجاهل أن المعارضة المتطرفة تستغل أكثر فأكثر اسـتياء جـزء من السكان ولا تخفي نواياها المتطرفة بالانتقال إلى تكتيك الإرهاب المفتوح".

من وراء اعتراض موسكو على مشروع القرار في مجلس الأمن، قالت الوزارة "إن مشروع القرار بني على فلسفة تصعيد التوتر، وانحاز لإدانة طـرف واحـد هـو دمشق، وتضمن تهديدا بفرض عقوبات على السلطات السورية، وهو موقف يتنافى مع مبدأ التسوية السلمية".

وأشارت إلى أن "من صاغ مشروع القرار رفض تضمينه دعوة اقترحتها سورية إلى ضرورة أن تتنصل المعارضة السورية من المتطـرفين وعـدم جـواز التـدخل العسكري الخارجي". وأكدت أن "موسكو كانت قد أعلنـت مـرارا أنهـا ستتصـدى لمحاولات جعْل سيناريو ليبيا نموذجا يحتذى به".

وفي بكين، أعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ما زاوتشو، في بيان، "تأمل أن تساهم تحركات مجلس الأمن الدولي في هذا الشأن في تخفيف التـوتر فـي

سورية، وتشجع الحوار السياسي لنزع فتيل الخلافات والحفاظ على السلام والإستقرار في الشرق الأوسط". أضافت: "بعض الدول قدمت مشروع قرار للضغط بطريقة عمياء على سورية وتهديدها حتى بعقوبات. وهذا لن يساعد على تحسين الوضع في هذا البلد. "

وحثت "كافة الأطراف: على إنهاء جميع أشكال العنف وتشجيع الحكومة على الوفاء بتعهداتها بالإصلاح، ينبغي عليهم بدء عملية سياسية شاملة بقيادة سورية بأسرع وقت ممكن ودعم جهود المصالحة التي تقوم بها الدول والمنظمات الإقليمية".

إدانات للفيتو

ونددت الدول الغربية، التي كانت قدمت مشروع قرار يدعو إلى اتخاذ "تدابير محددة الأهداف" ضد دمشق، بالفيتو الروسي والصيني. وكانت أربع دول هي جنوب أفريقيا والهند والبرازيل ولبنان امتنعت عن التصويت.

وقالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون إن مجلس الأمن "أخلّ بمسؤولياته" بشأن الوضع في سورية، مشيرة إلى أن على الصين وروسيا أن يفسرا موقفهما في الأمم المتحدة للشعب السوري.

وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، مارتن نيسيركي "إن الأمين العام يأسف لعدم تمكن مجلس الأمن من التوافق ويأمل بان يتجاوز انقساماته ويوجد حلا مشتركا للوضع في سورية". أضاف "ان بان يرى ان العنف في سورية غير مقبول ولا يمكن ان يستمر على هذا النحو، ويدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف والتحرك في شكل متجانس". كما "يعتقد ان لدينا واجبا أخلاقيا بمنع مزيد من إراقة الدماء وبمساعدة الشعب السوري لاخراجه من هذه الازمة".

وقال الامين العام لحلف شمال الاطلسي اندرس فوغ راسموسن، خلال اجتماع وزراء دفاع الحلف في بروكسل، "ليس لدي الحلف النية في القيام بأية عملية عسكرية في سورية لكنه يدين بحزم إستخدام العنف من قبل السلطات السورية ضد المتظاهرين السلميين". ويرى أن الطريق الوحيد للمضي قدما في حل هذه القضية يتمثل في تلبية المطالب العادلة للشعب السوري".

وأعلنت وزارة الخارجية الأميركية أن إدارة الرئيس باراك أوباما ستبقي الضغط على النظام السوري. وقالت المتحدثة باسم الوزارة فيكتوريا نولاند إن الولايات المتحدة "ستواصل العمل مع اكبر عدد من الدول لزيادة الضغط على النظام السوري. وإن عدد الدول المستعدة لتضييق الخناق على النظام يزداد وسيزداد. وسنعمل معها".

وأضافت نولاند، رداً على الفيتو الروسي والصيني "ونعتقد بحـزم أن التـاريخ سيؤكد من كان على حق، ومن اتخذ الموقف غير الملائم خـلال هـذا التصـويت". وتوقفت، على غرار المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة سوزان رايس، عند "خيبـة الأمل والغضب الكبيرين" حيال الموقفين الروسي والصيني.

وتابعت "بعدما وقفت يوما تلو آخـر ضـد الاهانـات والرصـاص والتعـذيب والإعتقالات، تم التخلي في هذا التصويت عن المعارضة السورية الشجاعة والسـلمية في شكل واسع".

أضافت: "إن الولايات المتحدة مستاءة بشدة من اخفاق المجلس تماما في محاولـة التعامل مع تحد أخلاقي ملح وتهديد متنام للسلام الإقليمي". وأضافت: "اليوم، يسـتطيع شعب سورية الشجاع ان يرى من يدعم تطلعاته إلى الحرية وحقوق الإنسان العالميـة داخل هذا المجلس، ومن لا يقوم بذلك".

واعتبرت ان الدول التي رفضت القرار "تفضل بيع أسـلحة للنظـام السـوري". وأضافت: "الأزمة في سورية ستبقى امام مجلس الأمن ولن يهدأ لنا بال حتى يـنهض هذا المجلس للاضطلاع بمسؤولياته".

وفي باريس، قال وزير الخارجية الفرنسي آلان جوبيه، في بيـان، إن بـاريس ستواصل دعم "القضية العادلة للسوريين الذين يناضلون من أجل الحرية". وأضاف "لم يكن يجدر بمجلس الأمن ان يبقى صامتا إزاء المأساة السورية. كـان ينبغـي عليـه الوقوف في وجه دكتاتور يرتكب مجزرة بحق شعبه ويسعى لكبت تطلعات السـوريين المشروعة إلى الديموقراطية".

واعتبر جوبيه ان الفيتو "يستند إلى حجج سيئة. لا يمكن القول ان مشروع القرار كان يمكن ان يمهد لتدخل عسكري على غرار القرار 1973 (بالنسبة إلـى ليبيـا). لا شيء في النص يوحي بهذا التفسير". وأضاف: "لا يمكن ان نقبل، كمـا طلبـت منـا روسيا والصين، بالمساواة بين نظام قمعي وثورة"، مـن دون ان يسـتبعد "اسـتئناف المبادرات في مجلس الأمن".

وفي لندن، قال وزير الخارجية البريطانية وليام هيغ، في مؤتمر المحـافظين في مانشستر شمال غرب بريطانيا، ان "قرار روسيا والصـين إسـتخدام الفيتـو والوقوف إلى جانب نظام وحشي بدلاً من الوقوف إلى جانب الشعب السوري خطأ فادح ومؤسف". وأضاف "سنضاعف جهودنا للعمل مع الأمم الأخرى على زيـادة الضغط على النظام في كل مكان نستطيع فيه القيام بذلك، ونؤكد للشعب السـوري اننا لن ننساه". ودعا نظيره الألماني غيدو فسترفيله، في بيان، إلـى مزيـد مـن العقوبات على دمشق.

من جهته، قال رئيس "المجلس الوطني السوري" المعارض برهان غليون من باريس ان الفيتو الروسي – الصيني سيشجع" اعمال العنف". أضاف: "أن دعم بشّار الأسد في مشروعه العسكري والفاشي لن يشجع الشعب السوري على البقاء في الثورة السلمية".

ثاني أيام المهلة العربية..

مجزرة في حمص

بعد يوم من دعوة وجّهها وزراء الخارجية العرب إلى النظام السوري بوقف القتل وأعمال القمع التي تستهدف المتظاهرين المناوبين للنظام، صعَّدت السلطات السورية يوم الإثنين 17 تشرين الأول 2011 من حملاتها في مواجهة المعارضة، وشهدت مدينة حمص مجزرة قتل خلالها 23 شخصاً بنيران قوات الجيش التي شنت حملة ضد المدنيين مدعومة بالدبابات، كما قُتل 3 مدنيين برصاص الأمن في ريف إدلب وحماه، بينما لقي 11 جندياً بينهم ضابط خلال عمليات قامت بها عناصر يعتقد أنها "منشقة" من النظام وسط البلاد. ليبلغ بذلك إجمالي القتلى في سورية 37 قتيلاً.

إقتراح روسي بمقاربة يمنية

ودعوة خليجية لإجتماع عربي فوري

دعت موسكو المجتمع الدولي إلى التواصل مع طرفي الأزمة في سورية، سلطة ومعارضة على السواء، على غرار المقاربة الدولية للأزمة اليمنية من أجل إطلاق مفاوضات بينهما، فيما طالبت دول مجلس التعاون الخليجي، وفي بيان صادرعنها من دبي، التالي:

عقد إجتماع فوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، لمناقشة الأوضاع البالغة السوء في الجمهورية العربية السورية وخاصة الوضع الإنساني ودراسة السبل والإجراءات الكفيلة بحقن الدماء ووقف آلة العنف هناك وأن هذا الطلب يأتي نظراً إلى إستمرار الأوضاع المتردية، وأنه جاء بعد التنسيق والتشاور بين وزراء خارجية دول المجلس".

ويأتي الطلب بعد يوم من إعلان الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي أنه "تجري مشاورات بين وزراء الخارجية العرب من أجل عقد إجتماع لمجلس الجامعة على مستوى الوزراء لبحث الموقف، إلا أنه لم يتلق طلباً من أي دولة عربية لهذا الإجتماع الوزاري".

إعتراف تركي بالمجلس واقعياً... وقانونياً مؤجل

حظيت المعارضة السورية بإعتراف تركي بـ "الوجود" بعد إجرائها أول إتصال مع الحكومة التركية، وتحديداً مع وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو وفق ما جاء في صحيفة"الشرق الأوسط"في عددها الصادر يوم الأربعاء 19تشرين الأول2011.. الذي وجه مجموعة "نصائح" إلى المعارضين السوريين أبرزها ضرورة الحفاظ على سلمية المعارضة بالإضافة إلى المطلب التركي الدائم بـ الوحدة في صفوفها إلى أن "الإعتراف بالمجلس الوطني "قيد الدرس جدياً في أنقرة، معتبراً أن القرار الذي يتخذ بشأنه سيراعي "الظروف القائمة ومدى مساهمة هذه الخطوة في المساعدة على إنهاء سفك الدماء الجاري".

وبحسب مصادر دبلوماسية أن داوود أوغلو حضَّ "المعارضة على إستخدام الوسائل السلمية في جهود مكافحة نظامها"، قائلاً: ينبغي التعبير عن المطالب العادلة من خلال الوسائل المشروعة والسلمية"، مشيداً على أنه "يتوجب على المعارضة أن تحمي وحدة البلاد والعمل من أجل التحول الديمقراطي من خلال السبل السلمية"...

دعوة فرنسية لتكرار السيناريو الليبي

يبدو أن فرنسا ترى دمشق "طرابلس ليبية" حتى أنها تجاهد لتكرار سيناريو ليبي آخر، ويبقى حسرة في قلبها الفيتو (الروسي – الصيني) يوم 5 تشرين الأول 2011، ويبدو أن المعول على دول عربية حائرة وذلك بعد فشل مجلس الأمن في إستصدار قرار ضد سورية. ويتجلى الموقف الفرنسي أكثر وضوحاً إستناداً لبيان صادر يوم الثلاثاء 18 تشرين الأول 2011 عن الخارجية الفرنسية: أن باريس "تتمنى على الجامعة العربية أن تتخذ القرارات الشجاعة التي تفرض نفسها من أجل زيادة الضغط على السلطات السورية... وأن هذه المواقف غير كافية ولا تذهب بعيداً أوعلى الأقل إلى المدى المطلوب ويتعين على الدول العربية أن تتحمل مسؤولياتها إزاء المأساة المستمرة منذ شهور، وبالتالي عليها إتخاذ القرارات اللازمة". ورفضت باريس الإفصاح عما تعنيه بالقرارات "الشجاعة" أو "اللازمة" تاركة للدول العربية نفسها أن تقرر ما ستقوم به.

والى الآن لم تعترف باريس بالمجلس الوطني وجلّ ما قامت به هو أن وزير خارجيتها الان جوبيه صافح علناً برهان غليون، المسؤول المفترض عن المجلس وبسمة قضماني، الناطقة بإسمه، بمناسبة اجتماع عام في مسرح الأوديون في باريس. وقالت باريس أنها "ليست لديها مشكلة في الإعتراف بالمجلس الوطني السوري". غير أنها ترغب في أن تعطيه الوقت الكافي لينظم صفوفه وينضم اليه مزيداً من التيارات والتنظيمات ويبلور برنامج عمل سياسيا واضحا.

وإمتنعت المصادر الفرنسية عن تعيين مهلة زمنية محددة ستعمد بعد إنقضاضها إلى "عبور الخط الأحمر" أي الإعتراف ما يعني سحب السفراء وإغلاق السفارات. وفي أي حال، تسعى باريس لتنسيق المواقف خصوصا الأوروبية. وحتى الآن، يركز الأوروبيون جهودهم على فرض مزيد من العقوبات الإقتصادية على دمشق التي طالت في سلتها الأخيرة القطاع النفطي شراءً وإستثماراً، وستمتد أكثر فأكثر إلى القطاع المالي وليس فقط إلى المصرف التجاري السوري، والحال انه حتى هذا الوقت، ليس ثمة إجماع داخل الإتحاد الأوروبي على خطوة قطع العلاقات.

إنشقاقات وملاحقات في معضمية الشام..

وبركان في حمص

كثف الجيش السوري وقوات أمنية الهجمات وحملات المداهمة في ريف دمشق وحمص وإدلب. وقال ناشطون أن الحملة الأمنية في ريف دمشق هي "الأشرس" منذ بدء الإحتجاجات في آذار (مارس) الماضي. كما واصلت قوى الأمن عملياتها التي وصفها سكان بـ "العنيفة" في منطقة حمص وريفها بشكل خاص، وأفاد ناشطون بأن لا يقل عن 7 قتلوا يوم الثلاثاء 18 تشرين الأول 2011، فيما أصيب العشرات في مدن عدة. وفيما تستنفد قوات أمنية وعسكرية حملة إعتقالات أسفرت عن إعتقال 15 شخصاً في مدينة "أريحا" بإدلب.

واشنطن تستدعي فورد

ودمشق ترد بإستدعاء مصطفى

في ما بدا أنه تصعيد للموقف الأميركي، وغداة إعلان عضو الكونغرس الأميركي عن الحزب الجمهوري جون ماكين أن موضوع الخيارات العسكرية لحماية المدنيين السوريين أصبح وارداً، بعد أن تمّ الإنتهاء من العمليات في ليبيا، أعلنت واشنطن يوم الإثنين 24 تشرين الأول 2011 أنها سحبت سفيرها في دمشق روبرت فورد لأسباب أمنية، على خلفية تلقيه تهديدات جدية، في وقت وجهت تنبيهاً إلى الرئيس السوري بشّار الأسد، مؤكدة أنه "سيدفع ثمن أفعاله التي ارتكبها ضد شعبه".

وأعلن مصدر سوري أن بلاده قامت باستدعاء سفيرها في واشنطن رداً على الاجراء الأميركي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مارك تونر في بيان: "تم سحب السفير فورد إلى واشنطن، بسبب تهديدات جدية لإيذائه شخصياً" فورد قام بعدة خطوات أغضبت النظام الحاكم، أولها زيارة مدينة حماه في يوليو2011، حيث

استقبل بالورود والأرز وسعف النخيل من قبل معارضي النظام، وكـذلك زار مدينـة جاسم في محافظة درعا في يونيو، قبل أن يتوجه إلى ضاحية دومـا قـرب دمشـق للتعزية بمقتل الناشط السلمي غياث مطر الذي قتل تحت التعذيب في سجون النظام.

وتعرض فورد في بداية شهر تشرين الأول لرشق بالبيض والطماطم لدى زيارته مكتب رئيس هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني حسن عبـدالعظيم، وسـط العاصـمة دمشق، ويوم الجمعة 21 تشرين الأول لدى ذهابه إلى جامع الحسن في حي الميدان في العاصمة.

الوفد العربي يؤكد حرص الأسد على الحل

أبدى الوفد الوزاري العربي المكلف الوساطة بين القيادة السـورية والمعارضـة ارتياحه بعد لقائه الرئيس السوري بشّار الأسد، يوم الأربعاء 26 تشـرين الأول 2011 في ظل دعوة إلى عصيان مدني اطلقها ناشطون وواجهها موالون للـرئيس السـوري بتظاهرة حاشدة تأييدا له. وأفاد رئيس الوفد، رئيس الوزراء وزير الخارجية القطـري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني في تصريح له اوردته الوكالة العربية السـورية للانباء "سانا": "انااللقاء مع الرئيس السوري كان صـريحا ووديـا... لمسـنا حـرص الحكومة السورية على العمل مع اللجنة العربية للتوصل إلى حل". واعلـن ان اللجنـة العربية والقيادة السورية ستواصلان "الاجتماع في الثلاثين من هذا الشهر في سـورية أو في قطر".

وقال للصحافيين: "أنالمهم بالنسبة الينا الا يسقط ضـحايا مـن أي جانـب فـي سورية... ان القتال يجب ان يتوقف وان الحوار يجب ان يبدأ بين الاخـوة السـوريين بحيث ان شاء الله يتفقون على نقاط تلبي مطالب الشعب السوري".

أضاف: "تم خلال اللقاء عرض المبادرة العربية حول الأوضـاع، ودار نقـاش ودي وصريح حول ما يجري في البلاد، وهناك نقاط اتفق عليها وأخرى تحتاج إلـى نقاش".

وسئل عن هذه النقاط، فأجاب: "نحن نريد ان نصل إلى نتائج ومن أجل ذلك اتفقنا على ان هذا الموضوع يبقى طي الكتمان إلى ان نتفق أو لا نتفق، وان شاء الله سنتفق على حل يكون عمليا انطلاقا من جدية اللقاء... واننا لا نريد الخروج ببيان شـفاف لا يأتي بنتيجة لا تهم السوريين والعرب". واوضح ان "هناك بعض النقاط اتفـق عليهـا بالخط العريض، وهناك نقاط أخرى طلب الجانب السوري ان يدرسها فـي مؤسسـاته السورية خلال يوم أو يومين. ونحن أيضاً كلجنة عربية نريد ان نتشاور في ما بيننـا ونجتمع مع الاخوة في سورية ونخرج بشيء واضح... "يهمنا وقف الاقتتـال ووقـف

العنف والا نرى قتلى من أي طرف، وليس بوعود... وأن يكون هناك تنفيذ لهذه الإصلاحات. ولكن من المهم أيضاً وقف العنف من أي مصدر ووقف القتال ووقف المظاهر المسلحة. "

وتتألف اللجنة الوزارية العربية من الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي ووزراء خارجية عمان يوسف بن علوي والجزائر مراد مدلسي، والسوداني علي أحمد كرتي، والمصري محمد كامل عمر ونائب الامين العام للجامعة احمد بن حلي.

هيئة علماء السودان تهاجم النظام السوري

وقالت هيئة علماء السودان القريبة من الحكومة، في بيان لها نقلته الصحف المحلية في الخرطوم يوم الخميس 27 تشرين الأول 2011، "إنها تندد بعمليات الفتك والإبادة والقتل والتعذيب والتشريد التي يرتكبها نظام الرئيس بشّار الأسد، ضد المواطنين العزّل، معتبرة دعم النظام السوري ماديا ومعنويا والتخاذل عن نصرة الثوار خيانة عظيمة، لإبقاء الظالم". أضاف البيان: "أن ما يحدث من قمع وتعذيب ليس بالأمر المستغرب، لما عرف عن النظام من سوء وضرر أشد من الأعداء أنفسهم، في خطوة اعتبرت متناقضة مع موقف الحكومة التي أكدت دعمها للنظام السوري. واعتبرت الهيئة في بيانها أن دعم النظام السوري ماديا أو معنويا والتخاذل عن نصرة الثوار خيانة عظمى، وقال البيان إن العاقل من اتعظ بغيره والشقي من كان للناس عبرة، تابع: "ولا بقاء لظالم، ونصرة المظلوم أمر حتمي، إلى أن نظام بشّار سيلحق بالطغاة البائدين"، في إشارة للأنظمة في تونس ومصر وليبيا. وطالب البيان بالتضامن مع الشعب السوري. "

وكان الرئيس السوداني البشير قد أكد لنائب وزير الخارجية السوري والمغتربين فيصل المقداد، الذي زار الخرطوم حاملا رسالة من الأسد في التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر، أن العلاقات السورية السودانية حافظت على تطورها الدائم لما فيه مصلحة الشعبين والبلدين الشقيقين، وإن سورية تتعرض لمؤامرة خارجية بسبب موقفها الثابت من القضايا العربية، وإن أي إضعاف لها ما هو إلا خدمة مجانية لأعداء الأمة العربية، وأن المؤامرات التي تخطط لها بعض الدوائر لا تستهدف بلدا عربيا في حد ذاته، بل إنها تستهدف جميع الدول العربية، مؤكدا أن السودان يقف مع أمن وإستقرار ها وضد أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، مشددا على أهمية التضامن العربي الذي يضمن مصالح جميع الدول العربية إزاء التحديات التي تواجهها.

كما أن الخارجية السودانية كانت قد وصفت، في تصريح سابق، ما يدور من أحداث بالمؤامرة الدولية، واعتبرت أن ما تتعرض له حملة عدائية للنيل من مواقفها

الوطنية والقومية المشرفة، مؤكدة أن دمشق تقف سدا منيعا في وجه ما سمته الاختراق الصهيوني والاحتواء الغربي، في وقت كان فيه وزير الخارجية السوداني علي كرتي قد أكد وقوف بلاده ودعمها الكامل لها في مواجهة ما وصفه بالمؤامرة الدولية والحملة العدائية التي تتعرض لها وتستهدف النيل من مواقفها القومية، وأكد وقوف السودان ودعمه الكامل لها في مواجهة المؤامرة الدولية والحملة العدائية التي تتعرض لها والتي تهدف للنيل من مواقفها الوطنية والقومية المشرفة.

أوغلو يحذر الأسد من اللعب بالورقة الكردية

أطلق وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، يوم الخميس 27 تشرين الأول 2011، في مؤتمر صحافي مع نظيره الأردني ناصر جودة في عمان، ما يشبه التحذير. وقال: "نحن جيران لسورية، ونتأثر بجميع الأحداث التي تحدث، وأوضحنا موقفنا تجاه ما يحصل في هذا البلد بشكل واضح. نحن نرى أن ما يحدث أليم جداً والعمليات التي تحدث هي غير إنسانية ووجود قتلى مدنيين هو أمر مؤسف حقاً". أضاف: "نحن سعينا بكل ما بوسعنا لحل هذه المشاكل، لكن الحكومة السورية، لم تستجب لمطالبنا ولا زالت مستمرة في إستخدام أساليب قاسية ضد مواطنيها".

وتابع: "نتمنى أن يكون هناك نجاح للجهود التي نسعى إليها في أن يتوقف سيل الدماء في الشارع السوري"، مؤكداً أن "على الحكومة اتخاذ خطوات جادة لإيقاف ذلك بدلاً من زيادته، وسحب قواتها العسكرية من مختلف المدن".

وأوضح داود أوغلو انه "منذ آب، ونحن نحاول التواصل مع الجامعة العربية والدول العربية ووزرائها لكي نجدد التفاعل في هذا الموضوع، فنحن لا نستطيع أن نغضّ النظر عن هذا الموضوع المهم والحساس للمنطقة ولنا ولكم، ويجب علينا جميعاً أن نفعل ما بوسعنا لإيقاف الأحداث المستمرة يومياً، أن أنقرة تسعى لتنسيق التعاون مع الأردن وبقية دول المنطقة كي لا نسمح بحدوث أي نوع من الظلم في سورية، سواء تجاه الحكومة أو المواطنين، ونسعى للوصول إلى حل جذري في هذا الموضوع".

من جانبه، أكد جودة أن "تركيا هي الجار الشمالي لسورية ونحن الجار الجنوبي لها، ومصلحة سورية هي مصلحتنا. وبحثنا المساعي التي تبذلها اللجنة الوزارية العربية المشكلة من قبل مجلس جامعة الدول العربية لمحاولة إيجاد حل للأزمة وتوحيد الصف ووقف إراقة الدماء وإعادة الإستقرار والأمن وتحقيق الإصلاحات المطلوبة"، مشدداً على أن "سياسة الأردن الخارجية ثابتة، وهي عدم التدخل بالشؤون الداخلية لأي دولة".

وفي حوار مع صحيفة "يني شفق" قال داود أوغلو، رداً على سؤال عما إذا كان يمكن لسورية أن تلعب بالورقة الكردية ضد تركيا، "إذا نظرنا إلى التجارب السابقة فإن إستخدام مثل هذه الورقة يجب ألا يمر لحظة في الأذهان. فالجميع يعرف النتائج التي تسفر عن ذلك".

ونفى داود أوغلو حصول أية لقاءات جديدة على أي مستوى مع الرئيس السوري بشّار الأسد منذ لقائه معه في أوائل آب الماضي.

وعن إعتبار البعض أن سقوط العقيد الليبي معمر القذافي هو مقدمة لسقوط الأسد، قال داود أوغلو: "إن لكل بلد شروطه الخاصة. البنية المذهبية والاثنية في سورية مختلفة كثيراً عن ليبيا. وتوجد في جغرافيا حساسة جداً. ولها مشكلة لم تحل بعد مع إسرائيل. إنها مثل دول أخرى ذات بنية حساسة مثل لبنان والعراق. الأمر الوحيد والمشترك والذي لا يتغير هو أن أية سلطة لا تأخذ مشروعيتها من الشعب لا يمكن أن تبقى. الزعماء الذين يلحظون ذلك يعطون أولوية للتغيير. ومن لا ينهجون ذلك يحصدون نتائج سلبية، وكل واحد يجب أن يستخلص من المثال الليبي الدروس الضرورية".

وانتقد داود أوغلو المشاهد التي عرضت للقذافي أثناء إعتقاله وقتله، وأعرب عن أسفه لها وكان يفضل ألا تُعرض. وقال إن القذافي قد ارتكب أخطاء كثيرة "وقد عملنا لأشهر لعدم وصوله إلى هذه النهاية. لكنه فضّل أن يحارب شعبه وأن يصفه بالجرذان".

وحول إعلان رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل عن اعتماد الشريعة الإسلامية في نظام الحكم، قال داود أوغلو "إن عبارات عبد الجليل كانت عامة، والعالم العربي سيشهد مثل هذه النقاشات. ويجب النظر إلى هذه المناقشات على أنها طبيعية في ظل الديموقراطية. والمهم أن تلتقي كل النظرات تحت قبة البرلمان".

رسالة عاجلة إلى دمشق

وتحذير إسباني – ليتواني

يتوجه وزير الخارجية السوري وليد المعلِّم ونائبه فيصل المقداد إلى الدوحة يوم الأحد 30 تشرين الأول 2011 حيث ينعقد اجتماع المعلم والمقداد مع اللجنة العربية الخاصة بسورية، التي تضم كلا من قطر رئيساً، ومصر والسودان والجزائر وسلطنة عمان، على هامش اجتماعات تعقدها اللجنة العربية حول "مبادرة السلام" في الدوحة على مستوى وزراء الخارجية برئاسة رئيس الحكومة القطرية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني. ومساء الجمعة 28 تشرين الأول2011، وجهت اللجنة الوزارية العربية "رسالة

عاجلة للحكومة السورية بعد اللقاء مع الرئيس بشّار الأسد تبدي فيها امتعاضها لإستمرار عمليات القتل". وأملت ان "تقوم الحكومة السورية بما يلزم لحماية المدنيين، وتتطلع للقاء الأحد 30 الحالي للوصول إلى نتائج جدية".

فيما أعلنت المستشارة في الرئاسة السورية بثينة شعبان "أن اجتماع يوم الأربعاء 26 تشرين الأول 2011 مع وفد الجامعة العربية بقيادة قطر تم على ما يرام، وأعتقد أن الوفد جاء إلى دمشق مع موقف إيجابي، فسورية دولة مهمة جداً في العالم العربي وأي شيء يحدث فيها من شأنه أن يؤثر على جميع العرب". وأشارت شعبان إلى أنها تخطط لزيارة السعودية، وأبدت استغرابها الشديد لمواقف تركيا من الأزمة السورية. وقالت شعبان، في مقابلة مع صحيفة "الإندبندنت" البريطانية، إن العقوبات الأميركية التي فرضت عليها وعلى خمسة مسؤولين سوريين آخرين "لا تشعرني بشيء"، مضيفة "ليس لدي أصول مالية في أي مكان في العالم، وأميركا لا تعرف من الأصول إلا الدولارات". أضافت "من المثير للسخرية أن أكون على قائمة عقوبات أميركية في الوقت الذي تباع فيه كتبي في مختلف أنحاء الولايات المتحدة". تابعت: "بإمكاني الذهاب إلى أوروبا إن شئت، لكن خطة سفري الوحيدة في الوقت الراهن هي القيام بزيارة محتملة إلى السعودية".

وشددت شعبان على أن "الجيش السوري يتعرض لهجمات في مختلف أنحاء البلاد، وأن الوضع الأمني في حمص مريع"، مشيرة إلى أنها "لم تتمكن من زيارة قبر والدتها لمناسبة مرور عامين على وفاتها خوفاً من تعرضها للقتل في حمص". وأضافت: "للمرة الأولى، بات الناس مهتمين بدين وطائفة جيرانهم، وهذا لم يحصل يوما في السابق".

واعتبرت أن "أعمال العنف هذه هي أخطر ما يحدث الآن في سورية، فنحن نريد العيش بسلام ونريد المضي قدماً بالإصلاحات وإحترام التعددية، ولا يمكن لهذا العنف أن يكون مقدمة للديموقراطية، وقد بات واضحاً أن هناك فريقاً يهتم بالصراع وليس بالإصلاحات، وعلى هذا الأساس مُنحوا أموالاً لإطلاق النار على المتظاهرين وقوات الأمن".

وحول العلاقة مع تركيا، قالت شعبان: "أجد أن موقف تركيا يكتنفه الغموض، لأن سورية فتحت للأتراك البوابة الأمامية للعرب، وألغينا التأشيرات بين البلدين". ولفتت إلى أن "السوريين الذين ذهبوا إلى تركيا عادوا ونقلوا وعد الأتراك بتقديم جوازات سفر لهم وأمور أخرى تبين أنها غير صحيحة".

وتابعت: "نحن لا يمكن أن نلتزم بسياسات الآخرين، وأعتقد أن هناك أسباباً أكبر وأضخم، فستكون هناك درع مضادة للصواريخ في تركيا، وهي عضو في منظمة

حلف شمال الأطلسي". وقالت "لا أعرف ما هي في الكعكة بالنسبة لتركيا، وحين سمعت بعض التصريحات من قبل مسؤول تركي عنا شعرت أنه كان من المفترض أن يكون المعلم ونحن التلامذة، ونحن لم نفعل أي شيء لإثارة هذا الموقف من تركيا".

وعن العلاقة مع قطر، قالت شعبان إن "البيان الذي صدر عن جامعة الدول العربية اعتبر أن سورية بلد مهم جداً في العالم العربي وأن كل ما يحدث في سورية من شأنه أن يؤثر على جميع العرب".

المقداد في موسكو

في هذا الوقت، ذكرت وكالة الأنباء السورية "سانا" أن المقداد قدم لنائب النائب الأول لوزير الخارجية الروسي أندريه دينيسوف، في موسكو، "عرضاً لآخر المستجدات على الساحة السورية بما في ذلك حزمة الإصلاحات السياسية التي تم اتخاذها"، مشيراً إلى "الأجواء الإيجابية والودية التي رافقت لقاء الرئيس بشّار الأسد مع اللجنة الوزارية العربية الخاصة بسورية".

وأكد دينيسوف "إستمرار وثبات الموقف الروسي الداعم لسورية في كافة المجالات"، منوهاً "بالخطوات الإصلاحية التي تقوم بها القيادة السورية".

ويعقد مجلس الشعب السوري (البرلمان) جلسة يناقش فيها مشاريع القوانين المحالة من الرئيس وبيان الحكومة المالي حول مشروع القانون المتضمن الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012.

وقال رئيس اللجنة العليا للإنتخابات القاضي خلف العزاوي، في مقابلة مع التلفزيون السوري، إن "قانون الإنتخابات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 101 لعام 2011 جاء شاملا لإنتخابات المجالس المحلية ومجلس الشعب، ولكن هناك بعض المواد الخاصة بكل إنتخابات، والقانون الجديد يتميز عن القديم بأنه أوكل أمر الإشراف على عمليات الإنتخابات ومراقبتها إلى لجان قضائية مستقلة وحيادية، من بداية الإنتخابات مروراً بالترشيح والدعاية الإنتخابية وعمليات الاقتراع وحتى فرز الأصوات وإعلان النتائج".

إسبانيا وليتوانيا موقفان لافتان

واستدعت إسبانيا سفير سورية المعتمد في مدريد حسام الدين علاء ووجهت إليه تحذيراً اثر اتهامات بقيام "أعضاء من السفارة بأعمال تنكيل وتخويف لمعارضين"، بحسب بيان لوزارة الخارجية.

وأعلنت ليتوانيا انها منعت تحليق طائرات سورية فوق اراضيها متجهة أو آتية من منطقة كالينينغراد الروسية خشية إستخدامها في نقل معدات عسكرية. وقالت

متحدثة باسم وزارة الدفاع الليتوانية: "ما بين تموز وأيلول طلبت شركة خاصة مسجلة في سورية مراراً الإذن بالطيران فوق ليتوانيا لطائرات النقل التابعة لهـا مـن نـوع إليوشن 76 متجهة أو آتية من كالينينغراد". أضافت: "بعد العقوبات المفروضـة مـن الإتحاد الأوروبي في ايار، واثر حصولنا على معلومات تفيد أن معدات عسكرية قـد تنقل جواء، اتخذت السلطات الليتوانية المختصة القرار بمنعها من الطيران في المجـال الجوي الليتوانـي".

وفي واشنطن دفع مواطن أميركي من اصل سوري امام محكمة أميركية ببراءته من تهمة التجسس على معارضين لنظـام الأسـد وتزويـد الإسـتخبارات السـورية بتسجيلات عن تظاهرات نظمها هؤلاء. وقرر القاضي كلود هيلتون ابقاء محمد انـس هيثم سويد (47 عاما) قيد التوقيف وحدد الخامس من اذار موعداً لمحاكمته.

ولم يدل سويد بأية كلمة خلال الجلسة التي اسـتمرت 30 دقيقـة امـام محكمـة الاسكندرية في فرجينيا. ودفع محاميه ببراءته. وسويد متهم "بإمكان إيذاء اشخاص في الولايات المتحدة وسورية كانوا يعارضون الحكومة السـورية. كـل ذلـك بإشـراف ومراقبة الحكومة السورية ومسؤولين سوريين".

"نور الشام" فضائية دينية جديدة

بكثير من التعجب والاستهجان إستقبل الناشطون السوريون نبأ إطلاق السـلطات السورية قناة "نور الشام" الفضائية الدينية التي بدأ بثها التجريبي مساء (يوم السـبت 30 تموز) 2011 على التردد 10911 على القمر نايل سات و12054 على القمر عربسـات. وبحسب وكالة "سانا" ستبث القناة خطب الجمعة والبرامج الدينية المتنوعة وبما يحقـق "فهماً صحيحاً للإسلام والقواعد الشرعية". وقال ناشط على موقع الـ "فيس بوك": "إن" النظام السوري الذي يتهم الثوار السوريين بالطائفية، ويعمل ما بوسعه على تخويـف طوائف الأقليات السورية من التيارات الدينية، وإثارة النعرات الطائفية، تخلـى عـن علمانيته الكاذبة وأطلق قناة دينية إسلامية". وكان الشيخ محمد سعيد رمضان البـوطي أول من بشّر بإنشاء قناة دينية تبث من دمشق، وذلك بعد لقائه مع الرئيس الأسد فـي الشهر الأول لإنطلاق الإحتجاجات، وحينها توقف المراقبون عند الرسالة التي بعث بها النظام من خلال الشيخ البوطي الذي يتمتع بمكانة دينية وعلمية مرموقة وشعبية واسعة سقطت بعد اختياره الوقوف إلى جانب النظام. إذ قرأ في تلك الرسـالة انقلابـاً علـى سياسة نظام الرئيس حافظ الأسد الذي منع على مدى 40 عاماً من حكمـه أي إشـارة للدين في وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية العامة، ما عدا مناسبات الأعيـاد التـي كانت أخبارها ترد بتقنين شديد. كما كان يرفض رفضاً قاطعاً نقل التلفزيـون لخطبـة

يوم الجمعة، خشية أن يطالب أبناء الطوائف والأديان الأخرى بنقل صلواتهم أيضاً، وهو ما كان يرى فيه النظام تكريسا للطائفية ودعماً للتيارات الدينية التي وقف لها بالمرصاد، في الوقت الذي حاول فيه إرضاء الشارع المتدين بشكل غير مباشر عبر السماح للجميع بممارسة طقوسهم ولكن بعيداً عن الإعلام والثقافة العامة.

الأسد يحذر من زلزال وعشرات أفغانستان

حذر الرئيس بشّار الأسد من أن أي تدخُّل غربي ضد دمشق "سيؤدي إلى زلزال من شأنه أن يحرق المنطقة بأسرها"، وجاء تحذيره قبل ساعات من إجتماع بين سورية واللجنة العربية المكلفة بالملف السوري في الدوحة في أجواء غياب الثقة بين الجانبين.

وقال الأسد في مقابلة أجرتها صحيفة "صنداي تلغراف" البريطانية ونشرتْها يوم الأحد 30 تشرين الأول/اكتوبر 2011 إن "سورية اليوم هي مركز المنطقة. إنها الفالق الذي إذا لعبتم به تتسببون بزلزال.. هل تريدون رؤية أفغانستان أخرى أو العشرات من أفغانستان؟". إن أي مشكلة فيها ستحرق المنطقة بأسرها. إذا كان المشروع هو تقسيم سورية فهذا يعني تقسيم المنطقة برمتها".

وأكد أنه يدرك أن القوى الغربية "سوف تكثف الضغوط حتماً" على نظامه، ولكنه شدد على أن "سورية مختلفة كل الاختلاف عن مصر وتونس واليمن. التاريخ مختلف، والواقع السياسي مختلف".

وأقر الأسد بأن قواته الأمنية ارتكبت "أخطاء كثيرة" في بداية الحركة الإحتجاجية ضد نظامه، مشدداً بالمقابل على أنها "لا تستهدف اليوم إلا الإرهابيين". وأضاف: "لدينا عدد ضئيل جدا من رجال الشرطة، وحده الجيش مدرب للتصدي لتنظيم القاعدة"، وإذا أرسلتم جيشكم إلى الشوارع فإن الأمر عينه قد يحدث الآن، نحن نقاتل الإرهابيين فقط. لهذا السبب خفّت المعارك كثيراً".

وشدد على أن رده على "الربيع العربي" كان مختلفاً عن ردود فعل القادة العرب الآخرين الذين أطاحت بهم في النهاية حركات الإحتجاج الشعبية. وقال: "نحن لم نسلك مسلك حكومة عنيدة"، فبعد ستة أيام (من اندلاع الحركة الإحتجاجية) بدأت بالإصلاح. الناس كانوا متشككين بأن الإصلاحات ما هي إلا مهدئ للشعب، ولكن عندما بدأنا الإعلان عن الإصلاحات، بدأت المشاكل تتناقص، وهنا بدأ التحول، هنا بدأ الناس يدعمون الحكومة. إن وتيرة الإصلاح ليست بطيئة. الرؤية يجب أن تكون ناضجة. يتطلب الأمر 15 ثانية فقط لتوقيع قانون ولكن إذا لم يكن مناسبا للمجتمع سيؤدي إلى انقسام. هذا مجتمع معقد جدا. وما تشهده سورية اليوم هو صراع بين الإسلاميين

والقوميين العرب (العلمانيين)، نحن نقاتل (الإخوان المسلمين) منذ خمسينات القرن الماضي وما زلنا نقاتلهم".

ويقول معارضو الأسد إنه على الرغم من إلغائه قانون الطوارئ ومنْح الجنسية لآلاف الأكراد، فإن وعوده بالإصلاح تأتي جوفاء في الوقت الذي تقتل فيه قوات الأمن محتجين وتعتقل آلاف الأشخاص. ويقولون أيضاً إن الإحتجاجات تحركها رغبة في زيادة الحريات وليس أجندة إسلامية. إلى ذلك، قال الرئيس السوري للتلفزيون الروسي في حوار مقرر بثه السبت 29 اكتوبر إنه يتوقع من موسكو مواصلة دعمها مع تعرُّض نظامه لإدانات متزايدة لحملته على المعارضة، مؤكدا أن "الدور الروسي شديد الأهمية، ومنذ الأيام الأولى للأزمة أبقينا الاتصال بشكل دائم مع الحكومة الروسية، ونحن نطلع أصدقاءنا الروس بالتفصيل على مستجدات الأوضاع".

وعبر الأسد عن شكره وامتنانه لروسيا التي لعبت دورا مهما في الساحة الدولية ولا سيما لدى إستخدامها الفيتو في مجلس الأمن، مشيرا إلى أن ما قامت به يستند إلى إدراكها لأخطار التدخل السياسي أو العسكري في الشؤون الداخلية ولمغبة مثل هذا التدخل على مصائر الشعوب والأوضاع في المنطقة. وجاءت تصريحات الأسد بعد أقل من شهر من قول الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف للرئيس السوري للمرة الأولى إن عليه إما أن يقبل بإصلاحات سياسية أو ينحني للمطالبات بتنحيه.

غير أن روسيا تواصل دعم سورية في مجلس الأمن، وقد حالت في الماضي دون صدور قرارات تدعو لعقوبات أشد على الحليف التقليدي لموسكو.

ورقة عمل عن إجتماع الدوحة

أكد رئيس الحكومة القطرية، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، في ختام إجتماع اللجنة الوزارية العربية حول الملف السوري، يوم الأحد 30 اكتوبر2012، أن اللجنة طرحت ورقة لوقف العنف في سورية، بينما طلبت دمشق مهلة للرد.

كما حذر الشيخ حمد الرئيس بشّار الأسد ضمناً من "اللف والدوران"، داعياً إلى خطوات ملموسة بسرعة "لتجنب عاصفة كبيرة في المنطقة".

وقال الشيخ حمد، الذي يترأس اللجنة، للصحافيين في ختام الإجتماع الذي حضره وزير الخارجية السوري وليد المعلّم: إن الإجتماع "كان جدياً وصريحاً.. وتوصلنا إلى ورقة تتعامل مع كل القضايا وطلب الوفد السوري أن يرد على هذه الورقة في اليوم التالي.

وأوضح الشيخ حمد، الذي يشغل أيضاً منصب وزير خارجية بلاده، أن الورقة "جدية لوقف كل أعمال العنف والقتل". وذكر أن هناك إجتماعا للجامعة

العربية في القاهرة "سواء اتفقنا أم لا، والأهم من الجواب هو العمل السريع والفوري والعمل بالاتفاق وتنفيذه". وقال حمد إن الوفد السوري الذي خرج من الإجتماع للتشاور ثم التحق به مجددا سيبقى الليلة في الدوحة، وإذا تم الاتفاق على الورقة نقدمها إلى الجامعة يوم الأربعاء". ورداً على سؤال عن تحذير الرئيس الأسد من زلزال في المنطقة حال حصول تدخل أجنبي، قال الشيخ حمد: "إن المنطقة كلها معرضة لعاصفة كبيرة، والمهم أن يعرف القادة كيف يتعاملون، ليس باللف والدوران والاحتيال". إن "المطلوب هو القيام بخطوات سريعة تجنبنا ما حصل في بعض الدول" في إشارة، على ما يبدو، إلى ليبيا. وخلص إلى القول: "نأمل ألا يكون هناك تدخلٌ عسكري".

وكان الرئيس بشّار حذّر قبيل الإجتماع من أن أي تدخل غربي ضد دمشق سيؤدي إلى "زلزال" من شأنه أن "يحرق المنطقة بأسرها".

إتفاق مصري – صيني على إطلاق الحوار

عقد الجانبان المصري – والصيني مباحثات سياسية مباشرة، يوم الثلاثاء 1 تشرين الثاني 2011 لتنسيق المواقف حيال تطورات الأزمة في سورية، وأتفقا على ضرورة إطلاق الحوار بين مختلف الأطراف الأزمة للوصول إلى حل سلمي سريع، بينما أكدت القاهرة مشروعية مطالب المعارضة السورية في حدوث إصلاحات سياسية، وذلك بعد 8 أشهر من الإحتجاجات التي تضرب مختلف المدن السورية، وأوقعت ما يزيد على 4 آلاف قتيل، بحسب منظمات حقوقية.

جرت المباحثات بين السفير محمد مصطفى كمال، مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية، والمبعوث الصيني للشرق الأوسط وو سيكيه، الذي يزور مصر. وأكد الجانبان إتفاقهما على ضرورة العمل على إطلاق الحوار بعد وقف أعمال العنف بإعتباره الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى حل سياسي يأخذ في الإعتبار المطالب المشروعة للشعب السوري، كما إتفق الجانبان على إستمرار التشاور بين القاهرة وبكين في هذل الشأن خلال الفترة المقبلة.

وجاء في تصريح أدلى به مصطفى كمال:أن الجانب المصري أكد الإهتمام المصري بوقف جميع أشكال العنف فوراً، حقناً للدماء السورية الطاهرة والمضي قدماً في إجراء الحوار الوطني، مع تأكيد مشروعية مطالب المعارضة السورية من إصلاحات سياسية واسعة تضمن الإستقرار المنشود وتحفظها من أي تدخل أجنبي، وهو أمر تحرص عليه القاهرة دوماً، حفاظاً على الشعب السوري ومستقبل الدولة السورية. وأضاف كمال أن الجانب الصيني أمن على الموقف المصري.

إئتلاف العشائر: الأسد لن يرحل إلاَّ بالخيار العسكري

في حوار أجرته "صحيفة الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم الأربعاء 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 مع إسماعيل الخالدي نائب رئيس إئتلاف العشائر السورية، المنبثق من مؤتمر إنطاليا الخاص بالمعارضة السورية ورد الآتي:

- في أول لقاء جمعنا بأمين عام جامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي أبدى فيه ضعفه، وقال إنه ليس لديَّ الأمر أو القرار إزاء الجرائم التي تحصل، وخلال اللقاء سلط الضوء على زياراته التي قام بها إلى سورية ولقائه بشّار الأسد، وكيف أنه حصل على وعْد من النظامِ السوري خلال زيارته الأولى بوقف القتل وسحْب الجيش من الشارع، لكنه لم ينفذْ.. فسألته: لماذا لم تقُم بزيارة المدن السورية المتضررة أسوة بالسفيرين الفرنسي والأميركي؟ فأجاب بأن الحكومة السورية لم تسمح له بزيارة مدن الثورات السورية، أما بالنسبة لزيارته الثانية لسورية، فقال عنها إنه وجد خلالها استهتارا واستخفافا من بشّار الأسد بالمبادرة العربية الأولى التي تنص على بقائه لعام 2014، وخلص العربي إلى قناعة بأن النظام السوري ماكر وكذاب، وهو ما قاله لوفد المعارضة السورية بالنص.
- لدى النظام لوبي كبير في جامعة الدول العربية. لديه الجزائر والسودان وسلطنة عمان ولبنان، وغيرها، فليس هناك إجماع عربي في التعامل مع الحالة السورية كما كان في ليبيا، وهناك قناعة لدى الدول العربية بأنها لا تريد أن تعيد تجربة ليبيا في سورية، فمن هذا المنطلق جاء التحرك العربي الأخير تجاه سورية، لكن في إعتقادي أن هذه الفرص التي تمنح لنظام الأسد عبارة عن وهم وليست فُرصا، وأصحاب الفرص يعلمون أنهم يقدمون الوهم، لكنهم يركضون وراء السراب، من مبدأ "الحق الكذاب لحد الباب". أنا أعتقد أن موقف جامعة الدول العربية غير واضح؛ فالمجلس الوطني السوري لم يعترف به حتى الآن سوى المجلس الإنتقالي الليبي، فليس هناك أحد يقف إلى جانب الشعب السوري عدا بعض الدول الخليجية، حتى الأردن لا يزال متخوفا ولديه حساباته.
- علة سورية الحقيقية هي وجود إسرائيل، فالأخيرة مقتنعة تماما بالنظام السوري ولا تسعى أو تضغط لتبديله حتى يتوافر نظام آخر خائن وعميل حتى يستمر في حمايتها.
- الثورة بدأت من سورية، وقام بها جيل صاعد ثوري، ولا يمكن لهذه الثورة أن تتحول من نعمة إلى نقمة، ونحن كمعارضة في الخارج والداخل، متبنون مبادرة السلام العربية بالنسبة لكيفية التعامل مع الحالة الإسرائيلية.

- ليس لدينا قدرة على أن نشن حروبا على إسرائيل، خصوصا ونحن نخرج من هذه الحالة؛ فإسرائيل لديها قدرة عسكرية هائلة، لذا نحن متفقون على تبنـــي المبــادرة العربية التي تقدَّم بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، وهـــي الحل الوحيد التي تكفل حق استرجاع الأرض والسلم بعد ذلك.
- القرار السوري ليس بيد نظام الأسد، بل بيد أسياده في كل من طهران وتل أبيب، أحمدي نجاد هو من يدير سورية وليس بشّار الأسد؛ فمفاصل الجـيش وقيـادات الجيش والألوية والفرق العسكرية الفاعلة.. هذه كلهـا يشـرف عليهـا ويقودهـا مستشارون من الحرس الثوري الإيراني، فالقرار السوري لـيس بيـده بـل بيـد طهران.
- من يحمي إسرائيل هو نظام الأسد، أتذكر أن رامـي مخلـوف، وهـو الرجـل الإقتصادي الأول في السلطة، قال: إذا تزعزعت سورية ستتزعزع إسرائيل، فـلا إستقرار لإسرائيل من دون إستقرار سورية، والعكس، ومن ثم الجولان لم يحتـل، لكن تم بيعه، بدليل أن الاتفاقية الأمنية بين دمشق وتل أبيب لا تشـابه الاتفـاقيتين الأمنيتين الموقّعتين بين تل أبيب وكل من عمان والقاهرة، فهي اتفاقية أمنية مـن الطراز الأول، ولا يوجد فيها أي إزعاج ولا أي عمل عسـكري بتفـاهم كامـل، الجندي الإسرائيلي ينام قرير العين في الجولان السوري المباع. حتى المستوطنون اليهود يتمنون أن يعيشوا في الجولان؛ لأنها أكثر أمنا من تل أبيب.
- في حال رفض نظام بشّار الأسد المقترحات العربية فالواجب أن تجتمع الجامعـة العربية وتبعث بخطاب للأمم المتحدة، تطلب فيه حماية الشعب السـوري، كـون سورية عضوا في الأسرة الدولية، والشعب السوري من شعوب الأرض ولم يـأتِ من المريخ، فالأمم المتحدة مسؤولة عن حماية الشعب السوري، إما بفرْض حظْر جوي وإما بإيجاد منطقة عازلة، وإما بتدخل عسكري...
- النظام الذي يترأسه بشّار الأسد مستحيل أن يرحل بحل سلمي، حتى لو اسـتمرت الثورات 500 عام. الحل العسكري هو الخيار الوحيد لإزالة نظام الأسد، وها هـو القذافي لولا تدخُّل قوات الناتو لما تمت إزاحته عن السلطة في ليبيا.
- لو بقينا مئات الأعوام بالحل السلمي لا يمكن لهذا النظام أن ينزاح.. وحتى بشّـار الأسد لو فكر أن يتنحى لقام النظام بقتله وتصفيته؛ فالوضع أشبه بعصابة هدامـة يقودها رؤساء الشعب العسكرية، هل هناك بلد فيه 17 جهاز أمن؟ عناصر الأمـن في سورية يعادلون تعداد جيوش الدول الخمس الاسكندنافية، فضلا عن المخبرين والمتعاونين، فهذا النظام قائم على العمل الأمني، ويكفي القـول إنـه إذا أردتَ أن تفتح صالون حلاقة أو أردتَ الزواج تحتاج لموافقة أمنية.

- الثورة السورية سبقت الجامعة العربية والمعارضة والمجلس الوطني والأمم المتحدة، ولولا المظاهرات والثورة في سورية لما تحركت الجامعة العربية.
- هناك مجموعة تنسيقيات منظمة على تواصُل مع معارضين في الخارج، ولديها قيادة في الداخل، لكني وصلتُ إلى قناعة بأن من يحرك الثورة السورية هو الله وحده، فما يحدث هو عمل إلهي؛ لأن درجة البطش كبيرة للغاية، ومع ذلك لم يتزعزع الناس في الشارع؛ فمستوى الجرائم الممَارس ضد الشعب فظيع جدا، إلى درجة أنني أذكر حادثة أنه تم اغتصاب نحو 200 طالب جامعي في حرم جامعة حلب منذ شهرين، اغتصابا جماعيا على يد الشبيحة الذين هم بالأساس عساكر من خريجي السجون وأبناء اللقطاء تم جمْعهم من الشوارع وهم صغار، وتم إحتضانهم من النظام لكسب ولائهم له. هذه حقيقة، أضف إلى ذلك أن هناك مجموعات هائلة جدا من الشيعة في العراق مشاركين مشاركة حقيقية في قمع ما يجري على الأرض، وتمت مشاهدتهم في البوكمال وحمص، كما هناك مشاركة فاعلة في قمْع المتظاهرين من "حزب الله" وحركة "أمل" والحزب القومي السوري الإجتماعي وحركة التوحيد. كل هؤلاء متآمرون على الشعب السوري، لأن سقوط النظام السوري هو سقوط لهم ويشكل نهايتهم؛ فنهاية الأسد هي نهاية "حزب الله" وحركة "أمل" والقومي السوري، وعزة للعرب السُنة في لبنان.
- الموضوع في أوله وآخره طائفي،
- والسُنة تحديداً مقصودون لأنهم الأكثرية، ويشكلون 80% من الشعب. والعصابة الحاكمة وصلت إلى قناعة إما الموت وإما الحياة.. والنظام يلعب على الوتر الطائفي؛ فهو يخوِّف الأقليات باسم الطائفية، فعلى سبيل المثال، حمص، وهي تعتبر عاصمة الثورة السورية، فيها 4 أحياء يقطنها سكان من الطائفة العلوية، ولم يُقتل واحد منهم، بل إنهم يدعمون النظام، لكن الشعب السوري لديه وعي بموضوع الطائفية والسلم الأهلي، وهو أمر محافَظ عليه، ولا أتوقع أن تحدث حرب أهلية أبداً البتة. ونحن نرى، كمعارضة، أن أشر الشرور بقاء بشَّار الأسد.

البديل بعد سقوط نظام بشَّار سورية دولة مدنية عصرية، دولة لا يسيطر عليها الحاكم الأوحد، وتعتمد على الإنتخابات، ويعيش فيها كُل أطياف الشعب السوري. في سورية 18 طائفة، و11 ديانة، فكل هؤلاء تُحفظ كرامتهم ضمن دولة مدنية عصرية، ففي سنة 1950 كان الدستور ينص على الدولة المدنية وكان الناس يعيشون بتناغم. ولو سورية تعاني الطائفية لما وصل حافظ الأسد العلوي إلى السلطة.

- بالنسبة إلى التظاهر المليونية في ساحة الأمويين والتي تدعم بقاء بشّار الأسد أقول إن الدولة تجبر جميع موظفيها الحكوميين على الخروج والمشاركة في هذه المظاهرات، وإلا سيكونون معرضين للفصل من وظائفهم. أنا عملت 15 سنة في سورية، ولم أخرج منها إلاّ عام 1994. النظام السوري يستطيع خلال ساعات أن يجمع هؤلاء الناس كلهم، كل معمل من المعامل يعمل فيه من ألفين إلى 3 آلاف عامل، فضلا عن المعاهد العسكرية والمخابرات والشرطة والأمن، هذا غير الجامعات، كما يأتي النظام بناس من لبنان والعراق. النظام قادر على حشد أعداد كبيرة وتصويرهم بأنهم مؤيدون له، هذه هي الحقيقة، فالنظام يهدد الناس بلقمة العيش إذا لم يخرجوا في المظاهرات. ثم هناك خط عسكري مفتوح من حزب الله إلى القيادة السورية، يستطيعون من خلاله إدخال كل من يريدون من البشر، فيجمعون 10 آلاف أو 100 ألف ويصورونها على أنها مظاهرة مليونية، وهي ليست كذلك.
- القيادة الإيرانية تريد كل شيء للنظام السوري تبررحتى عمليات القتل كيف يسمح لعصابة الأسد أن يستعين بالفارسي الإيراني، ونحن إذا استعنا بدولة عربية وُصفنا بأننا مدعومون من الخارج.
- الدب الروسي خذل كثيرا من الأنظمة، وهناك شواهد تاريخية؛ فروسيا خذلت بورما والهند وكوريا وليبيا وأفغانستان وصربيا، ومن ثم فإن سورية ليست أغلى من صربيا لدى الروس، فضلا عن العراق، فيجب ألا نبني على موقف الدب الروسي.. الأمم المتحدة يجب أن تتحمل مسؤوليتها تجاه الشعب السوري.
- هناك حبل سري لا يزال ممدودا بين الإخوان المسلمين وقيادة التشيع في طهران، فإخوان مصر وحركة "حماس" وإخوان الأردن وإخوان سورية الذين هم في المعارضة ويمثلون 60% من المجلس الوطني، هناك حبل سري بينهم وبين طهران، فسقوط المشروع الصفوي هو سقوط لمشروع الإخوان، وسقوط كل الحركات التي تسير على الخط الإيراني. إيران تهدف إلى ما هو أبعد من العراق وسورية ولبنان والأردن.. ولكي أثبت ارتباط مشروع الإخوان بإيران، لماذا لم تصدر "حماس"، حتى الآن، بيانا تدين فيه عمليات القتل التي يمارسها الأسد ضد أبناء شعبه؟ فأيام الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة كنا نذرف الدم من عيوننا حزنا على غزة، والآن الشعب السوري يعاني الأمرّين ولم تصدر "حماس" بيانا واحدا حول الموضوع، بل بالعكس يذهب خالد مشعل لخامنئي ويقبّل يديه.

حوار سوري في القاهرة

أبلغ الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي، الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن بمضمون قرار مجلس الجامعة العربية الصادر الثلاثاء أول تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بخصوص موافقة سورية على الخطة العربية لحل الأزمة السورية. وأعلن العربي عقب لقائه السفراء الخمسة وأعضاء مكتب البرلمان العربي في لقاءين منفصلين، أن الحوار الوطني السوري سيعقد بالقاهرة، وأن "الأمانة العامة بدأت من اليوم (الخميس 3تشرين الثاني 2011) حراكا لتنفيذ قرار وزراء الخارجية العرب الذي يتضمن البدء في إعداد حوار بين الحكومة والمعارضة السورية". ودعا الأمين العام وسائل الإعلام العربية والدولية إلى زيارة سورية وذلك للاطلاع على الوضع هناك والإبلاغ عنه.

وحض الإتحاد الأوروبي يوم الأربعاء 2 تشرين الثاني سورية على الإسراع في تنفيذ التزاماتها التي قطعتها للجامعة العربية لإنهاء العنف والسماح لجماعات المعارضة بالعمل. ورحبت مسؤولة السياسة الخارجية في الإتحاد الأوروبي كاثرين أشتون بخطة الجامعة العربية، لكنها شددت على أن "المهم الآن تنفيذ الالتزامات التي قطعتها السلطات السورية للجامعة العربية بشكل كامل وبسرعة تحت تدقيق عربي". وقالت أشتون: "هذه المبادرة الجديدة لا يمكن أن تنجح إلا إذا وفرت السلطات السورية لجماعات المعارضة المجال والأمن كي تعمل مع كافة قطاعات المجتمع السوري من أجل انتقال سياسي سلمي".

وفي بيروت، رحب الرئيس اللبناني ميشال سليمان بالاتفاق الذي توصلت إليه جامعة الدول العربية والمتعلق بالأزمة السورية، ورأى في هذه الخطوة "تأكيداً على إستعادة الجامعة دورها وموقعها في حل القضايا العربية ضمن البيت العربي وقطع الطريق على أي محاولة تدخل خارجي على خط أي أزمة تحصل". وأوضح وزير الخارجية والمغتربين عدنان منصور، بعد عودته إلى بيروت من القاهرة، أن "هذا الاتفاق واضح وتضمّن نقاطا عدة تقضي بسحب المظاهر المسلحة وإخلائها من المدن والمناطق السورية، وإطلاق المعتقلين والسماح للإعلام العربي والغربي بحرية التحرك، وهذه النقاط سيواكبها حوار بين القيادة السورية والمعارضة". وأكد أن "موقف لبنان كان مؤيداً للمجموعة العربية وداعماً للاتفاق الذي هو ضروري، فمساعدة الشقيقة سورية على إيجاد الحل والإستقرار فيها هو إنجاز للعمل العربي المشترك".

الصين ترحب بالحل العربي
والأمم المتحدة تريد سرعة التطبيق

رحّبت الصين يوم الخميس 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بخطة الجامعة العربية الهادفة إلى إنهاء الأزمة، ووصفتها بأنها "خطوة مهمة نحو الإسراع بتنفيذ وعود دمشق بالإصلاح".

كانت الصين وروسيا منعتا في الرابع من تشرين الأول (أكتوبر) بإستخدامهما الفيتو كعضوين دائمين بمجلس الأمن مسوّدة قرار صاغتها الدول الغربية في المجلس احتوت على تهديد لنظام الأسد بعقوبات إضافية إذا واصل حملته ضد المحتجين. وبعد ذلك بأيام، حثت بكين دمشق على التعجيل بتنفيذ الإصلاحات، فيما اعتُبر خروجاً عن السياسة التي طالما اكدتها بكين من عدم التدخل في شؤون البلدان الأخرى.

كما دعت وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي كاثرين آشتون دمشق إلى تنفيذ الخطة العربية "في شكل كامل وسريع". وقالت آشتون في بيان "أرحب بجهود الجامعة العربية لإنهاء العنف. وقد أصبح ضرورياً الآن تنفيذ الالتزامات".

من جهة أخرى، طالبت المستشارة الألمانية انغيلا ميركل ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي يزور برلين بتشديد الضغوط على دمشق. وقالت ميركل: "نرغب، وأعني ألمانيا على الأقل، في إدانة أقوى للنظام السوري ولا سيما من الأمم المتحدة". فيما قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إن على الرئيس السوري "تطبيق الاتفاق بالسرعة الممكنة كما تم الاتفاق عليه"، مضيفاً: "لقد عانى الشعب الكثير لفترة طويلة وهذا وضع غير مقبول"، مذكراً بحصيلة العنف التي بلغت بحسب الأمم المتحدة أكثر من 3000 قتيل، وبحسب ناشطين على الأرض نحو 4100.

وكانت إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما عبرت عن تحفظاتها بشأن ما إذا كانت دمشق ستلتزم بخطة الجامعة العربية التي تهدف إلى إنهاء حملة عنيفة على المحتجين. وقالت وزارة الخارجية الأميركية إنها ستراجع تفاصيل الاتفاق، ولديها شكوك بشأن إمكانية تنفيذ الخطة.

خدّام يرى أن مصير لبنان مرتبط بمصير سورية

في مقابلة أجرتها معه صحيفة "النهار" اللبنانية ونشرتْها في عددها الصادر يوم الأحد 7 تشرين الثاني 2011 قال عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السوري بشّار الأسد، الآتي:

- على اللبنانيين أن يعلموا أن مصير سورية صار مرتبطاً بمصير لبنان، فإذا سقط هذا النظام فإن لبنان سيتحرر. لبنان اليوم محتل من إيران. وإذا استمر هذا النظام سيبقى الإحتلال يمسك اللبنانيين من رقابهم. لا دولة في لبنان اليوم والسلطة هي "حزب الله"، وتاليا لا يمكن التكلم عن الدولة اللبنانية وما هي الدولة اللبنانية. رئيس الجمهورية تحت مظلة "حزب الله" وقائد الجيش ورئيس الوزراء وكل المؤسسات تحت هذه المظلة. أكرِّر إن لبنان محتل اليوم ولا يستطيع التحرر إلا إذا تحررت سورية، وهنا الرباط والتوأمة بين البلدين.
- لن تحصل في سورية حرب أهلية وما يدعوني إلي هذا الكلام أن ما يمكن أن يحصل في سورية هو صراع مسلح مع النظام وليس حرباً اهلية. فاحتكاك الناس بعضها ببعض امر غير وارد في سورية. إن اول رئيس للجمهورية السورية كان مسيحياً.
- القرار في سورية يتخذه الرئيس بشّار الأسد شخصياً، وهو متقلب في قراراته، وعلى سبيل المثال فإنني قبل قيامي عام 2004 بزيارة خاصة لباريس وخلال وداعي للرئيس بشّار الأسد استوضحته عن موقفه من التمديد للرئيس اميل لحود. فقال لن نسير في التمديد، لا السوريون يرغبون في التمديد ولا العرب يريدونه ولا اللبنانيون كذلك ولا الدول الغربية المؤثرة إقليميا تريده. فقلت له: آمل الا تأخذوا قرارا بالتمديد تحت الضغط، فاذا أخذتَ قراراً فستضع سورية في قلب لعبة الأمم. فقال اعوذ بالله. وطلب مني إبلاغ رفيق الحريري أن قرار التمديد غير وارد. فاتصلت بالحريري واعلمته انني كنت عند الرئيس الأسد وطلب مني إبلاغكم القرار. وبعد أربعة أيام من وصولي إلى باريس اتصل بي الحريري وقال لي: صاحبك عدّل موقفه، فقلت له: ماذا تغيَّر؟ فقال إنه يريد التمديد للحود. فنصحتُ الحريري عندها بأن يوافق ويركب الطائرة ويستقيل ويغادر البلاد. وحسْب تقديري إن الرئيس لحود قام بزيارته وقال له إن أي رئيس لبناني جديد سيحاسب جميع حلفاء سورية في لبنان. وبالطبع قام بزيارته بعض الحلفاء اللبنانيين للنظام السوري الذين رددوا الكلام نفسه. فالرئيس عندما تتكلم معه بموضوع يعطيك حقاً ويأتي شخص آخر يقول عكس الكلام فيعطيه حقاً.

المعارضة السورية ترحب بالإتفاق

رحبت قوى المعارضة الداخلية بالاتفاق الذي تم بين جامعة الدول العربية والحكومة السورية.

رئيس "تيار بناء الدولة" لؤي حسين إعتبر في مؤتمر صحافي عقده، أن المبادرة بمجملها وببنودها مقبولة كأساس لإنهاء "الحالة العنفية"، وقال: "سنسعى لأن تكون

المبادرة بوابة انتقال البلاد إلى صراع سياسي سلمي يمكّننا من الدخول في مرحلة انتقالية يتشارك فيها جميع الأطراف حتى الوصول إلى مرحلة من الديموقراطية كفيلة بتمكيننا من إزالة النظام الاستبدادي وبناء دولة الديموقراطية مدنية يتساوى فيها جميع السوريين". وأكد على أهمية تنفيذ بنود المبادرة، وتمنى على "جميع الأطراف وفرقاء المعارضة أن يقبلوا بها كي لا تتذرع السلطة بموقفهم لخرق الاتفاق". كما تمنى على المتظاهرين "أن يخرجوا بتظاهراتهم مظهرين سلميتهم بوضوح اختباراً لجدية السلطة". ودعا جميع الناشطين الحقوقيين والمدنيين إلى أن يتعاونوا معه لتسكيل لجان مراقبة ميدانية على تنفيذ بنود الاتفاق.

كما رحبت "الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير" برئاسة قدري جميل بالاتفاق بين سورية والجامعة العربية واعتبرته "خطوةً في الاتجاه الصحيح وأنه يمكن أن يشكل حلاً آمناً للخروج من الأزمة العميقة التي تعصف بالبلاد منذ ثمانية أشهر، إذا توافرت الآليات الضرورية لتنفيذه على الأرض". لكن الجبهة أعادت التأكيد على موقفها بأن دمشق "هي المكان الوحيد الحاضن للحوار الوطني المركزي الشامل، والذي يجب أن تتشارك فيه ثلاثة أطراف، وهي: النظام والمعارضة الوطنية البناءة والحركة الشعبية" بخلاف ما جاء في اقتراح الجامعة العربية. وحذرت الجبهة في بيان لها "من إستمرار محاولات الولايات المتحدة وعملائها في المنطقة والداخل تهيئة المناخ لاستدراج التدخل الخارجي عبر إستمرار نزيف الدم، وإفشال الوصول إلى أي حل يخرج سورية من الأزمة" واستشهدت بتصريحات بعض أطراف المعارضة في الخارج وبعض المتشددين منهم في الداخل الذين يرفضون الحوار جملةً وتفصيلاً.

وكانت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) نقلت عن سفير سورية في الجامعة العربية يوسف الاحمد قوله: "إن بنود الورقة التي تم التوصل إليها بين اللجنة الوزارية العربية وسورية تنطلق من ثوابت راسخة في الموقف السوري برفض العنف وبتحريم الدم السوري وبإنتهاج الحوار الوطني ودعم الإصلاح".

وأشارت "سانا" إلى أن رئيس مجلس الشعب (البرلمان) محمود الأبرش بحث مع وفد مجلس شيوخ ولاية بوينيس أيرس في الأرجنتين "حقيقة المؤامرة التي تتعرض لها والهادفة إلى حرفها عن مواقفها الوطنية والقومية الداعمة للحقوق العربية وقوى المقاومة"، وبيّن "حجم الهجمة الإعلامية التي يقودها بعض الفضائيات المضللة والمترافقة بهجمة سياسية وإقتصادية تسعى لزعزعة الأمن والإستقرار"، موضحاً "فداحة ما تقوم به المجموعات الإرهابية المسلحة من أعمال قتل وتخريب للممتلكات العامة والخاصة في بعض المناطق، ودور الجيش العربي السوري في الدفاع عن أمن وسلامة المواطنين الأبرياء". وزاد "إن المراسيم والقوانين والقرارات الإصلاحية التي

أصدرتْها القيادة السورية جاءت إستجابة لمطالب المواطنين المحقة، وأنها ستخرج من الأزمة قريباً بفضل وعي شعبها الرافض للتدخلات الخارجية في شؤونها الداخلية".

وأضافت الوكالة الرسمية إلى أن وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلّم "شرح للوفد أبعاد الأوضاع الراهنة وبرنامج الإصلاح الذي أقرته القيادة السورية لتلبية المطالب المشروعة للمواطنين".



المحور الثاني

النظام العالق
والعضوية المعلّقة

الجامعة العربية تعلِّق مشاركة سورية ونصر الله واثق من أن بشَّار الأسد لن يسقط

دعا المجلس الوطني السوري، الذي يجمع غالبية تيارات المعارضة يوم الإثنين 8 تشرين الثاني 2011، إلى إعلان حمص "مدينة منكوبة"، مطالباً بتوفير "الحماية الدولية" لسكانها. وجاء في بيان صادر عن المكتب التنفيذي للمجلس، أنه "لليوم الخامس على التوالي يفرض النظام السوري حصاراً وحشياً على مدينة حمص"، مستخدماً المدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ والطيران الحربي في قصف الأحياء السكنية المأهولة". وأفاد البيان عن معلومات "تؤكد قيام النظام بشن هجوم واسع النطاق ليلة الأحد – الإثنين على أحياء حمص من عدة مداخل، وحدوث عمليات قتل عشوائية تقوم بها ميليشيات النظام". وأشار إلى "انتشار الجثث وعدم تمكّن الأهالي من دفنها أو الوصول إلى المشافي بسبب القصف وعمليات القنص".

وطالب البيان الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وكافة الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بـ "إعلان حمص مدينة منكوبة إنسانياً وإغاثياً وتطبيق التشريعات الدولية الخاصة بتقديم العون الطبي والإغاثي". كما دعا البيان إلى "توفير الحماية الدولية المطلوبة للمدنيين وتأمين انتقالهم بعيداً عن المناطق التي تتعرض للقصف والتدمير"، مشدداً على وجوب "التحرك على المستوى الدولي لوقف المجزرة التي ينفذها النظام". وطالب بـ "إرسال مراقبين عرب ودوليين بصفة فورية إلى مدينة حمص... لمنع النظام من الإستمرار في ارتكاب مجازره الوحشية".

كذلك دعا المجلس في بيان آخر جامعة الدول العربية ولجنة المتابعة الوزارية بشان سورية، إلى "التدخل الفوري لدى النظام السوري لوقف هجومه الوحشي على مدينة حمص، والذي بدأ ليل الأحد – الإثنين بإستخدام قصف بري وجوي".

وأضاف البيان إن بسمة القضماني الناطقة باسم المجلس، وجهت "مناشدة عاجلة" إلى الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي ورئيس لجنة المتابعة الوزارية وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني "للاتصال بمسؤولي النظام وعلى رأسهم بشّار الأسد والطلب منه وقف عدوانه الدموي على مدينة حمص وفك الحصار عنها".

من جهة أخرى، طالبت الهيئة العامة للثورة السورية في بيان، الجامعةَ العربية ودولَ المؤتمر الإسلامي والمنظمات الحقوقية والإنسانية كافة، بإعلان حمص "مدينة منكوبة"، مؤكدة "تصاعد شدة الحملة واتساع طيف الأسلحة المستخدمة في قصف بيوت المدنيين العزل" في المدينة بعد إعلان دمشق قبول المبادرة العربية لتسوية الأزمة. وحذرت الهيئة من أن النظام السوري "ينوي ارتكاب مجزرة كبيرة في مدينة حمص بهدف إحداث صدمة"، مشيرة إلى أن قوات النظام "شنت منذ قرابة الشهر حملة عسكرية متواصلة طالت معظم أحياء مدينة حمص وبشكل خاص حي بابا عمرو". وندد البيان بـ "الصمت القاتل" الذي قابلت به الجامعة العربية إستمرار اعمال العنف بعد قبول دمشق بالمبادرة العربية.

كان النظام السوري وافق الأربعاء على خطة عربية للخروج من الازمة تنص على وقف تام لاعمال العنف والافراج عن جميع الذين اعتقلوا على خلفية الحركة الإحتجاجية وسحْب الجيش من المدن والسماح بدخول مراقبين وصحافيين دوليين تمهيداً لعقد مؤتمر حوار وطني بينه وبين أطياف المعارضة السورية كافة. لكن العمليات الأمنية لم تتوقف وأوقعت قرابة ستين قتيلاً منذ ذلك الوقت.

وكان رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون تقدّم إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإلى الأمم المتحدة بطلب رسمي لحماية المدنيين في سورية عبر اتخاذ قرارات ملزمة بإرسال مراقبين دوليين و"الخيارات أمام المجلس كثيرة ولا نستثني منها شيئاً".

كما دعا برهان غليون، في كلمة بمناسبة عيد الأضحى، الجيش إلى عدم إطلاق النار على المتظاهرين، قائلاً: "نتوجه إلى جنودنا الأحرار الذين رفضوا تنفيذ الأوامر الجائرة وغامروا بأرواحهم وذويهم للدفاع عن إخوتهم وحماية مسيراتهم السلمية، نقول لهم إن السوريين لن ينسوا لكم ما أظهرتموه من الروح الوطنية الحقة والالتزام بالواجب".

كذلك رفض بشكل قاطع التفاوض مع النظام السوري، قائلاً: "نحن لن نتفاوض على دماء الضحايا والشهداء" مضيفاً أن نظام الرئيس بشّار الأسد يهدف "لكسب الوقت بإعلانه قبول مبادرة الجامعة العربية".

نصر الله واثق من أن الأسد لن يسقط

أطل الأمين العام لـ حزب الله السيد حسن نصر الله، يوم الجمعة 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، من وراء الشاشة العملاقة وكما جرت العادة، في إحتفال بمناسبة يوم الشهيد (**على أثر عملية خيبر التي نفذها المجاهد أحمد قصير حيث قام بإقتحام**

مقر الحاكم العسكري بسيارته المفخخة مسوياً طبقاته الثماني أرضا وموقعاً بحسب الحصيلة التي اعترف بها الجيش الإسرائيلي أربعة وسبعون قتيلا و27 مفقوداً بينهم مجموعة كبيرة من الضباط والخبراء الأمنيين) في ضاحية بيروت الجنوبية، في خطاب ينم عن ثقة بصمود المحور الممانع ممزوجة بخوف ضمني على نظام يُشكل سنداً مادياً ومعنوياً قد يكون يلهث آخر أنفاسه بصفعة مفاجئة من أخ عربي وتآمر مرتقب من عدو غربي. أهم النقاط في خطاب نصر الله هي الآتية:

- "إن الحرب على إيران وعلى سورية لن تبقى في إيران وسورية وإنما ستتدحرج على مستوى المنطقة بأكملها
- "اؤكد للمراهنين أن نظام الأسد لن يسقط وأن محور الممانعة أفضل من أي زمن مضى بكل المقاييس والمعايير لذا فعلى الذين يراهنون على سقوط النظام السوري ترك هذا الرهان.
- "ولكل الذين يؤجلون الملفات والخيارات والمعالجات أو يصنعون آمالا وأوهاما ويبنون على سقوط نظام بشّار الأسد نقول: ضعوا هذا الرهان جانبا فهو سيفشل كما فشلت كل الرهانات السابقة.
- "إن كل حديث عن إعتداء أو حرب جديدة على لبنان يدخل في دائرة التهويل، وإستبعد قيام إسرائيل بعدوان من هذا النوع على لبنان بمعزل عن تطورات المنطقة والوضع الإقليمي".

وردّت قوى المعارضة اللبنانية على مواقف نصر الله متهمة إياه "بجر لبنان إلى أزمات هو بغنى عنها"، معتبرة أن "تهديده بأن الحرب على إيران وعلى سورية لن تبقى في إيران وسورية وإنما ستتدحرج على مستوى المنطقة بأكملها"، بمثابة "إعلان واضح وصريح بأن "حزب الله" سيُقحم لبنان في أي مواجهة محتملة في الداخل السوري أو الإيراني.

رسالة خطية من وليد المعلِّم إلى اللجنة الوزارية العربية

بعث وزير الخارجية والمغتربين السوري وليد المعلِّم رسائل خطية إلى اللجنة الوزارية العربية والأمم المتحدة ودول أخرى يؤكد فيها أن الحكومة السورية "تعاملت بإيجابية" مع المبادرة العربية لحل الأزمة في سورية ويتهم الإدارة الأميركية بالسعي إلى "تعطيل" المبادرة و"التورط في شكل مباشر في أحداث الفتنة والعنف" و"تشجِّع المجموعات المسلحة" للإستمرار في عملياتها.

وأوضحت وكالة الأنباء الرسمية السورية (سانا) أن المعلم بعث بهذه الرسائل الخطية إلى كل من وزراء خارجية "بريكس" التي تضم روسيا والصين، اللتين صوتتا

ضد مشروع قرار دولي ضد سورية في مجلس الأمن، والهند وجنوب أفريقيا والبرازيل التي امتنعت عن التصويت على القرار، وكل من رئيس وأعضاء اللجنة الوزارية العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية والأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن.

وأوضحت "سانا" أن المعلم "أعلمهم فيها بأنه بعد أن اتُخذت خطوة هامة جداً لوقف العنف بأن دعت حملة السلاح إلى تسليم سلاحهم وأن يصار إلى إخلاء سبيلهم فوراً، فوجئنا بدعوة الناطقة بلسان وزارة خارجية الولايات المتحدة الأميركية (فيكتوريا بولاند) لهؤلاء المسلحين بعدم تسليم أسلحتهم إلى السلطات السورية. ولذا فنحن نرى دعوة الخارجية الأميركية للمسلحين عدم تسليم أسلحتهم تورطاً مباشراً للولايات المتحدة بإحداث الفتنة والعنف التي كلفت الشعب السوري جيشاً وشرطة ومواطنين الكثير من الضحايا الأبرياء. كما نرى في دعوة الولايات المتحدة هذه تشجيعاً للمجموعات المسلحة على الإستمرار في عملياتها الإجرامية ضد الشعب والدولة ونفياً واضحاً لسلمية التحركات في سورية ورغبة وعملاً ومحاولة لتعطيل عمل جامعة الدول العربية ومبادرتها التي تعمل على وضع حد للأزمة وإستعادة الأمن والإستقرار للمواطنين".

وتابع: "إن سورية تعاملت بإيجابية مع مبادرة الجامعة العربية وتبذل كل الجهد لتطبيقها، وتأمل منهم أخذ العِلْم بتورط الولايات المتحدة الأميركية الفعلي بالأحداث الدامية وإدانة هذا التورط وعمل كل ما يلزم لوضع حد له ومساعدة الحكومة السورية على توفير البيئة المناسبة من أجل تنفيذ الاتفاق الذي جرى بين سورية والجامعة العربية".

في الإطار ذاته، قال مندوب سورية في الجامعة العربية يوسف الأحمد في حديث إلى التلفزيون الحكومي بث إن دمشق "تسجل استغرابها لتصريحات الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي ونائبه أحمد بن حلي، بخاصة أنهما يعرفان جيداً أن الورقة التي اتخذت عنوان خطة العمل العربية جاءت نتيجة جهد كبير بُذل بين اللجنة الوزارية العربية والقيادة والمسؤولين في سورية عبْر سلسلة من اللقاءات التي جرت في دمشق والدوحة من أجل مساعدة سورية للخروج من الأزمة الحالية، وليس من أجل استنزاف طاقاتها ومقدراتها وصولاً إلى ضرْب موقعها العربي والإقليمي وتشويه الحقيقة المشرفة لمواقفها القومية ودعمها للحق العربي". وكان العربي دعا في بيان الحكومة السورية إلى "تنفيذ التزاماتها التي وافقت عليها في خطة العمل العربية لحل الأزمة، لافتاً إلى نتائج "كارثية" إذا لم يحصل ذلك.

وقال الأحمد: "المفروض بالأمانة العامة للجامعة العربية أن تقوم بالدور التنسيقي بين الحكومة السورية، واللجنة الوزارية وليس أن تُنصِّب نفسها طرفاً في مواجهة الحكومة السورية وبخاصة أننا زودنا ونزود الأمانة العامة بكل المعلومات التي تظهر الإعتداءات التي تمارسها المجموعات الإرهابية المسلحة على المدنيين وقوات الأمن. والأمانة العامة وبهذه التصريحات تخلق التباساً وتداخلاً ليس في محله مع مضمون خطة العمل العربية، وكذلك تمارس دوراً يعتبر تجاوزاً للصلاحيات التي خولها ميثاق الجامعة العربية".

ودعا أحمد كلاً من العربي وبن حلي إلى "قراءة متفحصة ومتأنية" لخطة العمل العربية التي اعتبرتْها سورية "بداية لتعاون مستمر وشفاف وصادق ينطلق من حرص حقيقي عبَّرت عنه اللجنة على أمن وإستقرار ووحدة سورية وازدهار شعبها وتحقيق مطالبه وتطلعاته انطلاقاً من إدراك هذه اللجنة بأن ما يصيب سورية من خير سيصيب العرب جميعاً وما يصيبها من شر سيصيب العرب جميعاً أيضاً". كما استغرب "عدم ملاحظة" كل منهما "التحريض الأميركي السافر للمجموعات الإرهابية المسلحة لعدم تسليم أسلحتهم والإفادة من العفو السوري".

وبعدما أكد الأحمد أن بلاده "وافقت" على الخطة العربية، أشار إلى أنها "تجدد التزامها بما وافقت عليه لا بل قطعت شوطاً جيداً على طريق تنفيذه بدليل العفو الذي أعلنه وزير الداخلية (اللواء محمد الشعار) عن المسلحين والإفراج عن أكثر من 500 معتقَل بسبب الأحداث الأخيرة"، لافتاً إلى "سماح" الحكومة لـ "مجموعة من الصحافيين الأجانب بدخول أراضيها لتقصي الواقع الفعلي".

وتساءل الأحمد: "هل توقفت أشكال التحريض السياسي والإعلامي العربي والخارجي أم ازدادت استعاراً؟ وهل تعاملت قنوات التضليل الإعلامي – وكلنا يعرف من هي هذه القنوات وما انتماءاتها ومواقعها وقواعدها – بإيجابية وجدية وإخلاص مع متطلبات إنجاح خطة العمل العربية أم سلكت سلوكاً معاكساً؟ افتراض حُسن النية كان يقتضي سلوكاً آخر".

وكانت فيكتوريا نولاند الناطقة باسم الخارجية الأميركية نصحت الناشطين السوريين بعدم تسليم أنفسهم إلى النظام بعد أن عرض العفو عمن يسلم سلاحه، وقالت: "لا أنصح أحداً بتسليم نفسه لسلطات النظام في الوقت الراهن"، معربة عن قلقها على سلامة من يفعل ذلك.

قرار يصدر.. وعضوية تعلَّق

جاء في قرار الجامعة العربية لتعليق عضوية سورية، ما يلي:

إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في جلسته المستأنفة للدورة غير العادية بتاريخ 2011/11/12 في مقر الأمانة العامة، وبعد اطلاعه على تقييم اللجنة العربية الوزارية لما آلت إليه الأوضاع، وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، ومداولات السادة الوزراء ورؤساء الوفود، ونظراً لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في إجتماعه الذي عقد يوم 2011/11/2، يقرر:

1- تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في إجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، إعتبارا من يوم 2011/11/16 وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، والتي اعتمدها المجلس في إجتماعه بتاريخ 2011/11/2.
2- توفير الحماية للمدنيين السوريين، وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصوُّر بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرْضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في إجتماعه المقرر يوم 2011/11/16.
3- دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.
4- توقيع عقوبات إقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.
5- دعوة الدول العربية لسحب سفرائها من دمشق، مع إعتبار ذلك قرارا سياديا لكل دولة.
6- دعوة جميع أطراف المعارضة السورية للإجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الإنتقالية المقبلة في سورية، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الإجتماع ويقرر ما يراه مناسبا بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.
7- عقْد إجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصُّلهم إلى الاتفاق كما جاء في "سادسا".
8- إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف.

- الجمهورية اللبنانية والجمهورية اليمنية: اعتراض.

وكان قد سبق قرار الجامعة العربية بشأن سورية مبادرة خليجية بشأن **اليمن:**

انتهى يوم الأحد 3 نيسان/أبريل في الرياض إجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي دعوة الرئيس صالح إلى التنحي عن السلطة من خلال تسليم سلطاته لنائبه وتشكيل حكومة وحدة وطنية في البلاد تدير مرحلة انتقالية.

وقررت دول "مجلس التعاون" الكشف عن بنود المبادرة حول اليمن بشكل رسمي بعدما كان قد أعلن وزير الخارجية القطرية في وقت سابق عن جزء من بنودها. وتكونت المبادرة من خطوتين تنفيذيتين رئيسيتين، الأولى إعلان رئيس الجمهورية اليمنية نقل صلاحياته إلى نائبه، والثانية تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة، ولهذه الحكومة الحق في تشكيل اللجان والمجالس المختصة لتسيير أمور البلاد سياسياً وأمنياً وإقتصادياً ووضع دستور جديد للبلاد وإجراء إنتخابات.

إلى ذلك، تضمنت مبادرة مجلس التعاون الخليجي المبادئ الإجرائية الآتية:

- دعوة الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة إلى الإجتماع في المملكة العربية السعودية تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، وأن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه وإستقراره، ويلبي طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح.
- أن يتم انتقال للسلطة بطريقة سلسة وآمنة، تجنِّب اليمن الإنزلاق في الفوضى والعنف ضمن توافق وطني، وأن تلتزم جميع الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنيا.
- تلتزم كافة الأطراف بوقف كافة أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطي لهذا الغرض. وعلى ما يبدو إن البند الأخير هو ما يرجوه الرئيس صالح لضمان عدم ملاحقته قضائياً بعد تنحيه.

في الآتي نص البيان الختامي للإجتماع:

"استعرض المجلس الوزاري مستجدات الأوضاع في الجمهورية اليمنية في ضوء ما اتفقت عليه دول مجلس التعاون في إجتماع المجلس الوزاري في دورته الاستثنائية الحادية والثلاثين، والتي عُقدت بتاريخ 3 أبريل 2011م، بشأن إجراء اتصالات مع الحكومة والمعارضة اليمنية من خلال المبادرة الخليجية لتجاوز الوضع الراهن، وفي إطار ما تم من اتصالات ومشاورات في هذا الشأن قام بها سفراء دول مجلس التعاون في صنعاء مع كافة الأطراف المعنية في إطار مبادرة المجلس، فإن دول مجلس التعاون تدعو الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة إلى الإجتماع في المملكة العربية السعودية تحت مظلة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفق المبادئ التالية:

- أن يؤدي الحل الذي سيفضي عن هذا الاتفاق إلى الحفاظ على وحدة اليمن وأمنه وإستقراره.
- أن يلبي الاتفاق طموحات الشعب اليمني في التغيير والإصلاح
- أن يتم انتقال السلطة بطريقة سلسة وآمنة تجنب اليمن الانزلاق للفوضى والعنف ضمن توافق وطني.
- أن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً.
- أن تلتزم كافة الأطراف بوقف كل أشكال الانتقام والمتابعة والملاحقة من خلال ضمانات وتعهدات تعطى لهذا الغرض.

ووفقاً للخطوات التنفيذية التالية:

- يعلن رئيس الجمهورية نقل صلاحياته إلى نائب رئيس الجمهورية.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة ولها الحق في تشكيل اللجان والمجالس المختصة، لتسيير الأمور سياسياً وأمنياً وإقتصادياً ووضع دستور وإجراء الإنتخابات.

وجدد المجلس قلقه لإستمرار حالة الاحتقان السياسي والتدهور الخطير للحالة الأمنية في اليمن الشقيق، وأبدى أسفه الشديد لإستمرار سقوط الضحايا، مؤكداً في الوقت ذاته حرصه على وحدة وإستقرار اليمن وسلامة أراضيه، وإحترامه لإرادة وخيارات الشعب اليمني الشقيق حماية للسلم الأهلي وللأمن والإستقرار في اليمن ومكتسباته الوطنية.

ميثاق الجامعة ومسألة تعليق العضوية

وفقاً لميثاق الجامعة العربية، فإن الدول الأعضاء تفقد عضويتها في ثلاث حالات:

- الإنسحاب، ويُشترط إبلاغ مجلس الجامعة قبل سنة من تنفيذه.
- زوال الشخصية القانونية الدولية لأي سبب، مثل الإندماج في دولة أخرى.
- الفصل أو تعليق العضوية نتيجة عدم تنفيذ إلتزامات العضوية التي حددها الميثاق **(كما حدث مع سورية والتي سنورد الحيثيات الكاملة لإجتماعات الجامعة العربية وقرار تعليق العضوية).**

ويُشترط أن يكون القرار بإجماع الأعضاء، أما فقدان الدولة لسيادتها عن طريق العدوان، كما بعد إجتياح العراق للكويت عام 1990، فإنه لم يؤثر على إستمرار عضوية الكويت في الجامعة، وفي ما يلي أبرز قرارات مجلس الجامعة العربية بشأن العضوية الدول فيها:

- شباط/فبراير عام 1958: فقدت مصر وسورية عضويتهما في الجامعة إثر الوحدة بينهما وتكوين الجمهورية العربية المتحدة، وذلك لزوال الشخصية القانونية للدولتين بعد إندماجهما.
- تشرين الثاني/نوفمبر 1979: أصدر مجلس جامعة الدول العربية قراراً بتعليق عضوية مصر ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس وإختيار الشاذلي القليبي لمنصب الأمين العام، رداً على قيام الرئيس المصري (الراحل) أنور السادات بزيارة إسرائيل وتوقيع معاهدة السلام معها، كما قررت غالبية الدول العربية مقاطعة مصر، قبل أن تعود مرة أخرى في نهاية الثمانينات.
- عام 1990: تعليق عضوية الجمهورية اليمنية بعد الإتحاد بين اليمنين الشمالي والجنوبي، وتم تغيير الإسم إلى الجمهورية العربية اليمنية المتحدة.
- 23 فبراير 2011: قرر مجلس جامعة الدول العربية تعليق عضوية الجماهيرية الليبية وعدم مشاركتها في إجتماعات مجلس الجامعة وفي جميع المنظمات التابعة لها، إلى حين قيام السلطات الليبية بتحقيق أمن الشعب الليبي وإستقراره والإلتزام بقرارات الجامعة. ويوم 25 آب/أغسطس وافقت الدول العربية على الإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي ممثلاً للجماهيرية الليبية وتسلُّم مقعدها في الجامعة.
- 12 نوفمبر 2011: قررت الجامعة العربية تعليق مشاركة وفود سورية في إجتماعاتها حتى قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها، وتوفير الحماية للمدنيين السوريين، كما قررت فرْض عقوبات سياسية وإقتصادية، ودعت إلى سحب السفراء العرب من دمشق.

غطاء سياسي يُسحب في جمعة تجميد العضوية

يبدو أن تاريخ 2011/11/11 لم يكن تفاؤلياً للنظام السوري، فمظاهرات جمعة تجميد العضوية كانت الشرارة الأولى أوسَحْب الغطاء السياسي بإنتظار ما هو أعظم.

وظهر الغضب جلياً بين المعارضين والمعارضة السورية المتمثلة في هيئة التنسيق الوطنية بزعامة حسن عبد العظيم وبعض المعارضين المستقلين وفي مقدمتهم هيثم مناع وعبد العزيز الخير. وترفض الهيئة التي إلتقت الأمين العام للجامعة العربية يومي الأربعاء والخميس (9-10/تشرين الأول 2011)، التدخل الخارجي في الأزمة السورية. ووصل الغضب الشعبي إلى حد تخوين هؤلاء المعارضين ورفْض تمثيلهم للشارع السوري المناهض للنظام.

ضغوط المجلس الوطني السوري

قبل ساعات من إجتماع الوزراء العرب

تسارعت حركة أعضاء المجلس الوطني السوري قبيل ساعات من إنعقاد إجتماع مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب لبحث مدى إلتزام النظام السوري بالمبادرة العربية. وقد نشطت الأمانة العامة للمجلس ومكتبه التنفيذي في كل من إيطاليا والقاهرة للحث على إصدار قرار عربي بفرض عقوبات إقتصادية ودبلوماسية على النظام وتجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية.

في حديث أدلت به لصحيفة "الشرق الأوسط" عدد السبت 12 تشرين الأول 2011 إعتبرت الدكتورة بسمة قضماني أن المبادرة العربية وصلت إلى طريق مسدود، وأكدت على أهمية نقل السلطة وفق آليات النظام الديمقراطي وأن الوفد يدرس وضع تصورات لنقل السلطة ومطالبة الأسد بالتنحي، مؤكدة أن هناك إتصالات مكثفة بشأن إعتراف الخارج بالمجلس الوطني السوري.

أما عضو المكتب التنفيذي للمجلس الوطني أحمد رمضان، فشدّد على ضرورة أن تكون القرارات العربية المتخذة تصعيدية وجريئة لأن إعطاء المزيد من المهل للنظام يعني السماح بالمزيد من القتل والدمار وهو مرفوض تماماً، وكاشفاً عن محاولات يقوم بها النظام الأسد بإتجاه الجامعة العربية وتندرج في إطار مناورة جديدة لطلب مهلة إضافية لتنفيذ مبادرة. ولفت إلى أن عدم إستجابته لأي من مطالب وبنود المبادرة بعد 12 يوما على موافقته عليها يؤكد أن لا نية حسنة لدى النظام للتجاوب معها ولو بعد 100 يوم.

كيريل داعمٌ روحي لدمشق..

كانت زيارة بطريرك موسكو وسائر روسيا كيريل، إستكمالاً لمواقف روسية الداعمة لنظام الأسد، في سباق مع القوى المتغطرسة أو بالأحرى في سباق مع من يريد أن يكسب أكثر أو يغتنم فرصة تهاوي أنظمة عربية الواحد تلو الآخر، وحتى الآن يبدو أن الحظ حليف الأميركان والأطالسة ولكن الورقة السورية هي الورقة الرابحة للروس ولا يمكن التفريط فيها.

إجتمع البطريرك كيريل، يوم الأحد 13 تشرين الأول 2011، مع الأسد بحضور بطريرك إنطاكية وسائر المشرق للروم الإرثوذكس إغناطيوس الرابع هزيم والذي ترأس قداساً في الكاتدرائية المريمية والمطران نيفون سيالي.

بداية أعرب الأسد عن تقديره للبطريرك والشعب والقيادة الروسية لوقوفها إلى جانب الشعب السوري، مضيفاً "إن سورية التي لعبت دوراً مهماً عبْر التاريخ في نشر الشرائع السماوية وثقافة المحبة والأخوة في جميع أنحاء العالم مستمرة في لعب هذا الدور بحكم تاريخها ومكانتها في الشرق الأوسط...".

من جهته أعرب البطريرك كيريل عن سعادته الكبيرة لزيارة سورية مهد الحضارات والديانات، موضحاً أن زيارته تأتي تأكيداً للعلاقات بين الشعبين الروسي والسوري، ونظراً للمكانة الكبيرة التي تتمتع بها تاريخياً ودينياً. وأشاد بما رآه من تنوع يسوده المحبة والإخاء والتعاون، مؤكداً أن سورية تشكِّل نموذجاً للتآخي المسيحي – الإسلامي، كما أعرب عن أمله بأن يتجاوز الشعب السوري الأزمة التي تمر بها البلاد، وأن تظل سورية بلد المحبة والسلام. وأكد في دعوة منه إلى الشعب السوري للحوار لتجاوز الأوضاع الراهنة وتحقيق مستقبل مشرق من خلال الطريق السلمي، أن بالحوار يمكن حل كل القضايا، وإن الشعب الروسي يبادل الشعب السوري المحبة والإحترام. أضاف: "أعتقد أن الحكمة التي يتمتع بها الشعب السوري تاريخياً ستساعد على توحيد القوى من أجل التوصل إلى حل سلمي لكافة المشاكل التي يواجهها اليوم".

لبنان الرسمي مؤازراً الشقيقة... ولكن

تصرَّف لبنان في القاهرة بمنطق الأخوة والجيرة، وبما أنه خاصرة سورية وأمنه مرتبط بأمنها **(نظرية سمحت بالتدخل العسكري والمخابراتي السوري حتى خروجهم عام 2005 على إثر زلزال الحريري)**، تعامل إستراتيجياً بمنطق الجغرافيا والتاريخ والوقائع، ولكن لم تكن مؤازرة لبنان الرسمي تمر على خير، ذلك إنقساماً حاداً على المستوى الداخلي، لأن وزير خارجية لبنان عدنان منصور إعتبر أن موقفه في الجامعة العربية لم يكن تعبيراً عن موقفه الشخصي ولا عن موقف فريق سياسي إنما عن موقف الحكومة اللبنانية مجتمعة.

منطقة عازلة بين 8 و30 كيلومتراً
على الحدود التركية لوقف دوامة العنف

بعد مشاورات أجرتها تركية دولياً وعربياً وإقليمياً، حول الإجراءات الواجب إتباعها ازاء التطورات الأخيرة في سورية وموضوع المنطقة العازلة **(مساحة من الأرض معزولة عن جوارها عسكرياً من البر والبحر والجو، أما قانونياً تكون عادةً**

على الحدود حيث جزء منها في أراضي دولة والجزء الآخر في أراضي دولة أخرى، بناء على اتفاق بين الدولتين وليس من خلال قرار منفرد لأنه يعد خرقاً لسيادة الدولة الأخرى. وإن أي فرض لهذه المنطقة هو خرق لسيادة الدولة الأخرى. كما تكون عبْر دعوة من الحكومة الرسمية لدولة معيَّنة من أجل حفظ الأمن على الحدود ومنْع تسلل الإرهابيين، والتهريب وغيرها من الأمور الأمنية الحدودية التي تهم البلدين، وذلك بصدور قرار عن مجلس الأمن بناء على توصيات لجنة حقوق الإنسان) على الحدود التركية – السورية وسيكون هذا الموضوع على طاولة البحث بين وزير الخارجية التركية أحمد داوود أوغلو ونظرائه العرب خلال المنتدى التركي العربي في الرباط الأربعاء 16 تشرين الثاني 2011.

وفي بيان صادر عن وزارة الخارجية التركية جاء الآتي:

دعت المجموعة الدولية إلى التحرك بـ صوت واحد إزاء الوضع، مضيفة إن موقف الحكومة السورية يكشف ضرورة قيام المجموعة الدولية بالتحرك بصوت واحد إزاء التطورات الخطيرة في سورية. "أن تركيا تدعم قرار الجامعة العربية تعليق مشاركتها في إجتماعاتها إلى حين وفائها بإلتزامها تطبيق المبادرة العربية للخروج من الأزمة، التي تنص على وقف أعمال العنف".

وفي حين اكدت مصادر من المعارضة السورية بعد إجتماعها بـ أوغلو أن تركيا مستعدة لمنطقة عازلة بعمق 5 كيلومترات على الحدود، إلاَّ أن المعارضة تقترح أن تكون بعمق 30 كيلومتراً.

وفي أول تعليق رسمي تركي على الموضوع قال إرشاد هورموزلوا مستشاري الرئيس التركي إنه من الممكن إقامة هذه المنطقة إذا تأمن الغطاء العربي، مشيراً إلى أن هدف هذه المنطقة سيكون وقْف دوامة العنف والقتل القائمة حالياً.

وأدانت وزارة الخارجية في بيان صادر يوم الأحد 13 تشرين الثاني 2011 الإعتداءات التي إستهدفت السفارة التركية في دمشق والقنصلية العامة التركية في حلب والقنصلية الفخرية التركية في اللاذقية من قبل مجموعة من أنصار النظام. ولاحظت أن هذه الهجمات وقعت مباشرة بعد قرارمجلس الجامعة العربية على سورية وإستهداف البعثات التركية، شدد على أن من واجبها إلتزام إتفاقيات فيينا التي تضمن الإمتيازات الدبلوماسية والقنصلية والحصانات. وحمّلت مسؤولية إتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية لتركيا وبلدان أخرى، معتبرة أن حماية البعثات الأجنبية وموظفيها هي مسألة شرف ومسؤولية البلد المضيف. ودعت الخارجية التركية الإدارة التركية الحكومة السورية إلى كشْف مرتكبي هذه الإعتداءات من دون تأخير، والبدء في عملية قانونية... كما أعلنت أنه تم إستدعاء القائم بالأعمال

السوري إلى وزارة الخارجية التركية، وقدمت له مذكرة في هذا الصدد، مشيرة إلى أنه بعد الهجمات، بدأ إجلاء عائلات الموظفين المعنيين في البعثات الدبلوماسية والقنصلية.

السفارة السعودية تُقتحم أيضاً

حتى أن السفارة السعودية لم تسلمْ من فورة غضب المتظاهرين رداً على قرار الجامعة العربية لتعليق عضوية سورية. وتجدر الإشارة إلى أن السعودية كانت ممثلة في إجتماع القاهرة بشخص وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل وكانت وراء صياغة قرار التعليق ومعها قطر.

وحسب مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السعودية فإن الذي جرى كان الآتي:

عند الساعة السادسة مساء السبت 12 تشرين الثاني 2011 قامت مجموعة من المتظاهرين بالتجمهر أمام سفارة المملكة العربية السعودية في دمشق ورشْقها بالحجارة، ثم أعقبوا ذلك بإقتحام المبنى، ولم تقم القوات السورية بالإجراءات الكفيلة لمنعهم، حيث قاموا بالعبث بمحتويات السفارة والبقاء لفترة، إلى أن تدخلت قوات الأمن السورية وأخرجتهم. وإذ تستنكر حكومة المملكة العربية السعودية، بشدة هذا الحادث، فإنها تُحمّل السلطات السورية المسؤولية عن أمن وحماية جميع المصالح السعودية ومنسوبيها في سورية بموجب الإتفاقيات والمعاهدات الدولية".

القصة الكاملة لـ قرار تجميد العضوية

على وقْع التظاهرات المستمرة وإتساع الإشتباكات والإنشقاقات كانت السيناريوهات المطروحة على النحو الآتي:

- تشكيل آلية عربية أو لجنة حكماء تتوجه فوراً إلى دمشق للوقوف على تنفيذ المبادرة على الأرض، وتقييم الوضع أولاً بأول وموافاة اللجنة الوزارية (أعضاؤها مصر. الجزائر. قطر. السودان. عُمان. والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي) بتقارير وفي حال التضييق ستقوم الدول العربية بسحب سفرائها من دمشق للتشاور وعقْد إجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب لتوجيه إنذار إلى النظام لها بتجميد عضوية سورية في الجامعة العربية ما يعني فشل الحل العربي للأزمة.
- السعي العربي لدى القوى الإقليمية والدولية التي لها تأثير على النظام السوري من أجل الضغط عليه للإلتزام بالتنفيذ الفوري والدقيق للمبادرة العربية.

- **تدويل الأزمة:** تدويل الأزمة عبْر نقلها إلى مجلس الأمن عِلْماً بأنه خيار محكوم عليه بالفشل أن روسيا والصين تهددان بإستخدام حق النقض (الفيتو) ضد أي إجراء في هذا الخصوص وتصران على ضرورة حشْد الدعم للمبادرة العربية لإيجاد مخرج سلمي للوضع.
- **منطقة الحظر الجوي:** لا يحظى في الأساس بأي موافقة عربية لإقناع العرب بضرورة عدم تطبيق النموذج الليبي وإعتقادهم بأن تدمير الدولة يعني تعريض الأمن القومي العربي للحظر لأنه يفتح الساحة السورية أمام قوى إقليمية عديدة ترتبط بالمنطقة ومستقبلها.
- **تجميد العضوية:** قَطع الإتصالات بين الجامعة العربية وسورية وهذا يعني إستحالة تقديم أي حلول عربية.

رسالة المعلم إلى الأمين العام للجامعة

أرسل وزير الخارجية السورية، وليد المعلِّم برسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي. قال فيها: "أن سورية التي أعلنت إلتزامها بخطة العمل العربية التي جرى الإتفاق عليها تؤكد قيامها خلال أسبوع بتنفيذ معظم بنود هذه الخطة، وذلك خلافاً لما تروج له بعض الفضائيات المغرضة، وأن مندوب سوريةٍ الدائم لدى الجامعة سيطلع مجلس وزراء جامعة الدول العربية على القرارات التي إتُخذت في هذا الصدد. كما أن مندوب سورية لدى الجامعة العربية يوسف الأحمد، أبلغ الأمين العام للجامعة العربية ترحيب الحكومة السورية بزيارة بعثة من الجامعة العربية، لافتاً إلى أن بلاده نفَّذت فعلاً معظم بنود الخطة العربية لحل الأزمة وملتزمة خطة العمل العربية التي أقرها مجلس الجامعة وجادة في تنفيذ بنود الخطة، وقد قامت فعلاً بتنفيذ معظمها. وقال أن زيارة بعثة الجامعة ستساهم في الوقوف على حقيقة إلتزام سورية بالخطة، وفي الكشف عن دوافع وأجندات بعض الأطراف الداخلية والخارجية التي تسعى إلى إفشال الخطة.

لجنة تَعد.. ومجلس وزراء يُقر.. وعضوية تُسلب

عقد المجلس الوزراي العربي أعماله ظُهر السبت 12 تشرين الثاني 2011، جلسة مغلقة، إستمع فيها الوزراء إلى تقرير من رئيس الوفد السوري يوسف الأحمد لأن الوزير وليد المعلِّم لم يحضر بعد الإجتماع، أجرى نبيل العربي محادثات مع الأمير سعود فيصل وبعد ساعتان من الإجتماع المغلق، علق وزراء الخارجية الإجتماع وذهبت اللجنة الوزارية لعقد إجتماع تشاوري لبلورة بنود القرارات التي يجب أن تراعي معادلة صعبة.

الصفعة تُخرج الأحمد عن صبره
وتُفقده لباقة الدبلوماسية

الصفعة العربية أو قرار تعليق عضوية سورية، يمكن أن تكون خطوة منطقية وعادية من ضمن موجة قرارات الحل العربي، لكن هناك من إعتبرها مفاجئة وفيها الكثير من التسرع والتهور، وهذا حال يوسف الأحمد، مندوب سورية لدى الجامعة العربية الذي أفقدته الخطوة لباقة الدبلوماسية، عند مخاطبة رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم، ونبيل العربي الأمين العام للجامعة ووزير الخارجية السوداني علي كرتي وقدعنونت صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 ما حدث كالآتي: "على خطى رمضان والدوري.. الأحمد يشن حملة الشتائم".

من جملة أقوال الأحمد: "طظ في الجامعة العربية.. كلها عملاء، حتى السودان ونحن الذين ندافع عنه.. هذا عار على السودان وعلى الجامعة العربية".

وخلال مؤتمر عقده وبثت قناة "المنار" اللبنانية، تفاصيله وصف الأحمد القرار بأنه باطل ومخالف لميثاق الجامعة. وأضاف: "إن قرار تعليق العضوية لا يهمنا في شيء. هناك أطراف عربية وضعت نفسها في خدمة المخطط الإسرائيلي – الأميركي وهي تقوم بتنفيذه. القرار مسرحية هزلية، والبيان الذي صدر بشأنه معد سلفاً من قِبَل مجلس التعاون الخليجي الذي أصدر مكتباً سياسياً للجامعة العربية يجتمع قبل يوم من إجتماع مجلس الجامعة ويحضر القرارات التي يريدون إتخاذها، ويحاولون فرْضها بشكل أو بآخر من خلال علاقاتهم مع الآخرين. أن الغرب، خصوصاً أميركا، يدفع بإتجاه تفتيت العالم العربي، وبخاصة سورية لأهداف واضحة ومعروفة، وأن الرئيس السوداني كان مطْلوباً للمحكمة الجنائية الدولية ولكن عندما تم تقسيم السودان أصبحنا لا نسمع عن هذا القرار".

قال رئيس الإجتماع الشيخ حمد بن جاسم: "كل ما أقوله الله يسامحه لأن هدفنا هو مساعدة سورية ونرى المخاطر ونريد أن نجنب سورية المخاطر وهي عزيزة علينا ولسنا عملاء ووكلاء، ونأمل أن تسود الحكمة، وعدم التصرفات العصبية، وأن نصل إلى حل يحافظ على الشعب السوري وعلى ما يريد بطريقة سلمية وأن سورية موقعها حساس وتهم كل العالم فهي في مواجهة مع إسرائيل.

وحتى الرياضة لها علاقة بالسياسة، فقد قررت اللجنة الأولمبية السورية الإنسحاب من الدورة العربية المقبلة التي تستضيفها قطر وجاء في بيان رسمي الآتي: "إن الرياضيين الذين عاهدوا الله والوطن أن يدافعوا عن كرامته ووحدته الوطنية،

ولطالما رفعوا رايات العلم السوري في البطولات العربية والعالمية والأولمبية" يؤكدون اليوم إلتزامهم المطلق بنهجها المقاوم، وبأنهم الجنود الأوفياء للرئيس بشّار الأسد للدفاع عن تراب الوطن.

وأضاف البيان "إن الرياضيين لن يكونوا في الإستحقاق العربي الرياضي المقبل، لأنهم سيستبدلون لباسهم الرياضي باللباس العسكري للوقوف في وجه المؤامرة، وللحفاظ على الأرض والإنسان والوطن...".

أما المجلس الوطني فقد رحب بقرارات وزراء الخارجية العرب بعد إجتماعهم الطارئ في القاهرة بكثير من الإيجابية والحماس، وأعلن أعضاء فيه "إنطلاق العد العكسي لبدء مرحلة إنتقالية جديدة في سورية بعد وضع حد لحكم بشّار الأسد، معتبرين أن الجامعة العربية ستكون منذ اليوم (إصدار قرار تعليق العضوية) البوابة بإتجاه مجلس الأمن لتأمين الحماية الدولية للشعب السوري...".

قرارات الجامعة العربية، تحمل مضموناً هاماً، يتمثل في إعلان نهاية النظام دولياً وإقليمياً، وهي رسالة كان ينتظرها الكثيرون في الداخل والخارج. كما أن القرارات تحمل رسائل إلى قطاع المال والأعمال، الذي لا يعترف إلا بقوانين السوق، مفادها "أن النظام أصبح بنكاً مفلساً، والعاقل من يسارع لسحب ودائعه منه، قبل أن يُشهر إفلاسه النهائي".

هدوء ما بعد العاصفة وليس قبلْها

عندما كان الأحمد يُفجر بركان غضبه، كانت الرئاسة ربما كانت تقول حسبي الله على عرب! أو قد تكون تختبر نوايا التدويل العربية.. وضعت الأصبع على الجرح أو بالأحرى ودّ لإستمالة عربٌ بفرصة أخيرة قبل أن يُخنق أقتصاد ويخنق معه حكمُ الأربعة عقود.

يوم الأحد 13 تشرين الثاني 2011 دعت الرئاسة السورية إلى عقد قمة عربية طارئة مخصصة لمعالجة الأزمة السورية، والنظر في تداعياتها السلبية على الوضع العربي، مع الترحيب بقدوم اللجنة الوزارية العربية قبل 16 تشرين الثاني، موعد سريان تعليق العضوية في الجامعة العربية، وإصطحاب من تراه ملائماً من مراقبين وخبراء مدنيين وعسكريين من دول اللجنة من وسائل إعلام عربية للإطلاع على ما يجري على الأرض، والإشراف على تنفيذ المبادرة العربية بالتعاون مع الحكومة والسلطات السورية المعنية.

وفي بيان صادر عن مصدر مسؤول بإسم الجمهورية العربية السورية يوم الأحد 13 تشرين الثاني 2011، "إنه بصرف النظر عن الدخول في جدل عقيم حول ميثاقية

وقانونية قرار مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري، ومدى تلازم هذا القرار مع أهداف ومبادىء الميثاق التي كانت سورية إحدى الدول التي وضعته، والتي قامت جامعة الدول العربية على أساسه، فإن سورية التي وافقت بتاريخ 2-12-2011 على خطة العمل العربية تم الإتفاق عليها مع الحكومة السورية، لا تزال ترى فيها إطاراً مناسباً لمعالجة الأزمة السورية بعيداً عن أي تدخّل خارجي، وذلك على الرغم من كل ما شاب هذه الخطة من نواقص وثغرات وإفتقارها للآليات العملية التي يجب الإتفاق عليها بين الحكومة السورية واللجنة العربية لتنفيذها".

لقاء مطول يجمع المعلم مع الإعلاميين

ويوم الإثنين 14 تشرين الثاني 2011 وجه وزير الخارجية السوري وليد المعلّم، خلال لقائه المطول مع الاعلاميين، رسالتين أساسيتين تؤكد الأولى على التزام دمشق بالمبادرة العربية، وتطلق الثانية إشارة تحذير، إلى من يهمه الأمر، بأن السيناريو الليبي الذي قد يتصوره البعض، لن يكون ممكنا في سورية.

وكما كان متوقعا، وضع المعلم دعوة دمشق إلى قمة عربية طارئة مخصصة للشأن السوري في إطار "اختبار النوايا" العربية ومحاولة أخيرة لإنقاذ العمل العربي المشترك، ولكن من دون أن يتفادى إعلان شكوكه الشديدة في خلفية المبادرة العربية واللجنة الوزارية العربية، موجها انتقادات شديدة إلى الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، وشكوكا معلنة تجاه رئاسة قطر.

وفيما استبعد المعلم بصورة مكررة "السيناريو الليبي"، مشددا على توفر معطيات تمنع تكرار هذا السيناريو من بينها الأزمة الإقتصادية العالمية واختلاف الظروف السياسية والجغرافية بإعتبار سورية دولة مواجهة مع إسرائيل، أشار في الوقت ذاته إلى أن الجانب الآخر يهدف إلى زعزعة إستقرار سورية إقتصاديا، مؤكدا قدرة البلد على الإستمرار والمواجهة، وإقتناعه المخالفة لإقتناعات آخرين بأن المرحلة الحالية هي مرحلة "بداية نهاية الأزمة".

وفي هذه الأثناء، أعلن نشطاء "مقتل 20 شخصاً، من منشقين ومتمردين ومدنيين، و20 من قوات الأمن في سهل حوران" قرب الحدود الأردنية، وهي المرة الأولى التي تندلع فيها اشتباكات في هذه المنطقة. وفي حين اتهمت موسكو طرفاً لم تسمه ببذل كل ما بوسعه لكي لا يتمكن السوريون من التوصل إلى اتفاق في ما بينهم، والدول الغربية "بتحريض معارضين متشددين على رفض أي دعوة للحوار"، واصلت واشنطن هجومها على النظام السوري داعية الدول العربية إلى سحب السفراء من دمشق، ومطالبة الرئيس السوري بشار الأسد بالرحيل. إلى ذلك دعا ملك الأردن عبدالله

الثاني، في مقابلة مع قناة "بي بي سي"، الأسد إلى التنحي من أجل مصلحة بلاده. وقال "أعتقد أنني لو كنت مكانه لتنحيت... وكنت سأتنحى وأعمل على ضمان أن تكون لدى أي شخص يأتي من بعدي القدرة على تغيير الوضع الراهن الذي نراه".

واعتبر أن على الأسد فتح حقبة جديدة من الحوار السياسي قبل أن يتنحى "لخلو الساحة السورية من العناصر القادرة على تغيير الوضع الراهن". وأضاف: "مرة أخرى لا أعتقد أن النظام يسمح بذلك، لذلك إذا كانت مصلحة البلاد تهم بشار فإنه سيتنحى، لكنه سيوجد كذلك القدرات لبدء مرحلة جديدة في الحياة السياسية السورية".

وذكرت وكالة الأنباء الأردنية (بترا) أن تصريحات الملك لم تأت في سياق دعوة مباشرة وصريحة للأسد للتنحي، وإنما في إطار رده على سؤال حول ما قد يقوم به شخص يمر في الوضع ذاته.

في مؤتمره الصحافي الموسع في دمشق، إنتقد وليد المعلّم بشدة قرار مجلس الجامعة العربية بتعليق العضوية قائلاً إنه "غير الشرعي وغير الميثاقي، ويشكل خطوة بالغة الخطورة على حاضر ومستقبل العمل العربي المشترك وعلى مقاصد مؤسسة جامعة الدول العربية ودورها".

وكشف أنه "منذ باشرت الجامعة دراسة الملف السوري طلبت الأمانة العامة وإحدى الدول العربية من الإدارة القانونية في الجامعة إعداد دراسة تستند إلى ميثاق جامعة الدول العربية في ما يتعلق بقيام الجامعة بتعليق عضوية أحد أعضائها، الأمر الذي يدل على أن مخطط اتخاذ خطوات وإجراءات ضد سورية كان موجودا في وقت سابق لأي إجتماع لهذا الموضوع".

وأضاف أن لدى دمشق من "الأسباب ما تجعلنا نعتقد أن الجهات فوجئت بموافقة سورية على تنفيذ بنود خطة العمل العربية"، لافتاً إلى أنه "خلال إجتماع مجلس الجامعة وموافقة سورية جرى تصعيد إعلامي غير مسبوق من قنوات التحريض، وكذلك تصعيد في العمليات الإجرامية المسلحة على الأرض".

وتابع: "بدأنا بتنفيذ الخطة من خلال إخراج المظاهر المسلحة من المدن، وبإصدار العفو عن 553 معتقلاً ضمن الاتفاق على إطلاق سراح المعتقلين بسبب الأحداث على دفعات، وسمحنا خلال العيد (الأضحى) بدخول حوالى 80 صحافيا، وأبلغنا الجامعة بزيارة لجنة منبثقة عن اللجنة الوزارية للاطلاع على الأمور على الأرض، وزودنا الجامعة وبشكل يومي بتفاصيل الوضع الأمني في مختلف المحافظات، كما أصدر وزير الداخلية دعوة إلى المسلحين بتسليم أسلحتهم مقابل العفو عنهم وذلك تنفيذا للبند الأول. في الوقت الذي كنا نواجه تلك الإجراءات بسبب أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات المسلحة صدر تصريح أميركي يدعو حملة السلاح

لعدم تسليم أسلحتهم للسلطات السورية. كما صدر تصريح أميركي آخر قبل إجتماع مجلس الجامعة يدعو الدول العربية إلى المقاطعة السياسية والإقتصادية".

وقال إن دمشق نبهت "الأمانة العامة لكل من التصريحيْن التحريضييْن، وما يشكله التصريح الثاني من تدخلٍ خارجي وخطورته على مستقبل العمل العربي المشترك"، معربا عن أسفه لعدم صدور "أي رد فعل على التصريحات الأميركية التي تشجع أعمال العنف". وأضاف: "أميركا ليست عضواً رسمياً في الجامعة، لكنها عضو غير رسمي باعتراف جميع الوفود".

وانتقد المعلم الأمين العام للجامعة العربية في أكثر من مناسبة. وقال: "زودنا الجامعة بشكل يومي بتفاصيل الوضع الأمني وصعوباته الكثيرة، لكننا فوجئنا بتصريحات للعربي ونائبه قبل يومين تفيد بعدم التزام سورية بخطة العمل العربي، وبالتزامن صرح وزير الخارجية الفرنسية آلان جوبيه بأن المبادرة ماتت". ولفت إلى أن "أحد بنود القرار العربي قال بالتشاور مع المعارضة ولم يقل مع الحكومة السورية، وهذا خزي وعار للأمين العام للجامعة ولن يشرّفنا التشاور معه، وهذا قبل أن تجتمع المعارضة، وهذا مؤشر إلى أن الموضوع كان مطبوخاً سلفاً".

وحول التطورات التي جرت منذ لقاء اللجنة الوزارية بالرئيس السوري بشّار الأسد ومن ثم لقاء الدوحة، قال المعلم: "في الدوحة جرى حوار طويل دام أكثر من خمس ساعات ونصف الساعة بني على ما جرى الحديث حوله في دمشق. وكانت هنالك ورقة معدة رفضناها جملة وتفصيلا ولم نناقشها لأنها خروج واضح عما جرى في دمشق، ثم عدنا وقدّمنا ورقة أخرى أقرب إلى الواقع. وافقنا على موضوع الحوار الوطني، وكنا نصر على أن يجري الحوار في دمشق، وأسبابنا واضحة هي أن الحوار ليس فقط بين السلطة والمعارضة. هناك ملايين من السوريين لديهم مطالب، هم ليسوا من السلطة ولا المعارضة ولذا لا بد من تمثيلهم في الحوار الوطني، وما نفكر فيه هو مؤتمر موسع للحوار الوطني، ليكون الحوار شاملا يضمن الوصول والشراكة إلى سورية المستقبل".

أضاف: "نحن نرحب بمن يرغب الاشتراك في مؤتمر الحوار المزمع عقده في دمشق، وآمل حتى من الموجودين في الخارج أن يدركوا أن مصلحة الوطن هي فوق الجميع.

نحن مصممون على تنفيذ خطة العمل العربية، لأن هذه الخطة تنسجم مع موقف القيادة السورية. نحن مَن يريد وقْف العنف من أي مصدر كان، وأن الوزراء العرب في إجتماع الدوحة رفضوا مناقشة الآليات، وأقل ما يمكن من هذه الآليات أن يتم ضبط الحدود لمنع تهريب السلاح، وهذا بأيدي دول الجوار، وأن يتم وقف الحوالات المالية

التي تأتي من دول الخليج، وأن يتم وقف التحريض الإعلامي. وهذا الموضوع نـوقش في الدوحة، وقلنا نحن جاهزون لافتتاح مكتب الجزيرة وفق أسس موضوعية، ولكـن بعد أن رأينا تصاعد التحريض، استغربنا".

وكشف وليد المعلِّم عن تلقيَّ دمشق وعداً خلال إجتماع الدوحة بحشـد المثقفـين ورجال الدين وبينهم يوسف القرضاوي إلى جانب المبادرة في حال وافقت دمشق على المبادرة. أضاف: "إن أي بلد مثل سورية لديه أوراق بديلة. نحن وافقنا على مشـاركة الجامعة كرديف للجهد السوري لحل هذه الأزمة، لأننا نؤمن أن الحـل سـوري، ولا يستورد من الخارج، وكنا نريد تعزيزا للعمل العربي المشترك أن يكون دور الجامعـة مساندا، ولكن إذا العرب قرروا أن يكونوا متآمرين فهذا شأنهم".

وحول الدعوة السورية لعقد القمة العربية الطارئة، قال: "قمنا بالأمس بما يمليـه علينا الواجب، وهو رفْع الموضوع إلى القمة العربية، ونحن نثق بحكمة القادة العـرب ورؤيتهم الواقعية إلى تطورات الأحداث في المنطقة ومساهمتهم بحل الأزمـة، علـى قاعدة أن الحل السوري سيصب في تعزيز الأمن القومي العربي". انطلقنا مـن حسـن النية بالقادة العرب، ولذلك دعونا إلى القمة لأننا ما زلنـا نـؤمن أن العمـل العربـي المشترك في خطر ونريد تدارك هذا الخطر. أما إذا لم يستجيبوا فهذا قرارهم".

وأبدى المعلم ثقته بموقف موسكو من التطورات. وقـال: "أعتقـد أن الموقـف الروسي والصيني الذي حظي بشكر وامتنان شعبنا في مختلف المحافظات لن يتغيـر، طالما أننا على تنسيق وتشاور مستمريْن، وأنا واثق بأن روسيا تريـد أن تلعـب دوراً مؤثراً في الحوار الوطني المزمع عقده، وهذا شيء إيجابي".

وبعث المعلم برسائل طمأنة إلى الشعب السوري بخصوص التدويل، قـال فيهـا بالنسبة إلى موضوع التدويل أو عدمه يجب على الشـعب السـوري ألا يقلـق منـه، فسورية ليست ليبيا. هم حتى الآن يعانون في إقتصادياتهم، لأن فاتورة الحـرب علـى ليبيا حسب تقديرات (حلف شمال) الأطلسي كلفت 280 مليـار دولار، عـدا الخـراب والدمار الذي قُدِّر بـ 400 مليار، ولست قلقا من هـذه الزاويـة، لأنهـم أرادوا مـن العقوبات المتتالية، التي فرضها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وأخيرا العـرب، أن يؤثر العامل الإقتصادي على النظام، لكن الشعب السوري أجابهم". أضاف: "لـيس هناك تصاعد في الأزمة بل على العكس نحن نتجه نحو نهايتها، والجهـود السـورية منصبة على معالجتها وليس الهروب منها"، لافتاً إلى أن "خروج الشعب السوري بكل مكوناته أعطى رسالة أنه موحَّد وضد قرار الجامعة، وأنه جاهز للصمود".

وعن العلاقة السورية – التركية، قال المعلم "قلت مراراً إن هذا يعتمد علـى التوجهات التركية. إذا أرادوا استكمال ما بني من علاقـات نحـن جـاهزون وإذا

أرادوا التوقف جاهزون وإذا أرادوا التآمر نحن جاهزون وهناك تدفق للسلاح من تركيا".

وهاجم المعلم بشدة أحد بنود القرار العربي الذي يدعو الجيش السوري لعدم التورط في قتل المدنيين. وتساءل: "هل هناك قلة حياء أكثر من دعوة الجيش السوري لعدم قتل المدنيين. هل نسوا الدفاع عن استقلال الكويت، وهو الآن يقوم بحماية الشعب السوري من هذه المجموعات المسلحة. عليهم أن يخجلوا أمام هذا الجيش العربي الجبار". ورأى أن "العقوبات الإقتصادية شيء مشين، وهي إستجابة لما صرح به مصدر أميركي قبل يومين من إجتماع الجامعة، وهو ما لفتنا نظر الأمين العام إليه. الإدارة الأميركية طلبت عقوبات سياسية وإقتصادية وهم نفذوا".

وكرر المعلم القول "إن سورية ليست ليبيا. هذا هو تحليلي. أما تحليل القطريين فتمثّل في قولهم إن التدخل في ليبيا سببه الخشية من أن يؤثر الوضع الليبي على ما يجري في مصر وتونس ومهما وصل عدم الموضوعية في الموقف العربي، فسورية دولة مواجهة مع إسرائيل، ولديها أرض محتلة. ليبيا ليست كذلك... سورية ليست ليبيا بالتكلفة العسكرية. هم يعرفون أن لدى جيشنا قدرات قد لا يحتملون أن تُستخدم".

وكرر المعلم "ترحيب سورية بقدوم اللجنة الوزارية العربية، ومعها من تراه ملائما من مراقبين وخبراء مدنيين وعسكريين ووسائل إعلام للاطلاع على ما يجري والإشراف على تنفيذ المبادرة بالتعاون مع السلطات السورية المعنية".

في مقر الأمانة العامة للجامعة في القاهرة ترأس نبيل العربي إجتماعا مع منظمات عربية معنية بحقوق الإنسان وحماية وإغاثة المدنيين، تم خلاله الاتفاق على تشكيل وفد يضم 500 من ممثلي المنظمات العربية ووسائل الإعلام والعسكريين للذهاب إلى سورية، ورصد الواقع هناك على أن يحدد وزراء الخارجية العرب موعد هذه الزيارة وترتيباتها. وقال العربي، بعد إجتماع مع وفد من المعارضة السورية برئاسة المتحدثة باسم "المجلس الوطني السوري" بسمة قضماني "لن يذهب أحد من وفود المنظمات العربية المعنية بحماية المدنيين إلى سورية إلاّ بعد توقيع مذكرة تفاهم واضحة مع الحكومة السورية تتحدد فيها التزامات وحقوق وواجبات كل طرف". وأكدا أنه تلقى "رسالة من المعلم تتضمن دعوة الرئيس بشّار الأسد لعقد قمة عربية طارئة لبحث الأزمة السورية". وأضاف أنه تم "تعميم هذه الرسالة على الرؤساء والملوك والأمراء العرب" لاستطلاع آرائهم، مشيراً إلى أن عقد قمة طارئة يتطلب موافقة 15 دولة عضواً في الجامعة، أي ثلثي الأعضاء.

ترحيب وانتقاد لقرار الجامعة العربية

وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة مارتن نيسيركي إن بان كي مون ينتظر أن يعرف من الجامعة العربية نوعية المساهمة في آلية دعم المدنيين السوريين، والتي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة في هذا الخصوص.

وفي واشنطن، أعرب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مارك تونر عن تطلع واشنطن إلى قيام الدول العربية بسحب سفرائها من سورية، بما يرسل رسالة قوية بشأن عزلة نظام الأسد". واعتبر أن "الجامعة العربية وقفت في الجانب الصحيح من التاريخ". وبشأن الخيار العسكري، قال تونر إن الجهد الأميركي ينصب على تشديد العقوبات الإقتصادية والسياسية. أضاف "إنكم تستبقون الأمور. لم نصل إلى هذا بعد، حتى وإن كنا لا نستبعد أي خيار"، مستعملاً لهجة دبلوماسية تعني أن الخيار العسكري ليس مستبعداً.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إن طهران "تعتقد أن موقف الجامعة العربية المتعلق بالأحداث لن يؤدي إلى تسوية المشكلة بل سيعقدها". وطلب "عدم اتباع سياسة الكيل بمكيالين على حساب سورية، ومنع أي تدخل أجنبي" في هذا البلد.

وقال وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف: "تعتبر أن تعليق مشاركة سورية بصفتها عضواً في الجامعة العربية غير صائب، والذين اتخذوا هذا القرار فقدوا فرصة فعلية لجعل الوضع أكثر شفافية". أضاف: "هناك طرف ما يبذل كل ما بوسعه لكي لا يتمكن السوريون من التوصل إلى اتفاق في ما بينهم".

وأعلن لافروف أن ممثلين عن "المجلس الوطني السوري" برئاسة برهان غليون سيزورون موسكو اليوم. "وسنحاول اطلاعهم على مخاوفنا لأن النزاع على السلطة يتحول إلى هدف بحد ذاته، لكن ينبغي التفكير في الوطن والشعب".

واتهم لافروف الدول الغربية بحث المعارضة السورية على تغيير النظام. وقال: "يؤسفنا أن يقول نظيري الفرنسي آلان جوبيه بعدما أعلنت الجامعة العربية عن خطتها بشأن سورية إن خطة الجامعة العربية ميتة، فيما تنصح واشنطن معارضين بألا يلبوا دعوة الأسد لإلقاء الأسلحة والحصول على عفو. وجرى تحريض معارضين متشددين على رفض أي دعوة للحوار. وهناك معلومات لا ينفيها أحد عن تهريب أسلحة إلى سورية بطريق تركيا والعراق وبلدان أخرى"، وإستخدام متطرفين مسلحين لمتظاهرين مسالمين لاستفزاز السلطات لكي ترتكب أعمال عنف، وذلك من خلال الاندساس في صفوف المتظاهرين".

وفي بكين، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية: "الأمر الملح الآن هو تطبيق مبادرة الجامعة العربية بالشكل الصحيح وبسرعة".

وقال وزير الخارجية التركية احمد داود أوغلو: "سياسة تركيا في هذه القضية واضحة وصريحة. سنقف مع مطالب الشعب العادلة وسنعبئ المحافل الإقليمية والدولية اللازمة للتصدي لهذا الضغط السوري"، مضيفا أنه "لم يعد بالإمكان الوثوق في النظام السوري" بعد الهجمات على بعثات دبلوماسية.

تطور مواقف الجامعة العربية إزاء سورية

في صحيفة "الشرق الأوسط" عرض موجز لمواقف الجامعة تجاه ما يحدث في سورية منذ اندلاع الثورة منتصف آذار/مارس 2011، وحتى الآن:

- **5 أيار/مايو:** إجتماع استثنائي لوزراء الخارجية العرب للبت في تعيين أمين عام جديد للجامعة خلفا لعمرو موسى، ولم يتناول الإجتماع القضية السورية، على الرغم من اعتصام عشرات السوريين أمام الجامعة لحث الجامعة على اتخاذ قرار في مواجهة ما وصفوه بـ "قمع الشعب السوري".
- **13 تموز/يوليو:** الأمين العام الجديد للجامعة العربية نبيل العربي يزور دمشق ويلتقي الرئيس بشّار الأسد، وينقل إليه رسالة مفادها "ضرورة الإسراع نحو الإصلاح، ونقل إليه التجربة المصرية". وفي أعقاب الزيارة، قال العربي "لا يملك أحد أن يقضي بأن رئيس دولة فقد شرعيته.. هذا أمر يقرره الشعب"، وهو الأمر الذي أثار سخط المعارضة السورية واتهموا الجامعة العربية بمساندة نظام الأسد.
- **7 آب/أغسطس:** العربي يصدر بيانا يعرب فيه عن قلقه المتزايد وانزعاجه الشديد من تدهور الأوضاع الأمنية وتصاعد أعمال العنف، ويعتبر أن الفرصة ما زالت سانحة لإنجاز الإصلاحات التي أعلن عنها الأسد إستجابة لطموحات الشعب السوري.
- **27 آب/أغسطس:** إجتماع طارئ لوزراء الخارجية لمناقشة مجمل الأوضاع في الوطن العربي بعد الثورات العربية، وقد طالب الإجتماع الرئيس السوري بوقف القمع، كما قرر إرسال وفد وزاري عربي إلى دمشق.
- **10 أيلول/سبتمبر:** العربي يقوم بزيارة ثانية إلى دمشق ويلتقي الرئيس السوري، وقال العربي عقب اللقاء: "لقد نقلتُ للأسد أجواء مجلس وزراء الخارجية العرب والرغبة الأكيدة من قِبَل كل الدول العربية في ضرورة إيجاد مخرج لإنهاء الأزمة الراهنة، واتخاذ خطوات فورية".

- **14 أيلول/سبتمبر:** عُقد اللقاء الأول بين العربي ووفد المعارضة السورية في مقر الجامعة بالقاهرة، وقد أوضح العربي أن وضْع حقوق الإنسان ليس شأنا داخليا فحسب، بل خارجيا أيضاً.
- **15 أيلول/سبتمبر:** رئيس البرلمان العربي علي سالم الدقباسي ينتقد موقف الجامعة العربية من الأزمة السورية، ويؤكد أن المنظمات الدولية الأخرى اتخذت موقفا أكثر حزما من الجامعة.
- **20 أيلول/سبتمبر:** البرلمان العربي يوصي في ختام دورته العادية الثانية بتجميد عضويتها في الجامعة العربية والمنظمات العربية المتخصصة، بموافقة 31 عضوا من أصل 55.
- **16 تشرين الأول/أكتوبر:** مجلس الجامعة العربية يشكل لجنة وزارية برئاسة دولة قطر للعمل على إيجاد حل للأزمة السورية من خلال إجراء الاتصالات اللازمة مع الحكومة السورية وأطراف المعارضة بجميع أطيافها، والبدء بعقد حوار وطني شامل تحت رعاية الجامعة العربية خلال 15 يوما.
- **28 تشرين الأول/أكتوبر:** اللجنة الوزارية العربية تعقد لقاءاً بالرئيس السوري بشّار الأسد، وتُصدر بعد يومين بيانا تعرب فيه عن امتعاضها من إستمرار عمليات القتل.
- **2 تشرين الثاني/نوفمبر:** إجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة يقر خطة عمل تنص على "وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين، الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة، إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، فتْح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء سورية للاطلاع على حقيقة الأوضاع".
- **9 تشرين الثاني/نوفمبر:** الأمين العام للجامعة العربية يدعو وفدا من المعارضة السورية في الداخل للحوار في الجامعة.
- **11 تشرين الثاني/نوفمبر:** العربي يقابل وفدا من المعارضة السورية برئاسة خليل الحاج صالح، والوفد يتقدم بمذكرة للجامعة تؤكد أن النظام السوري استغل تعقيدات الأوضاع العربية والإقليمية وماطل في الإستجابة للمطالب المشروعة للشعب السوري، وفرَّغ كل ما طرح عليه من مبادرات سياسية من مضامينها.
- **12 تشرين الثاني/نوفمبر:** الجامعة العربية تعقد إجتماعا على مستوى وزراء الخارجية العرب، وتقرر تعليق عضوية سورية في الجامعة وتعليق مشاركة

الوفود السورية في إجتماعاتها حتى قيامها بالتزاماتها كاملة، مع فرض عقوبات سياسية وإقتصادية والمطالبة بسحب السفراء العرب من دمشق.

- **14 تشرين الثاني/نوفمبر**: سورية تدعو إلى عقد قمة عربية طارئة لبحث أزمتها، والجامعة ترد بأن عقد القمة يتطلب موافقة 15 دولة عربية.

مراقبون بمهلة 3 أيام وإلاّ.. العقاب

لم يأخذ وزراء الخارجية العرب فترة نقاهة بعد إجتماع القاهرة، وبعد قرار كان بمثابة صاعقة على دولة بحجم سورية، أعدوا العدة لجولة تشاور في الرباط، في يوم الأربعاء 16 تشرين الثاني 2011، على هامش أعمال الدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي – التركي وطبعاً من دون مشاركة سورية.

وقال المجلس الوزاري العربي، في بيان تلاه الشيخ حمد بن جاسم رئيس وزراء قطر وزير الخارجية خلال مؤتمر صحافي مشترك مع العربي في الرباط: وافق مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري في إطار دورته غير العادية على مشروع بروتوكول بشأن مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية.

وتتمثل مهمة هذه البعثة في التحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين. ومنْح مجلس الجامعة الحكومة السورية مهلة ثلاثة أيام من أجل التوقيع على هذا البروتوكول. وبعد التوقيع ووقف جميع أعمال العنف والقتل، يتم إرسال بعثة مراقبي الجامعة فورا. كما وافق المجلس على طلب موجه إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لإتخاذ ما يراه مناسبا نحو تسمية رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، وكذلك القيام بإجراء الاتصالات. اللازمة مع الحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول".

وشدد المجلس على "ضرورة إعلان الحكومة السورية موافقتها على تنفيذ كامل بنود خطة العمل العربية التي اعتمدها المجلس، والتي تنص خاصة على وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان، وإخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة، وفتْح المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية المعنية ووسائل الإعلام العربية والدولية للتنقل بحرية في جميع أنحاء البلاد للإطلاع على حقيقة الأوضاع هناك".

ودعا المجلس إلى "عقد إجتماع للمجلس الإقتصادي والإجتماعي على المستوى الوزاري لتدارس ما يخص الجزء الإقتصادي تنفيذاً للقرار الصادر عن مجلس الجامعة الخاص بمتابعة تطورات الوضع في سورية، ورفْع التوصيات إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في أول إجتماع له".

وطالب المجلس "بالاعتذار رسميا عما صدر من مندوب سورية الدائم تجاه مجلس الجامعة من عبارات نابية وغير دبلوماسية في إجتماع 12 الحالي. وقد قرر إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع". ولم يشر البيان الختامي للوزراء إلى مواصلة تعليق عضوية سورية في الجامعة، لكن مسؤولا في وزارة الخارجية المغربية أكد هذا الأمر.

وعما إذا كان القرار يعني فرض عقوبات إقتصادية على الحكومة السورية إذا لم تستجب خلال مهلة الأيام الثلاثة، قال بن جاسم "إذا لم تكن هناك إجراءات فعالة وفوراً لوقف القتل وإطلاق سراح المعتقلين هناك إجراءات إقتصادية ستتخذ. ما هي هذه الإجراءات؟ الوزراء (أعضاء المجلس الإقتصادي والإجتماعي للجامعة العربية) سيرفعون إلينا اقتراحاتهم، ونحن لن نتبنى أي عقوبات إقتصادية تمس الشعب السوري".

وأوضح العربي أن نص البروتوكول المتعلق بالمراقبين العرب أُرسل قبل دقائق إلى وزير الخارجية السورية وليد المعلّم وأن 16 منظمة عربية معنية بحقوق الإنسان ستشارك في إيفاد مراقبين، سيكون تفويضهم السعي إلى توفير الحماية للمدنيين من خلال الزيارات التي سيقومون بها لـ 16 منطقة (في مختلف أنحاء سورية) حددتها المعارضة السورية بإعتبارها بؤر توتر حادة وعنيفة"، فيما أشار بن جاسم إلى "أن عدد المراقبين سيكون في البداية بين 30 إلى 50 كمقدمة، وهذا يحتاج إلى عدد أكبر من عسكريين ومراقبين، وقد نستعين بالدول الإسلامية والصديقة في هذا الموضوع الموجودة من ضمن البرتوكول".

وعما إذا كان هذا الاقتراح آخر محاولة للعمل الدبلوماسي، قال بن جاسم: "لا أريد أن أتحدث عن فرصة أخيرة للنظام السوري حتى لا يُفهم اننا نوجه إنذارات ولكن اعتقد اننا قاربنا نهاية الطريق، ونأمل من الله ومن اخواننا في سورية أن يتعاونوا معنا لننهي هذه المأساة". وشدد على أن "القتل يجب أن يتوقف" معرباً عن أسفه "لزيادة القتل خلال الأيام الثلاثة الأخيرة". وتابع: "هم (النظام السوري) يقولون لا للتدخل الأجنبي.. فليحلوا الأزمة عربياً؟". وتابع: "الشعب السوري حدد خياراته وهو حر في اختيار حكومته واختيار وضعه نحن لا نتدخل في الشأن السوري بقدر ما نحاول أن نخفف المعاناة والقتل الموجود. هم يقولون لا للتدخل الأجنبي. هذا ليس تدخلا أجنبيا. هذه حلول عربية".

وحول طلب دمشق عقد قمة عربية طارئة، قال "إن هناك اتفاقاً على أن الظروف غير مهيئة لذلك، فأي إجتماع عربي بعد هذا الانقطاع في عقْد القمم وما جرى في العالم العربي مؤخرا يحتاج إلى تهيئة المناخ المناسب، ونحن نعتقد أن المناخ المناسب غير مهيء ولذلك لم يُتفق حسب علمي على عقد قمة عربية".

الإجتماع العربي – التركي

دعا وزراء الخارجية العرب ونظيرهم التركي احمد داود أوغلو الذين شاركوا في الرباط في أعمال الدورة الرابعة لمنتدى التعاون العربي – التركي إلى حل "من دون أي تدخل أجنبي"، وإلى "إجراءات عاجلة لحماية المدنيين".

وشدد المنتدى، في بيان في ختام أعماله،يوم الأربعاء 16 تشرين الأول 2011 على "ضرورة وقف إراقة الدماء وتجنيب المواطنين السوريين المزيد من أعمال العنف والقتل، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات العاجلة لضمان حماية المدنيين". وأكد "أهمية إستقرارها ووحدتها، وضرورة إيجاد حل للأزمة من دون أي تدخل أجنبي". ورحب بقرار مجلس الجامعة بتعليق عضوية سورية. وتَقدَّم المشاركون "بالشكر لتركيا لما تقدمه من حماية مؤقتة للمواطنين السوريين الفارين إلى أراضيها".

وكان وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو قال، في افتتاح المنتدى، إن "النظام السوري قد يواجه العزلة" وخصوصاً في العالم العربي لأنه "لم يف بالوعود التي قطعها على نفسه في الجامعة العربية". وأضاف إن "الثمن الذي ستدفعه الحكومة السورية لأنها لم تف بالوعود التي قطعتها في الجامعة العربية هو العزلة في العالم العربي أيضاً".

وقال الشيخ حمد، خلال افتتاح المنتدى، إن "ما يجري أمر محزن جداً لنا جميعاً، ولا يمكن لنا أن نقبل أن يقتل الناس بالشكل الذي يجري هناك من دون أن نتحرك لوقف نزيف الدم وتجنيب الأشقاء المزيد من العنف والقتل، الأمر الذي دعانا في مجلس الجامعة إلى اتخاذ قرار صعب علينا جميعاً انطلاقاً من مسؤوليتنا في حقن دماء الأشقاء في سورية، وحث الحكومة السورية على القيام بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، حفاظاً على أمنها وإستقرارها، وان يكون غدها أفضل وأرحب وأكثر تسامحا، كما أننا نطلب في الإطار ذاته من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح التوقيع الفوري على المبادرة الخليجية من دون إبطاء".

ورفض وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل، ردا على سؤال لوكالة "اسوشييتد برس"، التعليق على وجود خطط لتدخل عسكري، مشددا على "ضرورة وقف سقوط القتلى والتفكير بالشعب السوري"، فيما شدد نظيره المغربي الطيب الفاسي الفهري على أنه لن يتم بحث موضوع التدخل في الإجتماع الوزاري العربي.

إيران ترى أن الجامعة تسرَّعت بقرار التعليق

وقال وزير الخارجية الإيراني علي اكبر صالحي، لوكالة "ارنا"، إن "الجامعة العربية تسرعت بتعليق عضوية سورية في الجامعة". أضاف: "إن الجامعة العربية تصرفت بشكل يؤدي إلى تعريض أمن المنطقة للخطر، في حين كان عليها أن تعمل علي تسوية الموضوع بحيث لا يؤدي إلى زعزعة الأمن والسلام والإستقرار في المنطقة. أن الحكومة السورية أعلنت، وفي العديد من المناسبات، بأنها مستعدة لتلبية مطالب الشعب السوري وأنها ستجري إصلاحات شاملة في كيفية إدارة البلد، كما وعدت بأن تسمح بتشكيل المزيد من الأحزاب واجراء الإنتخابات البرلمانية والرئيس السوري بشّار الأسد وعد بإعادة النظر في الدستور. لكن البعض يسعى إلى إثارة الأجواء والتوتر في المنطقة، وهذه الدول التي تتصور بأنها خارج دائرة الأزمة، وتنظر اليها من الخارج مخطئة لأن تداعيات الازمة في حال وقوعها ستطال الجميع".

وبحث رئيسا البرلمانين (الإيراني) علي لاريجاني (والكويتي) جاسم الخرافي، في اتصال هاتفي، التطورات في المنطقة وخاصة الأوضاع في سورية.

وأوضح لاريجاني أن "القوى الكبرى بصدد توتير الأجواء وتصعيد الأزمة". وقال إن "القوى العالمية لا ترتاح لنجاح مسيرة الإصلاحات، لذلك تسعى وبطرق شتى للإخلال بمسيرة حل الازمة السورية عبْر الحوار والتشاور. وعلى دول المنطقة أن تستفيد من كل الفرص من أجل حل مشكلات سورية وتنفيذ الإصلاحات في هذا البلد، موضحا أن التي اتخذت هذه الاجراءات لن تساعد على إرساء الأمن والإستقرار في المنطقة.

من جانبه، أوضح الخرافي أن "موقف دولة الكويت قائم على تعزيز الأمن وإرساء الإستقرار في المنطقة وتسوية الأزمة السورية عبْر المساعي الخيرة". وأضاف إن "دولة الكويت تبذل قصارى جهودها لتسوية الأزمة عبر التشاور والحوار".

وقال علي أكبر ولايتي مستشار الشؤون الدولية للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي، "إن سورية بحاجة إلى إصلاحات، وأن إيران وسورية نفسها تؤيدان ذلك، ولكن يجب الالتفات إلى أن ظروفها تختلف عن بقية الدول. سورية كانت على الدوام محور الصمود والمقاومة في مواجهة الصهيونية، وعندما كان المناضلون الفلسطينيون ليس لديهم ملجأ، فإنها كانت ملجأ لهم، كما دعمت حزب الله وحماس".

أردوغان يتوعَّد بعد حرْق علم تركيا ومقتدى الصدر يتقاسم تعاطف مع الطرفين

واصل رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان حملته المفتوحة على النظام السوري بعد توقف استمر حوالى الشهر. واتسمت نبرة أردوغان، في كلمته أمام نواب حزب العدالة والتنمية، بالحدة والانفعال في ما بدا تجييشاً للنفوس التركية دفاعاً عن العلم التركي الذي أحرقه المتظاهرون في اللاذقية، قائلاً: "من هنا أريد أن أقول بشكل واضح لنظام الرئيس بشّار الأسد إن اليد التي كانت تمتد عبر التاريخ وعلى امتداد قرون إلى العلم التركي كانت تنال من دون تردد الجواب المناسب، وهي ستناله". ويتحتم على الأسد الذي ملأ سجونه بالمعتقلين السياسيين أن يعثر على المعتدين على العلم التركي ومعاقبتهم. واستعاد أردوغان عبارات سابقة له بقوله "إن الظلم لا يدوم إلى الأبد، ولا يمكن بناء المستقبل بدماء المظلومين. وفي الحال المعاكسة فإن التاريخ لا يذكر هؤلاء إلا على أنهم زعماء يتغذون بالدم. وأنت يا أسد في هذه اللحظة تمضي قدماً نحو فتح هذه الصفحة. ومن يخنق أنّات المظلومين سوف يدفع الثمن آجلاً أم عاجلاً".

وأعلن أردوغان الذي اتهم الأسد بـ "الكذب" على اللجنة العربية، كما كذب من قبل على تركيا يأسه النهائي من إمكانية أن يلبّي الأسد تطلعات الشعب السوري وأنه لم يعد ينتظر منه شيئاً. وقال "إن النظام في سورية يسير في طريق دقيق وخطير مثل حدّ السكين. نريد جميعاً الآن أن ترجع الإدارة السورية عن حافة الهاوية".

واتهم أردوغان حزب الشعب الجمهوري المعارض باستغلال الأزمة ليس لرؤية حقيقة ما يجري في سورية بل لاستغلالها مادة في السياسة الداخلية التركية.

من جهته، أدان الرئيس التركي عبدالله غول التعرّض للممثليات التركية في سورية. وقال "إنه إذا تكرّرت حادثة إحراق العلم التركي فستكون ردة فعل تركيا مختلفة".

وقال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو وهو في الرباط "أعطينا فرصة أخيرة للنظام السوري لكنهم لم يرغبوا في انتهازها. والآن تريد تركيا عقوبات ذات أثر ترفع الضرر عن الشعب السوري".

إلى ذلك، أعلن وزير الطاقة التركي تانر يلديز إن أنقرة قررت وقف أنشطة التنقيب عن النفط التي تجريها مع سورية، كما هدّدت بقطع الكهرباء التي تمدّها بها.

سفارتا المغرب والإمارات تُهاجم بالحجارة

هاجم سوريون غاضبون من قرار الجامعة العربية تعليق عضوية بلادهم في الجامعة سفارتي دولة الإمارات والمغرب في دمشق بالبيض والحجارة،يوم الأربعاء 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وكتبوا شعارات على جدرانها، وذلك بعد ساعات من دخول قرار الجامعة العربية تعليق عضوية سورية حيز التنفيذ. وقال اثنان من السكان يقيمان قرب المبنى إنه تمّت كتابة "أيها السفلة. أنتم عملاء لإسرائيل". وتقع السفارة في حي أبو رمانة في دمشق.

إلى ذلك، أعلن السفير المغربي في دمشق محمد الخصاصي أن عشرات المتظاهرين هاجموا سفارة المملكة المغربية التي تستضيف في الرباط إجتماعاً وزارياً عربياً مخصصاً لبحث الأزمة السورية.

وقال الخصاصي إن "ما بين 100 و150 شخصاً تظاهروا أمام مبنى السفارة إحتجاجاً على إجتماع الرباط وقاموا بتصرفات غير مسؤولة، كالإعتداء على العلم المغربي وإلقاء الحجارة والبيض على السفارة". وأشار إلى أنه قابل وفداً من المتظاهرين واستمع إلى إحتجاجهم وشرح لهم حيثيات إجتماع الرباط "كما سبق وشرحناها للمسؤولين في وزارة الخارجية السورية". وشدّد أمام المتظاهرين على "إحترام سيادة المملكة ورموزها وبخاصة العلم الوطني"، مؤكداً أن "المملكة لا تقبل أي مزايدة عليها في ما يتعلق بمواقفها العربية والقومية والدولية".

وأكد الخصاصي أن "العلاقات الثنائية بين البلدين جيدة ومستمرة"، لافتاً إلى أن "المملكة عضو في الجامعة العربية وملزمة بالقرارات الصادرة عنها".

وقال الفهري، في مؤتمر صحافي في ختام المنتدى التركي – العربي، "أندد بكل ما يحدث داخل وخارج السفارات في دمشق. إن مرافق السفارة المغربية في دمشق تعرضت لهجوم من العديد من الأشخاص، وهذا لا يسهل التواصل والحوار وحضور السفارات في الوضع الراهن".

وعما إذا كان يعني بهذا أن المغرب سيسحب سفيره في دمشق، قال الفهري "نتمنى أن نبقى، وسأعطيكم جواباً واضحاً بعد إجتماع وزراء الخارجية العرب".

الإخوان المسلمون يقبلون تدخلاً تركياً

قال المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في سورية (أسسها طلاب في ثلاثينيات القرن العشرين، وهي تعرف نفسها بأنها جزء من جماعة الإخوان المسلمين في العالم التي أسسها حسن البنا في مصر عام 1928م. تعرض الإخوان المسلمون مطلع ثمانينيات القرن العشرين لحملات قمع دامية من قبل نظام حزب

البعث أوقعت آلاف القتلى خاصة في مدينة حماة فيما عُرف بمجزرة حماه، وكان أول مراقب لها مصطفى السباعي بين عامي 1945 و1964، وينتشرون في مدن حماة وحمص ودمشق) محمد رياض شقفة، إن الشعب السوري سيقبل تدخلاً عسكرياً تركياً، وليس غربياً، لحمايته من قوات أمن الرئيس السوري بشار الأسد.

وقال شقفة الذي يعيش في المنفى بالسعودية، في مؤتمر صحافي بإسطنبول، يوم الخميس 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بحسب وكالة "رويترز"، إن المجتمع الدولي يجب أن يعزل حكومة الأسد لتشجيع الناس على المضي في سعيهم لإنهاء أكثر من أربعة عقود من حكم عائلة الأسد.

وذكر شقفة أنه إذا رفض نظام الأسد وقف قمعه العنيف، فإنه يمكن الدعوة لتدخل عسكري أجنبي ويفضل أن يكون تركياً لحماية الشعب السوري. أضاف: "لو أن المجتمع الدولي عزل هذا النظام.. لو أنه سحب السفراء وطرد سفراء النظام، سيشعر أنه معزول من كل العالم ثم يتكفل الشعب السوري بإكمال الطريق لإسقاط النظام.. هذا هو المطلوب. وإذا كان المجتمع الدولي يتلكأ في ذلك، فالمطلوب من الدولة التركية كجارة أكثر من الدول الأخرى أن تكون أكثر جدية في معالجة ذلك إذا اضطرت، نتيجة تعنت النظام، إلى حماية جوية.. فالشعب يقبل التدخل التركي ولا يريد تدخلا غربيا".

وذكر شقفة أن أعضاء مجلس المعارضة سيجتمعون مع مسؤولين بريطانيين قريباً. وقال: "خلال أيام سيلتقي وفد من المجلس الوطني السوري برئيس وزراء بريطانيا.. الآن الأمور تتقدم. أبلغونا أنهم سيعترفون قريباً بالمجلس الوطني السوري كممثل للمعارضة السورية وللشعب السوري".

وعبّر شقفة عن إعجابه بالتقدم الذي أحرزته الديمقراطية التركية منذ أن شق حزب "العدالة والتنمية" طريقه إلى السلطة قبل أكثر من عشر سنين بعد أن حقق فوزاً ساحقاً في الإنتخابات. وقال إن جماعة الإخوان المسلمين لن تسعى لفرض دولة دينية في سورية إذا شاركوا في أي حكومة. وقال: "نحن وشعبنا معجبون بالتجربة التركية. إذا وصلنا إلى الحكم، لن نقصي أحداً. سنتعامل مع الجميع وسننشئ قوانين.. تركز على الحرية والعدالة والمساواة. وهذه كلها مأخوذة من مبادئ الدين الإسلامي. نستفيد من تعاليم الدين الإسلامي لإنشاء القوانين وتحقيق الحرية، لكن ليست دولة دينية". وتشرف حكومة "العدالة والتنمية" التي جاء زعماؤها من حزب إسلامي محظور، على فترة من الرخاء الذي لم يسبق له مثيل في تركيا، وأدخلت كذلك إصلاحات قلصت احتمالات حدوث انقلابات عسكرية لازمت تركيا في الماضي، دون اتخاذ أي خطوة صريحة تقلص علمانية الدولة.

وكانت علاقات قوية تربط تركيا، العضو في حلف شمال الأطلسي بالأسد، لكن أنقرة أصبحت ترى أنه لا يمكن الوثوق بالحكومة السورية. ويتجاهل الأسد حتى الآن دعوات متكررة وجهها له رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لوقف العنف وتنفيذ إصلاحات سياسية عاجلة يطالب بها المحتجون.

وتفكر أنقرة في فرض عقوبات اقتصادية تستهدف حكومة الأسد دون أن تضرّ بالشعب السوري، وتعمل مع حكومات عربية لزيادة الضغط على دمشق لوقف الهجمات.

ولجأ الآلاف من السوريين وبينهم ضباط جيش دخلوا في صراع مسلح مع قوات الأسد، إلى تركيا، واجتمعت المعارضة السورية بانتظام في تركيا لتشكيل المجلس الوطني السوري والذي يضم شخصيات من المعارضين في المنفى ونشطاء وأعضاء في جماعة الإخوان المسلمين.

وبعد أن تعرضت بعثات دبلوماسية تركية لهجمات مطلع الأسبوع استضاف وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو ممثلين عن المعارضة السورية على مأدبة عشاء يوم الأحد الماضي.

ونفى مسؤولون أتراك مراراً تكهنات لوسائل إعلام بأن إحدى الخطط الطارئة التي يجري الترتيب لها هي فرض منطقة عازلة داخل الأراضي السورية لحماية المدنيين ولتسهيل الأمر على أفراد الجيش السوري حتى ينشقوا.

ونفى مسؤولون أتراك تقريراً أوردته صحيفة "صباح" المقرَّبة من الحكومة، وجاء فيه أن ممثلين للمعارضة السورية طلبوا من تركيا وضع خطط لفرض منطقة حظر جوي لكيلومترات قليلة داخل الأراضي السورية وتوسيعها شيئاً فشيئاً لتضم مدينة حلب.

وقالت الصحيفة إن تركيا أخبرت المعارضة السورية بأنه يجب تنفيذ ثلاثة شروط؛ وهي أن تكون منطقة الحظر الجوي بتفويض من الأمم المتحدة وأن تبادر جامعة الدول العربية بدعم الأمر، وأن تلعب الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي دور الضامنين.

الصدر مع الأسد ومع الثورة السورية

حذر مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري وميليشيا جيش المهدي في العراق **(الابن الرابع للزعيم الشيعي محمد محمد صادق الصدر والذي اغتيل في فبراير 1999 برفقة اثنين من أبنائه)** يوم الخميس 17 تشرين الثاني 2011 مما سماه فراغ السلطة في سورية. وجاء ذلك في بيان أصدره متضمناً الآتي:

"أحبتي الثوار في سورية الحبيبة والشقيقة والجارة كونوا على يقين بأني مؤمن كل الإيمان بقضيتكم، فأنتم من لكم لا لغيركم تقرير المصير، أدعوكم إلى الالتفات إلى بعض الأمور التي تجعل الفارق كبيراً بينكم وبين بقية الثورات العظيمة في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن". وأضاف الصدر "إن بعض أراضيكم ما زالت محتلة فعليكم تحريرها أو مطالبة الحكومة بتحريرها ولا بد من تحرير الجولان ونحن معكم. إن جاركم العراق ما زال محتلاً، وزج سورية في حروب أهلية لا يتورع عنها الكثيرون، يعني صيرورة لقمة سائغة بفك الأميركي الغاشم. إن سورية تضم فسيفساء رائعة من الكثير من العقائد والأديان والأعراق ليس مثلها مثل تونس أو ليبيا أو حتى مصر والبحرين، وبقاء فراغ السلطة خطر على سورية لسقوطها في هاوية الإرهاب والتشرذم". وبشأن الموقف من الرئيس بشّار الأسد، قال الصدر "إن بشّار الأسد ليس كمثل مَن سقط قبله أو سيسقط كونه معارضاً للوجود الأميركي والإسرائيلي ومواقفه واضحة". وأكد تأييده للمظاهرات السورية قائلاً: "نؤيد مظاهراتكم لإبداء رأيكم لإزالة ما يقع عليكم من حيف من بعض المحسوبين على الحكومة أو غيرهم"، مستدركاً بالقول: "لكن هناك الجموع الغفيرة التي لها رأيها لصالح بقاء الحكومة وهذا يستدعي منكم كشعب أن تتحاوروا وتتركوا الصدام، وهذه نصيحة شخص قد جرب تلك الأمور في العراق".

على الصعيد نفسه أعلن الناطق باسم الحكومة العراقية علي الدباغ قال "إن العراق لن يتخذ خطوات تصعيدية ضد سورية كما أن العراق لن يسحب سفيره من دمشق". أما وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري فأكد من جانبه أن امتناع العراق عن التصويت على عزل سورية لم يكن سهلاً كما يتصوره البعض، مبيناً أن الجامعة اتخذت للمرة الأولى سلسلة إجراءات عقابية ضد دولة مؤسسة فيها.

لكن المعارضة العراقية متمثلة بالتحالف الكردستاني الذي يضم الحزبين الكرديين الرئيسيين (الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني والديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني) والقائمة العراقية بزعامة إياد علاوي طالبت بأن يكون القرار العراقي منسجماً مع الإجماع العربي في معاقبة سورية.

أُخوّة تعاقب أماً عربية

أعدّ العرب عدتهم، وها هي رزمة عقوبات باتت جاهزة، فبعد شقاء وأخذ ورد بات نص العقوبات جاهزاً. أقر وزراء الخارجية العرب، الأحد 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 حزمة من العقوبات تُعتبر الأولى من نوعها منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، وفي ما يأتي نص العقوبات التي استهدفت بشكل رئيسي التعاملات المالية:

1- منْع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في الدول العربية، على أن تقوم اللجنة التنفيذية برئاسة قطر بتحديد أسماء هؤلاء الشخصيات والمسؤولين.
2- وقْف التعامل مع البنك المركزي السوري.
3- وقْف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية، باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري.
4- تجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية.
5- وقف التعاملات المالية مع الجمهورية العربية السورية.
6- وقْف جميع التعاملات مع البنك التجاري السوري.
7- وقْف تمويل أي مبادلات تجارية حكومية من قبل البنوك المركزية العربية مع البنك المركزي السوري.
8- الطلب من البنوك المركزية العربية مراقبة الحوالات المصرفية والاعتمادات التجارية، باستثناء الحوالات المصرفية المرسلة من العمالة السورية في الخارج إلى أسرهم، والحوالات من المواطنين العرب.
9- تجميد تمويل إقامة مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية.
10-فيما يتعلق برحلات الطيران من وإلى سورية تقوم اللجنة الفنية التنفيذية بتقديم تقرير خلال أسبوع من تاريخ صدور هذا القرار إلى اللجنة الوزارية المعنية بالوضع في سورية لتحديد موعد وقف رحلات الطيران من وإلى سورية.
11-تكليف الجهات التالية لمتابعة التنفيذ؛ كل في ما يخصه: الهيئة العربية للطيران المدني وصندوق النقد العربي.
12-أن لا تشمل هذه العقوبات المنظمات العربية والدولية ومراكز الجامعة وموظفيها على الأرض السورية.
13-تشكيل لجنة فنية تنفيذية من كبار المسؤولين والخبراء برئاسة دولة قطر وعضوية كل من الأردن والجزائر والسعودية والسودان وسلطنة عمان ومصر والمغرب والأمانة العامة، تكون مهمتها النظر في الاستثناءات المتعلقة بالأمور الإنسانية التي تؤثر بشكل مباشر على حياة الشعب السوري، وكذلك المتعلقة بالدول العربية المجاورة، كما تقوم أيضاً بوضع قائمة بالسلع الاستراتيجية، وفقاً لمعايير محددة، وتحديد قائمة أسماء كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين المشار إليهم في الفقرة رقم 1 من هذا القرار، وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الجامعة عبْر اللجنة الوزارية العربية المعنية بالوضع في سورية.
14-إبقاء المجلس في حالة انعقاد لمتابعة تطورات الوضع.

مسؤولون سوريون على اللائحة السوداء

قررت لجنة التنسيق العربية الخاصة بالأزمة السورية عقب إجتماع لها في الدوحة مساء يوم السبت 3 كانون الأول 2011 منع 19 شخصية سورية من السفر إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم في البنوك العربية. وهؤلاء الشخصيات هم:

• اللواء ماهر الأسد، قائد الفرقة العسكرية الرابعة (شقيق الرئيس الأسد) • رامي مخلوف، رجل أعمال (ابن خال الرئيس الأسد) • اللواء آصف شوكت • نائب رئيس هيئة الأركان للشؤون الأمنية (صهر الرئيس الأسد) • العماد داود راجحة وزير الدفاع • اللواء محمد إبراهيم الشعار • وزير الداخلية • اللواء عبد الفتاح قدسية • مدير المخابرات العسكرية • اللواء رستم غزالة • رئيس جهاز المخابرات العسكرية • أيمن جابر • عضو اللجنة المركزية لحزب البعث (الحاكم) • محمد جابر، مسؤول أمني • اللواء جميل الحسن، مدير إدارة المخابرات الجوية • اللواء جامع جامع • رئيس قسم المخابرات العسكرية في دير الزور • العقيد حافظ مخلوف • رئيس وحدة المخابرات العامة (ابن خال الرئيس الأسد) • عاطف نجيب • المدير السابق للأمن السياسي في درعا • فيصل كلثوم • محافظ درعا السابق • منذر جميل الأسد • رجل أعمال (ابن عم الرئيس الأسد) • فواز جميل الأسد، مسؤول أمني (ابن عم الرئيس الأسد) • علي مملوك، رئيس الإستخبارات العامة • ذو الهمة شاليش، رئيس الأمن الرئاسي • محمد ديب زيتون، رئيس الأمن السياسي.

جيران.. وعقوبات

(أنقرة، لبنان، بغداد – أربيل الأردن)، الجهات الأربع للجار السوري، منها من تمانع ومنها من يتحفظ ويعارض، وسنقوم برصد بعض المواقف لهذه الدول وكانت صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر الثلاثاء 29 تشرين الثاني 2011 قد أوردته بشكل مفصل ولكن ما يهمنا رصد هذه المواقف بشكل مختصر.

بداية **تركية** وبحماس سابقت العرب عليه قامت بمشاركة الدول العربية تطبيق العقوبات الإقتصادية بالحد الأدنى، بهدف عدم إلحاق أضرر كبيرة بالقطاع التجاري التركي الذي يعتبر سورية سوقاً رئيسية وممراً أساسية له إلى بقية العالم العربي وتتجه إلى قطع آخر العلاقات المالية القائمة بين البلدين عبْر المصارف المركزية، بعد أن أوقفت المصارف الخاصة في البلدين تداولاتهما منذ آب/أغسطس 2011 جراء العقوبات الأوروبية والدولية.

الأردن، ملتزم بالإجماع العربي في ما يتعلق بقضية العقوبات، نافياً أن يكون الأردن قد تحفظ على القرار العربي الخاص بفرض عقوبات إقتصادية على النظام السوري.

لبنان، لن يطبِّق عقوبات جامعة الدول العربية على سورية لأنه لا يوافق عليها ويعتقد أنها قد تضر بلبنان.

العراق، تدفع مصالح العراق التجارية الحكومة إلى التحفظ على قرار جامعة الدول العربية، بفرض عقوبات إقتصادية، في موقف قد لا يخلو أيضاً من الحسابات السياسية، وسط تقارير عن ضغوط إيرانية لدعم نظام الرئيس السوري بشّار الأسد.

أما **أربيل**، فإن حكومة الإقليم ملزمة بموقف بغداد في ما يتعلق بالعقوبات التي فرضتها الجامعة العربية على النظام السوري، مشيرة إلى أن العراق دولة ذات سيادة، وبذلك فهي حرة في إتخاذ المواقف التي تنسجم مع سياستها الخارجية، والعراق دولة فدرالية نحن كإقليم كردستان جزء منها، عليه فنحن ملزمون قانوناً بالإلتزام بمواقف دولة العراق في ما يتعلق بسياستها الخارجية.

غيلغيان.. جابر.. والترز إعلاميون إختارهم النظام

اللقاء الأول كان من نصيب اندرو غيلغيان في مقابلة مع الأسد في 29 تشرين الأول/أكتوبر 2011، كتب غليغان: عندما تذهب لمقابلة زعيم عربي، تتوقع قصور شاسعة وكتائب من الحراس ودوائر من التفتيش الأمني المطول والبروتوكول القاتل.. ولكن رئيس سورية بشّار الأسد يختلف كثيراً.

وأضاف أن الأسد إستقبله في منزل من طابق واحد لم تكن هناك عناصر أمن ظاهرة أو حتى سياج.. الرئيس كان في إستقبالنا.

أما هالة جابر البريطانية من أصل لبناني فقد قابلت الرئيس يوم 20 تشرين الثاني/نوفمبر. قالت جابر إنه كان من الممكن تصوره رجل أعمال شاباً، بل من الصعب التصورأن الشخص المبتسم في البدلة التي إستقبل موظفيه بدفء بينما يحمل حقائبه بنفسه وهو يدخل قصر تشرين يعمل أي شيء آخر، ولكنه هو بشّار الأسد، الرئيس السوري. وأضافت أن الأسد كان يعلم بمرض زوجها وسأل بشكل مهموم عن صحته، وقال لي أن أقوّي إيماني.

وعلى الرغم من تصورات الصحافيين الثلاثة عن الرئيس السوري خلال الأسابيع الماضية، حرص الثلاثة على التأكيد على مواصلة القمع والقتل، حتى وإن لم يقتنع الأسد بتلك التقارير.

دمشق تنسحب من عضوية الإتحاد من أجل المتوسط

إعتبرت دمشق العقوبات السياسية والإقتصادية الأوروبية الأخيرة تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية، مشيرة إلى أن الحكومة السورية قررت تعليق عضويتها في

الإتحاد من أجل المتوسط. وأفاد الناطق بإسم الخارجية السورية جهاد المقدسي، في بيان، إن سلسلة الإجراءات الأوروبية غير مبررة وتستهدف معيشة الشعب السوري وتشكل إنتهاكاً صارخاً للسيادة الوطنية وتدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية السورية، الأمر الذي يتناقض مع روح الإتفاقات الموقَّعة بين الجانب السوري والجانب الأوروبي، وبما يسيء بشكل كبير لروح الشراكة إلتي أرست دعائمها عملية برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط.

نداء عرب من جدة

الالتزام بسيادة ووحدة سورية ورفْضها التدخل العسكري أو الأجنبي لحل الأزمة. هذا باختصار عنوان إجتماع طارىء برئاسة الأمين العام إكمال الدين إحسان أوغلي. عقدتْه منظمة التعاون الإسلامي، في جدة الأربعاء 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. غاب عنه وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل ويشارك فيه وزراء خارجية سورية وليد المعلِّم، وقطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني ومصرعمرو كامل، وتركيا أحمد داود أوغلو، وإيران علي أكبر صالحي وصدرت عن الإجتماع المقرارات الآتية بموافقة الجميع:

- الإستجابة لقرارات جامعة الدول العربية، والتوقف فوراً عن إستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين من أجل تجنب البلاد خطر تدويل الأزمة، مع ما يرافق ذلك من عواقب وخيمة من شأنها أن تهدد الأمن والإستقرار في سورية وبقية بلدان المنطقة.
- حرْص الأمة الإسلامية شعوباً وحكومات على إحترام حقوق الإنسان والحفاظ على أرواح وسلامة المدنيين السوريين جنباً إلى جنب مع صون أمن وسلامة سورية ووحدة أراضيها.
- رفض المنظمة لأي تدخل عسكري أو أجنبي لحل الأزمة، والالتزام بسيادة ووحدة سورية.
- رغبة منظمة التعاون الإسلامي في التعاون والتنسيق مع الجامعة العربية من أجل حل هذه الأزمة وإنهاء الصراع الدموي.
- حث الحكومة السورية على الوفاء بالتزاماتها من خلال القيام بعملية الإصلاح والإستجابة للتطلعات والمطالب المشروعة لأبناء الشعب السوري.
- دعوة كافة الأطراف السورية المعنية إلى نبذ أساليب العنف واللجوء إلى الوسائل السلمية المتمثلة في الحوار والمفاوضات لتسوية الأزمة.
- دعوة إلى التجاوب إيجابياً مع المبادرة العربية وتوقيع بروتوكول (بعثة المراقبين) حقناً للدماء، وتحرير السجناء السياسيين والإسراع في الحوار مع المعارضة

والقوى السياسية والسماح للمنظمات الإنسانية بالدخول للتأكد من تنفيذ جميع بنود البروتوكول ومراقبة إحترام حقوق الإنسان.

- الطلب من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي متابعة الوضع، والتعاون مع الجامعة العربية بغرض الوصول إلى حل ممكن للمشكلة وللصراع الدموي في سورية.

وشدد الأمين العام للمنظمة الإسلامية أوغلي على أن"المنظمة ترغب في حل المشكلة في سورية في إطار سياقها الطبيعي، فسورية دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي التي لا ترحب بتدويل المشكلة وتكرار أي سيناريوهات فاجعة قد تكون قد حدثت في أماكن أخرى من العالم الإسلامي".

وعما إذا كانت المنظمة ستتبنى العقوبات التي فرضتها الجامعة العربية إذا رفضت دمشق البيان، قال أوغلي "إن البيان عبر عن سقف مرتفع جداً كأول إجتماع للجنة التنفيذية للمنظمة"، وكانت لسورية ملاحظات على الوثيقة تم تسجيلها بكل أمانة. لكننا أملنا في أن تتعاون الحكومة السورية مع منظمة التعاون الإسلامي، وأن تستكمل تعاونها مع جامعة الدول العربية لحل هذه المشكلة، لأنه إذا لم تحل هذه المشكلة داخل بيت العائلة الكبير أو البيت الأصغر فستذهب إلى أماكن أخرى".

وكان أوغلي أعلن قبل بدء الإجتماع "أن الأسرة الإسلامية تحاول التقاط الفرصة الأخيرة، ونجدد رفضنا تدويل الأزمة، كما نرفض التدخل الأجنبي، ونؤكد ضرورة إحترام وحدة سورية وسيادتها ونرحب بالجهود الدولية والعربية التي تبذل للتوصل إلى حل".

ودعا أوغلي، الذي بحث مع الشيخ حمد المواضيع المدرجة على جدول أعمال الإجتماع، إلى "توصيات عملية تساهم في التوصل إلى حل توافقي للأزمة". وأضاف: "كان هناك قرار بإرسال وفد رفيع (المستوى) من المنظمة إلى سورية، لكن هذا لم يتم نظراً لانشغال السلطات السورية بمتابعة الموقف على مستوى جامعة الدول العربية".

وتضم اللجنة التنفيذية، السعودية دولة المقر، والسنغال التي ترأس حالياً القمة الإسلامية، ومصر الرئيس المقبل للقمة، وماليزيا الرئيس السابق للقمة وكازاخستان وجيبوتي وطاجكستان إضافة إلى الأمانة العامة للمنظمة. وأكدت المنظمة توجيه الدعوة إلى الدول الأعضاء، وعددها 57، لحضور الإجتماع. والإجتماع مخصص للجنة التنفيذية في المنظمة الإسلامية، لكنه مفتوح العضوية على المستوى الوزاري لبحث الأوضاع.

عنف في كل مكان..

وغليون يستعيد الجولان بالتفاوض

حمص، حماه، درعا، دير الزور، إدلب، تلبّي الدعوة لإضراب عام وهذا من ضمن الوسائل السلمية التي اختارتها المعارضة وصولاً للعصيان المدني.

وبحسب الهيئة العامة، فقد سقط 12 شخصاً معظمهم في حماه وكان الطفل ساري مسعود من ضمن الضحايا وتقول السلطات إن إرهابيين وراء مقتله.

وكتب الناشطون لأجلكم سنضرب اليوم... للأجل كل شهيد أهدى الوطن دمه من أجل الحرية... لأجل كل نفس طاهرة ارتقت للعلياء فداءً للوطن والكرامة.

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة "جورنال وول ستر ايت" ونشرتْها يوم الجمعة 2 كانون الأول 2011 حدد فيها المواقف كالآتي:

- إن قطْع العلاقة الاستثنائية يعني قطْع التحالف الاستراتيجي، العسكري. وأضاف بعد سقوط النظام السوري لن تظل العلاقات مع حزب الله وحماس كما هي الآن.
- ندعو إلى دعْم دولي أقوى للمعارضين بما في ذلك فرْض منطقة حظر جوي.
- هدفنا الرئيسي إيجاد آليات لحماية المدنيين ووقْف آلة القتل. ولقد بات لزاماً اللجوء إلى إجراءات قوة لإجبار النظام على إحترام حقوق الإنسان.
- إن المعارضة ملتزمة إذا وصلت إلى السلطة، إستعادة هضبة الجولان المحتلة عبر التفاوض وليس عبْر الصراع المسلح. سنسعى إلى تطبيع العلاقات مع لبنان، ويجب ألاّ يُستخدم لبنان، كما كان في عهد الأسد، كمنطقة لتصفية حسابات سياسية".

وفي العاصمة البلغارية صوفيا، طلب غليون، بعد لقائه وزير الخارجية نيكولاي ملادينوف، أن تصبح المساعدة الدولية للمحتجين "ملموسة أكثر وجماعية". وقال: "وحده عمل جماعي من المجموعة الدولية قادر على إقناع المافيا السورية التي تتولى السلطة اليوم، بمغادرة البلاد أو التنازل أمام نضال الشعب السوري. المهم اليوم هو أن تصبح هذه المساعدة الدولية ملموسة أكثر فأكثر".

وأشار إلى أنه التقى حديثاً "قائد الجيش السوري الحر" رياض الأسعد. وقال "موقف المجلس الوطني السوري أننا لا نريد حرباً أهلية ولا نريد شن هجمات على الجيش السوري. نريد أن تقتصر تحركات الجنود المنشقين على الدفاع عن أنفسهم وحماية المتظاهرين السلميين، أي تكييف إستراتيجيتهم بإستراتيجية الثورة الديموقراطية السورية. نريد تنظيم جميع العناصر المسلحة في قوة واحدة بحيث نتمكن بعد التحرير من ضبطهم والسيطرة عليهم".

مناورات.. بعد هدوء تحسباً لأي عدوان

بعد هدوء طويل، ومفاوضات طويلة، ثورة حركت القوات البرية والجوية، قامت قوات الأسد بإختبار قدرتها الصاروخية لأي عدوان، إذ وقعت الواقعة وعرب أفسحوا المجال لتدخل دولي على غرار حماقة التدخل الأميركي في العراق، أو حرب إقليمية يدخل فيها الحليف الإيراني لسورية والمتعاون مع الأميركان في العراق.

في إطار خطة التدريب القتالي لعام 2011 أجرت سورية الأحد 4 كانون الأول 2011 مناورات بالذخيرة الحية في ظروف مشابهة لظروف المعركة الحقيقية بهدف إختبار قدرة سلاح الصواريخ وجاهزيته في التصدي لأي عدوان قد يفكر به العدو، حيث أصابت أهدافها بدقة وحققت نتائج نوعية متميزة وأكدت الكفاءة العالية التي يتميز بها رجال صواريخ في إستخدام العتاد الصاروخي الحديث الذي يعد الذراع الطولي لجيشنا العقائدي البطل. **(تصريح مصدر رسمي حول الغاية من المناورات).**

ويبدو أن صواريخ سكود التي تملكها سورية هي التي يمكن أن تحرق الشرق الأوسط وأن تحول المنطقة إلى عشرات من أفغانستان.

السفير الصيني دعوة للحوار ورفض للتدويل

في حوار أجرته صحيفة "الحياة" ونشرته في عددها الصادر يوم الأحد 4 كانون الأول/ديسمبر 2011 مع السفير الصيني في بيروت ووزكسيان أجاب السفير عن مواضيع بدءاً بالمحكمة الدولية الخاصة في لبنان وقرارات الجامعة العربية، وعن مرحلة الربيع العربي و"الفيتو".

- وحول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان أمل ووزكسيان بأن تجري كل الأمور بروحية من النقاش والحوار، لأنه لا ينبغي التسبب بخلاف جديد من خلال المساعي الرامية إلى حل نزاع ما، مشدداً على مبدأ بلاده عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد.
- حول الأزمة السورية قال إن بلاده تشجع جميع الأطراف على الحوار والمضي في الإصلاحات وإيجاد مسار سلمي لحل الأزمة فيها. وأوضح أن الصين استخدمت حق الفيتو سابقاً "لأن قوى الغرب تود تعقيد الأمور فيها ونحن نعارض كل احتمالات التدخل من خارج الجامعة العربية ونؤيد تفعيل الاتفاقات بين سورية والجامعة".
- وحول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان قال "إن المشكلة معقدة للغاية. أمامنا هدف أول، وهو إيجاد المتورطين في إغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، وهو هدف أعتقد أنه يحظى بالإجماع، ولا يمكن الاختلاف عليه. إن هدف

المحكمة واضح، ولا جدال فيه. بل إن الجدل قائم حيال منهجية عملها. يرى البعض أنها تعمل في شكل صائب، في حين ينفي البعض الآخر ذلك. وعندما تبرز تعقيدات من هذا النوع، الأفضل إيجاد تسوية تسمح بالتقدم. لا ينبغي على الإطلاق إشعال فتيل نزاعات جديدة. فإذا تسببنا بخلاف جديد من خلال المساعي الرامية إلى حل نزاع ما، لن يكون الأمر مفيداً أو مؤاتياً لحل النزاع الأساسي. لذا، نأمل بأن تجري كل الأمور في هذه الروحية من النقاش والحوار، والتوصل إلى تسوية".

- حول قرارات الجامعة العربية، ومن ضمنها العقوبات على سورية ثم موقف منظمة التعاون الإسلامي. قال: "تابعنا عن كثب التطورات، ولمسنا بالطبع تدخل الجامعة العربية منذ بعض الوقت في الملف السوري. ولاحظنا في الدرجة الأولى حدوث اتفاق بين الجامعة العربية وسورية. ونعتقد أن الأهم هو تطبيق الاتفاقات، فلا بد من أن يبذل جميع الفاعلين، جهوداً لتفعيل هذه الاتفاقات. والأهم أيضاً حل المشاكل بطريقة مناسبة عبر الحوار ضمن الجامعة العربية بين الدول المنتمية إليها وسورية، ونحن نعارض كل احتمالات التدخل من خارج الجامعة العربية. فلن يأتي بالحل القادر على إنهاء المشكلة، بل قد يزيد الأمور تعقيداً".
- حول توجه الجامعة العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة لطلب المساعدة في تطبيق تلك القرارات، وبدء الحديث مجدداً عن مشروع قرار أوروبي لإدانة أعمال العنف، وهل ستلجأ الصين إلى حق إستعمال "الفيتو" كما سبق وفعلت أم ستمتنع عن التصويت عليه أم ستؤيده قال: "سبق أن صدر إعلانٌ عن رئيس مجلس الأمن منذ شهرين أو ثلاثة، ندّد بالعنف وتلت ذلك محاولة أخرى للمصادقة على قرار لمجلس الأمن يهدف إلى فرض عقوبات، وهنا، لجأت الصين إلى حق الفيتو. ولكن بعد التصويت مباشرةً، شرح ممثلنا الدائم في نيويورك، السبب الذي حضّ الصين على إستخدام الفيتو. ومن الضروري التفرقة بين أمرين، أولهما أننا نريد فعلاً أن تستعيد سورية إستقرارها، من خلال إحراز تقدّم في العملية السياسية وتحقيق الإصلاح، وتلبية مطالب الأطراف كافةً. وهذا موقف واضح وصريح منذ البداية من قِبَل الصين، ولا ينبغي الخلط مع التصويت لمرة ليست الأولى ضد محاولة إصدار قرار، وقرار الفيتو ليس أول تحرك معارض لهذا النوع من المحاولات. ولكن هذه المرة، أراد البريطانيون فرض التصويت، وهذا ما تسبب بإستخدام حق الفيتو. نحن معترضون لأن الأسرة الدولية تقف خلف هذا النوع من التدخل الذي تقدم عليه القوى الغربية، ومن الضروري أن نرى من يقف خلفها وما الذي تمثّله.

- وعما إذا كانت الصين تتوسط بين المعارضة والحكومة قال: "طبعاً. السفارة تؤدي هذا الدور. وأعرف أن زملائي ناشطون في هذا المجال...".

"لا يمكن للصين أن تتوقع النتائج، ولكننا نبذل جهوداً طبعاً للتحاور والالتزام بعملية سياسية لا تكون مهرباً لتجاهل ما يحصل حتى الآن. تهدف العملية السياسية إلى تطبيق الإصلاح، لإستعادة الإستقرار في البلاد ولإتاحة عيش حياة أفضل. وهو امر مشروع تماماً".

بايدن.. في مرحلة ما بعد الأسد

يبدو أن السيد بايدن نائب الرئيس الأميركي بدأ بالحديث عن تفادي حريق أبعد من سورية، ومرحلة ما بعد مرحلة الأسد، ولم يدرك بعد أن النظام السوري ليس الصدامي ولا القذافي فهو حتى الآن لم يتهاوى وهو متماسك، حتى إن الأميركان لم يأخذوا وقتاً للإسترحة من العراق، فقد كانت له جولة بدأها ثمانية أيام في العراق.

ففي مقابلة أجراها مع جو بايدن، نائب الرئيس الأميركي الإثنين 5 كانون الأول 2011 صحافيون رافقوه بالطائرة من إسطنبول إلى أثينا أن إنهيار نظام الأسد لن يثير بالضرورة صراعاً طائفياً إقليمياً أوسع، ويتوقع البعض أن ينشب بين غرب العراق الذي يهيمن عليه السنّة والشيعة في ذلك البلد وفي إيران.

وكان له إجتماع مع أردوغان لمدة ساعتين لم يتناول قضية المنطقة العازلة، بل في شأن الخطوات التالية وجرت مناقشات عامة بشأن ضرورة المشاركة وتوفير بعض المساعدة وربما المساعدة الإقتصادية والإستقرار.

وقال بايدن إن الولايات المتحدة وتركيا قد تختلفان تكتيكياً بشأن العقوبات على إيران، ولكنهما تتقاسمان نفس الهدف الإستراتيجي.

وأضاف أن "الولايات المتحدة ستحافظ على دورها القيادي في المنطقة كلها من العراق إلى إيران إلى الربيع العربي، وإنه أمر منطقي أن ننسق بشكل وثيق بقدر الإمكان مع أصدقائنا وحلفائنا الذين تجمعنا بهم نفس المصالح الإستراتيجية العامة".

بشّار مع والترز.. ونصر الله بين الحشود

في مقابلة على قناة "إيه بي سي نيوز" الأميركية أجرتها معه المحاورة التلفزيونية الشهيرة باربرا والترز يوم الثلاثاء 6 كانون الأول/ديسمبر 2011، أعلن الرئيس بشّار الأسد، أنه لا يريد أن يكون رئيساً لسورية طيلة عمره، وقال: "حينما أشعر أن الدعم الشعبي قد تضاءل، لن أبقى (في السلطة). حتى إذا طلبوا مني ذلك، مشيراً إلى أن السلطات السورية ستواصل عملية الإصلاح، موضحاً أنه ستجري إنتخابات عامة العام

المقبل، لكنه أكد أن الإنتخابات الرئاسية لن تجري قبل العام 2014، مبرراً ذلك بأنه لا يمكن التسرّع بالإنتخابات". وقال: "يستغرق الأمر وقتاً طويلاً، والكثير من النضوج حتى الوصول إلى ديموقراطية كاملة".

ونفى الأسد، أن يكون قد أصدر أوامر بقتل محتجين. وقال: "نحن لا نقتل شعبنا. ليس من حكومة في العالم تقتل شعبها، إلا إذا كانت تحت قيادة شخص مجنون...".

وأقر الأسد بأن بعض أعضاء القوات المسلحة تجاوزوا الحد لكنه قال إنهم عوقبوا على أفعالهم. أضاف: "كل تصرف وحشي كان تصرفاً فردياً وليس مؤسسياً.. هذا هو ما يجب أن تعرفوه. هناك فرق بين أتباع سياسة قمع وارتكاب بعض المسؤولين أخطاء. لم تصدر أوامر للقتل أو ارتكاب أعمال وحشية...".

وقال إن قوات الأمن تابعة للسلطة وليس له شخصياً، مضيفاً: "أنا لا أملكهم. أنا الرئيس، ولا أملك البلاد. ولذا فهي ليست قواتي"، وهو ما سارع المتحدث باسم وزارة الخارجية السورية جهاد مقدسي لتوضيحه. وعندما سألته وولترز هل قامت قواتك، بالمعنى الشخصي وكأنها ميليشيا، بقمع شديد، قال الرئيس: إن هذه ليست قواتي، وقدّم شرحاً صحّح به وصوّب السؤال الموجه وقال "إن هناك قوات في سورية مهامها الدستورية الحفاظ على أمن البلاد وإستقرارها وأنه مسؤول دستورياً عن مهامه كرئيس جمهورية".

وألقى الأسد باللائمة بشأن أعمال العنف على الإرهابيين والمجرمين والمتطرفين الموالين لتنظيم "القاعدة"، مشيراً إلى أن هؤلاء المتطرفين يندسون وسط المتظاهرين السلميين.

وتقدّر الأمم المتحدة أن أكثر من أربعة آلاف شخص قتلوا منذ بدء الإحتجاجات في آذار 2011. ورفض الأسد محصلة القتلى، قائلاً: من قال إن الأمم المتحدة مؤسسة تحظى بمصداقية؟ موضحاً أن "أغلب من قتلوا من أنصار الحكومة وليس العكس". كما تحدّث عن مقتل 1100 جندي وشرطي.

وطرحت وولترز في حديثها مع الأسد حالة حمزة الخطيب الصبي البالغ الـ 13 من العمر الذي تقول المجموعات الحقوقية إنه قُتل في نيسان بعد إطلاق الرصاص عليه وتعرضه للحرق. وردّ الأسد على ما يتردد عن تعذيب أطفال "لأكون صريحاً معك يا باربرا، أنا لا أصدقك". وأضاف: "كل فعل وحشي اقترفه فرد، وليس مؤسسة، هذا ما يجب أن تعرفيه". وتابع: "هناك فرق بين وجود سياسة قمع وبين ارتكاب بعض المسؤولين بعض الأخطاء. هناك فرق كبير...".

وأعلن الأسد أنه "لا يريد أن يتزعم طيلة عمره وحينما أشعر أن الدعم الشعبي قد تضاءل، لن أبقى (في السلطة). حتى إذا طلبوا مني ذلك. لا ينبغي أن أظل في

المنصب إذا لم يكن هناك دعم شعبي" معرباً عن إعتقاده بأنه ما زال يحظى بالدعم. وحول الإصلاح، قال الأسد إنه يطبق إصلاحات وإنه سيتم إجراء إنتخابات نيابية العام المقبل، ولكنه أكد أن الإنتخابات الرئاسية لن تجري قبل العام 2014، مبرراً بأنه لا يمكن التسرّع بالإنتخابات. وقال إن الحكومة تمضي قدماً في الإصلاحات، لكنه أضاف: "لم نقل أبداً إننا بلد ديموقراطي يستغرق الأمر وقتاً طويلاً، والكثير من النضوج حتى الوصول إلى ديموقراطية كاملة...".

وذكر أن الجهود الدولية المتزايدة لفرض عقوبات لن يكون لها أثر يُذكر. وأضاف: "نخضع للعقوبات منذ 30 أو 35 عاماً. هذا ليس امراً جديداً... لسنا منعزلين. هناك أناس يأتون ويذهبون.. هناك تجارة. يوجد كل شيء...".

وعما إذا كان يشعر بالذنب من العنف الذي عصف ببلاده، أوضح الأسد أنه بذل كل ما في وسعه لإنقاذ الناس. وقال: "لا يمكنني أن أشعر بالذنب عندما أبذل قصارى جهدي. تشعر بالأسف على الأرواح التي فقدت. لكن لا تشعر بالذنب عندما لا تقتل الناس. لذلك الأمر لا يتعلق بالذنب...".

مفاجآت نصر الله في ذكرى العاشر من محرم..

سيد المفاجآت

لم يعكس السيد حسن نصر الله هدوء حليفه، فقد أطل يوم العاشر من محرم من بين الحشود بعباءته السوداء متحدياً طائرات العدو فكان الحدث، جمهور اشتاق لسيده فهم من 2006 لم يتسنَّ لهم رؤيته سوى من وراء شاشة عملاقة، فكانت المفاجأة.. أو لربما قد أنستهم المناسبة. معتلياً منبراً وفي جعبته الكثير من الرسائل المشفرة التي أراد أن يرسلها إلى أولئك الذين يتحلقون أمام الشاشات في الغرف المحصنة ما وراء البحار والمحيطات، محاولين فك كل حرف وكلمة وعبارة نطق بها.

الثلاثاء 6 كانون الأول/ديسمبر 2011، أقام حزب الله بمناسبة العاشر من محرم إحتفالاً في ملعب الراية، حيث ألقى نصر الله كلمة من على المنبر لدقائق حيّا عبرها المحتشدين الذين لم يصدقوا الحدث. استعرض نصر الله المشهد العربي من تونس إلى البحرين مروراً بليبيا ومصر، أما في الموضوع السوري، قال السيد حسن نصر الله: "هناك من يريد أن يستعيض عن هزيمته في العراق، وسورية شريكة بإلحاق الهزيمة بالأميركيين في العراق، من يريد أن يعوّض عن هزيمته في العراق ويعوّض عن خسارته الإستراتجية الكبرى – المحتملة جداً، لا يمكنني أن أقول خسارة مئة في المئة ولكن المحتملة جداً في مصر – في تغيير الوضع في سورية، لمصلحة من؟ فلسطين؟ لمصلحة الأمة؟ لا. على كل حال ما أخفى الإنسان من شيء إلا وظهر على فلتات

لسانه وصفحات وجهه، ما يسمّى بـ "المجلس الوطني السوري" الذي تشكّل في إسطنبول، وبعض الدول الغربية والعربية تعتبره ممثلاً شرعياً أو محاوراً شرعياً بإسم الشعب السوري، هذا المجلس له رئيسه اسمه برهان غليون وهو إستاذ جامعي (دكتور)، منذ يومين أو ثلاثة يقول: نحن إذا استطعنا أن نغيّر النظام واستلمنا السلطة في سورية، نريد أن نقطع علاقتنا مع إيران "مفهوم" ونريد أن نقطع علاقتنا مع حركات المقاومة في لبنان وفلسطين وسمّى "حزب الله" وحماس، حسناً، هذه ورقة إعتماد للأميركي والإسرائيلي. حسناً، يا دكتور غليون، ماذا ستفعل بالجولان؟ قال سوف نذهب إلى المجتمع الدولي لنرى ماذا يمكننا أن نفعل، وهذا بعد عشرين أو ثلاثين سنة من المفاوضة لم توصل إلى أي شيء، يتّضح أن ما يطمح إليه هؤلاء هو أن ينهوا علاقة سورية مع حركات المقاومة في المنطقة التي (تشكّل) سورية قوة لها وهي قوة لسورية. ويوجد أسوأ من هذا، أحد القيادات الذي يعتبر نفسه أنه ينتمي إلى تنظيم إسلامي في سورية، ظهر ليقول إنه "إذا نجحنا في تغيير الوضع في سورية، سوف نعبر الحدود اللبنانية ونذهب إلى لبنان لمقاتلة "حزب الله" ومعاقبته وتحجيمه"، عظيم، هذه أوراق إعتماد لمن؟ لأميركا وإسرائيل. هذا الكلام برسم الشعب السوري، أيضاً برسم كل لبناني يقول لك أن تصبر وتنتظر لأنك تقرأ الأمور بشكل خاطئ في سورية. المطلوب في سورية نظام خيانة عربي، المطلوب نظام إستسلام عربي، نظام توقيع عربي على بياض لأميركا وإسرائيل. نحن ندعو إلى الهدوء في سورية، إلى الحوار، إلى السلم، إلى معالجة الأمور بهدوء، وندين العقوبات وندين أي شكل من أشكال الفتنة وأي شكل من أشكال التحريض الطائفي والمذهبي. وأنا طبعاً أبشّر كل هؤلاء الذين يهددون من وراء البحار والمحيطات، أنه قد جاءت من وراء البحار والمحيطات جحافل وقوافل وبواخر وبوارج ودمّرت عند شواطىء بيروت؟"

إنتخابات بلدية

دعت السلطات السورية يوم الأربعاء 7 كانون الأول/ديسمبر 2011، السوريين إلى المشاركة بكثافة في الإنتخابات البلدية التي ستجري يوم 13 كانون الأول 2011، وذلك في الوقت الذي تستمر حملة الإحتجاجات في أنحاء مختلفة من البلاد.

وكتبت صحيفة "البعث" الناطقة بإسم الحزب الحاكم صباح 12 الشهر الجاري: "محطة مهمة وواجب وطني يجب على كل مواطن المشاركة فيها من خلال الإختيار الواعي لمرشحه الذي يجد فيه القدرة على التطوير وتحقيق المصلحة العامة. هذه خطوة مهمة جداً على طريق تعزيز اللامركزية والديمقراطية وتوسيع المشاركة الشعبية، وندعو المواطنين إلى إغتنام هذه الفرصة ليكونوا شركاء في صُنع القرار

وتصويبه وبناء الوطن، من خلال المشاركة الواسعة والمتينة على الوعي والإختيار الصحيح...".

مدفيديف يدعو للصبر..

وحداد سفيراً لدى روسيا

يبدو أن روسيا ما زالت على موقفها، فلغة العرب الإنذارية والتهديد الغربي مرفوضان، وهذا ما بدا جلياً على قول وزير الخارجية الروسية سيرجي لافروف للصحافيين يوم الأربعاء 7 كانون الأول 2011: "إن المبادرة التي أعلنتها الجامعة العربية لحل الأزمة تحتاج إلى صبر ووقت لتؤتي ثمارها. لقد أمضى جميع اللاعبين الخارجيين بضعة أشهر لإقناع الأطراف المتحاربة في اليمن بالاتفاق والتوقيع على خطة سلام مشابهة. هناك حاجة لممارسة القدر نفسه من الصبر والقدر نفسه من المسؤولية في ما يتعلق بخطة الجامعة العربية في سورية. إن روسيا لا تريد أن تصبح مبادرة الجامعة العربية إنذاراً أو ذريعة لتدخل خارجي. نحن نؤيد مبادرة الجامعة التي طُرحت في البداية، لكننا نعارض بشكل قاطع أن تتحول هذه المبادرة إلى إنذار".

وأشار إلى أن المراقبين المزمع إرسالهم إلى سورية "يمكن أن يضموا مراقبين غير عرب إذا كان هذا يناسب دمشق. ويمكن روسيا بوجه خاص أن تفوّض ممثلين عنها لمثل هذه الجموعة إذا أبدت السلطات السورية اهتماماً بالأمر".

وشدد لافروف على أن "روسيا دعت منذ البداية إلى وقْف العنف القادم، من أي جهة كانت"، مشيراً إلى أن العنف لا يأتي من السلطات فقط، "بل ومن الاستفزازيين الذي يزداد عددهم بين المتظاهرين".

وكان لافروف أجرى محادثات مع نظيره التركي أحمد داود أوغلو حذر خلالها من التدخل العسكري في الشؤون السورية.

وشدد لافروف خلال اللقاء على "ضرورة وقف العنف في سورية من قبل كافة أطراف النزاع، وإقامة حوار بين السلطة والمعارضة لإيجاد سبل تطبيع الأوضاع وتحقيق الإصلاحات التي حان وقتها". واتفق الطرفان على "أهمية الاعتماد على قدرات جامعة الدول العربية" لإيجاد حلول للأزمة، حسبما ذكرت الوزارة.

من ناحية أخرى، قال الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف لدى تسلمه أوراق اعتماد السفير السوري الجديد رياض حداد في قصر الكرملين: "إن العلاقة بين شعبيْ روسيا والجمهورية العربية السورية تتسم بالصداقة والتعاطف. ونرى ضرورة أن يقوم السوريون بأنفسهم، من دون تدخل خارجي، بتحقيق الإستقرار في بلادهم، ووقْف العنف وتنظيم حوار وطني شامل فعال...".

معارضات سورية.. ولا مجلس..
وجهود مصرية تُبذل

حول الحوار بين طرفي المعارضة في "المجلس الوطني" و"هيئة التنسيق للتغيير الوطني والديموقراطي"، الدائر في القاهرة قالت صحيفة "السفير" في عددها الصادر يوم الجمعة 9 كانون الأول 2011 إنه حوار طرشان. أضافت: "يدور منذ 20 يوماً في العاصمة المصرية من دون أن يحقق أياً من طلبي الجامعة العربية لإنجاح مبادرتها: توحيد طرفي المعارضة في إطار جديد تحت مسمى "المؤتمر السوري العام" والخروج بورقة عمل سياسي أو برنامج مشترك يمهد لتحديد المرحلة الإنتقالية. ويعد تحقيق هذا المطلب حيوياً بنظر الجامعة لتنفيذ مبادرتها. إذ تربط الجامعة بين المبادرة وبين إشراك المعارضة السورية في بعثات المراقبين على الأرض، وهي مقدمة ضرورية لانتزاع اعتراف من النظام السوري بشرعية المعارضين وبلورة عناصر معارضة للمشاركة في حكومة انتقالية محتملة. والحوار السوري مغلق، حوار طرشان، لأنه يجري في أجواء لا ثقة فيه لطرف بمن جاء يحاور، ويسود شعور لدى ممثلي "التنسيق"، بأن "المجلس الوطني يتعامل معهم وكأنه لا يحتاج إلى هيئتهم لكسب المعركة الدائرة، وأنه يستجيب في حضوره الإجتماعات لضغوط الجامعة العربية لا أكثر".

ويدور حوار الورقة السياسية وشروط الدخول معاً في مؤتمر وطني موحد للمعارضة السورية بين وفدين قادمين من توترين متفاوتين. تفاوت توتر شرعيات الخارج والداخل في كل الثورات: التنسيقيون الذين يستمدون شرعيتهم وقوتهم، باستثناء هيثم مناع، من الداخل وسجونه الطويلة "رجاء الناصر، عبد العزيز الخير، وصالح مسلم محمد، سيف حجازي، ومحمود مرعي" وبين وفد الوطنيين الآتي من الخارج "أحمد رمضان، وسداد العقاد، ومحمد الهاشمي".

قال أحد التنسيقيين إن وفد "الوطني" رفض دعوة "التنسيق" إلى إعتبار "المؤتمر العام السوري"، إطاراً جامعاً للمعارضة. كما رفض دعوة إلى إعتباره مرجعية سياسية لجميع المعارضة السياسية. وقال إن "المجلس" يرى، كما قال ممثلوه في القاهرة، بأنه بات يتمتع بتلك الصفة، لاتساع قاعدته الشعبية وحصوله المتزايد على الاعتراف الدولي.

ويرى "الوطني" أن المؤتمر السوري لن يكون أكثر من لقاء هيئة تشاورية، تجتمع لإقرار ورقة سياسية وتصور للمرحلة الإنتقالية، لكن لا صفة سيادية له كما يطالب التنسيقيون.

ويميل "التنسيق" إلى تكبيل "المجلس الوطني" في إطار موحد ينزع بشكل خاص إلى مراقبة التيار المطالب بالتدخل الخارجي في "المجلس"، والحد من تأثير الإخوان المسلمين في تقرير سياسته، ومنع القطريين من خلفهم من إملاء سياستهم على هذا الجناح الأساسي من المعارضة السورية. ويعتبر التنسيقيون أن الإخوان المسلمين أصبحوا القوة التي تقرر في النهاية ما يجب أن يقوم به المجلس الوطني. فبعد توقف في الحوار لمدة أسبوع اوفد المجلس الوطني "الإسلامي" أحمد رمضان للتفاوض مع التنسيق، (عوضاً عن جبر الشوفي وأنس العبدة من إعلان دمشق)، الذي ينعته بأنه الرئيس الفعلي للمجلس الوطني.

وتقدَّم التنسيق بورقة تقترح تشكيل لجنة تحضيرية من ثلاثة أعضاء من هيئة التنسيق وثلاثة أعضاء من المجلس الوطني وثلاثة أعضاء من الحراك الشعبي وممثل عن المجلس الوطني الكردي وممثل عن النشاط النقابي وثلاثة ممثلين عن الشخصيات العامة. مهمة هذه اللجنة التحضيرية الإعداد لمؤتمر سوري عام يتحدد أعضاؤه بين 120 و140 عضواً، على أن يكون توزيع الأعضاء بالطريقة التالية:

- هيئة التنسيق الوطنية 35 عضواً.
- المجلس الوطني السوري 35 عضواً.
- الحراك الشعبي 20 عضواً.
- الأحزاب والشخصيات الكردية 10 أعضاء (رقم مرتبط بالمستجدات التنظيمية الكردية).
- الشخصيات الوطنية العامة 20 عضواً.

يعتمد المؤتمر الآليات التي يجدها مناسبة لإدماج مزيد من القوى والشخصيات التي يمكن أن تبرز في سياق الحراك والثورة والحركة الإجتماعية المدنية.

وتكون مهمة المؤتمر إقرار أوراق أساسية تتناول:

1- تقييم الوضع الراهن والبرنامج السياسي المشترك.

2- رسم معالم الفترة الإنتقالية.

3- إقرار المبادئ الدستورية الأساسية لنص مؤسس وجامع لبناء دولة المواطنة والقانون، بنظام ديموقراطي برلماني تعددي وتداولي، يكرس سورية ديموقراطية مدنية تعددية ذات سيادة.

يختار المؤتمر هيئة رئاسية تتألف من 25 شخصاً، تكون لها الصفة التمثيلية، ويناط بها قيادة المهمات التنفيذية المتعلقة بالفترة الإنتقالية وفق ما يقرره المؤتمر.

يشكل المؤتمر بهذا المعنى مجلساً تأسيسياً، ويمكنه الاستعانة بخبراء في المهمات الدستورية والإدارية والدبلوماسية المناطة به. وهو ينطلق من مبدأ الديموقراطية التوافقية حرصاً على وحدة مكوناته ووحدة الأداء والنضال في الفترة الإنتقالية.

وكان المجلس الوطني قد عبّر مراراً عن أنه لا حاجة لتوحيد المعارضة، بل إنه لا ضرر من تنوع المعارضة. وقد صرح بذلك أكثر من مرة رئيسه برهان غليون، محدداً السقف الأعلى لأي تقارب مع هيئة التنسيق، وهو سقف يبقى بعيداً عن طموحات الهيئة، التي تسعى إلى الدخول في المؤتمر السوري المشترك مع المجلس الوطني، للتعامل معه نداً لند. إذ ترى قيادة المجلس أن تأثير هيئة التنسيق في الحراك الشعبي ضئيل أكثر من أي وقت مضى، وهي قناعة يعززها انضمام المزيد من المعارضين إلى صفوفها، وآخرهم وليد البني في أمانتها العامة، وهيثم المالح في مكتبها التنفيذي، وهي خطوة رمزية كبيرة من قبل أحد مؤسسي مؤتمر إسطنبول المعارض. كما أن دخوله المكتب التنفيذي، يجعل من الإسلاميين القوة الرئيسة في المكتب التنفيذي الذي بات يضم 3 إسلاميين من بين 8 أعضاء. (**إنتهت تغطية جريدة "السفير" للإجتماع**)

سحابة سوداء فوق حمص تمهيداً لحملة وحشية

تصاعد الدخان الأسود يوم الخميس 8 كانون الأول 2011 فوق منطقة حمص، فالنفط السوري هذه المرة هو المستهدف، فقد إتهم ناشطون قوات الأمن السورية بتفجير خط لنقل النفط الخام تابع للشركة السورية لنقل النفط، عند منطقة السلطانية، شمال غربي مصفاة حمص، والهدف من هذه العملية هو التمهيد لقيام بعملية عسكرية حاسمة في حمص. ولفتوا إلى أن تعزيزات عسكرية كبيرة يتم حشدها في محيط مدينة حمص، وقيام خندق حفر شمال غربي المدينة.

وفي بيان صادر عن المركز الإعلامي لدعم الثوار فإن خطة الثورة ترتكز على نقطتين:

النقطة الأولى: إشعال فتيل الإقتتال الطائفي في حمص.

النقطة الثانية: فتح هامش للحراك الشعبي السلمي في بقية المدن السورية، وتخفيض مستوى العنف، وتخفيض معدل القتل إلى حده الأدنى. وأن خطة النظام تتضمن إستقدام لجنة المراقبين العربية ضمن شروطه ليظهر لهم وللعالم الصورة بأن الاقتتال في حمص هو الاقتتال الطائفي وبما يبرر الوحشية والعنف، وأن الحراك الشعبي السلمي يتم التعامل معه من دون عنف شديد.

فيما حمّل النظام المسؤولية للإرهابيين.

إضراب الكرامة يسبق العصيان المدني

عنونت صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم السبت 10 كانون الأول 2011 في صفحتها الأولى: **المعارضة السورية تطلق عجلة العصيان المدني.. والنظام**

يحشد حول حمص. الجمعة 9 كانون الأول 2011، موعد مع جمعة إضراب الكرامـــة، فقد دعت قوى الحراك الثوري، لإعلان إلتزامهم بالإضراب المفتوح الذي تمَّ التوافـــق على إنطلاقه الأحد 11 كانون الأول 2011 على أن يستمر نحو الشهر تقريبـــاً لينتهـــي بعصيان مدني. وقد تبنى المجلس الدعوة إلى المشاركة في الإضراب العام الذي دعت إليه قوى الحراك الثوري في الحادي عشر فـــي ديســـمبر الحـــالي، والـــذي ســـيكون تصاعدياً، ويتوّج بعصيان مدني شامل يؤكد رفض السوريين جميعاً للنظـــام الـــدموي ومقاطعتهم له على كل الأصعدة.

رسائل تستبعد فشل الحوار

رسائل تتواصل، وفرص تتواصل. فبعد رسالة وليد المعلّم إلى نبيـــل العربـــي، المتضمنة قبول البعثة بشروط بشرط وقف العقوبات، تسلمت سورية رسمياً رسالة من العربي تتضمن إستفسارات جديدة طرحها العربي بناء على طلب الدول العربية، تتعلق برسالة المعلم يوم الأحد 4 كانون الأول 2011، ولكنها رسالة لا تمثـــل رداً بـــالمعنى السياسي على موافقة التوقيع على بروتوكول التعاون بقدر ما تشكل إستمراراً لعمليـــة الإستيضاح المتبادلة بين الطرفين.

وفي ظل إقتراب موعد إنعقاد القمة العربية الدورية قال وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري في مؤتمر صحافي مشترك مع الأمين العام للجامعة نبيل العربي، "إن الأمر يتعلق بسورية الآن، والكرة في ملعبها" إن الأمر يعود إلـــيهم، إذا أرادوا وقـــف العقوبات الاقتصادية فعليهم أن يوقّعوا "على بروتوكول المراقبين. يمكـــنهم أن يـــأتوا ويوقّعوا في أي وقت، وربما بعد 24 ساعة من ذلك ســـيكون المراقبـــون هنـــاك". إن "العنف مستمر وكل يوم يموت أناس، لكن السؤال عما إذا كان ما يجري عبارة عـــن حرب أهلية لا يمكن طرحه هنا".

وقال العربي "إن سورية أرسلت ما يشير إلى قبولها المبادرة من حيـــث المبـــدأ، لكنها اشترطت إلغاء جميع العقوبات الاقتصادية التي كانت الجامعة قد أصدرتْها فـــي وقت سابق". وأضاف "أن الحكومة السورية أرسلت قبول التوقيع علـــى البروتوكـــول. والبروتوكول هنا هو الإطار القانوني لبعثة ومهام وفد الجامعة العربيـــة الـــذي مـــن المفروض أن يذهب إلى سورية ويشاهد بنفسه ما يجري على الأرض".

وأضاف العربي "إن السوريين طالبوا بإعتبار جميع القرارات التي أصدرتها الجامعة العربية لاغية بمجرد التوقيع على هذا الموضوع". ولم يحـــدد العربـــي موقـــف الجامعـــة بخصوص المطلب السوري، لكنه أشار إلى أن الجامعة العربية عرضت هـــذا الموضـــوع على مجلس وزراء الخارجية العرب "لأنه الجهة التي أصدرت هذه القرارات".

ولم يفصح العربي عما إذا كانت الجامعة تضع موعداً نهائياً لتسلم الرد السوري بشكل رسمي، لكنه شدد على أنه إذا كان السوريون يسعون إلى رفْع العقوبات عنهم فإن عليهم قبول المبادرة "بأسرع وقت ممكن". وتوقَّع أن يكون هناك "إجتماع قريب" لمجلس وزراء الخارجية العرب لإتخاذ موقف بشأن الرد السوري. وأشار إلى أن الرد السوري تضمَّن مقترحاً وصفه بأنه غير جوهري، ويدعو إلى أن يكون التوقيع على مبادرة الجامعة في دمشق وليس في مقر الجامعة العربية.

وقال زيباري، من جهته "إن الحكومة العراقية أبدت مؤخراً رغبتها في الانفتاح على المعارضة السورية أيضاً، هذا في سبيل دعم الجهود ودعم مبادرة الجامعة".

العراق.. يقدم أفكاراً

يقوم وزير الخارجية العراقية هوشيار زيباري بزيارة لدمشق خلال أيام، في مهمة قال دبلوماسيون إنها تستهدف "سد الفجوة" الموجودة حالياً بين الجامعة العربية وسورية، بعد أن منحت الأولى تفويضاً كاملاً للجانب العراقي، وذلك قبل إجتماعين للجنة الوزارية العربية الخاصة بالأزمة السورية والمجلس الوزاري العربي في القاهرة لبحث الرد السوري على بروتوكول المراقبين.

وكان رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي طرح "وجهة نظره النقدية الخاصة" حول ما يجري والطريقة التي تعاطت اللجنة الوزارية العربية معها، خلال الزيارة التي قام بها الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي إلى بغداد، ولا سيما عبر سياسة "لا وقت للتفكير، لا آذان صاغية" تجاه العاصمة السورية، ناهيك عن الاستياء العراقي من "الوصاية التركية" على الإجتماعات الوزارية العربية، وهو ما يعكس "وجهة نظر" أكثر من دولة عربية كما إقليمية عبّر عنها العراق وفقاً لتقديرات دبلوماسية.

وقالت المصادر إن العراق طلب "دوراً" وبالتالي "تفويضا" يراعي ما جرى بين الطرفين، كما "يأخذ بالإعتبار الهواجس السورية تجاه السيادة، وأن العربي الذي قبل الطلب أجرى استشارة عربية، قبل أن يجيب بالإيجاب لاحقاً، على الرغم من رفض بعض دول الخليج، وعلى رأسها قطر، منْح وقت إضافي للتحاور مع السلطة في دمشق". وكرر العربي أمام دعاة "إعلان فشل المبادرة" ما سمعه من وزيريْ خارجية مصر والجزائر كما من المالكي عن ضرورة "إستثمار كل الفرص لمنع التدويل في الموضوع السوري".

وعلى هذا الأساس بدأ الجانب العراقي العمل على "أفكار" لم تتضح أبعادها بخصوص الاتفاق المزمع بين الجامعة العربية وسورية، على أن يتم بحث هذه الأفكار

مع دمشق خلال الزيارة المزمعة آخر الأسبوع الحالي، على أمل التوصل إلى اتفاق يتوج بإجتماع القاهرة الوزاري السبت 17 كانون الأول 2011. ويرى مراقبون أن دخول بغداد على خط الأزمة، يجب أن يوضع في إطاره الإقليمي والدولي وليس عبْر النظر للعراق كدولة جوار، عِلْماً أن العراق أكد رفضه تطبيق العقوبات العربية على دمشق، وعلى رأسها العقوبات الإقتصادية.

وقال مراقبون إن الأفكار العراقية تعتمد التركيز على جوانب المبادرة العربية ككل، وليس فقط على بروتوكول المراقبين، بحيث يكون الحوار خطوة ملحّة بين المعارضة والسلطة في وقت قصير بعد التوقيع على البروتوكول>

عُنْف جميع الأطراف... مشروع قرار روسي

فاجأت روسيا (يوم الخميس 15 كانون الأول 2011)، أعضاء مجلس الأمن الدولي، بمشروع قرار، وهي التي لم تميز فيه بين الجلاد الكل ضحية، والعنف يشمل جميع الأطراف، وروسيا تترأس مجلس الأمن لشهر كانون الأول وجاءت مفاجأتها، وفيما تلوح في الأفق مبادرة عراقية تتحضر، وتأجيل إجتماع وزراء الخارجية المقرر عقده (يوم السبت 17 كانون الأول 2011)، ونقْل إجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بالأزمة السورية إلى الدوحة في حين كان المعارضون يُعدون عدتهم للتظاهر يوم الجمعة للتظاهر تحت شعار الجامعة العربية تقتلنا.

قدَّم مندوب روسيا لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين، إلى أعضاء المجلس مشروع قرار يهدف إلى خفْض العنف. ويدين النص أعمال العنف في سورية من قبل جميع الأطراف، ومن ضمنه الإستخدام المفرط للقوة من قبل السلطات السورية، لكنه لا يشير إلى عقوبات، معتبراً أن هذا الأمرغير مثمر. أضاف: ما فعلْته البعثة الروسية كان تحديث مسودة مشروع القرار الروسي – الصيني الخاص بسورية. اقترحنا نسخة جديدة تأخذ في الإعتبار تطورات الأشهر الماضية، وتدعم النص السابق في ما يخص الحاجة إلى وقْف العنف والحفاظ على حقوف الإنسان وتسريع الإصلاحات، وبشكل خاص توجيه رسالة قوية إلى الجامعة العربية مفادها أننا نشجعها على مواصلة جهودها والعمل مع حكومة سورية وتنفيذ خطة نشر المراقبين...".

ردود الفعل على المبادرة الروسية:

سورية: وصف المندوب السوري بشّار الجعفري مسودة القرار الروسي بأنها خطوة في الإتجاه الصحيح.

فرنسا وألمانيا: يجب حظر الأسلحة وإعتماد لغة أقوى فيه، معربتين عن أملهما في التفاوض مع موسكو من أجل تقوية مشروع القرار.

وقال مندوب فرنسا جيرارارو، في بيان: أعتقد أن الحدث اليوم، هو يوم عظيم، لأن روسيا قررت أخيراً الخروج عن جمودها وتقديم قرار عن سورية.

وأضاف: إن النص الذي قدّم إلينا يحتاج بالطبع إلى الكثيرمن التعديلات لأنه غير موزون. إلاّ أنه سيكون أساساً نتفاوض عليه.

الولايات المتحدة: على لسان وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون التي قالت إن مشروع القرار بنصه الحالي يتضمن عناصر لا نستطيع دعمها، مشيرة إلى وضع قوات الأمن السورية والمعارضة على قدم المساواة من حيث المسؤولية عن العنف، إلاّ أنها أضافت: سنقوم بدرس مشروع القرار بدقة... ونأمل أن نتمكن من العمل مع الروس.

سورية عسكرياً... ليست ليبيا أخرى؟

أوردت صحيفة "السفير اللبنانية"، في عددها الصادر (يوم الجمعة 16 كانون الأول 2011)، تحقيقاً يتضمن إجراء مقارنة عسكرية سورية – ليبية:

عدد السكان سورية: 22 مليون ليبيا: 6.5 ملايين

– **المساحة** سورية: 185180 كلم^2 ليبيا: 1.759.540 كلم^2

– **الكثافة السكانية** سورية: 110 كلم^2 ليبيا: 4 كلم^2

– **عناصر الخدمة الفعلية** سورية: 295000 ليبيا: 76000

– **عناصر الاحتياط** سورية: 314000 ليبيا: 40000

– **عناصر الجيش** سورية 220000 ليبيا: 25000

– **دبابات القتال** سورية: 4950 ليبيا: 800

– **عربات مدرعة** سورية: 2450 ليبيا: 1000

– **حاملات جنود** سورية: 1500 ليبيا: 945

– **المدفعية** سورية: 3440 ليبيا: 2421

– **صواريخ مضادة للدبابات سورية:** 2600 ليبيا: 3000

– **مضادات دفاع جوي** سورية: 4184 ليبيا: 424

– **العناصر البحرية** سورية: 5000 ليبيا 8000

– **سفن حربية ضخمة** سورية2 ليبيا: 2

– **سفن حربية صغيرة** سورية: 22 ليبيا: 16

– **السفن الناشرة للألغام البحرية سورية:** 7 ليبيا: 4

- **القوات الجوية** سورية: 40000 ليبيا: 18000
- **الطائرات المقاتلة** سورية: 555 ليبيا: 394
- **صواريخ أرض جو** سورية: ليبيا: 216

أما أوراقها:

- تعتد على حلفائها الإقليميين، إيران وحركة حماس وحـزب الله، للتخفيف من الضغوط الغربية التي تثقلها، وذلك بإمكانية توجيه الأزمة نحو إسرائيل.
- يتكئ نظام الأسد أيضاً على تحالفه مع بعض الجماعات الفلسطينية، وتحديداً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة.
- قد تسعى لإستخدام الورقة الكردية ضد تركيا، وهذ ما قد يأتي بردّ تركي عسكري لا يمكن التنبؤ بنتائجه.
- قد يلجأ النظام السوري لصواريخه البالستية ضد إسرائيل وخصومه الإقليميين.

معارضو المجلس العسكري في تونس

وخطة من 4 نقاط

وفي إطار سعي "المجلس الوطني السوري" لكسب المزيد من التأييد الخارجي، تضمَّن الإعلان عن خطة المؤتمر الأول والذي تمَّ عقده يوميْ السبت والأحد (17-2011/12/18) في تونس النقاط الأربع الآتية:

1- إقامة منطقة عازلة لإيواء المدنيين السوريين وخالية من وجود الآلة العسكرية لنظام الرئيس بشّار الأسد.

2- طلب تركيز بعثة دولية للمراقبة تكون مهمتها الأساسية متابعة وضع حقوق الإنسان والتنبيه لكل تجاوزات القوات الأمنية السورية.

3- خطة عمل مستقبلية لمرحلة ما بعد الأسد سيعرضها المجلس على أنظار الجامعة العربية، ودعوة جامعة الدول العربية للتكفل بتقديم ضمانات لنظام الأسد لخروجه آمناً من السلطة.

4- عدم طلب التدخل العسكري والإكتفاء بطلب حماية للمدنيين.



المحور الثالث

المبادرة العربية
المقموعة بـ "الفيتو"

فتوى قرضاوية ونصيحة روسية
وبعثة مراقبين عربية بدل التدويل

أفتى رئيس "الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين" الشيخ يوسف القرضاوي بأن دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قادة دول مجلس التعاون الخليجي إلى الإتحاد "فريضة يفرضها الدين، وضرورة يحتمها الواقع"، ودعا الرئيس السوري بشّار الأسد إلى "الرحيل"، وحضّ "الإسلاميين والليبراليين والقوى الوطنية على العمل معاً لبناء الأوطان"، منوهاً بالتجربة الديموقراطية في تونس، حيث "اجتمع الإسلاميون والليبراليون والعلمانيون" في مؤسسات منتخَبة.

ووصف القرضاوي محمد بن عبد الوهاب، في خطبة الجمعة 23 كانون الأول 2011 في المسجد الذي يحمل اسم الإمام الراحل الذي افتتحه أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بأنه "مجدد الجزيرة العربية"، وقال إن دعوة العاهل السعودي إلى الإتحاد تمثل "منطق العصر والإسلام والقرآن".

وأضاف: "نحن مع خادم الحرمين، نشكره ونؤيده حفظه الله، وندعو أبناء الخليج إلى أن يتعاونوا معه، وهي دعوة ليست كدعوة (رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي) الذي يريد أن يبيع العراق لسورية بخمسة بلايين دولار، وعندما لم يجد من يتعاون معه داخل العراق وفي أميركا أراد أن يلعب لعبة التضحية بأهل السنّة ليصبح وحده الحاكم الواحد، وأراد أن يذهب (يطيح) بنائب الرئيس السنّي طارق الهاشمي".

وتابع: "لا نريد الطائفية الممقوتة، نحن مع سورية الشعب لا الحُكْم، إن لعبة المالكي سخيفة، وقد خرج الأميركيون ليلعب بالبلايين وهو جعل المذهب فوق الإسلام، والطائفة فوق الأمة"، مؤكداً أن "الطغاة يرتكبون الموبقات ويعذبون شعوبهم، ويسقط نساء وأطفال وشيوخ كما في سورية العزيزة الحبيبة... الإسلام انتصر في المغرب ومصر، وسينتصر في ليبيا واليمن وسورية... إن حزب البعث انتهى".

وفيما ندد بـ "المجازر الوحشية"، قال "يا بشَّار (الرئيس السوري بشَّار الأسد) حكمت أكثر مما يحكم الناس، أتريد حُكماً إلى الأبد، اترك الشعب ليختار بنفسه فالشعوب هي الباقية والحكام زائلون".

دمشق تلبي النصيحة الروسية..

المقداد وحلي يوقعان والمعلم يعلن

وقّعت سورية (يوم الإثنين 19 كانون الأول 2011) بروتوكول نشْر المراقبين العرب على أراضيها، بناء على نصيحة من موسكو التي يبدو أنها تولّت رعاية التوصل إلى تسوية للأزمة تشمل في مراحل لاحقة فتْح حوار بين السلطة والمعارضة، وتوفير شبكة أمان لدمشق مع الجامعة العربية التي كان بعض أعضائها يسعون إلى التدويل، ومع مجلس الأمن الدولي الذي لا يزال بعض أعضائه يدفعون في اتجاه تصعيد الأزمة بدل احتوائها.

وجاء التوقيع في القاهرة ليحرج المعارضة التي كان مجلسها الوطني منعقداً في تونس وخرج رئيسه ليشكك بنيات السلطة ويدعو إلى إرسال قوات ردع عربية في موقف يوحي بأن المعارضين كانوا خارج سياق التفاوض حول البروتوكول وما زالوا خارج التقدير لمعنى توقيعه وتنفيذه الذي يبدو أنه سيبدأ خلال الساعات القليلة المقبلة. وقد سبقتْه ضربة قاسية وجهتها القوات السورية إلى العسكريين المنشقين في منطقة جبل الزاوية الشمالية، وأدت حسب أرقام المعارضة إلى مقتل 72 منهم، فضلاً عن نحو 13 منشقاً آخرين سقطوا في بقية الأنحاء السورية.

ومن المرتقب أن يزور مساعد الأمين العام للجامعة العربية المصري سمير سيف اليزل دمشق لإعداد آلية العمل بين الحكومة السورية والجامعة العربية بهدف تنسيق عمل المراقبين، الذين سيبدأون بالتوافد إلى سورية خلال 72 ساعة وفقاً لما ذكره الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، ويتوقع أن يتراوح عددهم بين 30 و50 في المرحلة الأولى سيحملون معهم معداتهم كما ستترافقهم عناصر حماية خاصة، إضافة إلى سلطات الأمن السورية.

التوقيع

ووقع البروتوكول في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة عن الحكومة السورية نائب وزير الخارجية فيصل المقداد، وعن الجامعة العربية نائب الأمين العام أحمد بن حلي، بحضور الأمين العام نبيل العربي، الذي اعتبر أن التوقيع "لا يعني تعليق العقوبات فوراً"، مشيراً إلى أنه تم تأجيل إجتماع وزراء الخارجية العرب.

وجاء الإعلان الأول عن التوقيع على لسان وزير الخارجية السورية وليد المعلّم الذي أكد في مؤتمر صحافي في دمشق أنه لم يكن ليمر لو لم تستجب الجامعة للتعديلات المتعلقة بـ "السيادة السورية".

وذكر المعلم أن "صديقا مشتركا" بين الجامعة وسورية هو الذي ذلّل العقبات بين الطرفين، في إشارة إلى الخبير القانوني المصري علي الغنيت الذي زار دمشق قبل أسبوع وقدَّم استشارته للطرفين حول الصياغة القانونية للبروتوكول.

وشدد المعلم على أن "نيات بعض الدول العربية باتجاه التدويل باتت واضحة" بعد المؤتمر الصحافي عقب إجتماع وزراء اللجنة العربية بشأن سورية في الدوحة، وذلك في إشارة إلى قطر التي تعتبرها دمشق حاملة "لواء التدويل في الجامعة". وقال، في إشارة لافتة، إن التدويل سيجري سواء قبل التوقيع أو بعده، مضيفاً "لكنْ في مجلس الأمن، هناك أطراف دولية يمكن أن نتحاور معها، أما العرب فيريدون تدويل الأزمة السورية، إن لم يكن الآن فبعد أسابيع".

وبدأ المعلم حديثه سريعاً بالقول إن سورية وقَّعت منذ دقائق على البروتوكول. وأشاد بنبيل العربي قائلاً "لمسنا منه الحرص على سيادتنا الوطنية والحرص على تنسيق عمل بعثة الجامعة العربية مع الحكومة السورية"، مؤكداً أنه "لو لم تدخل اقتراحاتنا على البروتوكول ما كنا وقعنا مهما كانت الظروف، ولأننا نريد حلاً سياسياً وأن ينتهي الوضع بمشاركة الجامعة العربية، لذلك أقول إن توقيع البروتوكول هو بداية تعاون بيننا وبين جامعة الدول العربية وسنرحب ببعثة المراقبين التابعين للجامعة".

ورداً على سؤال حول ما إذا كانت سورية تسعى لكسب الوقت عبْر "إغراق" البعثة بالتفاصيل، رد المعلم مازحاً "إذا كنا سنغرق البعثة بالتفاصيل فعليهم أن يتعلموا السباحة"، ليضيف أن "مدة البروتوكول شهر قابلة للتمديد شهراً آخر. وسنتعامل بحِرَفية وموضوعية مع هذه البعثة العربية".

وفي رده عما إن كان العربي سيلتزم بما صرح به من رفْع العقوبات بمجرد التوقيع، قال المعلم: "هم فرضوا العقوبات وبالتالي الأمر متروك لهم إن كانوا حريصين على الشعب السوري". وأُضاف في وقت لاحق "إن الجانب السوري بحث هذه النقطة ولم يجد إستجابة، ولا نريد أن نستجدي أحداً وإن ظنوا أن العقوبات ستؤثر على صمود الشعب فهم واهمون، ولن نطلب ذلك بعد الآن".

وبشأن التأخير الذي حصل للتوقيع، قال المعلم "إن اللجنة الوزارية وافقت في وقت سابق على كل التعديلات عدا إضافة كلمة وأن المسألة هي ليست مسألة كلمة، وما يهمني النيات وإذا لم يوقع البروتوكول ولم توافقوا على إضافة الكلمة فإن الوضع سيصبح خطيراً. قلت سأوضح شكوكي وهي أننا إذا لم نوقع على البروتوكول الآن فسنذهب إلى مجلس الأمن وإذا وقعنا على البروتوكول فسنذهب إلى مجلس الأمن في الحالة الأخرى فالأمر سيان، لذلك أرفض إضافة أي كلمة لأن ما يهمني هو النيات

التي خلف الكلمة، وبعد ساعات اتصل العربي وقال: هل الرفض قرار نهائي فقلت له نهائي، وعلى إثرها صدر بيان اللجنة الوزارية العربية وكان بالفعل بياناً سيئاً لأنه لا يستند إلى وقائع حقيقية وينظر للأمور من طرف واحد، وعقب ذلك البيان عُقد مؤتمر صحافي باسم اللجنة الوزارية في الدوحة وهذا المؤتمر حمل في طياته تهديداً وتبريراً ومغالطة. لو كانوا جادين ولا يريدون إضاعة الوقت لسمعوا باقتراحنا بإيفاد بعثة قانونية تدرس معنا نقاط القلق، هم لم يفعلوا ذلك إلاَّ مؤخراً. وبمبادرة مشكورة من الأمين العام، وأدخلْنا التعديلات المطلوبة واستغرق هذا الجهد يومين فقط". وأشار إلى أنه "في مجلس الأمن هناك أطراف دولية يمكن أن نتحاور معها، أما العرب فيريدون تدويل الأزمة السورية إن لم يكن الآن فبعد أسابيع".

وحول الكيفية التي يحمي فيها البروتوكول السيادة الوطنية، أوضح المعلم "أن السيادة تُحمى من خلال نص البروتوكول، ومن خلال المستند القانوني، وهو المادة الأولى من خطة العمل العربية التي اتفق عليها في الدوحة". نحن ملتزمون بهذه الخطة، والمادة الثامنة من ميثاق الجامعة تحفظ الأنظمة القائمة وتمنع الدول من التدخل بشؤونها، ونحن هنا نتحدث عن جماعات إرهابية مسلحة في مواجهة قوى الأمن وسيُسمح بدخول الإعلاميين على أن يخدموا مهنتهم".

أضاف "نرحب بكل جهد عربي مخلص يسهم في حل الأزمة وسيرى المراقبون بأم أعينهم أن هناك جماعات إرهابية مسلحة تعيث خراباً وفساداً وتقتل الناس. تقارير بعثة الجامعة العربية سترسل في آن معاً إلى الأمين العام للجامعة ولنا، وسنناقشها قبل أي تصرُّف آخر حسب البروتوكول ووفق التعديل السوري". وأعلن أن "بعثة المراقبين ستكون بحماية الدولة السورية وهي حرة في تحركاتها، وأن التنسيق مع الحكومة السورية سيكون عبْر لجنة وطنية ستشكل لتكون صلة الوصل بين البعثة العربية والحكومة السورية". وقال إن مراقبي الجامعة العربية "سيكونون بحماية الدولة... لديهم حرية الحركة وفي الأماكن التي يرغبون بها. فقط نقول لهم إن هذه المنطقة آمنة أو غير آمنة وهم يقررون. نحن حريصون على إنهاء الوضع الحالي، ولكن لا أستطيع تحديد فترة زمنية، نحن نريد أن نخرج من هذه الأزمة ببناء سورية آمنة كي تكون نموذجاً للديموقراطية والتعددية. ولذلك قلت إننا نريد حلاً سياسياً لهذا الوضع، وعندي يقين بأننا سنخرج بصورة أفضل لبناء سورية الحديثة، ويجب أن ننتقل من مرحلة الشكوك إلى مرحلة اليقين، والقيادة لا يمكن إلاَّ أن تكون مع الشعب السوري وهي تتخذ القرار الذي يرعى مصلحة الشعب ويصونها".

وعن التفاصيل التي تستند إليها الرؤية السورية للحل السياسي، قال المعلم: "الحل السياسي يقوم على الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، وهو مفتوح لمشاركة كل

فصيل وطني يحرص على بلده وعلى بناء مستقبله ولا يلبِّي أجندات خارجية، وهناك مسعى للإسراع في ذلك، لكن هناك فصائل من المعارضة خارج سورية ترفض هذا الحوار".

وحول الموقف من تركيا، أوضح وزير الخارجية أنه "لا اتصالات رسمية بيننا وبين تركيا، والسبب هو سياسة حزب العدالة والتنمية التي تنظر إلى الوضع بعين واحدة، وقد أوصلتهم لإتخاذ عقوبات واحتضان مجموعات لا تنوي الخير لسورية، وما فرضناه من إجراءات اقتصادية كان رداً على العقوبات التركية، وأعتقد أنها حالة مؤقتة. نحن حريصون كل الحرص على الشعب التركي الجار والشقيق، وتهمنا مصالح الشعب وعندما يقرر حزب العدالة والتنمية إعادة النظر في موقفه سيكون لذلك شأن آخر"، إن "اتفاق أضنة ما زال سارياً، والسبب أننا نحرص على كل قطرة دم من الشعب، وعلينا أن ندافع عن شعبنا".

وحول التنسيق مع روسيا، أعلن المعلم أن "التنسيق يتم يومياً، إما عبْر السفير أو من خلال اتصالات هاتفية، وليس هناك أي تغيير في الموقف الروسي وموقفها واضح وكانوا ينصحون بالتوقيع ونحن لبينا هذه النصيحة".

البروتوكول

وبحسب معلومات أفادت بها جريدة "السفير" في عددها الصادر (يوم الثلاثاء 20 كانون الأول 2011)، أن أحد كبار مسؤولي جامعة الدول العربية سيقوم بزيارة دمشق خلال يومين للاتفاق مع الجانب السوري على آلية التنسيق بين الجانبين، كما التمهيد لدخول أول قسم من المراقبين. ويُعتبر البروتوكول، وفقاً لنصه، نافذاً منذ اللحظة التي وُقِّع بها، ما يفسح المجال لعمل المراقبين حتى 19 كانون الثاني 2012.

وستضم البعثة خبراء مدنيين وعسكريين من مرشحي الدول العربية والمنظمات العربية المرتبطة بحقوق الإنسان، وسيتركز عملها على "التحقق من تنفيذ الحكومة السورية بنود خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية وتوفير حماية المواطنين السوريين العزل". وينص البروتوكول على احتمال "حاجة" الجامعة العربية للاستعانة "بالخبرات الفنية والمراقبين من الدول العربية والإسلامية والصديقة لتنفيذ المهام الموكلة للبعثة".

وتقوم البعثة برصد الحالة السورية عبْر "المراقبة والرصد لمدى التنفيذ الكامل لوقف جميع أعمال العنف ومن أي مصدر كان في المدن والأحياء السكنية السورية"، و"التأكد من عدم تعرض أجهزة الأمن السورية فضلاً عما يسمى "عصابات الشبيحة" للتظاهرات السلمية"، وذلك وفقاً للنص الرسمي، كما "التأكد من الإفراج عن المعتقلين

بسبب الأحداث الراهنة"، و"من سحب وإخلاء جميع المظاهر المسلحة من المدن والأحياء السكنية التي شهدت أو تشهد تظاهرات وحركات الإحتجاج".

كما يطالب البروتوكول الحكومة السورية بمنح رخص الإعتماد لوسائل الإعلام العربية والدولية ومنحها حرية التنقل من دون التعرض لها، كما منح "البعثة حرية الاتصال والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية ومع المسؤولين الحكوميين، ومع من تراه مناسباً من الأفراد والشخصيات وعائلات المتضررين من الأحداث الراهنة ويمنح "البعثة حرية كاملة في الحركة، وحرية إجراء ما تراه مناسبا من زيارات واتصالات ذات صلة بالمسائل المتعلقة بمهامها وإطار وأساليب عملها المتعلقة بتوفير الحماية للمواطنين عبْر التنسيق مع الحكومة السورية".

ويذكّر البروتوكول الحكومة السورية بتعهداتها تجاه البعثة والمتمثلة "بتقديم كل التسهيلات والسماح بدخول المعدات الفنية اللازمة لإنجاح مهمة البعثة، وتوفير مقارّ لها في العاصمة السورية وفي المواقع الأخرى التي تقررها البعثة"، وأيضاً "تأمين سبل التحرك الآمن لجميع أعضاء البعثة في جميع أنحاء سورية في الوقت الذي تحدده البعثة، وذلك بالتنسيق مع الحكومة السورية"، كما تعمل "على توفير الحرية الكاملة للبعثة في زيارة السجون والمعتقلات ومراكز الشرطة والمستشفيات في الوقت الذي تحدده البعثة وبالتنسيق مع الحكومة السورية". كما تتمتع البعثة "بحرية إجراء اللقاءات والإجتماعات اللازمة للبعثة لأداء مهامها"، وتتعهد الحكومة من جانبها "بعدم معاقبة أي شخص أو الضغط عليه بأي شكل من الأشكال وأفراد أسرته بسبب اتصاله مع البعثة أو تقديم شهادات أو معلومات لها".

واتفق الجانبان السوري والعربي على أن تقدم التقارير، وفقاً لما ذكره المعلم، بشكل متوازٍ لكل من الأمين العام لجامعة الدول العربية والمعلم، وقد طلب الأخير وفقاً لمصادر دبلوماسية عربية من العربي المساهمة في حل الأزمة السورية وإتخاذ إجراءات لوقف التحريض الإعلامي الخارجي عبْر الفضائيات العربية وتشجيع دول الجوار (لسورية) للتعاون معها من أجل وقْف تهريب السلاح والمسلحين وضبط الحدود.

بيان العربي بعد التوقيع

بعد توقيع المقداد وبن حلي البروتوكول في القاهرة، أوضح نبيل العربي أن "توقيع دمشق على البروتوكول المتعلق ببعثة الجامعة العربية لا يعني تعليق العقوبات فوراً"، لأن ذلك يحتاج إلى عقْد إجتماع لمجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري"، مشيراً إلى أن "إجتماع المجلس الذي كان مقرراً عقده الأربعاء قد تأجل إلى

وقت آخر". وأوضح أن "البروتوكول ليس نهاية المطاف، ولكنه آلية للذهاب للتحقق من تنفيذ المبادرة العربية التي سبق أن وافقت دمشق عليها".

وحول إدخال تعديلات على البروتوكول، قال العربي "كانت هناك بعض التعديلات في بعض الكلمات، مثل كلمة المدنيين التي تحولت إلى مواطنين عزل". وأكد أن "المهم في أي اتفاق هو التنفيذ وحُسْن النيات من جميع الأطراف". أضاف "سيكون هناك وفد يتوجه إلى سورية خلال يومين أو ثلاثة، برئاسة مساعد الأمين العام للجامعة العربية السفير سمير سيف اليزل، وسيضم متخصصين في حقوق الإنسان والشؤون المالية والإدارية لبحث الأمور اللوجستية والمالية والإدارية". كما أن بعثة المراقبين العرب ستضم ممثلين للمنظمات العربية ولمنظمات غير حكومية وللدول العربية وستضم كل مجموعة من البعثة ستضم 10 أفراد أو أكثر، وستذهب إلى أماكن مختلفة"، موضحاً أن "العدد الحالي المقترَح هو 100 فرد، ولكن هذا العدد ليس نهائياً، ومدة البروتوكول شهر قابلة للتجديد وسيسري إعتباراً من اليوم. وستقدّم المعارضة ستقدم خلال أيام بعض الأفكار حول الإجتماع المنتظر لكل أطياف المعارضة في الجامعة العربية لوضع تصورهم، ثم يتم دعوة الحكومة السورية ليقرر الشعب السوري في نهاية الأمر سبل تحقيق الإصلاح".

دعم روسي وإيراني للتوقيع

وقالت وزارة الخارجية الروسية، في بيان: "تعتقد أن الوثيقة الموقعة في القاهرة تتيح الفرصة لتوفير السلامة للشعب السوري وإستقرار الوضع في البلاد عن طريق آلية للرقابة المستقلة"، مشددة على "ضرورة اغتنام هذه الفرصة". وأشارت إلى أن "موسكو كانت تؤيد منذ البداية مبادرة جامعة الدول العربية للمساعدة على حل الأزمة الداخلية في سورية".

وفي طهران، أعلن مساعد وزير الخارجية حسين أمير عبدالله، لقناة "العالم"، أن "موقف إيران الرسمي حول سورية والمبادرة العربية هو الموافقة والقبول بكل ما يراه (الرئيس) بشّار الأسد مقبولاً. من الممكن دراسة إدخال بعض التعديلات على الخطة غير أن كثيراً من وجهات النظر الإيرانية أخذت في الإعتبار في الاتفاق".

وطالبت فرنسا بأن يتمكن المراقبون العرب من القيام "بمهمتهم على الأرض في أسرع وقت". وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية برنار فاليرو: "في اليومين الماضيين، سقط 30 قتيلاً والأمر ملح". ويشكّل إرسال مراقبين أحد عناصر خطة قدّمتها الجامعة العربية وتجاهلتها دمشق حتى الآن وبالنسبة لفرنسا فإن الأسد فقد كل شرعية".

وتبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدين "انتهاكات حقوق الإنسان في سورية"، مطالباً بوقف فوري "للعنف" وتطبيق مبادرة الجامعة العربية "من دون تأخير". وتم تبني القرار بموافقة أكثرية 133 دولة ورفض 11 وامتناع 43 عن التصويت. ووصف السفير السوري لدى الأمم المتحدة بشّار الجعفري القرار بأنه مؤامرة "شيطانية" ضد بلاده.

طليعة المراقبين في سورية

على وقْع الحملة العسكرية الواسعة التي تشنها القوات السورية في إدلب، وسقوط عدد قياسي من القتلى (100 منشق و14 نظامي)، ومناورات جوية وبحرية لإختبار جاهزيتها في التصدي لأي إعتداء "استنادا لخطة التدريب العملياتي للعام 2011 نفذت القوى الجوية والدفاع الجوي بياناً عملياً بالذخيرة الحية، شاركت فيه تشكيلات من سلاح الطيران المقاتل، والمقاتل القاذف ومروحيات الدعم الناري وتشكيلات الدفاع الجوي بمختلف أنواعها، بهدف اختبار القدرة القتالية لسلاح الطيران ووسائط الدفاع الجوي وجاهزيتها في التصدي لأي إعتداء يستهدف أرض الوطن وحرمة أجوائه".

وأضافت: "أظهرت التشكيلات المشاركة في البيان مستوى عالياً من التنسيق والتعاون في ظروف شبيهة بظروف المعركة الحقيقية، حيث أظهر رجال دفاعنا الجوي خبرة متميزة وقدرة نوعية على إستثمار السلاح الحديث والمتطور في كشْف الأهداف المعادية وملاحقتها والتعامل معها برمايات صاروخية حقيقية وتدميرها. وتضمن البيان عملية إنزال جوي ناجحة لعناصر القوات الخاصة أظهرت المستوى النوعي في التدريب والقدرة على تنفيذ المهام في مختلف الظروف. وقد أثنى وزير الدفاع العماد داود عبدالله راجحة على أداء رجال سلاحنا الجوي ودفاعاتنا الجوية، مؤكداً جاهزية قواتنا المسلحة الدائمة للدفاع عن حدود الوطن والذود عن حياضه براً وبحراً وجواً".

وأشارت الوكالة إلى أن القوات البحرية نفذت، بحضور رئيس هيئة الأركان العماد فهد جاسم الفريج، "مشروعاً عملياتياً تكتيكياً بالذخيرة الحية شاركت فيه الصواريخ البحرية والساحلية في ظروف مشابهة لظروف الأعمال القتالية الحقيقية، وتمكنت من إصابة الأهداف البحرية المعادية المفترضة بدقة تعكس المستوى العالي للتدريب القتالي والكفاءة التي يتمتع بها رجال بحريتنا في إستخدام السلاح البحري الحديث والمتطور، وقدرة قواتنا البحرية على ردع أي عدوان وفي مختلف الظروف".

وأعلن نبيل العربي أن الدول الخليجية وافقت على إرسال 60 مراقباً، ليصبح العدد الإجمالي نحو 150 حتى الآن. وأضاف أن المراقبين يتوقعون أن تتاح لهم حرية التحرك والاتصال بما في ذلك دخول السجون والمستشفيات في أنحاء البلاد.

وأكد العربي أن العقوبات العربية ستبقى سارية المفعول إلى أن يقدّم المراقبون تقييمهم في تقارير يومية وأسبوعية سيتم الإطلاع عليها، لكنها لن تفحصها، موضحاً أن هذه الإجراءات "تبناها إجتماع للوزراء العرب وهو الجهة التي لها سلطة إنهاء العقوبات".

وأوضح أن الجامعة رفضت طلبات سورية في وقت سابق بإدخال تعديلات كان من شأنها أن تغير جوهر المهمة، موضحاً أن تعديلات حصلت عليها في وقت لاحق لا تمسّ الجوهر. وقال: "حاولوا تصويرها على أنها شهدت تعديلات كبيرة.. لن أعلق على هذا، وبمجرد أن ضمنت الجامعة العربية أن طبيعة المهمة لن تتأثر لن تغيِّر كلمة هنا أو هناك شيئاً". وأشار إلى أن نائب وزير الخارجية السورية فيصل المقداد أكد له، لدى توقيع البروتوكول، أنها سحبت الوحدات العسكرية من أغلب المناطق السكنية وستسحب الباقين قبل وصول المراقبين.

وأفاد بيان أصدرته الأمانة العامة بأن الفريق الأولي سيضم مراقبين أمنيين وقانونيين وإداريين وخبراء، كما يُتوقع أن يليه فريق من الخبراء في حقوق الإنسان. كما أشار البيان إلى أنه تمت الموافقة على تسمية الفريق أول ركن محمد أحمد مصطفى الدابي من جمهورية السودان رئيساً لبعثة مراقبي الجامعة العربية. والدابي شخصية عسكرية ودبلوماسية سودانية وعمل منسقاً بين الحكومة السودانية وقوات الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي العاملة في دارفور.

ترحيب وشكوك

ورحب مجلس الجامعة العربية على مستوى المندوبين الدائمين، في ختام إجتماعه الطارئ في القاهرة، "بتوقيع سورية والجامعة على بروتوكول بعثة مراقبي الجامعة إلى دمشق". وأكد في بيان، "الأهمية القصوى لالتزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل لبنود البروتوكول من أجل تحقيق الهدف المتمثل في توفير الحماية للمواطنين السوريين العزل، وإنجاح خطة العمل العربية في إطار الحفاظ على أمنها ووحدتها وتجنيبها التدخلات الخارجية".

وقال سفير قطر لدى مصر صالح عبدالله البوعينين، الذي ترأس إجتماع المندوبين "إن هناك حرصاً عربياً على إنجاح المبادرة العربية والحفاظ على وحدة وإستقرار سورية أرضاً وشعباً، بإعتبارها من الدول المؤسسة للجامعة العربية".

مناورات سورية

وذكرت وكالة الأنباء السورية (سانا)، أن الرئيس بشّار الأسد أصدر قانوناً يقضي "بأن يعاقب بالإعدام من وزع كميات من الأسلحة أو ساهم في توزيعها بقصد ارتكاب أعمال إرهابية"، على أن "يعاقب الشريك والمتدخل" بالإعدام أيضاً.

ورحّب وزيرا خارجية روسيا سيرغي لافروف والصين يانغ جيتشي بالاتفاق بين السلطات السورية وجامعة الدول العربية على نشر مراقبين. وأكدا وحدة الموقف تأييداً لتسوية الوضع في سورية على أساس مبادرة الجامعة العربية من دون تدخّل خارجي".

وأعربت الخارجية الأميركية عن شكوكها في صدق سورية في وعدها بالسماح بدخول المراقبين. وقالت المتحدثة باسم الوزارة "إن النظام السوري أعطى وعوداً عديدة ثم خلفها... لذلك لسنا مهتمين حقاً بالتوقيع على قصاصة ورق بقدر ما نريد خطوات لتنفيذ الالتزامات التي قطعوها".

دمشق تستقبل المراقبين بإنفجارين

في ساعات صباح يوم الجمعة 23 كانون الأول 2011 هز دمشق إنفجاران وقعا في حي كفرسوسة، بالتزامن مع بدء مهمة المراقبين العرب في سورية، خلقا حالة من الذهول خصوصاً أنهما حدثا في أحد مراكز العاصمة، وكان يمكن لأعداد الضحايا والجرحى والتي بلغت 44 قتيلاً، و166 جريحاً وفق مصدر رسمي، أن تكون أضعاف الرقم لو كانت في يوم عادي.

ولقد أوردت وكالة (سانا) الرسمية نبأ الإنفجارين بالقول:

إن "عمليتين إرهابيتين نفذهما انتحاريان بسيارتين مفخختين أصابتا إدارة أمن الدولة وأحد الأفرع الأمنية في دمشق. وأن التحقيقات الأولية تشير إلى أن العمليتين الإرهابيتين من أعمال تنظيم القاعدة".

وتابع الخبر أن مقدمة "بعثة مراقبي الجامعة العربية (برئاسة مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية سمير سيف اليزل وحضور نائب وزير الخارجية السورية فيصل المقداد) زارت موقعيْ العمليتين الإرهابيتين واطلعت على آثارهما الفظيعة".

وجاء الهجومان غداة وصول طلائع بعثة المراقبين العرب برئاسة المسؤول في الجامعة العربية سمير سيف اليزل لتسوية المسائل اللوجستية والتنظيمية تمهيداً لوصول بين 30 و50 مراقباً عربياً الإثنين 26 كانون الأول 2011.

ردود على الإنفجار

أدان اليزل الانفجارين، وأبدى أسفه للضحايا، لكنه رفض الإجابة عن سؤال عما إن كان هذا يغير من قناعة الجامعة العربية بوجود مجموعات مسلحة. وأضاف "إن المهمة بدأت بمحادثات مع السلطات ويُفترض أن تلتقي البعثة اليوم وزير الخارجية السورية وليد المعلِّم، وأن عمل البعثة سيتم بشكل عادي وكامل".

وقال المقداد، امام مقر الإستخبارات، "إن الإرهاب أراد منذ اليوم الأول لعمل الجامعة أن يكون دموياً ومأساوياً، لكن شعب سورية سيواجه آلة القتل المدعومة أوروبياً وأميركياً ومن بعض الأطراف العربية". أضاف: "اليوم بعد وصول المراقبين هذه هدية الإرهاب الأولى، إرهاب وقتْل وقاعدة. الإرهابيون مسؤولون عن مقتل أبناء سورية الأبرياء. سنقوم بتسهيل عمل مراقبي الجامعة العربية إلى أقصى حد. هذه هي هوية الإرهاب كي يظهر للعالم ما تعانيه سورية من أعمال إرهابية".

وعن احتمال اتهام السلطات السورية من قِبَل معارضين بالوقوف وراء الانفجار، قال المقداد: "هؤلاء مجرمون ومن سيقول ذلك سيكون مجرماً وسيكون داعماً أساسياً للإرهاب والقتل".

ولم يستبعد مدير الإستخبارات العسكرية في ريف دمشق العميد رستم غزالة حدوث تفجيرات أخرى. وقال "إن الهجومين اثبات على تدخُّل خارجي، وسنحارب هذا المشروع حتى آخر قطرة من دمنا".

واختلفت الرواية بين فرد وآخر، حيث تحدث شهود وجرحى لوسائل الإعلام أن قائد إحدى السيارات حاول القفز منها قبل تفجيرها، فيما جرى الحديث عن سيارة ثالثة تواجدت في موقع الحادث وضمت بداخلها امرأة، وقد تفحم مَن كان فيها بطبيعة الحال. وتحدث البعض الآخر عن سيارة سوداء وآخر عن شاحنة مغلقة بيضاء اللون.

المجلس الوطني يدين النظام بالتفجير

إتهم المجلس الوطني السوري المعارض نظام الرئيس بشّار الأسد بتدبير الهجومين اللذين استهدفا مقرات أمنية وأوقعا بحسب السلطات السورية 40 قتيلاً وعشرات الجرحى. وجاء في **بيان** صادر عن المجلس ما يأتي:

"إن النظام السوري وحده يتحمل المسؤولية المباشرة عن التفجيرين الإرهابيين مع أجهزته الأمنية الدموية التي أرادت أن توجه رسالة تحذير للمراقبين (العرب) بعدم الإقتراب من المقرات الأمنية، وأخرى للعالم بأن النظام يواجه خطراً خارجياً وليس ثورة شعبية تطالب بالحرية والكرامة. إن التفجيرين حدثا في وقت متقارب، تزامناً مع بدء وصول المراقبين العرب للكشف عن جرائم النظام وعمليات القتل التي يقوم بها بحق المدنيين والمتظاهرين السلميين. وهؤلاء الشهداء الذين سقطوا اليوم هم جزء من ثمن الحرية الذي يدفعه السوريون للتخلص من نظام الإستبداد والجريمة، وسيحاسب الذي ارتكبوا تلك الأعمال أمام العدالة، ولن يجدي النظام نفعاً أي محاولة للتعمية عن جرائمه.

كما اتهم المجلس الوطني النظام السوري بنقل آلاف المعتقلين إلى مقرات عسكرية محصنة، وتحذير الأطباء والعاملين في المشافي من الإدلاء بأي تصريحات

للمراقبين العرب، ومحاولة إخفاء أي آثار تدل على حدوث عمليات قتل أو تعذيب أو مقابر جماعية يتم فيها إخفاء الذين يتم قتلهم على أيدي زبانية النظام.

كما اتهم النظام بالتخطيط لإرتكاب مزيد من عمليات التفجير بهدف إشاعة أجواء من الرعب والفوضى. ومنع المراقبين العرب من الوصول إلى الحقائق التي باتت معروفة لدى الرأي العام السوري وفي العالم أجمع.

حمص تستقبل المراقبين بـ 70 ألف متظاهر

وصلت بعثة المراقبين يوم الثلاثاء 27 كانون الأول 2011، إلى مدينة حمص وذلك بمثابة الإختبار الأول للحل العربي، والتي ما زالت تعيش تحت الحصار، ولكن إستقبلتهم على طريقتها بمظاهرة حاشدة ضمت نحو 70 ألف متظاهر مطالبين بـ حماية دولية، بادرتهم السلطة بسحب الدبابات وناقلات الجنود من حي باب عمرو، وبعد مرور اليوم الأول لعمل البعثة بسلام فيما أعلن رئيس البعثة الفريق السوداني محمد أحمد مصطفى الدابي وهو في طريق عودته إلى دمشق من حمص أنه لمس تعاوناً من كل الأطراف، مشيراً إلى أن مراقبين بقوا في المدينة لمتابعة عملهم، بعد أن قضوا نهارهم فيه. أضاف: "غادرتُ حمص الآن إلى دمشق لإرتباطي بإجتماعات، لكن فريق المراقبين سيبيت الليلة في حمص وأنا سأعود غداً (الأربعاء 28 كانون الأول) إلى المدينة، اليوم (الثلاثاء) كان جيد جداً ووجدنا تجاوباً من الأطراف كافة...".

رئيس غرفة العمليات الخاصة بعمل المراقبين العرب في سورية السفير عدنان عيسى الخضير، قال في القاهرة، إن بعثة المراقبين باشرت عملها في حمص وأنها تقوم بواجبها، كما هو متفق عليه في البروتوكول الموقع بين جامعة الدول العربية والحكومة السورية.

وحول الأماكن التي من المفترَض أن يزورها فريق البعثة قال الخضير: "إن المتواجدين في الميدان قادرون على تحديد وجهتهم، وتحكم عملهم وثيقة البروتوكول الموقعة مع الحكومة السورية والتنسيق مع رئيس البعثة. ونأمل أن تتعاون السلطات السورية مع فريق المراقبين، وأن البعثة سترسل لنا تقارير دورية عن عملها في المناطق التي تزورها، والغرفة بدورها ترفعها للأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي...".

وتتكون البعثة من جنسيات متعددة، يتصدرها المصريون بعشرة مراقبين، يليهم كل من المغرب والجزائر وموريتانيا بسبعة لكل منهم، وستة مراقبين من العراق وأربعة من تونس وثلاثة من السعودية واثنان من السودان ومراقب واحد من كل من الأردن واليمن ودولة الإمارات وجيبوتي. وبين المراقبين خبراء عسكريون

ودبلوماسيون وناشطو حقوق إنسان. وقد أبلغ لبنان أمانة الجامعة رفضه المشاركة في مهمة المراقبة تطلّب تحضيراً أكثر دقة، مشيرة إلى أن "المؤتمر سيكون نوعياً ونقطة تحول في عمل الحزب". وكانت القيادة القطرية أعلنت إنتهاءها من وضع "دستور جديد" للبعث سيناقش خلال المؤتمر تحت عنوان "المنهاج الفكري والسياسي لحزب البعث".

وأعلن نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي أن "قطر طلبت تأجيل إجتماع وزراء الخارجية العرب حول الأوضاع في سورية إلى 7 شباط بدلاً من الخامس من الشهر نفسه واستضافته في الدوحة". وتترأس قطر الدورة الحالية لمجلس وزراء الخارجية العرب كما تترأس اللجنة الوزارية العربية المعنية بسورية.

وكان مساعد وزيرة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان قد التقى مسؤولين روساً قبل أيام، للتفاوض معهم حول الخيار اليمني حلاً لسورية. وقال مصدر عربي إن موسكو عبرت عن رفضها لأي عملية انتقالية تفرض فرضاً على الرئيس بشّار الأسد، بما فيها تسمية فاروق الشرع رئيساً مؤقتاً تُنقل إليه صلاحيات الرئيس، وإنها لا تزال تؤيد مرحلة انتقالية يلعب فيها الأسد دوراً أساسياً ويكون له الحق في نهايتها بالمشاركة في العملية الإنتخابية. وأضاف المصدر أن الشرع لم يستطع مقابلة أحد عند وصوله قبل شهر إلى مطار موسكو، الذي قد يكون غادره على الفور بعد تصريحات أدلى بها مسؤول روسي نصح "فيها الشرع بأنه لن يسمع كلاماً معسولاً خلال زيارته".

وبحسب المصدر فإن المسؤول الأميركي عن ملفات الشرق الأوسط في الخارجية الأميركية عبَّر عن مخاوف مما يمكن أن يؤول إليه من نتائج على مستقبل الأقليات في سورية، انتصار عسكري "للجيش الحر" ونزعة العسكرة يلعب فيها الإسلاميون دوراً أكبر من الأطراف الأخرى المدنية. وتوقع أن تكون العلاقات مع الأقليات في سورية عدوانية وتناحرية. وكانت واشنطن حثت "المجلس الوطني" منذ لقاء وفد من المجلس مع وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون على طمأنة الأقليات من مسيحيين وعلويين خاصة على مستقبلهم في سورية. وتوقّع المسؤول الأميركي أن يؤدي تنامي النزعة العسكرية إلى ارتفاع تأثير الإسلاميين، ونسيان كلمة الديموقراطية.

ونقل المصدر العربي عن فيلتمان قوله "إننا لا نرى بوضوح ما يحدث بسبب ضبابية الأوضاع، ونحن نمارس سياسة حذرة، لأننا لا نعرف ما سيحدث في سورية بعد سقوط النظام. وإذا كان الربيع العربي قد أتى بالإسلاميين إلى السلطة في تونس ومصر وليبيا، إلاّ أن البديل الإسلامي السوري ليس جاهزاً حتى الآن".

المراقبون يشهدون تظاهرات سورية

موالية ومعارضة

(يوم الجمعة 30 كانون الأول 2011)، كان اليوم الأول الذي يشهد فيه المراقبون تظاهرات لموالين في وسط دمشق ومحتجين في إدلب وغيرها من المناطق السورية، فيما كررت رئاسة بعثة المراقبين أنها "وجدت تعاوناً من كافة الأطراف خلال تأديتها مهمتها وفقاً لتكليف مجلس جامعة الدول العربية".

وقام فريق من بعثة المراقبين بزيارة دوما وحرستا في ريف دمشق. وتجوّل الفريق في المنطقتين، والتقى بعض المواطنين وإستمع إليهم وأجرى معاينات ميدانية، فيما قام فريقان آخران من البعثة بزيارة منطقتيْ بابا عمرو وباب السباع في مدينة حمص.

وأظهرت لقطات فيديو عرضتها فضائية "الجزيرة" أحد أعضاء لجنة المراقبين يقول لمحتجين، عبّر مكبر للصوت في مسجد الجامع الكبير في دوما في ريف دمشق، "نحن هدفنا المراقبة. الهدف مهمة إنسانية لنقل المعاناة والمشاكل الموجودة لحلحلة المشكلة. ليس هدفنا أن نزيل رئيساً أبداً أبداً، هدفنا أن تُرجع أمناً وأماناً وسلاماً".

وطلب عضو اللجنة من الجميع عدم تصويره أو تسجيل حديثه، إلا أن "الجزيرة" كانت تبثه مباشرة قبل أن ينقطع التيار الكهربائي عن الجامع الكبير في دوما وينقطع البث. وفيما كان أحد المتحدثين في المسجد يحاول إسكات الجمهور صاح رجل قائلاً "ابني شهيد قتلوه"، وهتفت الحشود "بالروح بالدم نفديك يا شهيد".

إلى ذلك، نفى رئيس بعثة المراقبين الفريق محمد مصطفى الدابي، في بيان وزعته الجامعة العربية، الإدلاء بأي تصريحات صحافية. وأكد أن "ما جاء منسوباً على لسانه لا أساس من الصحة ولا يمت إلى الحقيقة بصلة". وكانت "رويترز" نقلت عن الدابي قوله بعد زيارة حمص "لم نر شيئاً مخيفاً".

وذكرت رئاسة البعثة، في بيان آخر، أنها "وجدت تعاوناً من كافة الأطراف خلال تأديتها مهمتها في سورية وفقاً لتكليف مجلس جامعة الدول العربية". وأعربت عن "أملها في تواصل هذا التعاون بما يحقق تنفيذ التعهدات التي التزمت بها الحكومة السورية".

وقال قائد "الجيش السوري الحر" العقيد رياض الأسعد إنه "أصدر أمراً لضباطه بوقف كافة الهجمات على قوات الأمن الحكومية لحين عقد إجتماع مع مبعوثين من

الجامعة العربية". وتابع: "لقد حاولنا التواصل معهم وطلبنا إجتماعاً مع اللجنة وحتى الآن لم يتحقق ذلك ولم نحصل على أية أرقام (الهواتف) طلبناها لأعضاء اللجنة ولم يتصل بنا أحد".

ردود على عمل البعثة

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن دعمه لمهمة بعثة المراقبين. وقال المتحدث باسمه مارتن نيسيركي إنه من المهم على الحكومة السورية تقديم كافة الدعم للبعثة وعدم منعها من زيارة أي مكان، مشدداً على أن جهود الجامعة العربية لحل الأزمة بطريقة سلمية أمر مهم جداً.

وعبرت موسكو عن ارتياحها لبدايات مهمة بعثة المراقبين، مؤكدة أن التقارير الأولية حول الوضع مطمئنة. وجاء في **بيان** صدر عنها: "استناداً إلى تصريحات الدابي، رئيس البعثة العربية التي زارت قبل كل شيء مدينة حمص، التي تذكر في نشرات وسائل الإعلام أكثر من غيرها بإعتبارها مركزاً لحركة المعارضة، فإن الأوضاع هناك تدعو إلى التفاؤل ولم تسجل أي صدامات. إن جميع أعضاء البعثة يؤكدون تعاون السلطات المحلية معهم. ومن الواضح أن عمل بعثة المراقبين ما زال في بدايته، وعليها أن تقوم بالكثير وخاصة من خلال اتصالاتها بالسكان المدنيين. وارتباطاً بهذا ندعو القيادة السورية إلى عدم تخفيض مستوى التعاون مع بعثة الجامعة العربية وخلق ظروف ملائمة لإنجاز مهمتها، استناداً إلى الاتفاقية الموقعة في القاهرة".

وفي بروكسل، قالت وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي كاثرين اشتون إن الإتحاد "يحث سورية على الالتزام بخطة العمل التابعة للجامعة العربية بكل عناصرها، بما في ذلك الوقف الفوري للعنف والإفراج عن السجناء السياسيين وسحب الجيش من المدن".

وفي بيان صادر عن وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بريطانيا اليستير بيرت، جاء الآتي: "للأسف تشير التقارير إلى أن العنف مستمر في سورية على مدى الأيام القليلة المنصرمة. أحث الحكومة السورية على الوفاء التام بالتزاماتها مع الجامعة العربية بما في ذلك وقف القمع على الفور وسحب قوات الأمن من المدن. يجب أن تسمح الحكومة السورية لبعثة الجامعة العربية بالتحرك من دون قيود وباستقلال".

اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية أن "من المبكر" الحكم على نتائج مهمة المراقبين. وقال المتحدث باسمها برنار فاليرو إن "المهمة بدأت للتو. لم تتمكن بعد من إعطاء كل قوتها. سيكون من المبكر أن نحكم الآن على نتائج أو على مخرج".

أضاف: "المهم هو أن يتمكن مراقبو الجامعة العربية من إتمام مهمتهم بكل حرية وكل استقلالية على مجمل الأراضي السورية. كذلك ينبغي أن يتمكنوا من إجراء كل الاتصالات التي سيرون أنها ضرورية بهدف التأكد من التطبيق الفعلي من قِبل السلطات لخطة الجامعة العربية".

باراك: سقوط عائلة الأسد مسألة أسابيع

قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، (يوم الإثنين 2 كانون الثاني 2012)، في كلمة ألقاها أمام لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، "لقد بقي لعائلة الأسد عدة أسابيع فقط في السلطة، ولا توجد أي إمكانية لتقييم ما سيحدث في اليوم الأول بعد سقوط بشّار. وحذر باراك من أن سقوط عائلة الأسد "سيكون له أثر على هضبة الجولان المحتلة وعلى منطقة أوسع كنتيجة لفقدان السيطرة".

وبحسب باراك، فإن نظام الأسد يتهور كنتيجة للعديد من الضغوط الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق رأى باراك أنه "حتى لو أنه من الصعب معرفة التاريخ الصحيح لسقوط النظام، فإن النزعة واضحة ومع مرور كل يوم يقترب النظام من نهاية حكمه وتخف قبضته".

لكن باراك استبعد تدخلاً دولياً كبيراً في الوقت الحالي، بإعتبار أن المجتمع الدولي يدرك أنه لا يوجد حتى الآن بديل للنظام الحالي.

وكانت صحيفة "هآرتس" أشارت إلى أن الجيش الإسرائيلي يستعد لسقوط نظام الرئيس بشّار، حيث يقوم بجهود لتقييم الأوضاع ومراجعة السيناريوهات التي يتعين على الجيش الاستعداد لها على الجبهة الشمالية.

وأشار باراك إلى أن الربيع العربي ترك أثراً على النظام الإيراني، مشيراً إلى أن طهران تشعر بالقلق إزاء التطورات الأخيرة خوفاً من خسارة تحالفها مع نظام بشّار الأسد.

حمد ينتقد البعثة..

ولا يستبعد التدويل

أقرّ رئيس الحكومة القطرية وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني بعد جلسة محادثات مع الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون (يوم الأربعاء 4 كانون الثاني 2012) في مقر المنظمة الدولية في نيويورك. بأن هناك أخطاء في عمل بعثة المراقبة التابعة لجامعة الدول العربية، مشيراً إلى إمكان الإستعانة بمساعدة فنية من الأمم المتحدة إذا قررت لجنة التنسيق العربية ذلك خلال إجتماعها

المقبل الأحد. ولم يستبعد إحالة الملف السوري على مجلس الأمن إذا لم تتعاون الحكومة السورية لحل الأزمة.

وقال الشيخ حمد الذي تترأس بلاده لجنة التنسيق العربية في شأن سورية: "جئنا إلى هنا للحصول على المساعدة الفنية والوقوف على الخبرة التي تتمتع بها الأمم المتحدة لأنها المرة الأولى التي تشارك جامعة الدول العربية بإرسال مراقبين وثمة بعض الأخطاء.

وسئل عما يتوقع أن تحققه اللجنة العربية لدى إجتماعها الأحد المقبل، فأجاب: "إننا ذاهبون لتقويم جميع جوانب الوضع وسنرى إمكان إستمرار البعثة أم لا، وكيف يمكننا مواصلة تلك المهمة. إلاَّ أننا في حاجة إلى سماع إفادات من الناس الذين كانوا على الأرض أولاً.

إلى ذلك، رأى الشيخ حمد أنه ينبغي لدول الخليج أن تشارك في أي عملية لحل المشكلة القائمة بين الغرب وإيران. وقال: ليست هناك طريقة لحل تلك المشكلة من دون وجود حوار بين المنطقة وإيران من جهة، وبين إيران والغرب من جهة أخرى.

البيت الأبيض يحذر.. وسورية تتهم..

وبن حلي يرجئ

مع تصاعد عمليات القتل على الرغم من وجود بعثة المراقبين، أتى التحذير هذه المرة من البيت الأبيض على لسان جاي كارني، المتحدث بإسم البيت الأبيض، وفيكتوريا نولاند المتحدثة بإسم الخارجية الأميركية فيما كان الرد كان واضحاً من قِبَل الحكومة السورية.

كارني: إن الرئيس باراك أوباما لم يسحب أي خيار من فوق الطاولة، لكننا نركز كثيراً على الحل الدبلوماسي. لقد أوضحنا أنه إذا لم تطبَّق مبادرة جامعة الدول العربية سيتعين على المجتمع الدولي النظر في اتخاذ تدابير جديدة لوقف عنف هذا النظام ضد مواطنيه.. من الأفضل الانتظار حتى تصدر الجامعة العربية تقريرها عن مهمة المراقبين، قبل التعليق على فشلهم. الولايات المتحدة لا تريد أن تحكم على المراقبين قبل أن تحكم عليهم الجامعة العربية نفسها. ومن جانبنا فإن روبرت فورد، السفير الأميركي لدى سورية، يجري اتصالات مع شريحة واسعة من أعضاء المعارضة، في محاولة لمساعدتهم على الاستفادة القصوى من وجود المراقبين، كما أنه يدعو قادة المعارضة لتقديم برنامج موحد للمرحلة الإنتقالية، لمساعدة مواطنيهم على التأكد أن هناك مستقبلاً أفضل بعد نظام الأسد.

الرد السوري: اتهمت سورية (يوم الأربعاء 4 كانون الثاني 2012) الولايات المتحدة "بالتدخل السافر" في عمل الجامعة العربية، وقال الناطق الرسمي بإسم وزارة الخارجية السورية في بيان: "إن التصريحات الأميركية تسيء للجامعة العربية... لأن هذا تدخل سافر في صلب عملها وسيادة دولها ومحاولة لتدويل مفتعل غير مبرر ومفضوح. إن سورية ليست في وارد تقديم حساب لأميركا حول مدى الالتزام من عدمه، ببروتوكول أميركا ليست أصلاً طرفاً فيه، بل هي طرف في إذكاء العنف عبر التحريض والتجييش. إن الموقف الأميركي استباقي يضر بأداء بعثة المراقبين العرب قبل صدور تقريرهم الأولي".

في غضون ذلك، طالبت المعارضة السورية في القاهرة قادة الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسهم خادم الحرمين الشريفين، والولايات المتحدة بالعمل بكل السبل والوسائل وبأسرع وقت ممكن "من أجل وقف حرب الإبادة الجماعية التي يشنها النظام السوري ضد أبناء الشعب السوري والعمل على نقل الملف السوري إلى المجتمع الدولي". طالبت المعارضة السورية وزراء الخارجية العرب خاصة اللجنة الوزارية، بالعمل على سحب بعثة المراقبين العرب فوراً من دمشق؛ "لأنها فشلت في مهمتها لوقف القتل الذي يمارسه النظام، وإستمرارها يجعلها كشاهد الزور". وأعلن السفير أحمد بن حلي، نائب الأمين العام للجامعة العربية في تصريح للصحافيين، أنه تقرر تأجيل عقد إجتماع اللجنة الوزارية المعنية بالأزمة السورية إلى الأحد المقبل (8 كانون الثاني)، للنظر في التقرير الأولي التمهيدي لرئيس بعثة المراقبين العرب الفريق أول محمد أحمد الدابي حول أهم ما رصده الفريق على أرض الواقع بعد أكثر من أسبوع على المراقبة. وتضم اللجنة الوزارية العربية المعنية بسورية كلاً من قطر رئيساً وعضوية كل من مصر والجزائر والسودان وسلطنة عمان والأمين العام للجامعة.

ومن جانبه، طالب مأمون الحمصي، منسق الجالية السورية في مصر، الولايات المتحدة "بالعمل بكل السبل والوسائل وبأسرع وقت ممكن من أجل وقف حرب الإبادة الجماعية التي يشنها نظام الأسد ضد أبناء شعبه والعمل على نقل الملف السوري إلى الأمم المتحدة".

الأسطول الروسي يرسو في طرطوس

أعلنت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) ووزارة الدفاع الروسية أن أسطولاً روسياً رسا ليل السبت – الأحد (8-7 كانون الثاني 2012) في القاعدة البحرية في طرطوس. ونقلت الوكالة عن العقيد البحري الروسي ياكوشين فلاديمير أناتوليفيتش

رئيس الوفد العسكري الذي يزور طرطوس تأكيده متانة العلاقات التاريخية التي تجمع بين روسيا وسورية، وأن وصول السفن البحرية هو "لتقريب المسافات بين البلدين ولتعزيز أواصر العلاقة والصداقة التي تجمع بينهما".

وأفادت (سانا) أن قادة السفن البحرية الروسية التابعة للأسطول "أكدوا تضامنهم مع الشعب السوري قيادة وشعباً، وشددوا على أن روسيا بلد صديق وعلاقتها معها تاريخية وقوية".

من جهته، قال مسؤول في وزارة الدفاع الروسية كما نقلت عنه وكالة ريا نوفوستي إن ثلاث سفن حربية دخلت ميناء طرطوس، فيما بقيت سفينتان خارجه في مهمة روتينية. وأضاف أن السفن ستغادر المياه الإقليمية السورية في التاسع من كانون الثاني لمتابعة مهمتها.

وأوضح مصدر في البحرية الروسية أن هذه العملية تندرج في إطار المناورات التي بدأت في السادس من كانون الأول الفائت، نافياً أي صلة لها بالتطورات في سورية.

من جهته، أشار عاطف النداف محافظ طرطوس إلى موقف روسيا المشرف ووقوفها إلى جانب الشعب السوري.

وذكرت صحيفة الوطن السورية الواسعة الانتشار الثلاثاء، أن أسطولاً روسياً تقوده حاملة الطائرات الأميرال كوزينتسوف سيرسو في قاعدة طرطوس البحرية في الأيام المقبلة.

وأضافت الصحيفة القريبة من السلطة أن حاملة الطائرات الروسية الأميرال كوزينتسوف ستصل في الأيام المقبلة إلى المياه الإقليمية السورية على أن تبقى فيها ستة أيام.

وأكدت الوطن أن الأسطول الروسي يضم طائرات سوخوي 33 وميغ 29 وطائرات عمودية من نوع كا – 27 (المضادة للغواصات)، ومنظومات من الصواريخ المختلفة المضادة للطائرات والسفن الحربية والغواصات.

وذكرت الصحيفة أن المجموعة المواكبة لحاملة الطائرات تتألف من السفينة الأميرال تشابانينكو المضادة الغواصات وسفينة المساعدة نيقولاي تشكير والناقلات سيرغي أوسيبوف وفيازما وكاما.

التقرير الأول للمراقبين لا يغطي التدويل

اعتبرت اللجنة الوزارية العربية المكلّفة الملف السوري في ختام إجتماع لها في القاهرة مساء الأحد 8 كانون الثاني 2012 أن الحكومة السورية نفّذت "جزئياً" التزاماتها

للجامعة العربية، ورأت أن إستمرار عمل بعثة المراقبين العرب "مرهون بتنفيذ الحكومة السورية الفوري" لتعهداتها.

البيان الختامي للجنة:

دعت الحكومة السورية إلى "التقيّد بالتنفيذ الفوري والكامل لجميع تعهداتها إنفاذاً للبروتوكول الموقع بهذا الشأن، وبما يضمن توفير الحماية للمدنيين السوريين وعدم التعرض للتظاهرات السلمية لإنجاح مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية مع الأخذ في الإعتبار التقدّم الجزئي في تنفيذ بعض الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة السورية بموجب خطة العمل العربية".

كما اعتبرت اللجنة أن "إستمرارية عمل البعثة مرهون بتنفيذ الحكومة السورية الكامل والفوري لتعهداتها التي التزمت بها بموجب خطة العمل العربي، وإلا أصبح وجودها لا يخدم الغرض الذي أنشئت من أجله".

وأكدت اللجنة في بيانها "دعم بعثة المراقبين بمزيد من الأفراد والمعدات لأداء مهامها على أكمل وجه".

من جهة أخرى، دعت اللجنة الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي إلى "مواصلة التنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة من أجل تعزيز القدرات الفنية لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية".

وطلبت اللجنة من رئيس البعثة (الفريق السوداني محمد أحمد مصطفى الدابي) تقديم تقرير شامل في التاسع عشر من كانون الثاني الحالي إلى الأمين العام للجامعة العربية عن مدى التزام الحكومة السورية بتنفيذ تعهداتها بموجب خطة العمل العربية.

وأعاد البيان الختامي سرد بنود الخطة العربية على الشكل التالي: "وقف كافة أعمال العنف من أي مصدر كان حماية للمواطنين السوريين، الإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة، إخلاء المدن والأحياء السكنية من جميع المظاهر المسلحة، إتاحة المجال أمام منظمات جامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية للإطلاع على حقيقة الأوضاع ورصد ما يدور فيها من أحداث".

وحثّ البيان "الدول الاعضاء على الإسراع في دفع مساهماتها المالية في هذا الشأن، والتوصية إلى رفع المبلغ المخصص لتمويل الأنشطة الخاصة لتنفيذ خطة العمل لحل الأزمة السورية من مليون دولار إلى خمسة ملايين قابلة للزيادة وفقاً لظروف ومتطلبات عمل البعثة".

من جهة ثانية، وفي إطار سعي الجامعة العربية إلى توحيد كلمة المعارضة السورية "طالبت اللجنة كافة أطراف المعارضة السورية تكثيف جهودها لتقديم مرئياتها السياسية للمرحلة المقبلة".

وعبّرت اللجنة عن "إدانتها الشديدة للتفجيرات التي وقعت في دمشق أياً كان مرتكبوها ولكل أعمال العنف والقتل الموجهة ضد المواطنين السوريين".

كما "أشادت اللجنة بالجهود المقدرة والعمل الميداني الذي تقوم به بعثة مراقبي جامعة الدول العربية في ظروف صعبة ووسط مخاطر جمة، كما نوّهت بالعرض الذي قدمه رئيس البعثة".

وبعد تلاوة البيان الختامي أعلن وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس اللجنة العربية في مؤتمر صحافي عن أن "إجتماعاً سيعقد للجنة العربية ومجلس وزراء الخارجية العرب لمناقشة تقرير المراقبين يوم 19 أو 20 كانون الثاني، ولن نعطي مزيداً من المهل، أول تقرير يأتي إلينا ولم يحدث موقف سيكون لدينا موقف". أضاف: "ما زلنا نأمل بأنْ تتمكّن البعثة العربية من أن توفّق في عملها، وهذا يتوقف على الحكومة السورية من خلال وقْف القتل وسحْب الأليات من المدن والسماح للإعلام بالعمل والدخول إلى الأراضي السورية".

وقال: "أنادي الحكومة السورية بوقف القتل ووقف الإعتقال. نرجو أن يكون للقيادة السورية قرار تاريخي تلبية لتطلعات الشعب السوري".

وأكد الشيخ حمد أنّه "لم يتّفق على إرسال أفراد من الأمم المتحدة إلى سورية بل تم الإتفاق على أن توفر الأمم المتحدة تدريباً للبعثة العربية".

تقرير الدابي: مضايقات من النظام والمعارضة

وكان مصدر دبلوماسي عربي اطلع على التقرير الذي قدّمه الفريق السوداني الدابي رئيس بعثة المراقبين العرب إلى اللجنة العربية أفاد بأنّ هذا التقرير يدعو إلى مواصلة عمل البعثة ويشير إلى "مضايقات" حصلت من قبل النظام والمعارضة على حد سواء.

وجاء في التقرير حسب المصدر نفسه أن مراقبي البعثة "تجولوا في معظم المناطق السورية وأن هناك مضايقات تعرضوا لها من قِبَل الحكومة السورية ومن قبل المعارضة، وأنّ كل طرف يريد أن يقنع البعثة بأنه على حق وأنّ هناك انتهاكات من الطرف الآخر".

إلا أن التقرير أشار أيضاً إلى "أن هناك صوراً لآليات عسكرية على أطراف المدن ولتظاهرات يطلَق فيها الرصاص، إضافة إلى صور لقتلى وانتهاكات مستمرة في مجال حقوق الإنسان".

ونقل المصدر نفسه عن التقرير أنه "تم رصد وجود آليات عسكرية في معظم المدن التي زارها المراقبون وأن المظاهر المسلحة لا تزال موجودة. كما أنّ القتل لا

يزال موجوداً، وأنّ أفراداً في البعثة رصدوا وجود قتلى في الشارع تتهم الحكومة المعارضة بقتلهم، في حين أن المعارضة تُحمّل القوات السورية مسؤولية قتلهم خلال التظاهرات".

وجاء في التقرير أيضاً أن "هناك معتقلين لم تفصح الحكومة عن مكان إعتقالهم وهل هم أحياء أم أموات، كما أن الحكومة أبلغت البعثة بالإفراج عن 3484 شخصاً، ولكن لم يتسنَّ للبعثة التحقق مما إذا كانوا معتقلين سياسيين أم من مرتكبي جرائم جنائية".

كما أشار التقرير إلى "تضييق على وسائل الإعلام خاصة المصنّفة أنها ضد النظام والمنع شمل ثلاث فضائيات".

ويحذر التقرير مما وصفه بمستقبل خطير يتهدّد سورية يمكن أن يقودها إلى الهاوية من جراء الإصرار على الإستمرار في إستخدام لغة القتل والتعامل بالرصاصات الحية، دون أي استعداد للحوار السياسي ووقف إستخدام القوة.

ويرى الدابي في تقريره أن نجاح مهمة المراقبين في ضبْط الأوضاع بسورية مرهون بالتعاون الكامل والشفاف من الجانبين على حد سواء، خاصة الحكومة، بالمبادرة إلى الإعلان عن الوقف التام لكل أشكال العنف.

ويقترح في هذا الصدد أن تكون المبادرة من جانب الحكومة لفترة محدّدة كدليل حسن نية، وأن تخطو خطوات جادة لتأكيد هذا التوجّه بسحب كل وحداتها وقواتها من داخل المدن والأحياء السكنية لتوفير مناخ من الثقة، من شأنه أن يشجع الطرف الآخر على سلك نفس الاتجاه، وبإعتباره الأساس لنجاح أي جهود تستهدف الحوار والتوصل إلى حل سياسي للأزمة في نطاقها العربي.

وينفي تقرير الدابي كل الادعاءات التي تعرّضت لها بعثة المراقبين من تقليل من شأن الأوضاع التي تشهدها المدن السورية، وخاصة حمص، لافتاً إلى الصعوبات التي تواجه البعثة في أدائها لمهمتها من جراء شيوع مصادر إطلاق الرصاصات الحية، وحرص كل فريق على تحميل الطرف الآخر المسؤولية الكاملة عن إستمرار الوضع الراهن.

بن حلي والخضير

وكانت اللجنة الوزارية العربية بدأت إجتماعها عصر الأحد برئاسة رئيس الوزراء وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وبحضور ممثلين عن مصر وقطر والسعودية والجزائر وعُمان والسودان إضافة إلى الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي.

قبيل الإجتماع أدلى نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي بتصريحات أدلى فيها إن تقرير المراقبين يشتمل على صور وخرائط ومعلومات شاملة عن الأحداث التي شاهدها المراقبون على أرض الواقع من أجل إبراز نتائج مهمتهم هناك، إلى جانب تقييم الوضع والخطوات التي يمكن اتخاذها خلال الفترة المقبلة". وشدد على "ضرورة إعطاء الفرصة الكاملة للمراقبين وتعزيز دورهم من خلال زيادة عددهم ومعداتهم"، داعياً إلى "عدم استباق الأحداث".

من جانبه، أكد عدنان عيسى الخضير الأمين العام المساعد للجامعة العربية ورئيس غرفة عمليات بعثة مراقبي الجامعة العربية أن "عدد عناصر البعثة الآن بلغ 168 مراقباً وهي مستمرة في عملها وتأدية مهامها بموجب البروتوكول الموقع مع الحكومة السورية بهذا الشأن". أما "موضوع سحب المراقبين فإنه غير مطروح على أجندة الإجتماع الوزاري العربي، لأن موضوع سحب المراقبين هو أمر يقرره مجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية كونه الجهة التي أقرت هذا البروتوكول".

إلى ذلك، أعلن الجيش الكويتي إلحاق عدد من ضباطه ضمن فريق المراقبة العربية للمشاركة مع مجموعة الضباط المراقبين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بشّار يواصل الضرب لإستعادة الأمل

ويصطحب أسماء والأبناء إلى ساحة الأمويين

وفي خطابه الرابع، يوم الثلاثاء (10 كانون الثاني 2012)، على مدرج جامعة دمشق، والذي إستمر على نحو ساعتين وسنورده أعلن الرئيس بشّار الأسد، أن "الأولوية القصوى" للسلطات في الوقت الحالي هي السعي لإستعادة الأمن الذي لا يتحقق "إلاّ بضرب الإرهابيين القتلة"، مشيراً إلى أن إستفتاءً سيجرى على دستور جديد في آذار المقبل، تليه إنتخابات تشريعية في أيار أو حزيران، مؤكداً انفتاحه لتشكيل حكومة تضمّ "كل الأطراف السياسية من الوسط إلى المعارضة إلى الموالاة، فالحكومة هي حكومة الوطن وليست حكومة حزب أو دولة".

وشن الأسد هجوماً على الجامعة العربية ودولاً عربية اتهمها بالتآمر. وبالرغم من اعترافه بالأزمة الوطنية إلاّ أنه رماها على التدخل الخارجي والعربي في بلاده. وقال: "بعد أن فشلوا في هجماتهم الإرهابية أتى دور الخارج. وعندما نقول الخارج عادة يخطر ببالنا الخارج الأجنبي. مع كل أسف أصبح هذا الخارج مزيجاً من الأجنبي والعربي، وأحياناً وفي كثير من الحالات يكون هذا الجزء العربي أكثر عداءً وسوءاً

من الجزء الأجنبي. ولا نستغرب أن يأتي يوم تربط الدول سياساتها بسياسات دول خارجية على طريقة ربط العملة بسلات عملات خارجية، وعندها يصبح الاستغناء عن السيادة هو أمر سيادي". أضاف: "لماذا بدأوا المبادرة العربية. نفس الدول التي تدّعي الحرص على الشعب السوري كانت في البداية تنصحنا بموضوع الإصلاح. طبعاً هي لا يوجد لديها أدنى معرفة بالديموقراطية وليس لها تراث في هذا المجال، ولكن كانوا يعتقدون بأننا لن نسير باتجاه الإصلاح، وسيكون هناك عنوان لهذه الدول لكي تستخدمه دولياً، بأن هناك صراعاً بين دولة لا تريد الإصلاح وشعب يريد أن يصلح أو أن يتحرر أو ما شابه. والجامعة العربية هي مجرد انعكاس للوضع العربي، وهي مرآة لحالتنا العربية المزرية، فإذا كانت قد فشلت خلال أكثر من ستة عقود في إنجاز موقف يصبّ في المصلحة العربية فلماذا نُفاجأ بها اليوم، والسياق العام هو ذاته لم يتغير ولم يتبدل سوى أنه يسير بالوضع العربي من سيئ إلى أسوأ، وما كان يحدث بالسر أصبح يحصل بالعلن تحت شعار مصلحة الأمة".

وأكد أن "موضوع إخراج سورية من الجامعة لا يعنينا لا من قريب ولا من بعيد"، لكنه شدّد على "أننا لم نغلق الباب على الحلول والاقتراحات، ولن نغلق أي باب على أي مسعى عربي طالما أنه يحترم سيادة بلادنا واستقلالية قرارنا ويحرص على وحدة شعبنا".

وتحدث الأسد عن العلاقة بين الإصلاح السياسي ومكافحة الإرهاب. وأشار إلى أنه تم خلال المهلة المقررة إصدار قوانين رفع حالة الطوارئ والأحزاب وإجراء إنتخابات الإدارة المحلية "في ظروف صعبة جداً"، كما انتهت الحكومة من إعداد التعليمات التنفيذية لقانون الإعلام. وحول تعديل الدستور، قال الأسد: "بعد أن تنتهي لجنة تعديل الدستور في المدة المحددة من إنجاز الدستور فمن الممكن أن يكون الإستفتاء عليه في بداية آذار، ومن الممكن أن تكون الإنتخابات التشريعية في أوائل أيار، أما إذا كانت المهلة الدستورية ثلاثة أشهر فيمكن أن تكون في أوائل حزيران وكل هذا يعتمد على الدستور الجديد. ومع الدستور الجديد وقانون الأحزاب ظهرت قوى سياسية جديدة، لا بد أن نضعها في الإعتبار. فهناك من يطرح مشاركة هذه القوى السياسية في الحكومة بكل أطيافها والبعض يركز على المعارضة، وأنا أقول إن كل الأطراف السياسية من الوسط إلى المعارضة إلى الموالاة والكل يساهم، فالحكومة هي حكومة الوطن وليست حكومة حزب أو دولة، وكلما وسّعنا المشاركة كان هذا أفضل من كل النواحي وللشعور الوطني بشكل عام"، لكنه اعتبر أن "المعارضة عادة هي حالة مؤسساتية وتظهر من خلال الإنتخابات. الآن لا يوجد لدينا إنتخابات. كيف نعرفها ومن يشارك وما هو حجم المشاركة. لا يوجد لدينا الآن معايير قبل الإنتخابات

المقبلة. كنا نستطيع أن نقول هذه الحكومة بهذا الشكل يمكن أن تتم بعد الإنتخابات، ولكن نحن نريد أن نستبق الأمور ونسرع الزمن ونبدأ الآن بالمشاركة قبل تلك الإنتخابات. إذاً سنعتمد على معايير خاصة، وليس على معايير مؤسساتية".

وحول الوضع الأمني، قال الأسد: "إن الدول تعيد ترتيب أولوياتها في حالة الحرب أو المواجهة والأولوية القصوى الآن، والتي لا تدانيها أي أولوية، هي إستعادة الأمن الذي نعمنا به لعقود، وكان ميزة لنا ليس في منطقتنا فحسب بل على مستوى العالم، وهذا لا يتحقق إلا بضرب الإرهابيين القتلة بيد من حديد، فلا مهادنة مع الإرهاب ولا تهاون مع من يستخدم السلاح الآثم لإثارة البلبلة والانقسام، ولا تساهل مع من يروع الآمنين ولا تسوية مع من يتواطأ مع الأجنبي ضد وطنه وشعبه". وأكد أنه "لا يوجد أي أمر في أي مستوى من مستويات الدولة بإطلاق النار على أي مواطن" إلا في حالات "الدفاع عن النفس ومواجهة المسلحين".

ردود على الخطاب:

نولاند: قالت المتحدثة بإسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند: "من المثير الإشارة إلى أن الأسد في خطابه وجّه أصابع الاتهام إلى مؤامرة خارجية واسعة إلى حد أنها تضمّ الجامعة العربية وغالبية المعارضة السورية وكل المجتمع الدولي. ومن جهة أخرى يبدو الرئيس أنه ينكر بقوة أي مسؤولية لدور قواته الأمنية نفسها عن أعمال العنف".

جوبيه: وقال وزير الخارجية الفرنسية ألان جوبيه "إن هذا الخطاب يأتي على النقيض مما كان يمكن أن نتوقعه. إنه يحضّ على العنف وعلى المواجهة بين الأطراف، وهو نوع من إنكار للواقع". وطلب من الجامعة العربية أن "تقدم تقريراً إلى مجلس الأمن" عن نتائج بعثة مراقبيها. وقال "إن 19 كانون الثاني يجب أن يكون المهلة الأخيرة، لا نريد أن ننزلق في ذلك إلى ما لانهاية ونأمل في هذا الموعد أن تقدم لنا الجامعة تقييماً واضحاً لمدى إحترام النظام السوري لما قطعه من تعهداته". فإذا لم تكن نتائج هذا التقرير إيجابية فإننا نأمل أن ترفع الجامعة تقريراً إلى مجلس الأمن الدولي"، متحدثاً عن ارتكاب "جرائم حقيقية ضد الإنسانية" في سورية.

المجلس الوطني السوري يهاجم من إسطنبول:

وسارع المجلس الوطني السوري المعارض إلى مهاجمة خطاب الأسد. وقال رئيسه برهان غليون، في مؤتمر صحافي في إسطنبول: "خرج علينا رأس النظام بخطاب خطير أكد فيه إصراره على استعمال العنف ضد شعبنا وإعتبار الثورة مؤامرة

إرهابية، وبالتالي قطع الطريق على أي مبادرة عربية أو غير عربية لإيجاد مخرج سياسي للأزمة وتجنيب سورية ما هو أسوأ".

واعتبر غليون أن الأسد أكد في خطابه "إصراره على دفع الشعب إلى الانقسام وإلى الحرب الأهلية". ودعا المجتمع الدولي والهيئات الإنسانية إلى "العمل من أجل تأمين الحماية الدولية للمدنيين السوريين"، مكرراً مطالبته الجامعة العربية "برفع الملف إلى مجلس الأمن والهيئات الدولية ليتحقق ذلك".

ووصفت "لجان التنسيق المحلية" خطاب الأسد بأنه "هزلي" و"أمر عمليات بمزيد من المجازر ما يعكس نية مبيتة لسفك مزيد من دماء السوريين تحت ذريعة مواجهة مؤامرة خارجية كبرى".

كلينتون: وحملت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس وزراء قطر بشدة على خطاب الرئيس بشّار الأسد ووصفته بأنه ينطوي على سوء نية بشكل مفزع. وشددت على أن بعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى. أضافت ما سمعناه بدل تحمل المسؤولية، ما سمعناه من الرئيس الأسد في خطابه الذي ينطوي على سوء نية بشكل مفزع لم يكن سوى انتحال أعذار وإلقاء اللوم على دول أجنبية ومؤامرات. لا يمكن أن نسمح للأسد ونظامه بالإفلات من العقاب".

إطلالة أسدية تُذكّر بإطلالات قذّافية

أوردت صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم الخميس 12 كانون الثاني 2012 صورتين، واحدة يظهر فيها الرئيس السوري بشّار الأسد وهو يتوجه بخطاب مقتضب للسوريين في ساحة الأمويين بدمشق، وأخرى للعقيد الراحل معمّر القذافي وهو يخطب في الليبيين في الساحة الخضراء شباط/فبراير 2012.

للمرة الأولى منذ تبوئه سدة الرئاسة، تخلى الرئيس بشّار الأسد عن مخاطبة شعبه من داخل القاعات المغلقة، ونزل إلى الشارع ليخاطبه وجها لوجه، بعد أن اعتاد على مدى 12 عاماً على إلقاء خطاباته إما في مجلس الشعب وإما في جامعة دمشق، ليقتصر جمهور مشاهديه عن قرب على قيادات حزب البعث ومسؤولي الدولة.

يوم الأربعاء 11 كانون الثاني 2012، وبعد 24 ساعة على إلقائه خطاباً تلفزيونياً في جامعة دمشق، خيّب خلاله آمال السوريين، إصطحب الرئيس بشّار زوجته أسماء وإثنين من أولاده الصغار إلى ساحة الأمويين وسط دمشق، وفي خطاب لم يتجاوز الدقائق قال: "أردت أن أكون معكم لأوجه الشكر لكم ولأبنائكم وأبث محبتي لكل مواطن سوري خرج في كل ساحة وفي كل حي وكل جامع ومدرسة وجامعة"، ليختتم

كلامه قائلاً: "نحن نمتلك الثقة بالمستقبل وأمتلكها بكم، ومن خلالكم لأننا سننتصر من دون أدنى شك على المؤامرة".

وخلال إلقاء الأسد كلمته، هتفت مجموعات من الملتفين حوله "شبيحة للأبد لعيونك بشّار الأسد"، و"بالروح بالدم نفديك يا بشّار"، في هتافات لم تختلف عن تلك التي أطلقتها عناصر "كتائب القذافي"، مهللة ومعاهدة "بالولاء له حتى الموت".

وتندر سوريون كثر على إطلالة الأسد وخطابه، وربطوا بينها وبين مشهد العقيد الليبي معمر القذافي، عندما وقف في الخامس والعشرين من شباط/فبراير الماضي، قبل أشهر على انتصار الثورة الليبية، على أحد الأسطح المقابلة للساحة الخضراء، حيث ألقى خطاباً حماسياً، مؤكداً الإستمرار في مواجهة من سماهم آنذاك "بالجرذان الضالة".

وعلى غرار قول القذافي لمناصريه آنذاك: "نحن العزة والكرامة والتاريخ التي ركعت إيطاليا، وابننا عمر المختار رجل الغابة والثورة، والتي جعلت ليبيا في القمة والعلاء علي شعوب العالم"، راح الأسد يتفاخر بمدينة دمشق واصفاً إياها "بعاصمة المقاومة والتاريخ، ولمن لا يقرأ التاريخ ليتعلم منها وعاصمة الحضارة، التي تعطي الحضارة لمن لا يمتلكها".

صورة أسماء الأسد تتحطم منذ اندلاع الإنتفاضة

أوردت صحيفة "الشرق الأوسط" تقريراً للخبير في الشأن السوري أندرو تابلر **(عمل في العام 2003 مستشاراً إعلامياً للجمعيات الخيرية التي ترأستها أسماء الأسد)**، في عددها الصادر يوم (السبت 14 كانون الثاني 2012)، عن تغير النظرة بالنسبة للسيدة الأولى منذ إندلاع الإنتفاضة في منتصف شهر آذار (مارس) فتحولت من رمز للأناقة والحداثة إلى شريكة في النظام.

هل تغيرت صورة أسماء الأسد السيدة الأولى من سيدة جميلة أسهب الإعلام الغربي في وصف أناقتها وانفتاحها وثقافتها إلى شريكة زوجها في قمع المتظاهرين؟ ظهور الأسد مع زوجها في دمشق مؤخراً تسبب في لغط كبير حول شخصيتها.

كانت زوجة الرئيس السوري أسماء الأسد، حتى وقت قصير مضى محط أنظار الإعلام الغربي الذي أسهب في وصف أناقتها وانفتاحها وثقافتها، ومصدر فخر الشعب السوري لما أدخلته من نفحة عصرية على الرئاسة الأولى. إلا أن صمتها إزاء الأحداث المستمرة في بلادها منذ عشرة أشهر قسم السوريين حولها وجعلها موضع انتقاد، بعضه شديد القسوة. وأثار ظهور أسماء الأسد للمرة الأولى منذ اندلاع

الإحتجاجات الشعبية في منتصف آذار/مارس، إلى جانب زوجها الذي تعهد أمام حشد من مؤيديه بالقضاء على المؤامرة التي يواجهها نظامه جدلاً واسعاً. من الواضح أنها جزء من النظام.

رأي منتقد وآخر مؤيد:

وأثار هذا الظهور انتقادات حادة من طرف السوريين المعارضين. فقد كتب ناشط على موقع تويتر ساخراً: ماما والأطفال جاؤوا ليصفقوا لبابا الطاغية. فيما طالب مدون آخر بسحب الجنسية البريطانية من أسماء الأسد، التي ولدت وتلقت دروسها في لندن، ومن أفراد عائلتها المتواطئين في ارتكاب جرائم حرب. وكان صمت السيدة الأولى عن القمع الدامي للمحتجين المستمر منذ عشرة أشهر أثار استياء المعارضين الذين وصفها أحدهم على موقع تويتر بأنها ماري أنطوانيت العصر الحديث.

ومن جانب آخر لا يتوقف المؤيدون للنظام عن كيل المدائح لها. وكتب أحدهم على موقع فيسبوك الإلكتروني للتواصل تستحقين لقب السيدة الأولى على مستوى العالم وليس سورية فقط. وكتب آخر: خلف كل رجل عظيم امرأة وخلف قائدنا العظيم عظيمة نساء الكون جميعاً. ولطالما نظر إلى أسماء الأسد (36 عاماً)، ابنة طبيب القلب المرموق في بريطانيا فواز الأخرس والدبلوماسية السورية المتقاعدة سحر عطري، على أنها تمثل الوجه اللطيف والعصري من النظام السوري. وقد استقبلت أسماء مع زوجها في السنوات الماضية شخصيات عالمية بينها ملك إسبانيا خوان كارلوس وزوجته صوفيا والممثلان الزوجان براد بيت وأنجلينا جولي.

الأمم المتحدة تلتزم تدريب المراقبين والجامعة بين الإقتراح القطري والمشروع الروسي الجديد

أعلنت فانينا مايستراكي المتحدثة بإسم الأمم المتحدة، يوم الإثنين 16 كانون الثاني 2012، "أن المنظمة الدولية ستباشر خلال أيام تدريب مراقبين عرب بناء على طلب الجامعة العربية لإرسالهم لاحقاً، وأن هذا القرار يأتي رداً على طلب رسمي تقدمت به الجامعة العربية على أن يبدأ التدريب في القاهرة بعد الإجتماع العربي الوزاري المقرر في القاهرة يوم الأحد 22 كانون الثاني 2012 لمناقشة تطورات الوضع في سورية وعمل المراقبين، وسيتولى التدريب موظفون في المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة"، أضافت: "أن التدريب كان ينبغي أن يبدأ أسرع ولكنه تأجل بطلب من الجامعة العربية إلى ما بعد إجتماع اللجنة الوزارية في القاهرة". ولم تتمكن المتحدثة من توضيح عدد المراقبين الذين سيتم تدريبهم ولا عدد خبراء الأمم المتحدة المشاركين في التدريب.

الإقتراح القطري:

أعلن وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، في أبو ظبي، أن اقتراح أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إرسال قوات عربية إلى سورية سيكون على جدول أعمال إجتماع مجلس الوزراء العرب يوم الأحد 22 كانون الثاني في القاهرة.

وقال نظيره الإماراتي الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، رداً على سؤال بشأن اقتراح إرسال قوات عربية، "نحن في مرحلة مشاورات وتبادل رؤى والاستماع إلى اقتراحات، بما فيها اقتراح أمير قطر. أعتقد أن إجتماع 22 الشهر سيكون بغاية الأهمية".

المشروع الروسي

بعد أن استخدمت الصين وروسيا "الفيتو" في تشرين الأول 2011، وعرضها في منتصف كانون الأول مشروع قرار يدين أعمال العنف من قبل الحكومة والمعارضة، وزعت موسكو يوم الإثنين 22 كانون الثاني 2012 على أعضاء مجلس الأمن نسخة جديدة من مشروع القرار الذي اقترحته حول سورية، وهذا النص الذي يبدو أنه لا يغير في جوهر الموقف الروسي يجمع التعديلات المقترحة من قبل أعضاء المجلس، وسيبحث على مستوى الخبراء.

وخففت التعديلات الروسية اللغة والفقرات المتعلقة بـ "مسؤولية الحكومة السورية عن حماية شعبها" واستبدلتها بـ "دعوة الحكومة السورية إلى حماية شعبها". كما تضمن النص "مطالبة الحكومة السورية التقيد الكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي"، ودعوة "المجموعات المسلحة في المعارضة السورية إلى وقف العنف والتوقف عن استهداف مؤسسات الدولة".

نقد غربي لمشروع القرار الروسي:

قلل ديبلوماسيون غربيون من أهمية المشروع الجديد، بإعتبار أن البعثة الروسية استثنت تعديلات أساسية من الاقتراحات الغربية على نص مشروع القرار الروسي الأول، رغم أنها استخدمت بعضها في النص الجديد. إن "ما أردنا أن نراه في مشروع القرار غير موجود في هذ النص الذي هو تجميع لبعض اقتراحات الدول الأعضاء في المجلس. لكنه لا يزال أقل من أن يعد نصاً يمكن أخذه في الإعتبار، لكننا سنرى كيف تسير المناقشات في شأنه".

وفي بيان صادر عن وزارة الخارجية الروسية ذلك على إثر لقاء كل من وزير الخارجية سيرغي لافروف، ونائبه ميخائيل بوغدانوف الأميركي وليام بيرنز في موسكو:

أكد الطرف الروسي "ضرورة إحترام سيادة سورية والمساهمة في التسوية السياسية السلمية للأزمة الداخلية فيها من قبل السوريين أنفسهم، عن طريق وقف أعمال العنف بغض النظر عن مصدره وإطلاق الحوار بين السلطات والمعارضة وفقاً لمبادرة جامعة الدول العربية ومن دون شروط مسبقة".

وفي بيان آخر، إعتبرت الخارجية الروسية "أن قرار العفو (الرئاسي السوري) الأخير يحمل للمرة الأولى طابعاً واسعاً. وتعتبر موسكو خطوة القيادة السورية هذه إيجابية ومهمة في سياق السير على طريق تنفيذ مبادرة الجامعة العربية وتسوية السوريين بأنفسهم الأزمة السورية الداخلية من دون أي تدخل خارجي".

دمشق تدين المسعى القطري
وتمدد مهمة المراقبين شهراً

أعلنت الحكومة السورية (يوم الثلاثاء 17 كانون الثاني 2012)، استعدادها للموافقة على زيادة عدد المراقبين العرب من دون توسيع تفويضهم أو السماح لهم بدخول مناطق عسكرية لا يشملها البروتوكول الموقع مع الجامعة، فيما ذكر رئيس غرفة بعثة المراقبين السفير عدنان الخضير أن الجامعة قررت إرسال عشرة مراقبين يوم الخميس (19 كانون الثاني 2012) من مصر والسعودية والصومال، تعويضاً عن عودة مراقبين من سورية إلى بلادهم لأسباب شخصية. وتنتهي يوم الخميس 20 كانون الثاني مهمة البعثة رسمياً، بحسب البروتوكول الذي حددها بشهر واحد. وقال الخضير إن وجود البعثة بعد يوم الخميس وإلى يوم 22 كانون الثاني/يناير موعد إجتماع مجلس الجامعة سينظمه البروتوكول الموقع بين الجامعة وسورية، واستبقت سورية الإجتماع برفض إستقبال قوات عربية على أراضيها، واعتبرت أن هذه الخطوة "تفتح الباب أمام استدعاء للتدخل الخارجي في الشؤون السورية".

وكانت السعودية نفت إغلاق سفارتها في دمشق. وقال مساعد وزير الخارجية الأمير خالد بن سعود لصحيفة "الحياة" في عددها الصادر يوم الأربعاء 18 كانون الثاني 2012 أنه "لا توجد نية خلال الفترة الحالية لإغلاق السفارة في العاصمة السورية. وما يتم الآن هو خفض أعداد الديبلوماسيين السعوديين العاملين في سورية".

من جهة أخرى، أشارت مصادر في الجامعة إلى أن اللجنة الوزارية ستدرس (يوم السبت 21 كانون الثاني) التقرير النهائي لرئيس بعثة المراقبين الفريق أول محمد أحمد الدابي، ثم ترفع توصياتها إلى الوزراء يوم الأحد، ومن المحتمل أن يتضمن التقرير مدى التزام الحكومة السورية ببنود البروتوكول وأسباب انسحاب المراقبين الأربعة. وأكدت أن التوجه العام لدى الأمانة العامة للجامعة والأمين العام شخصياً هو

إستمرار عمل المراقبين في غياب بدائل أخرى والطلب من الحكومة السورية والمعارضة في الداخل والخارج العمل على إنجاح المهمة. إن موعد بدء التدريب لم يحدد، وأكدت أن المدربين لن يسافروا إلى سورية، وإنما سيتم التدريب سواء في القاهرة أو جنيف أو عاصمة أخرى، وأن كل هذه الأمور ستكون أكثر تحديداً إذا قرر وزراء الخارجية تمديد مهمة المراقبين شهوراً أخرى.

وقالت مصادر في الأمم المتحدة إن خبراء من مجلس حقوق الإنسان وصلوا إلى القاهرة وهم مستعدون للبدء في تدريب بعثة المراقبين العرب، حالما يتضح مصير البعثة وما إذا كانت ستبقى في سورية أم لا، أو ما إذا كانت ستعزز بمراقبين جدد، وأن الجامعة طلبت المساعدة رسمياً من مجلس حقوق الإنسان في جنيف وبناء على طلبها إستجابت الأمم المتحدة بشكل فوري. وعن سبب تقديم المساعدة الآن بعد نحو شهر على بداية بعثة المراقبين أعمالها في سورية، أوضحت المصادر أن "جامعة الدول العربية هي التي اختارت التوقيت وما كان على الأمم المتحدة إلا أن تستجيب بناء على التوقيت نفسه".

العربي في حوار مطول

نشرت صحيفة "السفير" اللبنانية في عددها الصادر يوم (الخميس 19 كانون الثاني 2012)، حواراً مطولاً مع الأمين العام للجامعة العربية، نبيل العربي أجراه الكاتب والمحلل السياسي جميل مطر، وبالنسبة إلى الأزمة السورية قال الآتي:

"تسلمت عملي أميناً عاماً للجامعة العربي يوم 3 تموز/يوليو 2011 وبعدها بستة أيام اتصلت بإخواننا السوريين مستنكراً ما يحدث هناك، وأن لا أحد في العالم العربي أو في سورية نفسها يتحرك لوقف ما يحدث. طلبتُ وزير خارجية سورية، الذي نصحني بمقابلة الرئيس بشّار. وبالفعل اتصلت بعد قليل لطلب مقابلة مع الرئيس السوري، وكان هذا يوم 13 يوليو، وبمبادرة مني ودون استشارة مجلس الجامعة أو أي دولة عربية، وعلى كل حال لم يكن هناك في ذلك الوقت من يريد أن يتكلم في الموضوع".

في دمشق طالبت بوقف العنف وإطلاق المعتقلين ودفع تعويضات للمتضررين وإطلاق الحريات والسماح للإعلام الأجنبي بتغطية الأحداث، والبدء فوراً في إجراء إصلاح سياسي حقيقي. استمع الرئيس السوري ووعد بأن ينظر في جميع هذه الأمور مما دفعني للإدلاء بتصريح أعرب فيه عن سعادتي. ثم اكتشفت بعد عودتي، أن الدول العربية مترددة حول شكل التعامل مع الأزمة. ثم تأكدت من هذا التردد حين اجتمعت هذه الدول في شهر آب/أغسطس ووضعت مبادرتها وشكّلت وفداً من ستة وزراء

والأمين العام ليذهبوا إلى سورية. وقبل موعد الرحيل بقليل فوجئت بالوزراء يعتذرون عن عدم الذهاب وتنفيذ المهمة التي كلفوا أنفسهم بهـا، وإزاء ذلـك سـافرت حـاملاً المبادرة. وما زاد من ضيقي، أن جهة ما سرَّبت المبادرة إلى صحيفة عربية تصـدر في لندن لتنشرها قبل أن أسلمها إلى الرئيس السوري.

أشفق على باحثين وأكاديميين يحاولون الاقتراب من "المشكلة السورية"، وأقصـد بالمشكلة السورية كل ما يتعلق بموقعها في شبكة العلاقات الإقليمية والدوليـة. أشـفق عليهم لمعرفتي بالصعوبات المحيطة بأي محاولة لفهم مكونات الدور السوري وطبيعته وعلاقته بالتكوينات السورية الداخلية. أشفق أيضاً على السياسيين العـرب والأجانـب الذين تدفعهم مسؤولياتهم للتعامل مع السياسة الخارجية السورية، وما يتعلق بهـا مـن سياسات إقليمية. لذلك تمنيت لو أن الظروف سمحت للصديق نبيل العربـي أن يبـدأ مسيرته في الجامعة العربية بقضية أخرى غير قضية تتعلق بسورية.

أظن أن الأمين العام فوجئ بعد زيارته الأولى لدمشق حين طالـب تيـار سـوري معارض بتدخل دولي على غرار التدخل الذي حدث في ليبيا. علق على هذا الظـن مـن جانبي بقوله: "كان هناك بعض الرافضين للتدخل الدولي في تيارات معارضة أخرى علـى أساس أن التدخل سيدمر البلد. حاولت أن أشرح لطالبي ومؤيدي التدخل الدولي أن الجامعة ليست في حاجة لتحويل الملف إلى مجلس الأمن. شرحت للكثيرين أن الطلب إلى الجامعـة أن تدعو الأمم المتحدة للتدخل كلام وهمي ويدل على عدم دراية جيدة لأسلوب العمل فـي المنظمة الدولية. فالموضوع، بإعتباره أزمة حادة، معروض بالفعل أمام مجلس الأمن، ثـم إن مجلس الأمن ليس في حاجة إلى إحالة أي موضوع عليه. مجلس الأمن لديه صلاحيات كاملة طبقاً للميثاق أن يتدخل في أي مكان في العالم حتى دون إذن من الدولة المعنيـة. ولا أذكر أن مجلس الأمن استأذن أحداً لإحالة ملف أزمة من الأزمات عليه".

- الدول الكبرى لا تريد التدخل في سورية لأسباب ثلاثة على الأقل، أولها أن العالم الغربي منهك، وثانيها أن أميركا وفرنسا مقبلتان على إنتخابات رئاسـية، وثالثهـا أنها على عكس ليبيا لديها جيش قوي وجغرافيتها وتركيبتها مؤثرة فـي كـل مـا حولها، وخامسها أنه لا نفط فيها، بمعنى أنه ليس لديها الثروة الكافية التي تسـمح لها بدفع فواتير الحرب للدول التي تشارك فيه.
- الأزمة في سورية تشبه حالة رجل مريض يحتاج لعلاج. يمكن علاجـه بعمليـة جراحية وهذا في يد مجلس الأمن، ومعه المشرط، ولكن لا أحـد مـن أعضـاء المجلس مستعد للإمساك بالمشرط وإجراء العملية. أما نحن في الجامعة العربيـة وعن طريق مبادرتنا فنعالج بالأدوية ومقتنعون بأنها أفضل وأكفأ وأقل تكلفة مـن حيث الخسائر في البشر والتداعيات المتوقعة.

- رفض الكثيرون الدخول في تجربة لم تقدم عليها الجامعة من قبل، وهي إرسال فريق من المراقبين إلى سورية، وهي الفكرة اعتبرها المدخل العربي المناسب لطمأنة الشعب السوري ولجم قوى القمع والعنف. كانت مهمة المراقبين، وجلهم أكفاء ويجب الإشادة بهم وبشجاعتهم، تقضي بأن يتأكدوا من وقف إطلاق النار والإفراج عن المعتقلين واختفاء المظاهر العسكرية أو ابتعادها عن المدن، وأن يتيقنوا من أن وسائل الإعلام العالمية والعربية تجوب بحرية. لم يجد هؤلاء شيئاً من هذا تحقق. المعتقلون يفرج عنهم "بالقطارة"، ويقال إنهم بعشرات الآلاف، رغم أن اللجنة الوطنية برئاسة نائب وزير الخارجية السورية أبلغت الفريق الدابي أنه "خلال يوم أو يومين سيصدر الرئيس الأسد عفواً عاماً عن المعتقلين لمشاركتهم في أحداث سياسية"، وهو ما لم يحدث. وتقضي الصراحة، بالاعتراف بأن القصف بالأسلحة الثقيلة صار أقل، وازداد عدد المشاركين في التظاهرات.
- "ما لا يعرفه الكثيرون في عمل المراقبين هو أنهم واجهوا تعقيدات لم يتوقعوها، مثل إطلاق النار من الجانبين وليس من جانب واحد حسب ما جاء في تفاصيل مهمتهم.. فقد ذهبوا إلى هناك على أساس أن البروتوكول موقَّع مع الحكومة وأن المعارضة غير ملزمة بشيء. ومن أهم المشكلات التي تواجههم أنه لا قيادات واضحة للمعارضة يستطيع المراقبون أن يتحدثوا معها.
- استخدمتُ علاقاتي بروسيا لتتحدث موسكو مع دمشق.
- كنا نتقابل مع المعارضة وهي نفسها التي تشتمنا في الخارج ثم تأتي وتجلس معنا هنا. أحد قادة المعارضة شتم الجامعة العربية واتهمها بالفشل ولكنه استمر يعرب عن سعادته الفائقة في نهاية كل إجتماع يحضره معي وزملائي.
- "ما يحدث الآن بين الجامعة وسورية، تجربة رائدة، لأنها، أي الجامعة، تحركت من قوقعة البيانات الخاوية التي لا تؤثر.. نحن الآن نتحرك، وربما لأول مرة، بناء على ما نعتبره مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان. ما حدث في ليبيا كان حرباً، أما ما يحدث في سورية فهو مخالفات جسيمة لحقوق الإنسان. ولذلك جاء تحركنا أول تحرك جماعي عربي على الأرض لمواجهة مخالفات جسيمة ولوقف حلول قمعية في مواجهة الجماهير.
- قطر لا تقود الجامعة العربية هي مثل أي دولة عضو في الجامعة تقترح، وإذا وافق بقية الوزراء على ما يقترحه رئيس الوفد القطري يكون القرار عربياً صادراً بموافقة 21 دولة وليس قراراً قطرياً. غير صحيح أن قطر أحرجت الجامعة أو أحبطت جهودها كما تردد بعض الصحف العربية والأجنبية.

الأسد مطمئناً الروس

والشقفة يطالب بالحظر الجوي

إلتقى الأسد يوم الخميس 19 كانون الثاني 2012، وفد "**المبادرة الشعبية العربية لمناهضة التدخل الأجنبي في سورية ودعم الحوار والإصلاح**". وضم وفد المبادرة الأمين العام للمؤتمر القومي العربي عبد القادر غوقة، والأمين العام السابق للمؤتمر خالد السفياني رئيس الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة، والأمين العام لمؤتمر الأحزاب العربية عبد العزيز السيد، عضو لجنة المتابعة للمؤتمر وعصام نعمان، ورئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن معن بشور وآخرين.

وأكد الأسد خلال لقائه الوفد، أن "الشعب السوري المتمسك بوحدته وعروبته رغم كل الصعوبات، والمدرك ما يحاك لوطنه من مخططات تستهدف أمنه وتلاحمه، قادر على تجاوز الظروف الراهنة وبناء سورية القوية العزيزة"، موضحاً أن "دعم الشعوب العربية والقوى القومية المتمسكة بعروبتها يعزز منعة سورية وإيمانها بالمستقبل". أضاف: "إستمرار مهمة المراقبين وعملهم، ضمن فحوى البروتوكول الموقع بين الجامعة العربية والقيادة السورية"، كما تم الاتفاق على "ضرورة إطلاق حوار وطني جاد، يشمل جميع شرائح المجتمع المدني".

تابع: "التزم بجدول زمني يبدأ في آذار المقبل عبر إستفتاء شعبي يليه إنتخاب مجلس شعب جديد في أيار المقبل، تحت لواء القانون الإنتخابي الجديد، وقانون الأحزاب الجديد الذي أمن تشكيل ثلاثة أحزاب سياسية في سورية". أما بالنسبة للموقف الدولي إعتبر "أن هذا الدور الروسي لن يتراجع بل إن موسكو سوف تستمر في تقديم الدعم لسورية".

وأفاد أحد الأعضاء المشاركين في الوفد أن "الهدف من هذه المبادرة التشاور مع الرئيس الأسد لإيجاد الخطوات الممكنة لإخراج سورية من الأزمة الراهنة، عبر معبر أساسي هو الحوار الوطني بين المعارضة الوطنية والقيادة السورية، وصولاً إلى توافق على الخطوات المطلوبة لإجراء الإصلاحات اللازمة التي يطالب بها بعض المعارضين، خارج التدخل الدولي والارتباط الخارجي".

الشقفة وفرنسا والأطلسي

فرنسا: عقد وزير الخارجية الفرنسية آلان جوبيه ونظيره الأسترالي كيفين راد مؤتمراً صحافياً في باريس جاء فيه:

بداية طالب جوبيه أن يتم تسليم التقرير المقبل للمراقبين العرب المنتشرين في سورية إلى مجلس الأمن الدولي، بينما دعا راد إلى إحالة الرئيس بشّار الأسد إلى القضاء الدولي. وقال جوبيه: "تلاحظ اليوم أن هذا التدخل (للمراقبين) صعب ويجري في ظروف غير مرضية". أضاف: "إن سورية لا تحترم التزاماتها حيال الجامعة العربية (مثل) سحب القوات إلى الثكنات". مستبعداً فكرة قطر إرسال قوات عربية إلى سورية، وحول إمكانية إرسال قوات "في الوضع الإقليمي الحالي، لا نعمل على مثل هذا السيناريو". ولم يعطِ الأسباب التي تدفع فرنسا إلى تبني هذا الموقف، واكتفى بالإضافة، "في المقابل، نتحاور مع المعارضة السورية كي تقيم هيكلية لها وتنفتح على كل الاتجاهات".

الشقفة: وقال الشقفة في مقابلة مع وكالة "رويترز" إن "الشعب السوري مصمم على أن لا يعود أحد إلى منزله ما لم يرحل بشّار، فهناك تصميم والشعب سيصل إلى هدفه بمشيئة الله". أضاف: "على المجتمع الدولي اتخاذ الموقف الصحيح. لا بد من أن يقوم بعزل كامل للنظام مثل أن يسحب سفراءه ويطرد سفراء النظام". معلناً عن رغبتة "الإخوان" في أن تطلب الجامعة العربي من الأمم المتحدة فرض "منطقة حظر جوي ومناطق آمنة" لكنه رفض أن يصل ذلك إلى حد التدخل العسكري.

وتوجه بالقول للجيش السوري الحر: "لا أنصحه بشن أي هجمات.. غير أن الهجمات الدفاعية (هي المقبولة). لا نريد حرباً ولا نريد مواجهة". وحول الوساطة الإيرانية قال: "أرسلوا وسيطاً تركياً لكننا رفضنا الحوار وقلنا للوسيط إننا لن نتحدث للإيرانيين ما لم يعدلوا موقفهم من النظام". أضاف: "عرضوا (علينا) المشاركة في السلطة. أهم شيء هو أنهم أرادوا ضماناً لبقاء الأسد. بالنسبة لنا ليس مقبولاً بقاء بشّار في السلطة بعد كل هذه الجرائم".

الأطلسي: أعلن الرئيس الجديد للجنة العسكرية للحلف الأطلسي الجنرال دانوا كنود بارتيلس إثر إجتماع القادة العسكريين للدول الأعضاء الـ 28 في الحلف في مقره ببروكسل:

أعلن بارتيلس "ليس هناك أي تخطيط حالياً ولا يوجد أي توجه بعملية محتملة للحلف الأطلسي في سورية". أضاف: "إن البلدان الأعضاء في "الحوار المتوسطي" مع الحلف عبرت خلال الإجتماع عن قلقها بشأن التقلبات في المنطقة سواء في المغرب (العربي) أو الشرق الأوسط، لكن لم يتم على الإطلاق بحث تدخل عسكري".

مناشدة أزهرية للحكام العرب

أوردت صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر (يوم السبت 21 كانون الثاني 2012) بياناً للأزهر جاء فيه:

إن "الأزهر الشريف وعلماءه يشعرون بالانزعاج والحسرة والألم الشديد لإستمرار شلال الدم المتدفق في سورية العزيزة علينا جميعاً". أضاف: "سبق أن قلت في بداية الأزمة إن ما يتعرض له الشعب السوري من قمع واسع وإعتقال وترويع، يمثل مأساة إنسانية لا يمكن قبولها ولا يجوز شرعاً السكوت عنها".

تابع شيخ الأزهر: "معلوم أن الدم لا يزيد الثورات إلا اشتعالاً"، مؤكداً ضرورة إحترام حقوق الشعب السوري وحرياته وصيانة دمائه، مطالباً القيادة السورية بأن تعمل فوراً على وقف إراقة الدماء وعلى الإستجابة للمطالب المشروعة للجماهير السورية، إستجابة صادقة واضحة".

وفي لقاء جمع الدكتور الطيب مع وفد المجلس الوطني السوري المعارض، اعتبر ما يجري في سورية الآن، جرائم ضد الإنسانية لا يجوز شرعاً السكوت عنها. ووجّه دعوة لجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي إلى الضغط على النظام السوري، "للكف عن سفك الدماء وتسليم السلطة إلى الشعب بطريقة ديمقراطية".

أزمة سورية

ورقة تدويل تسابق تقرير المراقبين

تصاعدت وتيرة الحديث عن ضرورة نقل الملف السوري إلى مجلس الأمن الدولي يوم (الجمعة 20 كانون الثاني 2012)، فيما كان يخرج المتظاهرون المعارضون في "جمعة معتقلي الثورة" في عدد من المناطق السورية. كان استباقاً لتسلم لجنة المبادرة العربية تقرير بعثة المراقبين ودراسته في إجتماعه المقرر (يوم الأحد 22 كانون الثاني 2012)، بين وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الذي أكد أن بلاده ستؤيد ذلك في حال فشلت المبادرة العربية، وأكد أنه طلب من الإيرانيين أثناء زيارته الأخيرة إلى طهران "أن ينصحوا أصدقاءهم في النظام السوري بتغيير أسلوبهم في التعاطي مع الإحتجاجات في بلادهم"، وطلب هذا من الروس أيضاً. أضاف: "تركيا لا ترى أي سمات لانقسام طائفي، ولكن برغم ذلك هناك تهديد بتحول الأمر إلى انقسام طائفي وهذا خطر محتمل"، داعياً "جميع الأفرقاء في العراق وسورية من مختلف الأصول الطائفية لأن يعملوا معاً من أجل

أوطانهم"، مؤكداً أن "تركيا لا تنحاز مع جانب ضد آخر في هذه العملية التاريخية الحساسة".

أما المجلس الوطني السوري الذي أرسل رئيسه برهان غليون وفداً إلى القاهرة حاملاً معه طلب "نقل الملف إلى مجلس الأمن للحصول على قرار يتيح إنشاء منطقة آمنة وفرض حظر جوي ويعطي قوة دفع دولية". أضاف: "إن هذا القرار من شأنه أن يشكل عنصر إلزام يمنع النظام من الإستمرار في قتل المدنيين ويرتب عليه عقوبات رادعة، بما في ذلك إستخدام القوة لمنعه من مواصلة عمليات القتل والتنكيل بالسكان".

تابع: إن الوفد يشدد على أن "يتضمن التقرير نصاً واضحاً يشير إلى أن ما ارتكبه النظام وما يقوم به يمثل جرائم إبادة بحق الإنسانية وجرائم حرب يرتكبها بحق مدنيين عزل".

أما الموقف الفرنسي فقد أعرب عنه الرئيس نيكولا ساركوزي خلال تقديمه التهاني إلى السفراء:

أن فرنسا "لن تسكت أمام الفضيحة السورية ولا يمكن أن تقبل بالقمع الوحشي للإحتجاجات من قبل نظام الرئيس بشّار الأسد الذي يجر البلاد مباشرة إلى الفوضى"، مؤكداً أنه "قمع سيؤدي بالبلاد مباشرة إلى الفوضى وهذه الفوضى سيستفيد منها المتطرفون من كل الجهات". أضاف: "إن سورية للشعب السوري الذي يجب في نهاية المطاف أن يتمكن من اختيار قادته بحرية وأن يقرر مصيره".

تابع "الجامعة العربية تقوم بعمل شجاع ويجب أن تواصله وبالتالي على مجلس الأمن الدولي أن يقدم إليها مساعدته".

وأكد مستشار المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران للشؤون الدولية علي أكبر ولايتي في مقابلة أجراها معه موقع "عربي برس" أن "الذين يسعون إلى إسقاط نظام حكم بشّار الأسد يلهثون وراء سراب" ورد عليهم قائلاً "أولاً: إن تدخلكم في الشأن السوري وتماديكم في الحديث عن هذه الحروب الطائفية هو بحد ذاته جزء أساسي من آلة الحرب الإعلامية والدعائية المفتوحة على سورية من أجل دفع الأمور فعلياً نحو الحرب الأهلية هناك. ثانياً: إن الرأي العام العربي والإسلامي يتساءل وبانزعاج متزايد عمن كلفكم بالوصاية على سورية، والتي كما نعرف وتعرفون، فيها شعب راشد وحكومة رشيدة. ثالثاً: إننا في الجمهورية الإسلامية نعتقد أن ثمة مؤامرة دولية على سورية تتقاسم الشراكة فيها أطراف داخلية فيها مع من تعهد بدفع المال، وشاركهم في ذلك من تعهد بالتدريب العسكري على أرضه والمتدربون على السلاح بقصد التخريب في سورية هم بالنسبة لنا متمردون خارجون عن القانون، وهؤلاء جميعاً يتلقون مساعدة دولية من أطراف تعهدت بتجميع رأي عام دولي يتيح اتخاذ

قرار بالحسم في مجلس الأمن، ولكنهم عجزوا عن الحسم بسبب موقف روسيا والصين وكلتاهما اتخذتا موقفاً حازماً".

أما عن رأي القيادة الإيرانية حول الوضع في سورية فقال ولايتي: "إنني أود أن أؤكد... أن المخطط الذي بدأ حول سورية كان واضحاً لدينا منذ البداية، لقد أرادوا الانتقام من هزيمتهم وخسارتهم أمام الصحوة الإسلامية العربية في شمال أفريقيا ومصر، فحاولوا استرجاع زمام المبادرة من خلال محاولة السيطرة على سورية وإسقاط حكمها المقاوم...".

واختتم ولايتي حديثه قائلاً: "إن سورية تجاوزت عنق الزجاجة وتخطت نفق المحنة وما يتحدث عنه البعض من أخطار الحرب الداخلية هي أضغاث أحلام وأمنيات أعداء سورية التي لن تتحقق".

واشنطن تبحث إغلاق سفارتها في دمشق

في بيان صادر عن الخارجية الأميركية مساء الجمعة 20 كانون الثاني 2012: "لدينا مخاوف جدية بشأن الوضع الأمني المتهور في دمشق، بما في ذلك الموجة الأخيرة من السيارات المفخخة، إزاء سلامة وأمن العاملين في السفارة. وطلبنا من الحكومة السورية إتخاذ تدابير أمنية إضافية لحماية سفارتنا، وقالت إنها تدرس الطلب. كمّا أبلغنا الحكومة السورية بأنه ما لم يتم إتخاذ خطوات ملموسة في الأيام المقبلة، قد لا يكون لدينا أي خيار سوى إغلاق البعثة.

وقالت مصادر إخبارية أميركية، إن تخفيض عدد الموظفين في السفارة، التي تقع في أحد شوارع المزدحمة في دمشق، بدأ الأسبوع الماضي بعد إنفجار ثلاث سيارات مفخخة، وأدت تلك الإنفجارات إلى مقتل ما لا يقل عن 80 شخصاً.

السعودية تعلن سحب مراقبيها من سورية

أعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودية يوم الأحد 22 كانون الثاني 2012 فى الجلسة المغلقة أن بلاده ستسحب مراقبيها من سورية لعدم تنفيذ الحكومة السورية لأي من عناصر الخطة العربية، مؤكداً أن بلاده لن تقبل بأن تكون شهود زور يستخدمها أحد لتبرير الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري الشقيق، مؤكداً أن عدم تنفيذ الحكومة السورية أياً من عناصر الخطة الحل العربي أدى إلى إعلان سحب المراقبين، وهي الخطة التي تهدف أساساً إلى حقن الدماء السورية. أضاف: "نحن نرى الدم البريء يُسفك يومياً، مما يضعنا في موضع الإختبار لضمائرنا، وليس هناك أقسى من تأنيب الضمير، خاصة لمن يحرص على جديته ومصداقيته إزاء شعب عربي

شقيق ما زال يتعرض – للأسف – لأبشع صنوف التنكيل والعذاب.. وممن؟ من الذي يفترض بهم أن يكونوا أحرص الناس على سلامته وحقوقه وأمنه ومصالحه.

وأكد أن مجلس الجامعة العربية وضع خطة واضحة المعالم لوقف نزيف الدم، الذي يدمي قلوبنا جميعاً، وهي خطة تؤكد الوقف الفوري والشامل لجميع أعمال العنف والإفراج عن المعتقلين بسبب الأحداث الراهنة، وإخلاء المدن والأحياء من جميع المظاهر المسلحة وفتح المجال أمام المنظمات الحقوقية ووسائل الإعلام للتنقل بحرية، وهذه العناصر مجتمعة (هدفها فتح المجال أمام حوار وطني، لأن الحل لن يصنعه سوى السوريين أنفسهم، والحل لن يكون إلا بالتجاوب مع تطلعات الشعب السوري عبر تحقيق إنتقال سلمي للسلطة.

تابع: حيث إن الحكومة السورية أبلغت جامعة الدول العربية بموافقتها على خطة الحل العربي، فإننا وافقنا على إرسال المراقبين العرب للتأكد من تنفيذ الإلتزامات السورية بكل دقة ووضوح وشفافية وليس أكثر، فهم لم يذهبوا كمفاوضين أو وسطاء، بل ذهبوا كمراقبين لتنفيذ الإلتزامات، شريطة توفير السلطات السورية الحماية والحرية لهم بما يمكنهم من تأدية مهامهم.

واستطرد: لكن، مع الأسف، لم نجد على أرض الواقع إلتزاماً بتطبيق أي من بنود الخطة العربية، ولم تكتفِ السلطات السورية بعدم تنفيذ ما تعهدت بأن تنفذه بشكل عاجل وشامل، بل بادرت إلى إتهام القادة العرب ودولهم بالتآمر وانتقصت من عروبتهم. لكن هل من شيم العرب أن يقتل الحاكم شعبه؟ وهل مهمة الجيوش العربية أن تفتك بمواطنيها، أم أن تحميهم وتحمي أعراضهم وممتلكاتهم، وتحفظ أمنهم وإستقرارهم؟

وأضاف الأمير سعود الفيصل: إن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ونحن لا نقبل، بأي حال من الأحوال، أن نكون شهود زور أو أن يستخدمنا أحد لتبرير الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري الشقيق أو للتغطية والتستر عليها، ومن هذا المنطلق فإن بلادي ستسحب مراقبيها، نظراً لعدم تنفيذ الحكومة السورية أياً من عناصر خطة الحل العربي التي تهدف أساساً لحقن الدماء السورية الغالية.

وختم حديثه بدعوة العرب إلى الإلتزام، بكل جدية ومصداقية، بما قرره مجلسكم الموقر حول فرض عقوبات تهدف إلى الضغط على الحكومة السورية. وتابع: لنلتزم فعلاً لا قولاً بما تعهدت به، وهي عقوبات الأصل فيها أنها مفعلة ومستمرة ما دمنا لم نقرر، مجتمعين، بإلغاءها، ولا أعتقد أنه يمكن لأحد أن يفكر بإلغاءها ما دام لم يلتزم الحكم السوري بعناصر الحل العربي التي ذكرناها".

وجدّد الدعوة إلى المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، بمن في ذلك إخواننا في الدول الإسلامية وأصدقاؤنا في روسيا والصين وأوروبا والولايات المتحدة وفق خطة

الحل العربي بكل عناصرها، وأن يمارسوا كل ضغط ممكن في سبيل إقناع الحكومة السورية بضرورة التنفيذ العاجل والشامل لها.

وكان الأمير سعود الفيصل إستقبل، بمقر إقامته في العاصمة المصرية في القاهرة، الأحد 22 كانون الثاني، وفداً من المجلس الوطني السوري المعارض برئاسة الدكتور برهان غليون، ومحمد كامل عمرو، وزير الخارجية المصري، وسعد الدين العثماني، وزير الخارجية المغربي، وناصر جودة، وزير الخارجية الأردني.

رسالة حمد والعربي تفتح باب التدويل والمعلم يمدد للمراقبين

كان وزراء الخارجية العرب أطلقوا يوم الأحد 22 كانون الثاني مبادرة جديدة تدعو إلى تشكيل حكومة وفاق وطني خلال شهرين وتطالب الأسد بتفويض نائبه صلاحيات كاملة للتعاون مع هذه الحكومة، وأكدوا أنهم سيطلبون دعم مجلس الأمن لهذه الخطة. فيما كان مجلس الأمن الدولي حول سورية يشرع في مناقشة الأزمة السورية بناء على رسالة من رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي، بينما كانت موسكو تصد محاولة أميركية وتركية لتعديل موقفها المعارض لأي تدخل خارجي في سورية.

وقال دبلوماسيون في نيويورك إن الأوروبيين يريدون التصويت في مجلس الأمن الإثنين أو الثلاثاء 23-24 كانون الثاني على مشروع قرار جديد أعد على أساس خطة الجامعة العربية لحل النزاع السوري. ويدعو مشروع القرار الذي أعدته بريطانيا وفرنسا وألمانيا مع دول عربية إلى الاقتداء بالجامعة العربية من خلال فرض عقوبات على النظام السوري.

وجاء ذلك بعد ساعات من رسالة وجهها الأمين العام للجامعة العربية ورئيس الحكومة وزير خارجية قطر إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون للاتفاق على إجتماع من أجل الحصول على دعم مجلس الأمن الدولي للخطة العربية الجديدة. وأعلن مكتب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن بان تسلم رسالة رسمية من الجامعة العربية بشأن سورية.

وبعد فتح باب التدويل بعد رسالة (حمد – العربي) عقد وزير الخارجية السوري، وليد المعلّم مؤتمراً صحافياً (يوم الثلاثاء 24 كانون الثاني 2012) أكد فيه التزام بلاده بخطة الإصلاح التي طرحها الرئيس بشّار الأسد في خطابه الأخير. وكرر رفض دمشق قرارات الجامعة العربية الأخيرة، ولا سيما في سعيها نحو تدويل الأزمة السورية.

وحول توجه العربي وحمد إلى نيويورك، قال المعلم ساخراً إن "ذهبوا إلى نيويورك أو إلى القمر، ما دمنا لسنا من يدفع البطاقات (للسفر) فلا يعنينا الأمر". وأكد "أن الحل في سورية ليس الذي صدر بقرار الجامعة العربية والذي رفضناه رفضاً قاطعاً.. الحل سوري ينبع من مصالح الشعب السوري، ويقوم على إنجاز برنامج الإصلاح الشامل الذي أعلنه الأسد وعلى الحوار الوطني الذي دعت إليه سورية، وأعلن الأسد أنه جاهز ليبدأ الحوار منذ الغد". أضاف: "إن من واجب الحكومة السورية أن تتخذ ما تراه مناسباً لمعالجة هؤلاء المسلحين الذين يعيثون فساداً في بعض المناطق"، مؤكداً "أن موقف القيادة السورية حازم وقوي تجاه ما تتعرض له سورية في الداخل والخارج، والحكومة السورية ستتعامل بحزم مع المجموعات الإرهابية المسلحة".

أما عن توجه دول عربية إلى مجلس الأمن، فقال المعلم: "إن هذا كان منتظراً، وهذه المرحلة الثالثة من مخططهم ولم يبقَ أمامهم سوى استدعاء التدخل الخارجي. وفي ما يخص التدويل فهو ذو شقين، فلا يستطيع أحد أن يفرض رأيه على الشعب السوري"، مضيفاً "أن الشق الثاني اقتصادي، وإن تدويل العقوبات الاقتصادية على سورية أمر من الصعب أن يمر في مجلس الأمن وفق معطيات لدينا".

وجدد المعلم رفضه المبادرة العربية الأخيرة، قائلاً: "نحن رفضنا هذه المبادرة منذ يومين، وعندما قرر مجلس الوزراء العرب التوجه إلى مجلس الأمن قلنا إن دور الجامعة العربية تخلوا عنه وانتهى، وهذا شيء منفصل عن لجنة المراقبين".

دمشق تمدد للمراقبين شهراً:

أكدت وزارة الخارجية السورية، أنه "رداً على رسالة الأمين العام لجامعة الدول العربية التي تتضمن طلب موافقة الحكومة السورية على التمديد لبعثة مراقبي الجامعة العربية شهراً آخر إعتباراً من تاريخ 24 الحالي ولغاية 23 شباط، فقد وجه وزير الخارجية وليد المعلِّم مساء الثلاثاء 24 كانون الثاني رسالة إلى الأمين العام للجامعة العربية يبلغه فيها بموافقة الحكومة السورية على ذلك".

وتوجه رئيس بعثة المراقبين العرب إلى سورية الفريق محمد مصطفى الدابي والوفد المرافق له من القاهرة إلى دمشق لاستكمال مهمته.

وكان لـ "مجلس التعاون الخليجي" بياناً جاء فيه:

إن "دول المجلس قررت التجاوب مع قرار السعودية سحب مراقبيها من بعثة الجامعة العربية إلى سورية، وأنه تم اتخاذ هذا القرار بعد متابعة دقيقة ومتأنية لمجريات الأحداث على الساحة السورية، وتأكد دول مجلس التعاون الخليجي من

إستمرار نزف الدم وقتل الأبرياء، وعدم التزام النظام السوري بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية، وخاصة البروتوكول الذي تم التوقيع عليه من قبل سورية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مشدداً في الوقت ذاته على التزام دول مجلس التعاون الخليجي بكل قرارات مجلس الجامعة والقرار الصادر في 22 الحالي حفاظاً على وحدة الصف العربي، رغم قناعة دول المجلس بضرورة أن يكون القرار الأخير أكثر قوة وأن يكون عاملاً للضغط على النظام السوري كي يوقف قتل أبناء الشعب السوري".

ودعا البيان "الأشقاء العرب إلى الالتزام بكل جدية ومصداقية بتنفيذ قرارات مجلس جامعة الدول العربية بهدف الضغط على سورية للالتزام فعلاً لا قولاً بما تعهدت به، والمجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، بما في ذلك الأخوة في الدول الإسلامية والأصدقاء في روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن واتخاذ كل الإجراءات اللازمة في مجلس الأمن، للضغط لتنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية والمبادرة العربية بشأن سورية".

وكان بن حلي أعلن أن المراقبين لن يوقفوا العمل بسبب قرار دول مجلس التعاون الخليجي سحب مراقبيها. وقال، بعد إجتماع للمندوبين الدائمين في الجامعة في القاهرة، إن "البعثة ما زالت تقوم بمهامها لأن البروتوكول تم تمديده إلى 24 (الحالي) موقتاً إلى أن يصلنا الرد النهائي السوري". أضاف: إن النقص الناتج عن انسحاب المراقبين الخليجيين يمكن تعويضه بالاستعانة بمراقبين من دول أخرى، مشيراً إلى أن 110 مراقبين لا يزالون بعد انسحاب 55 مراقباً من دول الخليج. وأضاف: إن دول الخليج ستواصل توفير الدعم المالي واللوجستي للمراقبين رغم سحب مراقبيها.

وأعلن بن حلي إن العربي بعث برسائل إلى كل من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي إكمال الدين إحسان أوغلي ورئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي جون بينغ ووزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي كاثرين أشتون وبان كي مون ورئيس مجلس الأمن والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد اللطيف الزياني، أطلعهم فيها على تقرير بعثة المراقبين إلى سورية وكذلك تقرير الأمين العام للجامعة العربية حول تطورات الأوضاع إلى جانب المبادرة العربية الجديدة لحل الأزمة السورية.

وأشار إلى أن "هذه الرسائل تأتي في إطار تحرك جامعة الدول العربية لمتابعة تنفيذ قرار وزراء الخارجية العرب حول تطورات الأوضاع في سورية، وعناصر الخطة العربية لحل الأزمة السورية والحصول على دعم هذه الأطراف للمبادرة العربية". وأوضح أن العربي "أجرى كذلك اتصالات مكثفة مع عدد من وزراء خارجية الدول الأجنبية، منها روسيا وتركيا لاطلاعهم على كل هذه الأمور بهدف الحصول على دعمهم للتحرك العربي".

خطف زوار إيرانيين:

ونقلت وكالة "أرنا" الإيرانية عن السفير الإيراني لدى سورية محمد رضا رؤوف شيباني قوله، خلال لقائه وزير الخارجية السوري وليد المعلّم، إن "محاور السياسة الخارجية لإيران تجاه تطورات سورية هي عدم التدخل الأجنبي وإحترام السيادة السورية والحوار الشامل". ورحب "بالمبادرة التي أطلقها الأسد لإنجاز الإصلاحات".

من ناحية أخرى أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست أنه "تم خطف 11 زائراً إيرانياً كانوا في طريقهم إلى دمشق براً لزيارة العتبات المقدسة"، داعياً السلطات السورية إلى إستخدام كل إمكانياتها للإفراج عنهم بسرعة.

وكان مدير مكتب منظمة الحج والزيارة الإيرانية في سورية مسعود إخوان أوضح أن "هؤلاء الزوار كانوا في طريقهم براً من حلب إلى دمشق حيث اختطفوا من قبل مسلحين مجهولين". وكان مسلحون خطفوا في كانون الأول 2012 8 أشخاص، بينهم 5 تقنيين إيرانيين يعملون في محطة كهربائية سورية في حمص.

تجهيز مخيمات وإستقبال طلبة سوريين في الأردن

أوردت صحيفة "الشرق الأوسط" هذا الخبر في عددها الصادر يوم الجمعة 27 كانون الثاني 2012: "أن الأردن قرّر، قبول الطلبة السوريين، الذين قدموا إلى الأردن بسبب الأحداث الجارية في بلادهم، ضمن المرحلتين الأساسية والثانوية في المدارس الحكومية".

وأصدر وزير التربية والتعليم الأردني عيد الدحيات، قراراً يقضي بقبول هؤلاء الطلبة، إعتباراً من بداية الفصل الدراسي الثاني، بغض النظر عن حيازتهم تصاريح عمل، وكذلك إعفاؤهم من التبرعات المدرسية وأثمان الكتب. وطلب الدحيات من مديري التربية والتعليم في جميع المحافظات تزويد الوزارة بأعداد الطلبة الذين سيتم قبولهم في المدارس.

وكانت وسائل إعلام أردنية قد تناقلت في مطلع الشهر الحالي، أن أعداد الطلبة السوريين في المدارس الحكومية الأردنية يقدر بنحو 4 آلاف طالب، فيما بلغ عددهم في المدارس الخاصة 666 طالباً وطالبة، مشيراً إلى ارتفاع أعداد ذوي الطلبة السوريين، الموجودين بالبلاد، الذين تم إستقبالهم في وزارة التربية والتعليم، والذين لا يستطيعون تسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة.

موسكو تلوح ب "الفيتو"
ضد مسودة القرار العربي – الغربي

حسمت موسكو موقفها يوم الجمعة 27 كانون الثاني، مؤكدة رفضها مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي، قدمته دول عربية وغربية، يشير إلى تنحي الرئيس السوري بشّار الأسد، وذلك عشية وصول الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي ورئيس الحكومة وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني إلى نيويورك يوم السبت 28 كانون الثاني، تمهيداً لعقد إجتماع مع مجلس الأمن يوم الثلاثاء 31 كانون الثاني لطلب "دعمه للخطة العربية".

وقدم الأوروبيون ودول عربية إلى مجلس الأمن مشروع قرار يستند على "الخطة" التي أعدتها الجامعة العربية، وتطلب خصوصاً تسليم الأسد صلاحياته لنائبه وتشكيل حكومة وحدة وطنية خلال شهرين وإجراء إنتخابات.

ونقلت وكالة "أنترفاكس" الروسية عن نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف قوله:

"أية قرارات تخص مستقبل التسوية السياسية في سورية يجب أن تتخذ في إطار العملية السياسية، ومن دون فرض شروط مسبقة. أما المطلب باستقالة الأسد فإنه يعتبر أحد الشروط المسبقة. ولذلك لن نؤيد الدعوة إلى تنحي الأسد عن منصبه إذا تضمنها أي قرار صادر عن مجلس الأمن". أضاف: "قام الفرنسيون أولاً بإعداد مشروع القرار هذا. وإنهم يسلمون الآن المبادرة إلى الدول العربية وبصورة خاصة إلى المغرب الذي سيطرحه على مجلس الأمن. ويشير مشروع القرار إلى خطة التسوية في سورية التي قامت جامعة الدول العربية بإعدادها. ويتضمن مشروع القرار الدعوة إلى تأييد تلك الخطة". تابع: "إن روسيا لا ترى أي مغزى في أن يطرح القرار الذي أعدته الدول الغربية والعربية، والذي يتضمن دعوة إلى استقالة الرئيس بشّار الأسد وفرض عقوبات على سورية للتصويت في مجلس الأمن الدولي".

وألمح غاتيلوف إلى أن موسكو ستستخدم حق النقض ضد المسودة العربية – الغربية. "قد يحصل كل شيء. وقد يطالبون بإجراء التصويت العاجل، تجاهلاً لرأي شركائهم. إلا أن هذا المشروع سيكون مشروعاً فاشلاً مسبقاً، آخذاً بعين الإعتبار وجهة نظرنا ورأي الشركاء الصينيين".

كما ألمح إلى استياء روسيا من عدم استبعاد مسودة القرار للتدخل العسكري ومن أنها تشير إلى عقوبات فرضتها جامعة الدول العربية. وقال إن "روسيا قلقة من فقرة تقول إن مجلس الأمن سينظر في مدى تطبيق سورية للقرار بعد 15 يوماً ويتبنى

إجراءات أخرى إذا لم تكن التزمت به". وتساءل "ما هي تلك الإجـراءات؟ هـذا هـو السؤال".

وكرر غاتيلوف أن مسودة القرار الروسي ما زالت على الطاولـة، موضـحاً أن المشروع الروسي على عكس المشروع الغربي "يركز على وجوب بـدء مفاوضـات سياسية بين الحكومة والمعارضة في سورية والدعوة إلى وقف العنف فوراً من قبـل كافة أطراف النزاع". وقال إن موسكو "تفترض أن مشروعنا ما زال مطروحاً علـى طاولة مجلس الأمن الدولي ونحن مستعدون لمواصلة العمل عليه. فـنحن جـاهزون بالطبع، لإدخال إضافات مناسبة في نصنا، وبالتحديد، تلك التي تتجـاوب مـع مهمـة إطلاق العملية السياسية، والتي تتضمن دعماً لمواصلة بعثة مراقبي الجامعـة العربيـة نشاطها".

الدابي: جئنا لحقن الدماء

أوردت صحيفة "الحياة" في عددها الصادر يوم الإثنين 30 كانون الثاني حـواراً أجرته عبر الهاتف مع رئيس فريق المراقبين مصطفى الدابي، وسنورده كما جاء فـي الصحيفة من دون إجراء أي من التعديلات على نص الحوار:

اعتبر رئيس فريق المراقبين العرب في سورية محمد الدابي، أن "إعلانـه قبـل يومين تصاعد العنف في سورية وعدم التعتيم على ذلك، يعـدُّ دلـيلاً علـى صـدقية المراقبين"، قائلاً: "إننا نعمل في نزاهة وشفافية". وأوضح الدابي أن الحكومة السـورية بررت التصعيد الأمني الأخير بفقرة في البروتوكول تنص على "وقف العنف أيًّا كـان مصدره"، متحدثاً أيضاً عن عدم تعاون المعارضة السورية مع وفد المراقبين، قـائلاً: "جئنا لنراقب الأعمال التي يقوم بها الجانبان (الحكومة والمعارضـة)، لكـن للأسـف الشديد، وجدنا عدم رضى من المعارضة".

ولفت الدابي في حديثه، إلى أن "التقرير الذي قدّمه إلى اللجنة الوزارية العربيـة المصغرة ووزراء الخارجية العرب في إجتماعين عقدا قبل أيام في القـاهرة، نـوقش باستفاضة وتمت الإشادة به وبالإنجازات التي تحققت حتى الآن، ورغم محدوديتها تـم التمديد لعمل البعثة، وقرر الوزراء دعمها مالياً وسياسياً وإعلامياً، لكننا فوجئنـا بعـد عودتنا (من القاهرة بعد حضور الإجتماع الوزاري العربي) في الثالث والعشرين مـن كانون الثاني/يناير الحالي بأعمال عنف".

وروى الدابي خلفيات قرار الجامعة العربية وقْفَ عمـل المـراقبين، وقـال: "فوجئنا في الرابع والعشرين والخامس والعشرين والسادس والعشـرين مـن شـهر كانون الثاني بأعمال عنف في عدة مناطق ساخنة، في حمص وحماه وريف دمشـق

وإدلب، وفوجئنا بأعمال عدائية من الجانب المسلح (المعارضة السورية) وردٌ فعل كبير من جانب الحكومة، وظهرت أعمال عدائية متبادلة أدت إلى تصاعد العنف، وتكلمنا مع الحكومة السورية في هذا الجانب". أضاف: "الحكومة السورية تبرر ما قامت به بأن هناك إعتداءات على مناطقها، وأنها لا تعتدي، وأنهم يردّون على إعتداءات. هذه هي حجتهم. طبعاً البروتوكول لا يُلزم الجانب الآخر (المعارضة)، بل يُلزم الحكومة، وبالتالي فإن أي رد فعل من الحكومة يعتبر إخلالاً بنص البروتوكول، لكن الحكومة السورية تمسكت بفقرة في البروتوكول تقول بضرورة وقف العنف أياً كان مصدره".

تابع: "الحكومة السورية قالت للبعثة إننا ملزمون بإيقاف العنف أياً كان مصدره، وبالتالي لن نسمح لعصابات وجماعات مسلحة بأي عمل عدائي. وهنا بدت الصورة واضحة، أي أن العنف سيتواصل ويستمر". ولفت في هذا السياق إلى "أن المعارضة السورية لا تتعامل معنا... وأصبحنا في نظرها مثل الحكومة السورية، وكل ذلك أدى إلى حالة نفسية لدى المراقبين الذين يجلسون في الفندق، وإذا أرادوا القيام بمهمة مراقبة لن يتمكنوا من دخول مناطق المعارضة بسبب خوفهم من رد فعل المعارضة، في ضوء كل ذلك، تم التشاور مع الأمين العام للجامعة العربية الدكتور نبيل العربي، فتم تجميد عمل البعثة لتبقى في دمشق إلى أن يعقد وزراء الخارجية العرب إجتماعاً خلال الأيام المقبلة، وأتوقع أن يتم ذلك عقب انعقاد إجتماع مجلس الأمن في شأن الوضع السوري".

وسئل عن مكان وجود المراقبين حالياً بعد تجميد عملهم، فقال: "جُمِّد عملنا، لكن المحطات (وفود المراقبين في المناطق السورية) بدأت تتحرك (منذ أمس واليوم) باتجاه العاصمة، كي يعود كل المراقبين إلى دمشق".

وعن عدد المراقبين والمواقع التي غطوها في الفترة الماضية، قال: "دول الخليج سحبت خمسة وخمسين مراقباً، والمغرب سحب تسعة مراقبين، وبقي مئة مراقب من سبع دول عربية". ولفت إلى أن "الموجودين من المراقبين هم في انتظار قرار يصدره المجلس الوزاري العربي"، شدد على أنه "لا مشكلة في المراقبين، وحتى لو بقي عشرون مراقباً سأعمل في نزاهة تامة. أنا جئت في مهمة مراقبة، وليس لإيقاف عنف ولا إطلاق سراح معتقلين. الدابي يراقب، ويقول هل التزمت الحكومة السورية أو لم تلتزم، مع ملاحظة أن هناك طرفاً آخر يحمل السلاح الآن"، وذلك في إشارة إلى المعارضة المسلحة. أضاف: "الدليل على صدقية المراقبين أننا قلنا إن هناك تصعيداً حدث، ولم نعتِّم، نحن نعمل في شفافية وصدقية، وقد أقسمنا على المصحف في هذا الشأن".

وسئل هل سيعود إلى القاهرة بعد وقف عمل المراقبين، فأجاب: "لن أعود إلى القاهرة، سأبقى في دمشق لإعادة تدريب مراقبين وتثقيفهم إلى أن يحين موعد إجتماع مجلس وزراء الخارجية العرب، وقد أحضر تلك الجلسة". وتابع: "إذا استمرت البعثة في أداء مهمتها، لا بد من صدور قرار يضع في الإعتبار أهمية معالجة كل أوجه القصور، سواء في كيفية أداء المهمة أو المعدات، فالمهمة ما زالت تلتزم جانباً واحداً (التعامل مع الحكومة السورية)، أنا أدعو إلى وقف إطلاق النار لتؤدي البعثة دورها".

وقال: "أطلب تحديد المعارضة ونوعيتها (للحوار معها في إطار البعثة)، إذ لا بد أن نتعامل مع المعارضة ما دام هناك حوار بين الجامعة العربية والمعارضة. نريد التعامل مع الطرفين (الحكومة والمعارضة). الآن لا نتعامل مع المعارضة، لأنها أهدرت دمنا، كما أدعو إلى بناء عمل جديد ومنهجية جديدة في شأن مهمة المراقبين ومن دون ضبابية في التعامل".

وحول تصعيد العنف في سورية خلال الأيام الاخيرة، قال الدابي: "حدث تدهور (في الوضع) في الأيام الثلاثة الأخيرة، لكن ليس لدرجة تؤدي إلى سحب بعثة المراقبين، بل أدى ذلك إلى تجميد عملها موقتاً حتى يعقد وزراء الخارجية العرب إجتماعاً ليقرروا بصورة جادة كيفية معالجة الأمر".

وعن تصريحاته في بداية عمل البعثة، والتي اثارت غضب المعارضة ضده، قال: "أنا مصرٌّ على كل تصريحاتي حتى يوم السابع عشر من كانون الثاني، قبل تقديم التقرير إلى مجلس وزراء الخارجية العرب. الدابي لا يكتب التقرير، يكتبه رؤساء خمسة عشر قطاعاً من المراقبين، وأي قطاع يكتب تقويمه للمنطقة التي زارها، ويُستدعى رؤساء القطاعات إلى دمشق لمناقشة التقرير مع رئاسة بعثة المراقبين وجهاً لوجه، ثم يتم صوغ التقرير بناء على ما قاله رؤساء القطاعات". أضاف: "بعد صياغة التقرير، عقب مناقشته وإعداده من رؤساء القطاعات، يقدمه الدابي إلى إجتماع وزراء الخارجية. أنا أخذت كلام 15 رئيس قطاع (من المراقبين)، وقرأت لهم ما قاله رؤساء القطاعات وبينهم رؤساء قطاعات خليجيون".

وحول التقرير الأول الذي قدمه إلى إجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة وهل مازال متمسكاً به، أجاب: "إنه متوازن مئة في المئة، ولا أتنازل عن سطر واحد فيه، لكن بعد يوم الثالث والعشرين من الشهر الحالي، حدث تصعيد خطير جدا، وهو نتيجة مواقف معينة، ورفض للتقرير من المعارضة. وقد تصاعدت أعمال العنف بين الجانبين، لكن قبل يوم 23 الحالي أنا مُصرّ على ما ورد في التقرير وسأحتفظ به للتاريخ".

وفي شان توقعاته حول ما سيسفر عنه إجتماع مجلس الأمن، اكتفى بالقول: "هذا الموضوع لن أعلق عليه، هذه مسألة سياسية". تابع: "نحن جئنا إلى سورية لحقن الدماء. أهل سورية كلهم سواء عندنا. جئنا لنراقب الأعمال التي يقوم بها الجانبان (الحكومة والمعارضة)، لكن للأسف الشديد، وجدنا عدم رضى من المعارضة. هي لا تريدنا أن نعمل كي يذهبوا (بالملف) إلى مجلس الأمن وينهار النظام. نحن جئنا لنساعد الشعب السوري، والمعارضة مهمة، وهي عنصر أساس في عملنا، ونتمنى أن يتوقف هذا التشدد (في مواقف المعارضة) والفتاوى (ضد المراقبين)، وأن تتعامل معنا المعارضة بجدية، سواء المسلحة أو المدنية. نحن جئنا لننقذ أهلنا كلهم في سورية، ويشمل ذلك المُوالي والمُعارض، وندعوهم إلى أن تكون نظرتهم إلينا إيجابية".

وعن رأيه في شأن انتقادات شديدة وُجهت إليه، من بينها أنه "أسوأ مراقب لحقوق إنسان في العالم"، فضحك وقال: "هذا كلام فارغ، لن أردّ عليه، هذا غثاء لا قيمة له، الشعب السوداني يعرف الدابي". وسئل الدابي عن اتهامات وجهها اليه المراقب الجزائري المستقل أنور مالك (وصفه بديكتاتور يعامل المراقبين معاملة الجنرال لعسكريين)، فأجاب: "هذا كلام لا يستحق الرد، إنه كذب، وقد قال الكثير من الترهات والأكاذيب تجاه بعثة المراقبين، كما أهان البعثة بإشاعات فاسدة، وبالتالي لا نتعامل معه، وحتى المنظمة التي يتعامل معها لفظته، بإعتبار أنه خرج عن الخط الإنساني والأخلاقي".

الأنظار تتجه إلى مجلس الأمن..

وموسكو بالمرصاد

إتجهت أنظار العالم يوم الثلاثاء 31 كانون الثاني 2012، إلى مجلس الأمن، في ظل حشد دبلوماسي لم تشهد له الأمم المتحدة مثيلا منذ عشية الحرب الأميركية على العراق، لمناقشة القضية السورية. وحول معركة تمرير مشروع قرار عربي ـ غربي لمعاقبة النظام السوري، تبلور تحالف من أوسع التحالفات الدبلوماسية، يمر عبر وزراء خارجية الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والجامعة العربية ورئيس اللجنة الوزارية العربية، ضد روسيا العقبة الأخيرة قبل استكمال عزل النظام السوري دولياً.

وأكدت موسكو مجدداً معارضتها لمشروع القرار الغربي – العربي في مجلس الأمن، مستبعدة أي تفاوض حول هذا النص "غير المقبول"، مشيرة إلى أن الحكومة السورية وافقت على عقد إجتماعات مع المعارضة في موسكو.

وفي دمشق، فأن القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي قررت تأجيل مؤتمرها الحادي عشر لمدة أسبوعين تقريبا وذلك "لأسباب فنية" بهدف "التحضير الجيد للمؤتمر". وقالت المصادر إن المؤتمر لن يعقد في 11 شباط المقبل كما كان متوقعا، بل سيتأخر بين 10 أيام وأسبوعين تقريبا، وذلك لأسباب مرتبطة بالمراسلات والاتصالات بين قيادة الحزب في دمشق وفروعه في المحافظات، نافية أن يكون للأوضاع الأمنية أية علاقة بهذا التأجيل. واعتبرت أن التأجيل يأتي بغرض "إحداث الأثر المطلوب في المؤتمر، ما تطلّب تحضيراً أكثر دقة"، مشيرة إلى أن "المؤتمر سيكون نوعيا ونقطة تحول في عمل الحزب". وكانت القيادة القطرية أعلنت إنتهاءها من وضع "دستور جديد" للبعث سيناقش خلال المؤتمر تحت عنوان "المنهاج الفكري والسياسي لحزب البعث".

وأعلن نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي أن قطر طلبت تأجيل إجتماع وزراء الخارجية العرب حول الأوضاع في سورية إلى 7 شباط بدلاً من الخامس من الشهر نفسه واستضافته في الدوحة".

موسكو تكرر معارضتها

كررت موسكو معارضتها لمشروع القرار الجديد حول سورية، مستبعدة أي تفاوض حول هذا النص "غير المقبول". وقال نائب وزير الخارجية غينادي غاتيلوف، تعليقا على المعلومات التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام الغربية حول احتمال مراعاة المطالب الروسية بشأن تعديل المشروع في حال التأكد من أن روسيا ستمتنع عن التصويت: "ليس من ممارساتنا السياسية المساومة حول القضايا المبدئية. نحن لا نساوم، بل نسعى إلى مراعاة مواقفنا ورؤيتنا التي تبلورت على أساس معرفتنا للحقائق الإقليمية والخبرة التاريخية. وتدل هذه الخبرة على أن محاولات تصدير أساليب التسوية وفرض الرؤية المعينة على أطراف النزاع تؤدي إلى زعزعة الإستقرار وإراقة الدماء. ويؤيد موقفنا هذا الكثير من أعضاء مجلس الأمن". نحن نصر على أن يعكس أي قرار لمجلس الأمن الدولي بشأن سورية مواقفنا الأساسية، وهي نبذ العنف مهما كان مصدره، ودعوة السلطات والمعارضة إلى الدخول في الحوار، وعدم جواز التدخل الخارجي بإستخدام القوة في الشؤون الداخلية لسورية وعدم فرض العقوبات أو التهديد بها. إن موقف روسيا في ما يخص استبعاد التدخل الخارجي يتعدى الإطار السوري. فلا يمكننا أن نوافق على أن يصبح السيناريو الليبي أساساً لحل النزاعات الداخلية في الدول، علما بأن هذا السيناريو يعيد إلى الاذهان انتهاكات كثيرة للتفويض الذي منح بموجب قرارات مجلس الأمن.

وأصدرت وزارة الخارجية الروسية بيانا قالت فيه إن "السلطات السورية أبدت استعدادها لتلبية دعوة موسكو لإجراء محادثات مع المعارضة السورية في موسكو، وأنها تنتظر ردا إيجابيا من المعارضة السورية أيضاً. ونعتقد أن إجراء مثل هذه الاتصالات في موسكو ضروري، لوقف فوري لأي عنف في سورية ومنع إحداث شرخ دموي ومواجهة في المجتمع، ولإنجاح الإصلاحات الديموقراطية العميقة في البلاد وفق تمنيات السوريين كافة".

ورداً على إعلان موسكو، قال رئيس المجلس الوطني السوري برهان غليون "إن تنحي الأسد شرط لبدء أي مفاوضات للانتقال إلى حكومة ديموقراطية". كما رفض المنسق العام لهيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي في سورية حسن عبد العظيم إجراء أي حوار في ظل إستمرار "العنف".

وقال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني، ردا على سؤال بشأن المبادرة الروسية لعقد محادثات بين الحكومة والمعارضة في موسكو: "ليس لدينا تفاصيل في هذه المرحلة بشأن ذلك الإجتماع. لكننا نؤيد بصفة عامة جهود التوصل إلى حل سياسي يضع حدا للعنف في سورية. نحن نبحث مع الروس وشركاء آخرين أفضل السُبل لإستخدام كل ما هو متاح للمجتمع الدولي والأمم المتحدة من وسائل للضغط على الحكومة السورية لوقف حملة القمع المروعة وغير الفعالة والضارة في نهاية الأمر. ومن المهم أن يتخذ مجلس الأمن إجراء. نحن نعتقد أن مجلس الأمن يجب ألا يسمح لنظام الأسد بمهاجمة الشعب السوري بينما يرفض اقتراح الجامعة العربية بحل سياسي".

أضاف كارني "بينما تتخذ الحكومات قرارات بشأن موقفها من هذه القضية والخطوات الأخرى التي ينبغي اتخاذها في ما يتعلق بوحشية نظام الأسد، من المهم أن تؤخذ في الإعتبار حقيقة أنه سيرحل. النظام فقد السيطرة على البلاد وسيسقط في نهاية الأمر".

وإعتبرت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أن على مجلس الأمن أن يوجه رسالة دعم واضحة للشعب السوري مفادها: نحن إلى جانبك".

وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية السورية، في بيان نقلته وكالة الأنباء السورية (سانا) إن "عدائية التصريحات الأميركية والغربية تتزايد تزايداً فاضحاً ضد سورية، ولا يمكن لأحد ربطها بعد الآن بالعملية الإصلاحية الجارية فيها والتي لطالما ادعت أميركا وأتباعها الحرص عليها. وهذه التصريحات المتصاعدة تتوازى مع الضربات القاسية التي تتلقاها المجموعات الإرهابية المسلحة منذ ثلاثة أيام وعلى الأخص اليوم (أمس)، كما تتزامن مع الجلسة المرتقبة لمجلس الأمن الدولي يوم غد

(اليوم) والتي تعوّل عليها أميركا وأتباعها لاستهداف سورية وخلق صورة مغايرة لواقع الأزمة السورية، وخصوصاً بعد حملة التشكيك والضخ الإعلامي السلبي التي وجهها بعض العرب لعمل فريق المراقبين التابع للجامعة العربية. ونحن لا نستغرب غياب الحكمة والعقلانية لهذه التصريحات ونأسف أنها ما زالت تصدر من دول اعتادت أن تجعل من الشرق الأوسط ساحة لحماقاتها وتجاربها الفاشلة...".

حمد والعربي يلقيان خطابيهما أمام مجلس الأمن

اتهم رئيس وزراء دولة قطر وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم، النظام السوري بمواصلة القتل المفرط في البلاد، قائلا إن "آلة القتل ما زالت مستمرة". وجاء ذلك في مستهل خطابه أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عصر الثلاثاء 31 كانون الثاني 2012 في نيويورك، حيث أكد أن التوجه العربي إلى مجلس الأمن يأتي ضمن المطالبة باتخاذ موقف حاسم مما يحدث. أضاف: "نتطلع أن يكون لمجلسكم موقف إيجابي.. واتخاذ إجراءات اقتصادية ووقف الرحلات. اننا لا نريد التدخل العسكري، بل الضغط الاقتصادي"، موضحا كما اننا لا نهدف إلى تغيير النظام، بل وضع خارطة طريق واضحة لنقل السلطة في سورية.

ووجَّه الشيخ حمد انتقادات لاذعة إلى الحكومة السورية،" لكن مع الأسف، الحكومة السورية لم تلتزم بتنفيذ تعهداتها تماشيا مع الجامعة العربية. الغرض السوري واضح وهو التنصل من المسؤوليات".

ودعا الشيخ حمد مجلس الأمن لمطالبة النظام السوري القبول بالخطة العربية، التي قال إنها "تشكل خارطة طريق لمعالجة الأزمة معالجة ديمقراطية راشدة لانتقال سلمي للسلطة في سورية".

ومن جهته، قال الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي في كلمته إن العرب توجهوا إلى مجلس الأمن على أمل "إصدار قرار يطالب جميع الأطراف، وأكرر جميع الأطراف، بوقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سلمي للأزمة".

وبدا الانقسام واضحا في مواقف الدول الـ15 الأعضاء في مجلس الأمن قبل انعقاد الجلسة. وجاءت الاعتراضات من كل من روسيا والصين ضد مشروع القرار العربي – الأوروبي الذي تقدمت به المملكة المغربية وتطلب دعم مجلس الأمن لخطة الجامعة العربية لدعوة الرئيس السوري بشّار الأسد إلى تسليم السلطة لنائبه وإجراء إنتخابات نزيهة.

وقال وزير الخارجية الروسية سيرغي في كلمته: "لسنا أصدقاء، ولسنا حلفاء للرئيس الأسد. ولم نقل أبدا إن بقاء الرئيس في السلطة هو الحل للأزمة. إن "السوريين

هم الذين يجب أن يقرروا بأنفسهم كيف يدار البلد بلا أي تدخلٍ خارجي، ونحن لن نطلب من بشّار الأسد الاستقالة...".

يشار إلى أن روسيا اعترضت على الفقرة السابعة من مشروع القرار الرامي إلى أنه يقوم الرئيس الأسد بتفويض نائبه الأول فاروق الشرع القيام بكل صلاحياته، كما اعترضت روسيا على عبارة "مراجعة تنفيذ سورية للقرار في غضون 15 يوما، وفي حالة عدم امتثال سورية يتم اتخاذ إجراءات إضافية بالتشاور مع الجامعة العربية".

في المقابل، قامت كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا بضغوط مكثفة وإجتماعات مع الأطراف العربية وممثلي البعثتين الروسية والصينية في محاولة لتغيير موقف روسيا والصين المعارض لمشروع القرار، ودفْع مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تثبت وحدة المجتمع الدولي تجاه الأحداث.

وقال دانيل شيبرد، أحد أعضاء البعثة البريطانية لمجلس الأمن نتفهم قلق روسيا حول طريقة تحقيق الإنتقال السلمي للسلطة في سورية، وهناك مفاوضات مستمرة مع البعثة الروسية حتى تتخذ مواقف بها بعض المرونة". وأشار إلى مباحثات مع الدبلوماسيين الروس للابتعاد عن أي بند في مشروع القرار يتعلق بحظر الأسلحة المقبلة إلى سورية".

وأشار شيبرد إلى تصريحات مطمئنة صدرت عن وزير الخارجية الروسية سيرغي وأكد فيها عدم اشتراط روسيا بقاء الأسد في السلطة كشرط للتسوية...".

وأكد مصدر مسؤول في بعثة الجامعة العربية أن "القرار الذي سيصدره مجلس الأمن سيكون نصا سياسيا خالصا يدين العنف ويدعو إلى تطبيق المبادرة العربية في نقاطها الأساسية الأربع، وهي: وقف العنف وحماية السكان، والسماح بالمظاهرات السلمية وإطلاق سراح المعتقلين، وعودة الجيش السوري إلى ثكناته، والسماح للصحافيين والمراقبين الدوليين بالدخول إلى سورية ولا يتضمن أي إشارة إلي التدخل العسكري الخارجي أو إقامة منطقة آمنة أو فرض حظر جوي أو أي إشارة إلى الفصل السابع".

وأشار المصدر إلى أن الأمين العام للجامعة عقد إجتماعا مغلقا مع المندوب الروسي لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، ليوضح له موقف الجامعة وأن أي نقض أو تصويت "الفيتو" من جانب روسيا سيكون بمثابة الاعتراض على العالم العربي وسيؤثر على العلاقات العربية – الروسية...".

الدول الأعضاء في المجلس وموقفها من سورية

الدول الدائمة العضوية:

الولايات المتحدة الأميركية: تطالب بتنحي الرئيس بشّار الأسد.

المملكة المتحدة: تطالب بتنحي الأسد.

فرنسا: تطالب بتنحي الأسد

الصين: ترفض التدخل الخارجي في سورية.

الدول غير دائمة العضوية:

أذربيجان: تدعم موقف الجامعة العربية تجاه سورية.

كولومبيا: لم يتضح موقفها بعد.

ألمانيا: تطالب بتنحي الأسد

غواتيمالا: تدعم الموقف العربي.

الهند: ترفض التدخل الخارجي.

المغرب: تدعم الموقف العربي.

باكستان: تطالب بإحترام السيادة السورية.

البرتغال: تدعم الموقف الأوروبي المطالب بالتنحي.

جنوب أفريقيا: تريد حلاً سياسياً بقيادة النظام السوري.

توغو: الموقف يعتمد بشكل كبير على جنوب أفريقيا.

سجال وأبيات شعر قبانية...

شهدت جلسة مجلس الأمن ليلة الثلاثاء 31 كانون الثاني/يناير 2012 سجالا بين وزير الخارجية القطرية حمد بن جاسم آل ثاني ومندوب سورية بشّار الجعفري، بعدما أقحم المندوب السوري أبياتا من أشعار الشاعر السوري (الراحل) نزار قباني بطريقة فجة منتقدا الدول العربية والخليجية، مما دفع الوزير القطري إلى الرد عليه بقوة ذاكرا نزار قباني أيضاً.

وبدأ المندوب السوري لدى الأمم المتحدة بشّار الجعفري خطابه بأبيات من قصيدة الشاعر نزار قباني، متألماً فيها على سورية "دمشق، **يا كنز أحلامي ومروحتي *** أشكو العروبة أم أشكو لك العربا؟**" وقال الجعفري بطريقة لا تخلو من سينمائية بالغة: "كم كان الشعب العربي يتمنى لو كان حضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الدورة الحالية لمجلس الجامعة إلى جلسة مجلس الأمن غرضه مطالبة مجلس الأمن بإنهاء الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ووقف أعمال القتل والاستيطان

المتصاعدة في الأراضي المحتلة" قبل أن يضيف بصوت يغلبه الاندهاش "وكم هو من الغرابة بمكان أن بعض أعضاء جامعة الدول العربية لجأوا إلى مجلس الأمن للاستقواء به إلى سورية التي لم تبخل يوما في التضحية في سبيل الدفاع عن القضايا العربية".

وشن الجعفري هجوما على قطر والسعودية لأنهما – كما قال – تزودان المعارضة بالأسلحة. وهاجم فضائيتيْ "الجزيرة" و"العربية" بذريعة أن تحريضهما هو الذي يتسبب بالقتل كما يرى.

وسأل عن الأدلة التي تسمح لمندوبي الدول باتهام النظام بقتل المسعفين والأطباء والأطفال.

وهاجم الجعفري الموقف العربي بصورة خطابية، لافتا إلى أن الشاعر نزار قباني تخيل هذه الجلسة قبل وفاته بسنوات، مذكرا أن بلاده "كانت تتبرع لحركات التحرر العربي في الخليج ضد الإستعمار البريطاني، وكانت العروبة في ما مضى، تختلف عن الطريقة التي ينظر بها البعض إليها اليوم".

وانتقد الجعفري الجامعة العربية "لما اتخذتْه من قرارات جائرة ضد سورية ونقْلها الملف إلى مجلس الأمن في ظل غياب سورية عن حضور جلسات الجامعة، ودون التشاور مع قيادتها بشكل يخالف ميثاق الجامعة نفسه"، متهما الجامعة بأنها تمهد لسيناريو التدخل المباشر في شؤونها الداخلية.

وطلب رئيس الوزراء القطري الكلمة ليعلق على الخطاب الذي ألقاه الجعفري، بادئاً حديثه بذكر الشاعر نزار قباني كما فعل الجعفري، قائلاً: "نحن نعلم أنه أنشد للحرية كثيرا، وما ندري ماذا كان سيحدث له لو ظل حياً". أضاف "ليس لدينا جبهة مفتوحة مع إسرائيل، وموقفنا واضح من دعم إخوتنا الفلسطينيين وخاصة في غزة ونرفض أن يزايد المندوب السوري على موقف بلاده من القضية الفلسطينية. إن دولة قطر لم تكن مستعمَرة أبدا، بل كان هناك وجود بريطاني وفقا لاتفاقية انتهت عام 1970"، وتابع: "نعم كنا في فقر إلى أن منّ الله علينا بثروة النفط وهذا النفط إستُخدم لمساعدة أشقائنا، ونساعدهم ولا نمنُّ عليهم، ونفخر أننا نساعدهم".

وفي رد فعل قوي منه، أشار بن جاسم إلى أن قرار الموافقة على تدخُّل الناتو في ليبيا والذي تم التصويت عليه في الجامعة العربية، صوتت عليه سورية أيضاً بالموافقة.

وأبرز حمد بن جاسم دور المملكة العربية السعودية التوصل إلى حل حاسم للأزمة السورية، قائلاً: "ملك المملكة العربية السعودية، رجل عربي صادق ودائما صريح وحريص على الأمة العربية ويقدمها على نفسه"، مشددا على أن قرار سحب المراقبين العرب من جانب السعودية جاء بسبب رفض المملكة أن تكون شاهدة زور على ما يحدث".

ولم يكن نبيل العربي بعيداً عن السجال بين الجعفري وحمد بن جاسم، حيث رد على ما قاله الجعفري عن منْع الجامعة العربية الفريق الدابي من الحضور إلى المجلس، قائلاً: "إن المجلس الوزاري طلب مني ومن رئيس المجلس الحضور إلى مجلس الأمن، ولم يطلب ذلك من الدابي الذي عمله عملاً ميدانيا فقط".

الثورة السورية: 10 أشهر من القمع الدموي

أوردت صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم الخميس 2 شباط 2012، تقريراً عرضت فيه أبرز المحطات منذ انطلقت الإحتجاجات في سورية سلمية منذ 10 أشهر.

مارس 2011:

- **15**: تجمّع بدعوة من ناشطين على "فيس بوك" من أجل إلغاء قانون الطوارئ وضد "أسلوب الحكم الفردي والفساد والاستبداد".
- **18 – 27**: قمْع مظاهرات في دمشق وبانياس (شمال – غرب) ودرعا التي انطلقت منها حركة الإحتجاج في الجنوب (100 قتيل في 23 مارس). وأعمال عنف دامية في اللاذقية.

أبريل/نيسان:

- **18**: السلطات تندد "بتمرد مسلح تقوم به مجموعات سلفية".
- **21**: الرئيس بشّار الأسد يعلن عن رفع حالة الطوارئ وإلغاء محكمة أمن الدولة. وفي 22 من الشهر نفسه سقط أكثر من 80 قتيلاً.
- **25 – 26**: تعزيزات للجيش إلى درعا. حركة الإحتجاج تتسع وتتجذر أكثر مع دعوات إلى إسقاط النظام.

أيار/مايو:

- **7 – 8**: الجيش يتدخل في بانياس وحمص وفي محافظة درعا.
- **10**: الإتحاد الأوروبي يفرض عقوبات على الرئيس بشّار الأسد وتليها عقوبات أميركية في 18 من الشهر نفسه.

حزيران/يونيو:

- **6**: مقتل 120 رجل أمن في جسر الشغور (شمال غرب). دمشق تتهم "عصابات مسلحة" فيما تحدث شهود عن تمرد.
- **13 – 26**: الجيش ينتشر قرب العراق، وقرب الحدود التركية ثم قرب لبنان.

تموز/يوليو:

- **15:** أكثر من مليون متظاهر وخصوصا في حماه (شمال) ودير الزور (شرق).
- **31:** سقوط 139 قتيلا بينهم مائة خلال هجوم للجيش على حماه.

آب/أغسطس:

- **3:** بيان من مجلس الأمن "يدين الانتهاكات لحقوق الإنسان".
- **18:** أوباما وحلفاؤه الغربيون يدعون الأسد إلى الرحيل.

تشرين الأول/أكتوبر:

- **2:** في إسطنبول إطلاق المجلس الوطني السوري الذي يضم غالبية أطياف المعارضة.
- **4:** الصين وروسيا تستخدمان حق النقض ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي يدين سورية.
- **29 – 30:** مقتل 47 جنديا وعنصر أمن في مواجهات مع منشقين.

تشرين الثاني/نوفمبر:

- **2:** الجامعة العربية تعلن عن اتفاق مع سورية على خطة تنص على وقف العنف والإفراج عن معتقلين وسحب الجيش وحرية تنقّل المراقبين والصحافة.
- **12:** الجامعة العربية تجمد مشاركة سورية في أعمالها.
- **16:** هجوم على مركز للمخابرات قرب دمشق شنه "الجيش السوري الحر" الذي يقيم قائده في تركيا.
- **27 و30:** الجامعة العربية وتركيا تفرضان عقوبات اقتصادية.

كانون الأول/ديسمبر:

- **2:** مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدين دمشق بعد تقرير أشار إلى وقوع "جرائم ضد الإنسانية".
- **20:** مقتل 123 مدنياً بحسب ناشطين.
- **23:** سقوط 44 قتيلاً في هجومين انتحاريين استهدفا مباني أمنية في دمشق.
- **26:** وصول أول وفد من المراقبين العرب.

كانون الثاني/يناير 2012:

- **10:** الرئيس السوري يتحدث عن "مؤامرة خارجية" ويعد بالرد عليها.
- **11:** مقتل الصحافي الفرنسي جيل جاكييه في حمص.

- **23:** دمشق ترفض خطة عربية جديدة تنص على نقل سلطات الرئيس السوري إلى نائب له.
- **28:** الجامعة العربية تعلق مهمة المراقبين.
- **29:** سقوط 80 قتيلاً ووقوع معارك "تُعتبر الأكثر عنفاً والأكثر قرباً من دمشق"، بحسب ناشطين.
- **30:** الجيش يدخل رنكوس في شمال دمشق، بحسب ناشطين، وسقوط نحو مائة قتيل بينهم 55 مدنياً لا سيما في حمص، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان.
- **31:** إجتماع لمجلس الأمن الدولي حول سورية دعت خلاله الجامعة العربية الأمم المتحدة إلى الخروج عن صمتها لوقف "آلة القتل".

نص مشروع قرار مجلس الأمن بشأن سورية

نعرض أدناه نص مشروع القرار المقترح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما تم توزيعه على الدبلوماسيين الثلاثاء 31 كانون الثاني 2012، حسب النسخة التي حصلت عليها صحيفة "نيويورك تايمز".

ولا يعد هذا النص نهائياً، حيث لا يزال هناك مفاوضات حول الأجزاء الموضوعة بين معقوفتين. كما أن النسخة البديلة لأحد الأجزاء الموضحة في البند السابع والسابع مكررة حيث يشير مجلس الأمن إلى بيانه الرئاسي في الثالث من آب/أغسطس 2011، ويشير إلى قرار الجمعية العامة 176/66 الصادر في التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر، فضلاً عن قرارات مجلس حقوق الإنسان.

ويشير إلى طلب جامعة الدول العربية في قرارها الصادر في 22 كانون الثاني/يناير 2012، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء تدهور الوضع في سورية، وقلقه العميق إزاء وفاة الآلاف ويدعو إلى وقف فوري لكافة أعمال العنف، ويرحب بخطة عمل جامعة الدول العربية في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر 2011 وقراراتها اللاحقة، بما في ذلك قرارها الصادر في 22 كانون الثاني/يناير 2012، ويدعم التطبيق الكامل للخطة بهدف التوصل إلى حل سلمي للأزمة، ويشير إلى إرسال جامعة الدول العربية لبعثة مراقبين ويشيد بجهودها ويأسف لأن بعثة المراقبين لم تكن في وضع – بسبب تصاعد وتيرة العنف – يسمح لها بمراقبة التنفيذ الكامل لخطة عمل جامعة الدول العربية الصادرة في الثاني من نوفمبر 2011، ويشير إلى القرار اللاحق لجامعة الدول العربية بتعليق عمل البعثة، ويؤكد على أهمية ضمان عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم في أمان وكرامة، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء إستمرار نقل الأسلحة إلى سورية وهو ما من شأنه أن يؤجج العنف، ويدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ

الخطوات اللازمة لمنع تدفق هذه الأسلحة. ويدرك أن الإستقرار في سورية هو مفتاح السلام والإستقرار في المنطقة، ويؤكد مجددا على التزامه القوي بسيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي سورية، ويشدد على ضرورة حل الأزمة الراهنة في سورية بشكل سلمي، ويشدد على أنه لا يوجد في هذا القرار ما يجبر الدول على اللجوء إلى إستخدام القوة أو التهديد بإستخدام القوة. ويرحب بإشراك الأمين العام وجميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى معالجة هذا الوضع، ويتصرف بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

ولذا فإنه:

1- يدين إستمرار الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان والحريات الأساسية من قِبَل السلطات السورية، مثل إستخدام القوة ضد المدنيين وعمليات الإعدام بشكل تعسفي والقتل واضطهاد المتظاهرين والعاملين بوسائل الإعلام وعمليات الإعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتدخل لمنع الوصول إلى العلاج والتعذيب والعنف الجنسي وسوء المعاملة، بما في ذلك ضد الأطفال.

2- يطالب الحكومة السورية بأن تضع حدا، وبشكل فوري، لكافة أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والهجمات ضد أولئك الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وتشكيل الجمعيات، وأن تقوم بحماية سكانها، وأن تمتثل بشكل كامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي المطبق وتنفذ بشكل كامل قرارات مجلس حقوق الإنسان S-16/1, S-17/1، S-18/1 وقرار الجمعية العامة A/RES/66/176.

3- يدين كافة أعمال العنف، بغض النظر عن المكان الذي تأتي منه، ويطالب في هذا الصدد جميع الأطراف في سورية، بما في ذلك الجماعات المسلحة، أن تتوقف بشكل فوري عن جميع أعمال العنف أو الأعمال الانتقامية، بما في ذلك الهجمات ضد مؤسسات الدولة، وفقا لمبادرة جامعة الدول العربية.

4- يذكِّر بأنه تجب محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال العنف.

5- يطالب الحكومة السورية، وفقاً لخطة عمل جامعة الدول العربية الصادرة في الثاني من نوفمبر 2011 وقرارها الصادر في 22 يناير أن تقوم بما يلي، من دون تأخير:

أ. وقْف جميع أعمال العنف وحماية السكان.

ب. إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بشكل تعسفي بسبب الأحداث الأخيرة.

ج. سحْب جميع القوات العسكرية والقوات المسلحة السورية من المدن والبلدات، وإعادتها إلى ثكناتها الأصلية.

د. ضمان حرية التظاهر السلمي.

هـ. السماح لجميع المؤسسات التابعة لجامعة الدول العربية ووسائل الإعلام العربية والدولية بالتحرك بشكل كامل، ودون عوائق، في جميع أنحاء سورية لمعرفة حقيقة الوضع على الأرض ورصد الحوادث التي تجري هناك.

و. السماح لبعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية بأن تتحرك بشكل كامل ودون أية عوائق.

6- يطالب بعملية سياسية شاملة بقيادة سورية تجري في بيئة خالية من العنف والخوف والترهيب والتطرف وتهدف إلى تلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري ومعالجة شواغله بشكل فعال.

7- يدعم بشكل كامل، في هذا الصدد، مبادرة جامعة الدول العربية الواردة في القرار الصادر في الثاني والعشرين من يناير بغية تسهيل عملية انتقال سياسي تؤدي إلى نظام سياسي ديمقراطي وتعددي يكون فيه المواطنون متساوين بغض النظر عن انتماءاتهم أو أعراقهم أو معتقداتهم، بما في ذلك من خلال البدء في حوار سياسي جاد بين الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة السورية تحت رعاية جامعة الدول العربية ووفقا للجدول الزمني المحدد من قبل جامعة الدول العربية، بهدف:

أ. تشكيل حكومة وحدة وطنية.

ب. تفويض الرئيس السوري لنائبه بكافة صلاحياته لكي يتعاون بشكل كامل مع حكومة الوحدة الوطنية حتى تتمكن من أداء واجباتها خلال الفترة الإنتقالية.

ج. إجراء إنتخابات حرة وشفافة تحت إشراف عربي ودولي.

7 (مكرر) - يشجع جامعة الدول العربية على مواصلة جهودها بالتعاون مع جميع الأطراف السورية الفاعلة.

8- يدعو السلطات السورية، في حال استئناف بعثة المراقبين العرب لعملها، أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع بعثة المراقبين التابعة لجامعة الدول العربية، وفقاً لبروتوكول جامعة الدول العربية الصادر في التاسع عشر من ديسمبر 2011، بما في ذلك من خلال مساعدة البعثة على الوصول لأي مكان دون أية عوائق ومنحها حرية التحرك وتسهيل دخول المعدات التقنية اللازمة لعمل البعثة وضمان حق البعثة في إجراء المقابلات مع أي شخص، سواء بشكل علني أو بصورة فردية، وضمان عدم معاقبة أو مضايقة أو الانتقام من أي شخص يتعاون مع البعثة.

9- يؤكد على ضرورة قيام الجميع بتقديم كل أشكال المساعدة اللازمة للبعثة، وفقاً لبروتوكول جامعة الدول العربية الصادر في التاسع عشر من ديسمبر 2011 وقرارها الصادر في الثاني والعشرين من يناير 2012.

10-يطلب من السلطات السورية أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان ومع لجنة التحقيق التي أوفدها مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك منحها حرية التحرك دون أي عائق داخل البلاد.

11-يدعو السلطات السورية للسماح للمساعدات الإنسانية بالدخول بشكل آمن ودون أية عوائق من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة.

12-يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتوفير الدعم لجامعة الدول العربية، بما فيها بعثة المراقبة التابعة لها، وتشجيع التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية.

13-يود الإحاطة علماً بالتدابير التي فرضتها جامعة الدول العربية على السلطات السورية في 27 نوفمبر 2011، ويشجع كافة الدول على اتخاذ خطوات مماثلة، وأن تتعاون بشكل كامل مع جامعة الدول العربية في تنفيذ التدابير التي فرضتها.

14-يطلب من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بالتشاور مع جامعة الدول العربية، في غضون 15 يوماً من اعتماده وأن يقدم تقريراً كل 30 يوماً بعد ذلك.

15-يقرر مراجعة تنفيذ سورية لهذا القرار في غضون 15 يوماً، ويتخذ مزيداً من التدابير، في حال لم تمتثل سورية، بالتشاور مع جامعة الدول العربية.

16-يقرر أن تبقي المسألة قيد النظر.

في الذكرى الـ 30 لمجزرة حماه المعارضة تُضرب ومجلس الأمن يُعدل

أدخلت دول غربية وعربية في مجلس الأمن الدولي، يوم الخميس 2 كانون الثاني 2012، تعديلات على مشروع قرار حول الأزمة السورية، من بينها إلغاء الفقرة التي تنص صراحة على ضرورة تسليم الرئيس بشّار الأسد صلاحياته إلى نائبه، بالرغم من أنه لا يزال يعبر في فقرة أخرى عن الدعم لـ "مبادرة الجامعة العربية" التي تنص على هذا الأمر، كما ألغت الإشارة إلى العقوبات أو حظْر توريد السلاح إلى دمشق، وذلك في محاولة لتجنب "الفيتو" الروسي عليه.

حمد بن جاسم: ومعقولية القرار

واعتبر رئيس الحكومة وزير الخارجية القطرية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، في نيويورك، أن "المسودة الحالية للقرار معقولة الآن، ولكن هذا هو الحد الأدنى الذي تقبل به الجامعة العربية. إذا كان فيتو فليكن فيتو"، معتبراً أن "هناك خطوطاً لا يمكن

لجامعة الدول العربية أن تقبل بالتنازل عنها"، مشيراً "بالتحديد إلى القرار الذي صدر عن الجامعة في 22 كانون الثاني والذي يتحدث عن خطة عربية واضحة للخروج من الأزمة".

وقال الشيخ حمد، في نيويورك، "إن لقاءات عدة تمّت وهناك تقدّم حدث، ولكن هناك خطوطاً لا يمكن لجامعة الدول العربية أن تقبل بالتنازل عنها"، مشيراً بالتحديد إلى "القرار الذي صدر عن الجامعة في 22 كانون الثاني والذي يتحدث عن خطة عربية واضحة للخروج من الأزمة السورية".

أضاف "إن الموضوع الآن يتمحور حول هذه النقطة أي أن نتنازل عن هذا". وتابع: "قلنا لهم من الأفضل على المعترض أن يعمل فيتو على هذا، ولن نقبل أن يكون هناك قرار باهت. ونحن أكدنا ألاّ يكون هناك لبس، لأن القرار لا يشمل أي تدخل عسكري ولا يشمل موضوع السلطة، هذا يخص الشعب السوري هو يقرر في مناقشته كيف يرى موضوع السلطة".

وحول المسودة الحالية للقرار، قال الشيخ حمد: "الآن معقولة، ولكن هذا هو الحد الأدنى الذي تقبل به الجامعة العربية، ونحن خرجنا بالأفكار النهائية لها، الطرف الثاني يعلم أن تقدماً كبيراً حصل ولا نريد كل يوم يأتي يذوّب الفكرة وبعد ذلك يقول فيتو. هذا ما قلناه للأصدقاء بوضوح والهدف الوصول إلى نتيجة يرضاها الشعب السوري وتضع حداً للعنف".

الدبلوماسية الغربية تتحدث:

وقال دبلوماسيون، في نيويورك، إن الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي تناقش صيغة جديدة لمشروع قرار، تتضمن "تنازلات" بناء على طلب روسيا سعياً للتوصل إلى تفاهم معها حول الأزمة السورية.

وقال دبلوماسي غربي إن بنود خطة الجامعة "لم تعد مفصّلة في المشروع الجديد، ولكن يمكن بوضوح فهْم الموضوع الذي يشير إليه مشروع القرار". وقال آخر "الأمر الأساسي هو أن يدعم مجلس الأمن خطة الجامعة العربية" وأن يتضمّن المشروع بنداً يلحظ أن المجلس سيناقش تطورات الوضع في الأسابيع الثلاثة التي تلي تبني القرار.

دفاع الدابي

واصل رئيس بعثة المراقبين العرب محمد مصطفى الدابي الدفاع عن المراقبين ومهمتهم، مشدداً على أنه "راض" عن أداء البعثة، واصفاً الوضع بـ "الحرب"، فيما

اعتبر الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي، أن "نظام الأسد يرزح الآن تحت ضغوط كبيرة من المجتمع الدولي، ولا يمكن أن يستمر إلى الأبد". وأضاف الدابي، في مؤتمر صحافي في الخرطوم، أنه "راض" عن أداء بعثة المراقبين، وقال "اقسم بالله العظيم بأنني راض عن نفسي وعمن يعملون على الأرض السورية من أفراد البعثة. هناك حملة ضد البعثة ورئيس البعثة، ولكن كل هذا غير صحيح والمنتقدون لم يفهموا دور بعثة المراقبين العرب".

وقال وزير خارجية الأردن ناصر جودة إن الأردن سحب أعضاءه من بعثة المراقبين في سورية، مضيفاً إن القرار اتخذ قبل أيام عدة عندما جرى تعليق عمل البعثة.

واعتبر نبيل العربي، في مقابلة مع شبكة "سي أن أن" الأميركية بثت الخميس 2 كانون الثاني 2012، أن "نظام الأسد يرزح الآن تحت ضغوط كبيرة من المجتمع الدولي، ولا يمكن أن يستمر إلى الأبد". وقال إن "خروج الناس إلى الشوارع يعني من دون شك حتمية الإستجابة لمطالبهم". إن "الدعم الذي يحظى به النظام السوري من روسيا، جعل موسكو تعرقل أي إشارة إلى التدخل العسكري أو العقوبات".

ورأى العربي أن القرار الدولي المنتظَر "سيضع الضغط على الحكومة السورية، لأنهم سيدركون أن روسيا لا تستطيع الوقوف إلى جانبهم للأبد، فهم أيضاً يتعرّضون لضغوط كبيرة الآن، وكما تعلمون، روسيا لا تريد أن تكون ضد الشعب".

محادثات لافروف – كلينتون لم تُفلح

في هذا اليوم (السبت 4 كانون الثاني 2012) جرى إتصال هاتفي بين وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون ونظيرها الروسي سيرغي لافروف وصفته الخارجية الأميركية بأنه "بناء".

وقال المتحدث بإسم وزارة الخارجية الأميركية مارك تونرإن "كلينتون ولافروف توافقا على أن يواصل فريقاهما في نيويورك العمل على مشروع قرار وإن فريقي البلدين "يبذلان جهدا كبيرا للتوصل إلى رد موحد لمجلس الأمن، وإن مجرد إستمرار المفاوضات هو أمر مشجع.

وفي نيويورك وقال دبلوماسيون إن أعضاء مجلس الأمن ينتظرون تعديلات جديدة ستتقدم بها موسكو على مشروع القرار العربي – الغربي. وأوضح احدهم أن "الأمر الآن أصبح بين الولايات المتحدة وروسيا. نحن ننتظر لنرى ما إذا كانوا سيصلون إلى اتفاق".

وفي الصيغة الجديدة لمشروع القرار، التي أُرسلت إلى حكومات الدول الأعضاء في مجلس الأمن، لا يطلب المجلس الأمن تنحي الرئيس بشّار الأسد، ولا يشير إلى أي

حظر على الأسلحة أو عقوبات جديدة على سورية، لكنه "يدعم في شكل كامل قرار الجامعة العربية الصادر في 22 كانون الثاني بتسهيل عملية انتقال سياسي يتولاها السوريون أنفسهم". وكانت موسكو شكت من أن "المبادرة العربية" تحتوي على الكثير من التفاصيل التي يمكن أن تحدد مسبقا نتيجة أي حوار للتسوية بين الحكومة ومعارضيها.

وأوضح بعض الدبلوماسيين أنه يمكن للحكومات إدخال مزيد من التعديلات على النص وقد يتم التصويت عليه في مجلس الأمن خلال أيام.

ويقول مشروع القرار الجديد: "لا شيء في هذا القرار يفوض بإجراءات بموجب المادة 42 من ميثاق (الأمم المتحدة)". وتشمل المادة فرض العقوبات والتفويض باستخدام القوة العسكرية. ولا يتضمن مشروع القرار تهديد سورية بفرض عقوبات لكنه يتضمن إشارة غامضة باحتمال اتخاذ "إجراءات إضافية" في حالة عدم إذعان دمشق.

روسيا والصين تدافعان عن موقفهما

سعت كل من روسيا والصين، يوم الأحد 5 شباط/فبراير 2012، إلى تبرير موقفيهما في مجلس الأمن الدولي بعد تصويتهما بحق النقض (الفيتو) مساء السبت 4 شباط/فبراير 2012، ضد قرار يدين العنف ويدعو رئيس النظام السوري إلى تسليم صلاحياته لنائبه وإجراء إنتخابات. وحمّلت موسكو أعضاء المجلس مسؤولية فشل الجلسة، وقالت إن دول الغرب لم تبذل الجهد الكافي للتوصل إلى توافق حوله. وبدوها قالت الصين إن إستخدامها "الفيتو" يهدف إلى منع حدوث مزيد من "الإضطرابات والخسائر".

وأعربت وزارة الخارجية الروسية عن أسفها تجاه ما وصفته بالنتائج المؤسفة التي آلت إليها مناقشات مجلس الأمن الدولي حول الأوضاع في سورية. وقالت في بيان أصدرته الأحد 5 شباط/فبراير 2012، إن شركاءها في مناقشة هذه الأوضاع في مجلس الأمن يتحملون كامل المسؤولية عن فشل المجلس في بلوغ القرار المنشود وإنه كان من الممكن التوصل إلى حلول وسط لو توافرت لديهم الإرادة السياسية.

ونقلت وكالة أنباء "إنترفاكس"، عن وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف، تحفظات روسيا على مشروع القرار، وكانت تتعلق بقضيتين قال إنهما تتسمان بأهمية حاسمة، أولاهما: عدم الاهتمام بما فيه الكفاية بالمجموعات الإرهابية المسلحة التي تقاتل نظام بشّار الأسد، بينما تتعلق القضية الثانية باستباق القرار لنتائج الحوار بين القوى السياسية في سورية من منظور مبادرة الجامعة العربية التي تشير إلى رحيل

الرئيس الأسد وتفويضه صلاحياته إلى نائبه فاروق الشرع. وبهذا الصدد أيضاً قال فيتالي تشوركين، المندوب الدائم لروسيا لدى الأمم المتحدة: "إن هناك من القلق ما راود روسيا أثناء دراسة القرار تجاه احتمالات تفسيره بما قد يمكن معه إستخدامه كذريعة لإستخدام القوة العسكرية".

بيان وزارة الخارجية الروسية:

"إن وزير الخارجية سيرغي لافروف سيسعى، خلال زيارته المقبلة إلى دمشق، المقررة الثلاثاء 7 شباط/فبراير 2012، إلى الدفع من أجل تطبيق إصلاحات ديمقراطية سريعة بعد أن أغضبت موسكو الغرب بتصويتها بالنقض في مجلس الأمن. أن روسيا تسعى، بقوة، إلى تحقيق إستقرار سريع في الوضع في سورية من خلال التطبيق السريع للإصلاحات الديمقراطية الملحة وهذا هو الهدف من وراء زيارة سيرغي لافروف إلى دمشق في السابع من شباط/فبراير". إن روسيا لا يمكنها أن تقبل بعض المواقف التي جاءت في مسودة القرار التي لها "طبيعة إنذار نهائي"، بما في ذلك مطالبة الأسد بالتنحي.

وعقب إصدار هذا البيان، بثت وكالة الأنباء الرسمية "ريا نوفوستي" تحليلا نقلت فيه عن خبراء روس قولهم إن زيارة لافروف ربما تستهدف إقناع الأسد بالتنحي.

وقال فلاديمير أخمدوف خبير الشرق الأوسط للوكالة: "من الممكن أن تجري محاولة لإقناع الرئيس السوري لقبول البديل الذي تقترحه الجامعة العربية" في إشارة إلى خطة لتنحي الأسد من منصبه.

وقالت روسيا أكثر من مرة إن مشروع القرار يجب أن يدين العنف الذي ترتكبه ما سمتها "العناصر المتطرفة" في المعارضة السورية، ويوضح أنه لا يمكن إستخدامه لتبرير تدخل عسكري أجنبي في سورية.

إلى ذلك، أكدت وكالة الأنباء الصينية الرسمية "شينخوا"، الأحد5 فرايير/شباط 2012، أن "الفيتو" الذي لجأت إليه روسيا والصين لمنع تبنيٍّ القرار للمرة الثانية منذ اندلاع أعمال العنف "هدفه بذل مزيد من الجهود لتسوية سلمية للأزمة السورية المزمنة".

وأضافت أن "روسيا والصين تعتقدان أنه يجب إعطاء مزيد من الوقت والصبر للحل السياسي للأزمة السورية، مما يجنب الشعب السوري مزيدا من الإضطرابات والخسائر".

لافروف وفرادكوف إلى دمشق..

ومبادرة روسية جديدة

تحدثت صحيفة "السفير" في عددها الصادر يوم الإثنين 6 شباط 2011، عن الزيارة المرتقبة وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف يرافقه رئيس الإستخبارات ميخائيل فرادكوف، وعن صدمة "الفيتو" الروسية – الصينية وردود الفعل عليها وسنوردها كما جاءت:

لم تكد تنطفئ الأنوار في قاعة مجلس الأمن الدولي على "الفيتو" المزدوج الروسي – الصيني، حتى انطلقت في الساعات التالية الإشارات التي توضح بلوغ الصراع على سورية عتبة جديدة.

ويستقبل الرئيس السوري بشّار الأسد في دمشق الثلاثاء 7 شباط/فبراير 2012، وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف يرافقه رئيس الإستخبارات ميخائيل فرادكوف. وفيما يعمل الأول للحصول على ضمانات من الرئيس السوري بالقبول بتقديم تنازلات سياسية حقيقية، يعمل الثاني على طلب إعادة تفعيل اتفاق روسي – سوري سابق لاستئناف محطة التنصت الروسية في دمشق عملها في منطقة القوس التركي الأسيوي.

ويأتي المسعى الروسي رداً على نشر حلف شمال الأطلسي درعه الصاروخي في تركيا، وهو ما اعتبر تهديداً أطلسياً مزدوجاً لروسيا وإيران – رد عليه الإيرانيون بالتهديد بقصف المواقع الجديدة، فيما اعتبره الروس تجديداً للحرب الباردة لروسيا من الجناح الجنوبي للأطلسي.

وتقول مصادر عربية إن الخبراء الروس بدأوا بالعودة بقوة إلى الأجهزة السورية التي ساهموا في بنائها وتدريب ضباطها في الماضي، ويشرفون على إعادة تأهيل بعضها، في ظل الحديث عن رغبة النظام السوري بالاستفادة من نافذة مفتوحة ودعم روسي واضح كي يحاول إستعادة المناطق التي أنكفأ عنها في الأشهر الماضية، لا سيما في أرياف المدن التي تجنب فيها مواجهات واسعة، والمبادرة إلى تصعيد الحسم ضد المعارضة مستفيداً من تقارير مراقبي الجامعة العربية التي أقرت بتسلح وعسكرة في الحراك الشعبي، لا سيما مع توسع "الجيش السوري الحر".

ولا يستبعد خبراء أن تكون العودة الروسية الاستشارية والسياسية، إحدى الأوراق التي ستلعبها موسكو بإستعادة الصلة مع المؤسسات العسكرية والأمنية السورية، التي يعرفها خبراؤها عن قرب، لوضع احتمال الانقلاب العسكري على الطاولة، إذا لم تنجح المبادرات الحالية بالحفاظ على الموقع الروسي الاستراتيجي في سورية في ظل العودة إلى الحرب الباردة.

وعلى الجانب الآخر لدى الخاسرين في المواجهة في نيويورك. لم يفاجئ الفيتو أحداً من الذين عملوا على اختبار تصميم روسيا على الذهاب حتى النهايات المنطقية للدفاع عن النظام السوري. ولم تنجح الجامعة العربية في تسليم الوديعة السورية الحارقة إلى الأسرة الدولية، ولكنها لن تستردها وحيدة، بعد أن عملت طيلة الأسابيع الماضية على إيصالها إلى مجلس الأمن.

فخلال الساعات الأخيرة أطلق الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، الذي لم يكن ليمكنه السكوت على التحدي الروسي، ما يشبه المحاولة الأولى لاستيعاب الفشل في مجلس الأمن، وتعويض الجامعة العربية عن خسارتها الحصول على تغطية دولية لمحاولتها تحويل تنحية الرئيس بشّار الأسد إلى مطلب يحظى بشرعية دولية، بالإعلان عن تشكيل "مجموعة اتصال دولية حول سورية"، وهو ما أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أيضاً. وتقترب هذه المجموعة من تلك التي كان ساركوزي عرابها حول ليبيا وأدت إلى تدخل عسكري دمر البلد وأطاح بالعقيد (الراحل) معمر القذافي.

وقال ساركوزي إن "فرنسا لن تستسلم، وهي تتشاور مع شركاء عرب وأوروبيين لتشكيل مجموعة أصدقاء الشعب السوري بهدف حشد التأييد الدولي لتنفيذ خطة نقل السلطة التي طرحتها جامعة الدول العربية".

وأعلن وزير الخارجية الفرنسية آلان جوبيه، أن الإتحاد الأوروبي "سيشدد العقوبات المفروضة على النظام السوري".

وقال جوبيه، لقناة "بي اف ام تي في" الفرنسية، بخصوص إنشاء "مجموعة أصدقاء الشعب السوري" التي تحدث عنها ساركوزي، إن الرئيس "سيتخذ مبادرات في الأيام المقبلة سعياً إلى جمع كل من يعتقد أن الوضع الحالي غير مقبول على الإطلاق في سورية".

وقال جوبيه إن المجموعة قد تشمل الدول الـ 13 من أصل 15 اعضاء مجلس الأمن التي صوتت لصالح مشروع قرار عرقله فيتو مزدوج صيني – روسي، إضافة إلى دول الجامعة العربية و"كل من يريد الانضمام الينا للضغط على سورية".

ويوفر الإجماع في الجامعة العربية على الخطة، التي ردت من مجلس الأمن، قاعدة شرعية أخلاقية وسياسية كافية لإطلاق تجمع قد لا يتوقف عند حد العمل على عزل النظام السوري فحسب، لكنه قد يوفر جانباً مهماً من قاعدة شرعية وقانونية أخرى، بحسب مصادر دبلوماسية غربية، لتشكيل محور دولي غربي – عربي – تركي، عمل القطريون بقوة على تشكيله، ليكون قادراً في المستقبل على التكيف مع معطيات الصراع السوري.

والمشروع يظهر أن المبادرة لم تكن سوى ممر إجباري نحو التدويل، وأن أحداً في "المجلس الوطني السوري" بشكل خاص، لم يكن يعتريه كبير تفاؤل بقدرة الجامعة العربية على فرض خطتها كاملة على النظام السوري. ولم يعلن المجلس تأييده كاملاً إلا عندما بدأت عملية تسفير المبادرة من القاهرة إلى نيويورك، كما طالب منذ البداية.

ومع فشل المعارضة في نقل المعركة إلى مجلس الأمن، بسبب الفيتو الروسي – الصيني، تصعد أصوات اليائسين من إستعادة السلمية، ويصعد معه نفوذ المراهنين في أوساطها على الخيار العسكري العاري والمجرد. والخيار العسكري المعارض اجتهد النظام السوري في تأجيجه باعتماده الحل الأمني جواباً وحيداً منذ بداية الحراك الشعبي. ولأن اليأس من بطء فعالية العقوبات الاقتصادية وحدها في نخر قواعد النظام قد انتقل إلى الأوروبيين، سيعمل بعض أطراف المحور المقبل، من دول ومنظمات إقليمية، على توفير المزيد من الإمكانيات المالية واللوجستية والتسلحية والبشرية لإحداث توازن "رعب" بين المعارضة التي تسعى وراء المزيد من السلاح وبين النظام السوري. والتوازن قد يستغرق أشهراً قبل التوصل إليه اتكالاً على "همم" العاملين على تهريب الأسلحة عبر الحدود السورية الأردنية – التركية – اللبنانية.

ومستفيدة من تجربتها الليبية، قد تعمل دول على إرسال طائراتها لإنزال معدات في الداخل السوري، لا سيما في منطقة إدلب، وهي منطقة لا يسيطر عليها الجيش السوري بشكل كامل، وقد نجحت المعارضة، في تحويل أجزاء منها إلى بؤر مسلحة قادرة على إستقبال وحدات من الجيش السوري مرشحة للانشقاق. وستكون مهمته العاجلة، التصدي للهجوم المضاد، الذي يشنه النظام السوري منذ أسبوع لإستعادة السيطرة على مناطق واسعة تخلى عنها منذ أشهر، في ريف دمشق ودرعا وحماه وإدلب وجبهة حمص المشتعلة.

المشروع الروسي

الخطط البديلة والسريعة ليست وقفاً على الخاسرين في مجلس الأمن. فقبل يومين من التصويت على مشروع القرار العربي – الغربي، قام السفير الروسي لدى سورية عظمة الله كولمحمدوف بجولة على بعض قادة المعارضة في الداخل، ودعاهم إلى جلسة حوار غير مباشر في موسكو مع ممثلين عن النظام السوري. وتمهد "مبادرة" السفير الروسي للقاء وزير الخارجية سيرغي لافروف ورئيس الإستخبارات الروسية ميخائيل فرادكوف بالرئيس بشّار الأسد الثلاثاء 7 شباط في دمشق. وتحاول المبادرة الحصول على أوراق من المعارضة في الداخل، مثل "هيئة التنسيق الوطني والديموقراطي" التي يقودها حسن عبد العظيم، أو تيار بناء الدولة السورية الذي يقوده

لؤي حسين، بعد أن رفضها "المجلس الوطني السوري". كما تحاول الإيحاء بوجود تصور متكامل وبديل عن الصدام في مجلس الأمن عبْر مفاوضات بين المعارضة والنظام ترعاها موسكو.

وقال معارض سوري بارز في محادثة هاتفية مع صحيفة "السفير": إن السفير الروسي طلب مقابلة عاجلة معنا، واقتصر حديثه الذي دام عشر دقائق على محاولة إقناعنا بمحاورة النظام من دون شروط مسبقة ولكننا قلنا له "إن السلطة طرحت علينا فكرة مماثلة ورفضناها في الماضي، وأوضحنا له أن الحوار يحتاج إلى مناخ لا تتوفر عناصره في الوقت الحاضر كإطلاق المعتقلين وسحب الجيش من الشوارع وتوفير شروط التظاهر السلمي، ونحن لن نذهب لنحاور النظام على إصلاحاته أو القوانين التي يقوم بإصدارها، وأبلغناه أن حوارنا معه لن يكون إلا على المرحلة الإنتقالية وتنظيم رحيله".

وقال معارض سوري آخر التقى كولمحمدوف "إن روسيا ليست محايدة لتكون وسيطاً، وأن السفير الروسي قد أخطأ في توقيت مبادرته وقد يظن أننا لا نزال في نيسان الماضي وبدا لنا أنه نفسه غير مقتنع بما يعرضه علينا".

ولكن المستشار السياسي في السفارة الروسية في دمشق البروس كوتراشوف قال إن "بعض المعارضين قد وافقوا على العرض" رافضاً الإفصاح عن أسماء الموافقين "لأن العملية السياسية لا تزال في بدايتها". أضاف: "من حق المعارضين أن يقبلوا أو يرفضوا، لكننا سنواصل العمل على مبادرتنا ومن الممكن أن يغيروا موقفهم، لأن الأوضاع متحركة وغير ثابتة وهناك تطورات، ولم نلق رفضاً مبدئياً، ولكن هناك شروط للحوارقد يكون تنفيذ بعضها ممكناً والبعض الآخر صعباً ولكننا نرى أنه لا بد من أن يبدأ الحوار بين السوريين من دون شروط، لأن المحاولات السابقة لتنظيم أي حوار أخفقت بسبب الشروط المسبقة، وقد رأينا أن وجود وسيط ما قد يسهل الحوار". ولا يربط الروس إستخدام "الفيتو" بأي إعتبارات استراتيجية "لأن إستخدامه في مجلس الأمن هو من أجل الحفاظ على وحدة سورية".

ورداً على سؤال هل يجري التنسيق مع الجامعة العربية في الدعوة إلى الحوار والمفاوضات قال: "لا يوجد أي صلة بين المبادرتين. لكن فكرة الحوار موجودة في المبادرتين، ونحن جاهزون للتنسيق معهم إذا شاؤوا".

وزارة الخارجية الروسية:

وقالت وزارة الخارجية الروسية، في بيان أصدرته يوم الأحد 5 شباط، إن "روسيا تسعى بقوة إلى تحقيق إستقرار سريع في الوضع في سورية من خلال التطبيق

السريع للإصلاحات الديموقراطية الملحة وإن هذا هو الهدف من وراء زيارة لافروف إلى دمشق في 7 شباط".

وفي بيان مطول يشرح أسباب الزيارة، قالت الوزارة "إن روسيا لا يمكنها أن تقبل بعض المواقف التي جاءت في مسودة القرار الغربي – العربي التي لها "طبيعة إنذار نهائي، بما في ذلك مطالبة الأسد بالتنحي. ونحن نأسف بشدة لنتيجة العمل في مجلس الأمن الدولي الذي كان من الممكن أن ينتج عنه اتفاق على موقف موحد للمجتمع الدولي، لو أن شركاءنا اظهروا ارادة سياسية". أضافت "إن روسيا تعتزم وبقوة التوصل إلى إحلال الإستقرار في سورية من خلال التطبيق السريع للإصلاحات الديموقراطية الملحة، ولهذا الهدف امر الرئيس ديميتري ميدفيديف وزير الخارجية سيرغي لافروف ورئيس الإستخبارات الخارجية ميخائيل فرادكوف بزيارة دمشق في 7 شباط لعقد إجتماع مع الرئيس الأسد".

وكانت روسيا والصين استخدمتا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي ضد مشروع قرار طرحتْه دول غربية وعربية، فيما صوتت الدول الأخرى الـ 13 في مجلس الأمن لصالح مشروع القرار الذي يدعم بشكل كامل خطة الجامعة العربية لتسوية الأزمة في سورية. وهي المرة الثانية التي تلجأ فيها الصين وموسكو إلى حق النقض لتعطيل صدور قرار يدين سورية منذ تشرين الأول.

الجامعة العربية... وإخفاق المجلس

وأعلن الامين العام للجامعة العربية نبيل العربي، في بيان في القاهرة، "إن إخفاق مجلس الأمن في استصدار قرار لدعم المبادرة العربية لحل الازمة السورية بسبب رفْض كل من روسيا والصين للقرار وإستخدام الفيتو ضده، لا ينفيان أن هناك دعماً دولياً واضحاً لقرارات جامعة الدول العربية".

وأكد أن "ستواصل جهودها مع الحكومة السورية والمعارضة بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بالمسألة السورية من أجل تحقيق الهدف الأسمى الذي تعمل من اجله الجامعة العربية والمتمثل في وقْف كافة اعمال العنف والقتل وحماية المواطنين العزل وإيجاد حل سياسي يمكن من تحقيق الإصلاحات، ويجنب سورية أي مضاعفات داخلية أو تدخلاً عسكرياً خارجياً". وأعرب عن "الامل بأن تستجيب الحكومة السورية لمطالب شعبها وإنهاء حالة العنف ووقف نزف الدماء". ولم يستبعد إمكانية عرْض الخطة العربية مجددا على مجلس الأمن في اطار مشروع قرار جديد. وقال إن وزراء الخارجية العرب سيبحثون خلال إجتماعهم المقرر يوم 11 شباط "مختلف جوانب تطورات الازمة السورية في ضوء العرض الذي سيقدمه رئيس اللجنة الوزارية

العربية المعنية بالوضع في سورية وتقرير الامين العـام، لإتخـاذ القـرار المناسـب للتعامل مع هذه التطورات بما في ذلك إمكانية إعادة عرْض الموضوع مـرة أخـرى على مجلس الأمن".

من جهته، رأى رئيس الحكومة القطرية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني وهو فـي ميونيخ أن تصويت روسيا والصين شكل "إشارة سيئة إلى الأسد تعطي حـق القتـل". وللأسف كان امس يوماً حزيناً وهذا ما كنا نخشاه بالضبط".

وأكد وزير الخارجية المصرية محمد عمرو الحاجة إلى التوصل إلى حل للأزمة في سورية في إطار الحل العربي، مشددا على ضرورة وقف اراقة الدماء، ووصـف الأمر بأنه مأساوي ولا يمكن السماح بإستمراره.

الخارجية الأميركية: "الفيتو المهزلة"

ووصفت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون وهي في العاصمة البلغارية صوفيا "الفيتو "الروسي والصيني بأنه "مهزلة". وقالت: "ما حدث أمـس فـي الأمـم المتحدة كان أمرا فظيعا. الدول التي رفضت دعْم خطة الجامعة العربية تتحمل كامـل المسؤولية عن حماية الآلة الوحشية في دمشق".

وقالت إن الإدارة الأميركية، ستعمل مع "أصدقاء سورية" حول العالم من أجل دعم الاهداف السلمية للمعارضة السورية في مواجهة مجلس أمن معطل، أضافت: "علينا أن نزيد ضغوطنا الدبلوماسية على نظام الأسد والعمل على إقناع من حوله أن عليه أن يتنحى، ويجب أن يكون هناك إدراك لذلك وبداية جديدة وسنعمل مـع أصدقاء سورية ديموقراطية في أنحاء العالم لدعم خطـط المعارضـة السياسـية السلمية للتغيير كما سنعمل على فرْض عقوبات إقليمية وقومية ضد سورية وعلى تشديد العقوبات المفروضة حالياً، وستطبق هذه العقوبات بشكل تام من أجل تجفيف مصادر التمويل وشحنات الأسلحة التي تبقي على إستمرار آلـة حـرب النظـام. وسنعمل على كشف هؤلاء الذين يواصلون تمويل النظام ويرسلون له الأسلحة التي تستخدم ضد السوريين العزل ومن بينهم النساء والأطفال". ولم تكشف كلينتون عن أسماء تلك الدول ولكن من المرجح أن تكون تركيا والدول العربية ودول أوروبـا الغربية.

ودعا السناتور الأميركي جو ليبرمان إلى "التفكير في تقديم الدعم بشكل ملمـوس إلى المعارضة السورية". وتساءل: "هل يجب تسليح المتمردين؟" مضـيفاً "بالإمكـان التفكير في مجموعة من الإجراءات" مشيراً بشكل خاص إلى تقديم دعْم "في المجـالين الطبي والإستخباراتي".

وقال وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو "للأسف استمر منطق الحرب الباردة في الأمم المتحدة. روسيا والصين لم تصوّتا بناء على الحقائق القائمة وإنما كتصرف معاكس للغرب".

وانتقد نائب رئيس الوزراء التركي بولنت ارينتش صمْت إيران ازاء "قمع النظام السوري للمتظاهرين ونقلت وكالة "الاناضول" عنه قوله: "اني اتوجه اليك يا جمهورية إيران الإسلامية. لا أدري إن كنت جديرة بأن تحملي اسم الإسلام، لكن هل تفوهت بعبارة واحدة للتعليق على ما يحدث في سورية؟".

عودة مسلسل الإنفجارات..

والإرهاب يطال حلب

دوى صوت الإنفجارات يوم الجمعة 10 شباط/فبراير 2011، وإختار الإرهاب هذه المرة مقراً للأمن العسكري ومقرآخر لقوات حفظ النظام في حلب، ما أسفر عن مقتل 28 شخصا وجرح 235.

رسالة وزارة الخارجية للأمم المتحدة:

وفي رسالة وجهتها وزارة الخارجية السورية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن والامين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والأمين العام لجامعة الدول العربية ومجلس حقوق الإنسان في جنيف اتهمت أطرافاً "مدعومة من دول عربية وغربية" بتنفيذ التفجيرين الانتحاريين اللذين استهدفا المقرين وأسفرا عن مقتل 28 شخصا وجرح 235.

وجاء في الرسالة التي نشرتْها وكالة الأنباء السورية (سانا) أن "هذا العمل الإرهابي المشين يأتي في إطار الحملة الظالمة التي تتعرض لها سورية، والتي تدعمها وتمولها بعض دول المنطقة وتحرض عليها وسائل إعلامية معروفة يثبت دعمها للمجموعات الإرهابية والمسلحين الذين يقتلون المدنيين الأبرياء ويدمرون البنى التحتية وقطارات وحافلات نقل الركاب والمدارس وأنابيب النفط والغاز ومحطات الطاقة الكهربائية والمؤسسات العامة والخاصة. وهذه الجريمة اقترفتها فئات تتلقى دعما من بعض الدول العربية والغربية في مخالفة لالتزاماتها العربية والدولية، وإمعانا منها بإلحاق الضرر بأمن سورية وسلامة مواطنيها. كما أن بعض دول المنطقة تقوم بتجييش إقليمي ودولي ضد سورية تحت ذرائع إنسانية، في الوقت الذي تستضيف فيه جماعات إرهابية مسلحة اتخذت من القتل وسيلة لها للوصول إلى أهدافها التدميرية".

وأكدت الرسالة أن "سورية إذ تؤكد حقها في حماية مواطنيها ومحاربة الإرهاب والعنف ووضع نهاية لهما، فإنها تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في مكافحة

الإرهاب وتنفيذ قراراته في هذا المجال. وهي تطلب ممن يستضيف ويدعم ويمول ويسلح هذه المجموعات الإرهابية تسليمها هؤلاء المجرمين والإرهابيين بموجب القانون الدولي والقرارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب".

روسيا تتهم دولاً بتأجيج الصراع

يوم الجمعة 10 شباط/فبراير 2012، اتهمت روسيا دولاً غربية بتأجيج الصراع عبر إرسال أسلحة إلى المعارضة والضغط عليها لمواصلة رفض التحاور مع النظام، مؤكدة استعدادها لإستخدام "تدابير صارمة" إذا ما حاولت تلك الدول إستخدام مجلس الأمن أداة ضغط بهدف التدخل بالشؤون الداخلية، وأكدت أنها لا تتفق مع ذرائع الدول الغربية حول ما يسمى التدخل الإنساني ولا يمكن أن تسمح به، ولا باشتراك تحالف دولي وخاصة الأحلاف العسكرية بالتدخل في النزاع الداخلي لمصلحة طرف واحد. وأعلن وزير الخارجية سيرغي لافروف، أمام إجتماع للدبلوماسيين الروس في موسكو، "إن تطبيق السيناريو الليبي في سورية، أي دعم أحد طرفي الحرب الأهلية، سيضر بالإستقرار الدولي وسيزعزع المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة". أضاف: "إن روسيا تدعم سعي الشعب السوري وجميع الشعوب الأخرى إلى حياة أفضل والعدالة، وتدين العنف مهما كان مصدره، كما أنها تسعى إلى ضمان إحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تعتبر حجر الأساس في نظام العلاقات الدولية بأكمله، من بين هذه المبادئ إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية".

وقال نائبه سيرغي ريابكوف وهو في زيارة إلى كولومبيا "إن الدول الغربية وعبر تحريضها المعارضين السوريين على أعمال متعنتة شريكة في تأجيج الأزمة". وأضاف إن "السلطات السورية أكدت استعدادها لإجراء إستفتاء سريع حول الدستور وتنظيم إنتخابات، وعليه فإن مسؤولية البحث عن حل لوقف إهراق الدماء تقع على المعارضة التي ترفض التفاوض مع السلطات السورية".

ورفض ريابكوف الانتقادات التي وجُهت إلى روسيا لإستخدامها "الفيتو". وقال: "لقد حاول البعض وبسبب الفيتو الروسي – الصيني على مشروع القرار في مجلس الأمن أن يتهم روسيا بأنها مسؤولة عن حمام الدم. هذا محض افتراء. إن المسؤولية تقع على الذين لديهم تأثير على المعارضة ويعجزون عن كبحها ومطالبتها بأن تقبل اقتراح الحكومة البدء بحوار فعلي، بما أن دمشق مستعدة لذلك. إن قيام الدول الغربية بتحريض المعارضة السورية على القيام بأفعال لا يمكن التسامح معها، فضلا عن أن من يرسلون أسلحة ويقدمون لهم النصح والتوجيه يشاركون في عملية تصعيد الأزمة. أضاف: "المجلس التابع للأمم المتحدة ليس أداة للتدخل في الشؤون الداخلية وليس

الوكالة التي تقرر ما هي الحكومة المقبلة في هذا البلد أو ذاك، وإذا لم يتفهم الشركاء الأجانب ذلك سنضطر لإستخدام تدابير صارمة لإعادتهم إلى أرض الواقع. إن روسيا لا تتفق مع ذرائع الدول الغربية حول ما يسمى بالتدخل الإنساني ولا يمكن أن تسمح به، ولا باشتراك تحالف دولي وخاصة الأحلاف العسكرية بالتدخل في النزاع الداخلي لصالح طرف واحد".

وأقر مجلس الدوما الروسي بيانا يدين قيام الغرب "بالتدخل في شؤون الدول الأخرى وفرْض قرارات من الخارج عليها"، ويدعو إلى "الحيلولة دون تكرار السيناريو الليبي وأي تدخل خارجي يهدف إلى تغيير القيادة السورية الحالية". وناشد "طرفيْ النزاع السوري التوقف عن إستخدام القوة ومباشرة العمل لإيجاد حل مقبول من خلال الحوار البناء".

واعتبر نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف أن "التأكد من صحة الأخبار عن وجود عناصر القوات الخاصة القطرية والبريطانية على أراضي سورية هو مهمة قد يقوم بها المراقبون العرب".

وكان موقع "دبكا" الإسرائيلي نقل عن مصادر عسكرية وإستخباراتية أن "قوات خاصة قطرية وبريطانية تعمل مع القوى المتمردة بصورة خفية في مدينة حمص السورية".

وقال مصدر في السفارة البريطانية في موسكو إنه لا يوجد أي عسكريين بريطانيين في سورية حاليا، مؤكدا أن كل التصريحات بهذا الشأن عارية عن الصحة تماما.

وفي بكين عقدت مجموعة من المعارضة السورية إجتماعاً مع مسؤولين في وزارة الخارجية الصينية ليو وايمين وقال الناطق بإسم الوزارة إن زيارة ممثلين عن هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي إلى بكين كانت مرتقبة منذ فترة طويلة وغير مرتبطة بالفيتو الصيني في مجلس الأمن.

كلام الملك عبدالله عن "أيام مخيفة"

انتقد الملك عبدالله بن عبد العزيز إستخدام روسيا والصين حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار في مجلس الأمن "يدعم بشكل كامل مبادرة الجامعة العربية" التي تدعو الرئيس بشار الأسد إلى التنحي، ووصفه بأنه "بادرة غير محمودة"، معتبراً أن "ثقة العالم بالأمم المتحدة اهتزت"، فيما سيطرح وزراء الخارجية العرب، خلال إجتماعهم في القاهرة يوم الأحد 12 شباط 2012، تعيين موفد عربي خاص وإيفاد بعثة مراقبين مشتركة من الجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سورية.

وقال الملك عبدالله، خلال لقائه المشاركين في مهرجان الجنادرية: "نحن في أيام مخيفة... مخيفة. ومع الأسف الذي صار في الأمم المتحدة في إعتقادي هذه بادرة ما هي محمودة أبداً، بادرة كنا وكنتم نعتز بالأمم المتحدة تجمع وما تفرق تنصف وما يأمل منها إلا كل خير وإلى الآن نحن نقول إن شاء الله. لكن الحادثة التي حدثت ما تبشر بخير لأن ثقة العالم كله في الأمم المتحدة ما من شك أنها اهتزت". أضاف: "الدول مهما كانت لا تحكم العالم كله أبدا أبدا، بل يحكم العالم العقل، يحكم العالم الإنصاف، يحكم العالم الأخلاق، يحكم العالم الإنصاف من المعتدي، هذا الذي يحكم العالم، لا يحكم العالم مَن عمل هذه الأعمال كلها. ولكن يا إخواني إن شاء الله إنكم من الصابرين، وسنصبر ونصبر حتى يفرجها الله، والله يمهل ولا يهمل".

رؤية تركيا امام ندوة في واشنطن

وقال وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو، في ندوة في واشنطن، إن رؤية أنقرة للمنطقة هي "أنظمة سياسية جديدة تستند إلى مطالب الشعوب وإلى الاندماج الاقتصادي وإستخدام كل الوسائل السلمية المتاحة لتجنّب سفك الدماء". وأضاف: "نحن ضد أي طغيان وضد أي تدخّل خارجي في المبدأ، لكن لا يمكن أن نكون صامتين حيال ما يجري في سورية. إن المشاكل هي مع النظام وليس مع الشعب، وستكون لدينا علاقة مميزة مع سورية الجديدة، لا يمكننا التضحية بعلاقتنا مع الشعب السوري مقابل دعْم النظام على المدى القصير". وأعلن تأييد تركيا إنشاء مجموعة "أصدقاء سورية"، داعيا إلى" العمل لإيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري وإلى تَبلُور وعي دولي وأن يتحقق ذلك من خلال مجموعة مثل أصدقاء سورية الديموقراطية أو أي تسمية أخرى يمكن مناقشتها".

وكانت وزارة الخارجية الأميركية أعلنت يوم الخميس 9 شباط 2012، أن مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط جيفري فيلتمان سيزور المغرب وفرنسا والبحرين لبحث موضوع تأليف "مجموعة أصدقاء سورية" ودعْم المعارضين ووقف العنف. وقالت المتحدثة بإسم الوزارة فيكتوريا نولاند "بعد الفيتو المزدوج في مجلس الأمن، فقد اجبرنا على العمل خارج الأمم المتحدة، ولهذا فإننا نعمل على ارضية جمع الأصدقاء معاً".

وقال نائب الأمين العام للجامعة العربية أحمد بن حلي، إن وزراء الخارجية العرب سيدرسون الأحد اقتراحاً بإيفاد بعثة مشتركة من الجامعة والأمم المتحدة إلى سورية. وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أعلن الأربعاء 8 شباط أن

الجامعة العربية ستعيد بعثة المراقبين التابعة لها إلى سورية، مضيفاً أن العربي أبلغه هاتفياً نيته بهذا الصدد طالباً منه تعاون الأمم المتحدة في هذه المهمة الجديدة.

في هذه الأثناء أعلن المرصد السوري في بيان له:

أن 37 شخصا قتلوا في إطلاق نار وقصف واشتباكات في حمص وحلب وريف دمشق ودرعا في جمعة روسيا تقتل أطفالنا". أما وكالة الأنباء الرسمية "سانا" فإنها إتهمت "مجموعات إرهابية مسلحة بتفجير عدد من المنازل في حي بابا عمرو في حمص بعد تفخيخها بهدف ترويع المواطنين وإعطاء انطباع بأن الجيش يقوم بقصفها".

صبرٌ عربي ينفد..

ومسودة قرار.. بيد الأسد

لم يكد يحتفي النظام بالفيتو الروسي – الصيني، حتى بدأ يدور في الأروقة العربية ما يشبه أطلسية – عربية، فقد دفع مجلس وزراء الخارجية العرب الأزمة السورية يوم الأحد12 شباط/فبراير 2012، من جديد نحو مجلس الأمن الدولي من خلال المطالبة بإصدار قرار بتشكيل "قوات حفظ سلام عربية ـــ اممية مشتركة للإشراف علي تنفيذ وقف إطلاق النار"، وتلك خطوة مفاجئة تقفز فوق الفيتو الروسي الصيني المؤكد على مثل هذا القرار، وتمهد لتشكيل مثل هذه القوات من دون غطاء الأمم المتحدة ومن خارج مؤسساتها.

وطلب المجلس الوزاري العربي في قراره، الذي تحفّظ عليه لبنان وحصرت الجزائر تحفّظها باثنين من بنوده، وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع النظام السوري، وقرر تقديم الدعم "السياسي والمادي" للمعارضة السورية. وسارعت دمشق إلى إعلان رفضها لهذه القرارات "جملة وتفصيلا"، معتبرة أن القرار العربي "أظهر حالة الهستيريا والتخبط التي تعيشها حكومات عربية بعد فشلها الأخير في مجلس الأمن الدولي لاستدعاء التدخل الخارجي في الشأن السوري واستجداء فرْض العقوبات على الشعب السوري". واتهمت قطر والسعودية بالتأثير على قرارات الجامعة العربية.

وفي عددها الصادر يوم الإثنين 13 شباط 2012 نشرت صحيفة "السفير" ما يفيد بأن رئيس الحكومة القطرية وزير الخارجية الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني طرح نصاً حول سورية، خلال الإجتماع الوزاري العربي حول فلسطين، يتضمن الفقرة الآتية "يقرر المجلس الوزاري العربي الاعتراف بالمجلس الوطني السوري على أنه ممثل للشعب السوري، على أن يعلن الاعتراف رسمياً في مؤتمر أصدقاء سورية في تونس".

واستفسر عدد من الحاضرين منه عما إذا كان ذلك قراراً أم مشروع قرار، فرد حمد بأنه قرار، لكن وزير خارجية لبنان عدنان منصور قال إن هذا القرار خطير جداً، فرد حمد "يمكنك التحفظ". وقال منصور "أنا أرفضه ولا أتحفظ عليه". وقال وزير خارجية العراق هوشيار زيباري "موضوع الاعتراف بالمجلس الوطني السوري أمر سابق لأوانه، ولم نتفق عليه. نحن اتفقنا في الإجتماع السابق (حول سورية) على بحث الموضوع في تونس". واستغرب وزير خارجية تونس رفيق عبد السلام حصْر الموضوع بالمجلس الوطني، موضحاً أن هناك أطيافاً كثيرة في المعارضة السورية، ولا يمكننا تجاهلها، طالباً ترك الأمر إلى إجتماع تونس. ورد حمد "70 إلى 80 في المئة (من المعارضة) يمثلها المجلس الوطني".

وطالب وزير خارجية مصر بإعتماد القرار الأول والاعتراف أن يكون في تونس، وأن نكتفي في الفقرة بالدعم المالي والسياسي تمهيداً للاعتراف بها في تونس. ورفض حمد الفكرة نهائياً.

وكانت هناك مداخلات لعدد من وزراء الخارجية أبرزهم اللبناني والجزائري والعراقي الذين اعترضوا على الفقرة، فيما تمسك المصري بموقفه. وقال وزير الخارجية الجزائر "إننا مع المعارضة لكننا نريد منها أن تتحد قبل الاعتراف بها وإذا لم يتحدوا لا يمكننا معرفة كيف نخاطبهم". واعترض حمد بشدة على الموقف الجزائري، وهنا قال وزير خارجية الجزائر مخاطباً الشيخ حمد: "إذا كنتم تريدون تكسير الجامعة العربية فالجزائر لن تشارك في هذا التكسير. نحن متفقون على أن يكون هناك إجماع على هذا الأمر".

وسأل حمد من سيشارك في مؤتمر تونس فرد عليه عدد من الوزراء بتحديد الموضوع لاحقاً. وقدمت الجزائر اقتراحاً بأن كل دولة تأخذ على عاتقها الاعتراف بالمعارضة، لكن حمد أصر على الفقرة التي تقول الاعتراف بـ "المجلس الوطني السوري"، فيما تمسّك وزراء خارجية لبنان والجزائر ومصر والعراق بموقفهم. وأدرك حمد عند هذه اللحظة أن الجو غير مؤات لطرح هذه الفقرة، قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق تدعو فيه تونس "المجلس الوطني السوري" إلى حضور المؤتمر، وعلى هذا الأساس تم رفْع الجلسة.

في هذا الوقت، تسلّم الرئيس بشّار الأسد من أعضاء اللجنة الوطنية المكلفة إعداد مشروع دستور نسخة من مشروع الدستور للاطلاع عليه وتحويله إلى مجلس الشعب قبل طرْحه للإستفتاء العام. وأعرب الأسد عن "تقديره للجهود التي بذلها أعضاء اللجنة لتحقيق هذه المهمة الوطنية، ودعاهم إلى تحمّل مسؤولياتهم كلجنة معدة لمشروع الدستور في شرح مواده للمواطنين بكل الوسائل المتاحة ليكون المواطن صاحب

القرار النهائي بإقراره". وكان الأسد أعلن في كانون الثاني 2012 أن الإستفتاء سيتم في الأسبوع الأول من آذار. أضاف الأسد: "حالما يتم إقرار الدستور تكون سورية قد قطعت الشوط الأهم، ألا وهو وضع البنية القانونية والدستورية عبْر ما تم إقراره من إصلاحات وقوانين، إضافة إلى الدستور الجديد، للانتقال بالبلاد إلى حقبة جديدة، بالتعاون بين جميع مكونات الشعب لتحقق ما نطمح اليه جميعاً من تطوير لبلدنا يرسم مستقبلاً مشرقاً للأجيال المقبلة".

في الكلمة الافتتاحية للعربي لإجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة:

أكد الأمين العام للجامعة نبيل العربي وجوب "إعادة طرْح الأزمة السورية على مجلس الأمن لتدعيم بعثة المراقبين العرب لتشكيل قوة مراقبين مشتركة بين الجامعة والأمم المتحدة ويتم تجهيزها وزيادة عددها لتتولى الإشراف على وقف جميع أعمال العنف في مختلف أنحاء الأراضي السورية ومراقبة تنفيذ الوقف الشامل لإطلاق النار وتوفير الحماية للمدنيين". أضاف موضحاً: "هنالك ضرورة إطلاق تحرُّك عربي ودولي منسق لإعادة طرح الموضوع السوري على مجلس الأمن مجدداً، ولكن هذه المرة بالتنسيق بوجه خاص مع روسيا والصين حتى لا ترتطم المطالب العربية بـ "فيتو" جديد، وذلك بهدف استصدار قرار عملي وإجرائي يضمن إلزام جميع الأطراف المعنية بتنفيذ الوقف الفوري لجميع أعمال العنف وإطلاق النار من أي مصدر كان". وقال "إن طبيعة المهمة المقترحة تختلف جذرياً عن المهمة السابقة فالمهمة السابقة هدفها التحقق من تنفيذ الحكومة السورية لتعهداتها، أما المهمة الجديدة، فهي متزامنة مع مسار سياسي، وضرورة وجود رؤية متفق عليها لحل سياسي".

وقال الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني إنه يرحب بدعوة تونس لعقد المؤتمر الدولي في 24 شباط، مشيراً إلى أنه يعتقد أن هذه "فرصة جيدة لمحاولة التوصل إلى اتجاه دولي واضح لمساعدة الشعب السوري للخروج من الأزمة".

بعد إجتماعهم أصدر وزراء الخارجية العرب بياناً جاء فيه:

1- ضرورة الوقف الفوري والشامل لكافة أعمال العنف والقتل للمدنيين السورين، ذلك أنه حدث أكبر من أن تبرره الأسباب مهما كانت دوافعها.

2- دعوة القوات المسلحة السورية إلى الرفع الفوري للحصار العسكري المضروب حول الأحياء والقرى السكنية، والامتناع عن القصف ومداهمة الأماكن السكنية، وإعادة الجيش والآليات العسكرية إلى ثكناتها، وتحمل السلطات السورية مسؤولية حماية المدنيين.

3- التأكيد على الالتزام بالتنفيذ الكامل لكافة قرارات مجلس الجامعة المشار إليها آنفا، وآخرها القرار رقم 7444 بتاريخ 22 - 1 - 2012 بشأن خارطة الحل

السلمي للأزمة السورية، وحث الحكومة على الوفاء باستحقاقاتها والتجاوب السريع مع الجهود العربية لإيجاد مخرج سلمى للأزمة في سورية، الأمر الذي يجنبها مغبة التدخل العسكري. كما أكد الوزراء على وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري في الدول والهيئات والمؤتمرات الدولية ودعوة كافة الدول الحريصة على أرواح الشعب السوري إلى مواكبة الإجراءات العربية، وأن إستخدام العنف ضد المدنين السوريين بهذه القسوة البالغة بما في ذلك استهداف النساء والأطفال، يقع تحت طائلة القانون الجنائي الدولي ويستوجب معاقبة مرتكبيه، والتأكيد على سريان إجراءات المقاطعة الاقتصادية ووقف التعاملات التجارية مع النظام السوري، ما عدا تلك التي لها مساس مباشر بالمواطنين السوريين بموجب قرار صادر من قبل عن مجلس الجامعة.

4- إنهاء مهمة بعثة مراقبي الجامعة العربية المشكلة بموجب البروتوكول الموقع عليه بين الحكومة السورية والأمانة العامة بتاريخ 22 – 1 – 2012.

5- الترحيب بدعوة تونس لاستضافة "مؤتمر أصدقاء سورية" المقرر انعقاده بتاريخ 24 – 2 – 2012.

6- دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار.

7- الطلب من الأمين العام تسمية المبعوث الخاص لمتابعة العملية السياسية المقترحة في إطار المبادرة العربية ووفقا للفقرة الخامسة من قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

8- فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية وتوفير كافة أشكال الدعم السياسي والمادي لها، ودعوتها لتوحيد صفوفها والدخول في حوار جاد يحفظ لها تماسكها وفعاليتها قبل انعقاد مؤتمر تونس.

9- فتح المجال أمام منظمات الإغاثة العربية والدولية بما فيها الهلال الأحمر العربي والصليب الأحمر الدولي واتحاد الأطباء العرب ومنظمات "أطباء بلا حدود" لتمكينها من إدخال المساعدات.

10- الدعوة إلى تنظيم حملات تبرع شعبية لمساعدة الشعب السوري وتخفيف معاناته.

11- دعوة منظمة التعاون الإسلامي لدعم الجهد الدولي بشأن سورية وتحمل مسؤوليتها.

12- إبقاء المجلس (الوزاري العربي) في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع.

إجراءات بين التحفظ والرفض والقبول

لبنان – الجزائر: يتحفظ لبنان على هذا القرار. وتتحفظ الجزائر على الفقرتين 5 و6 من منطلق تحفظها على الفقرة 7 من القرار رقم 7444 بتاريخ 2012/1/22.

أما رد الفعل السوري على بيان وزراء الخارجية العرب فتمثل في قول السفير السوري في القاهرة ومندوبها الدائم لدى الجامعة العربية يوسف أحمد، في بيان "أن سورية ترفض قرار جامعة الدول العربية جملة وتفصيلا، وهي قد أكدت منذ البداية أنها غير معنية بأي قرار يصدر عن جامعة الدول العربية في غيابها". أضاف: "إن قرار المجلس الوزاري العربي عكَس بشكل فاضح حقيقة اختطاف العمل العربي المشترك وقرارات الجامعة وتزييف الإرادة العربية الجماعية من قبل حكومات دول عربية، تتزعمها كل من قطر والسعودية، كما وأظهر حالة الهستيريا والتخبط التي تعيشها حكومات هذه الدول بعد فشلها الأخير في مجلس الأمن الدولي لاستدعاء التدخل الخارجي في الشأن السوري واستجداء فرْض العقوبات على الشعب السوري".

وقال إن "هيمنة سياسات وتوجهات حكومات بعض الدول العربية، وخاصة قطر والسعودية، على آليات العمل العربي وعلى إجتماعات وقرارات الجامعة بخصوص سورية، قد باتت تشكل خروجاً فاضحاً على ميثاق جامعة الدول العربية وعملاً عدائياً مباشراً، يسعى عبر ممارسة التحريض السياسي والإعلامي إلى استهداف أمن سورية وإستقرارها. إن ذات الحكومات العربية هي من تقف إلى الآن وراء إفشال أي حل سياسي متوازن للأزمة في سورية، وهي من تعمل على محاصرة الشعب السوري بالعقوبات الاقتصادية، وهي من ترفض الدعوة إلى وضْع حد للعنف والإرهاب وتدمير البنى التحتية في البلاد، وهي تتجاهل إدانة التفجيرات الإرهابية التي تستهدف أرواح وممتلكات السوريين، بل وتقوم بتمويل الجماعات الإرهابية المسلحة علناً أو تحت ذريعة تقديم المساعدات الإنسانية". وإعتبر أن "الاستعراض الإعلامي الذي مارسه بعض وزراء الخارجية العرب خلال إجتماع المجلس الوزاري العربي عكَس المواقف العدائية وغير المتزنة لهذه الدول تجاه سورية"، مستغرباً "تأثر بعض الوزراء بما يزعمونه كذباً عن جرائم ضد الشعب السوري في الوقت الذي تقوم قوات الأمن في بلادهم بقتل المتظاهرين المدنيين العزّل علناً في البحرين والقطيف".

ودعا "الدول العربية الحريصة على استقلالية قرارها الوطني والقومي وعلى الأمن القومي العربي، إلى التصدي لمحاولات اختطاف القرار العربي وجعْله رهينةً لسياسات وأجندات حكومات عربية تسعى الآن، من خلال المال والغاز والنفط، وبالتحالف مع الولايات المتحدة والغرب، إلى فرْض هيمنة مطلقة على العمل العربي المشترك وتسخيره لصالح أجندات غربية تخطط لإعادة ترتيب الأوراق في المنطقة

بما يؤدي إلى فرْض تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي تهـدر الحقـوق والأرض، وإلى إحداث شرخ حقيقي في الهوية العربية والإسلامية بما يؤدي في النهاية إلى تفتيت وجود الأمة وإهدار إمكاناتها وإدخالها في نفق مظلم، رغـم إدراك هـذه الحكومـات لعواقب هذه السياسات الخطيرة عليها وعلى الأمن القومي العربي".

وكان نائب وزير الخارجية السورية فيصل المقداد قال، أمام صحافيين في دمشق "إن بعض دول الجوار توفر الملاذ الآمن للجماعـات الإرهابيـة المسـلحة وتمولهـا وتدعمها إعلامياً بما يشكل خطورة أكبر من القتل"، موضحاً أنه "في مرحلـة لاحقـة ستقوم سورية بتقديم الوثائق وتطلب من هذه الـدول تسـليم المجموعـات الإرهابيـة المسلحة وقيادتها التي تنطلق وتعمل من أراضيها".

وأكد المقداد أن "من يراهن على سقوط سورية فإنما يراهن على الفشل وسـتبقى سورية صامدة قوية بنهج الإصلاح الذي يقوده الرئيس بشّار الأسد"، داعياً إلى "تشجيع من يرفض الحوار الوطني على الانضمام إليه للخروج بسورية من الأزمة".

وكان لافتاً كلام وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل فـي الإجتمـاع حيث قال "إن إجتماعنا مطالب باتخاذ إجراءات حاسمة، وذلك بعد أن فشلت أنصـاف الحلول في وقف مجزرة سورية التي ما فتئت تتفاقم، من دون أي بارقـة أمـل لحـل قريب يرفع معاناة الشعب السوري الشقيق ويحقن دماءه. أضـاف: "ألا يحـق لنـا أن نتساءل إلى متى نبقى متفرجين تجاه ما يحدث للشعب السوري الشقيق وإلى متى نظل نمنح النظام السوري المهلة تلو المهلة لكي يرتكب المزيد من المذابح ضـد شـعبه؟". وتابع: "أرى أن مجلسنا لا ينبغي أن يتهاون مع حجم التصعيد الخطير الـذي تشـهده سورية في ظل خيبة الأمل من موقف مجلس الأمن الدولي، كمـا أنـه يتعـين علـى الجامعة أن تنظر مجدداً في مبادراتها على نحو يتفق مع هذه المستجدات، والعمل على اتخاذ إجراءات فورية وصارمة ضد النظام السوري والتشديد فـي تطبيـق عقوباتهـا الاقتصادية والسياسية وفتْح قنوات اتصال مع المعارضة السورية وتقديم كافة أشـكال الدعم لها". (ولم يحدد ما اذا كان ذلك الدعم سيشمل مساعدات عسكرية). أضاف: "إن ما تشهده سورية يوضح بما لا يدع مجالاً للشك أنها ليست حرباً عرقية أو طائفيـة أو حرب عصابات، بل هي حملة تطهير جماعية للتنكيل بالشعب السوري وفرْض سيطرة الدولة عليه من دون أي إعتبارات إنسانية أو أخلاقية أو دينية". وشدد علـى أن "مـن يثبتُ تورطه في هذه الأعمال المشينة يجب أن تطاله العدالة الدولية وأن يُعرَض أمره على محكمة الجنايات الدولية".



المحور الرابع

الأمل المنشود
المفقود.. الموؤد

وصية أخيرة من أردوغان

وتدابير وإجراءات من العرب

قال رئيس الحكومة التركية، رجب طيب أردوغان يوم الثلاثاء 7 شباط/فبراير 2012، خلال خطابه في البرلمان في أنقرة: "سنطلِق مبادرة جديدة مع الدول التي تقف إلى جانب الشعب وليس الحكومة السورية. نحن نُعد ذلك وسنستخدم كل السبل الدبلوماسية للفت إنتباه الأسرة الدولية إلى الأزمة السورية". أضاف: "إن العملية التي جرت في الأمم المتحدة بشأن سورية مهزلة للعالم المتحضر. مرة أخرى يأسر مجلس الأمن ضمير المجتمع الدولي. إن إمتلاك سلطة النقض مسؤولية كبيرة. وإستخدام هذه السلطة يمنح الضوء الأخضر لإستمرار القمع. إن تركيا التي تتقاسم مع سورية حدوداً يفوق طولها 900 كلم لا يمكن لأنقرة أن "تبقى مجرد متفرج على أعمال العنف في سورية". أقول للأسد "الطريق الذي تسلكه مسدود. وأوصيك للمرة الأخيرة بالرجوع عن هذا الطريق قبل إراقة المزيد من الدماء وقبل أن تزهق أرواح المزيد من الأبرياء. إن المسؤولين عن أحداث حماه لم يحاسَبوا ولكن المسؤولين عن أحداث حمص سيدفعون الثمن عاجلاً أم آجلاً. مَن يتبعون طريق آبائهم سوف يحصلون على ما يستحقون".

الظواهري يحث "أسود الشام" على الجهاد

والبابا بنيديكتوس يدعو إلى الحوار

يبدو أن الكاتب الجنوب أفريقي، جي أم كوتزي كان على حق حين قال "يجب ألاّ ندع أميركا تحتكر 11 سبتمبر.. إنه تاريخ آخر مثل 25 سبتمبر وأول مايو.. مُلْك البشرية". أما زعيم تنظيم "القاعدة"، أيمن الظواهري، فأعرب يوم الأحد 12 شباط/فبراير 2013، في تسجيل مصور جديد عن دعمه للإنتفاضة في سورية داعياً "أسود الشام"إلى "الجهاد" وعدم الإعتماد على العرب والغرب وتركيا. وقال في التسجيل التي أوردته "مواقع جهادية" عدة إلى موقع "سايت" الأميركي لمراقبة المواقع الإسلامية: "لا زالت سورية الجريحة تنزف والجزار ابن الجزار بشّار أبن حافظ لا يرتدع. لقد هب الشعب السوري المجاهد ولن يقبل بأقل من النصر على الجزارين المجرمين ليقيم على شام الرباط والجهاد بإذن الله وقوته دولة تحمي حمى

الإسلام. إن "أبطالنا الأشاوش المجاهدين يزدادون كل يوم ثباتاً وصبراً وصموداً وإستبسالاً ويخوضون معركة العزة والكرامة ضد النظام العلماني الطائفي". ودعا الشعب السوري إلى "عدم الإعتماد على الغرب ولا على أميركا ولا على حكومات العرب وتركيا، وناشد "كل مسلم وكل شريف حر في تركيا والعراق والأردن ولبنان أن يهب لنصرة اخوانه في سورية بكل ما يملك"، مشيراً إلى أنه "من حق أهلنا في سورية ومن حق الأمة كلها أن تستخدم ما تراه من وسائل لإستئصال النظام السوري".

من الدعوة إلى "الجهاد"، إلى الدعوة إلى "الحوار"، فقد ألقى البابا بينيديكتوس السادس عشر، يوم الأحد 12 فبراير، من نافذة جناحه المطل على ساحة القديس بطرس في الفاتيكان على هامش صلاة التبشير، كلمة جاء فيها: "إنني أتابع بكثير من التخوف أعمال العنف هذه بسقوط العديد من الضحايا الذين أصلي من أجلهم، وبينهم الكثير من الأطفال، فضلاً عن الجرحى وكل الذين يعانون من جرّاء نزاع يثير مخاوف متزايدة. أجدد الدعوة الملحة إلى وضع حد للعنف وإراقة الدماء، وادعو الجميع وفي المقام الأول السلطات السياسية في سورية، إلى إختيار طريق الحوار والمصالحة والعمل من أجل السلام"."من المُلِح الإستجابة للتطلعات المشروعة لمختلف مكونات الأمة، ولتمنيات الأسرة الدولية الساعية إلى المصلحة المشتركة للمجتمع كله وللمنطقة".

صرخة أزهرية كي يفعل العرب شيئاً وتعديلات وإستفتاء على مشروع الدستور الجديد

في بيان صادر يوم الثلاثاء 14 شباط/فبراير 2012 عن شيخ الأزهر، جاء الآتي:

"لقد بلغ السيل الزبى في قطرنا السوري، وجاوز الظلم المدى، وفي كل يوم تزهق فيه الأرواح البريئة، تشكو لربها هذا الطغيان البشع الذي لا يطاق. إذ نستصرخ العرب وجامعة دولها أن يفعلوا شيئاً، ولو يسيراً، بوقف آلة القتل والموت والدماء والخراب، ونحمّلهم (أي العرب) أما ضمائرم وتاريخهم هذا العبث، وهذه الهمجية التي طال عليها الأمد في سورية. بعد أن قست قلوب القائمين عليها والمتورطين في أوحالها، وبعد أن نزعت الرحمة من قلوبهم ومشاعرهم وأحاسيسهم".

وشدد على "إن الوضع الآن لم يعد في حاجة إلى بيانات الإدانة والتنديد، ولكنه في أمس الحاجة إلى عمل جاد جريء وعاجل من قبل العرب والدول العربية أولاً، ومن أحرار العالم كله ثانية".

وقال مخاطباً الدول العربية "من العار علينا أن يسجل تاريخنا المعاصر تـدهور القطر السوري الشقيق، وذهابه إلى هذا المصير المشؤوم، وأنـتم هـانئون وادعـون، حكاماً كنتم أو محكومين. إن الأزهر الذي يرى أنه لم يعد مجدياً أن يستصرخ الطغـاة والمتجبرين، يوجه صرخته إلى الشعب الصامد في سورية الشقيقة، وهو يدق أبـواب الحرية والعدالة بيد مضرجة من دمائه الزكية. وأيها الصامدون في سورية الشـقيقة.. اصبروا وصابروا ورابطوا.. وسيروا في طريقكم على بركة الله، ولا تستدرجوا إلـى عنف أو مواجهة مسلحة في هذا الصراع البائس الكريه، ولكن دافعـوا عـن أنفسـكم وأعراضكم ونسائكم وأطفالكم.. واعلموا أن من قتل دون حقه، فهو شهيد كمـا وعـد بذلك رسول الله، صلى الله عليه وسلم". وبالنسبة إلى الجيش نقول: "إن الأزهر ليصرخ في وجوه هؤلاء الذين يستخدمهم الحكام في قتل إخوانهم المواطنين، ويـذكرهم بـأن مهمة الجيوش هي حماية الشعب والأوطان، وليس القمع والبطش والعدوان، وعلـيهم أن يعلموا أن لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، وأن من أكبر الكبائر قتل النفـوس بغير حق، وإراقة الدم الحرام، ولن يجديكم أمام ربكم يـوم الحسـاب، أن تقولـوا: إن أوامر المتسلطين أجبرتنا على ذلك، فلا شرعية لمن يقتل الشعب ويريق دمـه وييـتم أطفاله ويرمّل نساءه".

السفارة البحرينية تُقتحم

والقائم بأعمالها يُسرق

ذكرت وكالة أنباء البحرين أن عدداً من المسلحين قام يوم يـوم الثلاثـاء 14 شباط/فبراير 2012 بإقتحام مقر إقامة القائم بأعمال سفارة مملكة البحرين في دمشق وسرقة عدد من ممتلكاته الشخصية". وأكدت الوكالـة أن الدبلوماسـي البحرينـي "المستشار صلاح عبد الرحمن الأحمد، القائم بأعمال سفارة مملكة البحـرين لـدى الجمهورية العربية السورية، يتمتع بحالة صحية ممتـازة ويـؤدي مهـام عملـه الدبلوماسي في سفارة مملكة البحرين في دمشق علـى أكمـل وجـه، وأن وزارة الخارجية قامت باستدعاء السيدة فائزة إسكندر، القائمة بأعمال سفارة الجمهوريـة العربية السورية لدى المملكة، حيث تم تسليمها مذكرة دبلوماسـية بهـذا الشـأن". وتابعت أنه تم "إبلاغها بتفاصيل الحادث وبضرورة قيام السلطات السورية بإتخـاذ الإجراءات العاجلة لتوفير الحماية والأمن لمبنى السفارة وللدبلوماسيين البحرينيين الموجودين في دمشق". وكانت دول مجلس التعاون الخليجي الست قـررت قبـل أسبوع طرد سفراء سورية واستدعاء سفرائها من دمشق إحتجاجا على تكثيف حملة النظام السوري لقمع حركة الإحتجاج.

مشروع الدستور الجديد

يُسقط حصرْ القيادة بـ "البعث"

أوردت صحيفة "الشرق الأوسط" يوم الخميس 16 شباط/فبراير 2012، بالنسبة إلى التعديلات التي تضمنها مشروع الدستور الجديد لسورية الآتي:

أصدر الرئيس بشّار الأسد يوم الأربعاء 15 شباط/فبراير 2012المرسوم رقم 85 لعام 2012 القاضي بتحديد يوم الأحد الواقع في 26 شباط/فبراير، موعدا للإستفتاء على مشروع دستور الجمهورية العربية السورية الجديد. وأصدرت الحكومة السورية قراراً بتشكيل اللجان المركزية لدوائر الإستفتاء على مشروع الدستور الجديد في مراكز المحافظات، وذلك بعدما حدد مرسوم رئاسي يوم السادس والعشرين من فبراير 2012 موعدا للإستفتاء على المشروع الذي أقر التعددية السياسية، وأسقط ما يشير في المادة الثامنة إلى أن حزب البعث الحاكم هو القائد للدولة والمجتمع.

و تتولى اللجان المركزية التي أعلنت عن تشكيلها وزارة الداخلية المهام المنوطة بها بموجب قانون الإستفتاء وتعليماته التنفيذية، وقد تمت تسمية رؤساء اللجان المركزية من المحافظين والأعضاء من القضاة وممثلين عن المكاتب التنفيذية في المحافظات. كما أصدر وزير الداخلية محمد الشعار قرارا بتشكيل لجنة الإشراف المركزية على عمليات الإستفتاء على مشروع الدستور الجديد برئاسة وزير الداخلية وعضوية معاوني الوزير، بحيث تتولى اللجنة الإشراف العام على سير عمليات الإستفتاء وما يتصل بها من إجراءات في سائر أنحاء البلاد.

ونشرت وسائل الإعلام الرسمية يوم الأربعاء15فبراير 2012 نص مشروع الدستور الذي تم تشكيل لجنة صياغته منذ نحو 4 أشهر، سبقها جدل كبير في أروقة السلطة حول إلغاء المادة الثامنة من الدستور التي تنص على أن "يقوم النظام السياسي للدولة على مبدأ التعددية السياسية وتتم ممارسة السلطة ديمقراطيا عبْر الاقتراع. وتسهم الأحزاب السياسية المرخصة والتجمعات الإنتخابية في الحياة السياسية الوطنية وعليها إحترام مبادئ السيادة الوطنية والديمقراطية".

كما تم تعديل المادة المتعلقة بمدة ولاية الرئيس، إذ كان هناك مقترحات بعدم تحديد سقف لعدد ولايات الرئيس مع تحديد مدتها بسبع سنوات، بالإضافة إلى المادة المتعلقة بدين رئيس الجمهورية، وتم حسْم الجدل من جانب السلطة تحت ضغط الجانب الروسي الذي طلب من الأسد الإعلان عن إصلاح جدي وفي أسرع وقت ممكن، وتم إلغاء المادة الثامنة، ونص مشروع الدستور الجديد المتكون من 157 مادة موزعة على 6 أبواب، على أن "النظام السياسي للدولة يقوم على مبدأ التعددية السياسية وممارسة

السلطة ديمقراطيا عبْر الاقتراع"، وحدد المشروع "مدة الولاية الرئاسية بسبع سنوات، على أن يكون الحد الأقصى ولايتين فقط" بحيث "يُنتخب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة لمدة 7 أعوام ميلادية تبدأ من تاريخ إنتهاء ولاية الرئيس القائم ولا يجوز إعادة إنتخاب رئيس الجمهورية إلا لولاية واحدة تالية". ولم يحدد الدستور السوري المعمول به منذ السبعينات سقفا زمنيا لإعادة إنتخاب الرئيس، إذ أن الرئيس الراحل بقي في الحكم لما يقرب من 30 عاما حتى وفاته عام 2000.

كما غابت أي إشارة إلى أن حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم هو "الحزب القائد في الدولة والمجتمع" كما جاء في الدستور المعمول به حالياً والذي كان قد عدله الرئيس (الراحل) حافظ الأسد في السبعينات وأسقط منه أي شكل للتعددية السياسية.

ولم يأت مشروع الدستور الجديد على ذِكْر نص آخر يقول إن حزب البعث وحده هو الذي يحق له ترشيح رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى الكثير من القوانين التي أُقرت في الأعوام الخمسين الماضية، والتي أتاحت للرئيس والأجهزة الأمنية التفرد بالحكم والتحكم بكل مفاصل الدولة والمجتمع، وأسْر الحريات العامة.

وبقيت المادة الخاصة بدين الرئيس كما هي، حيث نص المشروع على أن دين رئيس الجمهورية الإسلام، وأن الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع، الأمر الذي أثار استهجان الناشطين من العلمانيين الذين يطالبون بدستور لإقامة دولة مدنية تفصل الدين عن الدولة، وتساءلوا "بماذا يختلف دستور النظام السوري الحالي الذي يدعي العلمانية عن دستور يأتي به الإسلاميون في حال وصولهم إلى السلطة، هؤلاء الذين يحذرنا من سلطتهم النظام في حال سقوطه؟".

كما أشار المشروع إلى إجراء إنتخابات برلمانية خلال 90 يوما من الموافقة على مشروع الدستور. وطيلة الأشهر الماضية كان النظام السوري يجهد في تشكيل أحزاب جديدة، تستوعب الموالين للنظام سواء من أعضاء حزب البعث أو المستفيدين من النظام والمرتبطين بالأجهزة الأمنية، لسد الفراغ الذي سيحصل بعد سحب السلطة الشكلية من حزب البعث، وقال ناشطون إن شخصيات مقربة من النظام والأجهزة الأمنية سعت إلى تشكيل أحزاب سياسية جديدة تنخرط في الحياة السياسية الجديدة بمثابة أحزاب معارضة، وتتبنى برامج التغيير والإصلاح تحت سقف النظام القائم، بحيث يتم تهميش المعارضة السورية الضالعة في الثورة في الخارج والداخل، كما قالت مصادر متابعة إن عقيلة الرئيس الأسد تلعب دورا في هذا المجال من حيث تشجيع الجمعيات الخيرية التي تشرف عليها على تشكيل أحزاب، استعدادا للمرحلة المقبلة.

سفينتان إيرانيتان تعبران قناة السويس إلى طرطوس

وصلت سفينتان حربيتان أرسلتهما إيران الأسبوع الماضي نحو المتوسط، إلى مرفأ طرطوس يوم الجمعة 17 فبراير في مهمة "تدريب" للبحرية السورية، وفي غضون ذلك قال مصدر عسكري أميركي إن سفن الأسطول الأميركي في البحر الأبيض المتوسط تراقب السفينتين الإيرانيتين منذ مغادرتهما ميناء بوشهر الإيراني قبل أسابيع. وأفادت شبكة "إيرين" التلفزيونية الإخبارية على موقعها الإلكتروني بأن السفينتين الإيرانيتين وهما سفينة الإمداد "خارك" والمدمرة "شهيد قندي" "ستقدمان تدريبا للبحرية السورية بموجب الاتفاقية (العسكرية) القائمة" بين طهران ودمشق، غير أنها لم تكشف أي تفاصيل حول طبيعة هذا "التدريب".

وأعلن وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي لوكالة الأنباء الرسمية الإيرانية، أن هذه المهمة الجديدة في المتوسط تهدف إلى "تعزيز وجود إيران في المياه الدولية وهو حقها الطبيعي ويشكل مؤشرا إلى قوتنا البحرية".

وحسب وكالة الصحافة الفرنسية فإنها المرة الثانية التي تدخل فيها سفن حربية إيرانية مياه البحر المتوسط منذ الثورة الإسلامية في إيرانْ عام 1979. وخلال المهمة الأولى للبحرية الإيرانية في المتوسط في شباط/فبراير 2011، توجهت بارجتان هما "خارك" والفرقاطة "الوند" إلى سورية، وتحديدا إلى ميناء اللاذقية قبل أن تعودا إلى البحر الأحمر ثم إلى إيران. وأثار هذا التحرك الإيراني الأول منذ 1979 عبر قناة السويس ردا حادا من جانب إسرائيل التي اعتبرت أنه "استفزازي" ووضعت بحريتها في حال استنفار.

وأعلنت إسرائيل السبت 18فبراير أنها "ستتابع عن كثب تحركات السفينتين للتثبت من أنهما لا تقتربان من السواحل الإسرائيلية".

وتأتي هذه المهمة الثانية لسفن حربية إيرانية في مرفأ سورية في وقت يواجه النظام السوري حليف إيران في الشرق الأوسط حركة إحتجاجية غير مسبوقة يواجهها بحملة قمع أوقعت آلاف القتلى منذ نحو سنة وتسببت في فرض عزلة دولية على سورية.

وتتهم إيران إسرائيل والغرب بالوقوف خلف هذه الحركة سعياً لإضعاف جبهة الدول المعادية للدولة العبرية التي تدعو طهران إلى "إزالتها عن الخريطة".

من جانبها، وجهت الولايات المتحدة تحذيرا إلى السفن الإيرانية، داعية إياها إلى "التزام القوانين الدولية وعدم القيام بأي عمل من شأنه تعريض الأمن" للخطر.

تونس تستعد لإستقبال "أصدقاء سورية"

في حديث لـ وزير خارجية تونس رفيق عبد السلام، كان أدلى به يوم الجمعة 17 شباط/فبراير 2012، أكد أن مؤتمر تونس المزمع عقده يرمي إلى تحقيق "أكبر قدْر من الضغط على الحكومة السورية لتتوقف عن قتْل شعبها"، مكرراً معارضة تونس أي تدخل أجنبي. أضاف: "إن تونس لن تكون منصة للتدخل العسكري في بلد عربي. هذا لا يعني التعرض للسيادة السورية ولا لوحدتها، فنحن نتحرك في إطار مواقف إتخذتها الجامعة العربية". كما أعلن رفيق عبد السلام أن المجلس الوطني السوري، أبرز هيئات المعارضة السورية، لن يتمثل بصورة رسمية في "مؤتمر أصدقاء الشعب السوري" الذي سيُعقد يوم 24 شباط/فبراير في تونس مشيراً إلى أن المراجع المختصة "تناقش الموضوع وأن الأمور مرهونة بأوقاتها"، متمنياً تشكيل مجموعة من المعارضة "يكون لها تمثيل حقيقي".

وأكد عبد السلام أن روسيا والصين، اللتين عارضتا إدانة النظام السوري، تلقتا دعوة لحضور المؤتمر الذي "سيوجه رسالة واضحة إلى السلطات تدعوها إلى وقْف أعمال القمع والمجازر والقتل". أضاف: "ليس وارداً إستبعاد هذين البلدين وأن جميع أعضاء الجامعة العربية والإتحاد الأوروبي وبعض بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والبلدان التي تتمتع بنفوذ في المنطقة كالولايات المتحدة والصين وروسيا والهند ستشارك في المؤتمر...".

وتطرق عبد السلام إلى القرار المثير للجدل الذي إتخذته تونس مطلع فبراير بإبعاد السفير السوري – هو في الواقع قائم بالأعمال – وقال: إنه إتّخذ بعد تحذيرات عدة وأستند إلى أُسس أخلاقية فلم يكن في وسعنا بأي حال من الأحوال أن نلزم السكوت والصمت"، مذكراً بأن إبعاد المندوب السوري قد تقرر غداة قصف على حمص أسفر عن مقتل أكثر من 230 شخصاً كما قال ناشطون سوريون". وكرر القول إن "الوضع في سورية دقيق ولا أحد يمكن أن يقبل هذه الإنتهاكات لحقوق الإنسان".

ولتبرير خيار بلاده إستضافة المؤتمر في 24 فبراير، قال عبد السلام "إنما يحصل هناك هو ثورة شرعية لا تختلف كثيراً عما حصل في تونس، ثورة من أجل الكرامة والحرية".

المالكي ما بين التمني والإلتزام

أعرب رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، السبت 18 شباط/فبراير 2012، عن أمله في أن يحضر الرئيس بشّار الأسد أو من يمثله القمة العربية في بغداد

المقررة في 29 آذار المقبل، إلا أنه شدد على أن العراق سيلتزم بقرار الجامعة العربية حيال مسألة الحضور هذه.

وقال المالكي، في مقابلة مع قناة "الرشيد" الخاصة بُثت يوم السبت: "نحن نسأل الجامعة العربية هل قرارها بتعليق مشاركة سورية هو فقط في (إجتماعات) الجامعة أم على مستوى القمة أيضاً. فإذا كان فقط على مستوى المندوبين نأمل حضور سورية (القمة) سواء أكان على مستوى رئيس الجمهورية أو من يمثله، أما إذا كان القرار يقضي بتعليق كل المشاركات فنحن جزء من الجامعة العربية".

وتابع المالكي: "نفضل أن تكون هناك مشاركة لأنها تفتح صفحة للحوار بعيداً عن التدخل وعن إثارة أجواء طائفية، وحيث أن لا مصلحة لأحد في أن يتدهور الوضع أكثر في سورية".

مصر تسترضي الإخوان
وتستدعي سفيرها.. كرهاً

قررت مصر يوم الأحد 19 شباط/فبراير 2012، استدعاء سفيرها لدى سورية، شوقي إسماعيل، بينما قالت مصادر دبلوماسية مصرية إن دمشق قامت بحركة استباقية واستدعت سفيرها في القاهرة يوسف الأحمد.

وشنت قوى سياسية ونواب في البرلمان المصري، الذي يحوز الأكثرية فيه نواب الإخوان المسلمين، هجوما على موقف بلادهم "غير الواضح" تجاه ممارسات نظام بشار الأسد، قائلين إن سحب سفير مصر من دمشق "خطوة جاءت متأخرة"، داعين إلى قطع العلاقة مع نظام الأسد، بينما شدد الدكتور محمود غزلان، المتحدث الرسمي باسم جماعة الإخوان، على أن الجماعة تنظر إلى الوضع الحالي في سورية بإعتباره "جريمة بشعة وعدواناً وحشياً من نظام ديكتاتوري مستبد ليس لديه أي قدر من الإنسانية".

ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط، المصرية الرسمية، عن الوزير المفوض، عمرو رشدي، المتحدث باسم الخارجية المصرية، أن قرار سحب سفير مصر من دمشق جاء بعد زيارة السفير إسماعيل للقاهرة، وأنه تقرر أن يبقى في البلاد "حتى إشعار آخر".

تأتي الخطوة المصرية ضمن خطوات اتخذتها دول عربية وغربية، على رأسها السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي وليبيا وتونس، وعدة دول أوروبية بسحب واستدعاء سفرائها من دمشق إحتجاجا على إستمرار نظام الأسد في قمع الإنتفاض الشعبية ورفضه الانصياع لقرارات مجلس الجامعة العربية بشأن مقترحات حل الأزمة في البلاد، كما طلبت تلك الدول من سفراء النظام السوري مغادرة أراضيها في حينه.

وتقول مصر إن قرار سحْب سفيرها من دمشق، الذي يُنظر إليه بإعتباره خطوة متأخرة عن مواقف دول عربية أخرى، يرجع إلى أن مصر كانت تريد أن يكون قرارها من الأزمة السورية متدرجا؛ نظرا للعلاقات التاريخية التي تربط البلدين، ولوجود عمالة مصرية في سورية يُخشى من اتخاذ نظام الأسد عمليات انتقامية ضدها.

وعمَّا إذا كان سحب السفير المصري يختلف عن إجراء استدعاء السفير، وما إذا كانت الخطوة المصرية بمثابة ضغط على النظام السوري للالتزام بالقرارات الدولية، قال المتحدث بإسم الوزارة عمرو رشدي: إن الخطوة المصرية "رسالة بعدم رضى مصر عن بقاء الأوضاع في سورية على ما هي عليه"، مضيفا أن سياسة مصر الخارجية، بعد ثورة "25 يناير" المصرية، لا بد أن تستجيب لنبض الشارع المصري، ولا يمكن أن يكون هذا الشعور بالاستياء موجودا لدى الشارع المصري وتستمر الأمور على ما هي عليه.

العربي يتوقع.. والأسد ملتقياً بوشكوف

في مؤتمر صحافي عقده الأمين العام للجامعة العربية، نبيل العربي، يوم الإثنين 20 شباط/فبراير 2012، في القاهرة قال: "هناك مؤشرات تأتي بالذات من الصين، وإلى حد ما من روسيا، بأنه قد يكون هناك تغيير في الموقف. أضاف: "هناك إجتماع يوم 24 فبراير في تونس سوف يكون فيه عدد كبير من الدول، والهدف من هذا الإجتماع هو وضع المزيد من الضغوط على سورية".

في اليوم نفسه إلتقى الرئيس بشّار الأسد رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الدوما الروسي ألكسي بوشكوف، في دمشق. أبرز ما أوردتْه الوكالة الرسمية السورية (سانا) عن هذا اللقاء أن الأسد قال:

"إن المجموعات الإرهابية المسلحة تتلقى الدعم بالمال والسلاح من جهات خارجية بهدف زعزعة إستقرار سورية وإفشال أي جهد للحل، خصوصا بعد الإصلاحات التي أُنجزت". ونقلت الوكالة عن الأسد، تقديره "لمواقف روسيا قيادة وشعباً"، لحرصها على الاطلاع "بشكل مباشر على حقيقة ما يجري".

أما بوشكوف، فإنه جدَّد "دعم روسيا للإصلاحات الجارية في سورية وضرورة متابعة العمل للتوصل إلى حل سياسي للأزمة يقوم على الحوار بين جميع الأطراف المعنية ودون تدخل خارجي"، كما شدد على "أهمية الأمن والإستقرار في سورية كجزء أساسي من إستقرار منطقة الشرق الأوسط والعالم". أضاف إن موقف بلاده "ينطلق من حرصها على التمسك بمبادئ القانون الدولي وتحقيق مصالح الشعب

السوري"، مؤكدا ضرورة ألاَّ يكون "مجلس الأمن منحازا إلى أي طرف في الموضوع السوري".

وقال بوشكوف، في تصريح للصحافيين عقب لقائه رئيس مجلس الشعب، محمود الأبرش: "إن بعض الدول الكبرى ذات النفوذ تحاول التدخل الخارجي على مبدأ التدخل الإنساني، الذي يتحول في النهاية إلى تدخل غير إنساني".

وأشار إلى أن "مجلس (الدوما) يرفض مثل هذه التدخلات العسكرية"، ويدعو إلى "الحد من إستخدام المنظمات الدولية لتحقيق مصالح الدول الكبرى ذات النفوذ عن طريق التدخل في شؤون الدول الأخرى ذات السيادة".

العميد مصطفى الشيخ:

لا خلافات مع "الجيش الحر"

أجرت صحيفة "الحياة" في عددها الصادر يوم الثلاثاء 21 شباط/فبراير 2012، حواراً مع العميد مصطفى الشيخ، "قائد المجلس العسكري الأعلى"الذي هو "شيء واحد" مع "الجيش السوري الحر" (كان قبل إنشقاقه في قيادة المنطقة الشمالية بصفة رئيس فرع الكيمياء وضابط أمن المنطقة. وشغل بين عامي 1984و 2005منصب ضابط أمن مركز الدراسات والبحوث العلمية).

رداً على سؤال عن الخيارات أمام الإنتفاضة السورية وفُرص نجاحها:

قال العميد الشيخ إن هناك خيارين امام هذه الإنتفاض: اما دعمها عن طريق التدخل الخارجي كما حصل في ليبيا، لحسم المعركة بسرعة، وهذا التدخل له محاذير، لأن الدول الغربية لديها أجندات تتصل بمصالحها في سورية في المرحلة المقبلة، وإما الخيار الثاني، الذي هو ترك الإنتفاضة تستمر من دون تدخل، غير أن الشعب لن يستطيع بمفرده أن يُسقط النظام، كما أن الشرق والغرب لن يسمحا بإسقاطه، وهذا سيؤدي إلى مزيد من الدماء وإلى تفكك البلد. وذكر أنه بين هذين الخيارين يفضّل التدخل الخارجي على رغم المحاذير المحيطة، به لأنه يمكن أن يحسم الأمور بسرعة.

حول تفكك المعارضة بين معارضة الداخل والخارج أشار الشيخ إلى أن "المجلس الوطني السوري" غير قادر على أن يكون منسجماً مع الحراك في الداخل، لأن قياداته كانت موجودة في الخارج لفترة طويلة وليس لها اتصال حقيقي بالتالي مع الموجودين على الأرض. وذكر أنه بنتيجة القمع الطويل الذي مارسه النظام، تعطّل كل عمل سياسي في سورية، وبالتالي كان من شبه المستحيل قيام تنظيمات معارضة في الداخل. وأكد في هذا الإطار أن "الإخوان المسلمين" ليس لهم رصيد في داخل سورية،

على عكس ما يشاع، وقال "إن الذين يقودون الحراك الداخلي هم أشخاص مستقلون ليس لهم في معظمهم أي انتماء سياسي".

وحول الظروف التي تمنع اتساع نطاق الانشقاقات في صفوف الجيش قال الشيخ: "إن النظام القمعي في سورية هو الذي يمنع اتساع هذه الانشقاقات، ولكن بمجرد الشعور بأن هناك قراراً دولياً بإسقاط النظام، فإن هذا الوضع سيتغير. لقد عمل النظام على تقسيم المجتمع السوري أفقياً وعمودياً، ليستفيد من ذلك في إحكام سيطرته، كما أن كل قادة العمليات في المناطق التي ينفذ فيها الجيش عمليات في سورية، هم من الضباط العلويين. لكن النظام بعمله هذا ورّط الطائفة والبلد، ثم إن نسبة الجاهزية القتالية في صفوف الجيش انخفضت إلى 28 بالمئة، ما يعني أن الجيش لن يستطيع الإستمرار في مواجهة الإنتفاض بقوته الحالية لفترة طويلة...".

وكان الشيخ أهاب في البيان الذي اعلن فيه انشقاقه "بجميع أفراد القوات المسلحة ومن كل الرتب، أن يحسموا أمرهم بالانحياز للشعب، ويبروا بقسَمِهم العسكري في هذه اللحظة التاريخية الفارقة التي ستحسم مصير بلدنا"، وأكد أن "سورية الغد هي سورية الأمن والأمان والعدل والسلام، ولن تكون إلا إحدى أهم ركائز الإستقرار في المنطقة والعالم"، مذكراً بأنه "كان من أبرز شعارات ثورتنا (واحد واحد واحد الشعب السوري واحد)".

جنبلاط يعتبر الإستفتاء "بدعة جديدة"

ويدعو دروز جبل العرب إلى نصرة الإنتفاضة

في أخطر كلام لـ رئيس "جبهة النضال الوطني" وليد جنبلاط، منذ بدء الأزمة السورية، خلال موقفه الأسبوعي لجريدة "الأنباء" الصادرة عن "الحزب التقدمي الإشتراكي"، أوردته صحيفة "الحياة" في عددها الصادر الثلاثاء 21 شباط/فبراير 2012، على النحو الآتي:

"يا لها من بدعة جديدة لم يشهد لها التاريخ القديم أو التاريخ المعاصر مثيلاً، ولم نقرأ عنها في أي من الكتب أو الدراسات، وهي تذكّر ببدعة الرفع النظري لحال الطوارئ، فيما استمر التطبيق العملي للطوارئ وأضيفت إليها ضروب جديدة من التعذيب والساديّة، كحالات أطفال درعا وحمزة الخطيب والمئات من الذين قضوا بالتعذيب"أضاف: "حتى أكثر الأنظمة قسوةً، من ستالين إلى تشاوشيسكو، مروراً بصدام حسين وصولاً إلى بعضِ الحكام العرب الذين رحلوا غيرَ مأسوف عليهم، كانوا يملكون شيئاً من الحياء ولا يُنظِّمون إستفتاءات شعبية فوق بحور من الدماء!" "يا لها من بدعة جديدة ستتمثل بالإلغاء النظري للمادة الثامنة من الدستور التي تقول بحزب

البعث كحزب قائد للمجتمع والدولة، بينما سيتم استيلاد العشرات من الأحزاب الهجينة المماثلة للبعث، ودائماً بهدف الإمساك التام بكل مفاصل الدولة ومرافقها ومؤسساتها، والإستمرار في الإطباق على الشعب السوري الذي يطالب بحقوقه السياسية المشروعة التي حُرم منها لسنوات طويلة. يا لها من بدعة جديدة أن نرى دولاً كبرى تؤيد هذه المسرحية المسماة إستفتاءً، وهي التي تقدّم الدعم العسكري والإستخباري والأمني للنظام السوري وترسل أساطيلها البحرية المتعددة والمتنوعة وخبراءها ووحدات النخبة، فيما تكرر في الوقت ذاته معزوفة رفْض التدخل الخارجي ليلاً ونهاراً. وبدل أن تسعى هذه الدول لتأمين مخارج لزمرة تحكمت بسورية وأهلها على مدى أربعة عقود، نراها متمسكة بالنظام حتى ولو على حساب وحدة سورية ومستقبلها، بينما باستطاعتها توفير تلك المخارج، إما في أرياف سيبيريا البعيدة إحتراماً لمشاعر المواطن الروسي، وإما في قلب بلوشستان حيث معاقل "القاعدة"، ما يتيح عندئذ تبادل الخبرات في الإرهاب، مع شكوكنا بأن "القاعدة" ذاتها قد تتوب عند الاستماع لخبرات النظام وتجاربه في الإرهاب".

وتابع جنبلاط: "يا لها من بدعة تلك التي تحدّث بها الرئيس السوري عن مؤامرة تقسيم سورية، وهو كرّر بذلك ما سبق وذكره أمام البعض من زواره اللبنانيين، من أن النظام سيبقى حتى ولو تم تقسيم سورية، فكأنه بذلك يمهّد لما سيأتي على قاعدة: "أنا وبعدي الطوفان". وسأل "بعض الدول الإقليمية والكبرى الداعمة لهذا النظام ما إذا كان من مصلحتها الإستراتيجية تفتيت منطقة الشرق الأوسط بأكملها من أجل تلك الزمرة. وهل يفيدها عندئذ بقاء هذا النظام؟ أم أن بعض المصالح الاقتصادية في مجاليْ النفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط كافية للتضحية بوحدة سورية والدوس على حقوق الشعب السوري في الحرية والديموقراطية؟"، وقال: "إذا كان من نداء يمكن توجيهه إلى روسيا، فهو ضرورة العمل على أساس أن إنقاذ سورية ووحدتها أهم وأبقى من إنقاذ النظام، وكلنا نتطلع إلى هذا الدور الذي بإستطاعة الأصدقاء القدامى القيام به حفاظاً على سورية". وقال جنبلاط: "أنها بدعة أيضاً رؤية هذا الانحدار في المواقف الغربية – التي للمناسبة تلتقي مع الموقف الرسمي اللبناني السخيف والمتفلسف تحت شعار "النأي بالنفس"–، وهي المواقف التي بدأت بدعم واضح لمطالب الشعب السوري، وتراجعت لتتحوّل إلى ما يُسمّى ممرات إنسانية أو صليباً أحمر"، لافتاً إلى أن "الغرب تلطى خلف الفيتو الروسي – الصيني ليطالب بخجل بتطبيق الإصلاحات، وهو يتحجج بانقسام المعارضة لعدم الاعتراف بها أو دعمها، وما الاستحضار المشبوه لـ "القاعدة" إلاّ للحيلولة دون تقديم هذا الدعم للمعارضة والجيش السوري الحر والمجاهدين والمناضلين في حمص".

وأشار إلى أنه "في سياق منطق التقسيم الذي يتحدث به الرئيس السوري، يـأتي تفسير التدمير المنهجي لمدينة حمص، التي يمكن وصفها عن حق بأنهـا سـتالينغراد الثورة السوريّة، لما تشكله من عقدة وصل بين العمق السوري من دمشق إلـى حلـب وسائر مدن الداخل، وبين الساحل الذي يُطل بدروه على ثروات نفطيـة كبيـرة كمـا يُقال". وسأل: "هل تبرّر هذه الثروات المنتشرة على الساحل السوري واللبناني، وربما غيرها من الأسباب، الذريعة لتقسيم سورية وتمزيقها وضرْب الطموحات المشـروعة للشعب السوري في الحرية والكرامة ورفض الاستبداد؟".

وأكد أن "السبب الرئيسي لذلك، كانٍ وسيبقى أمن إسرائيل، التي تمتعت بهدوء تام على جبهة الجولان المحتلة منذ 39 عاماً، بفضل سياسة الممانعة التي سيكون لنا عودة إليها مستقبلاً لتفصيل مرتكزاتها، التي تمثلت بشكل رئيسي في إسقاط القرار الـوطني الفلسطيني المستقل وضرب الحركة الوطنية اللبنانية والاستيلاء على لبنان وإسـتخدامه كمنصة أمامية لتبادل الرسائل الأمنية والسياسية، فكانت الحروب المتتالية على أرضه تحت عناوين ومسميات مختلفة، وكم كلفت تلك الرسائل والحروب من خسائرٍ وخراب ودمارٍ على لبنانٍ وأهل الجنوب، ناهيك عن الإغتيالات السياسـية التـي لا تُعـد ولا تُحصى"، مستغرباً ما قال إنه "مصادفة غريبة ذاك التلاقي بين الممانعة وبعض أركان ما يُسمّى الإمبريالية! وها هو فيروس الممانعة ينتشر شرقاً وغرباً كإنفلونزا الطيور".

واعتبر أن "كل ذلك لا يلغي أن الفرز السياسي الـداخلي علـى خلفيـة الأزمـة السورية داخل الحكومة اللبنانية حصل"، ورأى أنه "حانت أيضاً ساعة الفـرز داخـل طائفة الموحدين الدروز في لبنان وسورية، بـين مـن يـدعمون النظـام السـوري ومستعدون لأن يكونوا بمثابة المرتزقة في خدمته، وبين من يؤيدون الشعب السـوري في نضاله المستمر نحو سورية ديموقراطية متنوعة".

وقال جنبلاط: "أهل جبل العرب ناضلوا في الماضي القريب لتحرير سورية مـن الانتداب الفرنسي، وسيناضلون اليوم أيضاً في سـبيل تحريـر سـورية مـن القمـع والطغيان. تاريخهم السياسي كان دائماً إلى جانب العروبة، وهم الذين يعيشون في بحر إسلامي – عربي على مر التاريخ، ويدركون هذه الحقيقة، ولذلك هـم لـن يسـمحوا لبعض الشبيحة من جبل لبنان أو من قِبَل النظام أن يوقعوهم في الفخ الذي يُرسم لهم".

وحذّر "المناضلين العرب في جبل الدروز من الانجرار خلف زمرة من الشـبيحة والمرتزقة الذين يوزعون عليكم السلاح، والذين يريدون وضعكم فـي مواجهـة مـع إخوانكم في سورية، ويسعون إلى جعلكم تشبهون حرس الحدود مع إسرائيل"، مؤكـداً أن "تراثنا هو العيش مع المحيط العربي الإسلامي، وهكذا سنبقى. المستقبل هو لأحرار سورية، وموقعكم الطبيعي هو إلى جانبهم".

وحيّا "المناضلين في جبل العرب، والناشطات والناشطين في سبيل الحرية والديموقراطية والتعددية والكرامة، وأرواح الشهداء الذين أعدمهم النظام لرفضهم الانصياع إلى الأوامر وإصرارهم على المطالبة بحقوقهم المشروعة"، وأكد أنه "أياً كانت المؤامرات، فإن الشعب السوري سينتصر في نهاية المطاف".

ماري كولفين وريمي أوشليك

صحافيان غربيان يلقيان حتفهما في حمص

يوم الأربعاء 22 شباط/فبراير 2012، قُتلت الصحافية الأميركية ماري كولفن وزميلها المصور الفرنسي ريمي أوشليك في مدينة حمص السورية، إثر سقوط قذائف على المنزل كانا يقيمان به في باب عمرو، أثناء محاولتهما الفرار.

(كانت كولفن التي عملت في تغطية عدد من المناطق الملتهبة بالشرق الأوسط، فقدت إحدى عينيها من جرّاء الإصابة بشظية أثناء العمل في سريلانكا عام 2001. وكانت تغطي عينها برقعة سوداء بعد هذا الهجوم. ومن بين الجوائز التي حصلت عليها جائزة مارثا جيلهورن عام 2009، عن عملها المتميز على مدى سنوات طوال أما المصور الفرنسي ريمي أوشليك المولود في فرنسا عام 1983، فكان غطى للمرة الأولى في العشرين من عمره تطورات حدثت في هايتي أما أحدث مهامه الصحافية تصوير انتفاضات مصر وتونس وليبيا، وفاز بالجائزة الأولى في فئة الأخبار العامة ضمن مسابقة "وورلد برس فوتو" عام 2012، عن صورة لأحد مقاتلي المعارضة في ليبيا).

أدانت الولايات المتحدة يوم الأربعاء 22 فبراير مقتل الصحافيين في حمص بوسط سورية، وقالت فيكتوريا نولاند، المتحدثة باسم الخارجية الأميركية، في تصريحات صحافية إن "هذا الحادث المأساوي يشكل نموذجا جديدا على الوحشية الوقحة لنظام الأسد". وقالت المتحدثة باسم المفوضية الأوروبية كارولينا كوتوفا، إن الإتحاد الأوروبي "يدين من دون تحفظ" هذا العمل، "كما ندين مقتل المدنيين جرّاء العنف في سورية". وشددت على ضرورة أن يتمتع الصحافيون ووسائل الإعلام بحرية الحركة والعمل، و"لا بد من تأمين الأجواء المناسبة ليمارس الصحافيون عملهم، كما يجب السهر على أمنهم".

وقدّم رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون تعازيه بوفاة كولفن، وقال في بيان له "إنها صحافية موهوبة ومحترمة، وموتها يذكّرنا بالمخاطر التي يتعرض لها الصحافيون لنقل الأحداث المروعة التي تقع في سورية".

وقال إد ميليباند، زعيم حزب العمل المعارض، "إن قطاع الصحافة فقد أحد أفضل وأشجع أفراده"، بينما وصف جون ويزيرو، رئيس تحرير صحيفة "صنداي

تايمز"، كولفن بـ "الرمز الاستثنائي"، وأنها "كانت تدفعها رغبتها في تغطية أحداث الحرب، بناء على إعتقادها بأن ما فعلته هو ما يمليه عليها الواجب".

بينما اعتبر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن مقتل الصحافيين يثبت أنه "على هذا النظام (السوري) التنحي"، مشيرا إلى أنه "تم إبلاغي بأن صحافيين قتلا.. أحدهما فرنسي".

وأضاف ساركوزي، الذي كان في مقر حملته الإنتخابية: "سبق أن قُتل مصور فرنسي قبل فترة"، في إشارة إلى جيل جاكييه (من قناة "فرانس 2" التلفزيونية) الذي قتل في كانون الثاني/يناير 2012 بقذيفة خلال تغطية أخبار حمص بتصريح من الحكومة. وكان أول صحافي أجنبي يُقتل منذ بدء الأزمة السورية. وتابع ساركوزي: "سأقدم بالطبع التعازي إلى الأسر.. ذلك يدل على أهمية العمل الصحافي، وكم أن هذه المهنة صعبة وخطيرة"، مؤكدا: "ذلك يثبت أن هذا يكفي الآن، على هذا النظام التنحي، وليس هناك أي سبب لكي لا يحظى السوريون بحق عيش حياتهم واختيار مصيرهم بحرية".

وزارة الخارجية الروسية وصفت الحادث بأنه "مأساوي" ويؤكد مرة جديدة ضرورة قيام كل أطراف النزاع السوري بوقف العنف".

في دمشق أكد وزير الإعلام عدنان محمود "ليس لدى السلطات أي علم بدخول الصحافي ريمي أوشليك والصحافية ماري كولفن أو وجودهما على الأراضي السورية، وطلبْنا من السلطات المختصة في حمص البحث عن مكان وجودهما ومتابعة الموضوع". أضاف: "إن الوزارة تطلب من جميع الإعلاميين الأجانب الذين دخلوا إلى سورية بطريقة غير شرعية مراجعة أقرب مركز للهجرة والجوازات لتسوية أوضاعهم وفق القوانين المرعية".

وحظرت سورية عمل كل الصحافيين الأجانب تقريبا منذ بداية الإنتفاض، لكن السلطات بدأت تصدر تأشيرات دخول قصيرة المدى لأعداد محدودة من الصحافيين، تسمح لهم بالتحرك بصحبة مرافقين من الحكومة.

وأظهرت لقطات فيديو تم بثها من حمص الجثتين بين الأنقاض وقد قطعت شظية ساق إحداها. بينما قالت سوازيج دوليت، مسؤولة الشرق الأوسط في منظمة "مراسلون بلا حدود": "لا نعلم ما إذا كان المبنى استُهدف عمداً أم لا. نحث السلطات السورية على وقف قصف حمص".

وقال نشطاء في حمص إن صحافيين أجنبيين آخرين على الأقل أصيبا، أحدهما هو المصور البريطاني بول كونروي، علاوة على صحافية أميركية أشاروا إلى أن حالتها خطيرة جدا وتحتاج فعلا لرعاية عاجلة". فيما أشارت تقارير أخرى إلى أن الصحافية المعنية هي الفرنسية اديث بوفييه من صحيفة "لوفيغارو" الفرنسية.

وكان مراسل صحيفة "نيويورك تايمز" أنتوني شديد توفي قبل أسبوع متأثراً بأزمة ربو خلال محاولته الوصول إلى منطقة تحت سيطرة المعارضة.

الحراك الروسي اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً والتوافق على كوفي أنان مبعوثاً إلى بشّار

نشرت صحيفة "النهار" في عددها الصادر الأربعاء 22 شباط/فبراير 2013، مقابلة مع المسؤول عن القسم التجاري في السفارة الروسية، في دمشق رومان غراشكوف، جاء فيها الآتي:

- "إن إجمالي التبادل التجاري بين روسيا وسورية إرتفع من 1,15 مليار دولار في العام 2010 إلى 1,97 مليار دولار خلال الفترة ذاتها، من العام 2011 ما يمثل زيادة قدرها 58 في المئة.
- "إن روسيا صدرت إلى سورية في العام 2011 ما قيمته 1,92 مليار دولار، بما في ذلك الفيول والمنتجات النفطية الأخرى والأخشاب والحبوب وبخاصة القمح، والمعادن الكهربائية وحافلات وأدوات كهربائية. وصدَّرت روسيا في عام 2010 ما قيمته 1,11 مليار دولار.
- "هناك مشاكل جدية تعترض على توسيع التعاون التجاري بين البلدين في ما يتعلق بالحوالات المالية، حيث نواجه صعوبة في تحويل الأموال إلى سورية لتسديد ما علينا من التزامات، كما يواجه الجانب السوري المشكلة ذاتها".

اتصالات بين ميدفيديف وقادة إيران - العراق والسعودية

أجرى الرئيس الروسي ميدفيديف يوم الأربعاء 22 شباط/فبراير 2012، اتصالات هاتفية بالملك عبدالله بن عبد العزيز، والرئيس محمود أحمدي نجاد، ورئيس الحكومة العراقية نوري المالكي شرح فيها أسباب إستخدام روسيا حق النقض أثناء التصويت حول مشروع القرار بشأن سورية في مجلس الأمن.

وفي بيان صادر عن المكتب الإعلامي للرئيس الروسي، جاء الآتي:

"إن روسيا استخدمت الفيتو لضرورة منع محاولات بعض الدول الإقليمية وغير الإقليمية من استغلال المشروع الذي اقترحته لتنفيذ سيناريو التدخل الخارجي في العمليات السورية الداخلية. وثمة ضرورة المساعدة تنظيم الحوار الشامل بين الأطراف السورية وحَذرسورية من أن أي تحريض على رفْض مثل هذا الحوار لأن الرفض يفتح الطريق أمام الحرب الأهلية وسقوط المزيد من الضحايا".

وأوضح المكتب الصحافي للرئيس الروسي أن الإتصال مع كل من المالكي ونجاد "تركز على ضرورة إستخدام الصيغ الثنائية والدولية من أجل إحلال السلام والإستقرار على الأرض السورية في أقرب وقت ممكن وتمحور الحديث بين الرئيسين خصوصا حول الوضع المأساوي في سورية وشدّدا على ضرورة السعي إلى وقف العنف وإجراء حوار بنّاء بين السلطة والمعارضة من دون شروط مسبقة".

وجاء الحديث بين ميدفيديف ونجاد بعد يوم من فتْح الولايات المتحدة الباب في ما يبدو لتسليح المعارضين السوريين في نهاية الأمر.

واعتبر المالكي وميدفيديف أن "الحل السياسي" في سورية يحقق "اهداف شعبها"، وأن التدخل الخارجي "يعقد" الأمور فيها.

وذكر بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي أن "وجهات النظر كانت متفقة على ضرورة وقْف العنف بصورة شاملة وإقامة حوار من شأنه التوصل إلى حل سياسي يحقق الأهداف المشروعة للشعب السوري". وأضاف أن الجانبين شددا أيضاً على ضرورة "منْع التدخل الخارجي الذي سيدفع الامور إلى المزيد من التعقيد والمعاناة".

وذكر البيان أن ميدفيديف أبلغ المالكي أنه سيرسل وفدا خلال الأيام المقبلة إلى بغداد "لمتابعة ملف العلاقات بين البلدين والعمل على تطويرها على كل المستويات".

أما الملك عبدالله بن عبد العزيزفإنه رفض على ما جاء في نبأ بثته وكالة الأنباء السعودية (واس) وجاء في نبأ الوكالة أن الرئيس الروسي أبدى وجهة نظر الحكومة الروسية تجاه ذلك، فأجابه خادم الحرميْن الشريفيْن بأن السعودية لا يمكن إطلاقاً أن تتخلى عن موقفها الديني والأخلاقي تجاه الأحداث الجارية في سورية، وكان من الأولى من الأصدقاء الروس أن يقوموا بتنسيق روسي – عربي قبل استعمال روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، أما الآن فإن أي حوار حول ما يجري لا يجدي.

أما الصيغة التي بثها الكرملين فإكتفت بالقول إن ميدفيديف والملك عبدالله "تبادلا وجهات النظر حول الوضع في الشرق الأوسط في ضوء الأحداث الجارية في سورية وبحثا تنسيق الجهود على الصعيدين الثنائي والدولي من أجل إرساء الإستقرار في المنطقة".

وأعلن "المجلس الوطني السوري" أنه سيتقدم بطلب إقامة مناطق آمنة في "مؤتمر أصدقاء سورية". وقالت المتحدثة باسمه بسمة قضماني، في باريس، إنه توجد ثلاث مناطق يمكن تأمينها واحدة محاذية للبنان لمساعدة منطقة حمص، وواحدة بالقرب من تركيا لمساعدة مدينة إدلب، وأخرى مجاورة للحدود الأردنية لمساعدة مدينة درعا. و"بعد اخفاق خطة السلام التي وضعتها الجامعة العربية لحل الأزمة في سورية، فقد حان الوقت لكي يفكر المجتمع الدولي في التدخل العسكري في سورية كما فعل في ليبيا".

وقالت قضماني إن المجلس سيقدم بياناً إلى مؤتمر تونس يؤكد أنه "يجب على أصدقاء سورية ألاَّ يمنعوا أي دول منفردة من مساعدة المعارضة السورية من خلال توفير المستشارين العسكريين والتدريب وتوفير الأسلحة للدفاع عن النفس. كما أن الشعب السوري يرفض جميع محاولات استغلال الإنتفاضة من قبل الجهاديين الأجانب أو المقاتلين الطائفيين".

أنان مبعوثاً "مشتركاً" في سورية

مساء الخميس 23 شباط/فبراير 2012 تم تعيين الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي أنان مبعوثاً مشتركاً للأمم المتحدة والجامعة العربية للأزمة في سورية، جميع الأطراف في الأزمة السورية إلى التعاون معه في مهمته، مؤكدا تصميمه على إنهاء العنف وتجاوزات حقوق الإنسان في سورية. وجاء ذلك بينما رحبت كل من روسيا والصين بتعيينه مبعوثا وأكدتا استعدادهما للتعاون الوثيق معه. (وشغل الغاني كوفي أنان (73 عاما) منصب الأمين العام للأمم المتحدة على مدى عشر سنوات من 1997 حتى 2006. وقد منح جائزة نوبل للسلام عام 2001. واختير أنان كوسيط لوقف أعمال العنف التي شهدتها كينيا في 2008)، وقال أنان في بيان: "أتطلع إلى التعاون التام من جميع الأطراف والجهات المعنية في دعم هذا الجهد الموحَّد والحازم الذي تبذله الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للعمل على إنهاء العنف ووقف تجاوزات حقوق الإنسان والتوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية".

وأضاف أنان أنه ممتن للثقة التي أولتها له الأمم المتحدة والجامعة العربية التي طلبت منه مشتركة القيام بهذه المهمة.

وعند إعلان تعيين أنان مبعوثاً لسورية، قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي في بيان مشترك، إنهما "ممتنان لأنان لقبوله هذه المهمة في هذا الوقت الحرج الذي يمر به الشعب السوري، وسيعمل الآن بموجب القرار الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع الماضي وقرارات الجامعة العربية بشأن سورية".

لجنة دولية.. ولائحة أسماء سرية لقيادات سورية بجرائم ضد الإنسانية

أوردت صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم الجمعة 24 شباط/فبراير 2012، تقريراً حول لجنة التحقيق الدولية وجاء فيه الآتي:

أعلنت لجنة التحقيق الدولية التي كلفها مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإجراء تحقيق حول ما يحصل في سورية، أن الحكومة السورية "أخفقت في حماية شعبها"، متهمة "قواتها بارتكاب انتهاكات خطيرة ومنهجية وكبيرة لحقوق الإنسان".

وأعدت اللجنة التي التقت 136 شخصاً جديداً منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي موعد تقديم تقريرها السابق، الذي تحدث عن أن "قوات الأمن السورية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية خلال القمع الوحشي للمتظاهرين" ضد النظام "قائمة سرية بأسماء القيادات العسكرية والمسؤولين الذين يعتقد أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية".

وقال المحققون في تقرير قُدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة: "حصلت اللجنة على أدلة لها مصداقية تحدد أفرادا في القيادات العليا والوسطى بالقوات المسلحة أمروا مرؤوسيهم بإطلاق النار على المحتجين العزل وقتل الجنود الذين يرفضون إطاعة مثل هذه الأوامر وإعتقال أشخاص من دون سبب، وإساءة معاملة المحتجزين ومهاجمة أحياء مدنية بنيران الدبابات والبنادق الآلية".

ووجدت لجنة التحقيق التي يترأسها البرازيلي باولو بينهيرو أن "قوات المعارضة التي يقودها (الجيش السوري الحر) ارتكبت أيضاً انتهاكات شملت القتل والخطف، وإن كانت لا تقارن بمستوى ما ارتكبته القوات الحكومية".

ونددت لجنة التحقيق "بإستمرار إعتقال الأطفال بطريقة تعسفية وتعذيبهم خلال توقيفهم"، معربة عن "قلقها من الوضع في حمص"، مشيرة إلى أنها "وجدت عناصر وأدلة تؤكد أن أجنحة من المستشفى العسكري ومستشفى اللاذقية أصبحت مراكز للتعذيب".

وقدّم التقرير لائحة بأسماء 38 مركز إعتقال في 12 مدينة، حيث وثقت اللجنة حالات تعذيب، ونددت أيضاً بالوضع غير الإنساني "الذي يزداد سوءا جراء تهجير نحو سبعين ألف شخص منذ بداية الإحتجاجات".

وعلق عضو المجلس الوطني السوري لؤي صافي على التقرير الدولي فشدّد على أهمية تقارير مماثلة لتوثيق الجرائم التي تُرتكب بحق الشعب السوري.

و أكد صافي أن "المجلس الوطني وعدداً من الناشطين يعملون بجهد لتوثيق الجرائم التي تُرتكب في سوريةوأشار إلى "مساع حثيثة لتحويل الملف لمحكمة الجنايات الدولية". أضاف: "حتى الساعة لا يزال نظام الأسد يسعى للاحتماء بالعباءة الروسية، وهو غير مدرك أن من أباد أحياء بأسرها وقتل الأطفال وشرّد الأرامل سيحاسب مهما طال الزمن".

"أصدقاء سورية" لا يحسمون الأمر

وتنديد النظام بهؤلاء "الأصدقاء"

كما جاء في صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم السبت 25 شباط/فبراير 2012 حول مؤتمر تونس الآتي:

1- عقدت مجموعة أصدقاء الشعب السوري (مجموعة الأصدقاء) إجتماعها الأول في تونس بتاريخ 24 شباط/فبراير 2012، بمشاركة أكثر من 60 دولة وممثلين عن الأمم المتحدة والجامعة العربية والإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، لبحث الوضع السوري المستمر في التردي.

2- أكدت مجموعة الأصدقاء التزامها الثابت بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامة أراضيها. وأدانت بشدة مواصلة النظام السوري انتهاكاته الواسعة والمنهجية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإستخدام العشوائي للعنف ضد المدنيين وقتل وملاحقة المتظاهرين السلميين، والإعتداء الجنسي وسوء معاملة آلاف المعتقلين، ومنهم الأطفال. لقد تسببت أعمال العنف التي مارسها النظام السوري خلال الأشهر الأحد عشر الماضية في مقتل آلاف المدنيين الأبرياء، وفي تدمير واسع النطاق وأجبر عشرات الآلاف من السوريين على الفرار من بيوتهم مما خلّف معاناة كبيرة للشعب السوري.

كما دفع الصحافيون حياتهم ثمناً في سبيل نقل حقيقة ما يجري في سورية. وأدانت مجموعة الأصدقاء بشدة وبشكل خاص إستخدام النظام للمدفعية الثقيلة والدبابات للإعتداء المناطق الآهلة في المدن. إن هذه الفظاعات المقترَفة، تُعتبر في عدد من الحالات جرائم ضد الإنسانية مثلما عبّرت عن ذلك لجنة التحقيق المستقلة للأمم المتحدة.

3- أكدت مجموعة الأصدقاء هدفها الرامي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية بما يحقق آمال الشعب السوري في العيش بكرامة وحرية وسلام وفي الإصلاح والديمقراطية والرخاء والإستقرار، وأقرت مجموعة الأصدقاء بأن هذا الحل يجب أن يأخذ في الإعتبار مشاغل كل المواطنين السوريين، بغض النظر عن ديانتهم أو انتمائهم العرقي. كما عبّرت عن بالغ انشغالها بخصوص الوضع في سورية ودعت إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة التالية:

دعم جامعة الدول العربية

4- أثنت مجموعة الأصدقاء على الجامعة العربية في إدارتها لهذه القضية ورحبت بمقترحات الجامعة الإجراءات التي اتخذتها للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وأكدت مجموعة الأصدقاء الحاجة الماسة لوقف العنف فوراً، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس جامعة الدول العربية المتعلقة بسورية، خاصة القرار رقم 7444 بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2012، والقرار رقم 7446 بتاريخ 12 فبراير 2012، اللذين يدعوان خاصة الحكومة السورية إلى:

- وقف كافة أعمال العنف وحماية مواطنيها.
- إطلاق سراح جميع الأشخاص الذين تم إعتقالهم بشكل عشوائي في الأحداث الأخيرة.
- سحب كل القوات العسكرية والمسلحة من المدن والقرى وإعادتهم إلى ثكناتهم.
- ضمان حرية المظاهرات السلمية.
- الترخيص لكل المؤسسات التابعة للجامعة العربية ووسائل الإعلام العربية والعالمية لبلوغ كافة أرجاء سورية، وعدم عرقلة تحركاتهم للوقوف على حقيقة الوضع على الأرض ومراقبة الأحداث الجارية.
- آلية تنسيق تمثل جميع الأطراف لتكريس العمل الجماعي قبل وخلال وبعد المرحلة الإنتقالية.
- بيان واضح حول الإنتقال في سورية وفق مبادئ مشتركة وطبقاً لمواثيق وقرارات الأمم المتحدة بشأن الحقوق الإنسانية والإجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى الالتزام بتكوين حكومة مدنية ذات تمثيلية في المستقبل تعمل على حماية حقوق الأقليات.

الإنتقال السياسي

5- دعت مجموعة الأصدقاء إلى عملية سياسية شاملة تقودها سورية في جو خال من العنف والتهريب والتخويف والتشدد، تهدف إلى التعامل مع التطلعات والمشاغل المشروعة للشعب السوري، وسجلت مجموعة الأصدقاء ما قامت به الحكومة السورية من خطوات سياسية أحادية تحت مسمى إصلاحات لا تؤدي إلى حل الأزمة.

6- عبَّرت مجموعة الأصدقاء، في هذا الصدد، عن دعمها الكامل لمبادرة جامعة الدول العربية لتيسير عملية انتقال سياسي يقود إلى نظام ديمقراطي متعدد يستطيع أن يتمتع المواطنون من خلاله بحقوق متساوية، بغض النظر عن انتماءاتهم أو معتقداتهم أو أجناسهم أو أعراقهم، بما في ذلك البدء في حوار سياسي جاد بين الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة وذلك من أجل:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية.
- تخلي الرئيس السوري عن كافة سلطاته لنائبه الأول حتى يتم التعاون الكامل مع حكومة الوحدة الوطنية لتمكينها من تأدية مهامها خلال المرحلة الإنتقالية.

- إجراء إنتخابات شفافة وحرة تحت رقابة عربية ودولية.

7- رحبت مجموعة الأصدقاء في هذا الصدد بتعيين السيد كوفي عنان مبعوثاً خاصاً مشتركا للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية.

محاسبة النظام على أفعاله

8- عبّرت مجموعة الأصدقاء عن خيبة أملها إزاء عدم تمكين مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة من الإستجابة لمناشدات الجامعة العربية المتواصلة لتقديم الدعم لخطتها لإنهاء العنف في سورية، ودعت مجموعة الأصدقاء مجلس الأمن للعمل مع جامعة الدول العربية والأطراف المعنية الأخرى لإتخاذ إجراءات عملية ضد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان المقترَفة من الحكومة السورية ووضْع حد للعنف المسلط على المدنيين، وأكدت مجموعة الأصدقاء ضرورة وضْع حد للإفلات من العقاب ومقاضاة مقترفي الجرائم ضد الشعب السوري.

9- رحبت مجموعة الأصدقاء بتبني الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة بتاريخ 16 فبراير 2012 للقرار 66/253 الذي يدين بشدة القمع في سورية وطالبت الحكومة السورية بتطبيق خطة العمل التي وضعتْها الجامعة العربية في 12 نوفمبر 2011 وقراراتها الصادرة في 22 يناير و12 فبراير 2012 دون تأخير، وإعتبارا للتأييد الواسع لهذا القرار فإن المجموعة طالبت مجلس الأمن الأممي بتحمل مسؤولياته في سورية، بالعودة للنظر في هذا الملف في أقرب الآجال الممكنة، كما رحبت المجموعة بالاهتمام المتواصل الذي أبداه مجلس حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة ودعت السلطات السورية إلى التعاون بشكل كامل مع لجنة التحقيق المستقلة. ورحبت بتقرير هذه اللجنة حول الجمهورية العربية السورية بتاريخ 22 فبراير 2012.

10- أعربت مجموعة الأصدقاء عن إصرارها على مواصلة اتخاذ الإجراءات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية اللازمة لحث النظام السوري على وقْف كافة أعمال العنف ومنْعه من التسبب في مزيد من عدم الإستقرار في المنطقة. والتزم المشاركون في هذا الصدد باتخاذ الخطوات المناسبة لفرض القيود والعقوبات على النظام السوري وأعوانه كرسالة واضحة تجاهه بأنه لا يمكن له مستقبلا الإستمرار في الإعتداء على مواطنيه دونما عقاب. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات:

- حظْر السفر على أعضاء النظام – تجميد أرصدتهم في الخارج – وقْف شراء المنتجات النفطية السورية – وقْف أشكال الإستثمار في البُنى التحتية في سورية والمعاملات المالية معها.
- خفْض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع سورية.

- منْع وصول الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى النظام السوري، وبحْث سبل الحد من قدرة النظام على الحصول على الوقود والتموينات الأخرى المستخدَمة لأغراض عسكرية.

دعم المعارضة

11- أشادت مجموعة الأصدقاء بشجاعة وتصميم السوريين على الميدان والذين يمثلون طليعة الشعب السوري التواق إلى الحرية والكرامة. وأثنت أيضاً في هذا السياق على جهود المجلس الوطني السوري الرامية إلى تكوين هيكل واسع وتمثيلي وشجعتْهم على الإستمرار في هذه الجهود.

12- ولأجل ذلك، فإن مجموعة الأصدقاء تعترف بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي للسوريين الساعين إلى إحداث تغيير ديمقراطي سلمي، واتفقت على تعزيز التزامها ودعْمها الفعلي للمعارضة السورية، وشجعت مجموعة الأصدقاء المجلس الوطني السوري على مواصلة مساعيه في جو من الوحدة وتحقيق الحلم بسورية للجميع مزدهرة وحرة تحمي مواطنيها وتشيع الإستقرار في المنطقة ويتمتع فيها كافة المواطنين بحقوق متساوية.

13- ناشدت مجموعة الأصدقاء جامعة الدول العربية عقْد إجتماع حول المجلس الوطني السوري يضم العديد من المجموعات والشخصيات من المعارضة، بمن فيهم الناشطون داخل سورية، والملتزمون بتحقيق تحول سياسي سلمي وذلك من أجل الاتفاق على ما يلي:

- آلية تنسيق جميع الأطراف لتكريس العمل الجماعي قبل وخلال وبعد المرحلة الإنتقالية.
- بيان واضح حول الإنتقال في سورية وفق مبادئ مشتركة وطبقا لمواثيق وقرارات الأمم المتحدة بشأن الحقوق الإنسانية والإجتماعية والسياسية بالإضافة إلى الالتزام بتكوين حكومة مدنية ذات تمثيلية في المستقبل تعمل على حماية حقوق الأقليات.

المساعدات الإنسانية

14- أعربت مجموعة الأصدقاء عن قلقها الشديد إزاء الوضع الإنساني في سورية، بما في ذلك صعوبة التزود من الأغذية الأساسية والأدوية والوقود، وأيضا التهديدات وأعمال العنف ضد الطواقم الطبية والمرضى والمنشآت الصحية في بعض المناطق. وأكدت الحاجة الملحة لتأمين الاحتياجات الإنسانية وتيسير الإمداد الفعلي للمساعدات وتأمين الحصول على الخدمات الطبية. وطالبت مجموعة

الأصدقاء الحكومة السورية بالوقف الفوري لكل أشكال العنف والسماح للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية للوقوف على كافة الحاجيات بحمص ومناطق أخرى بحرية ودون عرقلة. ودعت المجموعة النظام السوري للسماح فورا للمنظمات الإنسانية لتقديم المواد الحيوية والخدمات لفائدة المدنيين المتضررين من أعمال العنف خاصة في حمص ودرعا والزبداني ومناطق أخرى محاصرة من قِبَل القوات السورية. كما يجب السماح للمنظمات الإنسانية، بتسليم مواد وخدمات الإغاثة الأساسية إلى المدنيين ضحايا أعمل العنف. واتفقت مجموعة الأصدقاء أنه في حال توقَّف النظام السوري عن إعتداءاته على المناطق السكنية وسماحه بدخول المساعدات الإنسانية فإنها ستقوم بإيصال المساعدات الإنسانية في الحين. وسجلت مجموعة الأصدقاء أيضاً العبء الثقيل والمتنامي الذي باتت تتحمله الدول المجاورة لسورية في استضافة اللاجئين السوريين وتعهدت بتقديم العون والمساعدة في هذا الشأن.

15- ولأجل ذلك، رحبت مجموعة الأصدقاء بجهود الأمم المتحدة لتنسيق الإغاثة الإنسانية بما فيها التمويل، تحت إشراف منسق الإغاثة الطارئة، كما رحبت المجموعة باعتزام منسق الإغاثة الطارئة زيارة سورية للتشاور مع كل الأطراف للسماح بالدخول الحيادي للمساعدات الإنسانية. ودعمت المجموعة إنشاء المنظمات الإنسانية الدولية لمراكز إيواء إنسانية في الدول المجاورة. ورحبت ببعث المنتدى الإنساني السوري وتعهدت بتقديم الدعم له بصفته مجموعة عمل لتنسيق المساعدات الإنسانية. وأكدت المجموعة أهمية الفصل بشكل واضح بين الإغاثة الإنسانية والمفاوضات السياسية الجارية.

16- أعلنت مجموعة الأصدقاء عن التزامها الثابت بالمساهمة الكبيرة في عملية إعادة بناء سورية خلال المرحلة الإنتقالية ودعْم الإنعاش الاقتصادي في البلاد مستقبلا. ولأجل ذلك قررت المجموعة تشكيل فريق عمل لإعادة إنعاش الاقتصاد والتنمية.

17- عبرت مجموعة الأصدقاء عن شكرها لتونس وتثمينها لاستضافتها لهذا المؤتمر الدولي. واتفقت على اللقاء مجددا في تركيا في القريب العاجل وعلى أن تستضيف فرنسا المؤتمر التالي.

وقد سجلت مجموعة الأصدقاء طلب جامعة الدول العربية الذي تقدمت به إلى مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة قصد إصدار قرار بتشكيل قوة حفظ سلام عربية - أممية مشتركة بعد إنتهاء أعمال العنف بالطريقة المذكورة أعلاه، واتفقت على مواصلة النقاشات حول السبل المناسبة لانتشار هذه القوات.

نص مشروع البيان الختامي لمؤتمر "أصدقاء سورية" كما جاء في صحيفة "السفير" في عددها الصادر يوم الجمعة 24 شباط/فبراير 2012:

- تؤكد مجموعة "أصدقاء سورية" أن هدفها الوصول إلى حل سلمي وغير عسكري للأزمة بما يراعي تطلعات الشعب السوري إلى الكرامة والحرية والسلام والإصلاح والديمقراطية والتقدم والإستقرار. وتعرب عن قلقها إزاء الأقليات الدينية والعرقية في سورية ومن بينها العلويون والمسيحيون والدروز والأكراد والتركمان وغيرهم.
- تحث مجموعة "أصدقاء سورية" جامعة الدول العربية على إستكمال عمل بعثة المراقبة في سورية، وتعرب عن إستعدادها لمساعدة الجامعة في زيارة عدد المراقبين، وتأمين دعم الأمم المتحدة لتدريب المراقبين وتقديم المساعدة التقنية.
- تؤكد المجموعة دعمها لمبادرة جامعة الدول العربية لتسهيل عملية الإنتقال السياسي نحو الديمقراطية، والتي تشمل تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتسليم الرئيس السوري كامل سلطاته لنائبه، التي يقع عليه التعاون الكامل مع حكومة الوحدة الوطنية لمساعدتها في تحقيق مهامها في الفترة الإنتقالية وإجراء إنتخابات حرة ونزيهة تحت مراقبة الجهات الدولية والعربية.
- تعرب المجموعة عن أسفها بسبب العراقيل التي وُضعت أمام مجلس الأمن الدولي والجامعة العربية، ومن هنا تدعو المجموعة مجلس الأمن إلى التعبير عن رفضه لإنتهاكات الحكومة السورية لحقوق الإنسان، والعمل مع الجامعة العربية وأطراف أخرى مهتمة، للوصول إلى عمل فعَّال ينهي العنف في سورية ومحاسبة المسؤولين.
- تؤكد المجموعة إلتزامها بمواصلة الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للضغط على النظام السوري من أجل وقف كافة أعمال العنف ومنْع إنتقالها إلى الدول المجاورة. وفي هذا الإطار، يلتزم المشاركون في المؤتمر بإتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق العقوبات على النظام السوري ومؤيديه بما يشمل:
  - حظْر السفر على أعضاء النظام.
  - تجميد أرصدتهم.
  - وقْف شراء النفط الخام السوري والمواد البترولية.
  - وقْف الإستثمارات في البنى التحتية والعمليات المالية المتعلقة بسورية.
  - إقفال جميع سفارات بلادهم في سورية كما سفارات سورية في بلادهم.
- تعترف مجموعة "أصدقاء سورية" بـ "المجلس الوطني السوري" كممثل للسوريين المطالبين بالتغيير الديمقراطي السلمي، وتؤكد على توسيع دعمها السلمي (غير العسكري) لحل المكونات (السلمية) للمعارضة (السياسية) السورية.

- تدعو المجموعة جامعة الدول العربية إلى عقد إجتماع لـ "المجلس الوطني السوري" ومجموعات وأفراد من المعارضة الآخرين، بما في ذلك المتواجدين داخل سورية والملتزمين بالإنتقال السياسي السلمي.
- تطالب المجموعة الحكومة السورية بوقف فوري لإطلاق النار، والسماح بممرات آمنة للأمم المتحدة (بقيادة منسق الإغاثة الطارئة) والمنظمات الإنسانية لتحديد الحاجات المطلوبة في حمص ومناطق أخرى. وتطالب بالسماح للمنظمات الدولية بإيصال الغذاء والخدمات للمواطنين المتأثرين بالعنف.
- وفي هذا الإطار، تدعم مجموعة "أصدقاء سورية" تشكيل مجموعة عمل إنسانية بقيادة الأمم المتحدة لتنسيق الإستجابة الدولية الإنسانية، بما فيه وضع آليات تمويل مناسبة.
- وافقت المجموعة على عقد إجتماع آخر خلال شهر على أن يحدد موعده لاحقاً.

كلمات للمشاركين في مؤتمر تونس

- **كلينتون:** "إذا رفض نظام الأسد السماح بوصول هذه المساعدات المنقذة للحياة إلى المدنيين ستتخضب أيديهم بمزيد من الدماء". أضافت: "وكذلك الأمر بالنسبة للدول التي لا تزال توفر الحماية والسلاح للنظام. إننا ندعو الدول التي تورد الأسلحة لقتل المدنيين للتوقف عن ذلك فورا".

  وتابعت، موجهة حديثها للأسد: "ستدفع ثمناً باهظاً لتجاهل إرادة المجتمع الدولي وانتهاك حقوق الإنسان ضد شعبك".
- **المرزوقي:** دعا الرئيس التونسي، المنصف المرزوقي، خلال افتتاح المؤتمر، إلى تشكيل "قوة عربية لحفظ السلم والأمن في سورية" ترافق الجهود الدبلوماسيةلإقناع الرئيس السوري بالتخلي عن الحكم". كما طالب المرزوقي بمنح الأسد وعائلته وأركان حكمه "حصانة قضائية"، والبحث عن حل سياسي وتمكين الرئيس السوري وعائلته وأركان حكمه من حصانة قضائية ومكان لجوء يمكن لروسيا أن توفره".
- **حمد بن جاسم آل ثاني** وزير خارجية قطر، نتطلع إلى أن يكون إجتماع "أصدقاء سورية" بداية لوقف العنف، ولا يكون ذلك إلا بتشكيل قوة عربية دولية لحفظ الأمن وفتح ممرات إنسانية آمنة لإيصال المساعدات إلى سورية وتنفيذ قرارات الجامعة العربية، التي تم اعتمادها بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2012".
- **آلان جوبيه** وزير الخارجية الفرنسية، ندعو إلى تشديد العقوبات بما يؤدي إلى حمل النظام السوري على الانصياع. خصوصاً تجميد أرصدة البنك المركزي السوري.

- **أوغلو** وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو: "علينا البحث عن سبل ووسائل تتيح فرْض حظر سلاح على النظام. إن عددا كبيرا من الدول المشاركة في إجتماع تونس، وبينها تركيا، اتخذت بالفعل هذه الإجراءات، لكن ينبغي بذْل مزيد من الجهود في هذا المجال.
- **الأمير سعود الفيصل:** وزير الخارجية السعودية: "إن ما يحدث في سورية مأساة خطيرة لا يمكن السكوت عنها أو التهاون بشأنها، والنظام السوري فقد شرعيته وبات أشبه بسلطة إحتلال، فلم يعد بإمكانه التذرع بالسيادة والقانون الدولي لمنع المجتمع الدولي من حماية شعبه الذي يتعرض لمذابح يومية يندى لها الجبين، ولم يعد هناك من سبيل للخروج من الأزمة إلا بانتقال السلطة إما طوعاً أو كرهاً. إن البيان الختامي للمؤتمر لا يرقى لحجم المأساة ولا يفي بما يتوجب علينا فعله في هذا الإجتماع. إن حصْر التركيز على كيفية إيصال المساعدات الإنسانية لا يكفي، وإلا كنا كمن يريد تسمين الفريسة قبل أن يستكمل الوحش الكاسر افتراسها. هل من الإنسانية أن نكتفي بتقديم الطعام والدواء والكساء للمدنيين ثم نتركهم إلى مصيرهم المحتوم في مواجهة آلة عسكرية لا ترحم؟.. إن المملكة العربية السعودية ستكون في طليعة أي جهد دولي يحقق الغرض المطلوب، ولكن لا يمكن لبلادي أن تشارك في أي عمل لا يؤدي إلى حماية الشعب السوري النبيل بشكل سريع وفعال كما إن المملكة العربية السعودية تُحمل الأطراف الدولية التي تُعطل التحرك الدولي المسؤولية الأخلاقية عما آلت إليه الأمور، خاصة إذا ما استمرت في موقفها المتخاذل والمتجاهل لمصالح الشعب السوري".
- **المعارضة السورية والمجلس الوطني:** اتفق المعارضون الذين حضروا المؤتمر، على أن نتائجه تُعتبر مُرضية لكنها لم تستجب لتطلعاتهم، خصوصاً من ناحية دعْم "الجيش السوري الحر"، وأبدى أعضاء المجلس الوطني السوري استياءهم من البيان الذي أصدرتْه هيئة التنسيق التي قاطعت المؤتمر وانتقدت أهدافه.

تنديد سوري بـ مؤتمر "أصدقاء سورية"

لم يأت التنديد السوري على مضمون المؤتمر، بل جاء حتى على التسمية فمؤتمر "أصدقاء سورية" أصبح مؤتمر "أعداء سورية"، في بيان رسمي بثتْه وكالة الأنباء السورية (سانا) يوم الخميس 25 شباط/فبراير 2012 وجاء فيه الآتي:

"إن سورية ترفض وتدين كل ما قيل وصدر عن إجتماع أعداء سورية في تونس. لقد جاء هذا الإجتماع نتيجة فشل كل ما تم التخطيط له من تآمر على سورية وشعبها، سواء من خلال الإجتماعات الوزارية في إطار الجامعة العربية أو في

المحافل الدولية. إن سورية تشجب الأصوات الداعية إلى تمويل الجماعات المسلحة، الأمر الذي نعتبره دعماً للإرهاب وإضراراً مباشراً بمصالح الشعب السوري الساعي لتحقيق الأمن والإستقرار، وتعتبر كل ما صدر عن هذا الإجتماع تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية".

وتوجه "بالتحية إلى جماهير الشعب التونسي الشقيق التي خرجت للتعبير عن غضبها لإنعقاد هذا الإجتماع على الأرض التونسية ورفضها للتآمر على سورية". أضاف البيان: "سورية تدعو فصائل المعارضة الوطنية التي رفضت الإشتراك في مؤتمر أعداء سورية للإنخراط في أسرع وقت ممكن في الحوار الوطني لتكون شريكة في بناء مستقبل سورية المتجددة.

وأضاف: "لقد إسترعى إنتباه شعب سورية تصاعد عمليات القتل والتدمير والتضليل والتآمر بالتوازي مع عملية الإصلاح التي تجلى الكثير منها حقائق على ارض الواقع، بما في ذلك إصدار مشروع الدستور الجديد الذي يضمن الحريات العامة والديمقراطية كمبدأ أساسي لقيادة سورية المستقبل". إن من يمارس العنف في سورية هو المجموعات المسلحة والمدعومة من بعض الدول العربية والغربية، ولا يمكن للحكومة السورية إلا ضمان أمن شعبها وحماية ممتلكات السوريين من التدمير. وتدعوالحكومة السورية كل من يحمل السلاح في مواجهة المدنيين الأبرياء ويقتحمون المدارس لتعطيل الدراسة أن يعودوا إلى رشدهم وأن يتوقفوا عن تدمير بلادهم، لأن المستفيد الوحيد من ذلك هو أعداء سورية وأعداء الأمة العربية".

أما وزير الإعلام السوري عدنان محمود فقد وصف مؤتمر تونس بأنه "مؤتمر أصدقاء واشنطن واعداء الشعب السوري الذي لم يخرج سوى بحقيقة واحدة هي إستمرارهم في دعم الإرهابين ومدهم بالسلاح لمواصلة ضرب الأمن والإستقرار في سورية".

الإستفتاء وما بعده للبعث وللمعارضة

طالبت "لجان التنسيق المحلية" وهي إحدى فصائل الثورة التي تنشط على الأرض الشعب السوري يوم السبت25 شباط/فبراير 2012، بمقاطعة الإستفتاء على الدستور، واصفة إياه بأنه "جزء من آلة قتل السوريين أعدوه شركاء في هذا القتل، طالبوا بقطع الطريق على النظام في التغطية على جرائمه، ومنعه من الإستمرار في التلاعب والعبث في مستقبل البلاد. وأشارت اللجان إلى "أن الدستور هو وثيقة أساسية تنظم الحياة العامة في البلاد وبالتالي لا يمكن إعداده إلا في ظل أوضاع سياسية سليمة، تجتمع فيها كافة القوى السياسية والفعاليات الإجتماعية المكوّنة للمجتمع السوري في

جمعية تأسيسية منتخبة، وممثّلة لجميع أطياف المجتمع، تنبثق عنها حكومة مؤقتة تقوم بإدارة فترة انتقالية".

في هذا الوقت، دعا أكثر من 220 رجل دين وشخصية سورية إلى تنحي النظام الحاكم بشقّيه المدني والعسكري وإسقاط الرئيس بشّار الأسد، كما طالبوا السوريين بمقاطعة الإستفتاء على الدستور المقترَح الذي تنظمه الحكومة معتبرين أنه يمثل "حاكما ظالما فاقدا الشرعية، وصيغ في ظل القتل والرعب والفوضى"، معلنين رفضهم لما سيعلن عن نتائجه. وطالب هؤلاء "بإجراء إنتخابات حرة ونزيهة لإنتخاب المؤسسات التشريعية والرئاسية، مع مراعاة حقوق الأقليات وتمثيلها، على أن تتم الإنتخابات بإشراف مؤسسات متخصصة مستقلة عربية ودولية".

وقد أبدى العديد من السوريين عبْر صفحات التواصل الإجتماعي رفْضهم للتصويت على دستور وضعه نظام يقوم بقتلهم ويطلق القذائف والصواريخ على بيوتهم، كما قالوا.

السوريون يدلون بأصواتهم

عنوَنت بعض الصحف على صفحتها الأولى "التصويت على الدستور السوري اليوم مع إستمرار القصف والقتل"، "الإستفتاء على الدستور خرقته المعارضة والعنف"، "الأسد في يوم الإستفتاء الحاد: نحن أقوى على أرض الواقع"، يوم الأحد 26 شباط/فبراير 2012، هو يوم رثاء البعثية، وهو اليوم الذي سيدلي الستار على آخر معاقل القومية العربية.

كان الرئيس بشّار الأسد في محاولة لإمتصاص نيران غضب المعارضة، وعد بإصلاحات، فهو اليوم يفي ويدعو لـ "يوم إستفتاء" وقد أُعد الدستور في اطار إصلاحات وعد بها الرئيس في محاولة لتهدئة الإحتجاجات غير المسبوقة على نظامه. ويلغي الدستور الجديد الدور القيادي لحزب البعث القائم منذ 50 سنة، وينص على "التعددية السياسية". وتنص المادة **88** منه على أن الرئيس لا يمكن أن يُنتخب لاكثر من ولايتين كل منها من سبع سنوات. لكن المادة **155** توضح أن هذه المواد لا تنطبق على الرئيس الحالي إلا إعتباراً من الإنتخابات الرئاسية المقبلة التي يفترض أن تجرى في 2014. ويبقي الدستور صلاحيات واسعة للرئيس في ظل مقاطعة المعارضة.

توجه الناخبون السوريون (يبلغ عدد الناخبين 14 مليوناً) يوم الأحد 26 فبراير عند الساعة السابعة صباحاً، إلى مراكز الإقتراع وقد شهدت المراكز إقبالاً ملحوظاً في النهار وما لبث أن خف في المساء، فيما أعلنت السلطات السورية تمديد التصويت في عدد من المحافظات حتى الساعة العاشرة مساءً، بعد أن كان يجب إقفال الصناديق عند

السابعة. وقد شهدت إقبالاً في مراكز دمشق ولا سيما في وسطها. حمص أنقسمت وإدلب لم تشارك.

النظام يصوِّت

الساعة التاسعة والنصف صباحاً، توجه الرئيس وعقيلته أسماء، للمرة الأولى إلى مبنى التلفزيون للمشاركة في الإستفتاء على الدستور الجديد السوري، وأظهرت الصور الأسد مبتسماً إلى جانب زوجته التي كانت ترتدي زياً اسود اللون، ولوحت بيدها اكثر من مرة للمتجمعين الذين كانوا يتدافعون من حولهما ويهتفون "الله، سورية، بشّار وبس". ودخل الزوجان وراء الستار سوياً، ثم خرجا باسمين، بعدما أسقطا ورقتيهما في الصندوق.

أثنى الأسد، على العاملين في التلفزيون الحكومي. وقال، وهو ينزل درج بناء التلفزيون في ساحة الأمويين، "إن الإعلام السوري يقوم بجهود كبيرة جداً ونحن نتابع التطور الذي قام به التلفزيون العربي السوري والإعلام السوري بشكل عام، ولكن دائماً تأتي مقارنات، حيث يقارنون الإعلام السوري الذي هو الإعلام الرسمي بشكل أساسي بالإعلام غير الرسمي في الدول الأخرى، ولكن هذه المقارنة غير دقيقة وغير موضوعية ولا تجوز. إن الإعلام الرسمي ما تجده القيادة السورية حملة إعلامية شرسة ضدها.

يقارن بإعلام رسمي في دول أخرى، لأن أهداف ومهام الإعلام الرسمي تختلف عن أهداف ومهام الإعلام الخاص، ولو قارنا الإعلام الرسمي السوري الآن بالإعلام الرسمي في المنطقة فأعتقد أنه الأفضل، ولكن مع ذلك لا يهمنا أن نقارن أنفسنا بمن هو أقل وسنبقى نقارن أنفسنا بمن هو أفضل. "إن الهجمة التي تتعرض لها سورية هجمة إعلامية، ولكن الإعلام رغم أهميته لا يتفوق على الواقع، ويمكن أن يكونوا أقوى في الفضاء لكننا أقوى على الأرض من الفضاء، ومع ذلك نريد أن نربح الأرض والفضاء".

سفر يقترع...

اقترع رئيس مجلس الوزراء عادل سفر في مبنى المجلس، واصفاً الإستفتاء بأنه "منعطف تاريخي وإستجابة لحياة المواطنين وحاجة ملحة للتعددية السياسية وضمان الديموقراطية والحرية". واعتبر أن "هذا الدستور نقلة نوعية في حياة سورية، وهو تحد كبير أمام الأحزاب السياسية المؤسسة حديثاً في سورية لممارسة الديموقراطية بشكلها الحقيقي".

ورداً على الانتقادات التي وُجهت إلى مشروع الدستور وخاصة المادة الثالثة المتعلقة بدين رئيس الجمهورية، قال سفر: "هناك جدل حول هذه المادة بالذات، وفي الظروف الحالية ليس من المناسب الحديث عنها".

... والمعلم أيضاً

اقترع وزير الخارجية وليد المعلّم في مقر وزارته وصرَّح قائلاً: "هذا يوم تاريخي في حياة الشعب السوري الذي يراهن على صموده وتماسكه، فاستحق هذا الدستور الذي ينقل سورية إلى مرحلة التعددية السياسية وإلى مرحلة ديموقراطية".

ورفض المعلم التعليق على انتقادات المعارضة السورية لمشروع الدستور، قائلاً: "لا أريد أن أعلق على مواقف المعارضة. هي ليست على صلة بمصالح الشعب السوري، وهذا الإقبال من قبل المواطنين مؤشر على وعي تام بمصالحه وأهدافه". وانتقد "تدخل" دول الغرب في شؤون سورية، قائلاً: "عليهم أن يعالجوا همومهم الداخلية ويتركوا سورية. نقول لهم من يرد مصلحة الشعب السوري لا يفرض عليه عقوبات".

بخيتان يُطمئن

قال الأمين القطري المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي محمد سعيد بخيتان من تأثير إلغاء المادة الثامنة من الدستور على مكانة البعث في الدولة، قائلاً "إن حزب البعث العربي الاشتراكي حركة متجذرة بين الجماهير وفي التاريخ، ولن يكون لإلغاء المادة الثامنة في الدستور الحالي تأثير على دوره ونشاطه في الحراك السياسي السوري. إن اللجنة المركزية في حزب البعث وضعت خطة عمل منذ العام الماضي حول دور الحزب في الحياة السياسية والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية بعد إلغاء المادة الثامنة من الدستور الحالي، والتي أسست للجبهة الوطنية التقدمية كائتلاف سياسي تنضوي تحته أحزاب عريقة لها حضور سياسي وجماهيري في الشارع السوري. إن مشروع الدستور الجديد يعد أساساً للإصلاحات الجارية في سورية. والمحور الأساسي فيها على كل الصُعد السياسية والاقتصادية والإجتماعية".

المجلس الوطني:

العلويون جزء من الشعب السوري

أوضح المجلس الوطني في بيان مفصل يوم الأحد 26 شباط/فبراير 2012 الأمور الآتية:

- "إن العلويين، كانوا وما يزالون جزءا مهماً من الشعب السوري، وسيظلون يتمتعون بحقوقهم التي يتمتع بها جميع أبناء الوطن الواحد من مسيحيين ومسلمين وباقي أبناء الطوائف الأخرى.
- لن "ينجح النظام في دفْعنا إلى قتال بعضنا البعض. إننا مصممون على التكاتف والوحدة الأهلية، وأول بوادر هذه الوحدة هي مد يدنا إلى إخوتنا العلويين، لنبني سورية دولة المواطنة والقانون.
- "منذ بداية الثورة يحاول تقسيم المجتمع السوري وضرْب وحدته الأهلية، عبر تقسيم المدن عسكرياً وأمنياً بين الأحياء المختلطة طائفيا، وتخويف الطوائف بعضها ببعض، وقتْل أناس أبرياء من الطائفتين. وقام بشكل خاص ببث الرعب في نفوس أبناء الطائفة العلوية، وحاول جرهم إلى مساندته في القضاء على الثورة". كما أكد وجود "ردود فعل طائفية" نتيجة ذلك، و"خطر بشق المجتمع السوري نتيجة العنف الوحشي الذي أدى إلى زيادة الحس الطائفي".
- "إن الكثير من النشطاء من أبناء الطائفة العلوية وقفوا إلى جانب الإنتفاض. وإن الخطوة الأولى لإيقاف الفتنة في سورية تكمن في إسقاط النظام. ومن المهم القول الآن إننا في المجلس الوطني ننظر إلى أبناء الطائفة العلوية على أنهم جزء أساسي من النسيج السوري".

وجاء هذا البيان مع تسارُع الأنباء عن ارتفاع وتيرة العنف الطائفي بين الأكثرية السنية التي تشكِّل عصب الثورة السورية والأقلية العلوية التي تصطف وراء النظام الحاكم وتدافع عنه. حيث حصلت العديد من المجازر في مدينة حمص راح ضحيتها عائلات بأكملها، إضافة إلى عمليات خطف متبادلة حصلت في ريف مدينة إدلب شمال سورية.

وينتمي الرئيس بشّار الأسد إلى الأقلية العلوية التي يستأثر بعض أفرادها بمراكز القوة داخل النظام السوري، مثل الفروع الأمنية ومؤسسة الجيش. وقد استطاع النظام منذ اندلاع الثورة ضده أن يضمن ولاء أبناء هذه الطائفة حيث سوّق إعلامه الرسمي لخطاب تخويفي تأثرت فيه معظم الأقليات، من بينها العلويون.

وتشكل الطائفة العلوية التي تتبع تعاليم باطنية عرفانية مسترشدة بطريقة خاصة في فهْم الإسلام نحو 12 في المائة من الشعب السوري. ويتوزع العلويون بين السلسلة الجبلية لمدن اللاذقية وطرطوس وبانياس كما تنتشر بعض قراهم في ريف حمص وحماه وإدلب.

نتائج الإستفتاء

عقد وزير الداخلية السورية، محمد الشعار، يوم الإثنين 27 شباط/فبراير 2012، مؤتمراً صحافياً، أذاع فيه نتائج الإستفتاء على مشروع الدستور الجديد للجمهورية العربية السورية، أبرز ما جاء في المؤتمر الصحافي:

- "عدد المواطنين الذين مارسوا حقهم في الإستفتاء بلغ 8، 376 ملايين، أي بنسبة 57، 4 في المئة من أصل حوالى 14، 6 مليونا يحق لهم المشاركة في الإستفتاء، في حين بلغ عدد الموافقين على مشروع الدستور الجديد 7، 5 ملايين مواطن بنسبة 89، 4 في المئة من عدد المستفتين، وغير الموافقين 753208 مواطنين بنسبة 9 في المئة، بينما بلغ عدد الأوراق الباطلة 132920 أي نسبة 1، 6 في المئة".
- "إن عملية الإستفتاء تميزت بالإقبال، على الرغم مما شاب بعض المناطق من تهديد وترهيب للمواطنين من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة، وما رافقها من حملات تشويش وتحريض من قِبَل وسائل الإعلام المضللة لمنع المواطنين من ممارسة حقهم في الإستفتاء والإساءة إلى مجمل هذه العملية الديموقراطية التي جرت بكل حرية وشفافية ونزاهة.
- "إن وزارة الداخلية وفرت جميع التسهيلات التي تتيح للمواطن ممارسة حقه في الإستفتاء على الشكل الأفضل، حيث اتُخذت كل الإجراءات والترتيبات المتعلقة بعملية الإستفتاء.
- "فور إنتهاء عمليات الإستفتاء بدأت لجان المراكز فرز وإحصاء الأصوات، وبعد انتهائها أبلغت النتائج إلى اللجان المركزية لدوائر الإستفتاء في المحافظات التي تولت بدورها جمْع النتائج الواردة إليها وأبلغتها إلى المحافظين الذين أبلغوها بدورهم إلى وزارة الداخلية، حيث قامت لجنة المتابعة بإحصاء هذه النتائج وتدقيقها وعرْضها على لجنة الإشراف المركزية في الوزارة التي قامت بإجراء المطابقة بين ما ورد في محضر لجنة المتابعة ومضمون المحاضر المنظمة من قبل اللجان المختصة.

وختم الوزير بالقول: "إن سورية تستحق هذا الانجاز الحضاري النوعي والعصري الذي حققه شعبها الوفي بوعيه وحسه الوطني وإدراكه لأبعاد المؤامرة التي يتعرض لها، وإصراره على المضي قُدماً في مسيرة الإصلاح في كافة المجالات".

البعث خارج الدستور..

والقومية خارج المشهد العربي

أوردت صحيفة "السفير" المتعاطفة نسبياً مع النظام السوري في عددها الصادر يوم الإثنين 27 شباط/فبراير 2012، افتتاحية لرئيس تحريرها الأستاذ طلال سلمان، تحت عنوان: "**في رثاء البعث الذي لم يكن "قائد الدولة والمجتمع"**"، ومقالة في عددها الصادر يوم الثلاثاء 28 فبراير للأستاذ سليمان تقي الدين، تحت عنوان: "**البعث خارج الدستور والقوميون خارج المشهد العربي**".

طلال سلمان قال:

أما وقد أعلن النظام السوري، رسمياً، وعبْر إستفتاء شعبي على دستور جديد، إنتهاء المرحلة التي استطالت أكثر مما ينبغي والتي كان عنوانها الحكم باسم حزب البعث العربي الاشتراكي بوصفه قائد الدولة والمجتمع"، فلا بد من كلمة رثاء لهذا الحزب ذي التاريخ العريق والذي دُفن أمس، في دمشق، ومن دون مشيعين!

وأول ما ينبغي قوله إن هذا الحزب، الذي كانت ولادته "بشّارة" بمرحلة جديدة في العمل السياسي العربي، يشيّع الآن وكأنه الأب الشرعي لعصر الدكتاتوريات الحزبية العربية، محملاً المسؤولية الكاملة عما أصاب سورية، بذاتها، ومن ثم العراق (مروراً بدولة الوحدة) على امتداد خمسة عقود طويلة ومثقلة بالنكسات والهزائم، سياسياً وعسكرياً.

والحقيقة أن هذا الحزب لم يحكم سورية ولا العراق يوماً كحزب، بعقيدته ومبادئه وطروحاته النظرية، وإن كان كثيرون قد حكموا أو تحكّموا باسمه بالمجتمع والدولة في أكثر من بلد عربي، مكتفين برفع شعاراته في الساحات والمكاتب والدواوين، لتمويه حقيقة السلطة القائمة بالأمر وإضفاء غلالة سياسية ـ فكرية على حكم الرجل الواحد الذي ستضفى عليه لاحقاً هالة من القداسة تجعله يسمو على البشر مندفعاً نحو الخلود إلى الأبد!

إلى أين سورية من هنا؟!

يسود الإعتقاد بأن الإستفتاء الذي أجري على دستور تمت صياغته المرتجلة والحافلة بالمتناقضات، تحت ضغط الشارع، لن يبدل كثيراً في طبيعة النظام، ولكنه قد يشكل مخرجاً من الطريق المسدود الذي يأخذ إلى الحرب الأهلية.

إن طبيعة النظام محصنة ضد التغيير، ربما لأن أي توجه نحو التغيير قد يراه النظام مؤامرة لإسقاطه، فيرد عليها "بالإفراط في إستخدام القوة".. ومن أين يدخل

الأمل بالتغيير طالما أن "الحوار" يتم في شوارع المدن والقصبات، بالرصاص والقذائف والتفجيرات؟!

متى يتوقف الرصاص: ذلك هو السؤال الذي لا يستطيع الدستور الجديد أن يجيب عليه، مع الوعي بأن أول ضحية محتملة للرصاص ـ ابتداءً من اليوم ـ هو الدستور الجديد.. لكي تستمر الدوامة الدموية التي تكاد سورية تضيع في غياهبها المفتوحة على المجهول!

وسليمان تقي الدين قال:

أسدل الستار رسمياً على نصف قرن من حكم حزب البعث العربي الاشتراكي لسورية. آخر حزب قومي في العالم العربي يعلن خروجه من السلطة بعد الناصرية في مصر، وجبهات التحرر في الجزائر واليمن، وبعد ليبيا والبعث في العراق. في كل هذه التجارب لم تكن المؤسسات الحزبية هي الجهة المقررة في السلطة.

بعد نصف قرن طوى العرب مرحلة القيادة القومية في صراع دموي رهيب، من لبنان إلى العراق واليمن والجزائر وليبيا وسورية وفلسطين. حصل هذا التحوّل في غياب شرعية عربية "عروبية" استهلكتها الأنظمة التسلطية.

قامت هذه الأنظمة على احتجاز شعوبها في ثقافة هجينة وتحت سلطات غريبة عن طموحات أوسع جمهور استحضرته باسم حقوق الأمة ومصيرها. من كامب ديفيد إلى حرب لبنان وحرب العراق مع إيران، خرج معظم العرب من المشروع العربي إلى الوطنية الإقليمية ثم إلى الجهوية والمذهبية والفكر السياسي الديني. ومن لبنان إلى فلسطين، ومن تونس إلى سورية مروراً بمصر والعراق المفكّك، عالم من الفوضى السياسية التي لا تعرف وجهة واحدة للتعامل مع التحديات والضغوط المتنافرة. لا شيء من الماضي يشكّل نقطة ارتكاز ولا شيء في الحاضر يشكّل نقطة استقطاب.

يكمل العرب اليوم تفكيك أنظمتهم وقيودهم السابقة، لكن تقدمهم مرهون في قدرتهم على تجاوز ثقافتهم التقليدية وعنفهم السياسي الإلغائي لصالح مشروع عربي ضروري عقلاني ديموقراطي تقدمي متصالح مع نفسه ومع العالم.

مرسوم.. الدستور الجديد بات نافذاً

أصدر الرئيس بشّار الأسد يوم الثلاثاء 28 شباط/فبراير 2012 مرسوماً يقضي بجعل الدستور الذي أقره السوريون عبر إستفتاء الأحد نافذا إعتبارا من 27 شباط/فبراير.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية (سانا) أن الأسد "أصدر المرسوم القاضي بنشر دستور الجمهورية العربية السورية الذي أقره الشعب بالإستفتاء في الجريدة الرسمية ليعتبر نافذا من تاريخ 27 شباط/فبراير 2012".

وأقر السوريون الإثنين مشروع الدستور الجديد بنسبة 89,4 في المئة من الناخبين الذين بلغت نسبة مشاركتهم في الإستفتاء 57,4 في المئة.

ورفض 9 بالمئة من الناخبين مشروع الدستور الذي اعد في اطار إصلاحات وعدت بها السلطات في محاولة لتهدئة الإحتجاجات غير المسبوقة ضد النظام والمستمرة منذ منتصف آذار/مارس.

بنود الدستور الجديد برسم اختبار النوايا

أعدت وحدة أبحاث صحيفة "الشرق الأوسط" في عددها الصادر يوم الإثنين 27 شباط/فبراير 2012، تقريراً يلخص أبرز التعديلات التي تضمنّها الدستور الجديد:

أصدر الرئيس بشّار الأسد في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2011، القرار الجمهوري رقم 33، الذي ينص على "تشكيل اللجنة الوطنية لإعداد مشروع دستور للجمهورية العربية السورية، تمهيدا لإقراره وفق القواعد الدستورية"، على أن تنهي اللجنة عملها خلال شهر شباط/فبراير 2012، وبالفعل، اتجه السوريون الأحد 26 شباط/فبراير 2012 للإستفتاء على مشروع الدستور الجديد، الذي يبلغ عدد بنوده **157**، والذي أكد في فصله الأول على سيادة سورية كدولة ديمقراطية ذات نظام جمهوري.
وجاءت أبرز التعديلات الأخرى كما يلي:

- إلغاء **المادة الثامنة** التي كانت تنص على أن حزب "البعث" هو القائد للدولة والمجتمع، وحلت محلها المادة التالية: "النظام السياسي للدولة يقوم على مبدأ التعددية السياسية، وتتم ممارسة السلطة ديمقراطيا عبر الاقتراع".
- تبرز مادة إنتخاب رئيس الدولة من الشعب مباشرة، لولاية مدتها 7 سنوات يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط، وذلك وفقا للمادة **155** من مشروع الدستور، الذي أبقى على الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية.

ويشار إلى أنه لا أثر رجعياً للدستور الجديد؛ مما يعني أن الرئيس بشّار الأسد يحق له الترشح لولايتين رئاسيتين جديدتين مدة كل منهما سبع سنوات، مما يعني إمكانية امتداد حكمه حتى عام 2028.

- تجرى الإنتخابات لأول مجلس شعب خلال تسعين يوما من إقرار الدستور، وفقا للمادة **156**.

- يشير مشروع الدستور إلى أن الدولة تكفل حرية الصحافة واستقلاليتها وفقا للقانون، مع حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية. وتطرق الدستور إلى الحريات الشخصية كمنع تحري أحد أو توقيفه إلاَّ بموجب قرار قضائي، مع التأكيد أن القانون يمنع التعذيب.
- خصّت **المادة 23** المرأة، بالإشارة إلى أن الدولة توفر لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية وفي بناء المجتمع. في حين جددت **المادة 60** إلزام أن يكون نصف أعضاء مجلس الشعب على الأقل من العمال والفلاحين.
- اشترط المشروع على المرشح للرئاسة أن يكون مقيماً في سورية إقامة متواصلة مدة 10 سنوات على الأقل بتاريخ تقديم الطلب، ومن أبوين سوريين بالولادة، ومتماً 40 عاما من عمره.
- لا حق لمجلس الشعب في منْح الثقة أو حجْبها عن الحكومة عند تشكيلها من قبل رئيس الجمهورية، كما هو الحال في الدستور الحالي، لكن مشروع الدستور أعطى الحق لمجلس الشعب في حجب الثقة عن الحكومة على خلفية أدائها، وليس لدى تشكيلها.
- تُعد **المادة الثالثة** من هذا المشروع أكثر المواد إثارة للجدل والخلاف، التي طالبت الأقليات بإلغائها، حيث تنص المادة في فقرتها الأولى على أن دين رئيس الجمهورية هو الإسلام، بينما تعتبر الفقرة الثانية الإسلام مصدرا رئيسيا للتشريع.

صحف سورية تحتفي

اعتبرت الصحف السورية يوم الثلاثاء أن موافقة السوريين على مشروع الدستور الجديد تعبِّر عن رغبتهم بالحل الداخلي للازمة التي تعصف ببلادهم منذ منتصف آذار/مارس وتشكل هزيمة للساعين إلى "تدمير" سورية.

وقالت صحيفة "تشرين" الحكومية "بقدر ما تضيف موافقة أغلبية السوريين على مشروع الدستور من نجاح إلى رصيد المشروع الإصلاحي وجهودهم في معالجة الأزمة داخليا، تضيف إلى سجل هزائم بعض الأنظمة العربية والغربية هزيمة جديدة في سعيها إلى تدمير سورية وإفقادها دورها التاريخي حيال القضايا العربية والإقليمية".

واعتبرت الصحيفة أن "ما يبعث على الاطمئنان بعد إنتهاء عملية الإستفتاء نسبة المشاركة اللافتة (...) وردود الفعل الخارجية على عملية الإستفتاء".

دمشق تطالب بتوضيح حول مهمة عنان

أجرى الناطق بإسم وزارة الخارجية والمغتربين جهاد مقدسي، مؤتمراً صحافياً يوم الأربعاء 29 شباط/فبراير 2012 وأبرز ما جاء فيه:

"إن الدعوات القَطَرية والسعودية لتسليح المعارضة السورية أمر عدائي لسورية"، محملاً من يدلي بمثل هذه الدعوات "المسؤولية السياسية عن سفك الدم السوري". وأضاف أن الرد السوري على مثل هذه الدعوات "كان متحفظاً، ونحن نود من الأشقاء في قطر والسعودية أو أياً كان، المساهمة في عقلانية وعقلنة المعارضين ودفعهم إلى طاولة الحوار، وليس تسليح الحراك وسفك الدم السوري الذي يتحملون مسؤوليته بالكامل طالما يستبيحونه وهم يعلمون ذلك".

ورداً على سؤال حول مهمة أنان وتعيينه كمبعوث أممي إلى سورية، أوضح مقدسي أن سورية "تنتظر توضيحاً من الأمم المتحدة حول طبيعة هذه المهمة لتتم دراستها أصولاً، وماذا يراد من خلال هذا التعيين".

وسئل ما إذا كانت سورية ستشهد إستقراراً بعد إقرار الدستور في ظل العقوبات التي تفرض عليها بعد كل خطوة إصلاحية تقوم بها، قال مقدسي: "إن كل من يعرقل الإصلاحات ولا يود التعاطي مع سورية ويضرب إستقرارها لن نتفاجأ إذا رفض الإصلاح وفرض العقوبات"، مضيفاً أن "هذه العقوبات تستهدف معيشة الشعب السوري قبل أي قيادة سياسية، ونحن لدينا دراسة حول كيفية تأثير العقوبات في الشعب السوري". وأكد أن الدولة "تقوم بمهامها في إرساء المنصة التشريعية اللازمة وسقف الحريات اللازم والتعددية بما كفله الدستور والأمر لم يعد بيد الحكومة فقط فهناك حراك سياسي يجب أن يجيش ضمن الأقنية الدستورية لكي ننهض بسورية ونجددها".

مجلس الأمة الكويتي يعترف بـ "المجلس الوطني السوري"

أصدر مجلس الأمة في جلسته العادية التكميلية الأربعاء 29 فبراير 2012 عددا من التوصيات بشأن الوضع السوري منها انضمام الكويت للدعوات المنادية باحالة جرائم النظام السوري إلى محكمة الجنايات الدولية بإعتبارها جرائم حرب، وقطع كل العلاقات السياسية والتجارية ودعم الجيش الحر لنيل حقوقه.

وتضمنت التوصيات الصادرة في ختام مناقشة طلب نيابي في شأن دعم الشعب السوري ارسال بعثات طبية للمساهمة في علاج الحالات المحتاجة من الشعب السوري

المتواجدين على الحدود، ونقل الحالات التي تحتاج إلى عناية طبية خاصة إلى مستشفيات الكويت.

وشددت التوصيات على ضرورة اصدار بيان استنكار من مجلس الأمة الكويتي تجاه ما يقوم به النظام السوري من مجازر للشعب السوري المناضل.

وطالبت بتكليف الشعبة البرلمانية الكويتية بمخاطبة برلمانات الدول العربية والإسلامية والعالمية "لاستنكار المجازر التي يرتكبها النظام السوري تجاه شعبه والضغط على حكوماتهم لوقف تلك المجازر".

ودعت التوصيات الحكومة إلى السماح للاخوة السوريين المقيمين في الكويت باحضار عائلاتهم من النساء والأطفال إضافة إلى تنظيم حملات تبرع للشعب السوري.

وكان عدد من النواب تقدموا إلى رئاسة المجلس لمناقشة المستجدات على الساحة السورية ومتطلبات الحكومة الكويتية وكل الجهات الرسمية لتوفير صور الدعم اللازم سياسياً وإنسانياً وإعلامياً ومعنوياً وخيرياً للشعب السوري الشقيق.

وأكد عدد من ممثلي الأمة خلال النقاش "إن دعْم الشعب السوري موقف إنساني وأخلاقي وإسلامي امام وحشية ما يقوم به نظامه" مشددين على ضرورة وقف سيل الدماء السورية.

ووصفوا ما يحدث في سورية حالياً "بابادة لشعب حر ابي يطالب بالحرية والكرامة"، مستنكرين جميع اعمال القتل والعنف التي ينتهجها النظام السوري تجاه شعبه.

وطالبوا الحكومة بالتدخل السريع لاسعاف الشعب السوري لا سيما الموجودين منهم على الحدود التركية أو الأردنية، مبينين أن ثورة الشعب السوري كشفت ما اسموه بالزيف العالمي.

وشددوا على دور الحكومة الكويتية في دفْع الجهود الدولية والعربية للاعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي السوري ممثلاً عن الشعب السوري.

من جانبه ألقى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد بياناً استعرض فيه ما قامت به الحكومة من خطوات لمتابعة تسلسل الأحداث في سورية.

وأكد الشيخ صباح الخالد "سعي دولة الكويت الحثيث لاحتواء الأحداث في سورية والمها البالغ لإستمرار نزيف الدم في صفوف أبناء الشعب السوري، ودعوتها إلى الحوار والحل السياسي بما يمكن من الشروع بتنفيذ المطالب المشروعة له بعيداً عن المعالجات الأمنية، ومساهمتها في كل ما من شأنه إنهاء حالة العنف وحماية لهذا الشعب".

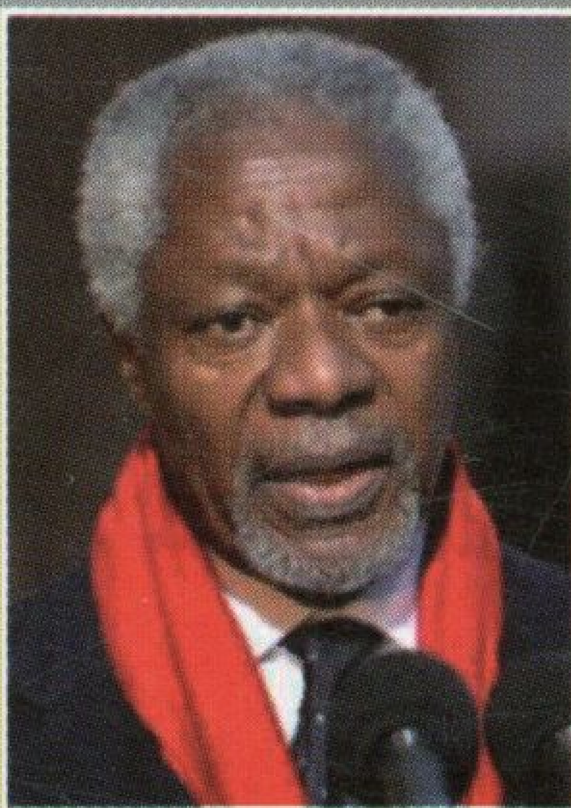
* * *

... والإنتفاضة مستمرة عناداً وقتلاً وتشبيحاً وإشغالاً لجيش الأمة عن واجبه الوطني والقومي ودماً مراقاً ودماراً بفعل مدمرين وإرتباكاً وتعطيلاً لدولة كانت على أهبة النهوض ومحاولة ترميم بنيان تاريخي تصدّعت أساسات رصيده وهيبة بُناته وساكنيه. والحل؟ لا حَلْ قبل إستعادة الوعي المفقود.














الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

تصميم الغلاف: سامح خلف